

العالم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدول الفتيّة
الرأسمالية الغربية والإشتراكية واليابان

دكتور

محمد محيى

استاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا



المعهد القومي للدراسات
مع الأمانة



0170337

Biblioteca Alexandrina

العلم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدول الغنية
الرأسمالية الغربية والإشتراكية واليابان

دكتور

محمد يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا

١٩٧٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مقدمة

من الصعب علينا دراسة الفترة التي تفصلنا عن نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون أن نفكر في تلك التي وجدت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ . فتبدو أمامنا كثيراً من الخلافات ، ولكن كذلك الكثير من أوجه الشبه ؛ الامر الذي يدفعنا إلى مقارنة هاتين الفترتين التي تلت كل منهما حرباً عالمية ، الواحدة بالآخرى . وكانت الحرب العالمية الأولى قد مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية . وكان العالم قد تعود منذ نصف قرن على سلم لم يعسكر صفوه إلا حروب بعيدة ، ولها طبيعة إستعمارية ، أو حروب هامشية (منشوريا والحروب البلقانية) ، وكان يعتقد في أن « التقدم ، قد جعل من المستحيل نشوب أى حرب بين الدول العظمى . وكان الصدام الذي نشأ فجأة ، وسرعان ما أصبح دموياً للغاية ، قد هو الحضارة الأوروبية حتى في أسسها ، وترك جراحاً عميقة لم تختف تماماً حتى الآن . وأصاب المعاصرون الفزع نتيجة لمناظر المعاناة والحرمان الكامل الذي قاسى منه عشرات الملايين من السكان البشرىة خلال أربع أعوام ، ونتيجة لملايين القتلى والجرحى من هذه المعارك ، ولانتشار عمليات التخريب من كل نوع والتي لا تسع مداها في أوروبا ؛ وزاد خوفهم من إنهيار إمبراطوريات قوية كانت قد لعبت ، لفترة طويلة ، دوراً هاماً في السياسة العالمية ، وخاصة نتيجة لإنهيار الإمبراطورية الروسية ، والتي حل محلها نظام ثوري سرعان ما خسها من سرعة عدواه لهم ، إذ أن نفوذه بدأ سريعاً في التأثير على الطاقة العاملة في البلاد الصناعية .

ومع ذلك ، فسرعان ما ترك هذا الفزع مكانة لمشغولية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . والواقع أن الحكومات المنتصرة قد نجحت في إبعاد الخطر المباشر

الأول الذى كان يتهدهما : فاصبحت روسيا معزولة دبلوماسياً ومادياً ، وثم القضاء على المحاولات الثورية التى قامت ، إما عن طريق تحطيم النظم الشيوعية التى أنشأتها ، أو حاولوا المنشائها فى المجر ، وبافاريا ، وفى ألمانيا ، وإما عن طريق تهدئة الطبقة العاملة ، بإرضاء بعض مطالبها القديمة (الانتخابات العامة فى بريطانيا العظمى ، وفى بلجيكا . . . ، التأمين ضد البطالة فى بريطانيا العظمى ، وقانون الثمانية ساعات فى فرنسا) . وأدى الرضاء الناتج عن عودة السلام ، وإعادة البناء السريع نسبياً للمناطق المخرّبة ، وعودة الرخاء والوفرة إلى المنتصرين ، والرغبة فى نسيان ذلك الحلم المزعج الذى كان قد مر أخيراً ، أدى كل ذلك إلى ميلاد تفاؤل عالمى ظهر فى الحب الجنونى للشمس ، والرغبة فى النسيان ، وعن طريق خيال بأن الحرب الكبرى ، لم تسكن فى واقع الأمر سوى حرب تشبه غيرها من الحروب (وإن كانت أكثر فرعاً لا أكثر) ، ولم تسكن سوى حدث عكر مؤقتاً التطور صوب حياة سهلة كتلك التى كانت موجودة عند مطلع هذا القرن ؛ واعتقدوا أن التهدة سوف تحدث فى ذلك الوقت ، ما دام الاتجاه الليبيرالى قد بدا على أنه قد تدعم ، نتيجة لإخترفاء النظم السلطوية ، وتوسع المؤسسات الدستورية ، ونتيجة لان الامبرطوريات الاستعمارية ، والتى كانت فى مجموعها ، قد أظهرت ولاماً كاملاً للدول التى تحكمها ، ظلت بدون تغيير ، ونتيجة لعقد صلات إقتصادية — وفى بعض الحالات مع شركاء مختلفين عن أولئك الذين كانوا قبل الحرب ، وليسكن بطريقة نشطة .

وحدث بعض التجديد : فالسيطرة الإقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ، وتقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين غير متنافستين ، ومتنافستين (وليسكن أحداً لم يكن يعتقد فى أنه أمر سيستمر لفترة طويلة ، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى النظام السوفيتى على أنه لا يقدر على الحياة) ، وإزدتفاع الاسعار ، والازمات

المالية ، وفقدان الأمل عند جوء من الشباب ، وقد اعتبر كل ذلك على أن له طبيعة مرحلية فقط .

وكثير من رجال الدولة ، والذين كانوا غير مقتنعين تماماً بالصيغة الحتمية والطبيعية لهذه الطريقة لإعادة بناء عالم مدعّم ، قد حاولوا مع ذلك ، خلال هذه الفترة ، تسهيل أمر العودة إلى التوازن ، ووضعوا خططاً للإصلاح ، إذ أن تجربة « الحرب العظمى » قد سمحت لهم بأن يعتقدوا في عدم مطابقة النظم البرلمانية لمطالب حكومات الدول الحديثة وفشلوا جميعاً . وكان هذا الفشل نتيجة لحوامل الأزمات السياسية والاقتصادية التي وقعت بشكل مستمر تقريباً ، خلال هذه السنوات العشرين ، وتسببت في عدم استقرار وعدم أمن متكررين : فكانت هناك العلاقات المتعاقدة عليها بين فرنسا وحلفائها في أوروبا الشرقية من ناحية ، وألمانيا من ناحية أخرى ، ومعارضة بلاد أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لإنقاذ الجمهوريات السوفيتية ؛ والخلافات بين المنتصرين بشأن الحلول اللازمة للشكل الألمانية (المطالبة بالأقاليم المنقودة ، مشكلات التعويضات ، ونزع السلاح . . .) والمطالب الإقليمية والإستعمارية لإيطاليا ، والتوتر بين الدول التي ورثت إمبراطورية النمسا والمجر السابقة ، وتزايد رغبة ألمانيا في الانتقام . وفي النطاق السياسي ، كانت أخطار السياسة الخارجية ، والتغيرات التي بدأت في أحوال الإنتاج الصناعي (تسكوين منشآت ضخمة للغاية تحت سيطرة المصارف ، والبحث عن أسواق خارجية . . .) والازمات الاجتماعية والتقنية (بطالة لا يمكن إمتصاصها في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا ، وإنهيار قيمة المارك الألماني ، وضعف الفرنك الفرنسي ، وتخفيض سعر العملة . . . الخ) تفرض أمر تركيز السلطة وتدخل الدولة : ولذلك فإن ميدان السلطة التنفيذية قد اتسع في الوقت الذي تقلصت فيه سلطة البرلمان . وكما حدث في أثناء الحرب

العالمية الاولى من أن ضرورة الامراع فى أخذ اجراءات حاسمة ، والاحتفاظ
 بسرية العمليات قد أدتا الى تركيز السلطة فى أيدي الحكومة ، دخلت فرنسا ،
 منذ عام ١٩٢٥ فى نطاق السير على نظام « المرسوم بقانون » : فأصبح البرلمان
 المنتخب يفوض سلطاته لفترة من الزمن للسلطة التنفيذية ؛ وهذه المرسومات
 بقوانين سيتزايد عددها كلما اقتربنا من الازمة التى سينتج عنها إعلان الحرب
 فى عام ١٩٣٩ ؛ وعاشت ألمانيا ، من جانبها ، تحت نظام حكومات رئاسية
 يهيئها الماريشال هيندنبيرج Hindenboarg دون أخذ رأى الرايشستاغ ؛ وكان
 عدم الاستقرار الوزارى الذى عرفته كذلك الدول الليبيرالية الاخرى بدرجات
 متفاوتة ، واختناض متوسط فترة الحكم الوزارى فى بعض الاحيان إلى عدة
 أشهر ، مظاهر أخرى لشعور الرأى العام بالضيق ، ولشعوره بعدم قدرة
 مؤسساته . وكانت بعض الاتجاهات الفكرية ، والى كانت ترفض النظام
 السوفيتى ، قد بحثت عن حل فى النظام السلطوى أو الدكتاتورى : إنها
 الفاشستية فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ ؛ والنظام الوطنى — الاشتراكى فى ألمانيا
 منذ عام ١٩٣٣ ؛ وما أن نشبت الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠ ، حتى
 مر صوب الفاشية عدد من دول أوروبا الشرقية ، والوسطى ، والجنوبية ، وحتى
 لم يكن المؤسسات الديمقراطية فيها تقاليداً طويلة المدى . وأدى الهوس وفقدان
 الامل ، وقطع العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى دفع كل الحكومات صوب
 استخدام سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وصوب اتجاه الحماية الجمركية ،
 لامتناع مشاعر الوطنيين . وهكذا تمهد الامر أمام الحرب التى أعلنت فى
 عام ١٩٣٩ ، فى عالم كان قد عاش ، دائماً ، ومنذ عشرين عاماً ، فى اضطراب ،
 ولم يكن قد وجد ذلك الحد الأدنى من التوازن الضرورى للسلام الدولى ،
 والاجتماعى .

وكما يظهر ، فإنه بعد ثلاثين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الشعور بالضعف ، وبعدم الأمن ، الذى كان موجوداً فى عام ١٩٣٩ لم يختف نهائياً ، ويمكننا كذلك أن نلاحظ أوجه شبه أخرى مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فإنه من السهل أن نلاحظ كذلك وجود الكثير من الاختلافات الجسدة . فقد تمت ، منذ ثلاثين عاماً ، تغييرات عميقة فى جميع الميادين : لاكتشافات واختراعات ثابتة عملت على تغيير حياة الإنسان بوضعها وسائل عمل قوية بين يديه ، يمارسها على الطبيعة ، وأجهزة دقيقة سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه . وسمح تنظيم الحياة الاقتصادية ، وتقديم الوقاية بأعطام الغالبية العظمى من أهالى الدول الصناعية مستوى معيشة لم يوجد له مثيل من قبل ؛ وتطورت النظم السياسية : وتركت الديمقراطية الليبرالية مكانها لنظم تركز وتدعم سلطاتها وفعاليتها .

وهدف هذا الكتاب لإعطاء المعلومات الأساسية لفهم هذا التغيير . وهو يجيب على المطالب الذى تنادى بها الاتجاهات الحديثة من ضرورة توسيع ميدان دراسة التاريخ المعاصر ، ويحاول إشفاء غليل من يرغب فى تعميق معارفه فى فترة تازجحية عاشها ، ويسمع كثيراً الحديث عنها ، دون أن يكون ذلك إلا عن طريق الدعاية السياسية أو الكتابات السطحية .

ويعرض هذا الكتاب التغيرات الرئيسية التى تمت فى معظم ميادين النشاط البشرى ، خلال الثلاثين عاماً الماضية . وترسم خطوطها العامة ، أساسيات التطور الإقتصادى ، وتطور الحياة الاجتماعية ، والآداب والفنون والعلوم والتقنيات ؛ ثم يعرض الدول والحضارات ، فى ذلك الإطار الجغرافى لمنطقة نموها . وتأسيساً على عدم المساواة فى الازدهار ، الذى يفصل بين الدول إلى مجموعتين كبيرتين : تلك التى تعيش الغالبية العظمى من سكانها فى وفرة ، ويشتمعون بمستوى المعيشة

— ٩٠ —

الأكثر ارتفاعاً (متوسط الدخل الوطني يزيد على ٢٥٠٠ دولار ، والمستوى
الغداقي يزيد على ٢٠٠٠ كالورى فى اليوم) ، وتلك التى — وبإستثناء أقلية
صغيرة — يكون مستوى المعيشة فيها منخفضاً للجميع ، قسمناها إلى مجموعتين
كبيرتين : الدول الصناعية (التى تضم بنوع خاص أمريكا الشمالية ، والدول التى
سكانها من الانجلو سكسونيين فى أستراليا ونيوزيلندا ، وبريطانيا العظمى ،
وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، وبعض الدول الشيوعية ،
واليابان ، واسرائيل) ؛ والدول الآخذة فى النمو : ثلث العالم ، ويشمل الغالبية
العظمى لأفريقية (باستثناء البيض فى جنوب أفريقيا) ، وآسيا ، والاقيانوسية ،
ولامريكا الجنوبية (باستثناء الجزء الجنوبى) .

وهذا الكتاب يمثل المجلد الثانى والعشرين ، من مجموعة « تاريخ الشعوب
والحضارات » . وقام بكتابتها عدد من المؤرخين المتخصصين بإشراف الاستاذ
موريس كروزيه Maurice Crouzet ، وستنسب كل جزء فى الكتاب لصاحبه ،
وإن كنت اعترف ، اننى قد إختصرت بعض الأجزاء ، توفير أعلى مجهود القارئ
العربى ، من تفاصيل فى غاية التخصص .

وأرجو أن أكون موفقاً فى إختيار وتحرير وعرض هذا الكتاب للقارئ
والدارس العربى — وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية فى أول رمضان ١٣٩٨ هـ

٥ أغسطس ١٩٧٨ م

دكتور

جـلال يحيى

البَابُ الْأَوَّلُ

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة الباب الاول^(١)

يحتاج تقديم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم منذ عام ١٩٤٥ إلى أن نحدد نقطتين بالنسبة للنهج المستخدم .

فالإقتصاد العالمى لا يمكنه من أية ناحية أن ينصرف في مجموع متجانس ، إذ أنه يتكون من إقتصاديات وطنية مرتبطة ببعضها بدرجات ارتباط متفاوتة . وعلاوة على ذلك ، فما دامت الأمة يمكن تعريفها ، من وجهة النظر الإقتصادية على أنها مجموع الأنشطة الإقتصادية المتداخلة ، والمتكاملة إلى درجة بعيدة ، ومتضامنة ، ومحكومة ومنظمة عن طريق الدولة ، المختكرة لسلطة الإجبار العام ، (حسب تعريف ماريجو J. - G. Marigot) ، وأن عدد وأهمية هذه النشاطات لا تكون أبداً هي نفسها من دولة إلى أخرى ، فإن ذلك يستتبع عدم وجود أمتين متشابهتين في العالم ، واسكن سلسلة من الأمم غير المتساوية .

والأفراد الذين يكونون الأمة، كمجموعة إنسانية بين غيرها من المجموعات ، ينظمون بطريقة معينة الموارد الموجودة لديهم من أجل تغييرها والحصول على سلع تهدف لإرضاء إحتياجاتهم ؛ وتكون العلاقات التي يقومون بها مع الطبيعة ، وكذلك بنوع خاص فيما بينهم ، نظاماً إقتصادياً . ومادامت لا توجد هناك وسيلة واحدة صالحة لسلل العصور ولسلل الامكنة من أجل تنظيم الإنتاج ، وتوزيع وإستهلاك الثروات ، فإنه من الممكن أن تكون هناك نظاماً إقتصادية مختلفة في العالم ؛ هذا علاوة على أنه يجب علينا ألا ننسى أن أى نظام ، مهما كان ، ليس محددأ بشكل نهائى ، بل إنه يتطور وباستمرار .

ولذلك فإنه لا يمكن دراسة النظام ، والأمة بعيداً كل منهما عن الآخر ،

(١) كتب هذا الباب Jacques Wolff استاذ الاقتصاد بجامعة باريس I

١٤ -

إذ أن النظام يحصل على قوته من نجاحه ، أى من الطريقة التى تم بها تسييره بواسطة أهالى الأمة التى اختارته ، والتى يعتقدون بها فيه . وبمعنى آخر ، فإن التطور الإقتصادى والإجتماعى للعالم لا يمكن فهمه إلا ابتداء من الأمة ومن النظام الإقتصادى ، إذ أنه ناتج عنهما .

ومادامت الحالة كذلك ، فلقد أظهر تطور العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بعض المظاهر الواضحة تماماً . فاولاً ، سجلت كل الدول ، سواء أكانت صناعية وأكملت نموها ، أو مازالت فى أول نموها ، حركة عامة لتوسيع إقتصادها بمعدلات تتفاوت فى سرعتها ، واسكنها كانت دائماً مرتفعة ، ومصحوبة بتنوع كبير ، وبارتفاع واضح فى الأسعار ، وبشكل مستمر . وبعد ذلك ، لمستمر نظامان إقتصاديان ، الرأسمالية والاشتراكية ، متمثلان بنوع خاص كل فى دولة ، الولايات المتحدة وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى إقتسام العالم ، وذلك فى نفس الوقت الذى تطور فيه كل منهما بشكل واضح . ثم بعد ذلك ، إذا كانت ، الدول قد زادت من علاقاتها التجارية ، والنقدية ، والمالية ، فإن التنظيم الدولى ، القائم على إنجمرت ، قد حل محله نظام آخر مركب على الولايات المتحدة ، الأمر الذى يبدو على أنه قد أدى إلى تغيرات هامة ، بالنظر إلى سياسة السيطرة التى تتبعها هذه الدولة ، بينما لم يعط نظام العلاقات المؤسس على إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، إذا ما كان قد مر كذلك ببعض التغيرات ، تعديلات على مثل هذه الدرجة من الاهمية . وأخيراً ، فإن التطور الإقتصادى فى كل الأمم ، قد تسبب ، وهو مرتبط بالتغير الديموغرافى ، فى ظهور تطور إجتماعى مشابه ، مصحوباً بنفس التوترات . ولذلك فإنه يبدو أن التطور الإقتصادى والإجتماعى فى العالم ، رغم إختلاف مستويات التنمية والتنظيم الإقتصادى للدول ، قد تبع خطاً معيناً ، يظهر بوضوح أكثر حينما ندرس الأحوال الموجودة عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

الفصل الأول

الفوضى في الإقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥

فى عام ١٩٤٥ أظهر الإقتصاد العالمى أنه فى حالة عدم تنظيم كاملة ، نتيجة للحربين العالميتين ، وللتغيرات التى وقعت فى الفترة بينهما . وكان التوسع السريع يتلوه تقاوص عميق ، وبدأ أن التسمية مستمرة ، بينما حدثت تغيرات هامة فى هذه الدولة أو تلك ؛ ولم تعد الرأسمالية هى وحدها النظام الإقتصادى الذى تنظم الموارد ، إذ أن نظاماً آخر ، وهو الاشتراكية كان ، بعد أن نشأ ونما فى إحدى الدول ، قد فرض نفسه كمنافس ؛ وكانت العلاقات الإقتصادية الدولية قد قلت فى حجمها ، بينما تفتت نظام التبادل والمدفوعات الدولية ؛ ولم تسكن التوترات الإجتماعية ، فى يوم من الأيام بهذه السكثرة ، وبهذه الحدة . ومع ذلك ، فإن الامر كان يتعلق هنا بنهاية فترة الثلاثين عاماً من الازمة الاقتصادية والإجتماعية ؛ ولانتهت بذلك فترة إنتقال .

١ - عدم المساواة فى النمو :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل نهاية فترة كان عدم التمازج الواضح يعطى فيها بعض خطوط القوى البسيطة . فبعد فترة التوسع فى العشرينيات ، بدأ أن نمو الإقتصاد العالمى قد توقف فى سنوات الثلاثينيات ؛ ولسكن إذا كانت بعض الدول قد سجلت تدهوراً ، فإن دولاً أخرى قد إستمرت فى تقدمها ، وزادت الحرب العالمية الثانية من حدة ظهور هذه الحركة بدرجة أن أصبحت عدم المساواة هذه بين الدول أكثر وضوحاً فى عام ١٩٤٥ عما كانت عليه فى عام ١٩١٤ ،

أولاً - تطور مجموع الانتاج القومى :

يمكن فهم نمو إحدى الدول على أنه زيادة نطاقاتها ، مصحوباً بتغيير فى البنى ، وتطوير قوة ومستوى الدول ينتاج عن تطور هذين السببين .

فنجند أولاً أن هناك مجموعتين من الدول يمكن تمييزها بسهولة تبعاً لسرعة نمو إنتاجهم القومى .

المجموعة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية أو المسكنة النمو التى تمثل تغييراً حقيقياً .

وكانت بعض الدول قد سجلت هبوطاً متزايداً نتيجة للحرب . وكان هذا مثلاً هو حال إنجلترا التى لم تعرف ، بعد إنتصارها فى الحرب العالمية الأولى ، إلا توسعاً معتدلاً نظراً لصعوبات تشغيل لإقتصادها (الإضراب الطويل لعمال المناجم عام ١٩٢٦ ، وزيادة الإهتمام بإعادة تقييم الجنية أكثر من الإهتمام بالتوسع) ، ثم إنكماش عميق (هبوط بمقدار ٢٠ ٪ من حجم الانتاج القومى) لم تتمكن من التغلب عليه إلا عند نهاية الثلاثينيات ، وخرب فرضت أمر الاستخدام المكثف لرأس المال ، دون التمكن من التجديد . وحالة أكثر من ذلك وضوحاً ، هى حالة فرنسا حيث تبع توسع سنوات العشرينيات ، إنكماش مستمر خلال خمسة عشر عاماً (١٩٢٩ — ١٩٤٤) : فعلى أساس معدل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨ ، كان الإنتاج القومى الذى بلغ ١١٩ فى عام ١٩٢٩ ، قد هبط إلى ٥٥ فى عام ١٩٤٤ ، أى تقريباً إلى نفس المعدل الذى كان عليه فى سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ .

وبلاد أخرى ، بعد أن كانت قد عرفت توسعاً كبيراً ، سجلت تناقصاً . وكان هذا هو حال إتحاد الجمهوريات اللسوفيتية ، التى كانت قد تبعت ، إلتقاء

- ١٧ -

من عام ١٩٢٨ ، حركة التوسع التي كانت موجودة في بلادها من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤ ، وأظهرت زيادة واضحة في إنتاجها القرمي حتى عام ١٩٢١ ؛ ولكن التخريب الذي حدث نتيجة الحرب ، تسبب في عام ١٩٤٥ في تناقص واضح بالنسبة إلى ما كان عليه في عام ١٩٤٠ . وحالات أكثر وضوحاً هي حالة كل من ألمانيا واليابان ، اللتان لم تعرفا الانكماش إلا على فترة قصيرة نسبياً في بداية سنوات الثلاثينيات ، إذ أن الحرب (لبداية من عام ١٩٣١ مع غزو منشوكو بالنسبة لليابان) أو الاستعداد للحرب (لبداية من عام ١٩٣٣ بالنسبة لألمانيا) كانت تزيد بكثير عن مجرد موازنة الانكماش الذي تم تسجيله ؛ وفي عام ١٩٤٥ لم يصل إنتاجهما القومي ، ونتيجة للتخريب المادي ، إلا إلى نصف ما كان عليه وقت إعلان الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن التراجع الواضح أو العميق لهذه الدول والتي كانت تمثل مركزاً بين الدول العالمية الرئيسية ، وتشارك بما يقرب من ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمي ، كان بسبب ظروف مؤقتة ، هي الحرب ، أتت بعد فترة طويلة من التوسع ، ولم تنتج عن تقهقر بطيء خلال فترة طويلة .

وكانت دولة واحدة تمثل تطوراً خاصاً ، إذ أنها كانت المستفيدة الكبرى من الحروب . وكانت الحرب العالمية الأولى قد سمحت للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها القومي الذي أصبح الأكثر ارتفاعاً في العالم ، واستمر التوسع (رغم الانكماشات القصيرة المدى في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٦) حتى عام ١٩٢٩ . ولكن الانكماش كان قوياً بنوع خاص في سنوات الثلاثينيات (فكان الإنتاج القومي في عام ١٩٣٣ يقل بمقدار ٤٠ ٪ عن إنتاج عام ١٩٢٩) وكان طويلاً (فسياسة القمانون الجديد التي طبقت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦ لم تبرز النجاح المتوقع عليها ، وتلى رخاء عام ١٩٣٧ لانكماش هام في عام ١٩٣٨) . وسمح الاستعداد للحرب في عام ١٩٤٠ ، والدخول إليها في عام ١٩٤١ بالانتعاش

نهائيا على الازمة : ففي عام ١٩٤٥ أصبح الانتاج القومى فى حجمه ضعف ماكان عليه بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، وأصبح ثلثى الإنتاج العالمى ؛ وكان رأس المال قد تجدد ، ولم يصب الإقتصاد أى تدمير .

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة تشتمل على الدول الباقية فى العالم ، دولا قليلة التصنيع أو غير مصنعة ، مستقلة أو مستعمرات لدول أوربية . وإذا كانت هى الأخرى قد عرفت أثناء سنوات العشرينيات زيادة فى إنتاجها القومى ، نتيجة لذلك الذى حدث فى الدول الصناعية ، فإنها كانت كذلك قد شهدت إنكماشاً خلال سنوات الثلاثينيات ؛ والواقع أن هذه الزيادة وهذا الإنكماش كانا محدودين ، وكان من الأجدر أن نتحدث عن الركود . وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرب قد تسببت فى طلبات كثيرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية من جانب الدول الصناعية ، فأصبحت هذه الدول تمتلك فى عام ١٩٤٥ موارد مالية هامة (ميزان الدولار فى أمريكا الجنوبية ، وميزان الإسترلينى فى البلاد الداخلة فى منطقة الإسترلينى) تمكنها من أن تستخدمها فيما بعد فى إستيراد السلع المصنعة ، وتساعدوا فى عملية التنمية .

ولكننا نجد فإنها أن التنمية ليست مترادفا لعملية النمو دون تغيير ، إذ أنه ، مع الزمن ، لا يظل الانتاج القومى كما هو ، فتظهر فروع جديدة ، وتظهر منتجات جديدة ، وتنمو ، وبما تتعرض بعض الفروع الموجودة للركود أو التقهر ؛ وهذه العملية الخاصة بالتنوع ، وبالتجديد هى ضرورية ، إذ أنها وحدها تسمح ، وعلى المدى البعيد ، بزيادة حجم الانتاج القومى ، وفى هذا الشأن ، تظهر إختلافات كبيرة فى عام ١٩٤٥ .

والدولة التى أصابها الركود هى أيضا التى لم تكن قد تقدمت أو تقدمت

قليلا في ميدان تنويع اقتصادها . وهذا الامر يتعلق بالدول المتخلفة . أو التي
 هي في سبيل النمو ، والتي يتكون تسعة أعشار انتاجها من المواد الزراعية أو
 المواد الأولية ، وهي التي تمثل الجزء الأكبر من الإنسانية ، إذ أن محاولات
 التصنيع التي وقعت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت محدودة في نطاق
 بعض الفروع (النسيج مثلا) ، بينما لم تؤدي الحرب العالمية الثانية إلا إلى ارتفاع
 إنتاج المواد الأولية لتصدد حاجات المتحاربين (أمريكا الجنوبية ، والشرق
 الاوسط والهند من أجل الحلفاء ، وجنوب شرق آسيا لليابانيين بعد غزوهم
 لهذه المناطق) ويمكننا أن نضيف أن بعض هذه الدول قد فضلت تنمية
 قطاعها الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، مثل الهند (فيما بين عامي ١٩١١
 و ١٩٣١ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى
 ٢٣ ٪ من أولئك الذين يعملون في القطاع الاول ، وهو الصناعة) أو
 مصر (فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في
 القطاع الاول من ٦٥ ٪ إلى ٧١ ٪ من مجموع العاملين ، وفي القطاع
 الثاني ، وهو الزراعة من ١١ ٪ إلى ١٠ ٪ والعاملين في القطاع الثاني من
 ١٩ ٪ إلى ٢٤ ٪) .

ومن جانبهم ، كانت الدول الصناعية قد سجلت تعديلا مختلفا تماما .
 فبالنسبة لبعضها نما القطاع الصناعي بسرعة فالنسبة لليابان ، وفيما
 بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ زادت نسبة الإهالي العاملين في قطاع الصناعة
 من ١٧ إلى ٢٤ ٪ من مجموع العاملين ، ونسبة الإهالي العاملين في القطاع
 الثاني من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ ؛ بينما كانت الأرقام بالنسبة للولايات المتحدة ،
 وفي نفس الفترة هي من ٢٨ ٪ إلى ١٩ ٪ في القطاع الاول ، ومن ٣٢ ٪ إلى
 ٣٥ ٪ في القطاع الثاني . وكان الامر كذلك بالنسبة لمانيسا ، وبالنسبة
 لاتحاد الجمهوريات السوفيتية بنوع خاص وهو الذي كان قد بذل جهودا كبيرا

— ٢٠ —

من أجل التصنيع . ومن ناحية أخرى ، إنقسم القطاع الصناعى أكثر فأكثر ، ونشأت فروع جديدة تلتج سلعا جديدة وتشير إلى تنمية أسرع : مثل الكهرباء ، والطيران ، والآلات الكهربائية المنزلية ، والسيارات . ومع ذلك فإن الحرب كانت لها نتائج مدمرة على بعضها — فإنتاج الصناعى فى ألمانيا واليابان فى عام ١٩٤٥ كان يمثل ثلث ماكان عليه قبل الحرب ، وكان بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل موضوع عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ — وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ضاعفت من إنتاجها الصناعى ، ومن طاقتها على الانتاج . ولكن هذه التغيرات . كانت بالنسبة لدول أخرى ، قد أخذت سرعة أقل من ذلك وبكثير . ففى إنجلترا ، شاهدنا إستقرارا فى القطاع الصناعى مادام عدد الاهالى العاملين فى القطاع الاول قد مر فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ من ٧ إلى ٥.٥٪ من المجموع الكلى للعاملين ، وظلت نسبة العاملين فى القطاع الثانى ، وهو الزراعى ، كما هى أى ٤٩٪ ، بينما لم يزد تعداد السكان إلا بنسب ضعيفة جدا ، وفى فرنسا وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت النسب هى ٤١٪ و ٣٥٪ بالنسبة للقطاع الاول ، و ٣٠٪ و ٣١٪ بالنسبة للقطاع الثانى . هذا علاوة على أن تنوع القطاع الصناعى قد تم ببطء : ولذلك فإن إنتاج السيارات فى فرنسا قد زاد من ٤٠,٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٢٠ (كان ٤٥,٠٠٠ فى عام ١٩١٣) إلى ١٩٦,٠٠٠ فى عام ١٩٣٩ ، بعد أن كان قد وصل إلى ١٩٤,٠٠٠ فى عام ١٩٢٩ .

ثانيا : الأسعار والتقدم الاقتصادى :-

كان هذا النمو غير المتساوى مصحوبا بحركات أساسية فى الأسعار ، ترجعت بتقدم إقتصادى ، أى بزيادة الدخل الحقيقى للفرد ، وهذا التقدم الإقتصادى مختلف ومتفاوت .

٢١ -

و دراسة الأسعار يمكن أن تتم في مظهرين . فيمكننا في أول الأمر أن نأخذ معدلا عاما للسعر (سعر الجلالة أو سعر التجزئة مثلا) ، وفي هذه الحالة نلاحظ أن تغيرات أجمالي الدخل القومي تظهر على أنها مصحوبة بتغيرات في نفس الاتجاه لمعدل الأسعار : وهكذا يكون ازدهار سنوات العشرينيات يتميز بارتفاع الأسعار ، وضيق سنوات الثلاثينيات مصحوبا بانخفاض الأسعار حتى عام ١٩٣٣ أو عام ١٩٣٥ ، تبعا للبلاد . وعلى العكس من ذلك نجد أن سرعة التغير كانت مختلفة : و لكي لا نأخذ في الاعتبار سوى الارتفاعات ، فإنها كانت قد ظهرت بقوة ضخمة في بعض البلاد حتى أنها أدت إلى تعطيم العملة وإلى ضرورة إحلال غيرها عنها ؛ (حالة ألمانيا في عام ١٩٢٣ ، وروسيا في نفس العام ، والصين ، وألمانيا بعد ذلك ، والمجر عند نهاية الحرب العالمية الثانية) ؛ وعرفت بلاد أخرى ، وبخاصة في فترة الحرب ، ارتفاعات ضخمة . (مثلا إيطاليا ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وفرنسا ؛ وفي هذه الدولة الأخيرة ارتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف عن المعدل فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٢٠ ، وارتفعت ستة أضعاف فيما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، وكانت في النهاية قد ارتفعت بما يزيد عن عشرين ضعف فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٤٥) .

ومع ذلك فإن ارتفاع الأسعار في دول أخرى كانت أقل ضخامة : ففي الولايات المتحدة تم تسجيل ارتفاعا بمقدار خمسة أضعاف من حرب عالمية إلى الحرب الثانية ، وفي إنجلترا كان الارتفاع أقل من ذلك . ولكن علينا أن نذكر أنه ، فيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ، فإنها قد انتهجت سياسة في أثناء سنوات العشرينيات تهدف لإعادة قيمة الجنيهة إليه كما كانت قبل الحرب ، وأنها تسببت بالتالي في تخفيض الأسعار .

٣٢ -

ولكن أسعار المنتجات المختلفة التي تشترك في تكوين معدل عام لا تتغير بالضرورة في نفس الاتجاه وب نفس الحجم: فبعضها يرتفع، بينما ينخفض الآخر أو يبقى ثابتاً، فميراث هذه الطريقة ببيان الأسعار النسبي. وهكذا نجد أن أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية قد أظهرت تطوراً مختلفاً، وبشكل لم يظهر منذ وقت طويل — ففي الولايات المتحدة كان ارتفاع الأسعار الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى أقوى بالنسبة لأسعار السلع الصناعية عنه فيما يتعلق بالأسعار الزراعية، وكان انخفاض الأسعار في الثلاثينيات أقل؛ وفي فرنسا فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حافظت الأسعار الصناعية على مستوى أكثر ارتفاعاً من الأسعار الزراعية؛ وفي إنجلترا، كانت أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، ابتداءً من عام ١٩٢٠، أقل من أسعار المنتجات الصناعية المصدرة، وكذلك الحال بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، فلقد تدهورت أسعار المنتجات الزراعية نسبياً عن أسعار المنتجات المصنعة؛ وأخيراً، وفي كل البلاد المنتجة للمواد الأولية والمواد الغذائية، فإن أسعار التصدير، في سنوات الثلاثينيات، قلت بكثير عن أسعار السلع المصنعة المستوردة — ولكن مع الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، لاحظنا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وب نفس الطريقة، وفي داخل القطاع الصناعي، فإن أسعار المواد في الفروع المختلفة، قد تعدلت بطريقة متباينة: وهكذا نجد، في فرنسا، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٠٥ — ١٩١٣، أن معدل سعر القمح قد ارتفع من ٥٣٢ في عام ١٩٢٠ — ١٩٢٤ إلى ٧٠٦ في عام ١٩٣٥ — ١٩٣٨، بينما انخفض سعر البترول من ٢٢٨٫٤ إلى ١٠٢٫٤ أي أن سعر القمح قد تضاعف ثلاث مرات بالنسبة لسعر البترول؛ وب نفس الطريقة نجد أن معدل سعر الجلود قد ارتفع من ٣٦٦٫٤ إلى ٦٣٠٫٣ وأن معدل سعر

المطاط قد تغير من ٧٣ إلى ٥٨١٠ الذي يعنى أن سعر الجلود قد تضاعف بالنسبة لسعر المطاط .

كما أن دراسة تطور الاقتصاد القومى تؤدي من ناحيتها إلى نتائج معقولة .

فمن ناحية يمكننا أن نبحث عما كان عليه الدخل الحقيقى للفرد . ومن أجل هذا نقرب بين حجم الدخل القومى ، وتعداد السكان ، وإذا كان الدخل قد تزايد بسرعة تفوق سرعة زيادة إجمالى عدد السكان ، فيمكننا أن نتحدث عن تحسن ، وإذا ما كان عكس ذلك فإننا نتحدث عن انخفاض إذا ما كانت الزيادة أقل سرعة . ونلاحظ عندئذ أنه فى غالبية البلاد المنتجة لمنتجات زراعية ومواد أولية ، أن تعداد السكان قد زاد بسرعة أكبر ، أو على الأقل بنفس سرعة زيادة الدخل القومى ، الأمر الذى أدى إلى تقليل أو ركود الدخل الحقيقى للفرد ؛ وعلى العكس من ذلك ، ومع السرعة البطيئة للغاية فى زيادة السكان فى مجموع الدول الصناعية ، كان الارتفاع ، حتى وإن كان بسيطاً ، فى الدخل القومى فى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ ، قد سمح ورغم الأزمة التى حدثت فى سنوات الثلاثينيات ، بزيادة للدخل القومى للفرد . وعلى كل حال ، فإن كل الدول قد سجلت ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، انخفاضاً كبيراً فى الاستهلاك الشخصى ، وأصبح الدخل القومى للفرد أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ؛ وكانت الولايات المتحدة وحدها ، ونتيجة لمضاعفتها لإنتاجها ، هى التى انتهت الحرب مع سكان يتمتعون بمستوى دخل فعلى هو الأعلى إرتفاعاً فى تاريخها . ولكن علينا أن نتذكر أنه بأخذنا بطريقة العمل بهذه المقارنات ، محددة بفترة زمنية ، وبمكان ، فإننا نفترض تخلفنا من كل الصعوبات الخاصة بحساب الدخل القومى ، وبالتغيرات فى تكوين مجموع الاستهلاك ، وبأمال الأفراد الذين يمكنهم أن يشعروا بالحرمان رغم الكمية الكبيرة للسلع الموجودة تحت تصرفهم .

ومن ناحية أخرى ، لما كان سكان الدولة لا يكونون مجزوعاً متماثلاً ، فيمكننا أن ندرس توزيع التقدم الإقتصادي تبعاً للمجموعات الاجتماعية ، إذ أن اختلاف الدخل الحقيقي للفرد لا يتوزع أبداً بنفس النسبة بين الأفراد والجماعات . وإذا كان من الصعب الحصول على معلومات بالنسبة لجزء من السكان (أصحاب الربح ، أو المصالح ، أو الدخل المشترك) فإن غيرها على العكس من ذلك موجود ، وبخاصة بالنسبة لأصحاب المرتبات . ففي أثناء الإزدهار الذي حدث في العشرينيات ، زادت المرتبات الفعلية ، ولكن بطريقة تختلف من بلد إلى آخر ؛ (وهكذا كانت الزيادة السنوية ١٢٤ ٪ في الولايات المتحدة ، و ١٠٩ ٪ في بلجيكا و ١٠٩ ٪ في إنجلترا ، و ٣٤٥ ٪ في ألمانيا ، بينما كان الانخفاض في فرنسا بمقدار ٥٠ ٪) ؛ وفي نفس الوقت ، وتبعاً للصناعة ، كانت التغيرات مختلفة عن تلك الخاصة بالمعدل العام (فمثلاً في الصناعات القطنية ، كانت نسب الزيادة هي ٣٦ ٪ في إنجلترا و ١٠٦ ٪ في بلجيكا) . وفي سنوات الثلاثينيات كان إنخفاض المرتب يسمى أقل من إنخفاض سعر مواد الإستهلاك ، ذلك أن المرتبات الفعلية قد زادت ؛ ومع ذلك ، فعائنا ألا نفسى حالة الإستخدام ، إذ أنه ماذا يمثل معدل مرتب حقيقي في ارتفاع في مرحلة أزمة ، بينما تكون البطالة قد إنتشرت وجمهير ذوي الأجور قد قللت من قيمتها المطلقة ؟ ونضيف إلى ذلك أن إنخفاض الدخل القومي في عام ١٩٤٥ كان بدرجة أن كل المجموعات الاجتماعية قد خضعت لتخفيض مستوى معيشتها ، إلا بالنسبة لاولئك الموجودين في الولايات المتحدة .

وهكذا نرى أنه في عام ١٩٤٥ قد ظهرت الحالة وكأنها نهاية حركة كانت قد بدأت منذ ثلاثين عاماً ، وأسرع بها ذلك الانهيار الذي حدث ، والحرب العالمية الثانية . وكان نمو الاقتصاد العالمي قد أصابته حركة بطء واضحة ، ولكنها

كانت تتميز، كنتيجة للاقتصاديات الوطنية، بإعادة توزيع الأهمية بين الدول. فكانت فرنسا وإنجلترا، التي كانت معدلات نموها ضعيفة، ولم تتمكن من تنويع إنتاجها بدرجة كافية، قد فقدتا من أهميتهما؛ وبدأ أن ألمانيا واليابان قد تحزبتا تماماً رغم المعدلات السابقة للتنمية والمرفعة بنسوع خاص؛ وأما التنمية الروسية فكانت قد توقفت؛ وظهرت الولايات المتحدة على أنها الدولة الوحيدة التي أفادت من الحرب، ما دامت قد ضمنت لنفسها أكثر من نصف الانتاج الصناعى العالمى، وبمجموع الانتاج العالمى؛ أما بقية العالم فإنه قد وجد نفسه فى حالة ركود وتخلف وكانت هناك دولة واحدة تسود عالمياً.

٢ - صعوبات النظم الاقتصادية -

إذا لم توجد عشية إعلان الحرب المالية الأولى سوى طريقة واحدة لتتسلم الموارد النادرة، وهى الرأسمالية، فإن عام ١٩٤٥ قد ظهر على أنه السنة الحاسمة لانقسام العالم نهائياً إلى نظامين: الاشتراكية، لأن اتحاد الجمهوريات السوفيتية لم ينهزم أمام ألمانيا، والرأسمالية لأنه كان قد عاش أزمة سنوات الثلاثينيات، وكان قد تطور.

أولاً :- التعدلات فى النظام الرأسمالى :-

إذا كان من الممكن فهم النظام الاقتصادى على أنه مجموع متجانس من البنيان، فإنه لا يقل عن ذلك أن كل نظام يعمل من أجل نفس الاهداف، من الرفع المريع والمنظم الى أقصى درجة للدخل القملى للرد، يلعب فيها البنيان الأساسى دوراً هاماً؛ الامر الذى يؤدى الى امكانية تعريف النظام الرأسمالى بأنه النظام الذى يحتفظ بالملكية الفردية لوسائل الانتاج، وبأنه النظام الذى يمتد برأس المال الشرعى، وبأنه اقتصاد مشروعات. الامر الذى يؤدى الى وضع مؤسستين فى المقام الاول، حق الملكية الخاصة وحق التعاقد بحرية. وفى عام ١٩٤٥

كانت الرأسمالية قد تعدلت بعمق ، وكانت قد تغلبت على كل الانتقادات التي كانت قد وجهت اليها في الميدان الاقتصادي .

وتتميز أولا الرأسمالية في هذه الفترة بوقوع تعديل ثنائي .

فلاحظ في أول الامر حركة التمرکز . ونحن نعرف أنه لم يكن هناك أبدا منافسة بين ذلك العدد الكبير من المشروعات الصغيرة في أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت المشروعات الكبيرة موجودة بالفعل ، ولكن حركة عميقة بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر من أجل التمرکز ، بسرعات متباينة ، واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . وأخذت لنفسها أشكالاً مختلفة . تمرکز أفقي (مشروعات مختلفة تنتج نفس السلع) أو أفقية (مشروعات مختلفة تشكل انتاج هذا المواد الأولية) . وذلك بأسماء مختلفة — الترسـت Trusts وال هولنديـج Holdings في البلاد الانجلو سكسونية ، وكوتزرنـن Konzerns و كارتيلـل cartels في ألمانيا ، وزايباتسو Zaibatsu في اليابان — معبرة عن هذه الطرق ؛ وبذووع خاص ، بما تكامل رأس المال الصناعي ورأس المال المضرب في ، اذ أن المصارف التي كانت قد حصلت على مشاركة في المشروعات التي أقرضتها ، وجدت نفسها بعد فترة طويلة أو قصيرة ، على رأس مجموعة من المشروعات ؛ وعلمنا أن نلاحظ أخيراً أنه في عدد صغير من الافرع (البترول ، وصناعة السيارات) قد ظهرت مؤسسات دولية . وحركة التمرکز هذه ، اذا ما كانت ضعيفة في فرنسا ، فإنها كانت على العكس من ذلك ، قوية في ألمانيا ، وفي انجلترا واليابان ، وفي الولايات المتحدة ؛ وهكذا ، قرروا في عام ١٩٣٨ ، بالنسبة لهذه الدولة الاخيرة أن ثمانية مجموعات كانت تضم ١٠٦ من بين الـ ٢٥٠ شركة الاكبر قوة ، وكانت ٤ شركة تدخل في المجموعة الاولى — مصرف مورجان Morgan First National — التي كانت تمثل رأس مال فعلي يبلغ ٣٠ مليار

دولار . فأصبحت الرأسمالية نظاماً تسود فيه وحيدات الانتاج الضعيفة .

ومن جانبه تزايد تدخل الدولة بشكل مستمر . ففي أثناء الحرب العالمية الأولى ، بدأت الدول المتحاربة في تنظيم إقتصادها (وكان هذا بشكل عميق في ألمانيا) ورغم إرتخاء قبضة الاشراف في سنوات العشرينيات ، فإن المصروفات العامة (نتيجة لدفع أرباح القروض ، وإعادة دفعها ، ولدفع معاشات المحاربين القداماء) ظلت أعلى بكثير عن تلك التي كانت في عام ١٩١٤ . ثم جاءت الازمة في سنوات الثلاثينيات ، ونتج عنها تدخل جديد من أجل إعادة مستوى النشاط الاقتصادي : وهكذا شاهدنا زيادة اللوائح المسالية التنظيمية (حالة فرنسا مسح تنظيم اسواق الانبلة والحبوب أو حالة الولايات المتحدة مع إنشاء قوانين الصناعة) ، وإستخدام مختلف للمالية العامة (زيادة الانفاق من أجل سياسة التشغيل العامة كما حدث مثلاً في مشروع إصلاح وادى التنيس في الولايات المتحدة) ، وتسكف الدولة بعدد من المشروعات أو تأميمها (شركة ترانس ألاتيك والسكك الحديدية الفرنسية) وحتى بالنسبة للحرب (بالنسبة لايها ليا حملة الحبشة في عام ١٩٣٥ ، وبالنسبة لليابان حملة منشوريا عام ١٩٣١ ، والصين عام ١٩٣٧) أو الاستعداد للحرب (ألمانيا من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩) . وأخيراً ، شاهدنا المحاولات الأولى لوضع سياسة إقتصادية شاملة (ألمانيا ، وأقل منها في الدرجة الولايات المتحدة) ، إلى جانب ذلك النوع من التدخل غير المنظم (فرنسا) وهكذا تميزت عملية تسيير الحرب العالمية الثانية بتدخل عميق من جانب الدولة في جميع المجالات ، وبتطبيق سياسة شاملة (إقتصادية ، ونقدية ، ومالية) أكثر تجانساً ، وبكثير . وكانت الدولة بذلك قد دخلت في تنظيم وفي تسيير النظام الرأسمالي .

وتتميز هذا التعديل ثانياً بأنه لم يتم في هدوء .

فأزمة سنوات الثلاثينيات قد إعتبرت ، بضخامتها وطول مدتها ، على أنها أزمة نظام ، الأمر الذى أدى إلى الشك القوى فى النظام الرأسمالى . وهذا الإتهام كان له أساس إقتصادى ؛ (فأخذوا عليه تواجد إنتاج لا تجد له تصريفاً ، وإحتياجات لا تجد لها إرضاء ، وتسبب تطبيق التقدم التكنولوجى بطريقة غير منظمة فى تقلبات فى النشاط الإقتصادى ، وتسببت زيادة رأس المال الثابت فى زيادة الأعباء . وفى زيادة ضغط تكاليف الإنتاج ، أى إلى تقليل المرونة) وكان له كذلك أساس أخلاقى وروحى . (فذكروا أنه من الواجب أن يكون الإقتصاد خاضع للأخلاق ولرجال الدين ، وأن فشل العقيدة كان أشد خطراً من الإهمال الإقتصادى ، وطالبوا بعقيدة جديدة) . وتعكس الكتابات الإقتصادية فى عناوينها الكثير من مواقف هذه الفترة ، وعمومية الأزمة : فتحديث سومبار W. Sombart فى عام ١٩٢٢ ، فى ألمانيا عن « ازدهار الرأسمالية » ، ويسير G. Pirou ، فى فرنسا ، فى عام ١٩٣٦ ، عن « أزمة الرأسمالية » ، وشومبيتر J. Schumpeter ، فى الولايات المتحدة ، فى عام ١٩٤٢ ، كان يفسر فى « الرأسمالية ، والإستراتيجية ، والديمقراطية » ، فى أن الرأسمالية لن تعيش وسيأخذ غيرها من النظم مكانها : الاشتراكية ؛ وبحيث ديترلن P. Dieterlen فى فرنسا ، فى عام ١٩٤٥ ، فيما سيحدث « فيما بعد الرأسمالية » . ولكن إذا كانت هذه التعديلات فى النظام أو فى تغييره يطالبون بها من جوانب مختلفة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية كانوا كذلك عديدين ، وأشاروا إلى أهمية ما حققته من الناحية المادية ، وارتفاع مستوى المعيشة الذى سجلته منذ ما يزيد على قرن من الزمان فى بلاد كثيرة .

ومع ذلك ، فمنها وراء هذا المقد ، وهذه المظاهرات الشنوية ، علينا أن نتساءل عن القوة الحقيقية للنظام الرأسمالى فى هذه الفترة ، وفى هذا المجال علينا أن نذكر أن واقعيتين ، أشار إليهما معظم المراقبين . فمن ناحية ، كان النظام

الرأسمالى ، وهو يتعدل ، أكثر قوة مما كان يبدو ، وهذه الصلابة نتجت عن البنیان الجديد : ففى الواقع أن الأقلية المسيية للشئون الاقتصادية كانت تحتفظ مع الدولة بعلاقات وثيقة . وكانت بالتالى لا تخشى مراقبتها أو اشراقها ، ما دامت السلطة العامة يمكنها أن تنضم الى قوتهم الاقتصادية الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كان الأعداء الممكنون للنظام الرأسمالى تبدو عليهم مظاهر الضعف ، اذ أن المستهلكين وحمله الأسهم ، وهم غير منظمين وموزعين ، لم يكن فى وسعهم اعطاء قيمة بناءة لمعارضتهم ، أو الحصول على نتائج ايجابية ، والصحافة ، باستثناء بعض الصحف ، كانت تحت الاشراف المباشر أو غير المباشر للأقلية المسييرة ، وكانت درجة قوة وتجانس العناصر السياسية والاجتماعية التى يمكنها الدخول فى معركة ضد النظام الرأسمالى ضعيفة بشكل عام . والواقع أن عام ١٩١٤ كان قد أظهر ضعف الدولة (الانترناسيونال) الاشتراكية . وتوفى التجانس الوطنى على الشعور الطبقي ، وكان عام ١٩١٧ ونشوب الثورة الروسية نقطة بداية لانشقاقات داخل الحركة الثورية والنقابية العالمية ، كما أن عام ١٩٣٣ قد أظهر قلة مقاومة الانجاء الاشتراكى المنقسم على نفسه ، والطبقة عاملة ممزقة ، لحركة دكتاتور يعتمد على نظام وطنى حاسى وبمجموعة من القوى الديماجوجية . وبالاختصار ، فإن النظام الرأسمالى لم يكن أبداً مهدداً فى أسسه ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة المنتصرة ، الولايات المتحدة ، أكبر دولة عظمى فى العالم ، هى كذلك الدولة الرأسمالية الأولى .

ثانياً : - ميلاد ونمو النظام الاشتراكى :-

فى عام ١٩٤٥ أصبح نظام اقتصادى آخر ، هو الاشتراكية ، الذى يعرف بأنه ذلك النظام الذى تكون فيه ملكية وسائل الانتاج عامة — المثل لتنظيم الموارد الذى اختارته إحدى الأمم ، وهى روسيا ، والتى كانت قد خرجت

هي الاخرى منتصرة من الحرب . وهذا النظام ثابت . وتمكنت صناته أن تظهر على مرسلين .

ففى المسكان الاول كان بناء الاشتراكية ، من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٢٩ كان يتميز بتغييرات ، وبمحاولات ، إذ أن تغيير بناءات لا تتمين بالسكال والتسيير غير السليم كانت تهجر على الرجوع إلى الورا .

وكانت الثورة ، بعد نجاحها يوم ٧ / ٨ نوفمبر ، قد قررت تغيير النظام ، وعبرت عن ضرورة إنشاء شيوعية حرب . . وفى القطاع الزراعى ، كان الهدف هو إلغاء الملكية الخاصة ، فقامت مجالس قومييسيرى (هندوبى) الشعب ، من اليوم التالى من الإستيلاء على السلطة ، باعلان مصادرة اراضى كبار الملاك ، والسكنيسة والدولة (أى نقل الملكية دون دفع تعويض للجان الزراعية المحلية) وإستيلاء الدولة ولجان الاهالى على البهائم الموجودة على هذه الاراضى ، الامر الذى أدى إلى ظهور تمييز بين ملكية الدولة ، وبين الملكية الجماعية ، ثم اشتراكية الارض (فى ١٩ فبراير ١٩١٨) . وفى قطاع الصناعة والتجارة ، كانت التغيرات كاملة فى البنيان ، رغم أن سير العملية كان أكثر إبطاءً : سيطرة العمال على المشروعات (١٤ نوفمبر ١٩١٧) ، وإنشاء مجلس أعلى للاقتصاد الوطنى (ديسمبر ١٩١٧) ، وأخيرأ مركزية وتنسيق القرارات الاقتصادية الهامة ، والتأميم (المصارف فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ ، والتجارة فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، والمشروعات الكبرى فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ ، والمشروعات الصغيرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠) وإحتكار التجارة الخارجية (٢٢ أبريل ١٩١٨) وكذلك اضطرب أمر تسيير الاقتصاد : فإذا كان مبدأ الفردية فى إدارة المشروعات قد طبق فى شهر أبريل عام ١٩١٨ ، فإن الرغبة فى إدارة الاقتصاد قد ظهرت فى نفس الوقت ، ما دام ليقين قد طلب (فى شهر أبريل ١٩١٨) من إدارات المجلس الأعلى للاقتصاد

الوطني وضع خطط للانتاج القصير المدى ، وأنشأ (في شهر ديسمبر ١٩٢٠)
لجنة مكلفة بعمل برنامج لسكهربة البلاد .

ومع ذلك ، فإن « شيوعية الحرب » قد فشلت في كل المجالات : فعمليات
التأميم أثارت عدم رضا الفلاحين ، إذ أنهم لم يحصلوا على الملكية الفردية ، والعمال
لأن المجدوع الذي كانوا يسيطرون عليه لم يكن ملسكاً لهم ، وأدت المصادرات
إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بمحاصيلهم ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المجاعة
(١٩٢١) ، ونشبت حركات تمرد (بحارة كرونستاد ، في فبراير ١٩٢١) .
وفي شهر مارس ١٩٢١ ، قدم لينين نظرية العبور من النظام الرأسمالي إلى الاتجاه
الجماعي ، وبواسطة العبور عبر نظام رأسمالية الدولة ، ووضوح السياسة
الاقتصادية الجديدة ، N.E.P. التي كان هدفها الأساسي هو إعادة إقامة تسخير
مرض الاقتصاد . ولتخذت إجراءات لها صفات أكثر تحرراً في قطاع الزراعة ،
(تخفيض الضرائب ، وفرض ضرائب عينية ، الأمر الذي سمح للفلاحين
بالتصرف في فائض إنتاجهم ببيعهم ، وإعادة حرية إستغلال الأرض ، والتخلي عن
العمل الاجباري) ، وكذلك الحال في قطاع الصناعة والتجارة ، (إعادة المشروعات
التي تستخدم أقل من عشرين عاملاً إلى أصحابها ، ولا مركزية الإدارة والتخلي
عن النظام السلطوي الخاص بتوزيع المواد الأولية) ، وصحب كل ذلك إصلاح
نقدي (إستخدام عملة جديدة الشيرفونيتز tchervonetz) ، وإصلاح للمالية
العامة (العودة إلى توازن الميزانية) . وكان يمكننا أن نقول ، في عام ١٩٢٨ أن
السياسة الاقتصادية الجديدة ، قد وصلت إلى أهدافها ما دامت قد بلغت تقريباً
مستوى الانتاج الذي كان موجوداً قبل الحرب .

وجاءت بعد ذلك عملية الانشاء النهائى للاشتراكية ، وفي وقت قصير .
وكان القطاع الزراعي هو أكثر المستفيدين . وكانت السلطات قد شجعت

من قبل ، وفي وقت السياسة الاقتصادية الجديدة ، على إنشاء تعاونيات انتاجية من أجل الاسراع في عملية تجميع الاراضى ؛ هذا علاوة على أن القانون الزراعى كان قد صدر في عام ١٩٢٢ وكان يميز بين ثلاثة أنواع من تعاون الفلاحين - استخدام الادوات الزراعية في اشتراكية ، واستخدام آلات الارض في اشتراكية والجماعية الكاملة في الكولخوز Kolkhoz - وكان يهدف الى الادارة المباشرة عن طريق الدولة الاقطاعات التي كانت تمتلكها (سوفخوز Sovkhoz) وعند نهاية عام ١٩٢٩ ، حدثت مهاجرة صغار الفلاحين ، الكوللاك Koulak ، والمستفيدين ، وحتى السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الهدف مشتركاً : انهاء معارضة الفلاحين لعملية تنمية الكوميونات ، وتحقيق تجميع زراعى يسمح بمرور الايدى العاملة صوب الصناعة ، أى التصنيع ، وكانت الوسائل المستخدمة راديكالية - ففي شهر نوفمبر ١٩٢٩ ، حصلت السلطات الإقليمية على سلطة نوع ملكية الكوللاك ، وابعادهم ، وأرسل ٢٢٥٠٠٠ عامل الى الارياف من أجل ادارة حركة جماعية الارض - وإذا كان قد تم في أول يوليو سنة ١٩٣١ إنشاء ٢١١٠٠٠ مزرعة جماعية تضم أكثر من نصف الاهالى الزراعيين ، وثلاث الاراضى الصالحة للزراعة ، فإن عددها وصل الى ٢٤٥٠٠٠ في عام ١٩٣٢ ، وأصبح تضم ٩٠ ٪ من الفلاحين . (ومع ذلك فإن حركة جماعية العمل في الارض لم تكن كاملة ، فقد كان للفلاح الكولخوزى حق ملكية داره ، وحوشه وحديقة وبعض البهائم) . وفي الصناعة والتجارة رأيت المشروعات الخاصة التي كانت تضمن اعطاء ما يزيد على نصف الانتاج ، أن نصيبها قد أخذ في التضاؤل قبل أن يمنع عنها في عام ١٩٢٢ . وهكذا ، تم في ثلاث أعوام ، انهاء تجربة ، السياسة الاقتصادية الجديدة ، واستمر اكمال عملية اشتراكية وسائل الانتاج .

وهذه التغيرات في البنيان صحبتها تعديلات في التسيير . ففكرت السلطات

في تخطيط الإقتصاد ، فوضعت خطط للتنمية (الكهرباء ، والتعدين ، والنقل ، والزراعة) في وقت ، السياسة الإقتصادية الجديدة ، ؛ بينما أنشأت جهازاً ، في ٨ يوليو سنة ١٩٢١ ، مركزياً من أجل التخطيط مكلف بوضع خطتين ، الأولى لاستكشافية ، والثانية تطبيقية ، من أجل العام التالي . هذا علاوة على أن أعوام ١٩١٨ — ١٩٢٨ كانت فترة تجارب من أجل الإنشاء : فتحسنت وسائل التنبؤ ، وزادت أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة ، ووضعت مسألة العمل المشترك بالاهداف والوسائل في المسكان الأول ، وفي سنة ١٩٢٨ بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٢٨ — ١٩٣٧) التي تلتها الخطة الثانية (١٩٣٣ — ١٩٣٧) ، ثم الثالثة (١٩٣٨ — ١٩٤٢) التي تعطلت نتيجة للحرب ، والتي كانت أهدافها ، من التصنيع ، وتنمية القوى الإنتاجية ، والأولية للصناعة الثقيلة ، متشابهة . وإذا كانت الخطة الأولى قد أظهرت الكثير من العجز (أهداف لا يمكن الوصول إليها ، وعدم وجود التوازن) ، فإن التجربة قد أدت بسرعة إلى درجة من التحسن جعلت القادة الاشتراكيين يرون أن إنحداد الجمهوريات السوفيتية قد وصل ، في شهر مارس ١٩٣٩ ، إلى مرحلة جديدة ، وهي مرحلة « إتمام وبناء المجتمع الإشتراكي ، بدون طبقات والعبور التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية » (١) . وبعد نهاية الحرب ، وجد النظام الاشتراكي نفسه ، كما كان عليه الحال في اليوم التالي للحرب العالمية الأولى ، أمام مشكلة إعادة البناء ، ولكن هذه المرة ، مع وسائل لها خبرتها .

ولذلك ، فإنه قد تواجه ، عند نهاية الحرب ، نظامان إقتصاديان ، هما النظام الرأسمالي ، والنظام الإشتراكي ، بعد أن كانا قد مرا بتجارب كثيرة . وكان

١) اللؤنر الثامن عشر للحزب الشيوعي . شهر مارس ١٩٣٩ م .

النظام الاول قد تعدل نتيجة للشك في قدرته ، وكان يستمد قوته من أن الدولة الاولى التي كانت تسير عليه ، وهي الولايات المتحدة ، كانت منتصرة ؛ وكان النظام الثاني ، بعد مواجهة صعوبات التنمية يمكنه أن يعتبر نفسه أنه قد وقع عليه الاختيار بشكل نهائى من جانب الدولة المنتصرة الثانية ، وهي إتحاد الجمهوريات السوفيتية . وأصبح لكل نظام « بطله » الواضح ، حتى إذا ما كان الاول هو الأمة الأكثر ثروة ، والثانى هو دولة نصفها مخرب .

٣ - تفتيت العلاقات الاقتصادية الدولية :

عند نهاية الحرب بدا أن المجموع المتجانس الذى يشكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية قد تحطم ، إذ أن حرية التعاملات كانت قد تركت مكانها لعمليات مراقبة من كل نوع ، وترك المجال العالمى مكانه لمجالات وطنية ، والوحدة مكانها للتفتت . وفي مدة ثلاثين عاماً ، كان النظام التجارى والنقدى المبني على سيطرة إنجلترا قد لإنهار ، إذ أن الازمة والحروب قد أسرعت بإرتفاع البعض وبتدهور أحوال البعض الآخر .

أولاً - النظام العالمى للنقد والمدفوعات الدولية :

كانت العلاقات الاقتصادية الدولية ، قبل عام ١٩١٤ ، تكون نظاماً متكاملًا : ولعبت أوروبا دوراً مهيمناً على العالم ، وكانت إنجلترا هي الدولة المهيمنة ، وكان التنظيم الإقتصادي والمالى فى العالم مركز حول لندن .

فى المكان الاول كان البنيان وظروف النقد بسيطة .

فمن وجهة نظر البنيان ، كان من الممكن إعتبار العالم على أنه ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، المجموعة الاولى صناعية ، أو فى طريقها إلى التصنيع ، والمجموعة الثانية غير صناعية . وكانت دول المجموعة الاولى ، وهي الأقل عدداً ،

تستورد بشكل خاص المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، ودول المجموعة الثانية تصدر منتجاتها الخام وتستورد المنتجات المصنعة ؛ وإذ ذلك فإنه وجد لانتظام بدائي في العمل وعلى المستوى العالمى بالفعل ، وكانت الدول متخصصة بدرجات متفاوتة في إنتاج المواد الأولية أو في المنتجات المصنعة . وكانت إنجلترا ، أقدم الدول في ميدان التصنيع ، تقوم بالتجارة تقريرياً في ربيع التجارة العالمية ، وكانت في نفس الوقت مصنع العالم .

وفيما يتعلق بأحوال التبادل ، فإنها كانت ليبرالية ، إذ أنه لم توجد تجديدات كمية معممة أو إتفاقيات ثنائية تعرقل ونقل من حركة السلع ، وكانت العقوبات الوحيدة تشمل في الرسوم الجمركية التي تنفاوت في ارتفاعها ، وإن كانت لا تصل أبداً إلى مستوى المنع . وفي نفس الوقت كان تعدد الأطراف في عملية التبادل شيئاً عالمياً ، ويبلغ حد السكال ، مادام أنه كان في وسع المشتري أن يحصل على ما يريد ، ومن حق المنتج أن يبيع في أى بلد يرغب . وكانت الائتمانات والديون الثنائية بين الدول بدون قيمة كبيرة مادام مجموع قيمة الديون كان لا يزيد عن مجموع قيمة الائتمانات .

وفي المكان الثاني كان دور إنجلترا واضحاً تماماً فيما يتعلق بالنقد والأموال .

فكانت قاعدة الذهب هي السائدة دون نقاش منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وكان تحويل العملة يتم عالمياً وبشكل قريب من السكال (أو كان كذلك مفتوحاً للجميع في داخل البلاد وخارجها) ، وكان لكل فرد ، يقيم أو حتى لا يقيم في أى دولة من الدول إمكانية الحصول من البنك المركزي على الذهب ، وبدون حدود . وبسر محدّد نظير أوراق العملة ، أو العملة الائتمانية . وكان من الممكن

إبدال العملة الوطنية ، والعملة الأجنبية ، والذهب ، ببعضها ، بدون شروط ولا حدود ، وبأسعار معروفة وثابتة ، مما يسمح لنا بالقول بأنه كانت تسود مساواة في التعامل .

والواقع هو أن تسيير هذا النظام المدفوعات الدولية كان يخضع للندن ، المسكن النقدي والمالى الدولى الوحيد ، الذى كان يقوم بدور المنظم . وكان وسط مدينة لندن يتعامل فى المواد الأولية أكثر من تعامل أى مركز آخر فيه ، وكان يمول الغالبية العظمى للتجارة العالمية ، وكان هو مصرف العالم (وكانت إنجلترا تقوم بـ ٤٠ ٪ من الإستثمارات الدولية) ؛ وكان مفتاح الحركة العالمية للتبادل يشمل فى ميزان الإستيرليني الذى كانت المصارف الأجنبية تحتفظ به فى لندن ، إذ أن الطرق التى كانت تأخذها الائتمانات الدولية كانت تتجمع صوب لندن وهى آتية من كل المراكز النقدية الأخرى فى العالم ، والتي كانت مرتبطة ببعضها عن طريق لندن ؛ وكانت قيم المبادلات المطبقة فى كل دولة فى العالم تناقش فى لندن . وبمعنى آخر ، كان إستقرار وتنظيم الائتمان وإقتصاد العالم يعتمد على حسن سير هذه الآلة المالية فى قلب لندن ؛ وكانت قاعدة الذهب فى الواقع هى قاعدة للنقد ، وهى قاعدة الإستيرليني ؛ وكانت آلية الدفع مضمونة وفى مركز نقدي ومالى واحد فى العالم . وكان هناك مركز واحد فى نظام المدفوعات الدولية .

وفى خلال ثلاثين عاما ، من عام ١٩١٤ — إلى عام ١٩٤٥ سينهار هذا النظام تماما .

ثانيا - إنهيار النظام :

تسبب إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الإقتصادي فى تفكيت نظام المبادلات والمدفوعات الدولية .

فمن وجهة نظر المبادلات ، تغيرت الإتجاهات التجارية وطرق التعامل .

وأفادت الحرب بعض الدول نتيجة لبعدها : وهكذا نجد أن الولايات المتحدة ، التي لم تدخل الحرب إلا في عام ١٩١٧ تنمى بدرجة كبيرة إنتاجها وصادراتها ، وكان الحال كذلك بالنسبة لليابان التي زادت بدرجة كبيرة جهودها على الإنتاج ، ومدت طموحها إلى جنوب شرق آسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت الدول المتحاربة الأوروبية قد وصلت بدرجة متفاوتة صوب الخراب المالى (مثل فرنسا التي دارت المعارك على الأقاليم الأكثر تصنيماً فيها) وكانت قد استخدمت رأسمالها بطريقة مكثفة ، ودون أن تتمكن من تجديدده ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض صادراتها من المواد المصنعة ، والذى أدى بالتالى إلى قيام بعض الدول بإنشاء صناعة يمكنها تزويدها بالمنتجات الناقصة (نمت الهند والصين صناعة النسيج فيها ، وكان الأمر كذلك بالنسبة للبرازيل والأرجنتين) . وأخيراً ، فإن روسيا التي كان قد تم فيها تغيير النظام الإقتصادى ، قللت إلى درجة كبيرة مبادلاتها مع الخارج ، بعد أن كانت تحتل مكاناً هاماً للغاية فى التجارة العالمية قبل الحرب للعالمية الأولى . ومع الأزمة ، انكمش حجم التجارة العالمية إلى درجة كبيرة ، ما دامت ، وحسب أسعار عام ١٩٢٨ ، وبعد أن كانت قد ارتفعت من ٤٥ إلى ٧٥ مليار دولار فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ ، وكانت ٥٠ ملياراً فى عام ١٩١٣) ، انخفضت بمقدار الثلث من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ ، فعادت إلى ٥٠ مليار ؛ ولا شك أنه قد تم تسجيل نوع من الارتفاع عند نهاية سنوات الثلاثينيات (حتى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار) ، ولكن حجم التجارة العالمية فى عام ١٩٤٦ ارتفع إلى ٥٠ مليار دولار ، وهو نفس الحجم الذى كان عليه فى عام ١٩٣٢ ، وحتى فى عام ١٩١٣ . وفى ثلاثة وثلاثين عام إذن ، لم يسجل هذا الرقم أى زيادة .

وفي نفس الوقت ، كانت التعديلات التي أدخلت على وسائل المبادلات قوية بحيث أنها أدت إلى إنغلاق الدول على نفسها . وفي البلاد الأوروبية كانت الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى وضع تنظيمات من أجل تقليل الإنفاق من العملة الأجنبية ، والمحافظة على قيمة الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأخرى ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الواردات كانت تخضع غالباً لإحتسار الدولة (مثل فرنسا) بينما كانت عمليات منع التصدير تهدف ضمان تمويل الأهالي بشكل أحسن . وهذا الإتجاه الخاص بالحماية إستمر بعد ذلك من أجل مواجهة ضرورات إعادة البناء ومواجهة التأميمات الجديدة : وهكذا طبقت إنجلترا ، في عام ١٩٢١ ، قانون حماية الصناعة ، ، وحثت به بعض الصناعات التي كانت قد نشأت في أثناء فترة الحرب ؛ وزادت فرنسا من رسوم تعريفاتها الجمركية ، وفضلت التفاوض الشائى وعلى حساب مبدأ المساواة في التعامل ؛ وإختارت الولايات المتحدة ، والتي كانت قد عرفت تذبذباً بين تعريفات الحماية والتعريفات الحرة ، تعريفه جديدة للحماية في عام ١٩٢٢ . ولم نصل إلى إتجاه ليبرالى كبير إلا ابتداء من عام ١٩٢٧ فقط ؛ وكانت فترة إعادة البناء قد تمت ، كما تم إستقرار الجنيه والفرنك . وقام المؤتمر الإقتصادي العالمى الذى دعت له عصبة الأمم في عام ١٩٢٧ بالتوصية بضرورة التخلي عن إجراءات المنع ، وضرورة خفض الرسوم الجمركية ، وتدعيم ذلك بالنص عليه في المعاهدات طويلة المدى ، وتعميم فقرة الدواة الأكثر وداً . وشاهد العالم بالفعل في السنوات التالية إتخاذ سياسة تجارية أكثر ليبرالية من جانب الدول .

ولسكن الأزمة الإقتصادية في سنوات الثلاثينيات تسببت ، في الدول الصناعية ، في بطالة ضخمة ، وفي بعضها أصبحت قلة العمالة أمراً دائماً ؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا هي أكثر الدول تأثراً (على التوالي ٦٩ و

٢٩

مليون عاطل) وكذلك إنجلترا، والسكن فرنسا بدرجة أقل من ذلك بكثير، مع ٦٠٠.٠٠٠ عاطل. ونتج عن ذلك تغيير في تنظيم الأهداف وأولوياتها: فلقد أصبحت العمالة الكاملة للرجال أمراً حيوياً، من الواجب إخضاع كل شيء لعملية تحقيقها، وأصبح للتوازن الداخلي أولوية على التوازن الخارجي، الأمر الذي أدى إلى القطيعة النهائية لنظام المبادلات الدولية. ففي أول الأمر، وفيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦، قامت الولايات المتحدة، التي كانت أول دولة تصيغها اللازمة، بزيادة حمايتها (١٩٣٠)، وفرضت لإنجلترا تعريفة من أجل الحماية، ووثقت صلاتها بالسلوك منوطاً عن طريق نظام تعريفة أفضليات (الأفضلية الإمبراطورية في عام ١٩٣٢)، وقامت فرنسا كذلك برفع رسومها، والسكن بنوع خاص لبدء من عام ١٩٣١. ووضعت موانع على إستيراد المنتجات الزراعية، ومن جانب آخر فشلت كل المؤتمرات الدولية التي كانت لها أمان ليبرالية وعقدت في أثناء هذه الفترة (المؤتمر من أجل الهدنة الجركية في عام ١٩٣٠ و عام ١٩٣١، والمؤتمر الإقتصادي في لندن عام ١٩٣١). وبعد ذلك، وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩، زادت الحماية تجاه الخارج، مع استخدام تقنيات حديثة (اتفاقيات السكاي ريج)، وزاد اتجاه عقد الاتفاقيات الثنائية. وأخيراً لم تردّد بعض الدول في أن تعدل من قيمة عملاتها (خفض قيمة الجنيه في شهر سبتمبر ١٩٣١، والدولار في ١٩٣٣، والفرنك في ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨) والمنتجات دول أخرى إلى وضع أسعار مختلفة للعملة (ألمانيا بنوع خاص) من أجل تنمية صادراتها وتقليل وارداتها. ولكن، إذا كنا قد لاحظنا أن إحدى الدول، مثل الولايات المتحدة قد طبقت، لاتفاقيات تبادلية، مع دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ووافقت على خفض الرسوم الجركية، ومنحتها حق الدول الأكثر ودا، فع ذلك، ومع نهاية سنوات الثلاثينيات، كانت الصعوبات الموجودة في وجه المبادلات الدولية، زيادة على نتائج اللازمة،

قد أدت إلى تخفيض كبير في حجم التجارة العالمية ، وإلى التخلي عن العمليات المتعددة الأطراف الدولية ، وإلى إنشاء كتل تجارية (وهكذا نجد أن التجارة الإنجليزية زادت عما كانت عليه مع الكومنولث) .

وكان لإنهيار نظام المدفوعات الدولية أكثر قوة وأكثر خطورة عن السابقة (المبادلات) ، إذ أن كل تبادل كان يحتاج إلى دفع ، وكان هذا الدفع خاضع للمراقبة ، بينما لم تكن المبادلات خاضعة ، فلم يعد في وسع المبادلات أن تنمو .

وفي سنوات العشرينيات تركت قاعدة الذهب مكانها ، ونهيجة توصيات مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ ، لقاعدة نقد الذهب ، وهو نظام يسمح للدولة أن تحتفظ ، ومن أجل مدفوعاتها الخارجية ، لا بالذهب ، ولكن بعملات معتبرة معادلة ، وتمكنوا من الاحتفاظ بهذا الشكل بعدد بسيط من العملات — الجنيه والدولار والفرنك — إذ أن إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا كانت لها عملات ثابتة ، وكانت تقوم بجزء هام من التجارة العالمية ، كما كانت بنوع خاص تمتلك زعيديا هاما من الذهب . ولكن هذا النظام أبطل في سنوات الثلاثينيات وأخذ مكانه نظام « السكتل النقدية » : فإذا كان البنك المركزي في إحدى الدول يمكنه دائما أن يحتفظ بإحتياطي من أجل دفع مشترياته الخارجية ، وإذا كان هذا الإحتياطي مكون من عملة واحدة وليس من عملات مختلفة ، فإن العملة المحتفظ بها لم يكن قد تم إختيارها لمعادلتها بالذهب ، أو لثبات قيمتها ، ولكن بسبب العلاقات الإقتصادية الوثيقة لهذه الدولة مع تلك الدولة التي أعطت اسمها على العملة المحتفظ بها (وهكذا ، كانت دول الكومنولث ، وبسبب علاقاتهم التجارية ، والنقدية ، والمالية ، مع إنجلترا تحتفظ بالجنيه الاسترليني ، وأصبحت أعضاء في السكتلة النقدية للاسترليني ،

— ٤١ —

والى كانت لإنجلترا الدولة الرئيسية فيها) . وعندئذ كان مجموع السكينة يمثل ، في علاقته مع الخارج ، تطوراً متماثلاً إلى حد بعيد وخاضع لسياسة السكان الرئيسى .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، زاد الإنقسام عن ذلك بين المناطق النقدية . وكانت الأثرى هى منطقة الإسترلينى ، فى عام ١٩٣٩ . ولم ينتج تحديدها من قرار أخذ من جانب واحد فى لندن ، ولكن من حرية الاشتراك لعدد من البلاد كانت تطبق ، تحت إدارة إنجلترا ، سياسة متكاملة فيما يتعلق بمراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، ووضعوا فى ودائع متساوية من النقد فى لندن العملات والذهب الذى كانوا قد حصلوا عليه (وفى نظير ذلك ، وضع مبلغ إثنائى من الجنيهات لحساب كل دولة منهم) بينما كانت المبالغ المرددة بالاشتراك تستخدم لإحتياجات المجموع فى هذه المنطقة ، وكانت تدار فى الصالح العام وعن طريق لإنجلترا . ثم ظهرت مناطق أخرى (منطقة الفرنك ، ومنطقة الاسكودو ، ومنطقة الفرنك البلجيكي) وكانت تقترب فى مظاهرها العامة من مظاهر منطقة الاسترلينى : وإذا كان الإنشاء قد نتج لا عن طريق حرية الاشتراك ولكن عن طريق المشاركة فى نظام معين ، سياسى ، وإقتصادى ، ومالى ، فإن التعاملات كانت حرة فى داخل المنطقة ، وكانت الامكانيات الموضوعية بالاشتراك والى تستخدم طبقاً لخطة موضوعية فى تجاوز مع إحتياجات كل الأعضاء ، وعمل المجموع تجاه الخارج ، وبإشراف الدولة الأم .

ولذلك ، فإن التفتيت كان عميقاً على المستوى الدولى . وكانت الازمة الاقتصادية ، والحرب ، قد إصطحبتها تقايل حجم التجارة الدولية والتبادلات النقدية والمالية ، فأنغلت الدول على نفسها وحاولت أن توازن موازين مدفوعاتها بوسائل مناعية . وبموضوع خاص ، كان مركز التنسيق لمجموع العلاقات الدولية

٤ -

قد سار في طريق تدهور لا يمكن إصلاحه ، وإستعداد مركز جديد لا نخدمه كائنه .

٤ - تعدد وإتساع مدى التغيرات الاجتماعية :

كانت أعوام ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، وبخاصة لبنداء من عام ١٩٣٠ ، وقت أزمة وصعوبات النظام الرأسمالي ، تتميز بتوترات إجتماعية خطيرة . وكانت قلة التمازج الاجتماعي بدرجة تسمح لنا بالتفكير في أننا أمام تفكك جزئي للمجتمع ، مصحوب بالشد في السلطة .

أولاً - التغيرات الاجتماعية :

عادت التغيرات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة في المجتمع إلى مسائل مصالح دعها أن خصائص البنيان والحركة الاجتماعية كانت تتغير .
فن ناسية ، كانت كل المجموعات المختلفة في المجتمع ، في وقت أو آخر ، تتعرض لاعتداءات على مصالحها وعلى وضعيتها ، الأمر الذي كان يدفع بها إلى الدخول في صراع مع بقية المجتمع .

فكانت هناك المجموعات التي تعيش من الأرض . فأزمة سنوات الثلاثينيات أعادت ذكريات أعوام ١٨٧٢ - ١٨٩٦ التي تميزت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقلة الدخل الزراعي المتوسط ، وهددت مباشرة وجود الفلاحين ، وحدث ذلك في الوقت الذي كان الفلاحون فيه مديونين ؛ فاستخدم الفلاحون حينئذ كل الوسائل الممكنة من أجل تحسين حالتهم (والمثل الأكثر وضوحاً لذلك هو مثل الفلاحين الأمريكيين الذين دفعهم الضغط إلى تخفيض قيمة الدولار عام ١٩٣٣) . ومن جانبهم ، واجه الملاك العقاريون بقية المجموعات الأخرى في المجتمع كما حدث في أوروبا الوسطى ، وألمانيا ، والمكسيك وفي إتحاد الجمهوريات السوفيتية في سنوات العشرينيات حين حدد الإصلاح الزراعي مراكزهم ؛ وهزموا ، تبعاً للبلاد (تصنيف الكولاك في إتحاد الجمهوريات السوفيتية) أو تمكنوا من المحافظة على مركزهم في المجتمع (أوروبا الوسطى) .

٤٤ - نتائج

ولقد تأثر عمال الصناعة إلى حد كبير . وهذه المجموعات فقدت وحدتها في بعض البلاد بعد الإنشقاقات القومية التي تسببت فيها الثورة الروسية وإنشاء الدولية الثالثة في عام ١٩١٩ (إنشقاق اللجنة العامة للعمل C. G. T. في فرنسا بعد مؤتمر تور عام ١٩٢٠) ، وتأثروا في مجموعهم بالإضرابات التي لم تنجح مثل إضراب عمال المناجم في إنجلترا في عام ١٩٢٦ ؛ وأصبحوا في موقف ضعف نتيجة للبطالة التي كانت أهميتها ضخمة للغاية في أعوام ١٩٣٠ - ١٩٢٥ والتي عبروا عنها بمسيرات الجوع في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٩٣٥ ، وفي فرنسا في عام ١٩٣٦ .

ولقد تأثر كذلك أصحاب الدخول الثابتة بدرجة عميقة ؛ إذ أن أعدادهم كانت كبيرة في الدول الغربية ؛ ولم يكن أحد قد أهملم من قبل ، وخاصة في فرنسا . فلقد تسبب إرتفاع الأسعار في أثناء الحرب العالمية الأولى في تخفيض إيرادات هذه المجموعة ، التي عجزت عن تعويض ذلك سواء عن طريق العمل (وكانت في العادة لا تعمل ، فعجزت عن تقديم خدماتها) أو عن طريق الإنتاج إلى مصادر أخرى للإيراد . وإذا كانت سنوات الثلاثينيات قد شهدت بعض التحسن عن طريق خفض الأسعار ، فإن خفض قيمة العملة في أثناء الحرب العالمية الثانية قد تسبب في الخراب الهائل واختفاء هذه المجموعة بشكل نهائي تقريباً .

ولم تسلم من ذلك الطبقات الوسطى . ونسرف أن هذه التسمية تغطي مجموع غير متجانس ، ويمر فون بالتعارض ، أي أنها تشتمل على هؤلاء الذين ليسوا مزارعين ، ولا عمال صناعة ، أو ينتمون للبروجوازية الكبيرة ، ويظهر بينهم التجار ، والموظفين ، والمستخدمون ، وأصحاب الجاراجات . ولقد قلل إرتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة من متوسط الدخل الفعلي لهذه المجموعة (ووصل

١٠ -

به الحال مع انخفاض سعر العملة في ألمانيا عام ١٩٢٣ إلى خرابها الكامل) وأدى ذلك إلى خفض قيمة وضعيتها (بينما كان أعضاء هذه المجموعة لا يخشون شيئا أكثر من تحويلهم إلى بوليتاريا وارغامهم ، عن طريق خفض قيمة إراداتهم ، عن أن يقوموا بعمل يدوي تابع) ، وعندئذ ناضلت هذه المجموعة بكل قوتها لكي على تحافظ مكائنها ، وأعطت أصواتها في الانتخابات لثوائك الذين ظهروا على أنه يمكنهم ضمان مصالحهم وعلينا أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن المستويات المختلفة في هذه المجموعة تأثرت بدرجات متفاوتة ، حسب السنوات : وهكذا ، نجد مثلا في فرنسا موظفين عرفوا ، في بداية الثلاثينيات ، بحسنا في حالتهم (ظلت مرتباتهم ثابتة في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار) ثم تدهورا (سياسة تقليل حدة الأزمات التي طبقتها بيري لافال في عام ١٩٣٥ ، والذي رفض تخفيض سعر الفرنك ، وكان يأمل في الوصول إلى خفض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض بعض الأسعار ، والمصروفات العامة ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين) .

ومن ناحية أخرى نجد أن ، علاوة على هذه التوترات الاجتماعية الخطيرة كانت هناك مؤثرات لها صفة العمومية أصابت تشغيل وعمال المجتمع كله .

فأصابت الطبقة الاجتماعية تغيرات ، إذ أن مجموعات اجتماعية جديدة ظهرت وهكذا كانت تنمية المشروعات في الولايات المتحدة قد أخذت شكلا أجه أصحابها ، وهم غير قادرين وجددهم على ضمان تسييرها ، إلى أن يدمروا أنفسهم بمساعدتهم يزيد عددهم أو ينقص تبعاً لحجم المشروع ، وإلى أن يعمدوا إليهم بمشروعات ، وبجزء من سلطة اتخاذ القرارات ؛ ومال أصحاب المشروعات هذه والمصرفون عليها عندئذ إلى تكوين مجموعات متميزين وبجاهد هؤلاء الآخرون

وباستمرار من أجل زيادة سلطتهم في الميدان الإقتصادي . وبمنفس الطريقة ، في البلاد الصناعية ، ونتيجة لاندخول الدولة من أجل تسيير الحرب ، والتغلب على الأزمة ، أو كما حدث في روسيا ، من أجل ضمان تسيير اقتصاد مختلف ، نمت البهروقراطية . ومؤلاء البهروقراطيون ، بإدعائهم ، وبقوة مختلفة تبعاً للبلاد ، لأنهم يسيرون أنشطة الإنتاج ، والتوزيع ، دخلوا حينئذ في صدام مع المجموعات الأخرى .

أما مواصفات الطبقة الاجتماعية فإنه قد أصابه كذلك بعض التعديلات . فثلاثة قرون ، والهيبة ، والاقدمية أخذت في فقد قيمتها ، وكذلك بعض الوظائف ، تبعاً للدخول الذي يأتي منها . وعلينا أن نرى في ذلك نتائج للتغيرات التي تسببت فيها الحروب والأزمة الاقتصادية ، والتي حطمت ، كما رأينا ، أصحاب الدخول الثابتة وسحبت بشكوى سريع ثروات ضخمة (ضاعفت الحرب العالمية الأولى عشرة مرات عدد أصحاب مليونات الدولارات في الولايات المتحدة) . وكذلك استخدام نظام مختلف للقيم ، وهو الذي كان ناتجاً في الولايات المتحدة بشكل رئيسي عن مستوى الدخل ، واتصال أهالي أوروبا بالبحر الأبيض المتوسط أدى كذلك إلى ، محاكاة التقليد ، والعادات للدولة المنتصرة والتي كانت تحاول في نفس الوقت أن تقترح على الأمم الأخرى طريقتهما في التفكير وفي الشؤون وفي التصرف .

كما أن الحركة الاجتماعية الصاعدة (الإمكانية المتاحة للبرور من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى موضوعة على مستوى أكثر ارتفاعاً في السلم الاجتماعي) قلت بدرجة واضحة في أعوام الثلاثينيات . وحدث ذلك أولاً بسبب كون النشاط الإقتصادي قد قل أو ظل محافظاً على وضعيته في عدد كبير من البلاد ، الأمر الذي يعني أن حجم الإنتاج المطابق للحجم الذي كانوا قد وصلوا إليه ،

يمكن أن يحدث عن طريق نفس العدد من الأفراد ، فعملوا ببساطة على تعويض ظهور النشاطات (بينما كان التوسع في النشاط التجاري مرادف لإنشاء مراكز جديدة وفتح مجالات تصدير على جميع مستويات السلم المهني ، وزيادة عرض الوظائف) ، وبعد ذلك ، اكون لإنشاء فرع جديدة أو منتجات جديدة قليلة العدد. ونضيف أن تقليل الحركة الاجتماعية دعمها ذلك الصدام الموجود بين الأجيال المختلفة داخل بعض المجتمعات ، كما هو الحال في فرنسا . فلم تقل فقط الفرص الفردية للصعود الاجتماعي ، بل أنه كذلك نتيجة لتقدم سن السكان ، تأخرت أو دفعت إلى النصف الثاني أو إلى الثالث الأير من الحياة المنتجة . وهكذا كانت أمام الأفراد حياة تشتمل على إمكانيات ضعيفة للتحسن المالي وللصعود الاجتماعي .

ثانيا : الطعن في السلطة

لمصطحب هذه التوترات الاجتماعية ، وأزمات المجتمعات ، وهذه التغيرات شك وطعن في السلطة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .

فعلى المستوى الداخلي ؛ تمت مهاجمة النظم والرجال السياسيين بكل قوة .
وأتضح ضعف السلطة أولا في الفضاء . وهكذا ، وفي الولايات المتحدة ، كان انتخاب هاردينج الرئاسة (١٩٢٠) مرادف لإستيلاء «عصابة أوهيو» على السلطة (وكان هاردينج من أوهيو) وهو الذى دفع غالبا ثمن تدخلاته السياسية ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا التي ظهرت فيها سلسلة من «المسائل» في بداية العشرينيات (وزير مالية سابق يحكم عليه ، وعامى ووزير سابق ؛ ورئيس وزراء مقبل يدخل في فضيحة البريد الجوي) وفي نهاية هذه السنوات

(إلقاء القبض على مارت ماناو ، مدير مجلة فرنسا (Gazette de France)
أو بداية الثلاثينيات (إلقاء القبض على أوستريك Oustrik رجل المصارف ،
وبنوع خاص مسألة كوبونات بنك الائتمان لبلدية بايون ، والتي تمكن فيها
ستافيسكي Stavisky من الإستيلاء على مبالغ كبيرة ، وأدت وفاته إلى استقالة
الوزير المسئول .

وبعد ذلك ، رفضوا حكومات ، وأنظمة ، ويمكننا أن نلاحظ فقدان
المكانة في مثل هذا الرفض ، ولقد وقعت أحداث شغب ، تلتها في بعض الحالات
اصطدامات مع الشرطة ؛ ونتج عنها سقوط القتلى ، مظاهرة بذلك سموية موقف
المسؤولين (مثل حالة التمرد في فرنسا في ٦ فبراير ١٩٣٤) ؛ وحدثت تغيرات
مشروعة في الحكومات لوضع حد لحالة رأوا أنه لا يمكن قبولها ، فأوصل
الناخبون ، مجموعة من الرجال مختلفين تماما ، الى السلاطة (المناداة بهتلر كمستشار
في عام ١٩٣٣ ، بعد فشله في العام السابق لرئاسة الجمهورية ضد المارشال هيندرج
Hindenburg ، ووضع الديقراطيين مكان الجمهوريين في إنتخابات الرئاسة
في الولايات المتحدة عام ١٩٣٢ ، وتكوين حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعد
انتخابات شهر مايو عام ١٩٣٦) ؛ والانقلابات والتلويح بشبح الحرب زادت
أعدادها في بداية العشرينيات ، وإذا كان بعضها قد فشل (محاولة انقلاب كراب
Krapp في ألمانيا عام ١٩٢٠ ، ومحاولة هتلر في ميونخ عام ١٩٢٣) فإن غيرها
قد أصاب النجاح (موسوليني ، والراف على روما في شهر أكتوبر ١٩٢٢
في ايطاليا ، وسالازار Salazar في البرتغال عام ١٩٣٢) ، وباسرديسكي
Pilsudsky في بولندا عام ١٩٢٦ ، وأتاتورك في تركيا عام ١٩٢٢) .

وكان قمة اظهار رفض حكومة هو تلك المواجهة المسلحة التي وقعت بين
مجموعتين من أ. الى نفس الامة ، أي الحرب الأهلية (الصراع بين الحمر والببيض

في روسيا من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ ، وبين الجمهوريين والوطنيين في
 لاسبانيا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، نتيجة لإنتخابات شهر فبراير ١٩٢٦) ،
 وأخيراً ، أصبحت عملية تصفية الخصم السياسي كثيرة الوقوع خلال هذه
 السنوات ، وتكفيها هنا بعض الأمثلة . فالنائب ماتيو ماتيو Mattiotti الذي
 عارض بقوة الاتجاه الفاشستي أغتيل في إيطاليا في عام ١٩٢٤ ؛ وأغتيل رون
 Roehm وكبار مسؤولي الأمن الألماني في فراشهم يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ في
 ألمانيا ، وأغتيل إسكندر ملك يوجسلافيا في مرسيليا في شهر أكتوبر عام ١٩٣٤ ؛
 وفي نفس الفترة دهم القطار « شاهد الملك » الذي كانت لديه وثائق عديدة عن
 مسألة بمتافسكي ، بعد أن وضع على الشريط ، ولم يتوصلوا أبداً إلى قتلته ؛ وفي
 روسيا تمت عملية تصفية بعض المعارضين بعد قرارات وأحكام قضائية
 وإعترافات (قضية موسكو عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨) . وأخيراً ، ولكي نعود إلى
 فرنسا ، فلنذكر إغتيالات ماركس دورمويا Marx Dormoy في عام ١٩٤١ ،
 والاميرال دارلان Darlan في شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وفيليب هنريو Henriot
 في شهر يونيو ١٩٤٤ ؛ وجان زاي Zay وجورج مانديل Mandel في شهر
 يوليو ١٩٤٤ .

وعلى المستوى الخارجي ، كان الطمس أقل أهمية ، وأقل وضوحاً .

فظاهرياً ، لم تكن الدول المستعمرة من جانب أوربا ، تبدو ، وعلى
 الأقل في غالبيتها العظمى على أنها ترفض مصيرها ، وتأمل في الحصول على
 الاستقلال السياسي . واحتفظت الدول الأوروبية ، من جانبها بنفس الموقف
 (أى أن المستعمرات ، وبصفتها مورداً للواد الأولية ، وسوقاً لتصريف المنتجات
 الوطنية ، كانت كذلك بلاد يجب توصيلها إلى مستوى أكثر حضارة ، ولكن
 دون تحديد لهذا المستوى ؛ ولا الوقت الذي يتم فيه ذلك) ووصل الأمر حتى

إلى نشوب حروب استعمارية ، مادام غزو الحبشة التي كانت إيطاليا قد حاولت القيام به في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد تم في عام ١٩٢٥ .

ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة كانت تدل على وجود طعون في سيطرة أوروبا على العالم . وظهرت آراء جديدة . وشهد العالم لإجماع على رفض الاستعمار في شهر سبتمبر ١٩٢٠ ، في باكو ، وبعد الثورة الروسية ، وعقد المؤتمر الثاني للدولية الثالثة (يوليو - أغسطس ١٩٢٠) ؛ إنعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق وتمت فيه مناقشة وسائل العمل الثوري في آسيا ، وقدم فيه لينين إستراتيجية جديدة . وكذلك مؤتمر الرابطة الإفريقية الذي اجتمع في باريس في عام ١٩١٩ وفي لندن في عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي نيويورك في عام ١٩٢٧ ، وطرح مبدأ المساواة بين الاجناس ، وطالب بمشاركه الافارقة في تصريف شئون بلادهم ، ولكنه لم يتمكن من أن يحول المستعمرات السابقة إلى أمة سوداء . واخترعت الفكرة الزنجية (في باريس بواسطة إيميه سيزار Aimé Césaire في عام ١٩٣٢ - ١٩٣٤) ؛ وأكد بريس مارس في كتابه « هكذا يتحدث العم توم » ، الذي نشر عام ١٩٢٨ ، أن الحضارات الزنجية كانت موجودة في إفريقيا . وفي عام ١٩٤٤ ، وفي خطاب ألقاه في برازافيل ؛ إعرف الجنرال ديغول de Gulle بحق السكان من الأمازي .

وبدأ رجال مصممون على الحصول على استقلال بلادهم في الثمرن: فهكذا جاء نيكروما N° Krumah من نيجيريا ، ودرس في جامعة لينكون في الولايات المتحدة ، وبشر بالإتحادات الوحدوية الإفريقية ، وكتب في عام ١٩٤٥ بيان « صوب حرية المستعمرات » ، وجومو كينيا Jomo Kenyatta رئيس الإتحاد الإفريقي لكينيا في الثلاثينيات ، والحبيب بورقيبة H. Bourguiba مؤسس جريدة « العمل التونسي » ، في عام ١٩٣٢ ، مبشرا بالثورة الوطنية ،

والإصلاح والعلمانية ، وسوكارنو Sukarno الذى أسس فى عام ١٩٢٧ الحزب
الوطني الاندونيسى وطالب باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية ، ودون أن
نسى بطبيعة الحال نهرو Nehru ، وماوتسى تونج Mao Tse-toung وهوشى
مين Ho-Chi-Minh وجناح Djinah مؤسس الرابطة الإسلامية فى الهند ،
والذى اقترح فى عام ١٩٤٠ لإنشاء الباكستان .

وحدثت أعمال العنف هذه التغيرات . وكان رد الفعل الاول ، والأكثر
عنفا ، هو إغتيال الجنود من الوطنيين للجنود البيض (الجزائر ١٩٣٤) .
وشاهدت هذه الفترة ثورات لها مدى متفاوت ، واستمرت لفترات متفاوتة :
ثورة الدروز فى سوريا عام ١٩٣٢ ضد الفرنسيين ، وثورة المغرب (حرب
الريف) عام ١٩٢٥ ، التى تطالبت إرسال حملة من مليون رجل ؛ وثورة العراق
وثورة مصر ضد الانجليز فى عام ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، وثورة سلطيف فى الجزائر
فى شهر مايو ١٩٤٥ . وأخيرا كانت هناك كذلك ثورات ضد نظم الحكم التى
كانت تترك للأجانب جزءا كبيرا من السيادة الوطنية (حالة الصين وسيت كان
الزحف الطويل هو أبلغ دلالة على ذلك) .

وهكذا فإن ثورات إجتماعية ، داخلية وخارجية ، اصططحت بالتغيرات
الاقتصادية ، والتعديلات التى أدخلت على النظام ، والقطعية فى العلاقات
الاقتصادية الدولية أنمت بهذا الشكل إعطاء مواصفات فترة الثلاثين عاما التى
إنتهت عام ١٩٤٥ فيما الذى سيحدث فى السنوات التالية ؟ لم يمار أحد بالتنبؤ به .

الفصل الثاني

استمرار التنمية

من النظرة الأولى ، يبدو للتناقض الكبير مع الفترة التي أدت إلى هذه الحالة في عام ١٩٤٥ ، ما دام الإقتصاد العالمى كان قد دخل منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً في مرحلة نمو سريع ومستمر لم يكن لها مثيل في الماضي . وعليها ألا نمنع بهذه الملاحظة السطحية ، إذ أن هذه الحركة قد نتجت عن حركة عناصرها ، الإقتصاديات الوطنية ، والتي كانت حركات تطوّر ما مختلفة تماماً . ولذلك فإننا ، بعد أن نشرح الخصائص الرئيسية لهذا التوسع ، سنحاول أن نقرر ما هو الدور الخاص الذي كان لسكل حامل من هذه العوامل المختلفة في التطور .

١ - الوقائع :

لم يتم نمو الإقتصاديات الوطنية المختلفة بنفس السرعة ؛ هذا علاوة على أن حركة الأسعار والتقدم الاقتصادي كانت غير متشابهة . ونتج عن ذلك تغيير جديد في طبقات الأمم وفي التنظيم الإقتصادي .

أولاً - عدم المساواة من جديد في التنمية :

إذا كانت معدلات التنمية للنتجات الخام وفي التغيرات البنيائية مرتفعة في مجموعها ، فإن إختلافات هامة ظهرت من دولة لأخرى ، وهي التي تخلف عدم مساواة جديدة .

أما عن قوة التنمية وأبعادها ، فنجد أن الحركة العامة لزيادة التنمية كانت موزعة بطريقة غير متساوية بين الدول .

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه يتمثل في التوسع الاقتصادي العالمي مقاساً بنمو الإنتاج السكلى ، خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة .

وهذه تمثل ثلاث خصائص فالتد كانت أولاً سريعة : فارتفاع الإنتاج السكلى الفعلى قد تم بمعدل سنوى مرتفع بشكل خاص ، ما دام بالنسبة لأساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠ نجد أن المعدل قد ارتفع إلى ١٧٠ فى عام ١٦٠ وإلى ٢٧٠ فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى عشرين عاماً . وكان كذلك قد استمر خلال فترة طويلة ، ما دام قد استمر لفترة خمسة وعشرين عاماً (أى جيل تقريباً) وأنه يبدو مستمراً فى خطه اللبائى حتى الآن . وأخيراً ، فإنه قد حدث بدون تراجع ، فلم يحدث لبدا أن كان لإنتاج إحدى السنوات أقل من السكمية الخاصة بالعام السابق ؛ وهذا علاوة على تسجيل لإجراءات علاج لفترات قصيرة (كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، وعند نهاية فترة إعادة البناء التى صاحبها استقرار فى الاقتصاد ، فإنها كانت مصحوبة بالاستقرار الاقتصادى ، وكان الأمر كذلك فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بعد الارتفاع الذى حدث نتيجة لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ؛ وبعد ذلك فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ التى تميزت كذلك بحدوث إجراءات علاج) فإن هذه الوقفات فى مجموعها كانت تمثل أقل من ثلث الفترة التى ندرسها .

وتجميع الميزات الثلاث — السرعة ، والاستمرار ، وعدم التراجع — يعتبر ظاهرة إستثنائية . فالواقع أنه فى فترة زمنية أطول ، من بداية القرن التاسع عشر حتى أزمة عام ١٩٢٩ — كان متوسط معدلات النمو السنوية للاقتصاد العالمى هو ٢ ٪ . ولذلك فإننا شاهدنا منذ ١٩٤٥ ما يزيد على مضاعفة السرعة التى كانت قد سجلت فى الماضى ، والذى كان الفسك قد تعود عليها . وكذلك الحال فى أننا لم نعرف فى الماضى توسعاً مستمراً طوأك هذه الفترة ، إذ أنه منذ بداية التصنيع ؛

٣٠

أو حتى من النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى عام ١٩١٤ ، فإن التوسع الاقتصادي قد عرف مراحل طويلة لزيادة السرعة وأخرى لإبطائها (كانت سنوات ١٨٤٨ - ١٨٥٠ وحتى ١٨٧٢ ومن ١٨٩٦ حتى ١٩١٤ تمثل الظاهرة الأولى ، وسنوات ١٨١٥ - ١٨٤٨ و ١٨٧٢ - ١٨٩٦ تمثل الثانية) ولم تكن الفترات الطويلة للتوسع تستمر خلال فترات زمنية طويلة كهذه . وأخيراً ، فإن هذه المراحل لم تكن منتظمة أبداً ، وكانت تقطعها أزمات شديدة . وبمعنى آخر فإن التاريخ الاقتصادي للعالم لم يسجل أبداً مثل هذا التوسع ؛ بالنظر من زاوية زيادة الانتاج في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ومع ذلك فعلياً أن نذكر أنه إذا كانت معدلات الزيادة في الانتاج العالمي ٧٠ ٪ (من ١٠٠ إلى ١٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فعلى العكس من ذلك فإنها لم ترتفع إلا إلى ٩٠ ٪ (من ١٧٠ إلى ٢٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ؛ وهكذا بدت إذن حركة إبطاء واضحة ، دون أن يتمكن من أن نعرف ما إذا كانت تشمل ظاهرة طارئة أم لا .

ولم يحدث هذا للتوسع في كل البلاد ، إذ أن مجموعتين كبيرتين قد أسهمت ، وبنسب متباينة ، في هذه الزيادة .

فالأولى هي هذه البلاد التي كانت معدلات التنمية فيها أعلى من المعدلات المتوسطة . وكان لبعضها معدلاً مرتفعاً بنوع خاص طوال الفترة ؛ وكان الأمر يتعلق بالبلاد المستعملة النمو والتي كان نموها قد عرف تعديداً بعد الحرب العالمية الثانية (مثل اليابان ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ التي ارتفع فيها معدل مجموع الانتاج الوطني بالأسعار الثابتة من ٤١ إلى ١٨٩ ، أي أنه تضاعف أربع مرات فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٩ ، ولم يكن المتوسط أقل أبداً من ٥٠ ٪ ،

— • —

ولم تكن السنوات التي ارتفع فيها إلى ١٠ ٪ (نادرة) ، ولكن كذلك البلاد المتخلفة ، أو التي في سبيل النمو مثل المكسيك (على نفس الأساس من المعدل من ٥٤ إلى ١٦٧ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وتايلاند والصين . وهناك مجموعة داخلية أخرى هي الدول التي لم تصل فيها معدلات النمو إلى مثل هذا الارتفاع : وهي تشمل على البلاد الكاملة النمو مثل ألمانيا الفيدرالية (وحيث من المعدل من ٥١ إلى ١٤٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وفرنسا ، وإيطاليا ؛ ووصلت بعض الدول التي في طريقها إلى النمو إلى مثل هذه المعدلات ؛ وأخيرا ، فإننا نجد كذلك بلادا مثل روسيا ، والتي سجلت فيها معدلات النمو المرتفع في الخمسينيات تناقصاً في الستينيات (من ١٠.٣٧ ٪ في ١٩٥١ - ١٩٥٥ ، لارتفعت إلى ٨.٣ ٪ في ١٩٥٩ - ١٩٦٥ ؛ ثم انخفضت إلى ٦.١ ٪ في ١٩٦١ - ١٩٦٥ وأصبحت ٠.٦ ٪ في عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨) .

ونجد في المجموعة الثانية تلك البلاد التي كانت لها معدلات نمو أقل من المتوسط . وهنا أيضاً ، نلاحظ وجود مجموعة صغرى من الأمم السكاملة النمو أو التي في طريقها إلى النمو والتي كان نموها أقل من المعدل بقليل : وتمثل الولايات المتحدة وبوليفيا هنا معدلات متماثلة ، فالمعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) قدمر فيما بين عام ١٩٥٣ و ١٩٧٠ من ٧٥ إلى ١٣١ بالنسبة الأولى ومن ٨٢ إلى ١٤٣ (١٩٦٩) بالنسبة للثانية . وتشبه المجموعة الصغرى الثانية الدول التي كان نموها أكثر ضعفاً : فنجد فيها بنوع خاص دولة ، هي إنجلترا ، التي كانت قد تابعت تدهورا طويلا بدأ في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (كان لارتفاع الانتاج القومي أقل من ٣ ٪ في المتوسط خلال هذه الفترة ، ومن المعدل من ٧٧ إلى ١٢٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ ، ويمكننا أن نعتبر أن مقدار التدهور كان يحدث بطريقة نسبية ، أي كزيادة نقل نسبياً من الزيادة التي حدثت في الدول الأخرى ، وليس بطريقة مجردة ، كإنخفاض قيمة مجموع

الانتاج القومي) ؛ ويمكننا أن نجد هنا كذلك الكثير من الدول التي في طريقها إلى النمو في أمريكا الجنوبية وفي آسيا (والتي تشملها الهند) وفي إفريقيا مثل غانا .

وعلىنا كذلك ألا ننسى أن مثل هذه الإرتفاعات ، ولكي نقدرها على حقيقتها ، يمكن موازنتها بالقيم المحددة للمنتجات القومية ، إذ أن نفس الزيادة ابتداء من مستويات انطلاق مختلفة تصل في نهاية الفترة إلى فروقات أكثر وضوحاً . وإن عدم المساواة هذه في معدلات النمو ، مهما كان مستوى تنمية البلاد ، في ارتباطها باختلافات كبيرة في نقطة الإنطلاق ، قد نتج عنها أن غيرت إلى حد كبير من تسلسل الوضعية الاقتصادية للدول بالنسبة لعام ١٩٤٥ . وإذا كانت الولايات المتحدة قد ظلت دائماً هي الدولة التي كان انتاجها القومي هو الأكثر ارتفاعاً (أقل بقليل من ١٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ أي ما يقرب من ثلث الانتاج العالمي) فإن أربع دول أخرى — اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وألمانيا الاتحادية ، واليابان ، وفرنسا — (أي ٨٣٠ مليون دولار في نفس الفترة بالنسبة للثلاث الآخرين) يأتون بعدها ، والفاصل مع الولايات المتحدة أقل بكثير عما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وشيء غريب هو أن تسلسل هذه الدول الجديد يقترب مما كان عليه في عام ١٩٣٩ ، والاختلاف الرئيسي يتمثل في انخفاض انجلترا ، وتقدم الصين . ولذلك فإن نمو الانتاج العالمي قد توضع إذن ، وبما هو الحال دائماً ، لنمو مجموعة صغيرة من الدول ، وأحسن مثل على ذلك هو أن انخفاض المعدلات في تنمية المنتجات العالمية الذي شرحناه قد نتج بشكل أساسي عن التغيرات التي سجلت في الولايات المتحدة وفي اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وأما عن زيادة السرعة والتنوع ، فإن زيادة الانتاج قد سار جنباً إلى

جنب مع التنوع السريع الذى اعتمد على كافة النواحي الاقتصادية .

فن ناحية ، واصل لا ننظر في أول الأمر إلا في القطاعات الكبيرة ،
— القطاع الأول ، والثاني ، والثالث ، فإن القطاع الثاني قد أخذ أهمية متزايدة
باستمرار ، إذ أن كل الدول قد عملت على تنمية صناعاتها .

ففيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ ، ارتفع
الإنتاج الصناعى العالمى من ٥٧ إلى ١٥٨ ، وتضاعف بنسبة ٢٨ ، بينما كان
الإنتاج الزراعى العالمى قد مر ، فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٨ من ٧٣ إلى ١١٨
وزاد فقط بما يزيد قليلا عن النصف . ومثل الإنتاج القومى ، فإن حركة التصنيع
هذه كانت موزعة بدون مساواة ، الأمر الذى يمكننا من تصنيف الدول الى
قامت بها في مجموعات مختلفة . وعلى أساس أهمية التنمية في المكان الأول . والمجموعة
الأولى لا تشمل إلا على اليابان التى تمكنت في خلال سبعة عشر عاماً (من ١٩٥٣
إلى ١٩٧٠) من أن تضاعف أكثر من تسعة أضعاف إنتاجها الصناعى ، الأمر
الذى جعل المعدل (على أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) يصل من ٢٨ إلى ٢٥٨ .
أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من البلاد التى كانت معدلات تنميتها مرتفعة جدا
(مضاعفة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف) وتجمع بهذا الشكل دولاً كانت في
الماضى مصنعة وكذلك دولاً كانت متوسطة أو قليلة التصنيع عند نهاية الحرب
العالمية الثانية : وتوجد فيها المكسيك ، وإسرائيل وإيطاليا وروسيا . ومجموعة
ثالثة ، وهى التى يقترب المعدل فيها من ١٥٠ إلى ٢٠٠ . وتشتمل على دول كاملة
النمو (ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، وفرنسا) أو دول في طريق النمو
(البرازيل) ودول مختلفة (الهند) ومجموعة رابعة وهى التى وصل الارتفاع
فيها إلى ١٠٠ . وتدخّل فيها الكثير من الدول الأفريقية (السنغال وكينيا)
وأمریکا الجنوبية (بوليفيا) ، ونرى بينها أقدم الدول صناعة في العالم - إنجلترا -

٥٧ -

التي أعطت أقل المعدلات إرتفاعاً (من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ إرتفع المعدل من ٧٤ إلى ١٢٤ أى زيادة ٧٥٪ في سبعة عشر عاماً) والصناعة التي كانت منقذاً لبعض الدول أصبحت الآن موجودة في كل مكان في العالم ، ولم تعتمد زيادة التنمية الصناعية على أهمية هذا القطاع منذ إبتداء هذه الفترة .

ومع ذلك ، فعلى أن ننقح وجهة النظر هذه . ففي كثير من البلاد المصنعة منذ القرن الماضي ، مثل بلاد أوروبا والولايات المتحدة ، كان لإنتاج الخدمات أكثر قوة من إنتاج الأدوات المادية المصنعة ، وكانت تنمية القطاع الثالث أعلى من تنمية القطاع الثاني : وهكذا نجد أنه بالنسبة لفرنسا أن الإنتاج الصناعي الذي كان يمثل في عام ١٩٤٩ ٤٦٫٨٪ من مجموع الإنتاج القومي ، أصبح ٤٣٫٣٪ في عام ١٩٦٦ (بإبعاد البناء) ، وذلك في نفس الوقت الذي مرت فيه الخدمات من ٣٠٫٦٪ إلى ٣٧٫٦٪ ، والزراعة من ١٥٫٥٪ إلى ٨٫٩٪ . فإذا كانت مثل هذه الاختلافات في معدلات التنمية تدفع إلى الإهتمام في أن بعض الدول قد دخلت في مرحلة ما بعد الصناعة ، فإن علينا أن نذكر جيداً أن هذه التنمية السريعة للقطاع الثالث قد ظهرت كذلك في عدد من الدول المتخلفة ، تبعاً للاتجاه الذي وضع في فترة ما بين الحربين : وهكذا ، ولكي لا نأخذ سوى مثل مصر فينا بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فإن الأهالي المنتجين الذين يعملون في القطاع الثاني كانوا يمثلون دائماً ١٢٪ من مجموع الأهالي العاملين ، بينما كان الذين يعملون في القطاع الأول قد انخفضت نسبتهم من ٦٤٪ إلى ٥٨٪ وأولئك الذين يعملون في القطاع الثالث قد زادت نسبتهم من ٢٤ إلى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، كان التنوع كذلك عميقاً ، داخل كل قطاع ، نتيجة للعلاقة المشتركة لها بين الظاهرتين .

وفي دراستنا لقطاع الصناعة وحده ، رأينا ظهور منتجات جديدة ، متسببة في خلق فروع جديدة أخذت في النمو بسرعة مثل التلفزيون ، والالكترونيات ،

٨٨ -

وبعض أجزاء من فرع الكيمياء (البلاستيك والمنسوجات ذات الألياف الصناعية) والصناعات النووية (في التطبيقات السلبية والعسكرية) ، وصناعات الفضاء .
والقد ظهر هذا التنوع الجديد بشكل عميق وبشكل كامل عند الدول الأكثر ثروة ، والتي لها أكثر مستوى من الدخل القومي ، والتي تمتلك بالفعل قطاعاً صناعياً هاماً ، قديماً ومنوهاً ، مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واليابان ؛ وسمح التصنيع القديم بتصنيع جديد وأكثر حملاً وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الفروع الموجودة بالفعل ، ولسكنها ليست نامية بدرجة كافية ، عرفت هي نفسها كذلك معدل توسع سريع ، دفع بهم إلى احتلال مكانة أكثر أهمية في القطاع الصناعي (السيارات) . ودعت عدد صغير من الفروع الجديدة والتي ظهرت أخيراً ، وهي نفسها الموجودة في هذه الدولة أو تلك ، توسع القطاع الصناعي في بعض البلاد : المنسوجات الصناعية ، البترول ، السيارات ، المنشآت الكهربائية ، والكيمياء التي كانت في فرنسا وفي ألمانيا من الصناعات الرئيسية .

وأدى تدهور بعض الفروع الأخرى إلى زيادة عملية التنوع . فالواقع أنه ليس فقط أن كل فرع لا ينمو أبدا بنفس السرعة التي ينمو بها غيره ، ولسكنه ، لا يوجد أي سبب يدفعه إلى الاستمرار دائماً في ضمان نفس معدل الانتاج الأكثر ارتفاعاً الذي يكون قد وصل إليه من قبل ، والتناقص ، والتدهور ، وحتى الاختفاء يؤثر على المنتجات وعلى الفروع . وفي هذا الخصوص ، كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ تتميز بتناقص الانتاج في بعض الفروع : فنتيجة لزيادة انتاج البترول والغاز الطبيعي ، ظهر اتجاه واضح تماماً في مجموع البلاد الصناعية لإحلالها كمصدر للطاقة محل الفحم الذي انخفض انتاجه بدرجة كبيرة (فر من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٩ في فرنسا من ٥٢ إلى ٤٢ مليون طن ، وفي ألمانيا الاتحادية من ١٤٣ إلى ١١٢ ، وفي إنجلترا من ٢٢٧ إلى

(١٦٦) ؛ وكذلك الحال بالنسبة لغزل الصوف الذى حلت محله المنسوجات الصناعية (من الانتاج فى ألمانيا الغربية من ١١٢ مليون طن فى عام ١٩٦٠ الى ٧٩ فى ١٩٦٨ ، ومن ٣٤٢ الى ١٨٦ فى الولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨ ، بينما يظل كما هو فى إنجلترا مع ٢٤٢٢٦ و ٢٤٥٠٦) ؛ وأيضا بالنسبة للجلود التى حل البلاستيك محلها ، والخشب الذى حل الإسمنت محله .

ثانيا : الاسعار والتخصص :

ترجمت التنمية ، التى كانت فى نفس الوقت مصحوبة بتغيرات فى الاسعار ، بارتفاع واضح للدخل الفعلى للفرد .

وكان هناك الاستمرار والتنوع فى اختلاف الاسعار ؛ ولذلك فانه علينا أن نفرص بين الحركة العامة والحركة الخاصة .

أما فيما يتعلق بالحركة العامة ، فاننا نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة فى منتهى الأهمية : فلقد ظهر ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ودون أى نزول منذ عام ١٩٤٥ .

ولما كان قد بدا أن التوسع وارتفاع الاسعار يسيران جنباً إلى جنب ، فمع ذلك فانه من الضروري تحديد هذا التقييم ، إذ أنه من الممكن أن نفرق بين مرحلتين من مراحل ارتفاع الاسعار لا تكون لهما نفس الخصائص . فأولا ، هناك مرحلة تمتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مع تغيرات كبيرة فى الاسعار : فقد عرفت فترة إعادة البناء ١٩٤٥-١٩٤٩ ارتفاعا كبيرا ، ولكن عدم التوازن بين العرض والطلب قد أصبح أقل وضوحا ، وكانت الحلول التى وضعت من أجل التوسع فى عام ١٩٤٥ قد تلتها فترة ابطاء فى ارتفاع الاسعار ، وأخيرا جاء اشتعال حرب كوريا (يونيو ١٩٥٠) لسبب يتسبب فى ارتفاع

١٢ -

كبير في ١٩٥٠-١٩٥١؛ الذي تبعه إبطاء من عام ١٩٥٢. وإلى عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ بدأت مرحلة مستمرة من الارتفاع المستمر الذي لم ينته حتى الآن: فإذا كانت أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ هي أعوام الاستقرار النسبي، فانتفاجا وجدنا بعد ذلك شكلا جديدا من الارتفاع لإزدادات فيه الأسعار بشكل منتظم كل عام بنسبة مئوية بسيطة، ولكنها لم تكن أبدا أقل من ٢-٣٪، وهذه الظاهرة التي سميت بارتفاع الأسعار القافزة، زادت سرعتها طوال أعوام الستينيات، وبشكل خاص من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠، وهو الوقت الذي بلغ فيه الارتفاع السنوي نسبة ٥٪ تقريبا. (وليس هناك ما يترجم هذا التغيير من تغيير اللغة العادية مادامنا نبقى الآن باستقرار الأسعار ارتفاعا سنويا من ٢ إلى ٣٪).

وتسمح المقارنة بالماضي بتقدير أصبح لهذا التطور. فمن ناحية، كان استقرار الأسعار، المفهوم لاكتبات ولكن كاختلاف بسيط المدى (ولم يزل ٢ إلى ٣٪) من أحد جوانب مستوى معين، أمرا لم يوجد، إذ أن التاريخ لا يظهر، على المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل، الا تغيرات ارتفاع وانخفاض؛ ولكن لا تأخذ سوى مثل القرنين الماضيين، فانتنا نجد أن سنوات ١٨٤٨-١٨٧٢ و ١٨٩٤-١٩١٤ كانت، وبخاصة الأخيرة، فترات ارتفاع أسعار. ولذلك فإن الفترة الحالية ليس لها أي شيء فريد في ذاته، ففترات أخرى في الماضي، وكانت كذلك طويلة، كانت قد اجتازت إرتفاعات مشابهة. ومن ناحية أخرى فإن المعدلات المتوسطة للارتفاع في سنوات ١٩٥٥-١٩٧٠ ليست إستثنائية الا فيما يتعلق بسنوات الستينيات الأخيرة. والواقع هو أن هذه السنوات، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٤ ارتفعت فيها الأسعار إلى ٤٢٪ في ١٨ عاما أي ٢٥٪ تقريبا في العام، وسنوات ١٨٥٠-١٨٧٢ ارتفعت فيها إلى ٣٠٪ في ٢٢ عاما أي أقل من ١٥٪ في العام. وإذا كان من الممكن مقارنة أعوام ١٩٥٥-١٩٦٥ ببعض فترات الماضي فإن الأمر

ليس كذلك بالنسبة لعهود ١٩٦٥-١٩٧٠ والتي تقترب معدلاتها من تلك التي نصل إليها في السنوات التي تميزت بوقوع كوارث كبيرة مثل الحروب. ولذلك فإن فترة ١٩٥٤-١٩٧٠ لا تختلف تماما عن الماضي فيما يتعلق بارتفاع الاسعار ، وعلى العكس مما كنا قد لاحظناه فيما يتعلق بتطور الانتاج للقوى .

ولكن حركة المجموع هذه توصلتنا إلى حالات مختلفة .

ففيما بين الدول ، يمكننا هنا أيضا ، أن نلاحظ مجموعات مختلفة بكل سهولة ، تبعا لمعدلات ارتفاع الاسعار فيها . والمجموعة الأولى هي تلك التي تشتمل على بلاد كان ارتفاع الاسعار فيها دائما قويا جدا : ويتعلق الامر هنا بالدول التي بدأت الخطوة الأولى في تنميتها ، وحيث كانت التنمية ، في نفس الوقت ، سريعة مثل إسبانيا ويوجوسلافيا ، والحالة المتطرفة هنا كانت هي حالة البرازيل ، التي وصل فيها ارتفاع الاسعار ، في بعض السنوات إلى ٣٠٪ (على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ ، إرتفع معدل أسعار المواد الاستهلاكية الذي كان ٢٥ في عام ١٩٤٨ إلى ٣٩٠ في عام ١٩٦٢ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ إرتفع من ٥٨ في عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٧ في عام ١٩٧٠) . ومجموعة ثانية تضم البلاد التي كان ارتفاع الاسعار فيها قويا بدرجة خاصة : فرنسا واليابان اللتان تقفان إلى جوار إيطاليا وإنجلترا . ومجموعة ثالثة هي مجموعة الدول التي كانت المعدلات فيها أقل قليلا من المتوسط ، ونجد فيها على وجه الخصوص ألمانيا الاتحادية ، وحيث مر المعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨) من ٩٢ إلى ١٣٦ . وأخيرا المجموعة الأخيرة ، وتضم على وجه الخصوص الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية والمكتلة النمو ، وحيث مر المعدل ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ من ٩٣ إلى ١٣٦ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ . وعلينا أن نشير هنا إلى أن روسيا ودول الديمقراطيات الشعبية يجب وضعهم وحدهم ، إذ أن الاسعار ،

التي تحددها السلطات بطريقة لاسلطوية ، قد ظلت متشابهة خلال الجزء الأكبر من الفترة التي ندرسها : وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتعديله أوراق العملة (روبل واحد جديد مقابل عشرة روبلات قديمة) قد مارس في عام ١٩٤٧ هذه العملية لمحاربة ارتفاع الاسعار الناتجة عن الحرب ، وإصلاح المشروعية ، وكان ذلك مصحوبا بتعديل في أسعار البضاعة ، وتبعه ارتفاع بسيط (٨ ٪) بالنسبة لمجموع الصفقات .

وفيما بين المنتجات ، يمكننا أن نلاحظ تطورا عاما في نفس الاتجاه . فن ناحية ، وفيما يتعلق بالقطاعات الثلاث الكبرى - الأول والثاني والثالث - لم يكن الارتفاع بنفس الضخامة : فبينما كان ضعيفا نسبيا للمنتجات الصناعية وحتى بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فإنه كان أكثر قوة وأكثر ارتفاعا فيما يتعلق بالخدمات عن معدل المجموع . وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كشال فسيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ فإننا نجد أن معدل أسعار البضاعة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٧) قد ارتفع من ٧٥ إلى ١١٣ (+ ٥٠ ٪) ومعدل أسعار المواد الغذائية من ٨٧ إلى ١١٧ (+ ٣٠ ٪) كذلك ومعدل الخدمات من ٥٧ إلى ١٢٦ (+ ١٢٠ ٪) . ومن ناحية أخرى ، ودخل القطاع الصناعي كان الإنجازات في التغيير يمكن للتغلب عليها : فعرفت بعض المنتجات لارتفاعا في الاسعار أقل من ارتفاع مجموع المنتجات الصناعية - وكانت هذه بوجه عام تمثل منتجات جديدة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية (الثلاجات ، والغسالات ، والريديو ، والتايفون) والتي كانت قيمتها الاسمية قد انخفضت حتى في بعض الحالات ، ولكن كذلك بعض السلع التي كانت موجودة من قبل والذي كان توزيعها كبيرا (مثل السيارات) - وسجلت غيرها ، على العكس من ذلك ارتفاعا كبيرا ، مثل بناء المساكن ، الذي يعتبر الحالة التي يضرب بها المثل في بعض البلاد .

فهبل كان هناك عدم مساواة في توزيع الثروات ؟

كانت نتائج التنمية العالمية غير واضحة . فإذا كان بما لاجدال فيه أن كمية السلع المادية والخدمات في خدمة كل فرد قد زاد بشكل كبير ، فإن هذا لا ينفى أن هذه الزيادة تبدو على أنها قد وزعت دون مساواة .

فعدم المساواة في التوزيع تبدو أولاً على أنها عدم مساواة بين القارات والدول .

وإذا كانت معدلات تنمية الدخل الفعلي للفرد قد اختلفت بمسح من دولة لأخرى ، فبح ذلك فقد ظهرت بعض المجموعات الكبرى . فلقد كان أولاً مرتفعاً بشكل خاص في دولتين صناعيتين منذ وقت طويل ، روسيا واليابان : فنيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٣ ولارتفاع المعدل من ٤٦ في عام ١٩٥٣ إلى ١٦٠ في عام ١٩٦٨ ، أى أكثر من ثلاثة أضعاف في ١٥ سنة . وبمجموعة أخرى تتمثل في الدول التي كان المعدل فيها مرتفعاً ، ويتعلق الأمر هنا كذلك بدول صناعية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا ، أكثر مما يتعلق بدول أقل نمواً مثل إيطاليا ودول في طريقها إلى النمو مثل تايلاند . وبمجموعة ثالثة نظم الدول التي كان المعدل بالنسبة لها متوسطاً ، ونجد فيها دولاً صناعية وكاملة النمو ، مثل الولايات المتحدة وإنجلترا ، أو دول في طريقها إلى النمو مثل المكسيك (وسيمت من المعدل من ٧٤ إلى ١١٦) وبمجموعة رابعة مع تحسيقات من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ وتضم الدول التي هي في أول عملية تنميتها وترجع في قارات مختلفة ، مثل الهند وإندونيسيا وغانا ، (وحسب بالنسبة لهذه الدولة الأخيرة فإننا نسجل انخفاضاً بسيطاً مادام المعدل قد انخفض من ٩٧ في عام ١٩٦٠ إلى ٩٤ في عام ١٩٦٨) .

وهذا الاختلاف بين المعدلات لا تظهر قيمته إلا إذا ما وازناه بالقيمة الجردة للدخل الفعلي للفرد في كل بلد إذ أنه من الممكن وجود حالتين متعاقبتين: فيمكن لدولة أن تقدم معدلاً مرتفعاً لتنمية الإنتاج القومي (وتصل مثلاً إلى «مضاعفته في فترة ١٢ عاماً») ، ولكن إذا ما كان مستوى البدء ضعيفاً ، وزيادة

السكان مرتفعة ، فان تحسين الدخل الفعلي للفرد ان يكون إلا ضعيفاً نسبياً وبشكل مطلق ؛ وعلى العكس من ذلك ، فان دولة يكون ارتفاع مجموع الدخل القومي فيها متوسطاً (ولتقل ٥٠٪ في عشر سنوات) والسكن بمجموع انتاجها القومي سيكون مرتفعاً ومعدلات زيادة السكان أقل أهمية ستسجل ارتفاعاً كبيراً - نسبياً وبشكل مطلق - في الدخل الفعلي للفرد . وسنلاحظ أنه في عام ١٩٧٠ ، وبالدولارات العادية ، كانت الفواصل بين الدول كبيرة ، رغم ارتفاع الدخل القومي . وفي الدول المتخلفة أو التي في طريقها الى النمو لا يرفع الدخل الفعلي للفرد عن ٢٥٠ دولار (٨٧ في الكونغو) إلا باستثناء دولة واحدة - هي المكسيك - التي نجحت في الخطوات الاولى لعملية تنميتها ؛ وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الدول الصناعية ، والتي عرفت توسعاً ، في اجمالي للدخل القومي ، قوياً وأعلى من ذلك الذي يكون تزايد السكان قد سجله في ١٢ عاماً (١٩٥٨ - ١٩٧٠) قد وصلت الى مضاعفة الدخل الفعلي للفرد ، الذي وصل في هذا التاريخ الأخير الى ما بين ١٩١١ دولار (اليابان) و ٢٩٠١ (فرنسا) ، (ويمكن أن نضم لهذه المجموعة بلاداً مثل انجلترا وإيطاليا وألمانيا الغربية والشرقية) وفي الولايات المتحدة ، كان الارتفاع يصل تقريباً الى النصف ، وارتفع الدخل الفعلي في عام ١٩٧٠ الى ٤٧٣٤ دولار .

وعدم المساواة في التوزيع بين الدول ، هل كانت مصحوبة بعدم مساواة داخل الامم ، وهل يمكن فهم ذلك كواقع أن ارتفاع الدخل الفعلي في بعض الشرائح كان أقل من الارتفاع المتوسط ، وبالتالي بالنسبة للشرائح الأخرى ؟ إن الأمر يبدو كذلك ، على مستوى المجموع . فقامت أقليات بأشغال لم ترغب الأغلبية في القيام بها ، لأنها كانت قدرة جداً أو متميزة جداً ، وكان أجورها ضعيفاً : وكان هذا هو الحال مع الزوج في الولايات المتحدة ، ومع

العمال الاجانب الذين يأتون من دول البحر المتوسط الدول الغربية . والامر كذلك ، بالنسبة لمجموعات ليست لديهم املاك كافية ، أو لم يستقر التطور الاقتصادي في صالحيهم ، مثل المزارعين ، وكانت الحالة الاكثر وضوحاً هي حالة اصحاب الدخول الثابتة أو الاشخاص المسنين ولهم موارد غير كافية لمعيشتهم . ومن ناحية أخرى ، وعلى مستوى القطاعات ، ظهرت عدم مساواة أخرى . فالفروع الجديدة التي عرفت توسعاً سريعاً وزعت على مستخدميها مرتبات أعلى من متوسط المرتبات (حالة صناعات البترول والسكرباء) في الوقت الذي دفعت فيه للفروع المتدهورة الاحوال رواتب أقل (مثل صناعات النسيج) ؛ وأيضاً ، فالمرتبات في المشروعات الكبيرة كانت تطلب عموماً ومن أجل عمل متساوي بما هو أكثر من ذلك الذي تطلبه المشروعات الصغيرة . وأخيراً ، وتبعاً للوقلات ، فإن إختلاف الاجور كانت تميل إلى الزيادة في خلال الفترة التي ندرسها .

وهناك مظهر آخر من مظاهر عدم المساواة ، بالنسبة للفرد ، ولكن يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن يمثل ظاهرة مستديمة بشكل عام ، أو إذا كان لها نفس الشكل التقريبي في الزمان والمكان . فالدراسات التي قام بها باريتو Pareto عند نهاية القرن السابق قد انتهت الى إظهار أن الدخول توزع دائماً بطريقة غير متساوية بين الافراد ، وأن عدم المساواة هذه تظل هي نفسها تقريباً . وبعد النتائج الجزئية الموجودة لدينا ، يمكننا أن نرى أنه إذا كان مجموع الدخل قد اختلف في فرنسا فيما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، فإن فترة القلاقل هذه لم تسبب في تعديل التوزيع الذي كننا نفكر فيه ؛ وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ ، وهي دولة مكتملة النمو وغنية ، ورواندا — أورندي ، وهي دولة متخلفة وفقيرة في عام ١٩٥٦ ، نجد أن هذا التوزيع كان واحداً .

ومشابه لذلك الذى كان فى فرنسا ، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا نجد أن عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الأفراد كان واحداً فى هذه الدول الثلاث وفى أوقات مختلفة . وعليها أن نأمل فى عمل دراسات أخرى تؤكد هذه الظاهرة أو تنفيها .

وبالإختصار ، فإن المظاهر الرئيسية للتطور الاقتصادى فى العالم فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، تظهر فى شكل بسيط ، وترك نفسها لىكى تعيد تجميعها : فنجد أنفسنا أمام وحدة ظاهرية تغطى تنوعات هامة .

وفى الظاهر أن النمو مستمر وبدون توقف فى الاقتصاد العالمى ، ويحدث بمعدل سريع حتى عام ١٩٦٠ تقريباً ، ثم بسرعة أكثر ضعفاً ، رغم ارتفاعها ، فى أعوام الستينيات والسبعينيات ، فى كل مرة ، بمعدلات أكثر بكثير من تلك التى كانت قد سجلت فى أية فترة سابقة .

ومع ذلك ، فإن هذه التنوعات تدل على وجود التناقضات . فإذا ما إهتممنا بالقيمة النسبية ، فإن معدلات نمو مجموع الإنتاج القومى قد إختلفت من دولة لأخرى ، ولكن الدول التى أكلت نموها لم تكن هى الدول التى قدمت المعدلات الأكثر إنخفاضاً ، والدول التى فى طريقها للنمو لم تكن هى التى قدمت المعدلات الأكثر ارتفاعاً ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فدول مكتلة النمو ودول فى طريقها إلى النمو قد عرفت إما معدلات مرتفعة وإما معدلات ضعيفة . وهذا النمو مصحوب بحركة تصنيع ، وهنا أيضاً ، فإن السرعات المرتفعة والبطيئة لتنمية الإنتاج الصناعى كانت مشتركة بين البلاد المصنعة والبلاد التى أخذت طريقها صوب التصنيع ، والأمر كذلك بالنسبة لارتفاع الأسعار الذى ظهر فى كل البلاد (باستثناء دول الكتلة الاشتراكية) ، وبمعدلات مختلفة ، مهما كان مستوى التنمية .

وبالنسبة للقيمة المجردة ، ومع الخلافات الموجودة بين المستويات الأصلية ،
لستمر الفرق بين الدول التي اكتمل نموها ، والدول المتخلفة باستمرار ، وبتزايد ،
ما دامت أغلبية الدول التي اكتمل نموها كانت لها معدلات نمو مرتفعة ، سواء
فيما يتعلق بمجموع الإنتاج والإنتاج الصناعي ، أو فيما يتعلق بالدخل الفعلي للفرد
(وكان ارتفاع السكان أكثر قوة في البلاد المتخلفة) . وعلاوة على ذلك ، وفي
داخل مجموعة الدول المتكاملة النمو ، كانت الدول الأخرى ، غير الولايات
المتحدة ، وباستثناء إنجلترا ، قد أعطت تنمية أكثر سرعة من هذه ، وأخذ
الفاصل بين الإنتاج القومي والدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة وفي هذه
الدول الأخرى (وبنوع خاص الدول الأوروبية) في التناقص . وهكذا فإن
التفوق الأمريكي المطلق في عام ١٩٤٥ قد اختفى ، ويمثل الآن التسلسل الاقتصادي
للدول نمطاً مختلفاً للتشابه مع تلك التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ - الدوافع :

رجعت حركة النمو هذه إلى عدد معين من العوامل ، الاقتصادية وغير
الاقتصادية ، التي أثرت في عرض وطلب السلع . فكانت في بعض الأحيان
متكاملة ، وسمحت لبعض الدول بتحقيق تنمية سريعة وشاملة ، وفي أحيان
أخرى غير كافية أو تعارض بعضها وتتناقض مع البعض الآخر ، فلم يصلوا إلا
لتقدم بطيء .

أولاً - العوامل الاقتصادية :

لقد تزايد تعداد السكان ، وكذلك رأس المال ، وعلاوة على ذلك فإنهما
قد تطورا .

أما بالنسبة للسكان فإنهم جميعاً مستهلكون ومنتجون ، واسكن هنا يبدو
أنهم كانوا مستهلكين بدرجة أكثر .

ومن وجهة نظر الاستهلاك فإن السكان الذين يزيد عددهم يزيدون كذلك في طلباتهم الفعلية ، وهذا هو الأمر الذي يجعلنا نشاهد ، منذ خمسة وعشرين عاماً وجود حالتين مختلفتين .

فمن ناحية ، ومنذ الوقت الذي ينتج فيه إرتفاع في المواليد ، تظهر إحتياجات أساسية تطالب بإرضاء إجبارى : فمن الواجب إطعام وكسوة المولودين الجدد ؛ ومن الواجب بعد ذلك بناء مدارس إضافية ، وتكوين مدرسين جدد لكي نضمن تعليمهم الذى هو حق لهم فى ظل القوانين الموجودة ؛ ومن الواجب ، عند وصولهم إلى سن العمل لإنشاء وظائف ، وبالتالي ، بناء مبانى ، حتى نستخدم هذه الأيدي العاملة ، والعمل بطريقة لا تتركها فى البطالة ، وكذلك مبان جديدة للسكان من أجل تزويد ، من يرغب فى الزواج من بينهم ، بمسكن . ومن ناحية أخرى ، تستتبع زيادة السكان مجموعة من التأثيرات الإضاقية : وهكذا ، فإن زيادة الاستهلاك نتيجة لزيادة الطلب النقدي تسبب فى حالة من التفاؤل ؛ والواقع أنه ، نتيجة لكون تلوثات السكان لفترات متوسطة هي الأكثر ضماً ، فإنه من السهل معرفة ما إذا كان من الواجب لمثل هذه الحركة أن تستمر أو لا ، وفى حالة الإيجاب فإن ذلك يعنى أن الزيادة تستتبع إرتفاعاً أكثر من المتناسب مع الاستثمار ، ولذلك فإن إرتفاع عدد السكان والتوسع الإقتصادي هما إلى حد كبير مترادفان .

ومع ذلك فإن هذه العلاقة لا تفسر بطريقة متناسبة أثناء كل الفترة . وهكذا نجد ، فى البلاد الكاملة النمو ، أن زيادة معدلات المواليد المسجلة بعد عام ١٩٤٥ لم يحافظ عليها إلا حتى نهاية سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات ثم سجلت حركة تراجع كبيرة : فالانخفاض العام فى معدلات المواليد قد أدى إلى أن أبطأت زيادة السكان ، وطلبات الاستهلاك ، وطلبات الاستثمار بنوع خاص ؛ وفى

فترة أكثر طويلاً يمكن لعدد أقل من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن يؤدوا إلى تخفيض نسب التنمية الاقتصادية ، (إذ أن هؤلاء الأفراد الشباب هم الذين يستخدمون في الأفرع الجديدة ، نتيجة لصعوبة تحول الأشخاص المسنين من فرع إلى آخر . وعلى العكس من ذلك نجد ، في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، أن ارتفاع عدد السكان كان سريعا للغاية . والواقع أن التوازن السكاني (الديموغرافي) الموجود — ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفاة — قد قطع نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات (نتيجة للتحسن الصحي) دون تغيير في معدلات المواليد ، الأمر الذي تسبب في ارتفاع كبير في عدد السكان (مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية) ، ولما كان عرض المنشآت قد ظهر على أنه غير كافٍ ، فإن زيادة طلب الاستهلاك لم يمكن إجابتها ؛ وفي أحسن الظروف تمكنا من تسجيل ارتفاع في العرض يعادل تقريباً الارتفاع في الطلب . وهنا ، نجد أن ارتفاع عدد السكان كان معوقاً أكثر من كونه دافعاً لنمو الاقتصاد ، وأدى هذا التطور إلى طرح مسألة معرفة ما إذا كان من الضروري الاختيار بين الحل الاقتصادي (زيادة العرض) وبين حل ديموغرافي (تقليل الطلب عن طريق تحديد النسل) أو تركيبه من هاتين الطريقتين .

ومن وجهة نظر الإنتاج ، فإن السكان الذين ندرسهم ليسوا بمجموع السكان ولكن مجرد السكان العاملين ، أو ذلك الجزء من السكان الذي يمارس بالفعل أحد الوظائف . ويمكننا أن نشير هنا إلى نقطتين . ففي المجموع لا تفتح زيادة الإنتاج عن زيادة عدد المنتجين الوطنيين مادام الأمر ، بعد حرب مبيدة تلتهما ارتفاع نسبة المواليد ، كان من الضروري الانتظار حتى منتصف أعوام الستينيات من أجل تسجيل زيادة واضحة في عروض العمل ، بينما كان التوسع قد بدأ قبل ذلك بكثير ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا الارتفاع ، حينها حدث ، قد سار

- ٧٠ -

جانباً الى جانب مع ارتفاع أكثر من نسبي للإنتاج . وعلى العكس من ذلك ، وبالنسبة للقطاعات ، فإنه لا يبدو أن الامر كان كذلك في كل منها ، إذ أن توزيع السكان المتقدمين فيما بين قطاعات الأنشطة كان قد تغير بعمق - فقل عدد السكان الزراعيين ، بينما ارتفع عدد السكان الذين يعملون في قطاعات أخرى (الصناعة والخدمات) - وهذه الظاهرة تسببت ، في القطاع الصناعي ، وهو أهم القطاعات ، في زيادة الإنتاج ، وظهور نمو فروع جديدة ، وإلى تحسسين في الإنتاجية كطريقة التوسع في تقسيم العمل ، خاصة وأن هؤلاء السكان الأكثر عدداً قد حصلوا على تعليم أفضل ، وكان لهم مستوى كميات أكثر ارتفاعاً ؛ ومع هذا ، فإنه على العكس من ذلك ، وفي قطاع الزراعة ، زاد الإنتاج رغم انخفاض عدد السكان العاملين . وبالتالي ، فإذا كانت العلاقة أن زيادة السكان العاملين تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج قد لعبت دوراً ، فمع ذلك ، ونتيجة لطبيعتها الجبرية ، فإنها لم تشمل إلا عاملاً واحداً بين غيره من العوامل التي لعبت دورها الهام أو الأكثر أهمية . (حالة الزراعة) .

ويجب أن نلاحظ كذلك وجود عاملين . فن ناحية ، وبالنسبة لبلاد كثيرة ، فإن الزيادة الضخمة في عدد السكان العاملين لم تسبب تلقائياً في ارتفاع في الإنتاج الصناعي . والواقع ، وفي غالبية البلاد التي في طريقها إلى النمو ، لم يجد الأفراد الذين يصلون إلى سن العمل ما يعملوه ، ليس فقط لأن إمكانيات الاستخدام المفتوحة في الصناعة كانت غير كافية ، ولكن أيضاً لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على التأهيل التقني نتيجة لخفض ميزانيات التعليم ، وبقوا حزينين في قطاع الزراعة ، الذي كانوا قد نشئوا فيه ، مكونين ما اصطلمح على تسميته بالبطالة الممنعة ، أي أفراد بدون إنتاجية ، والذين يمكن إستخدامهم في أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعي أقل تأثير . ومن جانب آخر نلاحظ أن

٧١ -

التوسع الصناعي في بعض الدول ، والأوربية على وجه الخصوص ، قد سمح لنفسه ، وبخاصة إبتداء من سنوات الستينيات ، بالالتجاء إلى هجرة العمال الأجانب : وكان الوطنيون قد أظهروا انصرافهم المتزايد عن بعض الأعمال نتيجة لانها ظهرت أمامهم على أنها قذرة ، ومهينة ، وذات أجر قليل ، ولست تتبع طلب العمل لهذه الوظائف عرضا للعمل من جانب الأجانب الذين لا يجدون عملا في بلادهم ، ووصلت نسبة العمال الأجانب إلى مجموع الأهل العاملين حتى ١٠٪ (حالة سويسرا مع نسبة تقرب من ٢٥٪ هي حالة لستاتية) . وكان الاستخدام الكامل تقريبا قد تحقق دائما في هذه البلاد ، الأمر الذي يدل على أن العمال الأجانب قد لعبوا دوراً أساسيا في عملية استمرار التوسع .

وأما بالنسبة لرأس المال فإنه يبدو أنه كان العامل الأساسي للتوسع رغم أنه قد طرح مشكلات هامة فيما يتعلق بالتمويل .

ولا يمكننا فصل مظهره الكمي عن مظهره الكيفي .

فن الناحية الكمية ، قد سجلنا ، في أثناء كل هذه الفترة ، وبالنسبة لكل الاقتصاديات ، وكذلك في كل القطاعات وكل الفروع ، تكديس كبير من رؤوس الاموال ، ومن صافي الإستثمار ، أي زيادة المخزون من رأس المال الموجود ، والذي كان ، في كل عام ، يمثل جزءا هاما من الإنفاق الوطني . ونتجت عن ذلك نتيجة مردوجة . فمن جانب عرض المنتجات ، كان ارتفاع مخزون رأس المال يفوق زيادة السكان العاملين ، وهذا يعني زيادة رأس المال بالنسبة لعدد العاملين - الذي أصبحت له هذه الطريقة لمكانية لإنتاج أكثر من السلع في نفس الوقت (أو على الأقل في وقت أقصر) وأن يزيد من إنتاجيته - وأن حجم من الإنتاج كان أكثر ضخامة تحت طلب المستهلكين ومن جانب آخر فإن آلية ما اتفق على تسميته بمضاعفة الإستثمار قد لعب دورها تماما ، مادامت ، وبالنسبة فعلية ،

زيادة مخزون رأس المال كانت تعادل نمو وسائل الإنتاج (مصانع ، وآلات) ومادامت كذلك الطاقة الإنتاجية للدولة ، تترجم ، وبألفاظ نقدية ، عن طريق توزيع الدخل . (فزئك الذين قد أسهموا ، عن طريق عملهم في تنمية هذه الطاقة الإنتاجية ، ينفقون جزءاً من أجورهم في سلع مستهلكة (للغذاء) ، وشبه مستديمة (الملابس والسيارات) أو مستديمة (المساكن) وبهذا الشئ نفسه يزدون من طلب إجمالي الاستهلاك . وكذلك من دخول أولئك الذين قدموا لهم هذه السلع الاستهلاكية المختلفة ؛ وهؤلاء الآخرون ، بدورهم ينفقون جزءاً من هذه الدخول الإضافية ، متسببين في نشأة ارتفاع جديد في طلبات الاستهلاك ، وربما يصل الأمر إلى أن يصبح استثماراً جديداً ضرورياً من أجل إرضاء طلب الاستهلاك المتزايد) ، وهذا العمل المتكامل بين مضاعفة الاستثمار والزيادة في سرعة طلب الاستهلاك تقسب في توسيع إقتصادي .

ولكن الاستثمار قد لعب ، بطبيعته الكيفية ، أكبر دور ، خاصة وأن رأس المال لا يظل كما هو ، ويتغير باستمرار . فالاكتشافات والإختراعات التي حدثت في ميادين التقنية مرت بعدئذ إلى الميدان الإقتصادي وشكلت علاقة عوامل الإنتاج (فالاستثمار الجديد مشتمل على التقدم التقني ، هو في نفس الوقت مرتبط بالعمل في نسب مختلفة) أو أنها سمحت بنشأة سلع جديدة (يمكننا التفكير في التلفزيون ، والترانزيستور والالكترونيات ، والطاقة الذرية ؛ أو في المنتجات الجديدة اللازمة لصناعات الفضاء) ؛ ولم يحدث أبداً أنه نشأ هذا العدد من الإختراعات في مثل هذا الزمن القصير ، وبذووع خاص ، فإنه لم يحدث أبداً أنها قد استخدمت عملياً . يمثل هذه السرعة ، فقلت الفترة التي تفصل الإختراع عن تطبيقه إلى حد بعيد ، الأمر الذي يجعل مراحل تطبيق التقدم التقني في الماضي (١٨٧٠-١٩٨٠ أو ١٨٩٦ إلى ١٩١٤) لا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية .

٧٢ -

وهذا الإدخال المكثف للتجديدات تسبب في إرتفاع جديد في طلب الاستثمار (فحينئذ تظهر فروع جديدة ، مثل الطاقة الذرية ، فإن خلق الطاقة الانتاجية تمثل إضافة صافية بالنسبة للاستثمار) ؛ وأسهم كذلك في زيادة هذا الطلب بطريقة أخرى بمعنى أنه حينئذ تستخدم طرق جديدة في فروع جديد ، قد يدفع ذلك فروعاً أخرى ، من أجل تحسين موقفهم تجاه منافسيهم ، إلى استخدام هذه الطرق ، ومن أجل الوصول إلى ذلك ، يقومون بتجديد رأسمالهم الموجود بسرعة متزايدة . وهكذا فإن تجديد الاقتصاد قد زاد من طلب الاستثمار .

ومع ذلك ، فإن كل استثمار كان يتطلب تمويل ، ونجد أن هذا الأخير كان يتفاوت حسب الإقتصاديات .

ففي البلاد التي في طريقها إلى النمو ، كان التمويل غير كاف للسماح بتكديس هام من رأس المال ، وبمعدل نمو مرتفع لمجموع الانتاج القومى . وهناك سببان لذلك . فمن الناحية الأولى ، وفيما يتعلق بالبلاد الفقيرة التي يكون الدخل الفعلى للفرد فيها قليل الارتفاع ، نجد أن شبة مجموع هذه الدخول موجهة إلى الاستهلاك ، وأنه كان من الصعب ، حتى لا نقول من المستحيل ، أن يحقق الأفراد إدخاراً ، حتى وإن كان ضعيفاً ؛ وعلاوة على ذلك ، وفي شبة مجموع الحالات ، كان هذا الموقف الشامل قد زاد خطورة من حيث أن هذه الإقتصاديات لم تكن نقدية إلا في شكل جزئى ، أى أن العملة لم تكن دائماً وفي كل مكان تستخدم كوسيلة للتبادل ، وأن النظام المضر في كان غير تام بطريقة كافية . ولكن ، إذا كان الدخل الفعلى للفرد هو بالفعل قليل الإرتفاع ، فإن هذا لا ينفى أن توزيع الدخول لها طبيعة غير المساواة - فجزء بسيط من السكان يتقاضون جزءاً هاماً من الدخل القومى وإنفاقاتهم من أجل الاستهلاك للسلع من كل نوع أقل في مجموعته من إيرادهم - فيمكننا أن نرى أن هذا الإدخار قد أسس ولستخدم في أهداف الإنتاج ؛

ولكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن أخذ عن طريق الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وغيرها) لم يحدث، وكان الأفراد الأكثر ثروة، هم في نفس الوقت المسيطرين على السلطة السياسية، ولم يرغبوا في فرض الضرائب على أنفسهم، وتخفيض إيراداتهم مرضاهم (مثل البرازيل وحيث يصل معدل الضرائب على الدخل إلى ٢٠٪) وأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد فضلوا استثمار مبدخراتهم في الخارج (في بلاد كاملة النمو، وبخاصة في الولايات المتحدة) وفي استخدامات تكون فيها المخاطرة أقل درجة، والسيولة مرتفعة، حتى وإن أدى بهم الأمر إلى التضحية بإيراداتهم (مثل سندات الخزنة الأمريكية).

وفي البلاد التامة النمو، تعرض تمويل الإستثمارات لتمديدات كبيرة : فالإدخار الخاص الشخصي لعب دوراً بسيطاً، وأقل بكثير من ذلك الذي كان له في الماضي، ومن جانبه، أصبح إدخار الشركات (أو التمويل الذاتي) هو المورد الرئيسي للإدخار، إذ أن هذا الإدخار، بعد عمل فتايج نهاية العام، والإستهلاكات الضرورية للمحافظة على رأس المال الموجود، كان يمثل نصيباً متفاوت أهمية من الأرباح الصافية لصالح التمويل لإستثمارات جديدة، ولا يوزع على حملة الأسهم إلا ما بقي بعد ذلك، الأمر الذي سمح لهم بأن يكون دائماً تحت تصرفهم جزء من الأيداعات اللازمة لتوسيعهم؛ أما فيما يتعلق بالإدخار العام، فإنه قد زاد كذلك في الأهمية، إذ أنه كان من المهم، وفي توازي مع رأس المال المنتج بطريق مباشر تنمية رأس المال المنتج بطريق غير مباشر، أو حتى رأس المال الاجتماعي الثابت (مثل الطرق، والمواصلات، والتجسينات في المدن) التي يحتملها التوسع السابق وتطلبها التنمية اللاحقة. ولكن التمويل العام قد احتفظ بتوسع خاص بإمكان هام في ظهور السلع الجديدة، وعن طريق الانفاقات العسكرية، إذ أنه منذ اللحظة التي تدخل فيها الدولة في مرحلة التقدم التقني، تذهب «موضة» تسليمها بسرعة

٧٥

ولتضطر إلى تجديدهما باستمرار ، إذا ما كانت ترغب فى ضمان أمنها الخارجى ، أى أن يكون لديها دائما مهمات تشتمل على آخر ما أدخل من تعديل ؛ وهكذا يمكن لهذه المنتهجات الجديدة ، بعد تحسينها ، أن تستخدم بالتالى فى أغراض مدنية (مثل الصاب الخاص بأجنحة الطائرات الأسرع من الصوت العسكرية ، ولستخدامه بعد ذلك فى الطيران المدنى) .

ولذلك ، فإن السكان ، وبنوع خاص رأس المال ، وبطرق مختلفة ، سواء فيما يتعلق بعرض أو بطلب السلع ، وعن طريق إدخال التعديلات قد تكاملوا من أجل التسبب فى توسع الاقتصاد الوطنى فى كل دولة ، ولكن العوامل غير الاقتصادية لا يمكن إهمالها ؛ خاصة وأنها تحتل مكانا هاما فى هذا الموضوع .

ثانيا : - العوامل غير الاقتصادية :

هذه العوامل - مواقف ومنظمات - قد طورت ودعمت عمل العوامل الاقتصادية .

أما عن تغييرات المواقف ، فإن الفترة المعاصرة قد تميزت بهذه التغييرات الكاملة فى مواقف الأفراد بالنسبة لفكرة التنمية وبالنسبة لتشغيلها .

وكانت زيادة الاهتمام بضرورة التنمية قد استندت إلى مجموعتين من الحقائق .

فمن ناحية ، كان التنافس بين النظم الاقتصادية ، وطرق تنظيم المواد النادرة من أجل الإنتاج ، يزداد باستمرار . والواقع ، أنه إذا كان هناك بالنسبة للعالم أجمع ، وسيلة واحدة فقط للتنظيم ؛ فإن محاولة وضع طريقة التنظيم هذه ونتائجها فى شكل متوازية هو لإنجاح ضعيف . ومنذ اللحظة التى يظهر فيها نظام آخر ، ويطبقه جزء هام من سكان العالم ، ويضمن به نسبة مئوية مرتفعة للإنتاج العالمى

٧٩

فإن هذا النظام الجديد يأخذ موقف المنافس من النظام الموجود ويحاول حينئذ أن يحدد كمية وطريقة أداء كل نظام ، وأهمية معدلات تنمية إجمالي الدخل القومي ، أو للدخل الفعلي للفرد ، كتعبير عن كمال هذا النظام: وهكذا كان الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية من أجل اللحاق بالولايات المتحدة ، فإنها كانت تذكر دائماً على أنها هدف للتخطيط ، وفي الخطط الإستكشافية العامة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ كانت تمثل البرنامج للعام لسياسة الحزب (المؤتمر الحادى والعشرون عام ١٩٦١) ؛ وكانت إحدى الاتجاهات العامة هي د من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ تنمية الانتاج بشكل يصل في ١٩٧٠ إلى المستوى الاقتصادى للولايات المتحدة ، وكان التوجيه الآخر د من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ضمان الرخاء العام لسلع الاستهلاك ؛ وب نفس الطريقة وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ على قرار بهدف جعل سنوات الستينيات عقد تنمية وأن يطلب إلى كل دولة أن تتخذ لنفسها دوكهدف معدلا أدنى للنمو السنوى في مجموع الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ عند نهاية هذا العقد ، وبهذه الطريقة يمكن لدول العالم الثالث وأمام النتائج التى ستعطى لهم ، أن يقوموا بعملية الاختيار فى صالح هذا النظام أو ذلك ، من أجل إستخدام مواردهم . وفى عالم تعايش سلمى ، فإن التنافس بين النظامين يكون أساسا هو تنافس إقتصادى ، ومثل هذا التنافس يمثل دهماً قوياً للتوسع .

ومن ناحية أخرى ، وبشكل منفصل عن هذا التنافس ، ظهرت فى العالم رغبة فى النمو وهذا الأمر طبيعى تماماً ، ما دامت غالبية الافراد ، وخلال ثلاثين عاماً (١٩١٤ — ١٩٤٥) قد قاست من البؤس أثناء الحرب والأزمة الإقتصادية ؛ ومادام توسع سنوات العشرينيات لم يمثل سوى فترة إنتعاشية ؛ وبالفاظ أخرى ، أنه بعد مائة وخمسين عاماً من التقدم ، كان الشغور بالتوقف

واضحاً ، وشعر الناس بذلك ، من أن زيادة الدخل ، والراحة ، والرفاهية يمكنها أن تنقطع ، وحتى تناقصها كان ممكناً . ولذلك فأننا شاهدنا ، ومنذ نهاية الحرب تغيير كاملاً : فالموقف المتشائم ، والمتواكل قد ترك مكانه لشلوك متفائل وإيجابي . وبلا شعور في أول الأمر ، ثم بشعور بعد ذلك ، ظهرت خصائص النمو المثالي : فعملية أن يكون سريعاً ، أى أنه يجب أن تكون معدلات التنمية في مجموع الإنتاج القومي هي الأكثر ارتفاعاً ، بالنظر إلى الموارد الموجودة لدى الدولة أو التي تأتي من الخارج ؛ وعليه أن يكون منتظماً ، أو أن يتخلص على الأقل من كل الذبذبات القصيرة أو المتوسطة المدى ؛ وأخيراً فيجب عليه أن يكون متوازناً ، الأمر الذي يعنى أن تغيرات بنيان الاستهلاك (للطلاب) يجب أن يذهبها ، وفي أقرب فرصة ممكنة تغيرات تقابلها في بناء الإنتاج (للعرض) بطريقة تؤدي إلى إرضاء حاجات المستهلكين في أسرع وقت ممكن ، وأن تقل اختلافات الأسعار إلى أقل ما يمكن . وكانت هذه الفكرة لا تتعلق فقط بالدول التي أتمت نموها ، ولكن كذلك بكل البلاد التي كانت في سبيل النمو ، والتي حاولت أن ترفع من مستوى معيشة سكانها .

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة لتشغيل للتنمية فانه قد تعدل كذلك .

ولما كان من غير الممكن القيام بعمل بدون فهم سابق للموقف ، وللأهداف التي يجب الوصول إليها ، فإن الأمر قد يتطلب القيام ببحث مشترك . فأولاً ، ومن أجل معرفة الحاضر والماضي ، كانت ظاهرة النمو قد أصبحت هي مركز الدراسات الاقتصادية : ولقد حاولنا شرح هذه الظاهرة ، وكيف تعمل ، وما أسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على هذا المجتمع ، أو ذاك ، وعلى سير الأوضاع فيه ؛ وكان المزارعون السابقون الذين كانوا قد عالجوا للتنمية ، قد نظر إليهم على أنه آخر ما يمكن التفكير فيه ، وتمت مقارنة أعمالهم بالدراسات الحالية

وأخيراً، فلقد عاصرنا محاولة إعادة تفسير كمية ، للباضى ، ولكن محاولة
إستكشاف المستقبل جذبت الفكر ، الامر الذى أدى إلى زيادة كبيرة فى دراسة
التنبؤات ، التى يمكنها أن تشير إلى الطريق الذى يمكن للاقتصاد أن يسير فيه
فى المستقبل . وهذه التنبؤات قد تطورت بشكل عام فى هدفها ، أى أن تكون
كمية (تطور ضخامة الأرقام) وكذلك كيفية (تطور شكل هذه السلعة أو تقرير
منتجات جديدة) ؛ وفى مستواها ، أى أنها لا تقوم فقط على مستوى الدولة ،
بل كذلك على مستوى القطاع ، والفرع والمشروع ؛ وفى الزمان أى على المدى
القصير (فترة عام) ، أو المتوسط (٥ سنوات) ، أو المدى الطويل (من عشرة
إلى عشرين عاماً) وحق على مدى بعيد للغاية (من خمسين إلى مائة عام) ؛ وفى
الوسائل المستخدمة ، أى فى التقييم ، وحق التصور والخيال إستخدام فيها بشكل
عادى . وسمحت مثل هذه الدراسات الآن بالوصول إلى تفهم أفضل .

وأصبحت التنمية هى الهدف الرئيسى التى ، حق إذا ما ذكرنا رسمياً ما هو
خلاف ذلك ، يجب توضيحه أى هدف آخر من أجلها . ونرى ذلك فى دراستنا
عن الاسعار . فإذا كان إستقرارها ، وهو الامر المأمول فيه دائماً ، يمثل هدفاً
ثابتاً ، فإننا نلاحظ وجود حقيقتين فيبدو أنه ، فى الظروف الموجودة ، منذ
خمس وعشرين عاماً ، توجد علاقة عكسية بين ثبات الاسعار ، والمالة الكاملة ،
وهذه الاخيرة لا يمكن بلوغها إلا بضمن حجم معين من البطالة ، وتخفيض سرعة
التوسع ؛ ولكن مع ذكريات البطالة فى سنوات الثلاثينيات ، والرغبة فى تفادى
عودتها ، والملاقة بين التوسع والمالة (فعند تنمية مرتفع لمجموع الدخل
القومى هو أحد شروط المالة الكاملة ، والثانية هى أن التحرك المهنى والجغرافى
للأيدي العاملة) ، فإن سياسة وقف التنمية من أجل الوصول إلى ثبات الاسعار ،
لم يفكر أحد فيها بجدية ، وكانت العملة دائماً هى التى يضحون بها بحثاً عن التوسع ،

وأصبح انخفاض قيمة العملة يمثل « ثمن » هذا التوسع . وبعد ذلك ، فإذا كانت زيادة المدخول في الماضي ، وقبل الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تتبع المجموعات الاجتماعية ، يمكنها أن تختلف إلى حد كبير تبعاً للتقلبات القصيرة أو الطويلة المدى (وعلى ما أن نتذكر سنوات ١٧٥٠ - ١٧٨٠ مع انخفاض قيمة الارباح ، أو من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠) ، فإن كل مجموعة الآن ترفض أن تكون التنمية الإسمية لا يرادها أقل من تلك التي عند المجموعات الأخرى : ورغم أن ارتفاع الإنتاجية في الفروع المختلفة لم يكن متماثلاً . فإن زيادة الأجور المتوسطة كانت أعلى من تلك المتعلقة بإنتاجية الفروع ذات الإنتاجية الضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم إمكانيات ارتفاع الأسعار في هذا الاقتصاد ، مادامت زيادة الأجور التي تدفعها المشروعات ذات الإنتاجية الضعيفة قد تسببت في ارتفاع أسعار البيع (ولمّا فإنهم سيضطرون إلى وقف نشاطهم) . وهنا كذلك ، فإن ثبات الأسعار لم يكن إلا هدفاً ثانوياً بالنسبة لهدف التنمية .

وأما فيما يتعلق بالتهديدات التنظيمية فإنها تأخذ مظهراً ثنائياً : فاستلام الإيراد لا يتم الآن بنفس الطريقة ، كما أن مشروعات قد طبقت من أجل الإصلاح الزراعي .

فالتغيرات التي حدثت بالنسبة للحصول على الدخل قد أثرت على مجموع الدول الكاملة النمو بدرجات متفاوتة .

نلاحظ أولاً وجود زيادة كبيرة جداً في عدد أصحاب المدخول والمؤكدة ، أي الأفراد المضمون إستلامهم دخل ، إذ أن تنمية البروقراطية قد تسببت في زيادة عدد الموظفين ، والإحتفاظ بالعمالة الكاملة قد أعطى ثباتاً أكثر للعمال الذين يتزايد عددهم في نفس الوقت . وتنمية هذا التأمين قد أدى إلى تغيير في

توزيع الموارد : فقلت إلى درجة كبيرة الحاجة إلى الاحتفاظ ، وفي شكل سائل
بجزء من الدخل من أجل مواجهة مخاطر البطالة الطويلة أو القصيرة ، وأمكن
بالتالى إستخدام هذا الجزء من الموارد فى عمليات أخرى ، الأمر الذى تسبب فى
دعم وتنظيم طلبات الاستهلاك (الأمر الذى أدى فيما بعد إلى ارتفاع طلب
الاستثمار ، كما ذكرنا) . ولكن ، على العكس من ذلك علينا أن نذكر أن مثل
هذا الموقف يفترض وجود تنمية مستمرة ، إذ أنه لا يوجد الآن ، وكما كان
فى الماضى ، ما يمكننا أن نسميه « بالمصنوع » الآخر ، أى المزارع : فحينما يشكل
السكان العاملون فى الزراعة جزءاً هاماً من مجموع السكان العاملين ، فإن هذا
الانكماش لا يمس إلا السكان الذين يعملون فى الصناعة ، وإذا ما تطلب الأمر ،
فإن جزء من العاملين والذين كانوا لا يزالون يحتفظون بروابط زراعية يمكنهم
أن يعودوا ، أثناء وقت الانكماش ، صوب الأسرة الريفية ، كمركز للأمن
ولاستمرار الحياة ؛ ولكن هذه الإمكانية للانكماش قد اختفت الآن ، إذ أن
العامل الذى يفقد عمله لا يمكنه أن يعتمد إلا على مخصصات البطالة من أجل
العيش ، ويحجب الدولة بهذا العمل نفسه على أن تحصل على المحافظة على التنمية .

ومن جانبه ، أصاب آلية توزيع الدخل تعديلاً نتيجة لتطبيق سياسة إعادة
توزيع متفاوتة فى أهميتها لهذه الدخول . وكان هناك حكاية قيمته ومعارض ،
قد صدر ضد إعادة التوزيع الموجودة فى بعض البلاد (مثل فرنسا وإنجلترا) ،
وذكر أن التعديلات التى قررت كانت تتمثل فى الأخذ من المجموعات الاجتماعية
أو الأفراد الأكثر ثروة وتعطيها لمجموعات أخرى أو لأفراد لها إيراد منخفضة
عن طريق ميزانية الدولة (لارتفاع معدلات بعض الضرائب الموجودة ، وتقرير
ضرائب جديدة تسمح بالحصول على زيادة ضرورية فى الإيرادات) . ونتائج
مثل هذه العملية لإعادة توزيع الدخل معروفة تماماً — فالأفراد أصحاب الإيراد

الأكثر ارتفاعاً هم أولئك الذين يكون إداخارهم النسبي والمطلق ، هو الأكثر حجماً ، وعلى العكس من ذلك ، فإن أولئك أصحاب الدخول الأكثر انخفاضاً هم أولئك الذين يكون إداخارهم النسبي والمطلق هو الأقل ، إن لم يكن غير موجود ؛ وتحويل الإيراد من الأولين إلى الثانيين يعنى تحويل الإداخار والإستهلاك ، وبالتالي دعماً وتنمية لطلب الإستهلاك — ولكن الفروق بين الدخول الموجودة سابقاً لم تلبث أن عادت من جديد وإن كانت أقل عما كانت عليه . وعامياً أن تشير بنوع خاص إلى أن الإنفاقات الناتجة عن بعض المخاطر (الحوادث ، والأمراض ، والشيعوخة) لم تعد على حساب الفرد ، نتيجة لعمل منظمات الضمان الإجتماعى ، فكانت النتيجة ، هنا أيضاً ، تقليل حجم إيراداتها . وزيادة إنفاقات إستهلاكها ، وهى نتائج تشبه تلك التى ذكرناها من قبل .

وهناك تعديلات تنظيمية أخرى تتم البلاد التى هى فى سبيل النمو . ويتعلق الأمر بالإصلاح الزراعى . ففي البلاد التى كانت ترغب فى التنمية ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الانتاج الوطنى يأتى من الزراعة وكانت نسبة بمائة من السكان تعمل فى الزراعة ؛ وعلاوة على ذلك ، لم تكن ملكية الأرض موزعة بنسبة متساوية بين السكان ، فكان الفلاح يستأجر من المالك الأرض التى يستغلها ، وكان الإنتاج ضعيفاً نظراً لعدم كفاية التنمية المستخدمة (وفى البلاد الأكثر كثافة فى السكان نتج عن توفر السكان وانخفاض أجور الأيدي العاملة معارضة لاستخدام الميكنة) : وكان جزء من الأرض يظل بلا زراعة ؛ وأخيراً فإن حقوق الملاك والدولة كانت تمثل الجزء الأكبر من دخل الفلاح ، ولم تكن تستخدم بطريقة إنتاجية (وهكذا ، فإن إنفاقات الملاك الزراعيين وصفت غالباً بأنها تتعلق بالخفضة كما تميزت إنفاقات الدولة بالإسراف) . ولذلك فقد ظهر مسبقاً صعوبة كل محاولة للصنيع ، إذ أن ملاك الأراضي ، لم يشعروا بالحاجة إلى ممارسة نوع آخر من النشاط ، كما أنهم

كسيطرون على السلاطة العامة ، لم يكونوا يأملون في تكوين مجموعة أخرى من الرجال يمكنها ، في يوم من الايام ، أن ترفض سيطرتهم .

وفي كثير من البلاد ، كان الإصلاح الزراعى — أى تغيير الملاك وطريقة إستغلال الأرض — وبدرجات متفاوتة قد تم تطبيقه بطرق أكثر أو أقل عنفاً ؛ وظهر البعض على أنهم قد نجحوا (الصين) وفشل الآخرون (الهند) ، ولا يزال البعض الآخر في بداية الطريق (بيرو والجزائر) ، وما زال الوقت مبكراً وبشكل لا يسمح بعد بالحكم على هذه التجارب . وعلى أى حال ، فإن الدولة للقى ترغب في القيام بتنمية مواردها ، وبالتالي العمل على زيادة وتنويع إنتاجها القومى ، وزيادة الدخل الفعلى للفرد ، لا يمكنها أن تهمل القيام بعملية إصلاح زراعى إذ أن هذه العملية تمثل مدخلاً لكل تنمية صناعية : وهكذا ، ولإبتداء من هذه اللحظة ، التى تتغير فيها ظروف الزراعة ، سيزداد الإنتاج المعيشى وكذلك لإنتاجية العامل ، ولن تصبح الزراعة تلجأ لجرد الإنفاق عليه ، بل سيظهر فائض زراعى الأمر الذى يسمح لبعض الفلاسطين بترك الأرض ، والتوجه صوب المدينة ، حيث يمكنهم العمل فى الصناعة ؛ وعلاوة على ذلك ؛ فإنه مع إرتفاع دخلها ، ستقوم الزراعة بتمويل جزئى ، وعن طريق الضرائب ، لإستثمارات الصناعة وتعطيلها المواد الزراعية الأولى ، فى نفس الوقت التى تتحول فيه إلى مجال توزيع للنتائج المصنعة .

وهكذا ، وفيما بعد التنمية — تطور الإنتاج القومى ، والإنتاج الصناعى والزراعى ، والأسعار ، والدخل الفعلى للفرد — تكون عوامل أخرى — السكان ، رأس المال ، والمواقف والمؤسسات — قد لعبت دورها وإذا كانت عملية تقييمهم مختلفة من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن لبعض الأمثلة العامة أن تقتضح : فمثلاً الزيادة المتوسطة لعدد السكان ، بالإضافة إلى تكديس هام لرأس المال ومع تطبيق

سريع للتقدم التقنى ، ومع موقف مساعد على التقدم ، قد سمح بتنمية سريعة في بعض الدول المكتملة النمو (فرنسا ، إيطاليا ، روسيا) أو في طريقها إلى النمو (المكسيك) ، وفي نفس الوقت ، الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، تسببت في نفس الوقت مع تكديس كبير لرأس المال الجديد ، وتضم آخر التجديدات التقنية ، وقبول لفكرة التقدم ، وتعديلات تأسيسية هامة ، تنتج عنها تنمية هامة ، وارتفاع للدخل الحقيقي للفرد ، في بعض البلاد الآخذة في النمو (الصين) ؛ وعلى العكس من ذلك ، فإن الزيادة السريعة للسكان ، مصحوبة بزيادة غير كافية في رأس المال ، مع اللامبالاة بالنسبة للتقدم المادى ، وعدم كفاية التغيرات التأسيسية قد أدت إلى تنمية ضعيفة ، وإلى شبه ركود في الدخل الفعلى للفرد (الهند) . وكان تجميع عوامل مختلفة (أهمية نسبية ، وسرعة التطور) قد أدت إلى نتائج نمو غير متساوية .

وفي هذا الشأن ، علينا أن نلاحظ أن نهاية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ تعان عن وقوع تغيير عند نهاية هذا العقد . ففي الواقع أنه ، في البلاد الكاملة النمو ، والتي تضمن الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، وسببت كانت التنمية أكثر حيوية ، فإن هذه السنوات كانت سنوات تغير بطيء ومستمر : فإخفاض معدل المواليد قد تسبب في تقليل سرعة تنمية السكان ، والإعتقاد في أهمية التنمية من أجل الحل التلقائى للمشكلات التي تطرح نفسها على المجتمع قد أخذ في القلة ، وطرح سؤال وبصراحة ، « التنمية من أجل ماذا ؟ » ، ومن حقنا إذن أن نتساءل عما إذا كانت عملية التنمية ، بعد الحرب ، ليست إلا نتيجة لتجميع إستراتيجيات للعوامل المختلفة ، وإذا كانت عملية الإبطاء في سنوات الستينيات ، أن تكون إلا مؤقتة ، أو على العكس من ذلك بأنها إعلان عن بداية إبطاء أكثر حمقا في السنوات القادمة ؛ فعام ١٩٧٠ يمثل رمزياً نهاية فترة ، وهى فترة ما بعد الحرب ، والدخول في مرحلة جديدة ، لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا تكون .

الفصل الثالث

تطور النظم الاقتصادية

منذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك نظامان إقتصاديان ، أو طريقتان لتنظيم الموارد للندرة ، يقسمان العالم. وفي الوقت الذي كانا فيه في صراع مع بعضهما ، لم يبقيا على حالهما ؛ فالرأسمالية والإشتراكية هما ألفاظ تغطي الحقبات المختلفة التي ظهرت في سنوات الثلاثينيات . ولم يكن في وسعها إلا أن يكونا كذلك في عالم توسع إذ أن كل العوامل المنافسة للانتاج كانت تجبر على التغيير .

١ - التبعديلات في النظام الرأسمالي :

كانت الإنجازات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين قد استمرت وأخذت وضوحاً أكثر : فزاد تركز المشروعات ، وزادت الدول من تدخلها .

أولاً : زيادة التمرکز :

علينا هنا أن نشرح كيف تمت التطورات ، ثم ندرس نتائجها .
أما فيما يتعلق بالطرق ، فإنه إذا كانت عملية التمرکز قد أخذت أشكالاً مختلفة ، فإن هذا لا يني أنهما كانت كلهما تستجيب لنفس العدد البسيط من الدوافع . وظهر شكلان كبيران للتمرکز . فالمشروعات زادت من حجمها ، أمام المشروعات الكبيرة ، وعلى المستوى الوطني ، وبالنسبة لكل المناطق (حجم التعامل ، عدد المستخدمين ، وأهمية الإيجائيات) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع واضح ، ونشأت هذه الحركة أساساً ، إن لم يكن فقط ، في القطاع الصناعي ، إذ أن التنمية التي لها قيمتها في القطاع الأول (الزراعة) ، وفي القطاع الثالث (الخدمات) كانت قد بدأت بالكاد ، وكان مداها لا يزال ضعيفاً ، ومثل هذه

٨٥ خذ

النشمة لا يمكنها أن تأخذ كل معناها للفعل إلا إذا كان ذلك نصيباً : فإن عددًا بسيطاً من المشروعات ، هما كان عليه الأمر في الماضي ، قد ضمن نسبة مئوية أكثر ارتفاعاً في مجموع الإنتاج ، وهذا يعني أن معدلات التنمية في بعض المشروعات (القديمة أو الجديدة) كانت أعلى من تلك الموجودة في الإنتاج الصناعي . ومن جانب آخر ، فإن المشروع الوطني الكبير قد أصبح دولياً . فالمشروع الصناعي الذي ينتج سلع على أرض إحدى الدول المعينة لم يعد وطنياً ، بمعنى أن رأسمالية لم يعد مدفوعاً بالكامل من جانب الوطنيين ، وأن المشرفين عليه لم يصبحوا كلهم من الوطنيين وأن مشروعات أجنبية أصبحت تعمل في كل دولة بعد أن أنشأت لنفسها فروهاً ، وحصلت على مجموع (أو على أغلبية) رأس مال المشروع الموجود ؛ وبمعنى آخر فإن المركز الرئيسي لأخذ القرارات بالنسبة لبعض المشروعات يمكن أن يوجد في خارج الأراضي الوطنية وهذا الأمر هو كذلك بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو (مثل المشروعات البترولية في الشرق الأوسط) كما هو بالنسبة للدول الكاملة للنمو (مثل صناعة السيارات الأمريكية في إنجلترا أو في ألمانيا) . ولذلك فإنه لا يمكننا التحدث حقيقة عن المشروعات الكبرى إلا على المستوى العالمي .

وكان للمشروعات الكبرى ، وأقل من أي وقت آخر ، اتجاه لإنتاج عدد صغير من السلع والكنها ، على العكس من ذلك ، عملت على زيادتها . وأدى هذا إلى ظهور ما نسميه « بالمركبات » : فإذا كان أحد المشروعات قد تمكن من صنع سلع مختلفة — سواء أكان ذلك ناتج عن عملية الإنتاج (البنزين والإسفلت في الصناعات البترولية) ، أو عن طريق المشاركة في صناعة سلع معينة (مشروعات صناعة السيارات التي تمتلك مناجم حديد) — فنجدها هنا تحاول أن تضيف إلى ذلك مشروعات أخرى ، تتبع فروع أخرى ، وتنتج سلعاً مختلفة تماماً (فمثلاً إحدى المؤسسات الأمريكية مثل صناعات ليتون Litton وجدت

نفسها تدخل في نهاية سنوات الستينيات في ثمانية عشر فرعاً من الإنشاءات البحرية الى المنقولات ، مارة عبر الثلاجات ، وتجهيزات المكاتب ، وأنتجت بهذه الطريقة ما يزيد على تسعة آلاف ساعة ، ابتداء من الآلة الكاتبة الى مركبات الفضاء) وأخيراً ، فإن المشروعات الكبرى والمركبات ، لم تبقى مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل انها عملت على تنمية علاقاتها بواسطة النظام المصرفي ؛ وكان هذا الأخير قد زاد من مشاركانه في المشروعات التي لا تنتمي الى فرع واحد ، وأنشأت بعض المصارف حول نفسها مجموعات صناعية تتفاوت أهميتها ، الأمر الذي كان سهلاً ، مادام أن الأمر لا يحتم لمقتلك نصف رأس المال من أجل الاشراف الفعلي على المشروع .

ومن السهل معرفة الأسباب التي أدت الى مثل هذا التمرکز . فينسب البعض ذلك الى التغيرات التي حدثت في الطلب وفي العرض . فطلب المنتجات الصناعية لم يبق كما هو ، وكان الطلب النقدي للاستهلاك قد تزايد في دول كثيرة بتأثير زيادة السكان مدعومة بزيادة الدخل الفعلي للفرد ؛ فكان في وسع المشروعات الكبيرة أن تجيب على مثل هذا النمو ، إذ أنها كانت تمتلك طاقات إنتاج غير مستخدمة ، ولها موارد مالية هامة لتزويد منها إذا ما دعت الضرورة ؛ وكان حجمها قد زاد بينما كانت المشروعات التي إفتقرت الى الاحتياطى اللازم قد اختفت ، أو قام غيرها بإبلاعها . ومن جانب العرض ، كان إدخال التقدم التقني قد لعب الدور الرئيسي : فاستخدام طرق جديدة للإنتاج أو تجهيز جديد يتطلب إنفاق هائل كبير هو ما يميز المشروعات الكبرى عن المشروعات الصغيرة ، الأمر الذي سمح لها بأن تنتج أكثر ، وبنفقات أقل ، وبالتالي بأن تبيع منتجاتها بأسعار أقل إرتفاعاً من تلك التي صنعتها المشروعات الأصغر حجماً ، والتي لم تتمكن من الإلتجاء الى التجديدات التقنية الحديثة ، والتي أصبحت محبذة بهذا

الشكل على أن تختنى أو تنضم مع غيرها . وهذه العملية تمت بشكل تراكمي : فباستنادها الى أرباح كبيرة ، تتمتع المشروعات الكبرى من أن تحصل من جديد على تجهيزات أحدث ، وتتمكن بالتالى من أن تزيد من تقليل تكاليفها وأسعارها أكثر من ذلك ، ومن أن تدخل تحسينات جديدة .

وينسب البعض الآخر ذلك الى الأرباح والى العقلانية . فلما كانت دوافع المشروع هى زيادة معدلات الربح الى الحد الأقصى ، فلم يكن هناك ما يمنع المشرفين على أحد المشروعات من القيام بعملية استثمارات مضمونة حتى بالخروج إذا ما تطلب الأمر ، من ذلك الفرع الذى كانوا يعملون فيه ، إذ أن الحصول على مشروعات لها معدلات ربح أكثر ارتفاعاً كان يعطى ميزة عدم ضرورة تعيين مجموعة ادارة جديدة (مجموعة المديرين الذين كانوا قد أثبتوا ، بمصولهم الفعلى على معدلات أرباح مرتفعة ، يمكن الاحتفاظ بهم) وكذلك ميزة السماح بتوزيع المخاطرة خاصة وأن حدودها لم تكن معروفة تماماً (وكانت المشروعات المضمومة تحتفظ بالجزء الأكبر من استقلالها الذاتى ، فمن الممكن دائماً إعادة بيعها وشراء أخرى) . ومن جانبها كانت العقلانية أمراً هاماً ، يبحثون عنهما باستمرار ، وأحسن مثل على ذلك هو المشروعات ذات الصفة الدولية : فالواقع أنه يمكن لمشروع ، بتقنية معينة ، أن يهتم بتحقيق جزء من انتاجه على أرض دولة أخرى إذ أن تكاليف الاجور تكون أقل ارتفاعاً ، الامر الذى يريد عن تعويض زيادة النفقات الخاصة بالنقل والتى تحدث نتيجة لهذا التغيير فى أماكن الإنتاج ، وبناء على ذلك ، فإن الحساب الاقتصادى للمشروع قد أصبح أكثر عقلانية ، فالتناول الأكثر دقة اقتصادية ، للوارد قد تم لاعلى المستوى الوطنى ، ولكن على المستوى العالمى . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن السياسة الخارجية التى قامت بها الدول قد أسهمت بطريق مباشر فى زيادة هذا الاتجاه العقلانى ، ما دام فرص الرسوم

البحر كية المرتفعة أو تطبيق سياسة تحديد وتعويق الواردات من أجل حماية الصناعة قد دفعت المشروعات الأجنبية إلى أن تستقر بشكل مباشر في البلاد ،
تتبعها من هذه العلاقات .

وأما فيما يتعلق بالتنافس فنجد أن حركة التركيز قد أدت إلى سيطرة نوع جديد من السوق وإلى تغيير في توزيع السلطات .
فمن ذلك نوع جديد من الأسواق ، زادت فيها المنافسة غير المتكافئة - بأعداد صغيرة أو كبيرة ، وانجذبت صوب السيطرة .

وما دام كل مشروع يضمن لنفسه قسماً أكبر من الإنتاج مما كان له في الماضي ، فلا يمكننا أن نتحدث إذن عن منافسة مطلقة وكاملة ، إذ أن هذه تتطلب وجود عدد أكبر من الهيئات تكون أهميتها متقاربة وتنتج نفس السلعة ؛ ولا يمكننا كذلك أن نقول بأننا نسير صوب حالة احتكار (والتي تعتبر أنها الحالة التي يقوم فيها منتج واحد بإنتاج سلعة معينة) ، إذ أنه إذا كانت معدلات الربح مرتفعة ، فإن مشروعات أخرى ، لها حجم أكبر ، يمكنها دائماً أن تقرر الإنتاج إحدى أو بعض هذه السلع التي يقوم بصناعتها هذا المشروع أو ذاك ، وتشارك معه سوق منتجاته (خاصة وأن المشروع الذي ينتج سلعة واحدة هو الاستثناء وأن عدد السلع المنتجة يزداد باستمرار) ، وفي الحقيقة فإننا نجد أنفسنا في مواجهة منافسة بين عدد صغير من المنتجين Oligopole ، ولكن عملية التمرکز لم تؤد إلى الاختفاء التلقائي لكل المشروعات ذات الحجم الصغير أو المتوسط ، إذ أنه في وسع هذه أن يكون لها بعض الميزات التي تضمن لهم تكاليف إنتاج أقل ارتفاعاً نسبياً (مثل الموقع الجغرافي الملائم ، وتكاليف الأجور الأقل ارتفاعاً والتكاليف العامة المنخفضة) وفي هذه الحالة نجد أنفسنا أمام مجموعة صغيرة من المنتجين ، ولكنها تضم عدداً أكبر ، أي مجموع المشروعات ذات الحجم الصغير والتي تصنع نفس السلع ، وتضمن بقية الإنتاج .

وهذه الحالة الجديدة للاسواق قد تسببت في نشأة تنظيم جديد للعلاقات بين المؤسسات. فإذا كان من المفروض أن المشروع، في حالة الافتراض وجود سوق تخضع للمنافسة الكاملة والبسيطة، لا يتصل بمشروعات أخرى، ولا تكون له علاقات إلا مع السوق، ولا يلتفت إلا لإشارة واحدة، وهي مؤشر السعر وذذبانه (السعر الذي يرتفع يدل على طلب أكبر عن العرض، وضرورة زيادة الإنتاج وربما حتى زيادة الطاقة الإنتاجية، وعلى العكس من ذلك، فإن السعر الذي ينخفض يدل على أنه من الأصوب تقليل الإنتاج من أجل إرضاء طاب (التقليل)، فهنا نجد أنفسنا في مواجهة نظام آخر لإعطاء المؤشرات والتحديد، إذ أن العلاقات بين المشروعات وبعضها تتم بطريق مباشر، فالتغيير من عدد كبير إلى عدد أقل من المنتجين يستتبع أن يكون هؤلاء يعرفون بعضهم بعضاً، ويعرفون أن قراراتهم سيتم الشعور بها عن طريق كل المشاركين، الذين يمكنهم بدورهم أخذ الإجراءات التي تسهل ذلك. وهذا علاوة، على أنه هناك بعد آخر لهذه العلاقات، بمعنى أن الخطأ لم يعد مسموحاً به؛ فالواقع أنه في حالة وجود مشروعات كثيرة، وقيام إحداها بعدم تتبع مؤشرات حركة الأسعار، فإنها تجبر على وقف نشاطها، وهذا الاختفاء لا يمس سوى جزء بسيط من الإنتاج، والذي يمكن تعويضه بزيادة أنصبة المشروعات الموجودة، ولكن الأمر ليس كذلك في حالة وجود عدد بسيط مترابط من المنتجين، إذ أن كل مؤسسة من هذا النوع Oligopole مضطرة إلى أن تخطط، من أجل فترة قصيرة أو طويلة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، نشاطها بطريقة تقلل من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل، وضمان استمرار حياتها، أي وضع استراتيجية — تفاهم، واختيار، واستبعاد — تمثل التنظيم المقبل للاقتصاد كما نأمل فيه.

وكان توزيع السلطات قد أصابه كذلك بعض التعديلات.

فلقد سارت عملية زيادة تمرکز الصناعة وعملية تمرکز السلطة الاقتصادية جنباً الى جنب ، ولم تكن هناك سوى ذلك . ففي الوقت الذي لا يكون فيه لأي مشروع من بين المشروعات الكثيرة إلا نفس الأهمية النسبية في أن تكون له أية سلطة مادام يخضع لأوامر السوق ، فإن الأمر يختلف عن ذلك حينما يكون السوق تحت تصرف أقلية ترسم سياسة سلطنة Oligopolistique إذ أن السلطة الاقتصادية مركزة في عدد صغير من الأيدي : وهكذا ، وفي خلال سنوات الستينيات قدربنا أن نصف الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة — الذي يمثل هو نفسه نصف الإنتاج العالمي — كان يتم من طريق مائتي مشروع ، الأمر الذي دعا الى الاعتقاد أخيراً بأنه ، في خلال خمسة عشر عاماً ، سيتمكن مائتي مشروع لهذا حصيد أدنى يبلغ مليار دولار من أن تضمن انتاج نصف الإنتاج العالمي الذي سيكون في ذلك الوقت قد تضاعف ثلاثة مرات فعدد قليل نسبياً من المشروعات والرجال يمتلكون الآن ، وسيمتلكون أكثر في المستقبل ، قوة صناعية لم يعرفها العالم من قبل .

وهذه القوة الاقتصادية تنوغل في جميع المجالات . وهي مركزة ، بالتأكيد ، على الإنتاج (فالمشروعات الكبرى تقرر حجم الإنتاج ، وبالتالي عدد الأشخاص المستخدمين ، أي العمالة الكاملة أو البطالة) ، وكذلك على ما يتعلق بالاستثمار ، والذي هو الآن ضخماً (أو لا يزال هاماً) ولا يمكن تقسيمه (أو لا يمكنه أن ينقسم) أو ينقسم وفي مواجهة ذلك ، للاستثمار مثل مصنع تعدين ، أو مصفاة بترول) الأمر الذي يعنى أنه من أجل حسن تطبيق برنامج استثمارات يمكنه أن يمتد الى سنوات عديدة دون الالتفات الى الذبذبات ، فإن على المؤسسة أن تنظر مسبقاً الى الطلب الذي سيحصل لديها خلال فترة طويلة ، وأن يكون قرار استثمارها معتمداً الى درجة كبيرة ، على نوعية هذه النظرة المستقبلية . وتهتم كذلك بالابحاث ، (التي مالت صوب تغيير مكانها من المنهيات التقليدية مثل الجامعات الى المشروعات

والمؤسسات ، ويظهر هذا تماماً في الأبحاث التطبيقية، وكذلك الأبحاث الأساسية
 فيمكن للمشروع إذن ، وبالمبالغ التي يرصدها لذلك ، أن يوجه في هذا الاتجاه
 أو ذاك ، وبطريقة غير مباشرة ، ويؤثر على الأبحاث الأساسية ، كما تهتم بالتجديد
 (وهذا يتضمن إدخال رأس مال جديد الى جانب القديم ، أو نقل التكنولوجية من
 الميدان التقني الى المستوى الاقتصادي ، وتطبيقه السريع من جانب إحدى
 المؤسسات يجبر إذن المؤسسات الأخرى في نفس الفرع ، وتلك الأفرع المختلفة
 الى القيام بنفس الشيء لمواجهة انخفاض يمكن في التكاليف والأسعار ، ويحافظ
 بالتالي على نصيبها في السوق ، وعلى حجم أرباحها) .

ثانياً - تدخل الدولة :

كان التعديل الثاني الذي أصاب النظام الرأسمالي يتمثل في التدخل المتزايد من
 جانب الدولة . ولكن علينا أن نحدد وجهة النظر هذه ، إذ أن السلطات العامة ،
 وهي قادرة على التدخل بأساليب مختلفة في النشاط الاقتصادي ، قد استخدمت
 بدرجات مختلفة وسائل كثيرة تحت تصرفها ثم تخلت عنها بدرجات متفاوتة ؛
 وفي خمسة وعشرين عاماً مال اتجاه تدخل الدولة إلى القلة وإلى أن يصبح تدخلا
 غير مباشر .

أما من مدى وقلة بعض التدخلات فلهذا كان في وسع الدولة أولاً أن تتدخل
 عن طريق إنشاء قطاع عام صناعي ، وعن طريق التخطيط الاقتصادي ، ولكن
 هاذين الشكلين للتدخل قد استخدمتا بطريقة قليلة نسبياً في النظام الاقتصادية
 الرأسمالية ، وفقدتا أهميتهما مع مرور الزمن .

وكان تسيير القطاع العام الصناعي قد طرح ، وفي مدة تقل عن عشرين ،
 مشكلات هامة أدت إلى تقييد دوره .

والأسباب التي كانت قد أدت إلى إنشائه معروفة . وكانت قد طرحه أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتحمل بصمات سنوات الثلاثينيات ، والصعوبات التي قابلوها من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية . وكان على الدولة أن تتحمل مسؤوليات جديدة مثل تسهيل وحتى تحمل التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الفعلي للفرد ، ولكن لما كانت بعض الظواهر تعرق عملها ، (إذ أن الاحتكار في أحد فروع الإنتاج كان يمكنه أن يمارس سياسة تقلل من العرض ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار ، كما أن الصناعة بدورها في الاقتصاد كان في وسعها أن تعهد لعدد صغير من الرجال بسلطات كبيرة لا يعرف كيف يستخدمونها ، والإستخدام الأثر فاعلية للموارد النادرة لا يمكن ضمانها دائماً نتيجة لأهمية المخاطرة ورؤوس الأموال اللازمة وصعوبات التنسيق بين الفروع المختلفة) فذكروا أن تأميم الإحتكارات والقطاعات الرئيسية مصحوبة باستقلالية الوسائل يمكنها أن تؤدي إلى إعطاء إنتاج أكثر وفرة ، يمكنه أن يباع بأسعار أفضل (وبالتالي في صالح المستهلكين) ، وتدفع مشروعات القطاع الخاص إلى البدء في التفكير وإنشاء وحدة منظمة تسمح بالوصول إلى توازن اقتصادي أفضل . وهكذا شاهدنا ، في السنوات التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، نمواً في القطاع الصناعي في بعض الدول ، وبخاصة في إنجلترا وفي فرنسا : فشلا في هذه البلاد الأخيرة تم تأميم بعض الصناعات مثل الفحم والكهرباء والغاز (ولكن ليس المسبوكات كما حدث في إنجلترا) وكذلك الحال مع جزء من النظام الإنتاجي .

ولم يتأخر عندئذ التطور السريع للاقتصاد الرأسمالي من أن يطرح مشكلة . فلما كانت زيادة الإنتاج مصحوبة بتنوعها ، فلقد ظهرت فروع جديدة ، وبعد تنمية سريعة ، أصبحت مكاناً هاماً في الصناعة بينما كانت فروع أخرى تتدهور ، ودورها يقل أهمية ؛ وكانت القطاعات التي تكون القطاع العام الصناعي من بين

تلك التي كانت قد أعطت التنمية الأكثر بظلم ، الأمر الذي أدى إلى الإنخفاض النسبي لمكانتها ، بينما كانت طريقة إداراتها ، في أغلب الأحيان مقروضة وتؤدي إلى عجز ، يغطيه دعم . فأخذت السلطات العامة عندئذ إجراءات مختلفة - وأعادت في بعض الحالات إلى القطاع الخاص تلك المشروعات من الأفرع التي تخسر أو ذات التنمية الضعيفة (والمثل الأكثر وضوحاً هي صناعة الصلب في إنجلترا التي أمنت ثم رفع عنها التأمين) ، واسكن علينا أن نلاحظ أنها قد قامت كذلك وفي بعض الحالات بعمل نفس الشيء مع فروع تبشر بإزدهار كبير (مثل الولايات المتحدة وحيث كانت مصانع الألمنيوم التي أنشأتها الدولة أثناء الحرب قد بيعت للقطاع الخاص قبل نهاية سنوات الأربعينيات) ؛ وقامت في بعض الحالات بتعديل القطاع العام الموجود دون أن تزيد فيه أو تنقص (مثل شركات الفحم في فرنسا وحيث تم في موازاة تقليل الانتاج ، أن نمت كيميائية الفحم) ؛ وفي بعض حالات أخرى ، عملت على زيادة مرونة قواعد تسيير المشروعات ودفعتها إلى أن تكون لها إدارة مشمرة بطريقة تسمح بخفض المعونات المدفوعة . ولكن لم يحدث أبداً منذ عشرين عاماً أية محاولة لزيادة حجم القطاع العام الصناعي ، عن طريق تأمين فروع جديدة تتوسع وتلعب دور أساسى في الاقتصاد ، وحيث المشروعات الاحتكارية الجديدة كثيرة العدد الآن عنها في الماضى . وهكذا نرى أن تدخل الدولة المباشر ، بواسطة القطاع العام الصناعي قد أخذ في القلة ، وكذلك الحال بالنسبة لأهميته .

ولقد عرف التخطيط ، هو أيضاً ومن جانبه ، بعض المثالب .

فبعد الحرب مباشرة ، ناضلت أفكار معينة من أجل إقامة تخطيط : الأمر الذى يؤدي إلى الاعتراف للدولة بأن عليها أن تلعب دوراً أكبر في تسيير الاقتصاد ، والاهتمام النسبي المتزايد بالإيرادات والمصروفات العامة ، وإنشاء قطاع عام

صناعى بأهمية نسبية متفاوتة تبعاً للدول التى ترغب فى تنسيق مجموع تدخلاتها ، وتخطيط كان قد أثبت وجوده فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨ ، فأذهلت بعض النظم للتخطيط (مكتب الخطة المركزية فى هولندا ، وقوميسارية الخطة فى فرنسا ، فى شهر ديسمبر ١٩٤٦) . وعلينا أن نلاحظ هنا أن لفظ التخطيط كان قد فهم بطريقة خاصة . فإذا كان فى وسع كل تخطيط ، من واقع طبيعته التقنية ، أن يطبق ، من حيث المبدأ ، على كل نشاط ، أو كل نظام إقتصادى ، ويشتمل دائماً على عنصرين (هدف أو مجموعة من الأهداف التى تقترح الوصول إليها ، ومجموعة من الوسائل تستخدم من أجل الوصول إلى هذا الهدف) ومشغولية أساسية (ضمان التمازج بين الأهداف والوسائل) فمع ذلك فإنه يوجد نوهان من التخطيط يمكن التمييز بينهما فى سنوات الخمسينيات : الواحد يسمى سلطوى أو إجبارى وتطبقه البلاد الاشتراكية ، ويتميز بجماعية وسائل الانتاج وبتحديد السلطات العامة للأهداف التى تغطى كل النشاط الإقتصادى ، وتحديد لكل فرع الكميات التى ينتجها ، وأسعار شراء عوامل الانتاج ، وأسعار بيع الكميات المنتجة ، وحجم الأيدى العاملة التى تستخدم ؛ والثانى ، معمد بالمعارضة المرنه أو التوجيهية ويتفق مع مجتمع تتعايش فيه الملكية الخاصة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، ويغطى فى الداخل إمكانية عامة لتنمية عدد محدود من الأهداف الثابتة لكل قطاع ، وليس لكل مشروع ، ودواعيا ، رؤساء المشروعات إلى أن يتبعوا الاشارات ، تاركاً لهم حرية كبيرة فى العمل .

وعلى مضى السنوات ، بدت بعض الظواهر فالتكامل بين الخطط لم يحترم : (وهكذا فى فرنسا كانت الفواصل بين التنبؤات والتحقيق للخطة الثانية ١٩٥٢ — ١٩٥٧ كبيرة : وقلة تقدير عامة فى القطاع الصناعى وحيث زادت الكميات ٠.٤ / عن أهدافها ؛ وزيادة تقدير فى الانتاج الزراعى ، يشمل فى ١.٢ / للبنجر

و ٣٠٪ للتنفيذ)؛ ورغم هذه الفواصل، التي تسبب في عدم تناسق بين الفروع،
 بدا أن الآلية الاقتصادية كانت على درجة كافية من المرونة تسمح لها بالتغلب
 على ذلك، بينما كانت قوى هامة (السكان، رأس المال، الموافق) تسبب في بشارة
 معدلات مرتفعة؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلاد الأخرى (مثل ألمانيا)
 هرقت معدلات توسع هامة دون أن تلجأ إلى التخطيط؛ وأخيراً، تمت ملاحظة
 أن الوسائل التي تملكها السلطات العامة من أجل دفع المشروعات إلى الوصول إلى
 الهدف المحدد كانت تنصف بعدم فاعلية متزايدة، وزادت قلة أهميتها علاوة على
 ذلك نتيجة لعدم كفاية التنسيق بينها. وهكذا شهدت سنوات الستينيات هبوطاً
 في التخطيط في البلاد الأوروبية التي كانت قد طبقتة، وكان هذا هبوطاً على
 كونها هي نفس الدول التي كانت قد أنشأت، وبالتدريج، السوق المشتركة، ذات
 الفكرة الليبيرالية، وأن بعض البلاد الأكثر قوة، مثل ألمانيا، كانت معادية لكل
 شكل من أشكال التخطيط. ومثل الخطة الخامسة، التي غطت في فرنسا سنوات
 ١٩٦٦ — ١٩٧٠ كثير التلاوة: ففكرتها عن المستقبل ليس لها طبيعة جوهرية
 تماماً؛ إذ أن الأهداف وحدها — عددًا بسيطاً ونشأ غالباً من إصلاح المبان —
 يمكن اعتبارها على أنها مرغوب فيها، أما بقية التقييمات فانها لا تمشي على مستوى
 تذبذبات؛ وكانت وسائل التنفيذ قد خضعت كذلك لبعض التعديلات، فأعطى
 لانتباه خاص لآليات تمويل السوق، وتنمية دور الاسعار. ومال التخطيط إلى ألا
 يكون بعد ذلك سوى تذبذبات، وزاد الاهتمام كثيراً بآليات الإصلاح.

وأما عن مدى بعض التدخلات والاحتفاظ بها، فإن بعض أشكال أخرى
 من التدخل، استخدمت على مدى أوسع، ولم تعرف تقهقراً مثلاً بها.

وكان الشكل الأول هو الميزانية؛ وهو الشكل الأكثر قدماً، والذي يبدو
 أنه لم يكن مرضياً تماماً. فإن تمويل الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر

أمدأ وأكثر أهمية من الحرب العالمية الأولى ، قد تسبب في ارتفاع كبير في الإنفاقات العامة . فقد كان في وسعنا أن نفسكر ، وبعد أن كانت الضرائب قد حلت محل القروض كمورد رئيسي ، أنه ، بعد الحرب ، ستكون أعباء الأرباح ، وإعادة دفع رأس المال المقرض أقل أهمية ، وستقل المصروفات العامة ، وستمثل جزءاً أقل في الإنفاق الوطني . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، ولأسبابين فن ناحية سبب اقتصادي: فنذ نهاية سنوات الثلاثينيات ، كان من المقبول ، طبقةً لما تملأناه من **ككينس** Keynes ، أن زيادة الإنفاق العام ، متسببة أو غير متسببة في عجز الميزانية ، ستكون وسيلة فريدة من أجل إخراج الاقتصاد من الأزمة الاقتصادية ، وأنه حتى ، وبدرجة أهم ، إعادة إصلاح الإيرادات والمصروفات العامة سيسمح بالاشرف على الموقف وتثبيت الاقتصاد، وذلك من طريق تقليل عدم التناسق بين الأفرع وبين الأسعار، خاصة وأن بعض التجارب التي حدثت، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة (إنشاء هيئة وادي تبيسي) وبدأ أنها أصابت بعض النجاح . ومن ناحية أخرى ، سبب أخلاقي : ففي بعض البلاد ، كانت هناك رغبة لتعديل المجتمع وجعله أكثر مساواة ، وبالتالي ، فإنه لإستخدام سياسة لإعادة توزيع الدخل ، التي تتضمن الأخذ من بعض المجموعات ، وإعادة توزيع على الآخرين ، كان لا يمكن القيام بها إلا بواسطة الدولة ، وتحقيقها عن طريق الميزانية . وعلينا أن نضيف أن هذا الدافع الأخلاقي كان يغلب كذلك عاملاً اقتصادياً ، إذ أنه منذ اللحظة التي نوافق فيها على أن المجموعات الأكثر ثروة ، وعلى خلاف المجموعات الأكثر فقراً ، هي التي تدخر ، فإن إعادة التوزيع تترجم بنقل الإدخار إلى الاستهلاك ، وبالتالي بزيادة طلب الاستهلاك.

ومع ذلك فلا يبدو أن مثل هذا التدخل قد نجح تماماً . والواقع أن تنظيم النشاط عن طريق الميوانية كان بنوع عام بطيء وثقيل ؛ هذا علاوة على أنه بعد

بوضع سنوات من ممارسة لإعادة توزيع الدخل فان سلوك الأفراد يتغير بطريقة تتعلق بطلبات أجورهم وأن الفرق بين مستوى الدخل يظل دائماً كبيراً ، كما كان في الماضي . وأيضاً ، فإن الضغط الضرائبي ، وبعد أن زاد سريعاً وصل إلى حد أقصى لم يزد عنه منذ ذلك الوقت ، ووضع نفسه في متوسط نسبي فيما حول ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي . (فمثلاً في أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ كانت النسب المئوية هي التالية : إنجلترا ٣٢٪ و ٢٨٫٨٪ ؛ وألمانيا ٣٠٫٢٪ و ٣٤٫٨٪ ؛ وفرنسا ٢٩٫٨٪ و ٣٧٫٥٪ ؛ والنرويج ٤١٪ و ٣٤٫٥٪ ؛ والولايات المتحدة ٢٤٫٢٪ و ٢٥٫٥٪ ؛ وكندا ٢١٪ و ٢٦٫٦٪) . ونتيجة للاحترام للضمي لهذا الحد الأقصى ، فإن الزيادة المطلقة في المصروفات العامة قد خضعت إذن لزيادة بمجموع الإنتاج القومي : وكما زادت هذه بسرعة ، كان الأمر كذلك بالنسبة لحجم المصروفات العامة ، وقل التنافس بين العناصر المنتجة في حدته ، إذ أن الحاجات التي عبروا عنها أُرْضيت بطريقة نسبية ، وكان الموقف على عكس ذلك حينما يكون الإنتاج القومي قد ظل راکداً من عام إلى آخر ، إذ أن المصروفات ستؤدي إلى المنافسة ، وي طرح سؤال عما كان أفضل من أجل التنمية ، وكيف يتم إختيار ذلك . وعلينا أن نلاحظ أنه ، عند نهاية الستينيات ، كان تقليل الضغط الضرائبي أمراً مأمولاً فيه ، معبراً بذلك عن رغبة في وفك ارتباط الدولة .

أما الشكل الثاني للدخل فكان هو التنظيمات . وكانت أقل إعتدالاً عما كانت عليه في الماضي . وكان الأمر يتعلق دائماً بالوصول إلى نفس الهدف (تنمية سريعة ، مستمرة ، ومتوازنة) وليس عن طريق إجبار الفرد ولكن بحثه على أن يعمل متطوعاً في اتجاه معين ، ولا يكون ذلك عن طريق مباشر ، ولكن غير مباشر ؛ وفي هذه الديالكتية بين الدولة والمواطن ، توضع الخطوط بشكل أكثر

تحت حرية الأخير أكثر من وضعها تحت سلطة الأولى . وهذا النوع من التدخل لا يزال يستخدم خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويمثل أحد مميزاتها . والواقع أنه حين أوشكت فترة إعادة البناء على التمهية ، ظهرت ضغوط (في الولايات المتحدة بشكل خاص في عام ١٩٤٨) من أجل إنهاء الرقابات التي كانت موجودة في خلال فترة الحرب ، وعلى العكس مما كان متوقع فإن الصراع ضد النتائج (ارتفاع كبير في الاسعار) المترتبة على حرب كوريا (١٩٥٠) لم يعالج بالإجراءات المباشرة (مثل تقوية الإشراف الطبيعي المباشر الذي كان لا يزال مستخدماً) ولكن بشكل رئيسي عن طريق وسائل غير مباشرة ؛ وكانت سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٢ بالنسبة لمجموع الإقتصاد الغربي ، هي سنوات ترك الوسائل المباشرة وإبدالها بالتدخل غير المباشر . ولذلك فن الضروري فهم التنظيمات بالمعنى الواسع : فالدولة تدخلت عن طريق تعديل وزيادة إثراء النصوص للوجود ، (وهكذا فإن التشريع الضرائبي لم يصغ على أنه مجموعة من القواعد تسمح بتحديد المحتوى والخصيلة الضرائبية للمول ، ولكن لمجموعة — حوافز ، دوافع ، إعفاءات — يمكنها دائماً أن تتغير في صالح التنمية) وبمختلف طرق جديدة للاستخدام (فمثلاً ، منذ اللحظة التي أصبح فيها القطاع المصرفي مؤملاً جرمياً أو كلياً ، فإن استخدام الائتمان قد أصبح محدوداً — ففي فرنسا عن طريق منظمة مثل المجلس الوطني للائتمان ، ووزارة المالية ، وتكون مجموع هذه القواعد والتنظيمات السياسية النقدية) .

وهذا التدخل التنظيمي ظهر في كل الميادين ، وسيبقى هنا مثليين على ذلك . فن ناسية ، فبعد إقرار إنشاء السوق المشتركة بين الدول الأوروبية ، وأصبح لتبادل السلع هدفاً له طبيعة حرة كاملة ، أصبح تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أمراً أساسياً بالنسبة لكل دولة عضوة ، إذ أن العجز التجاري ، وبالنسبة

لإجراءات إعادة التوازن التي يتطلبها ، يستتبع إبطاءاً في التنمية لفترة طويلة أو قصيرة نسبياً ، الأمر الذي يظهر ضرورة ضمان ، ومن أجل موازنة مثل هذا الموقف ، تصدير السلع بأكثر الأسعار قبولاً للمنافسة ، والبحث عن تكاليف الإنتاج الأقل ارتفاعاً ، ولما كانت المؤسسات ذات الحجم الضخم هي التي تعتبر على أنها الأكثر قدرة على تصدير الكمية الأكبر ، وبأقل الأسعار ، فإن السلطات العامة قد زادت عندئذ من التنظيمات مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة (وضرائبية بنوع خاص) لكي تحض المؤسسات على أن تندمج في بعضها، وتزيد من حجمها (مثل فرنسا في أعوام الستينيات) . ومن ناحية أخرى ، وفي الولايات المتحدة ، كما هو الحال في أوروبا ، فلما كانت أهمية النقد والائتمان والقبليات قد ظهرت أهميتها ، (يسمح الائتمان للمشروعات بتمويل إستثمارات ، وزيادة قدرتها على الإنتاج ، وتطبيق التقدم التقني ، ورفع مستوى طلب الاستثمار ، وكذلك طلبات المستهلك من جانب الأفراد) ، فإن مجموعة من التنظيمات تهدف تنمية المجموع المبدئي قد وضعت من أجل إدارة النشاط الاقتصادي .

وهكذا ، فإن إتجاه تطور النظام الرأسمالي كان واضحاً . فلقد إستمرت عملية تركز المشروعات ، ولم تعد الرأسمالية نظاماً للوحدات الصغيرة ، وليكن لوحدات كبيرة ، الكثير منها دولي . وزاد تدخل الدولة ثم تناقص في نفس الوقت الذي غير فيه من شكله ؛ وكانت رأسمالية الوحدات الكبيرة ترغب في أن تكون أكثر حرية ، ولم يكن في وسعها أن يكون بخلاف ذلك ، وهو في مرحلة توسع .

٣ - التبعيات في النظام الاشتراكي :

لم يتابع النظام الاشتراكي تنمية على نسق واحد خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . وإذا كان قد كسب ، نتيجة للانتصار الروسي في عام ١٩٤٥ عدداً من

دول أوروبا الوسطى والشرقية ، فإنه تعدل بعد ذلك وبشكل واضح في هذا المجموع من الدول الأوروبية ؛ هذا علاوة على أنه منذ عام ١٩٤٩ ، ونهاية الحرب الأهلية في الصين ، ولد نظام اشتراكي جديد في بلاد متخلفة ، يجمع الإنسانية ، وإصطلم بالاشتراكية الأوروبية .

أولاً - التغيرات في التنظيم الاشتراكية الأوروبية :

ظهر عدد متزايد من النقد للتنظيم الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية وفي دول الديمقراطية الشعبية ، خلال السنوات التالية لموت ستالين (١٩٥٣) ومنذ نهاية الخمسينيات ، حدثت تطورات استمرت خلال سنوات الستينيات ، وأعطت ملامح جديدة للتنظيم الاشتراكية الأوروبية .

فانحد كانت هناك الصعوبات ، وكانت قد ظهرت في كل ميدان — الإنتاج ، والتوزيع — وتسببت في إنتقادات كثيرة بدت على أنها ستنتهي بالظن العام في النظام نفسه ، إذ أن التنظيمات التي كانت تعود إلى سنوات الثلاثينيات ، إزداد ظهور عدم قدرتها على مسايرة الظروف الحديثة .

في ميدان الإنتاج زاد الإنتقادات إلى عدم كفاية تنمية المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية .

وكان للمشروعات الصناعية وضعاً خاصاً ؛ فوحدة الإنتاج كانت لها شخصية حساسية ، وكانت مسؤولة عن إرادتها أمام هيئات الإدارة الاقتصادية ؛ وكان عليها أن تضمن بوسائلها الخاصة ؛ وفي نطاق النشاط المحدد عن طريق الخطأ ، فعالية نفقاتها الخاصة بالإستثمار عن طريق إيرادات ، وأن تحقق ، إن أمكن ، ربحاً معيناً ، وهذه الحالة إنتقدت إبتداء من عام ١٩٦٢ ، في الوقت الذي لاحظ فيه ليبرمان Liberman ، وتراين نيسكوف Trapez-Nihov وجود

ضدّام مستمر في المصلحة بين الإدارة والمشروعات (وكانت هذه تأخذ على تلك أمر الروتين ، وقلة الحركة وروح التجديد وسوء التنفيذ السكيني الخطية ، وهذه تأخذ على تلك وصاية مدعمة تترجم عن طريق كثرة التوجيهات والإشراف وكذلك تدخل مستمرا في إدارة العمل) وأيضاً أن الإدارة السلطوية كانت تهدد المصالح العامة للتنمية الاقتصادية بسبب عدم موازنة الإنتاج لحاجات المستهلكين (رغم وجود خطة تفصيلية) وعدم كفاية منح الموارد الإنتاجية الأمر الذي يتسبب ، جزئياً ، في تبذيرها ؛ وفي نفس الوقت ، إقترحو إجراءات تحض المؤسسات على تنفيذ الخطة بطريقة أكثر دقة ، ودون إشراف ليس له من داعٍ ، وذلك عن طريق ترك حرية الاختيار لهم فيما يتعلق بالوسائل ، وعدم فرض توجيهات عليهم ، سوى عدد بسيط للغاية .

وكانت المشروعات الزراعية تطرح كذلك مشكلات . فإذا كانت إدارة السوفخوز Sovkhoz ، أو مزارع الدولة ، تخضع لنفس قواعد المشروعات الصناعية ، فإنها كانت تطرح تساؤلات مماثلة ، فإن إدارة السكولخوز Kolkhoz أو التعاونيات الزراعية ، كانت مختلفة . والواقع أن هذه الأخيرة كانت قد خضعت دائماً لضغط كبير من جانب الدولة (كما حدث في سنوات الثلاثينيات) إذ أن تفكيك السلطة بالنسبة لجماعية الزراعة كانت تنسم دائماً بعدم الثقة ، وإستخدام وسائل مختلفة لوضع السكولخوز كعملية إستثمار ، والعاملين في السكولخوز كمنتجين في خدمة التصنيع ، (تسليم إجباري للدولة ، أسعار تسليم دائماً أقل من المعدل ، ضرائب تفرض على إيراد السكولخوز — وحتى في حالة عجز إدارة السكولخوز — وضرائب على إيراد رجال السكولخوز ، وبطريقة تصاعدية ، وأجور لرجال السكولخوز ليست مضمونة ، وليست كلها نقدية ، وتنظيم العمل الزراعي بواسطة محطات الآلات والجرارات ، التي تهدف

— ١٠٢ —

إلى السيطرة على الكحولوز ومنعه من أن يكون مجموعاته الزراعية الخاصة به ،
وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا ما كان في وسع رجال الكحولوز أن تكون لهم
بعض الملكيات الفردية (مساكن ، بعض قطع الأرض بها ثم ، وسائل إنتاج) فإن هذه
الحرية كانت لها في نفس الوقت هدفاً سياسياً (تقليل المقاومة التقليدية للفلاح للدخول
في التعاونيات) ، وإقتصادية (تزويد أسواق المدن بعدد من المنتجات) ،
وإجتماعية (أن الإيرادات التي سيحصلون عليها تسمح بعدم ضمان أجور العمل) .
وكانت هذه الإنعقادات التي ظهرت في بداية سنوات الخمسينيات قد فضحت إذن
ذلك الإرغام الكبير الذي تمارسه الدولة والذي كان من نتائجه التنمية غير الكافية
لإنتاج الزراعة ، وإنتاج ضعيف للفرد ، وبالذات صعوبات متزايدة .

وكان تنظيم التوزيع يشير كذلك لإنعقادات بعدم صلاحيته لتحقيق موازنة
الإنتاج للاستهلاك .

فعل مستوى التوزيع نفسه ، كان نظام توزيع السلع الإنتاجية قد استمر
هو نفسه الذي كان قد وضع لمواجهة حالة فقر ، ومن أجل إرضاء الحالات
ذات الأولوية التي حددتها الخطة (فكانت لكل وزارة إدارتها الخاصة بها
من أجل البيع والتوزيع ، وتنظيم التوزيع على أساس التعليمات) ، وذكروا
حينئذ أن هذه المنظمات كانت تتسبب في نشأة صدام بين إدارات الخطة وبين
الوزارات ، وفي تفتيت إداري كبير لتوزيع ومائل الإنتاج ، وإلى إتجاه مستمر
من جانب مديري المشروعات لزيادة مطالبهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على الحد
الادنى الضروري ، وإلى التأخر في التسليم ، وعدم مطابقتها للمواصفات . وكان
نظام توزيع السلع الإستهلاكية ، من جانب ، مقصراً ، لأن تخطيط التجارة كان
يشتمل على تفصيلات كثيرة ، ومركزاً على المستوى الإتحادي ، (٤٠٤) نوع من
السلع) وكذلك على مستوى الجمهوريات (معظم المنتجات الأخرى) وكان

يشتمل على كثير من العيوب ، وأغلبها منصوب عليه : فلم تقم تجارة التجزئة بدورها كوسيط بين المنتج والمستهلك ؛ وكانت وسائل تخطيط الإنتاج لا تسمح بضمان موادة العرض لمطالب المستهلكين ، وكان تسيير إدارة تجارة التجزئة نفسها قاصراً .

وعلى مستوى الإدارة الاقتصادية العامة ، كانت هناك إنعقادات أخرى . فالتقديرات كانت هناك ثلاث نظم يمكن قبولها - نظام وظائفى ، يخضع المشروع فيه ، ولسكل من مظاهر إدارته ، لإدارة متخصصة يكون ممها على علاقة دائمة ؛ ونظام إقليمي يخضع فيه ، وفى كل نواحى إدارته لإدارة إقتصادية إقليمية ، يمكنها ، أولاً ، أن تخضع لمهمة إقتصادية أعلى ... وكان نظام أولوية المبدأ الإقليمى هو الذى وضع منذ عام ١٩٢٨ وظل مطبقاً حتى بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت كل وزارة ... فيها معنى مندوبية أو قومية الشعب - لها إدارات متخصصة وخاصة بها ، تنظم الاستثمار ، والتمويل ، وتستخدم ما يهم فرعها ؛ ولما كانت فيديرالية بنوع عام ، فإنها كانت تدير المشروعات بطريق مباشر ؛ فكان هناك إذن مجموع مركز للغاية ، أو نظام لإدارة مركزية Glavki يتمشى مع إدارات أصغر قطاعية ، أو إقليمية . ولقد أخذوا على هذا النظام أنه يحدد من دور الإدارات العاملة ، ويمنع كل تنمية إقليمية متنافسة ، إذ أن كل وزارة كانت تسند وتعتمد على مصلحة فرعها سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالإدارة العادية أو فيما يتعلق بالتوسع : وفى نفس الوقت كانت مزايهاها (مثل شمول الرؤية للفرع الذى يمكنه أن يخدم مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعة) قد قلت للغاية .

أما فيما يتعلق بالإصلاحات ، فنذ نهاية سنوات الخمسينيات ، إقترحت الكثير من الإصلاحات التى كانت تهدف زيادة التنمية ، بمنح المزيد من الامكنة للحرية والدوافع المادية .

١٠٤ -

تغيير تنظيم الإنتاج فنصوص إصلاح المشروعات الصناعية (٤ أكتوبر ١٩٦٥) أعطت إرضاء جزئياً لهذه المشروعات بترك حرية أكبر لهم عن طريق تقليل الإشراف الإدارى عنهم ؛ ولكنها فى نفس الوقت أعطت إرضاء جزئياً كذلك للإدارة فى نوحى أخرى . وأخذوا فى تطبيق هذا الإصلاح على مراحل وفى عام ١٩٦٩ ، كانت ثلاثة أرباع المشروعات تعطى ٨٣٪ من مجموع الإنتاج ، وتضع ٩١٪ من الأرباح لهذا النظام الجديد ، ومع ذلك ، فسرطان مازهرت تناقضات جديدة : فيما بين القانون والواقع . إذ أن النصوص لم تعالج المسئوليات بالنسبة للأجهزة الإدارية بينما كانت المشروعات تتجهى إلى العقوبات فى حالة عدم القيام بالالتزامات ؛ وبين الروح المحافظة وروح الإصلاح إذ أن عددًا من المديرين لم يتخلوا عن عاداتهم التقليدية لإضفاء الحافز على الإدارة ، التى من جانبها ، لم تترك عدم ثقتها المعتادة ؛ وبين حرية الإدارة التى أعطيت للمشروع واحتفاظ بالمنظمات السابقة فى ميادين لا تمشى مع ممارسة هذه الحرية ، إذا أنه لا يمكن بالفعل للمشروع أن يستخدم هذا الاستقلال الذاتى . وكانت النتيجة رغم الإصلاحات ، هو أن المثالب الرئيسية للنظام السابق لم تختف .

وكانت التغييرات فى الزراعة قد حدثت قبل ذلك بوقت قصير ، مادامت قد طبقت ، منذ عام ١٩٥٨ ، سياسة أكثر ليبرالية مع الكوكتوز ، وإذا كان تخطيط الإنتاج قد ظل دائماً تفصيلياً ، فإن نظام الأسعار قد أصابه بعض التعديل ونخفت الضرائب ، وضمنت الأجور ، وألغيت محطات الآلات والجرارات . ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع تدهور فى الموقف ، الأمر الذى أدى إلى حدوث إصلاح جديد فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ ، أعطى لحرية أكبر للإدارة فكرة مختلفة للتخطيط ، وميزات فى السعر للكوكتوز الذى يبيع المنتجات للدولة زيادة على خطة تجميع المنتجات ، وتوسيع فى التسهيلات المساهمة ،

٩٠٥ -

وتشجيع لتنمية النشاطات غير الزراعية - الامر الذي كان يعادل ، ولأول مرة، أن يحولوا قطاع الكوئوز إلى وحدات مستقلة مستقلة ذاتي عن النشاط الإقتصادي الوطني ، وتكون تنميته مدفوعة بوسائل مرتبطة بالحوافز المادية . وعلاوة على ذلك ، أخذت اجراءات أخرى تتعلق بأفراد الكوئوزات أنفسهم كانت بعضها تهدف زيادة ربطهم بالتنمية الجماعية (مثل عمل نظام معاشات) ، وكان البعض الآخر في صالح التنمية الفردية الخاصة (لزيادة الإهتمام بالمواشي) . ومع ذلك ، فيبدو أن كل هذه الإجراءات قد أدت إلى توازن كاف في الزراعة ، إذ أن عرض المنتجات الزراعية ظل أقل من الطلب ، رغم أن ثلث السكان العاملين يعمل في الزراعة وهذا ما يدفع إلى الإعتماد بشأن إجراءات أخرى سوف نتخذ في السنوات القادمة ، تميل إلى زيادة التقارب بين الصناعة والزراعة عن طريق استمرار تصنيع هذه الأخيرة ، وإلى تمركز أكبر لمشروعات الإستغلال الزراعي ، وتغيير في طبيعة الحياة الريفية عن طريق إدخال حياة المدن في الريف .

وخضع تنظيم التوزيع كذلك للتغيير فتمتد عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٥ . تم تنظيم نظام مركب ، من أجل توزيع السلع الإنتاجية ، بهدف تفتاد أن تقوم الإدارات الإقليمية بأخذ ما يلزمها مسبقاً من المنتجات الأكثر ندرة ؛ ثم زاد الميل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، إلى تنمية المبادىء التجارية وبشكل يوصل إلى حصول المشروعات على هذه المواد ابتداء من المنابع الثابتة ، دون تأخير غير ضروري وفي أوقات معقولة . ومع ذلك فإن المحققات كانت قليلة ، إذ أن وضع نظام لا مركزي لاجهزة التوزيع ، أى زيادة سلطة توزيع الإيرادات الإقليمية ، كان وحده الذى نظم في ٢ يناير ١٩٦٧ ، و ٢٨ أبريل ١٩٦٩ . ومن جانب - كان إصلاح المشروعات التجارية ، في نفس الوقت الذى حدث فيه إصلاح المشروعات الصناعية (١٩٦٥) قد تم تشكيله ؛ ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٩ ، لم يطبق إلا على

- ١٠٩ -

، ، ، ٩٠٠٠٠٠٠ (من ٦٧٠٠٠٠٠) يمثلون ٩ ٪ من قيمة التعاملات ، ويستخدمون ٦ ٪ من العاملين في هذا الفرع . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه النتائج لم تكن مرضية أبداً : فالعور المشجع للريح قد ظل ضعيفاً ، إذ أن أسعار التجزئة كانت منخفضة ، والإنتاجية قليلة الارتفاع ؛ فلم تبد هذه المشروعات ، وكما كان الحال بالنسبة للصناعة ، قدرة على أن تستوعب الروح الجديدة التي طاب بها الإصلاح ، وظلت العادات التقليدية تطبق بطريقة تؤدي إلى تنفيذ شكلي لخطة أرقام الأعمال والارباح .

وكان نظام الإدارة الاقتصادية العام هو أول من تعدل . ففي شهر فبراير ١٩٥٧ ، تقرر إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد تبعاً للمبدأ الإقليمي : فالوزارات الاقتصادية التي كانت قد تحولت إلى مناطق نفوذ لا يمكن حكمها ، ألغيت ؛ وتم تقسيم الإقليم إلى مناطق إقتصادية إدارية كانت بحسب الاس الاقتصادية الوطنية (سافنار خور Savnar Khoz) هي التي تدير مشروعاتها . وبسرعة ، أدت هذه التخفيضات التي أدخلت إلى إعادة ظهور إدارة لها طليعة مرتبطة بالقطاع : فعلى المستوى الإتحادي أنشئت ما تعادل وزارة كبرى إقتصادية ، وهي المجلس الأعلى للاقتصاد القومي (١٣ مارس ١٩٦٣) ، وفي كل من الثلاث جمهوريات الأكبر أنشئت سافنار خور جمهورية لكي تضمن إدارة السافنار خورات الإقليمية ، وخرجت إدارة قطاعات عديدة من عمل هذا السافنار خور . ولما كانت إدارة هذه المؤسسات (سافنار خور) قد أدت إلى تفكيت الاقتصاد ، فإن السلطات قد اضطرت إلى وضع إصلاح جديد (٢ أكتوبر ١٩٦٥) معاصر لذلك الخاص بالمشروعات ، وحيث احتفظوا من جديد بمبدأ أهمية القطاع في شكل مختلف عن ذلك الذي كانوا قد استخدموه من قبل : فإذا كانت الوزارة تدير دائماً وحدة الإنتاج ، في إطار الفرع ، وتوجه السياسة التقنية للفرع ، والأبحاث الصناعية

١٠٧

التجريبية ، فلم يكن لها مجرد حقوق ، بل كذلك لإتزامات تجاه المشروع ، فقيمة
للأهمية المتزايدة المعطاء الاشراف : وعلاوة على ذلك فإن المظهر الإقليمي لم
يهمل ؛ (السياسة الإقليمية لتنمية الصناعات والاستهلاك ، التمهيط الإقليمي ،
نسب الأنشطة التي تشرف عليها الوزارات الفيدرالية الأقل من تلك التي ترجع
إلى الوزارات الاتحادية الجمهورية) ؛ وأخيراً فإن بعض العوامل الوظيفية قد
أعيد إدخالها ، مدامت بعض الإدارات الوظيفية (مثل مجالس الدولة للخططة ،
وللبناء ، وللتزود بالمراد والتقنية مثلاً) ، قد احتفظوا بها .

وكانت كل هذه التعديلات قد سارت في نفس الوقت الذي تم فيه إعادة
إقامة اتجاه اشتراكي جديد ، في جزء آخر من العالم .

ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا :

لم تنتشر الاشتراكية فقط في أوروبا ، ولكن كذلك في آسيا ، وحيث قررت
إحدى الدول ، وهي الصين ، أن تطبق هذا النظام لتنظيم مواردها ، من أجل
ضمان تميمتها ، وبعد أن تمت التغييرات ، ظهرت صعوبات بعد بضع سنوات
وأدت الى ما اتفقنا على أن نسميه بالثورة الثقافية .

أما عن مولد هذه الاشتراكية ؛ فبمجرد أن انتهت الحرب الأهلية
(١٩٤٩) ، حتى بدأت السلطة الجديدة في اجراء تعديلات عميقة في البنيان ، في
الزراعة والصناعة ؛ ولكنها تذكرت مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية من عام
١٩١٧ الى ١٩٢١ ، والعودة الى الراء التي كانت هي السياسة الاقتصادية
الجديدة N. E. P. ، فسارت بحذر أكبر ، الأمر الذي سمح لها بأن تزيد من
سرعتها .

في قطاع الزراعة ، كان الإصلاح أكثر شمولاً . وكان الموقف المحرك

يتمثل في وجود عدم مساواة كبيرة في توزيع الاراضى ، مادام مايزرب من ٦٠ مليون أسرة كانت توزع فيما بينها ٨٨ مليون هكتار من الاراض على الطريقة التالية : ٢٤٢ مليون من الملاك الاراضى (أى ٤٪ من المجموع) يمتلكون ٤٤ مليون هكتار (أى ٥٠٪ من الاراضى) ، و ٣٦٦ مليون فلاح غنى (٦٪) يمتلكون ١٥٥ مليون هكتار (١٨٪) ، و ١٢٠ مليون من الفلاحين المتوسطيين (٢٠٪) ١٣ مليون هكتار (١٥٪) أى ١١١ هكتار للأسرة ، و ٢٠٤ مليون من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٧٠٪) لديهم ١٤٤٤ مليون هكتار (١٧٪) أى ٣٠٣٪ هكتار للأسرة .

ولقد مر الإصلاح الزراعى على ثلاثة مراحل . فلهذا أعلن في ٢ يونيو ١٩٥٠ ، وألقى « النظام الاقطاعى للملكية الزراعية » ، وألقى الديون القديمة الخاصة باستثمار الارض ، واستولى على ممتلكات كبار الملاك ثم وزعها على فقراء الفلاحين ورغم أن هذه المصادرة كانت جزئية ، اذ أن الفلاحين الأغنياء الذين كانوا يزعمون أنفسهم أملاكهم مع عمال زراعيين لم يسوا ، ولم يلغوا مبدأ الملكية الفردية ، فإن ٩٢٪ من المساحة المروعة والتي كانت لملاك هكتاريين غائبين قد طبقت عليها هذه الاجراءات وبدأت المرحلة الثانية في شب. مارس ١٩٥٣ ، وفي الوقت الذى أعلنت فيه اللجنة المركزية للحزب التوسع في الحركة التعاونية عن طريق تكوين مجموعات مبنية متبادلة مؤقتة في أول الامر ثم دائمة بعد ذلك (وكان هذا التدرج يتماشى بدرجة كبيرة مع الظروف الموجودة ، خاصة وأنه وكانت هناك فى الصين القديمة مجموعات مؤقتة حيث كان الفلاحون يضمعون سوياً ، وبالأشتراك ، عملهم وأدواتهم اللازمة للعمل الزراعية ، دون أن يكون هناك فقدان الملكية ، فلم يكن الامر يعمل سوى بالحصول على استثمارية هذه المجموعات) ، وانشاء تعاونيات شبه اشتراكية للانتاج الزراعى (وحيث كان المشاركون يقدمون وسائل الانتاج - الارض ، والادوات ، اليهم - ويستلمون

- ١٠٩ -

في نظير ذلك : أنصبة ، ، وكان الانتاج الذي يحصلون عليه ، يقسم بالنصف ، تبعاً لعدد الانصبة ، والنصف الآخر تبعاً للنظام من النقاط تحسب طبقاً لعدد أيام العمل التي تمت) ويمكنها أن تتحول إلى تعاوانيات اشتراكية (وسيت لا يعطى النظام الحق في « أنصبة » ، مادامت الملكية جماعية ، ويتم توزيع الانتاج في علاقة بالعمل) . وفي بداية عام ١٩٥٥ كانت ١٥٪ من أسر الفلاحين تشارك في التعاوانيات الاشتراكية . وفي يوليو عام ١٩٥٥ طلب ماوتسي تونج الإسراع في انشاء التعاوانيات الاشتراكية حتى تشارك الاسر فيها في عام ١٩٦٠ ، وتمت بذلك عملية التحول إلى النظام الجماعي ، لا في أربع سنوات ، ولكن في عامين فقط ، مادام ٩٦٪ من الاسر كانت ، في شهر ديسمبر ١٩٥٧ ، قد دخلت في نظام التنمية الاشتراكية ، وكانت المرحلة الثالثة هي مرحلة انشاء الكوميونات الشعبية ، والتي وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب في ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٥٩ كان ٢٦٨٥٧٨ كوميون شعبي قد أخذ مكان ٧٠٠٠٠٠٠ تعاوانية من التعاوانيات الموجودة (ووصل عددهم الآن إلى ٧٥٠٠٠٠) وأصبحت كل منها تنقسم داخليا إلى عدد من الفرق (التعاوانيات القديمة) وإلى عدد من المجموعات ، ولكل منها ما يقرب من ٢٠ هكتار من الأرض ، ومن ٤٠ إلى ٦٠ فلاح . والمجموعة هي الجزء الاساسي من النظام ، ومادامت ملكية الأرض التي تزرعها جماعية وكذلك البهائم وأدوات العمل الكبيرة ، فإنها تضع خطة الزراعة الخاصة بها ، وتوزع الأيدي العاملة ، وتحسب «نقط العمل» ، والكوميون من ناحيته ، هو إطار الحقيقة الجماعية ذات النطاق الأكبر ، ما دام هو الإطار الخاص بالانتاج ، وبالإستهلاك ، وتوزيع الاستثمارات (وهو كذلك المستوى الأخير للدولة مادامت الإدارة السياسية ، والنسبي. الاقتصادي يتكاملان في نفس المندوبين المسؤولين عنها) .

وكذلك في الصناعة ، فإن هذه التغيرات لم تكرر أقل من ذلك في أول

الامر. تقرر ألا يبدأوا في التأمينات العامة للصناعة والتجارة ، وكانوا قد تمنعوا في مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وجدوا أنه من الاصلاح قبل أى شئ أن يتفادوا تفكك الاقتصاد . وفي هذا المعنى أعان برنامج ١٩٤٩ ، وبكل وضوح : « إن المبدأ الاساسى للبناء للاقتصاد لجمهورية الصين الشعبية هو تنمية الانتاج بسياسة تعمل حساباً في نفس الوقت للمصالح العامة والخاصة وتفيد في نفس الوقت من العمل وعن رأس المال » (المادة ٢٦) . ولكن السلطات العامة لم تهمل أبداً هذا القطاع ما دامت ، ولها لإحتكار تجارة البجلة ، مضطرة إلى المرور عن طريقة تشتري أو تبيع السلع ، الامر الذى سمح لها بأن تشرف على الإنتاج الخاص . ومع ذلك ، فإن ردود الفعل كانت هنا أكثر قوة عما كانت عليه في قطاع الزراعة ، مادام عدد من رؤساء المشروعات قد أقفلوا مصانعهم ، وحاولوا السفر إلى الخارج ، أو تصدير رؤوس أموالهم ؛ وإذا كانت الدولة قد قامت بحركة رد فعل وزادت من مراقبتها ، ومن المصادرات والضرائب ، فإن بداية المجاعة في عام ١٩٥٠ قد أجبرها على التراجع وعلى أن توافق على منح القطاع الخاص تخفيفات من الأعباء (تقليل الضرائب ، منح إئتمانات) .

ومع ذلك ، فإن الزحف من أجل التأميم قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٠ . فصدرت ، في شهر ديسمبر ، لوائح مؤقتة للمشروعات الخاصة تجبرها على الخضوع للإدارة ، للحصول على موافقة على خطط إنتاجها والبيع والتعديلات التى لا تتمشى مع وجهات نظرها ؛ وهذه المحاولة الأولى لإدارة الإقتصاد كانت متسعة إلى درجة أن هذه اللوائح كانت تطبق على توزيع الايراد عن طريق المشروع . وفي عام ١٩٥١ بدأت حملة ضد « الإرتشاء ، والتهرب من الضرائب ، وسرقة الاملاك العامة ، وسرقة أسرار الدولة ، وشجعوا النقد الذاتى ، وكتابة البلاغات ، وقلة حجم التقييم الذى كان للقطاع الخاص . ثم تمت بعد بضعة سنوات ،

١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، عملية لإحلال التأميمات محل اللوائح: ففي شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، استدعى رؤساء المشروعات إلى المؤتمر الوطني للصناعات والتجارة ، وعرفوا نيات الحكومة الخاصة ببناء لإقتصاد إشتراكى لا يترك أى مكان للقطاع الخاص ، وحينئذ أنشئت مشروعات مشتركة ، ضمنفت الدولة إدارتها : ولم يقدم القطاع الخاص فيها سوى رأس المال والموظفين ، ثم أمت بعض المشروعات (وكانت وسيلة التخلص الأكثر شيوعاً فى إستخدامها هى الحكم على المالك بحريضة الأسهماية البيروقراطية) ومنع رؤساء المشروعات الذين كانوا يرغبون فى وقف نشاطهم من القيام بذلك . ولذلك فإن حق الملكية لم يبق إلا من الناحية المظهرية ، مادام إشراف الدولة قد إمتد إلى كل مكان ؛ وعلاوة على ذلك ، ففي هذا الوقت (١٩٥٥) كانت قيمة إنتاج القطاع الخاص ، والى كانت تمثل ٣٩٪ من القيمة الكلية فى عام ١٩٥٣ ، لا تصل إلا إلى ١٦٪ ، وكان ٨٣٪ من هذا الإنتاج يمثل طلبات الدولة . وأخيراً ، وفى أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ زادت سرعة حركة التحول إلى الاشتراكية من طريق زيادة تمركز المشروعات (أصبحت الغالبية من بينها مشروعات مشتركة ، ولم يعد الملاك يستلمون بعد ذلك مكاسباً ، بل أرباحاً فقط ، وتحولوا بهذه الطريقة إلى أصحاب مرتبات) بينما تمت عملية تجميع صغار الحرفيين والتجار فى تعاونيات وفى عام ١٩٥٦ ، كان من الممكن اعتبار أن عملية التحول إلى الجماعية ، قد تمت فى مجموعها .

أما عن الصعوبات ، وعن الثورة الثقافية فإن التطبيق الاشتراكى فى سنوات الخمسينيات ، ورغم الحذر المستخدم ، قد واجه بعض الصعوبات التى تزايدت فى بداية الستينيات ، وإنتهت إلى الثورة الثقافية .

وفى أثناء ، وبعد التحول إلى الجماعية ، مباشرة ، سادت بعض المجادلات عن فكرتها ، وشكلها ، وعن مداها .

وكان بعضها ناتجا عن العلاقات الصينية الروسية . فأولا ، كانت فترة الخطوة الأولى قد تميزت بسيطرة الآراء الروسية : وضع ومتابعة الخطط عن طريق المستشارين السوفييت ، والإشراف البيروقراطي على كل المستويات ، والمسئولية الفردية للمديرين . ولكن تقاليد الحزب الشيوعي الصيني كانت موجودة دائما (كانت لجان الحزب لا تمثل كثيراً لقبول فكرة أحد المديرين الذي له سلطة على العمال وعلى الموظفين) ، وأظهرت الصناعة أنها أكثر تحاوبا من مطالب السوق عما كان عليه الحال في الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، خاصة وأن الصين لم تكن تنقضا أيدي عاملة ، فتمتد قسم من الحزب برأى أن عملية « جماعية » الإنتاج لم تكن ضرورية . وهذا الجدل السياسي ، والذي كان الأول من نوعه في تاريخ النظام ، انتهى بالتدخل الشخصي لماوتسي تونج وتأكيد أن المزارع الجماعية تمثل مصلحة حتى في حالة عدم وجود الميسكنة . وبعد ذلك ، وكان موت ستالين (مارس ١٩٥٣) قد أدى إلى تعديل في الجماعية الزراعية في الدول الديمقراطية الشعبية (التخلي عن الملكيات الجماعية في يوجوسلافيا وفي بولندا ، والمكان الذي عمل للمشروعات الخاصة في البلاد الأخرى ، وإلغاء المجموعات الحكومية في المناطق التي لم تكن الحركة الجماعية قد تمت فيها) ، وعادت التجاذبات عن « الجماعية » في الزراعة من جديد ، ورغم أنها تركت هذه المرة لا على صحة أسس العمل ، ولكن على سرعة الإنجاز ، إلا أن للبعض إعتقاد أن هذا الإبطاء سيؤدي إلى التخلي عنها بعد فترة قصيرة أو طويلة . وهنا أيضا (مايو ١٩٥٥) تدخل ماوتسي تونج وإتهم القيسادات « بالسير في الخلف وبعرج مثل النسوة المعهاتز بأرجل ملفوفة » وبشكل حاسم ، مادام قد ضمن أن « الجماعية » ستنتهي بسرعة . وأخيرا ، في عام ١٩٥٦ ، رفضت الصين أن تنهج ستالين على طول الخط ، الأمر الذي استخدم من أجل تبرير وقوع تغيير في سياستها ، أو التخلي عن الاتجاه البيروقراطي المركزي في صالح الدافع المحلي الشعبي وحتميات تنمية التخطيط السوفيتي .

وكانت صعوبات أخرى قد اصطاحبت تنمية أعوام ١٩٥٦ — ١٩٦٠ ففي عام ١٩٥٧ ، السنة النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كانت معظم الأهداف الصناعية بالفعل قد تحققت منذ العام السابق ، ولكن تنمية الزراعة بسرعة أقل كانت تهدد بإبطاء التوسع الصناعي في وقت قريب ؛ ومن ناحية أخرى . أعطت مصاحب العالم الشيوعى نتائجها فى الصين ، ما دامت حركات الإضراب قد نشأت ، ومادام الفلاحون قد بدأوا فى ترك المجمعات الجديدة . وعندئذ دعا ماوتسى تونج أبناء وطنه إلى نقد الطريقة التى يقود بها الحزب البلاد ، متخلياً بذلك عن فكرة التضامن فى الخط الواحد إلى فكرة مجتمع متعدد الخطوط (١) . وقبلت الدعوة إلى التناقص د المائة زهرة ، ؛ فرادت التناقصات والإهتمامات . ولكن التجربة أوقفت ، إذ أنها أظهرت الصعوبات الموجودة فى العلاقات بين نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية ، مدنية وريفية ، وسكان من الفلاحين ، مفتشرين على أراضى شاسعة ويعملون مشكلة معرفة كيفية الوصول بجمهير الفلاحين إلى الاشتراكية ، دون التخلي عن النظام ، ولا قتل الحافز الفردى وبالنسبة لماو ، كان على أعضاء الجماعات ، أن يهتموا بتنمية الزراعة ، بتنويع الإقتصاد ، وبالتكنولوجيا حتى يحددوا باستمرار نشاطاتهم بطريقتهم الخاصة ، وطبقاً لمواردهم وكانت حركة القفزة الكبيرة للأمام ، تهدف منهج نوع من الاستقلال الذاتى للوحدات الصناعية فى الأقاليم وبناء مصانع فى المناطق التى لم يكن بها ؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك ،

(١) رأى ماو أنه يمكن أن يكون هناك ليس فقط صدامات فى المصالح بين المجموعات المختلفة فى دولة اشتراكية ، بل وأيضاً صدامات مماثلة بين الشعب والحكومة الاشتراكية ، إذ أنه هناك تناقض بين مصالح المواطن بصفته مواطن ومصالحه بصفته عضواً فى مجموعة اجتماعية ، كما يمكن أن يكون هناك صدام بين مصالحه بصفته عضواً فى مجموعة اجتماعية ومصالحه بصفته مواطن فى الدولة ؛

زاد النظام اللامركزي ، وأنشئت الكوميونات الشعبية ، التي كانت تمثل الإطار للتنظيم وفي نفس الوقت تمثل إجابة ماو على الاتجاه الليبروراطي ، ما دامت مستحصل على أكبر نصيب يمكن من الاستقلال الذاتي ، ولن تحصل على تعليمات منفصلة من السلطة المركزية ، ولكن مجرد تشجيعات وإصائح . وفي عام ١٩٥٩ ، أدت الصعوبات إلى وقف التجربة وتخلي ماوتسي تونج عن رئاسة الجمهورية . وتخللت سنوات الستينيات كذلك مجادلات أكثر خطورة ، ما دامت قد انتهت إلى الثورة الثقافية .

ففي خريف ١٩٦٢ كانت الزراعة والصناعة الصينية قد إستعادت مستوى إنتاجها السابق ، ومنع محاصيل جيدة في عام ١٩٦٢ ، أصبح من الممكن وضع خطط جديدة للتجربة الإقتصادية . ومع ذلك فإن الوضع كان قد تغير ، فسنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٢ كانت فترة قلة محصول تميزت بسياسة نقشف ، ولكن كذلك بتقوية أعداد الماوية ، إذ أن النظم الجماعية وسلطة الحزب كانت قد قلت قوتها ، وزاد عدد أولئك الذين رأوا في هذا التقدم فرصة لإنباع مثل بعض الديمقراطيات الشعبية الأولية والعمل على ليبرالية النظام الاشتراكي فأصبح هناك تياران من الرأي يقسمان الصين - الواحد يؤمله في غالبية العظمى المثقفون والتكنوقراطيون ، ويطالب بتغييرات مشابهة لتلك التي وقعت في أوروبا الشرقية وتوجيه الإقتصاد طبقاً لإحتياجات السوق ، والثاني يحصل على تأييد كبير في طبقات المجتمع الأخرى ، وظل مخلصاً للتقاليد الشعبية الخاصة بتعبئة الجماهير - وفي عام ١٩٦٤ ، وجد هذا الأخير نفسه أمام بديلين : إتخاذ الإتجاه المعتدل وتعديل النظام الاشتراكي صوب ليبرالية أكبر (الأمر الذي كان يتطلب الاستقلال الذاتي للمسديرين في التخطيط ، والإعتراف بالدور الذي تلعبه التكاليف ، واستخدام الريج كمدل للناعلية ، والموافقة على وجود قطاع خاص هام في الزراعة وحتى العودة إلى نظام الإستثمار الأسري)

أو أن يعمل على انتصار الاتجاه الصلب والإحتفاظ بالاشتراكية دون تغيير (الامر الذى كان يعنى أن المهم لم يكن هو التكاليف والعقلانية ولكن زيادة الإنتاج بكل الوسائل وكذلك، وهى نقطة لم تكن مذكورة بصراحة، رفض جذب الإستثمارات صوب المناطق الساحلية الأكثر نمواً وعلى حساب الداخل) .

وفى عام ١٩٦٥ ، كان نفوذ ماوتسى تونج، ورغم مساعدة الجيش، لا يتقدم كثيراً، وإذا كانت حركة التعليم الاشتراكي التى كان هدفها هو إعادة دفع لإنشاء المزارع الجماعية قد لقيت بعض النجاح، فإن قطاعاً خاصاً كبيراً كان لا يزال مرددهراً. وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ألقى الماريشال لين بياو Lin Biao خطبة « صوب انتصار النظام الشعبى ، مثلاً بذلك بداية الثورة الثقافية. وانتشرت هذه الثورة بعد ذلك من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩ ، وأخذت ثلاث مراحل : فى أول الأمر وجهوا الهجوم ضد المدارس والجامعات ، والكتاب ورجال الحزب الذين كانوا يحسموها، ثم ضد أنصار الليبرالية الإقتصاد ، وأخيراً ضد رؤساء جهاز الحزب . والواقع ، وفيما يتعلق بماو، فإن السير صوب الاشتراكية كان قد وقف عن طريق تحالف عناصر « بورجوازية » جديدة مع القداماء ، الامر الذى كان قد أدى إلى تكوين طبقة إجتماعية جديدة ، كان المتحدثون بإسمها هم الليبراليين، ومراكز التكنولوجيا التى تستند إلى كبار المواطنين فى الإدارة وكان من اللازم، وفى مواجهة الأهالى، إتخاذ موقف بالتمسك باتجاه الكتاب ، والامانة البورجوازية ، وفضح أعوان الاتجاه الانحرافى ، والقضاء على رؤساء الحزب . وحين نجحت الثورة الثقافية بواسطة ماوتسى تونج، تمكن عندئذ ، ومنذ عام ١٩٦٩ ، من أن يطبق من جديد أرائه الخاصة بالسنوات الأخيرة من الخمسينيات : فى الزراعة ، إنشاء لجان ثورية كأجهزة للإدارة مع موظفين أكفاء ، ومع العبء الزائد على كاهل الفلاحين الفقراء، القيام بعملية من أجل تجديد التقنية الزراعية لكي تحسن وظيفة

الكوميونات الشعبية؛ وفي الصناعة، زادت نسبة مشاركة العمال، وشجعهم على أن يصبحوا منشئين لمشروعاتهم، وحشوهم على التغيير. وحلت عملية تنمية دور الكوميون عمل محاولة لإدخال الوسائل الليبرالية، ووضع الجهاز الإقتصادي للدولة في خدمة المجموعات الاجتماعية المحلية، الحاصلين على إستقلال ذاتي والملتزمين، بطريقتهم وبوسائلهم وإمكاناتهم الخاصة في تنمية وتنويع حياتهم الإقتصادية. وهكذا حصل كل من الإنجاء الإقليمي وعملية اللامركزية على دفعة قوية،

* * *

وايس هناك سوى تناقضات بين تطور الرأسمالية، وتطور الاشتراكية. وبدرجة وضوح ظهور الأولى — تنمية وزيادة التمرکز، وزيادة دور الدولة متبوعاً بانخفاض وبخاصة في سنوات الستينيات — بدرجة ما كانت الثمانية مغالطة. فالاشتراكية الموجودة لا يبدو أنها قد سبقت تماماً تنمية الإقتصاد الروسي ما دامت سنوات الستينيات قد تميزت بتملصات انتهت إلى إصلاحات تهدف إعطاء مرونة أكبر، ودفع المتدوين الإقتصاديين (أفراد، مشروعات، دولة) إلى العمل بعقلانية أكبر، في نفس الوقت الذي يتبعون فيه، وللبيض، المصالح الشخصية. ولكن الاشتراكية الصينية التي كانت لا تزال تتشكل ضمنت على أن تكون أصيلة: فرفضت أن تكون صورة من الاشتراكية الروسية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات رغم أن مشكلات الصين كانت هي مشكلات التنمية السريعة كما كان علمه الحال بالنسبة لروسيا في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وخفضت التوترات عديدة، بعد عشرين عاماً من وصولها إلى السلطة، وكانت الثورة الثقافية في أساسها مواجهة بين أنصار إدخال الاتجاهات الليبرالية، وأنصار المحافظة على الاشتراكية. واجهت السلطة والحرية كل منهما الآخرى،

مظهرون أن تعديل الظروف الاقتصادية ، وثقل التطور التاريخي لا يمكنها إلا أن يؤديا إلى نظم اشتراكية مختلفة، وتخفض نفسها لتعديلات متفاوتة في سرعتها. فهل معنى هذا القول، كما ذكر كثيراً، أن هذه التغيرات في النظامين سيؤديان يوماً إلى ميلاد نظام فريد ، أو خلاف ذلك أن الرأسمالية والاشتراكية سوف تتقابلان من أجل تشكيل نظام جديد يأخذ ملامحه من الواحد ومن الآخر ؟ أو أن التعديلات التي دخلت على الاشتراكية كانت بدرجة أنه ، بعد فترة قصيرة أو طويلة، ستكون الرأسمالية من جديد هي النظام الوحيد الموجود، وأن الاشتراكية لم تكن سوى مرحلة (بين أقواس) ؟ ونجيب على السؤال الأول بأن الأمر يتعلق هنا بعملية استعلاص فكري ، لها أغراضها بالعلب ، ولكن يبدو أنها لا تلتفت تماماً إلى الحقائق ، إذ أن دور الدولة في النظام الرأسمالي يميل إلى أن يحدد نفسه ، ولا يبدو أن الإصلاح السوفيتي قد غير النظام بشكل تام ، بينما تختلف الاشتراكية الصينية بشكل واضح عن الاشتراكية الروسية . أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فإننا نلاحظ ببساطة أن التعديلات في النظام الروسي وفي النظام الصيني لم تؤد ، رغم أهميتها ، إلى إثارة مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الصناعة ، وبالتالي فإنها لم تعط تغييرات أساسية . وإذا كان من المؤكد أن الرأسمالية والاشتراكية سيستمران في التغير خلال العقود المقبلة ، فنتعقد مع ذلك أن الاختلافات بينهما تزيد على أوجه الشبه .

الفصل الرابع

التفوق الأمريكى الدولى

تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى فترة ما بعد الحرب ، مثل التنمية ، تناقضاً عنيفاً مع تلك التى كانت فى فترة ما بين الحربين . وبعد عالم الثقلبات ، والتقلصات والانكسارات فى المبادلات والمدفوعات الدولية ، والفوضى التى سادت التنظيم ، جاء عالم توسع بشكل لم يكن موجوداً من قبل فى التاريخ ، وحيث تركت التحديدات والموانع من كل شكل مكانها لحرية متزايدة ، وكذلك لتنظيم جديد . ومع ذلك ، فهنا أيضاً تظهر بعض الظلال على الصورة ، فهذا التوسع لم ينسحب على كل البلاد ، إذ أن العالم منقسم إلى منطقتين تخضع كل منهما لسيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة وروسيا - الأمر الذى يستتبع أن التجارة لا تحتل نفس المكانة ، وفى الغرب كان التفوق الأمريكى قد أعطى منذ بداية سنوات الستينيات خصائص إلى درجة أنهم آملوا فى أن تتغير التنظيمات الموجودة ، وعليها أن ندرس تطور التنظيم التجارى ، وتطور التنظيم النقدى والمالى .

١ - التنظيم التجارى :

رغم أن العالم كان قد انقسم إلى مجموعتين ، يحفظان مع بعضهما بعلاقات تجارية قليلة ، إلا أن تطورهما قد أعطى تشابهاً كبيراً سواء من وجهة نظر التنظيم التأسيسى أو التنظيم الفعلى للمبادلات التجارية .

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها :

إن ما نعنيه بالتنظيم التأسيسى هو مجموع القواعد والنظم واللائحة التقنية للتبادل التجارى التى تطبقها بعض البلاد التى إلزمت بتنفيذها . ولقد سبقت

١١٩ -

محاولاته عديدة وضع التنظيمات بشكل نهائي ، وهي التي كان تسييرها قد انتهى بالنشل .

وهناك الأسباب والمحاولات الأولى ؛ ولقد حملت أسباب كثيرة في صالح قيام تنظيم للتبادل التجاري .

وكانت بعضها سياسية وإقتصادية ، وظهرت بعد بداية الحرب بقليل . فنذ ١٥ أغسطس ١٩٤١ ، حددت إنجلترا والولايات المتحدة ، في ميثاق الأطلسنطى ، أهدافها فيما بعد الحرب في ميدان العلاقات التجارية ، وأكدتا اتجاههما الليبيرالى : حرية التعامل ، حرية الوصول إلى المواد الأولية ، حرية الملاحة على البحار . وكان عليهما أن نرى في هذا التصريح المشترك رد فعل كل من الدولتين الموقعتين عليه ، على أحوال سنوات الثلاثينيات . وبالنسبة لإنجلترا ، وهي دولة كانت صادراتها تمثل نصيباً هاماً في الدخل القومي ، فإن المشكلة كانت داخلية وخارجية في نفس الوقت : فنهاية الموانع السكينة ستسمح بدمجية التجارة ، وبالتالي تقليل (أو حتى إلغاء) البطالة التي كانت قد أثرت فيها منذ عشرين عاماً . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعلى العكس من ذلك ، كانت المشكلة الخارجية هي ذات الأولية : فكانت لها قدرة إنفاقية تفوق قدرة إنجلترا ، وتمتلك رأس مال سليم ، وتعتقد أن الحرب لن تصل إليها ، وإن تكون إلا مفيدة لها ، بينما ستعرب الاقتصاديات الأوروبية المنافسة ؛ فكان الأمر يتعلق بضرورة العمل على إزالة معوقات التبادل وبشكل يسمح للمنتجات الأمريكية بأن تشترى في أى جزء من العالم ، أو حتى أن يصبح السوق العالمى أمريكياً بشكل رئيسى . ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه الليبيرالى كان يفهم بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التي كانت في الماضى ، بمعنى أنه لا يجب تطبيقه فقط بواسطة الدول ، بل يجب كذلك أن يدخل في التنظيمات التأسيسية ، أى أنه يجب على الدول المختلفة ، من أجل الوصول إلى :

الهدف المنشود ، أن تتجمع داخل منظمة أو أكثر تكون مهمتها ضمان تسيير التعاون بينها ، في نفس الوقت الذي تمارس فيه الضغط المعنوي ، وتقلل التوترات التي سوف تظهر . فكان الأمر يتعلق إذن بأن يمدوا إلى ميدان الاقتصاد ، تجربة عصابة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتين ، رغم الفشل الذي كان قد أصابها .

وكان بعضها الآخر ، تقني ، ويرجع إلى وسط سنوات الخمسينيات ، بعد أن قامت حركة التنمية . والواقع أنه لا يمكن فصل التقنية عن أهمية السوق . فمن ناحية ، وفي وقت معين تحتاج إحدى التقنيات ، لكي تتمكن من إنتاج ما يلزمها ، إلى أن تحصل على سوق له حجم معين ؛ ومن ناحية أخرى ينعكس السوق على التقنية ، بمعنى أن سوقاً هاماً يعرض إمكانيات عديدة في البيع وفي التوسع يدفع رؤساء المشروعات إلى أن يطلبوا التقدم التقني الأحداث في أقصر فترة ممكنة بطريقة تمكنهم من الإنتاج أكثر ، وبأقل الأسعار إنخفاضاً ، ويضاعفوا حجم الربح الكلي . وظهرت أهمية العلاقات بين التقنية والسوق منذ بداية سنوات الخمسينيات ، حين اكتشفوا أن سرعه الاكتشافات والاختراعات تتزايد ، بينما تقلل من فترة تطبيقها ؛ وعلاوة على ذلك ، فإنه بعد الانتهاء من إعادة تعمير الدول الأوروبية وهي الأكثر ثروة في في العالم بعد الولايات المتحدة ، فإن دخل الفرد ، الذي كان قد زاد على ما كان عليه في سنوات العشرينيات (وهو أعلى ما كان قد وصل إليه) قد بدا على أنه سيستمر في الزيادة . وجاء هذا السبب إذن لكي يضاف إلى الأسباب السابقة من أجل حرية أكبر في المبادلات تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية ، وكذلك إلى تخصيص البلاد بدرجة أكبر .

ولقد شاهدنا ، في السنوات التي تلت نهاية الحرب ، عدداً من المحاولات لإعادة تنظيم التبادل .

فمن وجهة النظر الإقليمية تجدر الإشارة إلى نقطتين . فأولاً ، كانت هناك دول كثيرة (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) تمسك ، منذ عام ١٩٤٤ ، أن تنشئ بها اتحاداً جركياً (البنينيلوكس) ، أى منطقة جغرافية تلغى داخلها الرسوم الجمركية وكل معوقات أخرى أمام حرية مرور السلع ، بينما توضع تعريفات جمركية مشتركة تفصلها عن الدول الخارجية ، وكان لإنشاء ذلك ببطيئاً ، إذ أنه قد اصطدم بصعوبات حماية كثيرة (مثل التنافس بين موانئ أنفرس وروتردام) ، وكذلك بمشروعات الاتحاد الجركي الأوروبي التي قدمت منذ أواسط سنوات الخمسينيات . وكانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي O. E. C. E.^(١) تمثل المحاولة الثانية . وكانت الولايات المتحدة قد منحت أوروبا ، ابتداء من عام ١٩٤٨ ، المعونة اللازمة لمساعدة نموها . فأنشأت إدارة أوروبية ، هي المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، بهدف تنمية نظام متعدد الأطراف للتبادل ، الذي يمكنها من أن يعيش في توازن بين البلاد الأعضاء وبعضها ، وكذلك بينها وبين الخارج . وإذا كانوا منذ عام ١٩٤٨ قد بدأوا أول تحرير للتبادل ، فإن هذا المجهود قد أصبح تلقائياً بعد عام ١٩٥٠ وإنشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات : وهكذا تعهدت الدول الأعضاء بإلغاء المعوقات الكمية أمام مبادلاتهم المشتركة ذات المناسبات بنسبة مئوية معينة قبل وقت محدود (منذ عام ١٩٥١ ، كانت التعهدات بتحرير المنتجات تنص على ٧٥٪ من مجموع الواردات الخاصة ، وفي عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ زادت النسبة في كل البلاد على ٩٠٪) . وعند نهاية عام ١٩٥٨ تحوالت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، وأصبحت « منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية » O. C. D. E.^(٢)

(1) Organisation Européenne de Coopération Economique.

(2) Organisation de Coopération et de Développement Economique.

٢٢ -

التي تجمع نفس البلاد ، والتي انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا ، وأصبح هدفها موازنة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بطريقة تمكنها من التنسيق بينهما ، وكذلك تنسيق المعونة التي تعطى للدول المتخلفة .

وفي خط موازى لذلك ، تمت محاولات للتنظيم الوظيفي، أى الذى يهم مجموعة من الأنشطة فقط. وقامت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، C. E. C. A. (١) المقترحة في شهر مايو ١٩٥٠ ، والمنشأة في عام ١٩٥١ ، والتي تغطي الأقاليم الأوروبية الستة دول (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا، هولندا ، لوكسمبورج) وكان هدفها هو أن تذهب في بعض القطاعات (الصلب ، الفحم ، خام الحديد ، الحديد الحردة) ظروف مناسبة لا تعرف الحدود السياسية : فكانت على هذه البلاد أن تراجع في عملية إعطاء كل دعم أو فرض أى رسوم خاصة، وعن الرسوم الجمركية ، والتعديلات والمعوقات السككية ، وحتى كل ما يتعلق بالممارسة ذات التمييز الخاصة بأسعار المنتجات ، والنقل ، وكانت أنظمة الكارتيل والتكويرات الرأسمية كذلك ممتوعة . وإذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذت تساعد على تنمية التبادل فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، فعلى العكس من ذلك كانت التدخلات قد ظهرت على أنها غير كافية ، وأنت متأخرة خلال السنوات التالية التي تميزت بنشوب أزمة في الفحم ، وركود في إنتاج الصلب. وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة انضمت الهيئة التنفيذية للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، C. E. E. (٢) وانصهرت فيها (١٩٦٧) . وقامت من جانبها ، مجموعة الطاقة الذرية ، C. E. A. (٣) كذلك ، أو الايراتوم Euratom، التي كانت قد انشئت في عام ١٩٥٧ بهدف تحسين الاستخدام

(1) Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.

(2) Communauté Economique Européenne.

(3) Communauté de l'Energie Atomique.

السلمى للطاقة الذرية في الدول الاعضاء ، بالإلتصاف أيضا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وكان هناك كذلك التنظيمات ، وعدم نجاحها . فعدد من التنظيمات الأساسية التي تتمشى مع أحد أو بعض الدوافع المذكورة لا تزال موجودة في الغرب وفي الشرق ، ولكن لا يبدو أنها كانت مرضية .

في الغرب ظهرت مؤسستان لها أهمية أكثر من غيرها الأولى هي الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة G. A. T. T. . ولقد انتهى مؤتمران عقدتا في عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وكان الأخير من بينهما في جنيف ، إلى التوقيع على إتفاق يعرف باسم د الجات (١) . ثم اقترح في مؤتمر هافانا (١٩٤٧ - ١٩٤٨) إنشاء منظمة دواية للتجارة ، ولكنها ، ونتيجة لعدم تصديق الولايات المتحدة ، لم تدخل ابداً إلى حيز التطبيق ، وظلت نصوص جنيف باقية وحدها . وكان هدف د الجات ، التخلص من التفرقة في التعامل ، وتشجيع الاتحادات الجمركية ، ومناطق حرية التبادل ، وكذلك الإجراءات التفضيلية التي تمهد لها (ومع ذلك ، فإنه يعترف بالتحديدات السكينة حينما يمكنها أن تكون ضرورية من أجل تنمية الاقتصاد أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات) ؛ ومنذ إنشائها ، استخدمت نشاطها في مفاوضات ثنائية من أجل الحصول بعد ذلك على خفض الرسوم العامة من جانب الدول الاعضاء ، عن طريق تطبيق الفقرة الخاصة د بالدولة الأكثر وداء ، وساهمت في خلال سنوات الستينيات من أجل الوصول إلى تخفيض الرسوم بين الولايات المتحدة وبين دول السوق الأوروبية المشتركة (دورة كينيدي Kennedy) ولكنها لم تنجح .

(1) General Agreement on Tariffs and Trade.

والثانية هي « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » ، C. E. E. ، اتحاد جمركي يهدف إلى التخلص من التعريفات الجمركية ، ومن القيود والمعوقات المفروضة على التبادل بين الدول الست التي وقعت على إتفاقيتها (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وإقامة تعريف جمركية مشتركة تجاه الخارج ، ولكنه كان من أهدافها كذلك إنشاء سوقاً مشتركاً ، أى مساحة يمكن للرجال ، والسلع ، ورؤوس الأموال أن تمر فيها بحرية وتوضع لها سياسة مشتركة (أو حتى ممارسة تكامل لإقتصاديات البلاد المشتركة) . وكان إنشاء السوق المشتركة قد شغل كل عقد الستينيات ، مادامت فترة إنتقالية (أول يناير ١٩٥٨ — أول يناير ١٩٧٠) كانت قد نص عليها . ومن النظرة الأولى ، كانت النتائج التي حصلوا عليها في غاية الأهمية ؛ تقليل الرسوم الجمركية بأسرع مما كان متوقفاً ؛ والإلغاء الكامل للتعديدات السككية منذ ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ؛ والتطبيق الفعلي لتعريف جمركية مشتركة ؛ ومن جانبها ، زادت المبادلات بين الدول الأعضاء (أربعة مرات) عن المبادلات بين مجموع الدول الأعضاء وبين الدول الخارجية (٢٥ مرة) وهذه الزيادة كانت تختلف تبعاً للبلاد (خمسة مرات بالنسبة لإيطاليا ، وأربعة مرات بالنسبة لفرنسا ، وثلاث مرات بالنسبة للدول الأعضاء الآخرين) ومع ذلك ، فهناك حقائق لا يمكن تجاهلها . فأولاً ، لا يمكننا أن نؤكد أن الاتجاه الليبرالي الذي زاد من العلاقات الاقتصادية الدولية كان وحده هو الذي تسبب في مثل هذه التنمية للمبادلات ، إذ أن عوامل أخرى — التقدم التقني وتطبيقه ، زيادة عدد السكان — قد لعبت دوراً هاماً في زيادة التبادلات ، وفي تكامل الإقتصاديات ؛ وببساطة ، لا يمكننا أن نفكر في أن التغييرات التأسيسية التي يمثلها السوق المشترك قد أسرعت بالتطوير الذي يتم الآن . وبعد ذلك ، فإذا كانوا قد بحثوا عن التنسيق التأسيسي ، أى التوفيق الثلاثي بين التنظيمات الوطنية وبين المشروع الخاص بالمجموعة ، من أجل ألا يكون التنافس

بين المؤسسات له مظهر خطأ (مثلاً التقارب بين التشريعات في الشؤون الضرائبية، والمساواة بين مرتبات الرجال، ومرتبات السيدات)، فعلينا أن نذكر أن تطبيق النصوص قد تم بطريقة بطيئة تماماً. وأخيراً، وبموضوع خاص، فإذا كانت السياسات المشتركة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تكامل لإقتصاديات البلاد الأعضاء كانت قد تجاوزت في ميادين كثيرة (الاجتماعية، والعلاقة والنقل، والإتصالات والعملة) فإن كل ذلك قد اصطدم بعقبات ترجع — والمجموعة ليست تنظم كل فوق الدول، ولكن تنظيم بلا جنسية ما دام أعضاؤها لا يمثلون حكوماتهم — إلى عدم المساواة بين قوى الدول المشتركة؛ ولقد حاولت الدولة الأكثر قوة، وهي ألمانيا، أن تميل إلى السيطرة على الآخرين، وتحويل أوروبا إلى أوروبا ألمانية، فتميز تسيير السوق المشترك والسير من أجل التكامل الإقتصادي، بمواجهات بين الأمم.

وفي الشرق؛ استمر التنظيم وتكامل للبلاد الاشتراكية في نفس الوقت الذي حدث فيه نفس الشيء في الغرب. ففي عام ١٩٤٩، قررت الدول الاشتراكية الأوروبية (ألمانيا الشرقية، بلغاريا، الجير، بولندا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية) إنشاء «مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة C. A. E. M. (١) أو السكوميكون COMECON (٢)؛ أي أنهم بعد أن أنعموا تقريباً بالإنتهاء من تغييرهم الإجتماعي، لم يرغبوا في البقاء دون حركة أمام التعاون الإقتصادي الذي كان قد بدأ في أوروبا الغربية (خاصة وأنهم كانوا يقومون فيما بينهم بتبادل يصل إلى ٤٠ ٪). وأن نصيب إتحاد الجمهوريات السوفيتية في ذلك

Conseil d'Aide Economique Mutuelle.

(١)

(٢) إشتراك فيه منقولها إبتداء من عام ١٩٦٢.

كان أكبر) ، وحاولوا أن يوحّدوا وينسقوا مجهوداتهم من أجل التنمية المخططة للاقتصاديات الوطنية ، والاسراع في التقدم الإقتصادي والتقى ، ورفع مستوى حياة الفرد في البلاد الاعضاء الأقل تصنيفاً ، والوصول إلى هذا الهدف أعطى لهذا المجلس الخاص بالمعونة الاقتصادية المشتركة C. A. E. M. سلطات عديدة — تنظيم بعض النشاطات من جانبه ، وإعداد التوصيات من أجل التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية ، وإعطاء المعونة للدول الاعضاء في إعدادها وتنفيذها للاجراءات المشتركة — وبنوع خاص ، فإن التوصيات التي توافق عليها الدول في جلسات هذا المجلس تمثل التزاماً بالنسبة لها .

ومع ذلك ، ورغم هذه السلطات فإن مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة ، لم يصل ، في خلال العشرين عاماً التي عاشها ، إلى الاهداف التي كان قد اقترحها لنفسه ، إذ أن تطوره قد تميز ، بعمليات توقف ، وعمليات عودة إلى الخلف ، ولم يتحقق التكامل الإقتصادي بين الدول الاعضاء ، ولم يكف ظهور التواتر بين الدول الاعضاء فتذ إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٥٤ أظهر عدم نشاط نسبي ، وأسهم فقط في تنمية التجارة الخارجية للدول الاعضاء وحاول أن ينسق بين الخطط الطويلة المدى المتعلقة بإمكانيات التصدير وباحتياجات الإستيراد . ومنذ شهر مارس ١٩٥٤ حتى شهر مايو ١٩٥٨ ، مر بفترة إنتقالية لأنه ، إذا كانت العلاقات بين إتحاد الجمهوريات السوفيتية والديمقراطيات الشعبية قد زادت مرونة ، وإذا كانت هناك فكرة لإحلال تنمية موجهة عن طريق تعاون على أساس التقسيم الدولي للعمل ، فإن التحقيق للعمل لهذه المشروعات قد تعطل نتيجة لتأخيرات في عام ١٩٥٥ ، وإنغييرات في العلاقات بين الدول وبعضها في عام ١٩٥٦ . وأخيراً ، فإذا كانت قد درست (في بداية سنوات ١٩٥٨ — ١٩٧٠) إمكانات تنشيط وزيادة التعاون الإقتصادي على أساس تقسيم العمل أكثر جدية ،

فإن محاولة التنسيق بين الخطط الاقتصادية قد أبطلت منذ ١٩٦٠ — ١٩٦١ أمام المواقف المختلفة للدول الأعضاء ، فيما يتعلق بتوزيع المهام ، وأعطيت سنوات الستينيات لإعداد ووضع مناهج للتعاون بين الدول التي لها تخطيط مركزي ، الأمر الذي انتهى في عام ١٩٧٠ إلى دراسة تقسيم وتوزيع العمل في إطار الخطط الخمسية ١٩٧١ — ١٩٧٥ وكذلك أمر تنسيق ونظام الإلتزام .

ولذلك ، فإذا كانت قد قامت ، في كل من الغرب والشرق ، محاولات من أجل التنظيم التأسيسي للمبادلات ، فإنه لا يبدو أنها قد نجحت . وسنعرف الأسباب جيداً حين نرى التنظيم الفعلي للتبادل .

ثانياً - التنظيم الفعلي للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة :

كان التنظيم التأسيسي للتبادل ، وهو الأكثر وضوحاً ، أقل أهمية من التنظيم الفعلي . والواقع أنه مع التغيرات التي حدثت نتيجة لانقسام العالم إلى مجموعتين ، وأن الدول التي تشارك في التجارة العالمية لم تعد تلعب فيها نفس الدور ، فإن البيان الوظيفي للمبادلات الدولية قد أظهر خصائص مختلفة عن تلك التي ظهرت في الفترة الواقعة بين الحربين : فإحتملت الولايات المتحدة مكاناً مهيمناً في تجارة دولية متزايدة ومتنوعة بعمق .

وهناك تغيرات البديهي ، فالفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١ تعارض تماماً تلك الفترة الواقعة بين الحربين إذ أن التجارة الدولية لم تنكف عن التزايد (فقيمة الصادرات بالدولار العادي والتي كانت تصل إلى ٢٣٥ مليار في عام ١٩٣٨ وصلت إلى ٥٧٥ مليار في عام ١٩٤٨ وإلى ٣١٢٦ مليار في عام ١٩٧١ ، أي مضاعفة لاسمعة لمرات في فترة ٢٣ عاماً) ، وتشبه في سرعتها وفي انتظامها واستمراريتها للنمى ذاتها . ولكن فيما وراء هذه النظرة الأولى ، يجب أن نلاحظ أن السوق العالمية غير موجود ، إذ أن هناك مجموعتين ، تسير

كل منهما إحدى الدولتين الأكثر قوة إقتصادية عالمية ، ويحفظان بعلاقات غير نامية تماماً ، ومتعارضتان ما دامت التجارة الخارجية ليس لها نفس المعنى في الغرب وفي الشرق (ففي هذه الحالة الأخيرة تعنى إحتكار الدولة ، وهى أداة للتخطيط ومستقلة نسبياً عن النشاط الإقتصادى الداخلى) .

فمجموع الغرب ، أو المجموع الرأسمالى ، له ثلاث خصائص :

فهر أولاً ، وكان دائماً قد قام بالجزء الأكبر من تجارة العالم . وإذا ما نظرنا فى الصادرات نلاحظ أن قيمتها بالدولار العادى قد إرتفعت من ٥٣٠٨ مليار فى عام ١٩٤٨ إلى ٢١٢٠٢ مليار فى عام ١٩٦٨ (٩٠ ٪) . وعلاوة على ذلك ، فإن البلاد التى تكون هذا المجموع كان لها دائماً ميل للتجارة الواحدة مع الآخرين ، ما دامت المبادلات مع دول الشرق لم تمثل فى عام ١٩٥٧ إلا ٢٠.٢ ٪ من مجموع تجارتها ، و ٥ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، وهو نصيب صغير رغم إرتفاعه بما يقرب من ٥٠ ٪ .

والخاصية الثانية تتمثل فى زيادة الوضوح اللاتسام الدولى فى المنتجات التى تربط الإقتصاديات ببعضها . فالإستيراد قد زاد بمعدل أكثر سرعة من مجموع المنتجات الوطنية (وهكذا نجد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ أن المعدلات السنوية للإرتفاع كانت هى التالية : فرنسا ٩٩ و ١٠٩ ؛ وألمانيا الإتحادية ١٠٩ و ١٠٩ ؛ والولايات المتحدة ٩٦ و ٧٤ ؛ واليابان ١٥٨ و ١١١ ؛ وإنجلترا ٣١ و ٣٣) الأمر الذى تسبب فى إرتفاع درجة لإعتماد كل دولة على التجارة الخارجية . ولكن ، لما كانت الدول السكاملة النمو والصناعية هى التى كانت تميل إلى زيادة التجارة فيما بينها (٧٥ ٪ من إجمالى تجارتها فى عام ١٩٦٨ نظير ٦٨ ٪ فى عام ١٩٥٧) فإن الدول الأخذ فى النمو قد قامت إذن بتصيب أقل حجماً فى التجارة الدولية مما كانت عليه فى الماضى (١٨ ٪ فى عام ١٩٦٨

مقابل ٢٣ ٪. في عام ١٩٥٧) وفي نفس الوقت لم تتاجر بنفس النسبة بعد ذلك مع الدول السكاملة النمو (٧٢ ٪. من مجموع صادراتها في عام ١٩٥٧ وكذلك في عام ١٩٦٨) ؛ فمجموع الغرب قد مال إلى أن ينقسم إلى مجموعتين في داخله ، بلاد كاملة النمو ، وبلاد متخلفة .

وأخيراً ، الخاصية الأخيرة ، وهي أن الدول المختلفة قد شاركت بأنصبة غير متساوية في تجارة المجموع . فعدد بسيط من الدول المكتملة النمو ، وهي نفس التي كانت في عام ١٩٣٨ ، قد ضمنت لنفسها الجزء الأكبر (٤٠ ٪. لعام ١٩٤٨ و ٤٦٫٧ ٪. لعام ١٩٦٨ ، مقسمة حسب التالي : الولايات المتحدة ٢٣ و ١٦ ٪ ؛ فرنسا ٤ و ٦ ٪ ؛ إنجلترا ١٥ و ٧ ٪ ؛ وألمانيا الاتحادية ١ و ١١٫٧ ٪ ؛ واليابان ٥ و ٦ ٪) وإذا كان نصيب الولايات المتحدة قد قل بنسبة واضحة إلا أنه كان دائماً يزيد على الأقل بمقدار ٥٠ ٪. عن نصيب الاثنين التاليين ، إنجلترا ، وألمانيا الاتحادية . وعلاوة على ذلك ، فإن بلاداً كثيرة قد استمرت ، وإن كان كل عام بدرجة أقل ، في التجارة بالمفاضلة مع هذه الدولة أو تلك : وهكذا ، وبعبارة كانت دول أمريكا اللاتينية وكذلك تناجر بعد الحرب مباشرة وبشكل رئيسي مع الولايات المتحدة ، ودول منطقة الاسترلين مع إنجلترا ، ودول منطقة الفرنك مع فرنسا ، فإن نصيب تجارتهم مع كل من هذه الدول قد استمر في الانخفاض (فصادرات أمريكا اللاتينية صوب الولايات المتحدة قد نقصت من ٤٥ ٪. إلى ٢٣ ٪. من مجموع الصادرات فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٨ ، وبلاد أخرى مثل الهند ، وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة قد مالت إلى الانجرار بدرجة أقل مع إنجلترا ، وبدرجة أكبر مع الولايات المتحدة) ؛ وإذا كان تنوq الولايات المتحدة قد ظهر دائماً في البيان المتغير لمجموع الغرب ، فمع ذلك فإنه كان ينخفض ببطء طوال الفترة الموازية لارتفاع الدول القديمة والتي كانت ترغب في إستعادة مكانها السابق .

وبالمجموع الشرق ، أو المجموع الاشتراكي قد اختلف بعض عن مجموع الغرب .

فقبل كل شيء ، لم يتم إلا بجزء بسيط من الصادرات العالمية ، أي بالدولار العادي ، ما تبلغ قيمته ٣٨٨ مليار في عام ١٩٤٨ ، ٣٧ مليار في عام ١٩٦٨ . وهذه التنمية كانت بلا شك أسرع من تنمية التجارة العالمية ما دام نصيب هذا المجموع الذي ارتفع إلى ٠.٧٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ١١٪ في عام ١٩٦٨ كان هو نفسه في هذا التاريخ الأخير كما كان في عام ١٩٣٨ ، ولكن علينا أن نلاحظ أن انتشاره كان أوسع في عام ١٩٦٨ مما كان عليه في عام ١٩٣٨ (لم تكن الديمقراطية الشعبية الأوروبية والصين قد دخلت إلى هذا المجموع في تلك الفترة) ، فنجد أنفسنا في واقع الأمر أمام تناقص هذا علاوة على أنه إذا كانت الدول التي تكون هذا المجموع تميل إلى أن تقوم فيما بينها بالجزء الأكبر من تجارتها ، فإن علاقاتها مع الغرب قد سارت باستمرار مع النمو (وكانت تمثل ٢٩٪ من إجمالي علاقاتها التجارية في عام ١٩٥٧ ، و ٣٩٪ في عام ١٩٦٨) . وهكذا كان الغرب أكثر أهمية بالنسبة للشرق ، مما كان عليه الشرق بالنسبة للغرب .

ومن جهة ثانية ، فإن التقسيم الدولي للإنتاج لا يبدو على أنه كان قد وصل إلى نفس الدرجة الموجود بها في المجموع الغربي ، بمعنى أن إجمالي الإنتاج القومي لدول الكوميكون قد زاد وأكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ، وزادت التجارة الخارجية فقط بنسبة ٦٣٪ . وعلاوة على ذلك ، فإن التكامل بين الاقتصاديات الاشتراكية ، ورغم إتفاقيات التخصص ، لم يأخذ في النمو إلا ببطء . فمثلاً كان نصيب الآلات والمجهيزات ، قد مال إلى الزيادة ليس فقط في الواردات (٢٦.٧٪ في عام ١٩٦٠ و ٣٣.٢٪ في عام ١٩٦٦) ولكن أيضاً في الصادرات (٣٠ و ٣١٪) بينما كانت صادرات الاتحاد الجمهوريات السوفيتية

تتكون أساساً من مواد أولية ومنتجات زراعية (٦٠.٨٪ من الصادرات في عام ١٩٦٦ مقابل ٤٧.٣٪ للكومبيكون في مجموعه) وكانت صادرات ألمانيا الشرقية من الآلات والادوات المصنعة (٦.٨٪ في عام ١٩٦٦) .

وفي المكان الأخير ، كان توزيع التجارة بين الدول يظهر أن المبادلات مع الدول الأخرى للمجموع كانت ، طوال المدة ، تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع مبادلات كل دولة (وكانت في عام ١٩٦٠ : تشيكوسلوفاكيا ٧.٢٪ ؛ وألمانيا الشرقية ٧.٦٪ ؛ وبولندا ٦.٣٪ ؛ واتحاد الجمهوريات السوفيتية ٧.٦٪ بالنسبة للصادرات ، وعلى التوالي ٧١ ، ٧٥ ، ٦٣ و ٧١٪ بالنسبة للواردات) ، وكان لاتحاد الجمهوريات السوفيتية دائماً هو الدولة التي تقوم بالجزء الأكبر من تجارة المجموع (٣٧.٤٪ في عام ١٩٦٨) وهي نسبة أعلى بكثير من نسب الدول الأخرى (ألمانيا الشرقية ١٦.٧٪ ؛ وتشيكوسلوفاكيا ١٣٪ ؛ وبولندا ١١.٤٪) ، وبنوع خاص كان هو الدولة التي تقوم معها الدول الأخرى الاعضاء في المجموع بالجزء الأكبر من تجارتهم (٥١٪ بالنسبة لبلغاريا ، و ٢٠٪ لـ ألمانيا الشرقية ، ٢٥٪ بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ٣٤٪ بالنسبة للمجر ، ٢٨٪ بالنسبة لرومانيا) وكان هذا الاتجاه قد تدعمه خلال كل العشرين سنة الماضية ، مادام نصيب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ من التجارة الخارجية لدول الكومبيكون كان أقل بوضوح ، بغض النظر عن نصيب رومانيا الذي كان قد وصل إلى ما يعادل الضعف .

وهناك التغييرات التي ظهيرة . وإذا كانت تغييرات البنيان هامة ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للتغيرات الوظيفية . فكانت الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي المنظم للتجارة العالمية . وأخذت بذلك مكان إنجلترا التي استمرت في الاحتفاظ بمكان هام ، وكانت بالتالي قد قامت بتنفيذ جزء هام من الصادرات ومن تنمية دول كثيرة .

فن ناحية ، كانت الولايات المتحدة وإنجلترا مراكز لعمليات تنسيق مستقلة ذاتياً، وكانت هاتان الدولتان تقومان بأكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية (٣٤٥ر في ١٩٤٨ و ٢٠٪ في عام ١٩٧١). وكان لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي يمثل دائماً ٤٠٪ من الإنتاج العالمي . وكان لإجمالي الإنتاج القومي لإنجلترا أقل من الإنتاج القومي للولايات المتحدة (ما يقرب من ثمانية مرات أقل) ؛ ولما كان لإجمالي الإنتاج القومي الانجليزي قد زاد بسرعة أقل من الإنتاج الأمريكي ، فقد نتج عن ذلك تقليل لأهمية دور إنجلترا في التجارة العالمية .

وسكان تطور لإجمالي الإنتاج القومي لداتين الدولتين ، وبخاصة الإنتاج الأمريكي قد أثر في تطور الإقتصاد العالمي . فتقليل سرعة التوسع ، وركود ، أو تقليل هذا الإنتاج يؤدي إلى زيادة أقل ، وركود ، أو تقليل لوارداتهم ، وبالتالي فإن صادرات بعض أو مجموع الدول الأخرى في العالم، وكذلك المنتجات للموجهة للتصدير ، وللق لا يمكن دائماً بيعها في أسواق أخرى ، أو استخدامها في السوق المحلي ، وخفض نشاط الفروع المصدرة ينتشر إلى مجموع الإقتصاد؛ وعلى العكس من ذلك، فإن لارتفاع سريع وهام في إجمالي الإنتاج القومي يصحبه تنمية للواردات ، وإذن لصادرات الدول الأخرى، ويثقله ارتفاع في الإنتاج القومي، وإذا كان إنتاج السلع الموجهة إلى التصدير لا يمكنه أن يزيد بسرعة (حالة المواد الأولية والمنتجات الغذائية) فإن الأمر يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار . والمثل الأكثر وضوحاً لهذا التأثير قد وقع في أوائل سنوات الخمسينيات . فبعد إعلان حرب كوريا ارتفعت الإنفاقات العسكرية (وبالتالي العامة) الأمريكية بدرجة كبيرة ، ماداموا قد بدأوا في تنفيذ برنامجاً هاماً من أجل إعادة التسليح ، وزاد لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي بدرجة واضحة تحت تأثير هذه الإنفاقات الإضافية وكذلك الواردات (وبخاصة من المواد الأولية) والتي ارتفعت أسعارها؛

— ١٣٣ —

وفي حالة فرنسا كان النقص في الميزان التجاري فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد ارتفع إلى ٦٩٢ مليون دولار ، يمثلون الجزء الأكبر من عجز ميزان المدفوعات (٨٦٦ مليون) وناتج عن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٦٠٪ من عام لعام الأمر الذي حاد في غالبية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية . وأصبح نمو وتقلبات هذه البلاد تعتمد إلى نصيب كبير أو صغير لمظهر النشاط الإقتصادي للولايات المتحدة .

ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الأسعار الموجهة قد دعمت هذا التفرق ، وفي خلال هذه السنوات منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ كانت أسعار المواد الأساسية في أساسها تقيم بعمليتين ، الدولار ، والجنيه : وهكذا فإن أسعار الفول السوداني ، واللحوم المحفوظة ، والزبد كان يعبر عنها بالجنيه الاسترليني في لندن ، وأسعار القهوة والشوفان ، وأورانج الصنف ، والسكر بالدولار في نيويورك ، وأسعار اللحوم ، والمطاط ، والنحاس ، والقصدير . والرصاص ، والزنك في لندن وفي نيويورك . ومن هذا ، فإن نفوذ الولايات المتحدة قد تدعم وإتسع : فالبلاد الآخذة في النمو والتي كانت إقتصادياتها مبنية على عدد بسيط من المنتجات الأولية ، مواد أولية أو مواد غذائية (إذ أن هذه تكون الجزء الأكبر من صادراتها ، التي هي نفسها تمثل جزءاً هاماً من الدخل القومي) كانت في حالة من الإزدهار ، أو من الانكماش تبعاً لكون الأسعار الدولية مرتفعة أو ضعيفة ، وكانت تقلبات هذه الأسعار مستمرة ، فوجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق لإدخار من تجارتهم الخارجية يسمح لهم بتمويل عمليات تنميتهم ؛ وكانت الدول المكتملة النمو ، من جانبها ، مستوردة المواد الأولية ، والمنتجات الغذائية ، قد عرفت عجزاً خارجياً يعني حينئذ يند الأسعار الدولية (كما حدث مثلاً في بداية سنوات الخمسينيات) وفائض حينئذ تكون الأسعار أقل ارتفاعاً (إذ أن إنخفاض قيمة الواردات كان يضيف ارتفاعاً

- ١٢٤ -

في قيمة المنتجات المصدرة ، وكانت الطلبات عليها تزايد نتيجة لانخفاض معدل الإنتاج الذي سمح به انخفاض أسعار المنتجات المستوردة) ، وأخير أفإن الاسعار الدولية كانت تستخدم دائماً كأساس للتجارة بين الدول الاشتراكية (حتى عام ١٩٥١ نصت الإتفاقيات التجارية على تطبيق متوسط الاسعار العالمية الموجودة وقت عقد الإتفاقيات ، ثم من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ ، وبسبب عدم استقرار الاسعار الناتج عن حرب كوريا ، الاسعار العالمية لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؛ وفي أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، متوسط أسعار عام ١٩٥٧) رغم ممارسة بعض التعديلات للتخلص من الذبذبات .

وهكذا نرى أن حركة التوسع للتجاري ، والتي لم يكن لها مثيل ، قد تمكنت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من أن تصل إلى حالة معقدة . ففي الشرق وفي الغرب ، كانت محاولات تنظيم التبادل لا تتفق تماماً مع الآمال التي كانت معالجة عليها ، وبنوع خاص فإن التوافق الخاص بكل من هاذين المجموعتين قد تسدل . ففي الشرق ، ونظراً لدور التجارة الخارجية في التخطيط ، فإن العلاقات التجارية القليلة الاهمية نسبياً ، وحقيقية كون إتحاد الجمهوريات السوفيتية قد ظل دائماً هو الدولة التي كانت الدول الاعضاء الآخرين في المجموع يتاجرون معها بشكل رئيسي ، كان النكامل أكثر قوة . وعلى العكس من ذلك ، في الغرب ، كان التطور أقل وضوحاً ، ويدعو إلى التساؤل عن عظمة التفوق الأمريكي . وهذا التفوق الأمريكي ، الذي لم يكن أحد يطعن فيه بعد الحرب ، قد أخذ في التناقص : وظهرت دول أخرى منافسة (ألمانيا ، واليابان) إستعادت المكان الذي كان لها في الماضي ، ومارست تقسيميا للعمل بدرجة أكبر ، وحصلت تجارتها الخارجية على مكان أكبر في كل بلد ، وتعددت المواجهات بين الدول من أجل تنمية صادراتها . ولكن الولايات المتحدة ، نظراً لأنها كانت تسيطر دائماً الاسعار العالمية للمنتجات الأولية الرئيسية وكانت

- ١٣٥ -

تضمن لنفسها وحدها مكانا من التجارة وبشكل أنه رغم تغيير أهميتها وطبيعتها وإدارتها ، فإن تسيير العلاقات التجارية العالمية قد اعتمد على مساوئها (أى على سلوك إجمالى الدخلى القومى) ، وهذا فى الوقت الذى إستمر فيه دور إنجلترا فى التعمق . ومع ذلك ، فإنه من الواجب دراسة العلاقات النقدية والمالية قبل الوصول إلى إعطاء نتيجة نهائية .

٢ - التنظيم النقدى والمالى :-

هنا أيضاً يمكننا أن نميز بين نوعين من التنظيم — تأسيسية وفعالية — حيث ظهر تفوق الولايات المتحدة بقوة وأكثر بما يتعلق بالمبادلات الدولية .

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى :-

منذ قبيل نهاية الحرب همس المنتصرون المقبضون على إنشاء منظمة تهتدف تسميها وظيفة نظام المدفوعات الدولية ، وضمان توازنها ، وكانت سنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٨ هى سنوات صراع طويل بين الدول ، من أجل ، وفى ، المنظمات بطريقتة تضمن السيطرة على المدفوعات الدولية .

وهناك الصعوبات التى واجهت انشاء المنظمات ، والمنافسة بين الجبهة والدولار ، وتظهر هذه بوضوح فى السنوات التى جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفيما يتعلق بعمل واختيار خطط التنظيم وضع السلفيات .

فمنذ عام ١٩٤٣ وضعت الخطط بهدف إنشاء منظمات للنقد . واحتفظوا بإثنين من بينهما ، واحدة من إنجلترا والثانية من الولايات المتحدة ، كأساس للمناقشات .

وكانت كل خطة تقترح حلاً تقنياً مختلفاً . وكانت الخطة الانجليزية ، أو خطة كينس Keynes تنمياً بتنظيم دولى للتحويلات يسمح لكل البلاد بتنمية

مبادلاتها ، ومعادلة ميزان مدفوعاتها دون محاولة البحث عن الاستقرار الكامل لمعدلات النقد ، وعلاوة على ذلك فإن المنظمة التي اقترحتها كان من اللازم تكليفها بإنشاء لائتمان دولي ، بواسطة عملة دولية ، يمكنها أن تقدم منها مدفوعات داخل حدود محددة (تقررها اعتبارات السيولة النقدية للمقترضين فقط) والذي يجب أن يكون حجمها خاضع لتوسع أو لانكماش ، يتحقق بخطة من أجل إعادة توازن اتجاهات ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بالنسبة للطلاب العالمى . وكانت المقترحات الأمريكية ، من جانبها (خطة وايت White) تتعارض فى نقاط كثيرة مع الخطة البريطانية . وكانت تمثل شكلا تقنياً أكثر ، وتأمل فى العودة الى قاعدة الذهب عن طريق بعض التعديلات ، وإعطاء المنظمات الدولية المقابلة وضعية تقترب بها من وضعيات الشركات الصناعية الخاصة ، وتشغل بدرجة أقل بحمل المشكلات التجارية التي نشأت بعد الحرب ، من انشغالها بإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والاستقرار النقدى ، وتحويل العملات فيما بينها ، وبعد ذلك فإن هذا الصندوق النقدى لم يكن يمثل بنك لإصدار فعلى ، إذ أنه لا يشىء عملة جديدة متميزة بذاتها عن الذهب ، وإمكانياته من الائتمان محدودة . فلا يمكن إعتباره كنظمة حقيقية فرق الدول .

والواقع أن هاتين الخطتين قد حاولتا المحافظة على تحقيق المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة . وكان الخبراء البريطانيون يتذكرون أن الاقتصاد الانجليزى كان قد أسس لمزدهاره فى القرن التاسع عشر على حرية القبادل ، ونمى لإقتصاديات الكومونولث التي كانت شديدة الارتباط به ، من أجل توينها بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، وحاولوا أن ينقذوا العناصر الرئيسية فى بنائها ، وهكذا يمكننا أن نفهم أن خطة كينيس قد حاولت أن تسهل توسع التجارة العالمية ، كشرط للمعالجة الكاملة . وأما الولايات المتحدة ، كمنافسة قوية ويخفى منها على السوق

— ١٣٧ —

العالمى، فإنها فكرت فى أنها ستعوق فى توسعها المثيل عن طريق التحويلات الكمية من كل نوع وقلة سيولة العملة، فطالبات بتحرير النقد وبالمساواة فى التعامل؛ وكانت دائمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وشعرت بضرورة تقوية مركزها الانتمائى، ورأت أن تحويل إيرادات استثماراتها قد زادت صعوبة عن طريق اختلاف النظم المتعددة الاطراف، وانخفاض سعر العملة، الأمر الذى يشرح أنها كانت تأمل كذلك فى الوصول الى الاستقرار النقدي اللازم للتوسع التجارى، وكذلك فى إعادة العمل بحرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات فى الخارج دون أن نخشى من انخفاض قيمتها؛ وأخيراً، وبصفتها الدولة التى تحتفظ بأكثر نصيب من مخزون الذهب فى العالم، فلم تكن لها أية مصلحة فى أن يفقد وظيفته التقليدية كوسيلة للتسويات.

وتفوق الحل الأمريكى، وفى شهر يوليو عام ١٩٤٤، وبعد أن أدخلت بعض التعديلات الجزئية على خطة وايت، تمت الموافقة عليها، على أن تطبق من أول يناير عام ١٩٤٦.

وبعد التصديق على اتفاقيات بريتون — وودز Bretton - Woods دخل الصدام بين الجنيه والدولار فى مرحلة جديدة. فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل انجلترا تطبقها فى فترة أسرع من المنصوص عليها، ثم ظهر الصدام، ونتيجة للصعوبات الاوربية، على أنه قد هدأ ولكنه بالفعل أخذ شكلاً جديداً. فى عام ١٩٤٥ ظهرت منطقة الاسترايى كآلة للتفرقة؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة، وهى تعلم أنها كانت تمثل العقبة الرئيسية على طريق توسعها، حاولت أن تتخلص منها بطريق مباشر. فعند نهاية عام ١٩٤٥، كانت انجلترا تتناوض من أجل الحصول على قرض من عدة مليارات من الدولارات من أجل تمويل حجر ميزان مدفوعاتها خلال الفترة اللازمة لحل مشكلات ما بعد الحرب، وحمل

العقد الموقع عليه بصمات المطالب الامر بكيفية : إلغاء قسم الدولار في منطقة الاسترليني ، وقابلية التحويل بالنسبة للجنيه الى كل التقييم التي حصلوا عليها وفي كل البلاد (وبخاصة بالنسبة لأعضاء منطقة الاسترليني) وذلك بواسطة التعامل العادي ، وعلى أن يطبق ذلك في مدة عام بعد بدء تطبيق الاتفاق ، وقابلية تحويل الجنيه الى ميزان الاسترليني المكسب خلال الحرب ، وبالنسبة لذلك الجزء الذي كانت إنجلترا غير قادرة على الحصول على إغائته أو دعمه بواسطة المقايضات الثنائية مع الدائنين . وكان التطبيق الصارم لهذه الشروط نتيجة تسبب في إختفاء ، أو على الأقل في تغيير عميق لمنطقة الاسترليني ، ولكنه كان سيؤدي ، وبموقع خاص ، إلى تحويل الفترة الانتقالية (خمس سنوات) المنصوص عليها في اتفاقيات بريتون - وودز إلى فترة وخاصة من ستة أشهر ، بالنسبة لإنجلترا ، وكانت عملية قابلية الجنيه للتحويل ، والتي حددتها هوعداً في ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قد بدء في تطبيقها ، ولكنها أوقفت يوم ٢ أغسطس ، إذ أن طلبات التحويل من الجنيه إلى الاسترليني أدت إلى إختفاء الاستيماء النقدي ؛ ولقد تحصنت إنجلترا وراء إنقضايات بريتون - وودز التي تسمح بإعادة مراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، حتى تتمكن من مواجهة مثل هذا الموقف . وظهر أن دعم الجنيه لا يمثل فقط مجرد ضرورة ، ولكن أيضا على أنه عمل يحتاج إلى نفس طويل .

وكان الامر كذلك بالنسبة لدول أوروبا الغربية الأخرى ، وكانت هذه الدول قد حطمتها الحرب ، وأصبحت تستورد سلعا استهلاكية من أجل إطعام سكانها ، ومواد أولية من أجل تسيير صناعاتها ، وكذلك سلع إنتاجية (آلات) من أجل زيادة سرعة تجديد طاقتها الانتاجية ؛ وفي نظير ذلك كانت صادراتها محدودة نتيجة لانخفاض مستوى إنتاجها وأهمية احتياجات الاسواق الداخلية ، الامر الذي أدى إلى ميزان تجاري ناقص إلى حد كبير . ومن جانبها ، كانت وسائل

تعويض هذا النقص غير كافية ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد استهلكت في غالبيتها العظمى ، وكانت لإيراداتها لا تمثل سوى قيمة ضعيفة ، أما رؤوس الأموال الأجنبية (الأمريكية) فإنها أظهرت إسراعاً قليلاً في النمو وتتمية نفسها في أوروبا ، وكانت الاحتياطيات النقدية ضعيفة. وبدأ في أول عام ١٩٤٧ أن توازن موازين المدفوعات للدول الأوروبية لا يمكنها أن تتحقق إلا على مستويات مضغوطة ، وعن طريق زيادة قوة التنظيمات الموجودة ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعطيل إقامة النظام الليبيرالي في العلاقات الدولية . وبعد ذلك ، اقترحت الولايات المتحدة ، في شهر يونيو ١٩٤٧ ، على الدول الأوروبية أن تمنحها ، وخلال فترة خمسة أعوام ، عدداً من الهبات لها بحجم معين ، وكانت هذه ، (والمعروفة باسم معونة مارشال Marshall) ورفضتها روسيا والدول الديمقراطية الشعبية) تمثل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٢٥ مليار دولار كانت تسمح بتعويض عجز ميزان مدفوعات الدول الأوروبية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأيضاً ، ولما كانت تشتمل على سلع فعلية بيعت لمن يرغب في استخدامها من الأوروبيين ، بأن تزيد عرض المنتجات ، وبالتالي تقلل من حدة ارتفاع الأسعار . وإذا كان الإصلاح الاقتصادي قد ظهر إذن على أنه شرط مسبق لتحرير التعاملات وللوصول إلى قابلية العملة للتحويل ، فإن ذلك قد أعطى دليلاً على أنه لا يمكن القيام بذلك دون معونة الولايات المتحدة .

وكانت هناك كذلك الصعوبات الوظيفية ، ومنظمات المدفوعات . وإذا كانت منظمات دولية للمدفوعات عديدة قد أنشئت — بعضها عالمي ولا تزال قائمة حتى الآن ، وبعضها أوروبي وقد اختلفت أو لا تقوم إلا بدور بسيط — فعائنا أن نلاحظ أنه إذا كانت قد سمحت في بعض الحدود بحرية أكبر في العلاقات النقدية العالمية ، فإن وظيفتها قد مثلت صعوبات كبيرة .

فالمُنظمة العالمية هي صندوق النقد الدولي Fond Monétaire International (F. M. I.) ، وتحت مظهر معتقد ، نجد أن وظيفتها سهلة نسبياً ، إذ أنها تلعب دور وسيط مارد في إلتئانات محدودة . ومواردها تعتمد على أنصبة ، أى أن كل دولة عضوة في هذا الصندوق قد أعطت بعض القيم ، تسمى نصيباً (في نسبة مع حجم تجارتها الخارجية ، ومع إجمالى إلتئاجها القومى) ، وتدفع بمجموعه ، جزءاً من الذهب (٣٥ ٪) ، والباقى بعمالتها الخاصة ؛ وإمكانات إعطائه القروض تتمثل في الحق في السحب ، أى أن الدولة التى يكون لإحتياطى النقد الخاص بها غير كافى ، يمكننا أن تلتمجىء إليه لىكى تحصل على عملة دولة أخرى يكون ميزان مدفوعاتها يمثل عجزاً بالنسبة إليها ، ولهذا تقوم بالسحب من رصيد هذه الدولة في نظير عملتها الوطنية (وهذا بشرط إلتئامها بثلاثة حدود : سنوى ، إذ أنه لا يمكننا فى عام واحد أن تتعدى نسبة مئوية معينة من نصيب البلد الذى يمنح القرض ، وتراكبى ، إذ أنه لمدة عدة سنوات لا يمكن لإستخدامها أن يزيد عن حد معين للمعدل ، علاوة على أن عمليات الإقراض تصبحها أرباح تصاعديّة) . وبهذا التنظيم لم يكن فى وسع صندوق النقد الدولي أن يستخدم سوى نشاط بسيط ، خلال السنوات الأولى لإنشائه ، إذ أن الموارد كانت غير كافية لإكمال النقص فى موازين مدفوعات الدول الأوروبية ، ولسكن دوره إزداد أهمية إبتداء من عام ١٩٥٩ ، إذ أن عمليات عدم الموازنة قد أصبحت أقل ضخامة ، كما أن إغاثة العمل بإمكانية التحويل الخارجى بين العملات (إبتداء من شهر ديسمبىر ١٩٥٨) زاد من إمكانات التدخل ؛ والواقع أنه فى السنوات الثلاثية لنهاية الحرب مباشرة ، كانت الدول الأوروبية كلها تطلب إلى صندوق النقد الدولي دولارات إذ أن ميزان مدفوعاتهم تجاه الولايات المتحدة كان مصاباً بالعجز ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح موارد الدولار عند صندوق النقد الدولي غير كافية ، فزاد الطلب بصورة أكبر على تحويل الدولار

إلى عملة مادرة مطلوبة أكثر من كونها معروضة ، بينما كانت العملات الأوروبية ، منذ ١٩٥٩ قد أصبحت قابلة للتحويل إلى الدولار ، وأدى ذلك إلى زيادة إمكانيات تدخل صندوق النقد الدولي .

ومع ذلك ، فطوال سنوات السبعينيات ، وفي خط موازى لتنمية نشاطه ، واجه صندوق النقد الدولي الكثير من المشكلات . وكانت إحداها تتعلق بأهمية موارده ، إذ أنه مع زيادة حجم التجارة العالمية ، أصبح عدم النوازن ، المشابه لما كان يحدث في الماضي بالنسبة للقيم النسبية ، أكثر أهمية بالنسبة للقيم المجردة ؛ وبما يؤدي إلى زيادة الآمال في زيادة إمكانيات صندوق النقد الدولي . واستخدمت وسائل متعددة ، مثل رفع أنصبة الأعضاء (١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥) ، وكان لذلك مضايقات أخرى فلم يكن لدى كل الأعضاء كميات الذهب الضرورية من أجل مواجهة ذلك . أو أنهم لم يكونوا يأملون في تقايل إحتياجاتهم الخاصة بهم وبطريقة هامة (حالة الولايات المتحدة) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة طاقات منح القروض الذي تحقق بالانفاقيسات العامة الاقتراض (١٩٦١) والذي وضعت عشر دول نتيجة لها (وهي إنجلترا . والولايات المتحدة وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا . وبلجيكا ، وهولندا ، والسويد ، وكندا ، واليابان) تحت تصرف صندوق النقد الدولي مبلغ ستة مليارات دولار . والمشكلة الثانية تمثلت في مستقبل صندوق النقد الدولي ، فقد زاد وضوح أن هذه المنظمة لم تعد تكفي لمواجهة الظروف الدولية الجديدة ، وذكروا أن سنوات السبعينيات والنمائينيات سوف تشبه سنوات الستينيات ، وأن أفضل فهم للنحركات الدولية ، مع تعاون نقدي أكبر بين الدول ، ومع الدور المسيطر للولايات المتحدة ، وعباية لإنشاء أوروبا الإقتصادي ، يفرض تغيير دور صندوق النقد الدولي . وكانت الاقتراحات التي قدمت في ذلك الوقت تهدف تحويل صندوق النقد الدولي إلى

بذلك مركزى عالمى ، مع عدم الإقتصار على إعطاء البعض ما كانوا قد إستلوه من الآخرين ، ولكن ، أن يقوم بالإقتراض عن طريق فتح الإئتمانات التى تتطلب منه نظير شراء سندات من الأسواق الداخلية للدول الأعضاء . وإذا كان من الصعب التليق بصفة قاطعة بمستقبل صندوق النقد الدولى ، إلا أنه بما لا شك فيه أن تطورات سوف تحدث .

وظهرت منظمتان ، أوربيتان ، علينا أن نذكرهما : الاولى هى الاتحاد الاوربى المدفوعات U. E. P. (١) ، الذى أنشئ فى عام ١٩٥٠ ، وكان هدفه توسيع عملية التسويات المتعددة الاطراف ، وجعلها أكثر طبيعية ، بين الدول الأعضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى ، وكان أصيلاً بنوع خاص ، إذ أن آليته كانت ذات فائدتين : فيما يتعلق بالجمال ، إذ أن المدفوعات التى يجب على أى دولة عضو أن تدفعها لدولة أخرى ، ترصد شهرياً لحساب البنوك المركزية المستفيدة ، وكان التعاقد على قروض يسوى ، ولا يبقى بعد ذلك إلا قروض وديون بالنسبة للاتحاد الاوربى المدفوعات ؛ وفيما يتعلق بالزمن ، ما دامت كل دولة كانت لها نصيبها (محسوباً بنسبة تجارتها الخارجية) فى الاتحاد الاوربى المدفوعات ، يمكنها أن تأمن كل دولة تقاسى من عجز قيمة معينة ، وهذه الدولة ، والدول ذات فائض ميزان المدفوعات كانت تعتبر دائنة بالنسبة للاتحاد الاوربى المدفوعات . وإذا كانت هذه الميزة الشئانية تسمح باقتصاد الذهب والعملات الصعبة ، وتسهل تنمية وتعدد المبادلات بين الدول الاوربية وبعضها ، فإنه كانت هناك صعوبات كثيرة : وهكذا كانت هناك بعض الدول دائنة بشكل دائم (ألمانيا) ودول أخرى مدينة (فرنسا) بشكل دائم ، وقد لاحظوا أن الدول لم تجدوا كافياً لعدل

موازن مدفوعاتهما أمام أهمية إمكانيات الائتمان ، الامر الذى يؤدى إلى تقليل حصة الائتمان في النصيب ، وإلى زيادة النسبة المئوية للدفع بالذهب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للدول التى لا تكف عن إتخاذ سياسة شخصية حتى لا يتم المدفوعات في صالحها (فشلا لنهجنا استخدمت الاتحاد الاوربي المدفوعات من أجل تنمية دور مكان لندن ، وتعمل بطريقة تسمح بأن يصبح الجنيه مستخدما أكثر في المدفوعات بين الدول الاوربية وبعضها ، أى أنها حاولت أن تحتفظ له بدوره كعملة أساسية فى الماضى) .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، قررت عشرة دول أعضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى العودة إلى إمكانية التحويل الحار جى لنقدتها ، معلنين بذلك عن العودة إلى آلية تشغيل العجز الأكثر تقليدية . وعندها انتهى دور الاتحاد الاوربي للمدفوعات ، وأخذت مكانه منظمة أوربية جديدة ، لا تزال قائمة هى « اتفاق النقد الاوربي » (A. M. E.) — Accord Monétaire Européen — وهو نظام للتسويات المتعددة الاطراف يشبه نظام الاتحاد الاوربي للمدفوعات ، ولكن على مستوى أقل ، ويفتح لأعضائه إئتمانات لفترة أقصر من عامين من أجل تشغيل العجز المؤقت فى ميزان مدفوعاتهم . وبعد ذلك ، لم يرق « اتفاق النقد الاوربي » ، خلال سنوات الستينيات ، إلا بدور صغير : وكانت إئتماناته ضعيفة ومحدودة على بعض الدول ، ونظام التسويات المتعددة الاطراف قاييل الاستخدام . ولم يكن فى وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وخاصة مع الاهمية التى أخذتها احتياطيات النقد .

ثانيا : التنظيم النهائى : احتياطيات النقد وسيطرة الدولار :

إن الخاصية الأساسية للفترة التى نقم بدراستها تتمثل فى ضرورة الإحتفاظ باحتياطيات نقد . ولكن العملات المختلفة غير متساوية ، وكان بعضها فقط هو

الذى تم الاحتفاظ به ، الامر الذى أدى إلى تنظيم نقدى للعالم ، مركز على الدولار .

أما عن ضرورة وأهمية احتياطي النقد فإن قواعد معدلات النقد الشابتة قد نص عليها في إتفاقيات بريتون - وودز ، والإلتجاء إلى تغيير معدلات النقد يجب أن تكون وسيلة استثنائية للتثبيت، وكان هذا هو بشكل عام الحال بالنسبة للبلاد المتكاملة النمو بعد أن مرت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، والتي استخدموها في إعادة البناء الاقتصادى . ولكن الإلتجاء الى وسيلة أخرى فرض نفسه على كل دولة بقوة أكبر ، سواء لان توزيع الائتمان الدولى عن طريق صندوق النقد الدولى كان محدوداً ، أو لان امتلاك وسيلة مدفوعات كانت تسمح لها بتغطية عجز خلال فترة طويلة نسبياً، ولم تستخدم المهمة الممنوحة بهذا الشكل من أجل أخذ اجراءات يمكنها أن تقضى عليها (فمثلاً وضع سياسة لقمية الإنتاجية يزدى إلى خفض معدل انتاج السلع ، وإلى زيادة الصادرات أو الى سياسة نقدية وضرائبية تهدف الى تقليل سرعة زيادة الإنتاج القومى والواردات) . ولذلك فإن احتياطي النقد يلعب دور المصفى، اذ أنه يسمح لإقتصاد ما بأن يعزل نفسه خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة عن حركات الإقتصاد الدولية ، تلك العملية التى ليست جديدة ، ما دامت بعض الدول قد استخدمتها قبل الحرب العالمية الاولى (الهند) وأنها كانت قد زادت فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ قبل معرفة القومية الضخمة التى شهدتها منذ عام ١٩٤٥ .

وعلىنا أن نفرق بين نوعين من احتياطي النقد : الاحتياطي الذى يتضمن الوظيفة اليومية لنظام المدفوعات الدولية ، وتغطية عدم التوازن الناشئ من الفروق المؤقتة ومن السرعة الموسمية المدفوعات ، التى تحدث فى الخزائن وتجب لدوافع التعامل (أو حتى لنكي تتضمن المدفوعات العادية) ، والاحتياطي بمعناه

الفعلي، والذي يأتي مما يزيد على الايرادات العادية، ويخضع لدوافع حيطه (مواجهة طلبات غير متوقعة)، وللمضاربة (حاجة دول أجنبية لنقد معين يمكنها أن تسمح بتحسين ميزان المدفوعات للدولة المقرضة) وللحالة (فدولة لها إحتياطي هام يمكنها أن تنهض نفسها وفعليا من حالة تخسنة في المدفوعات الدولية — حالة فرنسا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨). وهذا الإحتياطي من الواجب أن تكون له وسائل دفع مقبولة في كل مكان، ومقبول من وسائل التعاملات، ولا يمكنه لذلك إلا أن يكون من الذهب أو من العملة الأجنبية. ونتج عن ذلك أن بعض العملات قد استمرت في الاحتفاظ بالافضالية على غيرها، إذ أن العملة التي يزيد الطلب عليها، محفوظة، ومقبولة، ومحفوظة بقيمتها بدرجة إستقرارها (أو على الأقل أن قيمتها تنخفض بسرعة أقل من العملات الأخرى) والتعامل بها سهل بشكل عام حتى أن تجارة الدول بها تمثل جزءا هاما من التجارة العالمية، وأنها تمول عن طريق أماكن دولية وشبكة من المصارف العالمية؛ ولهذا فإن الدولار والجنيه، سوياً، كانا هما العملتين الإئتمنتين فقط التي يحتفظ بهما، لأن الولايات المتحدة وإنجلترا جمعاً وهدما هذه الشروط وكانت نيويورك ولندن هما المكانين الوحيدين لها في العالم.

وكان تطور إحتياطي النقد في العالم كالتالي: فكانت أهميته قد زادت وتركيبه قد تغير. وإذا كان للذهب والعملات التي يحتفظ بها في العالم قد زادت بما يزيد عن ٧٥٪، مرتفعة من ٤٨٧ مليار دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١١٨٠٨ مليار في عام ١٩٧١، وهو ارتفاع أقل بوضوح من نسبة زيادة التجارة العالمية، فإننا نحصل من ذلك، على نظرة مختلفة حين ندرس هذا التطور فيما يتعلق بالولايات المتحدة: ففي هذا الوقت كان مجموع السيولة الدولية المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة قد زادت من ٢٥٩ مليار دولار إلى ١٠٦٧، أي تضاعفت أربع مرات، وأن زيادة الإحتياطي من

العملات كان أكثر ارتفاعاً من احتياطي الذهب (فحجم الذهب المحتفظ به قد ارتفع من ١٢ مليار دولار الى ٣٩.٢ فيا بين ١٩٥٠ و ١٩٧١ ، أى أنه تضاعف بنسبة ٣.٢ ، بينما كان مجموع احتياطي العملة قد ارتفع من ١٣.٨ الى ٧٩.٦ مليار دولار ، أى تضاعف ست مرات) ، وأن عملتين فقط ، الدولار والجنيه قد مثلاً منذ خمسة وعشرين عاماً الجزء الأكبر من العملات المحتفظ بها (ليس في وقت أقل من ٧٠ ٪ كما حدث في عام ١٩٧٠ ، وفي بعض الحالات يرتفع الى ٩٠ ٪ كما حدث في ١٩٥٤ و عام ١٩٥٥) وأظهر مجموع الجنيهات الاسترلينية إتجاهاً الى الاحتفاظ بهذا الحجم (من ٧.٩ الى ٧.٨ مليار دولار) بينما كان مجموع احتياطي الدولار المحتفظ به في العالم قد تضاعف بنسبة تقرب من ١٢ مرة (مادام قد ارتفع ٤.٤ الى ٥٠.٦ مليار) . وبمعنى آخر ، فإن ارتفاع نسبة السيولة الدولية خارج الولايات المتحدة كانت ترجع في أكثر من خمسيها الى سيولة احتياطي الدولار ، مادام الجنيه لم يلعب أى دور في هذه الزيادة .

ومن جانب آخر ، فإن طرق التوزيع تظهر ضخامة نفوذ الولايات المتحدة . فمن ناحية ، نجد أن الدول لم تقم بنفس التقسيم لسيولتها العالمية ، وأنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات — فالبلاد الآخذة في النمو قد احتفظت بشكل أساسي بعملات صعبة ، واحتفظت معها بالذهب ، وبعضها (وهي التي تدخل في منطقة الاستراين) احتفظت بالجنيه الاسترليني (مثل الهند والباكستان) ، واحتفظت غيرها بالدولار (مثل مجموع دول أمريكا الوسطى واللاتينية) ؛ والدول المكتملة النمو فضلت اما أن تعطى مكاناً أكبر للذهب (مثل إنجلترا التي تمثل دائماً ما يزيد على نصف احتياطياتها ، وفرنسا) ، بينما كانت الدول المكتملة النمو الأخرى تفضل على العكس من ذلك ، الإحتفاظ بالدولار (مثل اليابان التي كانت تحتفظ بخمسة مرات من الدولارات أكثر مما تحتفظ به من الذهب في عام ١٩٦٤ ، وثلاثة

وعشرون مرة في عام ١٩٧١، ونفس الحال بالنسبة لألمانيا التي بلغ مجموع احتياطي الدولار فيها أقل ٥٠٪ من احتياطي الذهب في عام ١٩٦٤ وكان مرة ونصف أكثر منه في عام ١٩٧١) - ومع ذلك فإن الدولار استمر في أن تحتفظ كل الدول به بنسبة متناوطة ، وبالتالي استمر في احتفاظه بصلاحيته العالمية ، بينما كان الاسترلينى كذلك بالنسبة لدول منطقة الاسترلينى فقط . ومن جانب آخر ، فإن الولايات المتحدة قد أشرفت دائماً على توزيع السيولة العالمية وفيما يتعلق بالذهب فإنها قد أسهمت بما يقرب من ٦٠ ٪ من زيادة احتياطي الدول الأخرى (أى ١١٧ مليار دولار على ١٨٨ مليار بواسطة خفض احتياطيها نفسها بما يقرب من ٥٠ ٪ من مجموعها) ولعبت (مع إنجلترا بدرجة أقل) بدور موزع الذهب على المستوى العالمى ؛ وكان الأمر كذلك ، ولم يكن من الممكن أن يكون غيره ، فيما يتعلق بتوزيع الدولار . ولذلك فإن شبكة توزيع السيولة الدولية كان لها إذن قطب واحد ، هو الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد مثلت المركز المنظم لنظام المدفوعات الدوائية ، وأخذت نيويورك بشكل نسائى مكان لندن في الدور الذى كانت قد قامت به خلال فترة طويلة جداً .

وأخيراً ، نصل الى الانعكاس ، وكان هذا التطور ، أثناء أعوام السبعينيات ، لنظام احتياطي النقد ، قد تسبب فى مضايقات خطيرة سواء بالنسبة للدول المختلفة أو لتسيير نظام المدفوعات الدولية .

فالقصد تسبب الاحتفاظ باحتياطي النقد فى إمكانية تبعية متزايدة بالنسبة لكل الدول .

وتشكيل الاحتياطي وتركيبه عامل مؤثر ، إذ أن احتفاظ إحدى الدول بسيولة ذوائية مشكلة بشكل رئيسى أو بشكل كامل من نقد دولة أخرى هو ، بالنسبة لها ، سبباً فى إعطاء عملتها نفس التغيرات وذبذبات قيمة هذه العملة . والواقع أن السلطات النقدية للدولة صاحبة العملة المدعومة ليس لهم أية مصلحة فى أن تبعد قيمتها كثيراً عن قيمة تلك العملة المحتفظ بها (أو نقد الدعوى) ؛ وتغيرات قيمة عملة مدعومة تتكون لها ميل الى أن تكون فى نفس الاتجاه ونفس كثافة

ما يحدث للعملة الداعمة؛ ولذلك فإن دول منطقة الاسترلينى قد قامت فى غالبيتها بخفض قيمة عملتها بعد الجنيه فى عام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ، مثل بلاد منطقة الفرنك بعد الفرنك ، فى عام ١٩٤٩ و ١٩٥٨ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتفاظ باحتياطى نقد من عملة معينة يجبر كل دولة تتصرف بهذا الشكل على أن تجعل سياستها النقدية والمالية الدولية متجانسة ، لسياسة دولة أخرى ، وبخصوصاً إذا كانت كمية هذا الاحتياطى كبيرة . وهكذا نجد أن احتفاظ بعض الدول المتزايد بالدولار قد أدى بدول مثل ألمانيا واليابان الى أن يزداد اعتمادها على الولايات المتحدة بينما نجد على العكس من ذلك أن دولة مثل إنجلترا ، ولكي تحتفظ باستقلالها قد حاولت دائماً أن تحتفظ باحتياطياتها من الذهب ؛ ومن جانبها ، مثلت سياسة فرنسا تراجعاً كاملاً منذ عام ١٩٥٨ ، فتحويل الدولار الى ذهب كان وسيلة لسياسة مستقلة فى كل المجالات حتى عام ١٩٦٨ . وهى السنة التى هبط فيها الاحتياطى الى درجة كبيرة .

وامكانية ثانية تنتج عن الطريقة التى كان قد تم بها الحصول على العملة المحتفظ بها . فإذا أن تكون الدولة قد صدرت أكثر مما كانت قد استوردته ، فأصبح ميزانها التجارى فائضاً ، واستخدمت هذا الفائض بتحويله الى ذهب أو الى عملة أجنبية ، مذشئة بذلك احتياطى نقدي بهذه الطريقة ؛ وإما أنها كانت قد رحبت بقروس الأموال الأجنبية التى تهدف الإستثمار ، وهذا التحويل يساعد على توازن ميزان المدفوعات ، والعملة التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ بها وتزيد من أهمية احتياطى النقد . وفى الحالة الأولى ، يمثل الإحتياطى مظهراً للقوة لأنه يعبر عن المركز المنافس لمنتجات هذه الدولة فى العالم ؛ وفى الحالة الثانية ، فإنه يمثل مظهراً للضعف لأنه يتضمن أن البلاد لم تتمكن من أن تمنح بدرجة كافية صناعاتها الأهم الذى سيكون ، فى المستقبل ، لدولة

- ١٤٩ -

أخرى . ومثل أوروبا يظهر هذه الإمكانية الأخيرة : فبعد تنفيذ مشروع السوق المشترك (أول يناير ١٩٥٩) ، أصبح على الدول الست أن تحتفظ بتعريفات جمركية تجاه الخارج ، فاضطرت مؤسسات أمريكية عديدة ، إلى أن ترى ضرورة إقامة نفسها في أوروبا بطريقة تمكنها من بيع سلعها بسهولة أكثر، وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى درجة كبيرة في هذه المنطقة الجغرافية (ارتفعت من مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ١٣ مليار في ١٩٧٠) الأمر الذي أدى إلى انتقال الإدارة في جزء من الصناعة الأوروبية إلى مراكز اتخاذ قرارات أجنبية ، وتقوم بسياسة عالمية . وكان الحصول على الدولار عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى اعتماد أكبر من جانب هذه الدول الأوروبية على الولايات المتحدة .

ومن جانبه ، اضطرب نظام تسيير المدفوعات الدولية ، اضطراباً كبيراً .

فن ناحية ، كان الاحتفاظ باحتياطي مزايد من الدولار قد لعب في صالح ارتفاع الأسعار . فالواقع أن الدولار الذي يربحونه ، بطريقة أو بأخرى ، بواسطة دولة ، كان قابلاً للتحويل (كلياً حتى عام ١٩٦٨ وجزئياً من هذا التاريخ حتى ١٥ أغسطس ١٩٧١) وينتهي في آخر الأمر إلى البنك المركزي ، حيث يظهر في موازنته على أنه « دله » ويتسبب في نفس الوقت في زيادة مائلة في « منه » ، أي في إجمالي أوراق النقد المطروحة . وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى زيادة طاقة الائتمان في النظام المصرفي ؛ فيصبح من حق المؤسسات والأفراد أن يزيدوا من طلبات السلف ، فتتنامى طلبات الاستثمار وطلبات الاستهلاك، وتزداد قوة . ولما كان النقد الوطني لم يخفض قيمته (نتيجة لحتميات معدلات النقد الثابتة ووجود احتياطي من النقد) فإن التيارات التجارية تضطرب، خاصة وأن ارتفاع الأسعار لا تأخذ ننس الانساع من دولة إلى أخرى ، ومن سلع إلى أخرى ، وتصبح الأنصبة الموجودة لا تمثل الحقائق بعد ذلك ، الأمر الذي يستدعي

- ١٥٠ -

طرورة إعادة النظر في أنصبة المسارك (لإعادة تقييم في عام ١٩٦١ و ١٩٦٩)
والجنه والفرنك (انخفاض السعر في عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩) ، كما أن عام ١٩٧١
قد شهر بداية إعادة النظر العامة في أنصبة العملة الموجودة في الدول الرئيسية في
العالم بالنسبة للدولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الاحتفاظ بالدولار قد أطل مدة عدم التوازن
في نظام المدفوعات الدولية ، في نفس الوقت الذي زاد فيه من خطورته ، إذ أنه
قد ألغى كل دافع من أجل إعادة توازن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ولما
كان هذا الميزان يتميز بالعجز فلم تكن هناك سوى إمكانيةتان : فإما أن يحصلوا على
عملة الدولة التي كانوا معها في عجز ، وكان عليهم من أجل ذلك أن يعيدوا
توازن ميزان مدفوعاتهم ، ثم يصحبون بعد ذلك وميزانهم يتميز
بفائض بعد العجز ، وإما أن يدفعوا بعملتهم الخاصة ، وهو الدولار ، والذي كان ،
من حيث المبدأ ، قابلاً للتحويل إلى الذهب ونظراً لصفات الدولار (الاستقرار ،
قبوله في كل البلاد ، قدرته على شراء كل السلع ، تمويله للمبادلات الدولية) ،
فإن الدائنون قد قبلوا أن يقدموا بعملتهم المدينين الأمر الذي لم يتسبب في مشكلة
مادام الدولار المحتفظ به في العالم لم يزد (أو زاد بقليل) عن احتياطي الذهب
الأمريكي ؛ ولكن حينما أصبح هذا الدولار أكثر بكثير من احتياطي الذهب ،
وحين قلت إمكانية الحصول على الذهب ، أصبح الدولار جزئياً (مارس ١٩٦٨)
ثم كلياً ، غير قابل للتحويل (١٥ أغسطس ١٩٧١) ، الأمر الذي أدى من نفسه
إلى إلغاء العقبة الأخيرة في عدم التوازن . وفي نفس الوقت ، لما كان الدولار
الذي تمسكه الدول الأوروبية واليابان لم يكن يحتفظ به عند هذه الدول ، بل
كانوا يسرعون بطرحه في سوق نيويورك المالي (شراء أذونات الخزنة
الأمريكية مثلاً) وحيث كان يعطى ربحاً (بينما كان الذهب لا يمكن طرحه بهذه
الطريقة ولا يعطى ربحاً) فقد تبع ذلك ثبات أو حتى ارتفاع الحجم النقدي
المتداول في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي كان فيه عجز ميزان المدفوعات

يتطلب أن يشرح من طريق إنكاش في هذا الحجم . وهكذا لم يكن هناك أي دافع إلى إبطاء طلب الاستئجار، وطلب الإستهلاك؛ لم يخفاض سعر العملة وارتفاع الأسعار يتناهيان في الولايات المتحدة ، ويستمران في الانتشار في بقية أنحاء العالم ، متهان للنوضى المتزايدة في عملية إستخدام نظام النقد العالمي (خنض قيمة الدولار في شهر ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وإعادة تقييم الين في عام ١٩٧١ والمارك في عام ١٩٧١ و١٩٧٣ ، و تقويم ، العملات الرئيسية في العالم لإبتداء من عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣) *

وتسمح لنا دراسة النظام النقدي والمالي للعالم بأن نزيد من تحديد النتائج التي وصلنا إليها . فإذا كان الشرق قد لعب دوراً أقل أهمية نسبياً في التجارة العالمية ، ولم يلعب أي دور في العلاقات النقدية والمالية (إن لم يكن يبيع الذهب من أجل الحصول على العملات الصعبة ، الدولار والجنيه الاسترليني ، الضرورية لدفع ثمن المشتروات التي تمت في دول مختلفة من مجموع الغرب) لاذ أن الروبل ليس عملة دولية ؛ فعلى العكس من ذلك نجد أن السيطرة الأمريكية قد استمرت دائماً وهي تزيد بلا إنقطاع ، وأن الاحتجاجات التي سجلت (سياسة فرنسا في عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨) لم تصل إلى إثارة جذور المشكلة ، وجاءت لكي تعرض ما كان قد أصاب السلع التجارية ولقد قامت الولايات المتحدة ، وحدها بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأنشأت نيويورك مكانة لندن ، كمركز تجاري ، ونقدي ومالي ، على مستوى العالم ، وأصبح الدولار عملة دولية ، وفي نفس الوقت عملة أساسية (يستخدم بين الدول الأخرى من أجل تسوية المبادلات التجارية) وعملة صعبة للاحتياطى (تحتفظ به كل الدول الأخرى) ، وأصبحت قاعدة الدولار هي قاعدة العملة ، ومع ذلك ، فإن مثل هذه السيطرة ، قد نتج عنها نتائج هامة على الاقتصاد العالمي في مجموعه . فزيادة الاحتياطى من الدولار التي تحتفظ به كل دولة بعد كل عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكية قد أدى إلى توسع في الائتمان ، وبالتالي في طلب الإستهلاك ، وطلب الاستئجار

بشكل جمل لإنخفاض سعر العملة الموجود بتزايد، مشيراً الفوضى في عملية توزيع موارد الإنتاج، ومزيداً من صعوبة الحساب الاقتصادي ومن تزايد عدم التأكد؛ وشعر عدد كبير من الدولة الكاملة النمو، والدول المتخلفة، وبتزايد، بخضوعها أمام الولايات المتحدة (وتدعم ذلك بتنمية المؤسسات الدولية التي يكون مركز إدارتها في هذه البلاد) ، وجاهرت ، بشكل خاص ، بعدم إمكانية وضع سياسة نقدية مستقلة ذاتياً ؛ وأخيراً فإن أية آلية منظمة لم تتمكن من تقليل (أو وقف) عمليات عدم التوازنات هذه ، إذ أن الدولار لم يستمر فقط في كونه مطلوباً ، ومقبولاً ويحتفظون به ، ولكن كذلك أن الولايات المتحدة قامت بسياسة من أجل تنمية إستخدام عملتها والاحتفاظ بها من جانب الدول الأخرى، وتحاشت إتخاذ أى إجراء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتهما ، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عرقلة توسعها . وعدم التوازن في الاقتصاد العالمى كان الثمن الذى دفع من أجل ضمان تنمية الولايات المتحدة والاحتفاظ لها بالمسكنة الاقتصادية المتفوقة ، والمسيطرة . ولا يمكن أحد أن يتنبأ ، فى هذا الشأن ، بما تأتى به أواخر سنوات السبعينيات ، وسنوات الثمانينيات .

المصطلح الخامس

التوترات الاجتماعية الجديدة

أدت الأوقات الجديدة بتوترات اجتماعية مختلفة . وأدت التغيرات الاقتصادية ، التي كانت قد قلبت العالم منذ عام ١٩٤٥ ، إلى نتائج في الميادين الاجتماعية ؛ وإذا كانت التوترات التي نتجت عن الحالة الاقتصادية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قد اختفت جزئياً ، فإننا مع ذلك لم نسجل بنفس الدرجة لانخفاضها العام ، إذ أن غيرها كان قد أخذ مكانها ، وهي التي مارست تأثيرها على النمو ، تارة في صالحه ، وتارة بحجة إياه على الإبطاء . وسنميز هنا فيما بين التوترات التي تؤثر على المجتمع وبين تلك التي تتعلق بالسلطة .

١ - تغيير المجتمعات : —

إن تغيير المجتمعات ، سواء أكانت مكتملة النمو ، أو في سبيلها إلى النمو ، يرجع أيضاً إلى بنائها ؛ كما يرجع إلى تسييرها .

أولاً : — البنيان الجديد : —

لقد تولدت عن سرعة التغيير المبنى والمكان ، وكذلك البيولوجي والانسوي ، توترات جديدة .

فإنما يتعلق بالتغييرات المبنية والمكانية فإنها رغم كونها يترتب عليها نقاط مشتركة ، فإن من الواجب علينا أن نفصل بينها ، إذ أن تأثيراتها ليست هي دائماً تماماً بعينها .

فالانغيارات في التوزيع المهني للأفراد كانت لها أهمية خاصة .

- ١٥٤ -

ولقد رأينا أن النمو كان مترادفاً لتنمية القطاع الصناعى والقطاع الخدمات ، وأنه قد استطاع زيادة في عدد الأهل العاملين في هذه القطاعات نتجت عن حركة مزدوجة . فمن ناحية ، كان إرتفاع عدد الأهل العاملين في القطاع الصناعى ناتجاً عن هجرة جزء من الأهل العاملين في القطاع الزراعى ، صوب القطاع الصناعى . والثورة الزراعية التى عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى ترجمت بتطبيق التقنيات ، وتحسين البذور ، ووسائل الزراعة ، والاستخدام المتزايد للميكنة ، قد تسببت في زيادة إنتاجية العامل الزراعى ، بدرجة تفوق درجة العامل الصناعى ؛ وسمحت بزيادة مستمرة في الإنتاج الزراعى مما كان يحدث من قبل وبعمل أقل ؛ وبالتالي ، وفى كل عام ، يجد الرجال أن أعدادهم زائدة ، واضطروا إلى أن يتجهوا ، خاصة وأن القطاع الصناعى الذى ينمو كان يطلب الكثير من الأيدي العاملة ، إلى أن يتركوا نهائياً حياتهم كفلاحين ، لكي يصبحوا عمالاً صناعيين . ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة عدد الأهل العاملين في القطاع الثالث قد نتجت كذلك عن هجرة الأهل العاملين والأتين إما من القطاع الثانى (الأمر الذى كان ممكناً لأن إرتفاع الانتاجية في هذا القطاع كان بدرجة تمكن الأفراد من تركه دون أن يؤثروا في تنمية الإنتاج ، ولأن عرض المال الجدد الآتون من القطاع الأول كان أعلى مما يلزمه) وإما مباشرة من القطاع الأول . وبالفاظ أخرى نقول أن هذه الحركات قد تمت في اتجاه واحد من القطاع الأول صوب القطاعات الأخرى ؛ فأخذ مجتمع الصناعة والخدمات في التقدم باستمرار على مجتمع الزراعة .

ومثل هذا الانفصال تسبب في توترات هامة على مستويين . المستوى الأول هو مستوى مرور الأهل العاملين من قطاع إلى قطاع آخر ، أى بشكل رئيسى من الزراعة صوب الصناعة والخدمات . وهذه الهجرة تكونت تغييراً كاملاً

للأفراد ، إذ أنهم تركوا حاله ، هي حالة المزارع ، لمئة محددة (حتى وإن كان الأمر في غالبية الأحيان يتمثل في أن البداية قد بدأت مع أول السلم ، أو على مستوى عامل في نتيجة لقلة الخبرة) ومروا من الاستقلال (وبخاصة بالنسبة للمزارعين) إلى التبعية ، ما داموا قد أصبحوا أجراء ؛ هذا علاوة على أن تنوع أعمال الزراعة قد ترك مكانه للتخصص والتكرار ، والوقت الذي كان يختلف من الأيام إلى الفصول قد أخذ مكانه وقت يفصل بشكل قاطع يوم العمل مهما كان الفصل من السنة ؛ وبخاصة القيم التي كانوا قد حصلوا عليها ، وتعلقوا بها إلى درجة كبيرة اضطروا إلى تركها تماماً ، ولما ترك مكانها لغيرها الجديد ، واضطر الأفراد إذن ، بهجرته ، إلى أن يتوصل من شخصيته ويأخذ شخصية أخرى ، ويمكننا أن نفهم ، في مثل هذه الظروف كم كان قاسياً أمر المرور من قطاع إلى قطاع آخر (حتى وإن كان ذلك قد حدث في سن الخامسة والثلاثين على الأكثر) وتلك التمردات التي تسبب فيها (مثل مظاهرات المزارعين في فرنسا وحيث نقص عدد الأهل المزارعين إلى النصف في مدة عشرين عاماً) . والمستوى الثاني هو المرور من فرع إلى آخر داخل نفس القطاع ، وتسبب كذلك في توترات . والفروع تتميز بسرعة ، ومضمون مركز عمل لا يظل كما هو (فالعامل الفتي في عام ١٠٧٠ ليس هو ما كان عليه في عام ١٩٦٠ ، وهو نفسه مختلف عما كان عليه في عام ١٩٥٠) واضطر العامل باستمرار إلى أن يحصل على معارف جديدة حتى يتمكن من الاحتفاظ بنفس الدرجة ، إن لم يكن الاحتفاظ بنفس المستوى على السلم المهني ، وبالتالي فإنه كان من الممكن أن يطرح أمر وجوده على السلم الإجتماعي ؛ وعلاوة على ذلك فكان في وسع هذا الفرع أن ينحدر بسرعة كبيرة أو قليلة (مثل صناعة النسيج والفحم) ويضطر العامل إما إلى فقد عمله والبقاء في البطالة ، وإما ، إذا ما كان ذلك ممكناً ، إلى تعلم حرفة جديدة حتى يتمكن من

أن يعمل في فرع آخر . ولذلك فإن الصناعة قد أصبحت إذن مرادفاً لعدم التأكد (الأمر الذي لا يمكن للأفراد أن يتحملوه) وبالتالي للقلق ، وللشعور بالحرمان الذي قد يدفع إلى إظهار العدوان تجاه الأفراد أو الجماعات التي تبدو على أنها لا تقاسى من نفس الشيء .

والتعديلات في التوزيع السكاني لصطحيات التغيرات المهنية .

فنعرف أن الصناعة لا تنشأ في أى مكان ، واسكن في أماكن مميزة — مكان لاستخراج مواد أولية ، مكان تفريغ مثل الموانئ ، سوق لاستهلاك حيث يمكن بيع المنتجات والعشور على أيدي عاملة وفيرة ولها خبرة — ومهما كان سبب نشأتها الجغرافي ؛ فإن لها قدرة على التجمع (أى جاذب الأيدي العاملة الذين يتسبون بدورهم ، ومن أجل إشباع حاجاتهم ، في ميلاد صناعات جديدة مثل القطاع الثالث — التجارة ، النقل ، المصارف — والذي يطالب بدوره بأشخاص آخرين لإدارته) وتشكل مركزاً مستقطباً للأهالي الفلاحين ، وتقلب بذلك التوزيع الجغرافي للأفراد . فإذا كانت المدينة القديمة هي مركز إداري ، أو محل إقامة وتقابل (سوق) ، ومكان آمن ، فإنها تصبح في المحل الأول مكاناً لإنتاج السلع . ولقد نشأت عملية تراكمية في غاية الأهمية ونمت منذ عام ١٩٤٥ وأثرت بذلك على الدول النامية والتي في سبيلها إلى النمو في نفس الوقت : فلم يحدث فقط أن المدن الهامة قد زاد عدد سكانها (أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون اليوم في مدن يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة) وكذلك الحال مع المدن المتوسطة (٧٠٠ مدينة في كل منها ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ فرد ، وتجميع في إنحاء مختلفة من العالم ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، أى سبعة سكان العالم) بل لقد رأينا ما أصبحنا نسميه الإمتداد المدنى أو العراني Megalopolis والذي يشتمل على عشرات الملايين من الأفراد (المسافة الممتدة من بوسطن إلى

واشنطن ، أى ٦٠٠ كيلومتراً ، فى الولايات المتحدة ، أو من طوكيو إلى
يوكوهاما ، ٣٥٠ كيلومتراً ، فى اليابان . تعتبر أحسن مثل على ذلك) . والمجتمع
الصناعى هو مجتمع مدنى ، أو حضرى ، ولم يعد يعارض المجتمع الزراعى إلا
أنه فى بعض الدول أصبح مهيظراً عليه .

والتوترات الناتجة عن هذا العبور المتزايد من الريف إلى المدينة تم التعبير
عنه بقوة . فى المدينة ، ذلك الوسط المبنى والمصنوع ، وحيث تفرض الصناعة
نفسها ، نجد أن النمطية قد أصبحت كبيرة ، وبشكل متزايد . فالمواضيع ،
والانتماءات ، والأعباء المائلة قد انتهت بها الأمر إلى أن تتحول إلى روتين ،
ووصل الأمر بالفرد إلى ألا يميز بين الأيام والأسابيع ، وبين الأسابيع وحتى
بين الأشهر ، إذ أن اليوم يكرر الأمل ، وسيكون الغد مشابهاً لليوم . وهذه
النمطية قد زادت نتيجة لأن الأفراد فى المدينة قد مالوا إلى أن يعملوا بنفس
الطريقة حين يكونوا فى جماعة ، وأن يأخذوا نفس السلوك الذى أصبح عادياً
والذى يخضع له كل أعضاء الجماعة ، ويلتزمون بها خوفاً من طردهم من هذه
الجماعة ؛ والأفراد الذين اضطروا إلى الرضوخ لرغبة المجموعة حتى إن لم يوافقوا
على ذلك ، أو كانوا قد طردوا إذا لم يكونوا قد إلتزموا بها ، يكونون إذن ، فى
هذه الحالة أو تلك ، قد أصبحوا غير راضين من فقدان الإنتماء أو من الإنتماء
السيئ للجماعة ، يهربون عندئذ عن سلوك عدوانى متزايد تجاه الجماعة . وأخيراً
فإن الشعور بالوحدة قد إزداد ، إذ أن مصير عضو المجتمع الحضرى هو أن يكون
وحيداً أو أن يعرف فقط عدداً قليلاً من الأفراد ؛ وإمكانات الاتصال التى
تعرضها المدينة قد ظلت سطحية ، فالفرد إلى أن ينغلق على نفسه ، أو فى نطاق
مجموعة صغيرة ، ويحاول أن يعبر عن نفسه أو أن ينمى إمكاناته ؛ وقلت
إمكاناته للإتصال ولواجبة آرائه بآراء الأفراد الآخرين ، وقلت معرفته بالعالم ،

ولما كان كل مالا نفهمه هو مسبباً معادياً أو مشكوكاً فيه ، فإن هذا الفرد يجد لنفسه مرة جديدة عوامل للقاء ، وهي التي تقوى من إتهاماته العدوانية . وغالباً ما كانت عدم قدرة الفرد على تحقيق التعود السريع على الاشكال الجديدة للحياة والتي هي الصناعة والمدينة تؤدي بالفرد الى أن يتحول الى متمرد تجاه المجموع ، وتحولات التوترات النفسية الى توترات اجتماعية .

وأما فيما يتعلق بالتغيرات البيولوجية والاسروية فإنها ، ونتيجة لزيادة أهميتها ، قد غيرت العلاقات بين الأفراد .

وكانت التغيرات البيولوجية مزدوجة . فمن جانب كانت كل المجتمعات قد تميزت برجوعها الى الشباب بدرجات متفاوتة وكان الركود السكاني في فترة ما بين الحربين ، وبخاصة في سنوات الثلاثينيات ، وفقد النفوس البشرية في فترة الحرب قد جعل مجتمعات كثيرة تعلم بأن رفض الحياة قد يترتب عليه فقدانها نفسها ، ولذلك فإن معدلات المواليد قد زادت عندئذ بدرجة واضحة في هذه البلاد (في أوروبا مثلاً) منذ نهاية الحرب ؛ وفي البلاد التي لم تكن قد عرفت مثل هذا الركود وحيث كانت معدلات المواليد مرتفعة قبل ذلك ، تسبب التقدم الطبي الصحي في تقليل كبير في نسبة وفيات الاطفال (الامر الذي يعادل زيادة في عدد المواليد) . وهذه الحركة المستمرة ، والتي كانت قد عرفت فقط ببطء في سنوات الستينيات ، نتج عنها زيادة نصيب الفرد الذي يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً في مجموع السكان ، وهذا الرجوع الى الشباب قد طرح ، وبدرجة أكثر حدة عما كانت عليه في الماضي ، مشكلة معرفة كيف يمكن إحتماء هؤلاء الشباب في المجتمع ، أو كيفية تعليمهم . وإذا كانت الآليات التقليدية الخاصة بالاحتواء — الأسرة ، والتعليم ، والجيش — قد لعبت دورها ، فإن المعارضة بين الاجيال قد ظهرت بقوة ، وأخذت الاتهامات العدوانية عند الشباب البالغين

أشكالاً مختلفة . وبعضها معروف : مثل الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات (السرقة ، والمهاجمة بالسلاح) والتي أظهرت زيادة مستمرة في سنوات الستينيات ، وهذه المجموعات من الغصابات الافراد من نفس السن سمحت بحياة جماعية وبجهاية ضد مجتمع البالغين ، وزاد عددها ؛ والبعض الآخر ، حديث العهد ، وسحاولوا أن يعبروا بقوة عن رفض لالتحاقهم إلى المجموع (ظاهرة الخنافس Hippie ، التي تتميز بنشاطها التافه أو الهامشي) أو أنهم حاولوا تحطيم النظام القائم (مثل الـ provo في هولندا ... وغيرهم) وكانت هذه الصعوبات من أجل الإلتزام لا يمكن تحاشيها .

ومن جانب آخر ، كان تقدم الطلب ، وتحسن الغذاء ، وإرتفاع مستوى المعيشة قد أعطت نتائجها ، ما دام متوسط سن الفرد ، وآماله في الحياة قد إزدادت (وهذه الظاهرة يجب ألا نأخذها على أنها تراجع للحد الأقصى لحياة الانسان ، ولكن على أساس أنها إمكانية العيش لعمر أطول بالنسبة لعدد أكبر من الافراد) : وفي جيل واحد زاد هذا المتوسط لسن الفرد من عشرة إلى خمسة عشر عاماً في البلاد النامية ، ومن خمسة إلى عشرة سنوات في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، ونسب في زيادة واضحة ، مجردة ونسبية ، لمجموعة من الافراد يزيد عمر أفرادها عن خمسين عاماً ، ويزيدون بنوع خاص عن خمسة وستين عاماً ، ولم يحدث مثل هذا التغير دون أن يتسبب في قوترات . فإذا كنا الآن ؛ كما كنا في الماضي ، نتزوج لمدة الحياة ، فإن المدى المتوسط للزواج لم يكن يزيد منذ قرنين عن خمسة عشر عاماً (إذ أن وفاة أحد الزوجين كان ينهي الزواج) ؛ بينما يمكن الآن للحياة المشتركة للزوجين أن تمتد إلى ما يقرب من خمسين عاماً ، أى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف من الأولى ، الامر الذي يؤدي إلى إمكانيات لخلافات أكثر قوة يمكنها أن تقترجم بواسطة الطلاق المتزايد ؛ وعلاوة على ذلك فإن زيادة وطول العمر

قد أصبح مرادفاً لزيادة إنتظار الميراث إذ أنه ، فيما مضى ، كان في وسع الفرد أن يكون يتيماً في سن الخامسة عشر ، ويحصل بالتالي على ممتلكاته الأسروية ، ويرث في المتوسط الآن في البلاد النامية ، فيما بين سن الخمسين والستين ، وفي الوقت الذي يكون فيه قد كون مركزه وضمن مستقبله ، فلا يمثل الإرث بالنسبة إليه سوى إمكانية إضافية للاستهلاك ؛ وأخيراً ، فمع تمكن الافراد من احتلال مراكز الإدارة لفترة أطول ، فإن الأشخاص الأكثر شباباً يشعرون بأنهم مكبوتين في مستقبلهم .

ومن جانبها لم تكن التغيرات الأسروية أقل قيمة ، فالتجاهات تفكك الأسرة التي كانت قد ظهرت في بعض الدول منذ القرن الماضي ، زادت سرعتها ، ولتسعت .

وقلت أدوار الإنتاج والأمن عما كانت عليه . فتقايديا ، ولما لم تكن المشروعات الصناعية قد ظهرت بعد ، ولم يكن هناك سوى حرفيين بأعداد قليلة ، وكان الإنتاج له طبيعة زراعية بشكل أساسي ، كان على الأسرة قيل كل شيء أن تضمن إنتاج السلع الضرورية لوجودها ، وكانت نوعيتها في ذلك الوقت تعتمد ليس فقط على تجانس الأسرة ولكن أيضاً على عدد أفرادها (وكان التقدم التقني ضعيفاً ، وكان إتساع الأرض الموجودة يطالب بزيادة السكان من أجل زراعتها) ؛ ولما لم تكن التصنيع ، وتنمية المشروعات والمبادلات قد حددت بشكل مستمر من دورها كوحدة إنتاج ، وأصبحت الأسرة تقال من القيام بأعمال إنتاجية ، ولما اكتفت أكثر وأكثر بأن تعطي أحد عوامل الإنتاج ، وهو العمل . ومن جانبها فإن الدور الأساسي للأمن قد اختلف تقريباً بشكل كامل وكانت الأسرة التقليدية تقدم الأمن الطبيعي - الملجأ ، والكسوة ، والرعاية - لمجموع أعضائها ، وبخاصة لتوابعك الذين لم يصبحوا في سن العمل ، وأيضاً ، وبموجب خاص ، الأمن الاجتماعي

والنفسى (فالفرد يرغب فى أن ينتمى إلى مجموعة ، ولنظام من القيم التى يشترك فيها ليس أعضاء المجموعة فقط ولكن كذلك مجموع الاهالى ، لانه يتضمن بهذه الطريقة راحته المعنوية والثقافية) ؛ ولكن ، مع أخذ المجتمع أكثر فأكثر على نفسه مخاطر الحوادث والأمراض ، وكذلك تقاعد أولئك الذين أنهموا حياة عملهم ، مالت الأسرة إلى قصر إعطاء أمنها المادى على أطفالها ، وأصبح من الصعب عليها أكثر وأكثر منح أعضائها الأمن المعنوى والثقافى ، وبالتالي وجد الفرد نفسه أقل إلتواء إلى تلك المجموعة الممثلة للقيم وللتقاليد ، والقادرة على أن تمنحه طريقة للحياة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أدوار الاستهلاك والتعليم أصابها تطور مختلف . فإذا كانت الأسرة من العزاز القديم وكانت تستهلك الجزء الأكبر من السلع التى كانت تنتجها ، ممارسة فى ذلك ما يمكننا أن نسميه بالاستهلاك الذاتى ، لأن الاهالى الحضريين لا يمشون سوى جواراً بسيطاً من مجموع السكان ، ولأن المبادلات كانت غير نامية نسبياً ، فإن هذا الدور الاستهلاكى موجود دائماً ، وحتى زاد بشكل ضخم : فأصبحت الأسرة ، أكثر من أى وقت مضى ، هدف طلب المنتجين الذين يبحثون دون توقف عن إقناعها بضرورة شراء ما ليس ضرورى لها ، وتجهدها نفسها ، نتيجة لخضوعها لدعاية مستمرة ومسيطر ، مضطرة بدرجة أكبر ليس فقط لإنداق كل إيراداتها فى شراء سلع استهلاكية من كل نوع ، بل وأيضاً للتعامل على إيراداتها المقبلة التى تحصل فى الحال على سلع جديدة . وأصبحت ألقاظ الأسرة والوحدة الاستهلاكية ألباط مترادفة . أما فيما يتعلق بتكوين الأبطال ، فإنه كان يخضع بشكل كامل تقريباً للأسرة بسبب غلب الاعتراف بالروابط بين التعليم والتوسع ، وعدم وجود الإلزام المدرسى ، ولوجود عدد صغير من المدارس ، وكانت تتمثل فى نقل تقنيات الإنتاج المستخدمة وكذلك

نظام أخلاقي ومجموعة من القيم الاجتماعية ، الأمر الذي كان يضع عقبات كبيرة في وجه إدخال التجديد ؛ وإذا كان التعليم ، وطوال فترة الثلاثين سنة الماضية ، لم يكف عن أن يصبح مكفولاً خارج الأسرة (تأثير درجة التعليم على معدلات التوسع الاقتصادي أصبح أمراً معترفاً به ، ولمتد الإلزام المدرسي وزادت فترة التعليم ، وأصبح الطفل أكثر استعداداً لتقبل التجديد والتغييرات) ، فإن علينا ألا ننسى أن دور الأسرة قد ظل هنا يحتفظ بأهمية فائقة ، مادامنا قد لاحظنا أن الاستعدادات الثقافية للأطفال في سن الدراسة تختلف تبعاً لإلتحاقهم بهذه المجموعة الاجتماعية المهنية ، أو لتلك .

ثانياً : اختلاف التفسير :

وعلاوة على تغيرات البنين ، أدت التنمية الاقتصادية إلى تفسير مختلف للمجتمعات . وهذه التعميدات في الحركة الاجتماعية وإدخال مواقف جديدة أصبحت مولدة لتوترات .

ففيما يتعلق بتعميدات الحركة الاجتماعية نجد أولاً أن الحركة الاجتماعية قد زادت فجأة وبطوة .

وفي كل مجتمع ، نجد أن الأفراد ليسوا موضوعين الواحد إلى جوار الآخر ، ولكنهم موضوعين في طبقات اجتماعية ، وجماعات منفصلة نسبياً ولها مراكز متفاوتة ، وتختلف عن بعضها لإبتداء من تعيين موضوعيين — الوظيفة المضمونة والدخل (ومن وجهة نظر ثلاثية عن التكوين ، والمستوى ، والإنفاق) — ومن ثم ذاتي ، وهو شعور الأفراد بانتمائهم إلى طبقة . وعندئذ تظار الأهمية الكبرى لظاهرتين في العلاقات بين الطبقات : الأولى قليلة التكرار ، وتمثل في إختفاء طبقة وأخذ أخرى مكانها أو في تعديل التسلسل الطبقي (نورث ١٧٨٩ و ١٨٣٠

في فرنسا ، وثورة ١٩١٧ في روسيا) ؛ والثانية دائمة وتمثل في أن الأفراد لا يلتزمون بالضرورة لنفس الطبقة طوال كل حياتهم لأنه توجد حركة اجتماعية صاعدة (بعض الأفراد ، والأسر تمكن من ترك طبقتهم الاجتماعية الأصلية لكي تنضم إلى طبقة تحتل مركزاً أكثر ارتفاعاً في السلم الاجتماعي) وهابطة (وكذلك أفراد آخرون وأسر يمكنهم أن ينضموا من طبقتهم الاجتماعية الأصلية صوب طبقة لها مستوى أقل ارتفاعاً) في نفس الوقت ، تسبب في تغيير مستمر في تكوين الطبقة ، مبادرات عملية الوصول إليها والذهاب منها لا تتوقف أبداً ومثل هذه الحركة تلعب دوراً أساسياً في تغيير كل المجتمع ، إذ أن أعضاء الطبقة المسيطرة ، والنخبة ، ينتقمون ويسيطرون القيام بوظائفهم منذ الوقت الذي يرفضون فيه المنافسة (جعلهم الدخول إلى طبقتهم أكثر صعوبة مثلاً) ويكونون وسطاً مغلقاً ، بينما النخبة الصاعدة ، وأمام عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإدارة التي يعتقدون في مهاراتهم لها ، يشعرون بالحرمان نتيجة لإبعادهم بهذه الطريقة ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة تندهور بسرعة كبيرة أو صغيرة إلى أن تنشب ثورة ، ويقوم أعضاء النخبة الجدد بطرد رجال النخبة من مراكز السلطة .

وسرعة وأهمية الحركة الاجتماعية قد شغفتنا لتغيير منذ ثلاثين عاماً ، فالواقع أن زيادة الانتاج القومي ، وبخاصة الانتاج الصناعي وإنتاج الخدمات ، كان قد حصل على أفراد أكثر حتى يتمكن من أن يضمن الاعباء الضرورية (التفكير ، والإدارة ، والتنفيذ) بينما كان ظهور وتنمية الفروع الجديدة ، وتغيير وزيادة مستوى النوعيات ليس فقط في الفروع الجديدة (وحديث علاقات الموظفين المؤهلين في الإدارة أو في التنفيذ مرتفعة كما هو الحال في الكيمياء وفي الكهرباء) ولكن كذلك في الفروع القديمة - أدت إلى زيادة هذا الطلب ، ولذلك فإن

طلب الموظفين أصحاب المؤهلات العليا والمسؤولين عن إدارة المشروعات قد زاد وعرضت مصاب أكثر عددا عما كانت عليه في الماضي للأفراد في كل المجتمعات (الناتجة أو التي في طريقها إلى النمو) ولما كان على أهمية الحركة الاجتماعية أن تنزايد ، وكانت مراكز المسؤولية والإدارة كثيرة فإن الحركة الاجتماعية الصاعدة قد زادت في حجمها عن الحركة الاجتماعية الهابطة ، مغيرة بذلك الشكل النسبي للطبقات في المجتمع ؛ وفي نفس الوقت ، زادت كذلك سرعة الحركة ، أي أنه أصبح في وسع الفرد أن يرتفع في السلم الاجتماعي بسرعة أكثر عما كان عليه الحال في الماضي . وتميزت سنوات الخمسينيات والستينيات بأن هذه الحركة كانت تصل إلى ارتفاع أكبر ، وبسرعة أكبر .

وظهر نوعان من أنواع التغيرات النوع الأول حدث بين النخبة الاقتصادية الجديدة التي شكلت المديرين الجدد والمشرفين على المشروعات (أو الميسرين الاقتصاديين) وبين أولئك الذين كان صعودهم الاجتماعي أقل أو كانوا قد هبطوا على السلم الاجتماعي (مثل رؤساء المشروعات السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في نشاطهم ، وأصبحوا يحتلون مراكز تابعة) وهؤلاء ، وربما لنوعين ، قد أخذوا على أولئك ، وحملوهم مسؤولية ذلك الفارق الكبير في ظروف العمل : وهكذا زادت عملية إظهار عدم الملاءمة في العمل التزايدى - الإجبار الذى لا يمكن الإنسحاب منه ، وطول المدة (وحتى العلاقة وقت العمل ووقت الفراغ) ، وشدة التركيز ، الأمر الذى يدفع إلى إعتباره على أنه يمنع إزدهار شخصية الفرد ، بينما على العكس من ذلك زاد تفخيم العمل الفكرى وأعمال الإدارة وعلى أساس أنه هو الذى يسمح للفرد بأن يحقق ذاته بشكل كامل عن طريق تنمية مسؤولياته وفكره الخلاق . وهذا التعارض زاد قوة نتيجة لأن أجوب أعمال التنفيذ بدت علي أنها غير كافية ، إذ أنها لا تسمح بالحصول

المباشر على مجموع سلع الاستهلاك التي ينتجها الاقتصاد ، في الوقت الذي زاد فيه إنفتاح مروحة الاجور ، وبالتالي زادت إيرادات المديرين بسرعة أكثر في قيمتها المجردة . وبشكل نهائي ، فإن السهولة المتفاوتة في حجمها من أجل الحصول على سلع الاستهلاك ، وبالتالي من أجل تأكيد الوضعية الاجتماعية ، قد مثلت أصول مشاعر الحرمان والاتجاهات الاجتماعية العدوانية .

ولكن هذه المجموعة الجديدة ، والتي تبلور بهذا الشكل المشاعر المسكوتة لثوائك الذين لم يصلوا إلى مستواها ، كانت هي أيضاً قد شهدت توترات في داخلها . فأولاً ، أعضاء المجموعة فيما بينهم ، ولأسباب عديدة (مثلاً العداوة بين أصحاب الدبلومات ومن لم يحصل عليها ، ولدى هؤلاء الأخيرين بين ممثلي هذه المدرسة ومدرسة أخرى ، وبين مديري ينتمون إلى فرع له نمو سريع ، وأولئك الذين يكون نمو فرعهم بطيئاً أو يكون في تقهقر ، وبين مديري المشروعات الكبرى ومديري المشروعات الصغيرة ، وبين مديري مشروعات القطاع العام ومديري مشروعات القطاع الخاص ، وبين أولئك الذين يسكنون منطقة تعتبر مميزة وهؤلاء الذين يسكنون في غيرها وثقل عنها) يمكنها أن تؤثر على المسؤولية في العمل ، وسرعة الترقية ، وزيادة الاجر ، وبإختصار على الإمكانية المتفاوتة للصعود على السلم الاجتماعي . وبعد ذلك ، بين كل أعضاء المجموعة وأصحاب عملهم ، إذ أنه في الأماكن التي توجد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا يعتبر المديرين الإقتصاديين ، في أساس الأمر ، سوى موظفين لهم مرتب ، وتكون وظيفتهم ، ومستقبلهم ومركزهم الاجتماعي ، وبالتالي حياتهم تابعة جزئياً للغير ؛ ولما كانت سنوات الستينيات قد تميزت في دول كثيرة بزيادة التركيز . وبالتالي بإعادة تنظيم المشروعات ، ووضع جزء من أفراد الإدارة في البطالة ، فإن المديرين الإقتصاديين قد شعروا جزئياً بضعف مركزهم ، الأمر الذي دفعهم ، في بعض الحالات إلى

معارضة أصحاب المشروعات (ومع ذلك ، ونظراً للاجتماع الفردي عند أعضاء هذه المجموعة ، فإن الأمر لم يتعلق هنا إلا بمحاولات لها أهمية قليلة نسبياً) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف الجديدة فإن التفسير المختلف للمجتمع قد أدى إلى ظهور مواقف جديدة . وهنا أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية قد أدخلت تغييرات هامة منهجية بتوترات قوية ، إذ أن القيم الجديدة دخلت في صدام مع القيم القديمة وظهرت علاقات مختلفة بين المجموعات .

ولقد ظهرت قيم جديدة إجبارياً في البلاد التي ترغب في التنمية . فيجب على الأهالي ، أو على الأقل على جزء منهم ، أن يأخذوا موقفاً يساعد على التنمية وهذا يعني عزيمة على التحسين ورغبة أكثر سهولة في الوقت المباشر ، أو كذلك طلباً لسلع مادية من جانب الأفراد ، إذ أنه بدون هذه العزيمة والرغبة ستظل السلع بدون إستخدام ؛ وبعد ذلك يجب النظر إلى تغيير الموضوعة على أنها ظاهرة عادية ، وليس على أنها إستثناء ، إذ أنه بدون ذلك لن يكون ممكناً إقتراح المنتجات الجديدة الناتجة عن التقدم التقني على المستهلكين ، حتى وإن كانت أرخص في السعر ؛ وأخيراً فإنه من الواجب النظر إلى التبادل المالى على أنه الطريقة الوحيدة الممكنة أو على الأقل على أنه الشكل السائد في المبادلات ، وبدون ذلك لن يكون هناك سوق أو سيكون السوق غير كاف لإنتاج على مستوى واسع وطبقاً لآخر التحسينات التقنية . وإنتشار هذه المواقف الجديدة تسبب في تغيرات عميقة : وبهذه الطريقة فإنها غيرت ، في الدول التي هي في طريق النمو ، طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين إتجهوا إلى تغيير شخصيتهم وإلى أن يصبحوا تجساراً بشكل رئيسي ، وقلبت أسس تسود فيها الصفة الديلية (أو الإستجابة إلى كل المسائل مهما كانت قبل طرحها) ونسبياً غير متحركة . حيث كانت اليوم مشاكلة الأمتس وبماثلة لما ستكون عليه في الغد . ولم يكف عندئذ المسيطرون على هذا النظام القديم

الآخذ في التحطم عن معارضة العناصر الممثلة للغير بينما كان التخلي عما هو مؤكد من أجل المجول يؤدي إلى صراعات عديدة (مثل الهند وبعض البلاد العربية وحيث لا يزال الكثيرون من الأهل لا يعتقدون في ضرورة التنمية) ،

ومن جانب آخر، فإن التنمية أصبحت مرادفاً لسيطرة الثقافة العالمية. وباشتمالها على التنمية وعلى تنويع الإنتاج القومي، فإنها كانت تتضمن الاستخدام الأكثر إقتصادية (أو الأكثر عقلانية) للموارد المتاحة لأية دولة، وبالتطبيق السريع للتقدم العلمي والتقني، فإنها كانت تؤدي إلى حتمية وضع الأشخاص المتخصصين في العلوم والرياضيات في المكان الأول، وفي كل الدول التي كانت ترغب في تحقيق تنمية سريعة. وهذه الضرورة أدت إلى ظهور توترات عديدة: فإعادة التنظيم الجريء لنظام التعليم كان أكثر صعوبة خاصة وأن التخصصات الأدبية والقانونية كانت معتبرة دائماً على أنها تحتل المكانة الأدنى لارتفاعاً في سلم المعرفة، وأن أصحاب هذه المعارف لم يرضوا بالموافقة على أن يأخذ غيرهم مكانهم، وكان تكوين القيادات العلمية والتقنية يتم في بعض الحالات على حساب تكوينات أخرى كانت هي أيضاً ضرورية للتنمية، ولكن بطريقة أقل وضوحاً (وبهذه الطريقة فإن أعداد كافية من الأطباء تعتبر ضحايااً للمحافظة على قوة العمل ولتحسينها، ورجال القانون يعملون على تسوية الخلافات فيما بين المؤسسات)، وأدت زيادة الإهتمام بالعقلانية والثقافة العلمية إلى بدء عملية ضخمة للانقسام الإجتماعي، إذ أن مراكز الإدارة الإقتصادية، وحق السيادة، كان يمثلها في غالب الأمر أولئك الذين كانوا قد حصلوا على مثل هذا التكوين (ومثل المعارضات التي أثارها ما لمصطلح على تسميته بالتكنوقراطية تظهر هذا التوتر)،

هنا علاوة على أن التنمية - جملة مواقف المجموعات الاجتماعية أكثر اضطراباً بالنسبة لبعضها .

فمن ناحية ، نجد أن العلاقات بين المجموعات فيما يتعلق بإقسام الدخل القومي قد تنوعت . فلو رأينا أن الدخل القومي كان يزيد إما بنفس سرعة زيادة السكان وإما بسرعة أكثر من زيادة السكان . وفي الحالة الأولى فإن زيادة دخل بعض المجموعات الاجتماعية لم تتم إلا على حساب مجموعات أخرى ، أى عن طريق تدهور أحوالها ومراكزها المعروفة والأكثر قدماً ، الأمر الذى يستتبع وقوع صدقات عنيفة (كما يحدث فى دول أمريكا الجنوبية مثلاً) . وعلى العكس من ذلك ، نجد فى الحالة الثانية أن مجموعات اجتماعية مختلفة قد تعارضت فقط بشأن مستوى تزايد دخلها ، ورفضت كل مجموعة أن يكون التحسن الإسمى والفعلى لدخلها أقل من تحسن دخل المجموعات الأخرى (مثل موظفى القطاع العام الذين دخلوا فى صراع مع الدولة من أجل أن تزيد أجورهم بنفس سرعة زيادة أجور القطاع الخاص ، الأمر الذى لا يمكنه أن يحدث بدون ارتفاع المصروفات العامة ، وقام المزارعون بنفس الشيء نظراً لأن الدولة كانت تحدده غالبية الأسعار الزراعية) الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضات جديدة .

ومن ناحية أخرى ، تطورت العلاقات مع مجموعتين . ولما كانت التنمية قد تطلبت فى بعض البلاد ، وبخاصة البلاد الأوروبية ، الاتجاه إلى أيدي عاملة قوية وغير مهنية للقيام بالأعمال الأشد عنفاً والأكثر فقرزاً وقلة نظافة (للفعلة ، وعمال الجارى والمناجم) والى كان العمال الوطنيون لا يرغبون فيها ، فلقد تشكلت ، فى داخل كل دولة كاملة النمو ، نوعاً من طبقة « قاع البروليتاريا » قليلة الأجور وتعيش فى مدن من القصدير ، يحتقرها بقية الإهالى ، ولا يمكنهم فى نفس الوقت الاستغناء عنها ، وعندئذ زاد التوتر بين الوطنيين والاجانب خاصة وأن الاتجاهات القومية والعنصرية كانت دائماً موجودة (وهذه المراجعات وصات فى بعض الحالات إلى العنف المؤدى إلى الموت) وحاولت بعض الدول أن تمنع تشبه بعضاً

يحدد من توافد هذه الايدي العاملة (مثل سويسرا التي يمثل فيها العاملون الاجانب ربع مجموع السكان العاملين). والمجموعة الثانية يمكن تسميتها بمجموعة الضعفاء، وهي تخضع لضغوط من كافة الانواع، وتتميز بتنوع تشكيلها، وبضربها أصحاب دخول ثابتة زادت مواردهم بسرعة أقل من سرعة زيادة الاسعار، وأشخاص متقدمين في السن يحصلون على دخل لا يكفيهم للعيشة، واعضاءها موزعون، وليس لهم نفوذ سياسى ولا الرغبة في التجمع، وربما حتى للدفاع عن أنفسهم، وفشلوا في تكوين قوة يمكنها أن تعارض قوى المجموعات الاخرى المنظمة والتي تعرف أنها تحتاج إليهم في تدعيم طلباتها. وهكذا نجد أن أعباء التنمية قد وقعت جازماً على الأكثر ضعفاً، والذين يقومون بدور الفريسة.

وهكذا نجد أنه لم يكن في وسع التنمية في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة إلا أن تؤدى إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة وهامة : فالتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ومدنى يمثل تغييراً شاملاً خاصة وأنه قد اصططحته زيادة في عدد الاشخاص الشباب والمسنين الامر الذى أعطى توترات جديدة. ولم يحدث أبداً فيما مضى أن وقعت كل هذه التغيرات فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، ولكن لم يحدث أبداً كذلك أن مثل هذه التوترات الهامة التى اصططحتها قد تم امتصاصها بهذه السهولة؛ وبلا شك لم تؤد هذه التغيرات الى ثورات لان أحدا لم يسجل تدهوراً هاماً فى حالته، هذا علاوة على أنه من المعتقد أن مثل هذه التوترات سوف تقل حدتها بالترجيح فى خلال السنوات التالية، اذ أن التغيرات سوف تحدث بسرعة أقل مما كانت عليه فى الماضى - ففى أثناء سنوات السبعينيات ستقل هجرات الالهالى العاملين فى الزراعة صوب القطاعات الاخرى اذ أن عدد الالهالى العاملين فى الزراعة تقترب من حدها الأدنى المضغوط فى عدد كبير من الدول، وسيسود المجتمع الصناعى بشكل نهائى، وسيعيش الالهالى فى غالبيتهم

— ٩٧ —

العظمى فى المدن اتقى تنفاوت أهميتها، وسيجعل انخفاض نسبة المواليد مشكلة احتواء الشبان فى المجتمع أقل حدة، وسيثبت نصيب الأفراد المسنين فى المجتمع الكلى للسكان، ويستقر — وتلك التى ستحدث ستترجع ليس إلى عبور المجتمع من شكل إلى آخر مصحوباً بارتفاع وتغير السكان ولكن إلى تسخير المجتمع الجديد له أهالى مستقرين نسبياً فى عددهم وفى تركيبهم. وفى هذا الوقت ستكون مشكلة أوقات الفراغ والضيق هى الأكثر أهمية.

٢ - زيادة السلطة :

إذا كانت السلطة قد طعنوا فيها أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، فإن سنوات التنمية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ قد عرفت تطوراً أكثر اعتماداً : فى المجال الداخلى زادت السلطة، وإذا ما كنوا قد طعنوا فيها ، إلا أنها لم تجد نفسها أبداً فى خطر، وعلى العكس من ذلك وفى المجال الخارجى ، أدت الأهمية المعطاة للاستقلال الوطنى إلى ظهور سلطات جديدة تعارض مع بعضها فى عنف.

أولاً - التوترات الداخلية :

نقطة - أدت زيادة السلطة تجاه المشروعات وتجاه الأفراد إلى ظهور ردود فعل طرحت أسئلة عن معناها.

فإنما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمشروعات نجد أنها لم تسكن فى اتجاه واحد. ورغم أنها كانت متكاملة فى بعض الأحيان ، إلا أنها ظهرت على أنها متعادلة ، وكشفت بذلك عن قوة المشروعات.

وكانت العلاقات المتكاملة كثيرة ؛ سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة . أما عن العلاقات المتكاملة بشكل مباشر، فنجد أن الدولة قد أخذت على حسابها

بدرجات متفاوتة ما لمصطلح على تسميته ، بدعلائية ، القطاع الخاص الصناعي .
فمثلا في بعض البلاد الاوربية ، إختارت نظام التبادل التجاري الذي تخلص من
كل المعوقات ، أو التقسيم الدولي للعمل ، وتنفق أمر الوصول إلى التوازن الخارجي
على أمر الإحتفاظ بالتوازن الداخلي ، الأمر الذي إستتبع تصديرا منتظما من
مستوى مرتفع للمنتجات الصناعية حتى يظل الميزان التجاري دائما متزنا ، ويمثل
فائضا إن كان ذلك ممكنا ، والفاظ أخرى ، حصلت تكاليف الإنتاج على أهمية
رئيسية ما دامت السلع الصناعية للبلد قد صنعت بسعر منخفض بدرجة مناسبة
تسمح بطلبها في الخارج ، ولعتبرت المنشآت الكبرى على أنها هي الوحيدة القادرة
على الإنتاج بمثل هذه التكاليف ، وهمت الدولة على زيادة سرعة حركة التمرکز،
الأمر الذي سمح بتحقيق إستخداما أفضل للموارد المكتشفة ، نقيجة لإستغناء
المشروعات الهامشية . كما أنها قد إستخدمت سياسة معينة لإدارة المشروعات في
القطاع العام ، وحددت أسعار بيع المنتجات ، إما بطريقة تهدف الوصول بعد
فترة معينة إلى إدارة متوازنة (بدون ربح ولا خسارة) وحيث تقدم المنتجات
إلى المشروعات بأسعار أقل من تلك التي كانت ستحصل عليها في حالة الإدارة التي
تبحث عن الربح ، وإما في مستوى يتجهل مؤسعات القطاع العام ، وهي تخسر ،
تقدم بهذه الطريقة عونا هاما للقطاع الخاص (والواقع أن عجز المشروعات الوطنية
لا يمكن سده إلا بدعم يقدم من الدولة ، أي بزيادة المصروفات العامة الممولة عن
طريق إرتفاع الربط الضرائبي ، وهذا الإيراد الإضافي غلى بمجموع الأهمال
يعوض ربح المشروع الناتج عن تقديم منتجات بأسعار تقل عن تكاليف
إنتاجها) .

ووأما عن العلاقات المتكاملة بشكل غير مباشر ، فإن الدولة قد قامت بوضع
سياسة إستثمار ، والحالة الأكثر إنتشارا في ذلك هي حالة إستخدام زيادة الإستثمارات

العامة في وقت الأزمات ، الأمر الذي يحتفظ بالإتفاق الوطني في نفس مستواه السابق ، ويتعاضد بذلك أمر انخفاض الطلب إلى مشروعات القطاع الخاص وحجم الأرباح؛ وهناك كذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والآجال الطويلة؛ وكان الأكثر حذقاً هو سياسة شراء المشروعات أو التعويض نظير التأمين ، لأنه يمكن بهذه الطريقة لمديرى هذه المشروعات التي أخذتها الدولة وضممتها إلى القطاع العام أن يستندوا إلى رأسمال تقدي يمكن تحويله إلى رأسمال تقنى في فروع الإقتصاد التي يكون فيها التوسع أكثر سرعة ومعدلات الربح أكثر ارتفاعاً. وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط قد لعب دوراً في غاية الأهمية إذ أن الدولة ، وهي تعرف التقديرات في بنى السوق ، ومساوئها ، قد عملت على إمكانية تطوير الإقتصاد بشكل يقلل من حالة عدم التأكيد التي تواجهها المشروعات ، وترجمت ذلك في خطط للتنمية الوطنية متوسطة الأجل ، وبميرانيات تنبؤية لمدة عام ، وبخطوط على المدى الطويل لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً ، الأمر الذي سمح للمشروعات الكبيرة بعمل حسابات إقتصادية لها طابع عقلاني كبير. وهكذا عملت الدولة على حماية المشروعات الكبرى وعلى دعمها .

ولكن الصدام بين الدولة والمشروعات كان موجوداً ، ودائماً .

فمن جانب لم يكن لدى الدولة وسائلها الخاصة لفرض رغبتها على المشروعات الوطنية . ولم يكن هناك أى شيء يجبرها على إحترام تنبؤات الخطة ، نتيجة لارتباطها بالفروع فقط ، فمشروعات أحد الفروع النشطة لتجهت إلى زيادة نصيبها في السوق ، وبالتالي إلى زيادة إنتاجها الأمر الذي تسبب في تجاوز التنبؤات التي وضعتها الخطة (والمثل الواضح على ذلك يتمثل في صناعة السيارات في فرنسا ، والتي وصلت في سنوات الخمسينيات إلى أهداف متوقعة بعد عام أو ثمانية عشر شهراً) ؛ وعلى العكس من ذلك فإن بعض المشروعات الراكدة أو

المتدهورة الاحوال قد عملت على زيادة إنتاجها ، حتى لا تختفى. وبمنفس الطريقة نجد أنها . لم تكن بحجة على اتباع السياسة الاقتصادية للدولة : وهكذا حدث أن تشيئة الإنتاج قد تسبب في إرتفاع هام في الأسعار ، وفي زيادة الواردات ، وتقليل الصادرات ، وعجز في الميزان التجاري وكذلك في ميزان المدفوعات ، واضطرت السلطات العامة ، من أجل المحافظة على التوازن الخارجى، إلى وضع سياسة للتعويق النقدي ، وهى التى أدت إلى تقليل الائتمانات والقروض ورفع أسعارها ، وكانت تهدف لتقليل طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار ، ولما كانت هذه الإجراءات كانت لها نتائج بسيطة نسبياً على المشروعات الكبيرة ، ما دامت هذه المشروعات كانت ، بحكم تسميتها ، تحقق أرباحاً ضخمة وتقوم باستثمارات بشكل رئيسى عن طريق التمويل الذاتى. وهكذا تفوقت سياسة المشروعات على سياسة الدولة .

ومن جانب آخر ، كانت الصدمات بين الدولة والمشروعات الدولية ذات أهمية خاصة . فالمشروع الدولى يقوم بسياسة ، كما رأينا ، من دولة للدولة ، ولكن بسياسة طالية ، أى أنه لا يظهر أى إرتباط خاص بهذه الدولة أو تلك ؛ ولما كان يبعث عن أعلى ربح يمكن فإنه يمارس إستراتيجية عامة ويحرص على إستخدام الموارد بأكثر الطرق عقلانية . وهو يهدف دائماً لتقليل تكاليف الإنتاج ، وباستمرار ، الأمر الذى يدفعه ، وطبقاً للظروف إلى أن يوقف إنتاجه فى هذه الدولة أو تلك ، وينميه نظير ذلك فى دولة أخرى (ومثال ذلك فى فرنسا إقفال رمنجتون لمصانعه فى كالوير وزيادة إنتاجه فى ألمانيا ، وكذلك تحويل جريدة الحيرالد تريديون الدراية طباعتها من باريس إلى أمستردام ثم نقل الجريدة بعد ذلك إلى فرنسا باطائرة) ومثل هذا التوقف فى الإنتاج يتسبب فى البطالة أو فى إلغاء تصنيع هذه السلعة أو تلك ، ويوصل فى بعض الحالات إلى عكس سياسة

الدولة التي تبحث من جانبيها وتحاول أن تصل إلى تنويع الإنتاج مع ضمان العالة الكاملة، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلاقات بين الفروع الدولية للشركة، فالمشروعات الدولية الكبرى التي تصنع عدداً كبيراً من السلع المضطربة إلى أن تركز إنتاج عدد معين من القطع في دولة معينة (اطمان لاختصاص تسكالييف الإنتاج) وأصبح على كل الفروع أن تتمون من هذا المورد وليس من سوق الدولة التي يوجد فيها الفرع، ونتج عن ذلك، في بعض الحالات، تحويلات في مسار التجارة، في الإستيراد وكذلك في التصدير، وأيضاً في تحويل رؤوس الأموال بين الفروع من أجل زيادة قدرة الإنتاج في مكان معين، وإلى حد الإغراء على إحداث عدام توازن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمواطن فإنها قد تغيرت بعمق، خاصة وأن زيادة سلطة الدولة قد تسببت في ردود فعل مختلفة من جانب المواطنين، فزيادة دور الدولة، أو تقليل الحريات العامة، قد نتجت عن عدد بسيط من الأسباب.

وكان التمييز بين الحاكم والمحكوم هو الأول والأكثر وضوحاً في كل المجتمعات (فكان البعض يقرر من أجل كل الجماعة، والآخر يقررون هذه القرارات وينفذونها)، ولم يحفظ بوضعية الحكومين إلا عن طريق الاعتراف بها وإمكانية ممارسة بعض الحقوق، وكانت الحريات العامة هي التي تحدد ممارسة السلطة. وكان تعديد الحريات العامة، سواء أكان ذلك في مجتمع كامل النمو أو في طريقة إلى النمو، وفي دول رأسمالية أو دول اشتراكية، وهو الأمر الذي كان من قبل واضحاً في أثناء فترة ما بين الحربين، قد استمر في زيادة حدة منذ خمسة وعشرين عاماً. وهكذا نجد، ولكي لا تأخذ مثل تلك المجتمعات وحسب كانت هذه الحريات هي الأكثر نمواً، ومن أجل الحريات الإقتصادية

والاجتماعية ، أن حق الإضراب (وهو الحق الذى خضع دائماً لعملية تنظيم) قد تقلص بوضع اجراء خاص (توجيهه اعلان مسبق اجبارى) فى الولايات المتحدة (بواسطة قانون تاقت - هارتلى Taft - Hartley فى عام ١٩٤٧) كما هو الحال فى فرنسا (١٩٦٣) وخضع قانون المسكينة بدرجة أكبر للتسويات ، وتحددت حرية التجارة والصناعة عن طريق تقنين المهنة التى تحصل للدخول فى الفسرع أكثر صعوبة ، وتأميم المشروعات الخاصة ، فرض الضرائب ونشيت الاسعار ؛ ومن أجل حريات الافراد ، تعرض الامن (أو مجموع الاجراءات التى تسمى الحرية الفردية) لبعض الاعتداءات (عدم وضوح الاعمال الواجب عدم القيام بها ، وامكانية حجز الافراد ، وانشاء المحاكم الخاصة) ، ولم تحترم المساكن دائماً ، وفقدت الاتصالات بين الافراد سريتها (انتهاك حرمة المراسلات ، وازدياد عمليات التصنت الهاتفى) ؛ وأخيراً فإن حركة الفكر لم تستثنى من ذلك ، إذ أنهم قد تخلوا بدرجات متفاوتة عن الحرية الدينية ، وخضعت الجمعيات الجديدة والاجتماعات لمراقبة أكثر اتبهاً مما كانت عليه فى الماضى ، ومنع التعبير عن بعض الآراء بينما قلت حرية الصحافة باستمرار (محاكمات وفرض غرامات على بعض الصحفيين ، وكذلك الرقابة) .

وأسباب هذه التحددات معروفة تماماً . وكان بعضهم تقنياً فالجمعيات الصناعية التى تنمو بإنشائها لصناعات جديدة ، مثلها فى ذلك مثل المجتمع الذى يبدأ فى التوسيع تصبح مجتمعات علمية وتقنية بدرجة أكبر ، إذ أنها برغبتها فى الحصول على معدلات مرتفعة للنمو من أجل منتجاتهم الوطنية — وعلى مواردهم المحدودة أن تستخدم بالطريقة الأكثر اقتصاداً ممكنة — تبعدت عن الفاعلية عن طريق أن تصبح أكثر عقلانية فى كل الميادين ، فاستمروا فى عملية التخلص من كل ما ليس نافعاً أو يعطل عملية الانتاج . واضطرب الفرد إلى أن يخضع للضغوطات

التقنية ، الامر الذى يستتبع إلغاء عدد معين من مظاهر السلوك . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومة التى لها تقنيات (وسائل سمعية وبصرية) تسمح لها بزيادة نفوذها على المحكومين ولجعلهم يحققون بدرجة أفضل قراراتها ، قد عملت ، وتبعا لميلها الطبيعية (زيادة سلطتها) على استعمالها على مستوى كبير . وكانت الاسباب النفسية خاصة بالمحكومين : فالمواطن ، الذى وجد أن من الواجب أن يكون الإثراء هو هدفه الوحيد وبطريقة تسمح له باستهلاك السلع التى تقدم اليه ، قد استخدم كل طاقاته للوصول الى ذلك ، موافقا بدرجة أكبر وبرضى منه على التخلي عن حريات بدت له فى حالات كثيرة على أنها اعتراضات بدون قيمة كبيرة فى حياة الفرد . وأخيرا ، فإن الاسباب المتعلقة بالبنين ، وكانت تتمثل فى زيادة حدة تدخل الدولة منذ الحرب العالمية الاولى ، كانت قد أدت الى تنظيم أكثر صرامة للمجتمع .

وهذه التحديدات للحريات العامة تسببت فى ردود فعل مختلفة

وكان الاول من بينها يتمثل فيما سمي فى سنوات الستينيات ، بالانصراف عن السياسة ، من جانب الغالبية العظمى للأهالى . وفى عدد من الدول التى كان النمو فيها قويا والثى زاد فيها نصيب الدولة ، اعتبر الاشخاص الموجودين فى السلطة والنظام السياسى الموجود ، من جانب المواطنين ، على أنهم المسئولون عن الرقامية وعن تحسنها فى المستقبل ؛ ولم يناقش هؤلاء السلطة الا بواسطة الكلام ، وأظهروا قلة اهتمامهم الى حد كبير نسبيا بالمشكلات السياسية (تنظيم السلطات ، تعيين مسئوليات الحكومة) لى ينكشوا على أنفسهم ، ويركزوا على وسائل تحسين ايرادهم ويفيدوا من الاملاك المتاحة لهم . ولكن هذا السلوك لم يكن مرادفا لعدم الاهتمام بالسياسة وبالسلطة ، بمعنى أن النسبة المثوية للممتنعين فى الانتخابات لم تسجل لها اتجاه متزايد ، ولما كان

المواطن ، وبصوته ، مطالباً بأن يؤكد لنفسه مجموعة الرجال ممارسة السلطة خلال فترة طويلة (سواء في الدول ذات النظام الديمقراطي أو تلك التي يوجد فيها دكتاتورية) ، فإنه بنفس الشيء قد حصلت السلطة الموجودة على ضمان إستمرارها وعلى أن تواجه عقبات أقل ، فتمكنت من أن تزيد من هذه السلطات وتوسعها وتكثفها ؛ ومن ناحية أخرى ، علينا ألا نطابق بين الإنصراف عن السياسة وبين قلة التوترات الاجتماعية والسياسية إذ أن النمو قد تسبب في تولد هذه المظاهر (مثلاً تقسيم الدخل القومي ، والحركة الاجتماعية ، وانخفاض سعر العملة) وهي التي أثرت في حالة المجموعات الاجتماعية التي طالبت عندئذ السلطات العامة بممارسة دور الحكم . ولذلك فإن التوترات الاجتماعية الجديدة قد أعطت تأثيراتها في الميدان السياسي ، ووجهت العلاقات بين الحاكم والمحكوم صوب أنماط جديدة .

وكان النمط الثاني لرد الفعل هو ذلك الرفض الذي أخذ في بعض الحالات مدى قوياً وتمثل في صراع ضد السلطة التي اعتبرت على أنها قاهرة إلى حد كبير ، وبطريقة محاولة وضدع أخرى في مكانها تعطل مكاناً أكثر للحريات الفردية . وتوسع جرم كبير من الأهالي أقلية حين حانت الظروف ، أي حينما ظهرت الحالة الاقتصادية على أنها متدهورة : وكانت هذه هي الطريقة التي رفضت فيها السلطة بقوة في الشرق (ثورات العمال في براين في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وفي بوزنان في بولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ثم من جديد في بولندا في عام ١٩٧٠) وكذلك في الغرب (حركات الإضراب في فرنسا في عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٤٨ ، وأحداث شهر مايو ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٨ ، وحركات الإضراب من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ في إيطاليا) وفي البلاد الآخذة في النمو ، كما حدث في الفلبين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٥ ، وحركات الماوي في كينيا في بداية سنوات الخمسينيات ، وممارسة توپاماروس Tupamaros لحرب العصابات في

المدن في أوروغواي منذ عام ١٩٦٣ ، والمراكز الثورية وحركات حروب العصابات في أمريكا اللاتينية في سنوات الستينيات . ولكن إذا كنا قد رأينا تغيير بعض الرجال أو المجموعات الحاكمة ، فإننا لم نسجل أبداً أى تغيير عميق في النظام السياسى (والاستثناءات الوحيدة لذلك كانت هي ما حدث في كوبا في عام ١٩٥٩ وفي شيلي في عام ١٩٧٠) ، وعلى الأكثر منحت بعض الحريات في بعض البلاد التي كانت موجودة فيها من قبل ذلك ، وحيث كانت قد خضعت لتجديدات هامة ، ولكن دون العودة إلى الحالة السابقة . وفي حالات أخرى ، لم يكن الرغص إلا نوعاً من الصراع من أجل السلطة ، دون وجود نية للتغيير ، فتحاول مجموعة من الرجال أن تأخذ مكان ذلك الذي يحتفظ حالياً بالسلطة وبالقوة ، وفي خلال خمسة وعشرين عاماً انتشرت المظاهرات كما كان عليه الحال في الماضي ، وكان الفارق أن الانقلابات التي نجحت وسالت فيها دماء قليلة كان عددها كبيراً نسبياً في تلك الدول التي كانت قد وصلت منذ وقت قصير إلى الاستقلال السياسى والتي لم يكن أهلها قد عرفوا فيما مضى سوى تجربة محدودة عن الحرية ، وتحتل إفريقية ودول الشرق الأوسط السكان الأول في هذا الشأن .

ثانياً - عدم الوضوح الخارجى :

لم تظهر التوترات السياسية فقط في داخل إحدى الأمم ، بين الدولة ، والمثروعات والمواطنين ، ولكن كذلك بين أمة وأمة أخرى . وهنا أيضاً ، بين دولة مكتملة النمو ودول في طريقها إلى النمو ، أو بين دول مكتملة النمو وبعضها ، وكان عدم الوضوح موجوداً إذ أن محاولة الحصول على الاستقلال كانت قد ظلت بلا جدوى .

ففيما يتعلق بالعلاقات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو ، فنجد

أنه إذا كانت الدول المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية قد حصلت كلها تقريباً على إستقلالها السياسى منذ نهاية سنوات الأربعينيات حتى بداية سنوات الستينيات ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للسجل الإقتصادى .

فعملية إنهاء الاستعمار قد أدت إلى تفتيت العالم الثالث وإلى زيادة المعارضات بين الدول النامية والدول المكملة النمو .

والظروف التى ساعدت على سرعة عملية نهاية الإستعمار يمكن تجميعها بسهولة . فكان بعضها نفسياً (مثل الاعتقاد المتزايد فى فوائد الإستقلال السياسى من أجل حل مجموع المشكلات الإقتصادية ، والاعتقاد الذى يميل صوب مزاي النظام الاستعمارى عند الشعوب التى قامت بالإستعمار ، وفقدان الرجل الأبيض لحيته نتيجة المأسى التى وقعت له فى آسيا ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها) ، وكانت الأخرى سياسية (وعود الإستقلال الذاتى التى أعطتها الدول المستعمرة فى أثناء الحرب للمشاركة المتزايدة فى مجهود الحرب ، والضغط الذى كانت تمارسه الدول التى كانت تقليدياً معادية للإستعمار والتى كانت تأمل بهذه الطريقة فى زيادة سيطرتها الإقتصادية على دول جديدة أقل حماية ، والصراع الأكثر عنفاً من جزء كبير من أهالى البلاد المستعمرة) ؛ ومع ذلك ، فإنه لا يبدو أن الأسباب الإقتصادية (أخذ الأسواق الداخلية مكان الأسواق الخارجية كدور للتدوين ومكان للتوزيع) قد لعبت ، إذ أن النمو الإقتصادى للبلاد الغربية لم يبدأ بالفعل إلا فى عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وهى الفترة التى كانت حركة إنهاء الإستعمار قد تمت فيها بالفعل إلى حد بعيد . وعندئذ أخذت هذه الحركة مكانها فى عدد بسيط من السنوات إما سلبياً (مثل الهند والممتلكات الإنجليزية ، وجزء من الإمبراطورية الفرنسية السابقة عند نهاية سنوات الخمسينيات) وأما عن طريق صراعات طويلة أو قصيرة نسبياً (هولندا وبممتلكاتها السابقة

في جنوب شرق آسيا ، وإندونيسيا في كينيا وفي ماليزيا ، وفرنسا في الهند الصينية وفي الجزائر) دون أن ننسى أن خروج المستعمرين قد تلاه في بعض الحالات إهمارات بين قطاعات من السكان (الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ ، والسكنجو في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١) . وعند نهاية سنوات الستينيات كانت كل المستعمرات السابقة (وبإستثناء المستعمرات البرتغالية) قد أصبحت دولاً مستقلة سياسياً .

ومع ذلك ، فقد إصطحب إنهاء الإستعمار هذا زيادة للتوترات بين الدول المتخلفة والدول المكملة النمو ، ونقسم للعالم الثالث . ونرى ذلك عند فحص مشغوليات المؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٥٥ حتى وقتنا الحاضر . وكان المؤتمر الدولي الأول للشعوب التي تخلفت من الإستعمار قد انعقد في باندونج (أبريل ١٩٥٥) وأظهر التناقضات الموجودة بينها أكثر من الرباط ، وأوصى بالمعونة التقنية فيما بين الدول المشتركة ، وكذلك باتخاذ سياسة مشتركة بالنسبة للبترول ؛ ومؤتمر القاهرة (ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨) كان يرغب في أن يكون مؤتمراً للشعوب ، ولكنه تبين بغياب دول كثيرة ، وإنتهى بتأكيد مبادئ باندونج وكذلك بطلب تأمين الموارد الطبيعية لبلاد آسيا وإفريقية ؛ ومؤتمر أكرا الأول (أغسطس ١٩٥٨) جمعت الدول الإفريقية ، وأعلن أن إفريقياة للأفريقيين ، وكان له صدى صغيراً ، ولكن المؤتمر الثاني أو مؤتمر الشعوب الإفريقية (ديسمبر ١٩٥٨) ، كان جدول أعماله يتمثل في الثورة بدون عنف على الاتجاه الإستعماري ، والسلطوية (الأمبريالية) والاتجاه العنصري ، والاتجاه للقبائل ، وكذلك فإن أمر إعادة النظر في الحدود وإتحاد الأقاليم قد أعطى أهداه بعيدة خاصة وأنهم قد درسوا فيه فكرة إنشاء سوق مشتركة إفريقية - آسيوية (نلاحظ أنه في هاوند ، في شهر يوليو ١٩٦٣ وقعت دول السوق المشتركة على

لإنفاقية مشاركة مع ثمانية عشر دولة إفريقية بأدعين بذلك السوق المشتركة الأوروبية الإفريقية) ؛ ثم مؤتمرات إفريقية أخرى كان هدفها تحقيق توحيد إفريقية ،
لانعقدت في كوناكري (إبريل ١٩٦٠) ، وأديس أبابا (يونيو ١٩٦٠) ،
ومنروfia (يوليو - أغسطس ١٩٦٠) ، وتونس (أغسطس ١٩٦٠) ،
والقاهرة (مارس ١٩٦١) ، وبلغراد (سبتمبر ١٩٦١) ، وموسى (فبراير
١٩٦٣) ، وأديس أبابا (مايو ١٩٦٣) ولكنهما لم تصل إلى شيء ما ؛ وأخيراً
لانعقد في هاكنا في شهر يناير ١٩٦٦ مؤتمر تضامن شعوب آسيا ، وإفريقية وأمريكا
اللاتينية ، الذى جمع قادة الحركات الثورية فى العالم كله ، وأعلن الكفاح الثورى
لشعوب المهضومة ، وكذلك المؤتمر الاول للمنظمات الأمريكية اللاتينية للتضامن
والذى ركز على مشكلات حرب العصابات .

واعتب تطور الأحوال الاقتصادية دوراً رئيسياً فى تغيير وفى تنمية هذه
المعارضة .

وكانت الدول التى خرجت من تحت سيطرة الاستعمار ، والدول الآخذة فى
النو ترغب فى تنمية سريعة ومنظمة ، تخضع ، فيما بين غيرها من العوامل ، لمدى
الإستثمار ، وبالتالي لمصدر لإدخار وافر ومنظم الأمر الذى يعتمد ، ونتيجة لقلة
أهمية الإدخار الخاص ، على إدخار الشركات (وكانت فى غالبيتها أجنبية)
والإدخار العام ، وكان نفسه يعمل مع أهمية وإنتظام الصادرات مادامت أرباح
الشركات كانت تنتج عن حجم الواردات والصادرات والإدخار العام من فرض
الضرائب على التجارة الخارجية ولكن يبدو أنه ، منذ نهاية حرب كوريا ،
كان هناك تدهوراً لمدى مبادلات هذه الدول ، أى أن تطوار أسعار السلع التى هى
مادة التجارة الخارجية كان قد وضع فى غير صالح هذه الدول ، وواجهت
الواردات الكبيرة وبأسعار مرتفعة صادرات رابكة ولها أسعار منخفضة . وعند

الإستيراد ، كان تشغيل التقدم التقنى فى البلاد المصنعة لا يترجم بتقليل سعر السامع المنتجة ، واسكن بزيادة دخل الالهالى ، بينما كانت الشركات الاجنبية ، التى تستورد ولها شبه الاحتكار الكامل تقريباً للبيع ، يمكنها أن تزيد أسعارها ، وكان فى وسع طلب المنتجات المصنعة الاجنبية من أجل الاستهلاك أن تظهر بجموداً كبيراً خاصة وأن جزءاً من الالهالى الاكثر ثروة كان يحاول تقايد طريقة حياة أوائلك الموجودين فى البلاد المصنعة ؛ وعند التصدير ، أدت التحسينات التقنية إلى الوصول إلى إنتاجية أفضل للمواد الأولية المستخدمة أو إلى إحلال المنتجات الصناعية محلها ، وبالتالي إلى طلب أقل ، وإستهقت بمعدلات الأجور فى مستوى ضعيف نتيجة لاهمية العرض القوى للأيدى العاملة بينما كان المشترون الاجاب للمنتجات الأولية يواجهون عدداً كبيراً من المنتجين الوطنيين ، فأصبحوا يسيطرون على قوة تعاقدية أكبر ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الأسعار . وهكذا فإن الدول الآخذة فى النمو قد خضعت دائماً وإلى حد كبير للدول المستعملة النمو من أجل نموها ، ولم يصحب الإستقلال السياسى إستقلالاً إقتصادياً .

وأكثر من ذلك . فإن الحلول المقترحة قد ظهرت على أنها غير كافية أو لا يمكن تطبيقها . وكان بعضها الذى قدم فى مؤتمر جنيف فى عام ١٩٦٤ (والذى رجعوا إليه فى مؤتمرات دلهى ١٩٦٦ ، وسانتياجو ١٩٧٢) قد نصح بالاحتفاظ بالقدرة الشرائية الكاملة للواردات التى يحصلون عليها عند التصدير ، ومن أجل ذلك البدء فى عمليات تحويل معوضة (تكون موضوع مفاوضات بين حكومة وأخرى) من البلاد الصناعية صوب البلاد الأولية ، ولكن الأمر كانت تواجهه صعوبات عديدة فى التطبيق ، إذ أن تقرير سيجم التحويل يمكنه أن يتغير طبقاً للمنتج المتبع . وطالب آخرون بتطبيق نقدية المنتجات الاساسية ، أى إنشاء بنك للإستقرار يكلف بشراء وبيع المنتجات الاساسية (الأمر الذى يؤدى إلى

- ١٨٣ -

تكوين مخزونات بحايذة وثبثت سعر المنتجات (وكذلك إصدار عملة طائلة
(مضمونة بمخزونات هذه المنتجات) والذي سيتبع حجمها الإنتاج وبطريقة أن
الدول التي ترغب في هذه العملة يمكنها عملها؛ وهنا أيضاً ظهر أن صعوبات التطبيق
كانت عديدة . وأمام هذه الصعوبات كان الحل الوحيد الموجود أمام الدول
الآخذة في النمو هو الاحتفاظ بالحالة الموجودة والامتل في أن معدلات زيادة
اجمالي الإنتاج الوطني للدول المكتملة النمو ستؤدي إلى ارتفاع الواردات
وبالتالي صادرات الدول الآخذة في النمو . وهذا الخضوع والتبعية الاقتصادية
لم يقل ، وزاد من إحياء التوترات بين الدول الآخذة في النمو والدول
المكتملة النمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المكتملة النمو فإن التوترات بين
السلطات قد وضعت في كل من الغرب والشرق .

في مجموع الغرب تسببت التعديلات التي أدخلت على الاستقلال الإقتصادي
في ردود فعل مختلفة ، ولكنها كانت معتدلة .

. وزادت السيطرة الأمريكية بدون توقف بطرق مختلفة قللت بطرق متوازية
من الاستقلال الإقتصادي للدول الأخرى . وهكذا تمكن إقتصاد الولايات
المتحدة ، بدورة في مركز الإتصالات المستقلة ، من أن يعطي النغمة التي تتفاوت
في حجمها للحجم ولسعر صادرات وواردات الدول الأخرى ، وكذلك بالنسبة
لنشاطهم الإقتصادي ؛ ودفعت سياسة استخدام الدولار كعملة رئيسية وعملة
إحتياطى بالدول الأخرى إلى ألا تكون لها سياسة ، في الشؤون المالية العالمية ،
سوى تلك التي ترسمها الولايات المتحدة ؛ وإثرت المشروعات الكبرى العالمية التي
حصلت غالبية بيوتها الكبرى على الجنسية الأمريكية باستراتيجيتها على المستوى
العالمي في التنويع الصناعي للدول ؛ وترجمت الإستثمارات الخارجية بواسطة

تتميزها ، وبخاصة في أثناء سنوات الستينيات ، بإشراء المشروبات الأكثر أهمية في بعض المروج ، وبالتالي بإحلال سلطة أخذ قرار أجنبية ، يمكنها أن توجه الإنتاج في هذا الاتجاه أو ذلك ، مكان سلطة أخذ القرار الوطنية ؛ وواجهت عملية إدارة المجموع المالي ومعدلات الأرباح بواسطة السلطات العامة من أجل القيام بسياسة توسع أو تعديل التركيب ، صعوبات من جانب تغييرات الاحتياطي المالي وتأثير الدولارات المطروحة في أوروبا ؛ وأدى تطبيق التحالف العسكري إلى نمطية متزايدة في التسليح ، وبالتالي إلى زيادة تصدير المهام الأمريكية ، وزاد من صعوبات تنمية صناعات التسليح الوطنية ؛ وجاءت تنظيمات النقل الجوي عند نهاية الحرب (مؤتمر شيكاغو في عام ١٩٤٤) لكي يسمح بتزويد شركات الطيران من صناعة الطيران الأمريكية ويمثل بذلك عقبة في سبيل تنمية صناعات الطيران المدني الوطني ؛ وأخيراً ، فإن القسمة على هجرة العلماء قد مثل عجزاً بالنسبة للبحث العلمي والتقني ، وبذلك الشكل تأثرت كل الدول المتكاملة النمو بدرجة متفاوتة في شدتها بالنسبة لاستقلالها الإقتصادي .

ولم تنجح المحاولات التي بذلت من أجل مواجهة هذه الحالة . وكانت قد بدأت عند نهاية سنوات الخمسينيات وكان الوقت متأخراً (ولم يكن من المستطاع أن يكون خلاف ذلك ، إذ أن الدول المكتملة النمو قبل الحرب كانت قد تحطمت في عام ١٩٤٥ — فرنسا ، وإنجلترا — أو تحطمت وهزمت — ألمانيا ، وإيطاليا — ولم يكن من المستطاع القيام بعملية طعن ضد الدولة التي كانت تسهم في عملية نهوضها ؛ وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الدول قد دخلت في عملية التجديد الضرورية بالنسبة لتنميتها وفي بعض الحالات في عملية إنهاء الاستعمار التي تفرغت لها تماماً ؛ وأخيراً فإن سنوات الحرب كانت قد أظهرت أهمية تغيير الأبعاد وحيث ظهر أنه لا يمكن لأية دولة أن تدعى بممارسة دور

طامى إلى أن لم تكن «دولة قارة» (وكانت قليلة الأهمية . وهكذا اضطرت إنجلترا، المنافس الرئيسى للولايات المتحدة إلى أن تخفض مرتين قيمة الجنيه الاسترلينى (١٩٤٩ و ١٩٦٧) وإلى أن تقلل من دورة ~~صك~~ عملة لاحتياطى باتفاقيات بال (١٩٦٨) ؛ واضطرت ألمانيا إلى أن تعيد تقييم عملتها بالنسبة للدولار (١٩٦١ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣) متعملة وحدها نتائج تحسين أوضاعها ؛ وفرنسا ، بعد أن عملت طوال سنوات الستينيات على إتباع سياسة تحويل احتياطها من الدولار إلى الذهب ، بطريقة تؤدي إلى تقليل احتياطى الذهب الأمريكى وإلى زيادة الفارق بين هذا الإحتياطى وبين ميزان الدولار الموجود فى العالم من أجل التسبب فى إصلاح نظام المدفوعات الدولى وحيث سيكون على الولايات المتحدة أن تحتل مكاناً أصغر ، اضطرت إلى أن تفرض فى بضعة أيام مراقبة النقد حين تسببت أحداث شهر مايو ١٩٦٨ فى تحويلات هامة لرؤوس الأموال مسووب الخارج وفى تقليل احتياطى التبادل بدمية تزيد على النصف ، ثم إلى إعادة تقييم الفرنك (أغسطس ١٩٦٩) ؛ وأخيراً ، فإن دول السوق المشتركة لم تصل أبداً إلى القيام بسياسة مشتركة تجاه الولايات المتحدة .

ومن ناحيتها ، مثلت مجموع دول الشرق موقفاً مشابهاً ولكنه أدى إلى توترات أكثر خطورة .

فقد ظهرت سيطرة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بقوة منذ نهاية الحرب ووصلت فى التو إلى أكثر النقط ارتفاعاً ، بعد أن كانت قد استخدمت كل الوسائل الممكنة : وهكذا بدأت بسرعة كل التغييرات لظروف الإنتاج وبشكل يجعلها مشابهة لتلك الموجودة فى لإتحاد الجمهوريات السوفيتية (مثلاً فى ألمانيا الشرقية) بدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت التمارينات تستغل ٨٥ ٪ من المساحة المزروعة ، بينما كانت المشروعات التى أدخلت اليها

الاشتراكية تمثل في عام ١٩٦٤ نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي) وكانت عملية الاستيلاء النوعي على جزء من المحصول أو الانتاج ، وتفسيك جزء من الطاقة الصناعية ، وإنشاء شركات إستغلال مشتركة كانت تصدر المنتجات صوب إتحاد الجمهوريات السوفيتية ويدفع ثمنها بأسعار منخفضة في الوقت الذي كانت فيه السلع الواردة من إتحاد الجمهوريات السوفيتية تفرض لها أسعار مرتفعة ، واستخدمت بعد ذلك وسائل مختلفة : فصناعة الدول الشرقية ، خضعت إلى حشد بعيد لإتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يتعلق بنشاطها ، وظل الإتحاد هو المورد الرئيسي لها بالنسبة للواد الأولية ، وإستمرت عملية محاولة تخصيص الدول تبعاً لهذا الإنتاج أو ذاك دون توقف منذ بداية سنوات الخمسينيات ، وكذلك عملية تنسيق التخطيط ، الأمر الذي كان يعادل محاولة تثبيت أهمية مسئولية كل منها ، وبالتالي تنويعها وتنوع ثقلها الإقتصادي ؛ ولعب التحالف العسكري دوراً هاماً كما حدث في الغرب ، ما دام توحيد أنماط التسليح يفترض أن تقوم دولة واحدة بتوريد المهمات للدول الأخرى ، وتمنع بذلك تنمية صناعة المهمات العسكرية وكذلك الأبحاث في الموضوعات العسكرية التي يمكنها ، بعد ذلك ، أن تستخدم في الصناعة . وعليها ألا ننسى أن التغيير الكامل للوضعية القانونية لوسائل الإنتاج قد ضحبت التخلص من أصحاب هذه الوسائل ، وأن رجالاً جدد قد أخذوا مكانهم ، وكذلك أيديولوجية مختلفة ، ولم يكونوا راغبين (وعلى الأقل في أثناء فترة معينة) في إتحاد سياسة مخالفة للسياسة التي وضعها إتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وهذا الخوض الإقتصادي لم تتم بحاربه بنفس الطريقة التي وقعت في الغرب ، خاصة وأن مجموع أمم الشرق كانت دولاً مهزومة ، وكانت يتحالفها مع ألمانيا في أثناء الحرب ، قد تبعتهما في مصيرها وإحتمالهما قوات إتحاد

الجمهوريات السوفيتية ، وهذا الموقف قد نعيم عليهم طوال هذه الفترة ؛ وعلاوة على ذلك فإن طاقاتهم الاقتصادية ودرجة تنميتهم ، والتي كانت في بعض الحالات غير كافية ، كانت تمثل عقبة أمام كل محاولة للاستقلال ، بينما كانت المشاركة ، من الناحية الأيديولوجية ، في نفس الاعتقاد — أى أنه لا يمكن أن تكون هناك سوى حقيقة واحدة ، وطريق واحد يوصل للاشتراكية — تمثل وحدة . ومع ذلك ، فإن التوترات بين الديمقراطيات الشعبية والاتحاد الجمهوريات السوفيتية كانت هامة ، وعلى العكس مما كان البعض يعتقده ، ظهرت بعد نهاية الحرب بقليل ، وعن طريق عمليات تطهير للقيادات المسيرة وبدعوى الحياة (قضية راجك Rajk ، وقضية سلافسكى Slansky) ثم بدوع خاص عن طريق ما اسمية « بالإنشقاق ، اليوجوسلافى (فتركت يوجوسلافيا في عام ١٩٤٨ المجموعة الاشتراكية لكي تنشئ اشتراكية وطنية مؤسسة على التسيير الذاتي) ؛ ثم لاحظنا في أثناء سنوات الخمسينيات ، وبعد موت ستالين ، مظاهر مختلفة (تمرد في برلين الشرقية في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وهبة ثورية في بولندا وفي المجر في عام ١٩٥٦) والتي باضافتها إلى عملية نعيم — ير النظام الستالينى وإلى الصدام الصينى الروسى ، انتهت إلى نظرية التعايش السلمى بين الشرق والغرب ، والاعتراف بوجود طرق مختلفة في بناء الاشتراكية ؛ وأخيراً ، فإذا كان الاتجاه صوب إستقلال أوسع قد ترجم ، في سنوات الستينيات ، بالبطء في تطبيق نظام تقسيم العمل ، وبعدم دخول الديمقراطيات الشعبية فى هذا الطريق إلا بتردد كبير (مثل رومانيا الواضح) فإنه من الواجب عدم تناسى أنه كانت هناك رغبات قوية من أجل الاستقلال ، وأنها قد عوقبت بسرعة التدخل الرأسى فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ وظهور نظرية السيادة المحدودة .

وهكذا نجد أن عملية التنمية ، بسرعتها وإنساعها ، قد تسببت فى حدوث توترات هامة وجديدة فى كل المجتمعات .

وبقلبها الأنشطة الموجودة ، وبتسليمها فى ميلااد أنشطة جديدة ، نزعنا جزء من الأهلالى من مشغولياتهم التقليدية ، وأجبرتهم على القيام بعمل جديد ، والقيام بمهنة جديدة ، وأخذ شخصية جديدة ، والتخلى عن معتقداتهم وهاداتهم ومواقفهم ، وأخذ غيرها ، وترك أمن إقتصادى معين ، وكذلك أخلاقى وثقافى ، من أجل المخاطرة وعدم التأكد ؛ مغيرة المزارعين ومحولة إياهم إلى عمال صناعة ، وأبناء الريف إلى سكان مدن ، وجعلنا كل يترك عمله إلى عمل آخر ومن مدينة لأخرى ، وجعلنا من الأفراد مهاجرين مستقدين وبدون جذور . وعلاوة على ذلك فإنها تسببت ، وبالتقدم الذى صاحبها ، فى تغير عنيف فى بنىان وتسيير المجتمع ، ومولدة بذلك توترات أخرى : وترجمت تحسن الأحوال الصحية ، وزيادة إرضاء ظروف التغذية ، وتحسن ظروف الحياة بنسبة مئوية أكبر من الأفراد الشبان والمتقدمين فى السن فى مجموع السكان ، وبالتالي فى زيادة التوترات بين مجموعات السن المختلفة ، وفى هداات زادت حدتها عن طريق المناقشات من أجل إحتلال الوظائف الجديدة الناتجة من زيادة تنويع الأنشطة . وكل فترة لتغيرات إقتصادية هى بالضرورة فترة لتغيرات إجتماعية ، وهنا نجد أن الإحتفاظ بالتوترات فى نطاقات محتملة كان يرجع جزئياً إلى تحسن الأحوال الإقتصادية .

ولكن التوترات الإجتماعية المتعلقة بالسلطة ، وحقى إذا ما كانت أقل ظهوراً ، قد أخذت شكلاً مهماً كذلك . فالواقع أنه على المستوى الداخلى ، قد إحتفظت الدولة والمؤسسات بعلاقات غير ثابتة وواضحة ، فكانت فى بعض الأحوال عدائية ، وفى بعضها الآخر متكاملة ، ونجمل من سيكون من بينهما الذى يسود فى المستقبل ، ويؤدى الأهر إلى أن تتسامل عن دور الدولة ، وهذا السؤال أساسى ، خاصة وأن العلاقات بين الدولة والمواطن قد تغيرت بعمق حتى

وإن كان ببطء ، ويمكننا حتى من أن نقول ، بطريق ملتوى ، أن الاعتمادات على حريات الأشخاص ، والتي سهلتها التغيرات الحديثة ، قد تزايدت ، وأن الديالكتيكية بين الدولة والمواطن قد مالت صوب ترك مكانها للعلاقة بين السلطة والرعية . ونفس زيادة السلطة نجدها على الصعيد الخارجى ، إذ أن العالم قد أصبح أكثر نظاماً ، وله تسلسل : فالدول التى فى طريقها إلى الغنى والرفاهية تجد صعوبات كبيرة من أجل التصنيع ورفع مستوى حياة شعوبها قد خضعت لإقتصادياً ، وإلى حد بعيد ، للدول المستعملة النعم وأكثر من الماضى ورغم إستقلالها السياسى ؛ والمجموعات الرأسمالية والاشتراكية تقوم بتسييرها دولة زعيمة ، تحاول بوسائل مختلفة أن تحتفظ تحت سيطرتها بالدول التى تدخل فى مجموعتها . وفى كل الحالات ، فإن ردود الفعل ، والتى كانت حادة فى بعض الحالات ، ونشأت عن هذه الزيادة فى السهولة ، كانت هى ردود فعل تمثل فقدان الأمل ، وفشلات .

خاتمة الباب

من السهل علينا أن نلاحظ ، في التطور الإقتصادي والاجتماعي للعالم ، في خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة ، اتجاهين ، الواحد تم الإعداد له في خلال الفترة السابقة ووصل إلى إزدهاره الكامل الذي أعطاه بهذا الشكل خصائصه الأكثر وضوحاً ، والثاني تأكد ببطء ، ولكن كل يوم بدرجة أقوى ، ويعان عن السنوات المقبلة .

وكانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى وقتنا هذا هي فترة تنموية استثنائية إذ أنه لم يحدث أبداً أن عرفت لإجاليات الإنتاج القومي مثل معدلات هذه التنمية منذ ما يزيد على قرنين وهي الفترة التي بدأ فيها التصنيع ، ولا شاهدنا تطبيق مثل هذا العدد من التجديدات التي أدت إلى مثل هذا التغير في الإقتصاديات ، ولا ارتفاع الدخل الفعلي للفرد بمثل هذا المستوى ؛ وبنفس الطريقة فإن تقسيم العالم قد قلت حدته ، وأخذت بحجوعتان في تعايش سلمي نسبي مكان الدول العديدة التي كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السيطرة العالمية . وتتميز هذا الجيل بالرخاء والسلم ، وكان كل منهما يعمل في صالح الآخر .

ولكن ظاهرات جديدة تزايدت أهميتها مع مرور الوقت . فكانت القومية قد نتجت عن تركيبة استثنائية لعدد من العوامل ، ولذلك فإن الاحتفاظ بها في المستقبل يتوقف على استمرار تطورها ، إذ أنه بدون ذلك (بالنسبة للسكان مثلاً) لا يمكنها أن تستمر بنفس السرعة التي كانت لها في الماضي ؛ والنظم الإقتصادية شهدت تغيرات متزايدة حدتها ؛ وظهرت إنقسامات جديدة ومعارضات مختلفة (بين الدول المستعملة والنمو والدول الآخذة في النمو ، وبين

المجموع الرأسمالى والمجموع الإشتراكى ، وبين البلاد المستعملة النمو فى كل مجموع (ولم تعط أى ميل نحو تخفيف حدتها ؛ ونشأت توترات إجتماعية جديدة وتسببت فى مواجهات هامة دون أن تمثل أى لإنجاه نحو تخفيف حدتها .

وكانت سنوات الستينيات بداية للعبور الصعب من عالم ما بعد الحرب إلى عالم لا يعرف أحداً تماماً ماذا سيكون .

البَابُ الثَّانِي

العالم الصناعي الغربي

الفصل السادس

أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ (١)

في الوقت الذي كانت قوات الحلفاء تتم فيه القضاء على آخر مقاومة للعدو ، طرحت لدى المنتصرين والمؤومين ، مشكلات التحول . وعلى مستوى كبار الحلفاء الغربيين ، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، كانت هذه المشاكل ، مع تعقيدها ، لا تزال عديدة : فكان العبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم لا يهدد المؤسسات السياسية ، حتى وان كانوا يعلمون من قبل ، ومنذ صيف ١٩٤٥ أن قادة الحرب ان يكونوا هم ميسري السلم . وتوفي روزفلت Roosevelt في ١٢ أبريل ، وأبعد تشرشل Churchill من السلطة في ٥ يوليو .

وفي أوروبا الغربية المحررة ، كان الموقف أكثر دقة . فلم يكن من السهل للتنبؤ بما إذا كانت عودة الحكومات اللاجئة الى لندن ستسمح بإعادة بسيطة وحادية للنظم السياسية السابقة ، أو إذا كانت أساسيات الإحتلال ستطرح مسألة القيادات والنظم في نفس الوقت . وفي الدول المهزومة ، كان الفراغ السياسي الناتج عن انهيار النظم الشمولية يزيد من خطورة الحالة والتي كانت المعارك ، وعمليات التدمير والفرار الجنون للسكان قد جعلوها مأسوية .

ولكن فيما وراء هذه المشكلات المباشرة ، ظهرت في كل مكان آمال جديدة من أجل الأمن وضمان الممتلكات . وكانت أقل جودة ، في الواقع ، إذا ما حكمنا عليها في ضوء الإصلاحات التي كانت قد وقعت في زيلندا الجديدة منذ نهاية القرن

(١) كتب هذا الباب Georges Dupoux أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة بوردو III.

التاسع عشر ، ثم في أثناء سنوات الثلاثينيات ، مع محاولات القانون الجديد ، وبخاصة مع ردود فعل الأوساط البريطانية الحاكمة مع مشروع بيفريدج Beveridge الشهير . وهذا التغيير في المشغوليات أدى الى انتشار فكرة دولة الرخاء Welfare State ذلك التعبير الذى خلقه الأجلوسكسونيون في مواجهة دولة الحرب Warfare State الخاصة بألمانيا النازية . وستكون دولة الرخاء هذه هى الدولة التى ستحاول فيها السلطة ، بالعزيمة المؤكدة ، وبالسائل والإجراءات الخاصة بالإدارة ، أن تعدل من تحرك القوى الاقتصادية فى اتجاه ضمان الموارد الخاصة ، وتقليل مخاطر عدم الأمن ، ووضع مجموعة كاملة الى أكبر مدى من الإدارات الاجتماعية على أعلى مستوى فى خدمة الجميع .

ولا شك فى أن ظهور فكرة دولة الرخاء هى أكثر المظاهر أهمية فى فترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول الغربية . ودراسة جادة للتوقيت تظهر أن المحرك فى هذا الميدان لم يكن هو الولايات المتحدة الأمريكية (فشروعات الرئيس الجديد التى عرضت فى برنامج من ٢١ نقطة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٥ رفضها الكونجرس ، ولم يعد ترومان Truman إليها إلا بعد إعادة انتخابه ، وفى شكل القانون العادل Fair Deal) ، ولا حتى انجلترا فى عهد حكومة العمال (فالإصلاحات الأولى ترجع الى عام ١٩٤٦ وتستمر حتى عام ١٩٤٨) ، ولكن فرنسا ، التى أنشأت حكومتها المؤقتة نظام الضمان الاجتماعى منذ شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وهذا التقدم من جانب فرنسا يمكن شرحه ، لا بأنها كانت مستعدة له تقنياً ، ولكن على أساس وجود سياسة تميل أخلاقياً الى التجديد فى القطاع المدنى ، والتى مالت ، بعد أن عاقبت العناصر غند الطيبة عن طريق التأميمات ، الى مكافأة العناصر الطيبة (وهى جبهة الشعب ، ومن أجل وطنيتها) بمنحها مميزات اجتماعية أساسية . ولذلك فإن حكومات التحريروى التى أوصلت للجمهورية الرابعة مميزات دولة الرخاء .

١ - فرنسا بعد التحرير :

واجهت فرنسا منذ صيف ١٩٤٤ ، وفى الوقت الذى كانت تسب فيه تحرير أراضيها ، مشكلات اقتصادية وسياسية تتعلق بإعادة بنائها .

وكانت المهمة الأولى التى تقع على كاهل الحكومة المؤقتة هى زيادة الانتاج الذى كان قد هبط الى مستوى يشير القلق : فبالنسبة لعام ١٩٣٨ ، كان معدل الانتاج الزراعى قد وصل فى عام ١٩٤٥ الى ٦٤ ، ومعدل الانتاج الصناعى الى ٤٣ . ولكى تقوم بواجبها ، كان لدى الحكومة سلطات استثنائية ، وسلطات منذ وقت الحرب (مراقبة التموين ، تثبيت الاسعار ، ومراقبة التجارة الخارجية) وسلطات التحرير (المرسومات) وتقنية التخطيط ، التى أدخلت بحذر بمرسوم ٣ يناير ١٩٤٦ فى انشائها بمجلس القوميسارية العامة للخطة ، والتى زاد تحديداتها فى عام ١٩٤٧ بوضع أول خطة تجديده وتجهيز ، تسمى خطة مونيه Monnet . ورغم الوقوع فى بعض الاخطاء (ضعف سياسة الهجرة ، وعدم تحديد سياسة التوزيع) فإن السياسة الاقتصادية أعطت ثمارها بسرعة ، وعلى الاقل فى الميدان الصناعى . ووجدت القطاعات الست الاساسية التى نهضت عليها الخطة (الفحم ، الكهرباء ، الصلب ، النقل بالسكك الحديدية ، الاسمنت ، ومعدات الزراعة) بسرعة مستوى ما قبل الحرب ، وتقدمت الى ما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٤٧ ؛ وفى الزراعة ، كان النمو اضعف ، ولم يصل الانتاج الى مستوى ما قبل الحرب الا فى عام ١٩٤٩ . ولذلك فإنه لم يكن أمراً يشير الدهشة أن صعوبات التموين قد مثلت ، حتى هذا التاريخ ، مشغوليات أساسية للمسيرين الفرنسيين .

وفى نفس وقت التموين ، كان ارتفاع الاسعار يشير القلق بشكل حاد لدى الرأى العام ، ولم يكن هذا التطور سوى ظاهرة مرض أكثر عمقاً وأكثر همومية وهو انخفاض سعر العملة .

١٤٨ -

فأند أصول إنخفاض سعر العملة ، والذي يمثل مظهراً أساسياً للاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب ، والذي لم يتوقف ، وعلى الأقل في شكله والقافر ، إلا في عام ١٩٥٢ ، نهد الأعباء الضخمة للحرب ، أي مصروفات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وتمويل د أعباء الاحتلال ، في سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ، والمبالغ الضخمة التي تطلبها عملية الدخول في الحرب في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وإلى هذه المصروفات التي يمكننا أن نسميها سلبية ، أضيفت ، مع عملية إعادة البناء ، مصروفات من نوع جديد ، مثل الدعم الإقتصادي الذي يمكنه أن يسمح بالاحتفاظ ببعض الأسعار وتوجيه الإنتاج ، ومصروفات إيجابية ، تتمثل في مصروفات الاستثمار . وهذه الأخيرة تمثل ، من حسن الحظ ، نصيباً متزايداً في الإنفاق العام (١٠ ٪ في عام ١٩٤٥ ، ٤٠ ٪ في عام ١٩٤٩) . ولما كانت هذه المصروفات الضخمة لا يمكن تغطيتها بشكل كامل لا عن طريق الضرائب ، ولا عن طريق القروض (رغم نجاح قرض ال ٥ ٪ في عام ١٩٤٩) فكان من الواجب طلب الباقي عن طريق زيادة حجم أوراق العملة .

والواقع أن خطر زيادة حجم أوراق العملة المتداولة قد درس منذ التحرير . وأبعد ذلك العلاج الذي كان قد اقترحه بيير منديز فرانس Pierre Mendès France وزير الإقتصاد الوطني (التبادل مع تثبيت حجم الأوراق) بواسطة الحكومة المؤقتة في صالح ذلك الحل الذي تقدم به رينيه بليغن René Pléven وزير المالية (تبادل الأوراق المالية دون تثبيت حجمها وعمل أخذ مختلف من رأس المال في شكل د ضريبة التضامن الوطني) . وهذا القرار (٣٠ مايو ١٩٤٥) لم يكن بدون شك موفقاً . فلم يسمح ، على كل حال ، بأن يتخلص من إنخفاض سعر العملة (٢٦ ديسمبر ١٩٤٥) التي كانت في واقع الأمر حتمية ، حتى مع وجود مراقبة النقد التي كانت قد أنشئت منذ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ولحفظ بها حق

عام ١٩٥٨ . وكانت للمعدلات التي احتفظوا بها (٧٠٪ / تقريباً) قد أدت إلى انخفاض طويل ، لسعر العملة ، وكانت غير كافية ؛ وكانوا يرغبون ، في الواقع ، ومن أجل زيادة كبيرة في الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، الاحتفاظ بعملية لها قيمة مرتفعة من أجل دفع ثمن هذه الواردات بحساب جيد . ولما تمكنهم اضطروا ، في واقع الأمر ، إلى أن يوافقوا على ثلاث إنخفاضات أخرى (٢٤ يناير و ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ و ١٩ و ١٩٤٩) قبل أن يصلوا إلى المعدل الواقعي للتبادل ، والذي ترك أخيراً الفرنك وقد فقد تسعة أعشار قيمته في عام ١٩٣٩ .

ومع ذلك ، وأكثر من التقدم الاقتصادي ، فإن الذي أثر في ذاكرة الفرنسيين الجماعية أثناء سنوات إعادة البناء كان هو انخفاض سعر العملة في شكله الأكثر حساسية وهو التسابق بين الأجور وبين الأسعار . ففينا بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٩ تضاعفت الأسعار في مجموعها خمسة مرات ، بينما تضاعف إجمالي الأجور ٣ مرة ، والمرتبات مع الخصومات الاجتماعية بما يقرب من أربعة مرات . وإذا كان انخفاض سعر العملة قد سهل العمالة الكاملة وشجع أصحاب المشروعات الناشطين ، فإنه قد أصاب بعنف أصحاب الدخل الثابتة ، وسمح بالإحتفاظ المصطنع للمشروعات ذات الإنتاجية البسيطة ، وحدد حرية الحركة الضرورية واللازمة للأيدى العاملة ، وحافظ بنجاحه السهل الذي سمح به بمقايمة إقتصادية إنتهازية . وعند خروجهم من فترة إعادة البناء الإقتصادي ، كان الفرنسيون ، الذين كانوا قد إستعادوا تقريباً مستوى معيشة عام ١٩٣٨ ، غير مسلحين من أجل مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية .

وأما عن إعادة البناء السياسي فإنها كانت أكثر سهولة وأكثر سرعة ذلك أنها كانت قد أعد لها ، خارج فرنسا ، بواسطة لجنة التحرير الوطني للجنرال ديغول de Gaulle ، تلك اللجنة التي أصبحت ، في ٣ يونيو ١٩٤٤ ، هي الحكومة

المؤقتة للجمهورية الفرنسية ، وفي الوطن الأم بواسطة المجلس
الوطني للمقاومة .

ومع ذلك فإن الصعوبة الأولى كانت هي السيطرة على البلاد ، والتي كان
جزء منها ، وقت وصول الحكومة المؤقتة إلى فرنسا ، تحت إشراف جماعات المقاومة .
وبدأت عملية قياس قوة تقريباً ، بين الجنرال ديغول ، رئيس الحكومة ، وبين
« الميليشيا الوطنية » ، وغذتها القيادات الشيوعية ، وانتهت بحمل الميليشيا ، التي
طلبت (٢٨ أكتوبر ١٩٤٤) وحصلت عليها الحكومة دون إراقة دماء .

أما الصعوبة الثانية فكانت هي « الإعادة التدريجية للمؤسسات الجمهورية » ،
والتي كانت سلطات الجزائر قد فكرت فيها منذ عام ١٩٤٤ . ذلك أنهم لم يكونوا
يعرفون ما إذا كان من الأفضل العودة ببساطة لنظام الجمهورية الثالثة ، الذي كان
قد تأثر بهزيمة ١٩٤٠ أو إعداد دستور جديد ، وفي هذه الحالة لانتخاب مجلس
تأسيسي . ولتقرير هذه المسألة ، لالتجأ الجنرال ديغول إلى وسيلة للاستشارة
الشعبية كانت قد تركت منذ ما يقرب من قرن ، وهي الإستفتاء ، والذي حدد له
يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . وإجابة على سؤال ما إذا كانوا يرغبون في مؤسسات
جديدة ، أجاب الفرنسيون بالغالبية العظمى بالإيجاب (٩٦٪ نعم) . وفي
نفس اليوم مثلت إنتخابات المجلس الوطني ، الذي سيكون إذن مجلساً تأسيسياً ،
الصورة الأولى المحددة لحالة القوى السياسية في فرنسا في اليوم التالي
للتحرير .

كانت صورة مختلفة تماماً عن صورة ما قبل الحرب . فاليمين ، الذي كان في
هالبية الاحيان مرتبطاً بفيشي ، إنهار : فلم يحصل على أكثر من ١٣٪ من
الاصوات ، مقابل ٤٢٪ في عام ١٩٣٦ . والوسط ، الراديكالي الاشتراكي ،
الذي أصبح رهواً للجمهورية الثالثة خرج من الإنتخابات وقد فقد الكثير من

- ٢٠١ -

أعوانه ، فلم يحصل إلا هل صوت واحد من بين كل عشرة أصوات للناخبين (وكان له صوت من كل خمسة أصوات قبل الحرب) . وعلى العكس من ذلك ، أفاد اليسار أكبر فائدة من تطور الرأى العام ، مع ٢٤٪ من الاصوات لمرشحي الحزب الاشتراكي ، وبخاصة ٢٦٪ من الاصوات للحزب الشيوعي ، الذي أصبح بذلك . الحزب الاول في فرنسا ، ولكن تشكيلة سياسية جديدة ، نتيجة للمقاومة ، ويحركها المناضلون الكاثوليك ، وهي الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. دخلت دخولا منتصرا إلى المجلس الوطني ، فتح ٢٥٪ من الاصوات ، أصبح مكانتها بعد مكانة الحزب الشيوعي مباشرة .

وسمحت لانتخابات المجلس التأسيسي بأن تشكل ، وتحت رئاسة الجنرال ديغول ، حكومة كما يتصورها الرأى العام ، أى تستند أساسياً على ثلاثة تشكيلات منتصرة . وهذه الثلاثية ، تحت وزارة ديغول ، استمرت من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حتى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، ذلك الوقت الذى شعر فيه الجنرال بأنه يوجد بينه وبين الاحزاب عدم تفاهم متزايد ، واستقال من وظائفه . ولكن الاتجاه الثلاثى استمر بدون ديغول مع وزارات فيليكس جوان Félix Gouin ، وجورج بيدو Georges Bidault ، وبول راماديه Paul Ramadier حتى ٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو تاريخ لإبعاد الوزراء الشيوعيين .

ومع ذلك ، فإن الاتجاه الثلاثى ، كحل لحكم بلاد منقسمة وفى دور انتفاضة ، قد أظهر عدم قدرته على إنهاء الاعباء الاخرى السياسية العريضة ، مشتل وضيق المستور . والواقع أن المشروع الذى وافق عليه المجلس التأسيسى المنتخب فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ كان يتعلق بنظام ترجع فيه حقيقة السلطة لمجلس واحد . وهذا المشروع الذى كان قد أعدده قادة الحزبين الشيوعي والاشتراكي ، قد واجه هجوماً قوياً ، وإن كان بدون جدوى ، من جانب الحركة الجمهورية الشعبية .

— ٢٠٢ —

وحين عرض للاستفتاء، في ٥ مايو ١٩٤٦، ورفضه جمهور الناخبين بمشرقة ملايين صوت ضد تسعة ملايين وأظهر هذا النشل أن انقسام الاحزاب المسيطرة كان يقطع الرأى العام إلى كتلتين لكل منها نفس أهمية الاخرى تقريباً ، الامر الذى يهدد بالتسبب فى مواجهات عنيفة بين اليمين وبين اليسار ، كما كان الحال عليه دائماً فى أثناء الجمهورية الثالثة ، والذى كان قد أساء إليها كثيراً فى نظر الرأى العام .

فكان من الضروري إذن القيام بعملية تجميع . وفهمت ذلك الاحزاب الثلاثة ، التى كانت قد عادت بنفس قوتها تقريباً فى المجلس التأسيسى الثانى (يونيو-سبتمبر ١٩٤٦) ، فحققتوا حلاً وسطاً ، ووضعوا فى مكان نظام المجلس ، الذى كان الاستفتاء العام قد رفضه ، نظاماً أكثر توازناً ، تركوا فيه مكاناً صغيراً للمجلس التشريعى ثان ، ودعموا قليلاً فيه من سلطة رئيس الجمهورية . وطرح المشروع الدستورى الجديد للاستفتاء الشعبى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان مدعماً ومؤيداً هذه المرة بالاحزاب الثلاث للوجود فى السلطة ؛ ومن سوء حظ واضعيه أن الجنرال ديغول خرج من تحفظه ، وهاجمه علنياً فى خطابه لإبدنال يوم ٢٢ سبتمبر ، وإتهمه بوضع مؤسسات فرنسا تحت سيطرة رغبات الاحزاب . وهذا التدخل من جانب الجنرال ديغول أدى إلى التأثير فى كثير من الناخبين ، وبخاصة من الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، الذين كان عليهم أن يفتساروا بين ولاء وولاء آخر ، ولم يتمكنوا من الخروج من مثل هذا الوقف إلا بالإمتناع عن التصويت . وإذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه بتسعة ملايين « نعم » ضد ٧٨٣.٠٠٠ لا ، ، فان عدد أصوات الممتنعين كان قد بلغ ٧٨٨.٠٠٠ .

وأسس الدستور ، الذى تمت الموافقة عليه فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ الجمهورية الرابعة ولكن فى ظروف لم تكن مرآتية تماماً . فكان فى وسع خصوم المشروع

٢٠٢

المستورى أن يلاحظوا ، وربما ببعض من سوء النية ، أن هناك
إثنان من كل ثلاثة فرنسيين ، تقريباً ، لم يوافقوا على الدستور الجديد
فرنسا .

وفي نفس الوقت الذى تمت فيه إعادة البناء الإقتصادي ، وإعادة البناء
السياسي ، قامت فرنسا ببرنامج واسع للإصلاحات من أجل وصولها إلى حالة
الرخاء .

ولاشك في أن الرغبة في الإصلاحات الاجتماعية كانت بالتأكيد قوية للغاية
عند الرأي العام ، وبعد السنوات العصيبة للزينة والاحتلال . ولقد عبروا عن
ذلك بكل وضوح عن طريق ممثلي منظمي التحرير ، فرنسا الحرة عن طريق
الجنرال ديغول ، والمقاومة الفرنسية على لسان اللجنة الوطنية للمقاومة ودميثاقها .
وبعد أخذ ألقاظ عام ١٩٣٦ ، قامت الواحدة والاخرى باقتراح إصلاحات في
البنيان ، وبأخذ وحى من النمط السوفيتي ، أضافوا مشروع لإدارة الإقتصاد
عن طريق التخطيط ؛ وترجمة الآمال الشعبية كانوا يأملون في الوصول إلى
تهديم الصدمات الاجتماعية بعملية إحتماء أفضل للعمال داخل المشروعات ، ولذلك
فإنه قد تم ، في مناخ من الإجماع ، أو شبه الإجماع ، إصدار سلسلة من المراسيم
من شهر ديسمبر ١٩٤٤ حتى شهر أكتوبر ١٩٤٥ ، ثم استكملوها بعد ذلك
مباشرة بتشريعات تم التصويت عليها عند نهاية عام ١٩٤٥ وفي ربيع
عام ١٩٤٦ .

وكانت أول الإجراءات هي التأميم . التأميمات التأديبية ، أولاً ، بالنسبة
للمشروعات التي كانت قد عملت من أجل الاعدام ، (رينو ، ونوم والرون ؛
وتأميمات من أجل المصلحة الاقتصادية ، بعد ذلك ، وتعلق بموارد الطاقة (مناجم
فحم الشمال ، وبادي كاليه ، والغاز والكهرباء ، وأخيراً بمجموع مصادر الفحم)

والإتتمان (بنك فرنسا، وأربعة من مصارف الإيداع: الكريدى ليونيه، وموسيقى جنرال، والمركز الوطنى للدخار، والبنك الوطنى للتجارة والصناعة، وشركات التأمين الكبرى) .

وفى خلال شتاء ١٩٤٤ — ١٩٤٥ نظمت القرارات الكبرى ومدت من ميدان التأمينات الاجتماعية؛ وفى شهر أبريل ١٩٤٦ أنشئت للتأمينات الاجتماعية وشملت كل أصحاب المراتبات؛ وتم فى شهر أبريل ١٩٤٧ انتخاب وبدء عمل مجالس الإدارة .

وجاء مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٥ لىكى يضمن تمثيل العمال فى المشروعات بإنشائه وإجان المشروعات، ثم جاء قانون ٢٤ أبريل ١٩٤٦ لىكى يثبت وضعية صندوقى العاملين . وفى الريف ، تحسنت حالة المزارعين وزادت إستقراراً، بعد أن كانت ضعيفة ، وذلك بوضعية المزارعة التى صدرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ .

ولنتذكر أخيراً أن الامنية شبه الاجتماعية لإدارة الإقتصاد قد أرضيت بإنشاء مجالس وقوميساريات للخططة (مرسوم ٣ يناير ١٩٤٦) وإقرار خطة للتجديد والتجهيز ، فى ٧ يناير ١٩٤٧ .

ولذلك فإنه، منذ نهاية عام ١٩٤٦ كانت عملية إعادة البناء تسير على طريق سليم ، ودولة الرخاء قد وضعت أسسها ، والجمهورية الرابعة قد أخذت مكانها . وكان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة الثلاثية عن الطريق العمل المشترك من جانب الجنرال ديغول وقوى ضخمة للرأى العام ، فى أول الامر ، ثم ، وبعد القطيعة بين الجنرال والحزاب ، عن طريق تكتل الثلاثة الرئيسية فيما بينها . ولكن سرعان ما انفصمت هرى هذا التكتل الثلاثى (٥ مايو ١٩٤٧) ، ظاهرياً بسبب مسائل السياسة الداخلية، وفى الحقيقة بسبب المشكلات الكبرى بين الشرق والغرب .

وأجبرت بدايات الحرب الباردة الاحزاب على أن تعيد النظر ، فى الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية ، فى مسألة دور ومكان الاحزاب الشيوعية ، التى اعتبرت على أنها عملاء للسياسة الروسية . وتم إبعادهم وإخراجهم من الحكومة فى فرنسا ، كما حدث فى غيرها .

ولكن القضاء على هذا الاتجاه الثلاثى يمثل نهاية « نظام شبه الإجماع » الذى كان قد ميز الفترة الكبرى الخاصة بإعادة البناء . وبعد ذلك ، وطوال بقية فترة نيابة المجلس الوطنى الأول ، ستكون الاغلبية التى يجب على الحكومات أن تستند إليها هى ما تسمى « بالقوة الثالثة » .

فما هى القوة الثالثة ؟ كما يدل اسمها ، فإنها القوة التى تختلف عن القوتين الاخرتين ، أى القوة الشيوعية ، والقوة الليبرالية .

والواقع هو أن هذه القوة كانت قد ظهرت مع الإعلان بواسطة الجنرال ديغول ، فى خطبته فى ستراسبورج يوم ٧ أبريل ١٩٤٧ ، لإنشاء « تجمع الشعب الفرنسى » *Rassemblement du Peuple Français R. P. F.* وهذا التجمع وقف ضد مؤسسات الجمهورية الرابعة ، ولكن « فى إطار القوانين » . فكان عليه أولاً أن يثبت نفوذه فى البلاد ولقد تمكن من ذلك بسهولة عند أول فرصة ، وهى فرصة الانتخابات البلدية فى شهر أكتوبر ، وسيت حصل فى المدن الكبرى نسبياً على ما يزيد على ثلث أصوات الناخبين .

ولما كانت هذه القوة الثالثة مخفوقة بين الطرفين ، ولا يمكنها أن تضم سوى الاحزاب المؤسسية ، وهى أحزاب وسط اليسار (*S. F. I. O.*) والوسط (الحركة الجمهورية الشعبية *M. R. P.* والراдикаليون الاشتراكيون) ؛ فإنه كان عليهم أن تمتد صوب اليمين ، صوب المعتدلين . كما أنه لم يكن فى وسعها أن تحارب معارضتها الاثنى بنفسي القوة : وهذا المشروع الذى كان هو مشروع ليون بلوم

Léon Blum اضطرروا إلى التخلي عنه حينما عجزت هذه القوة الثالثة، بعد سقوط وزارة راماديه Ramadier ، عن أن تحصل على ثقة المجلس من أجل تشكيل حكومة (٢١ ديسمبر ١٩٤٧) وكان إختيار المجلس لروبه شومان Robert Schuman ، كرئيس لمجلس الوزراء ، يعنى أنه كان يرغب في أن يقوم بحرب أشد قوة ضد اليسار المتطرف عنها ضد الانجاء الديجولى . وكذلك الحال بالنسبة لوزارة المالية ، التي أعطيت على التوالي الراديكالى رينيه ماير René Mayer بواسطة شومان رئيس مجلس الوزراء ، ثم للمعتدل بول رينو Paul Reynaud بواسطة الرئيس أندريه ماري André Marie ، ثم للمعتدل بيتش Petsche بواسطة الرئيس كي Queuille يظهر الثقل المتزايد فى أهميته باستمرار لوسط اليمين واليمينين فى التوازن الوزارى . فالقوة الثالثة هى فى الحقيقة تكتل لا يجرؤ على أن يذكر اسمه من بين كل التشكيلات التى كانت ترغب فى الدفاع عن الجمهورية للرابعة ، من الحزب الإشتراكى حتى اليمين البرلمانى الكلاسيكى .

وهذا التكتل ، الذى كان شبه سرى ، وكان على كل حال رقيقة ، وبعد نفسه فى مواجهة مشكلات صعبة ، سواء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية .

فنيا يتعاق بالخارج ، كان عايمه أن يأخذ موقفاً واضحاً مع معسكرات الحرب الباردة . وكان الإختيار الذى قام به الزعامة الأمريكية مدعماً بشكل واضح ومكثف من جانب الرأى العام ، باستثناء الشيرعين والمجموعات الصغيرة للشعبيين من أنصار الحياد . ودعمت موايا خطة مارشال من هذا التأييد . ولكن هل كان إختيار المعسكر الأمريكى يتضمن إعادة تسليح ألمانيا الغربية؟ وستظل هذه المسألة الخطيرة ، وفى خلال سنوات عديدة ، تقسم القوة الثالثة وأكثر من

الرأى ، والحل القائم على حل وسط لمسألة اللجنة الأوروبية للدفاع C. E. D. ستظهر على أنها حل خاطئ .

أما فيما يتعلق بالمداخل ، فإنه كان على حكومات القوة الثالثة أن تتغلب على صدمات إجتماعية خطيرة ، مثل إضرابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، والتي كان الحزب الشيوعى يشجعها ، وكان لا يرضى بإعادة ، من الحكومة ، الأمر الذى سيظهر على أنه لفترة طويلة . ويتسبب فشل الإضراب فى تفتت النقابة العامة للعمل C. G. T. التى كان قد أعيد توحيدها فى هام ١٩٤٤ : وكان خروج أصحاب إنتاج د قوة العمل ، الذين سموا أنفسهم C. G. T. F. O. ، لا يترك للنقابة القديمة إلا الأعضاء الشيوعيين أو أنصار الشيوعية (١٣ أبريل ١٩٤٨) .

وكان على هذه الحكومات كذلك أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة بنهاية فترة إعادة البناء . ونجحت فى ذلك عن طريق تسوية مصير الفرنك بطريقة خفض قيمته (سبتمبر ١٩٤٩) الأمر الذى ضمن إستقرار العملة لمدة تقرب من تسع سنوات ، وعن طريق إعادة إعطاء قوانين السوق قليلا قليلا مكاناً أكبر فى إدارة الاقتصاد .

ولكن المشكلة الأكثر خطورة وللتى طرحت فى هذا الوقت ، دون أن تجد بلا شك تفهماً واضحاً من بجانب الطبقة السياسية المسئولة ولا من بجانب الرأى العام ، كانت هى مشكلة نهاية الاستعمار .

وكانت الإنذارات الأولى ، فى هذا الميدان ، قد ظلت غير مفهومه تماماً : فكانت إضطرابات سطيف وقالة (مايو ١٩٤٥) ، ومراحل إعادة غزو الهند الصينية وحادثة هاى فونج (نوفمبر ١٩٤٦) ، وثورة مدغشقر (مارس ١٩٤٧) قد مهت بغير وضوح تقريباً من جانب جمهرة الرأى العام ، ولم تؤثر كثيراً على

لانسجام الإتجاه الثلاثي . وفي أثناء ذلك، كانت آمال الوصول إلى تغيير والتي كانت تحرك شمال إفريقية تجدد ، وعن طريق للصدفة من جانب الأحداث والرجال ، إجابات متفرقة فكانت هناك مرونة وإسترخاء في تونس، الأمر الذي بدا أنه يسهر بهذه المحمية صوب إستقلال ذاتي واسع ؛ وتشدد وتهديد في المغرب ، من أجل ممارسة الضغط على سلطان يتزعم حركة المقاومة ؛ والبحث عن حل وسط في الجزائر مع منحه وضعية ٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، ولكن في نفس الوقت ممارسة لعبة مزدوجة تنزع ، بالاضغوط الإدارية ، كل قيمة وكل معنى لإنتخابات المجلس الجزائري الذي أنشأته هذه الوضعية . والواقع هو أن الموقف في شمال إفريقية قد إستقر في التدهور ببطء إلى الأعماق، حتى وإن كانت المظاهر قد ظلت براقة.

أما مسألة الهند الصينية ، فإنها أخذت أبعادا سيئة أولا ، لأنه منذ أن رفض هوشي مين Ho Chi-minh الشروط الفرنسية للهدنة (مايو ١٩٤٧) أعدت عمليات حرب العصابات في كل تونكين ، وأصبحت للقوات الفرنسية منذ خريف ١٩٤٩ تدافع عن نفسها ؛ وبعد هزائم كاو بانج ولانج سون أصبحت دلنا النهر الأحمر نفسها مهددة . وبعد ذلك ، لأن الحزب الشيوعي كان يقوم في الوطن الأم نفسه بعمليات قوية ضد حرب الهند الصينية وأخيرا ، وبنوع خاص ، لأن حكومات القوة الثالثة، بأملها غير المجدي في أن تجدد محزجا دبلوماسيا لهذا الصدام ، قيدت نفسها بالسلاسل في محاولة للبحث عن « مفاوضات يمكن ، وبشرط ألا يكون شيوعيا . وباعطائها لرجل القش باو داي ما كانت قدر فضت إعطائه لهُوشي مين ، حرمت الرأي العام من إمكانية الاختيار بين الخيارين واضحين ، وتوغلت أكثر وأكثر في هذا الطريق المسدود الذي كان لا يمكن ، ورغم إستعادة الموقف العسكري في عام ١٩٥١ الذي يرجع إلى الجنرال دي لاتر دي تاسيني de Lattre de Tassigny ، الخروج منه إلا بمراجعة كاملة للسياسة

الفرنسية وإذا كان الرأي العام ، من جانب آخر ، يظهر القليل من القلق لنتائج العمليات ، تهيئة لسكون البلاد بعيدة للغاية ، ولأن الحرب كانت تقوم بها قوات محترفة ، وأن الشباب من المتجندين كانوا يهربون منها ، فإن هذا الرأي العام قد بدأ في أن يشغل نتائج هذه الحرب على الأوضاع الداخلية في فرنسا نفسها ، مثل الفضيحة المسماة «مسألة الجنرالات» ، التي كانت مقدمة لفضائح أخرى (مسألة تهريب القروش في عام ١٩٥٣ ، ومسائل التهريب في العام التالي) التي هزت الثقة في النظام نفسه ، وإلى حد بعيد .

٢ - بقية الدول المحررة :

من الطبيعي أن نجتمع تحت اسم البينيلوكس الدول الثلاثة الموجودة في غرب أوروبا ، وهي بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورج ، وهي التي تكونه الآن . والواقع أنه في أثناء الحرب ، ومنذ سبتمبر ١٩٤٤ ، قامت الحكومات الثلاث ، التي كانت ملتزمة إلى لندن ، بالاتفاق على إلغاء الجمارك بين بلادها ، وعلى أن يطبقوا تعريفاً جمركية مشتركة على الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المبادئ لم تطبق إلا تدريجياً ، وإبتداء من عام ١٩٤٨ فقط ، ووضعت إنفاقيات عديدة دعمت التعاون بينهم حتى عام ١٩٥٨ ، حيث تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الاقتصادي التي عقدت لمدة خمسين عاماً وصالحة للتجديد . ويظهر هذا الاتفاق ، ورغم الصعوبات التي ميزت هذه المحادثات في بعض الحالات ، تشابه المواقف ، كما يظهر ذلك أيضاً السياسة الفعلية المشتركة التي انتهتها هذه الدول الثلاث في شؤون الدفاع : فلقد وقعت هذه الدول الثلاث ، ومنذ شهر مارس ١٩٤٨ ، ميثاق بروكسل ، ثم في شهر أبريل ١٩٤٩ معاهدة شمال الأطلسي .

وكما كان عليه الحال مع فرنسا ، كان على هذه الدول الثلاث أن تجد حلاً

لمشكلات إعادة البناء ، الإقتصادية والسياسية ، ومن أجل هذه الثانية ، حلولاً
لعلاقتها مع امبراطورياتها الإستعمارية .

ولم تمثل عملية إعادة البناء الإقتصادية فى كل مكان نفس الصعوبات . فكانت
لوكسمبورج وبلجيكا قد تحررت قبل غيرها منذ شهر سبتمبر ١٩٤٤ ؛ وفى أثناء
ذلك الوقت كان جزءاً من أراضى لوكسمبورج قد تخرب عند نهاية نفس العام
نتيجة للهجوم الألمانى على الاردن ، ثم حرر من جديد بالهجوم المضاد الأمريكى
فى شهر يناير ١٩٤٥ . وكان فشل آرهنم قد عطل وقت طويل أمر تحرير هولندا ،
الذى لم يتم الحصول عليه بواسطة القوات الكندية إلا فى شهر أبريل ١٩٤٥ ،
وبعد المقتاتة العنيفة للأشهر الأخيرة من الحرب ، والى مات فى أثناءها الآلاف
من الأشخاص ، من الجوع . وبعد أن كان الألمان قد خربوا روتردام فى شهر
مايو ١٩٤٠ ، قاموا ، فى انسحابهم ، باغراق أقاليم واسعة ساحلية أو جزرية .
وعلى البحر ، تحطمت غالبية سفن الأسطول التجارى . ولم يكن العملاء
المعتادون ، وهم بريطانياء العظمى وألمانياء قد أصبحوا بعد فى حالة تسمح لهم ، ونتيجة
للاحتلال أو سياسة التقشف ، بالعودة إلى مشتراتهم وأخيراً ، فإن المارد الذى
كانت تأتى من المستعمرات كانت مهددة بأن تختفى نتيجة لإعلان سوكارنو ،
منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ ، باستقلال « جمهورية إندونيسيا » .

وفى هذه الدول ، التى كانت حريصة كل الحرص لإتجاه الحرية الإقتصادية ،
تمت عملية إعادة البناء طبقاً لخطة محددة تماماً (دون أن نتحدث عن التخطيط
أبدأ) وطبقت بكل الطاقات . وفرضت عملية ليفتينك Lieftinck ، وهو لاسم
وزير المالية ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٥ « أسبوعاً بدون نقود » ، وفى أثناءه
كانت أوراق العملة تودع فى المصارف ، وتوقف حركتها خلال بعض الوقت .
وعلى المدي الطويل ، تم الإختفاظ بالأساليب القديمة لسياسة معونات البنتجين

ولمطالب إرتفاع الأجور ، الأمر الذى إستواها فى نفس الوقت ، وفى شهر يونيو ١٩٤٦ ، تم تأميم بنك الأراضى المنخفضة . ومال الموقف صوب التحسن بعد تغير عام ١٩٤٨ . فتطبيق الإنفاقيات الجركية مع بلجيكا ولو كسمبورج ، والعودة القوية للتصدير صوب ألمانيا الغربية ، مدعمة بالإصلاح النقدي لشهر يونيو ، الذى دعم بخطة مارشال . وإذا كان الدولار قد خفض قيمته فى خلال العام التالى ، فإن ذلك كان يرجع إلى ضرورة الدخول فى الصف مع المستوى الجديد للجنيه الإسترلينى ويسمح بعودة التصدير صوب بريطانيا العظمى ، التى كانت فى دور النقاهة وفى عام ١٩٥٠ ، كانت عملية إعادة البناء قد تمت تقريباً ، ولكنه كان من الضرورى إنظار دام ١٩٥٢ من أجل إختيار العجز فى التجارة الخارجية . ولإبتداء من هذا التاريخ ، كان الإزدهار الإقتصادى لهندا ، والذى رجع إلى تقدم زراعة علمية ، وإلى تصنيع سريع للغاية ، ساعد عليه إكتشاف الغاز الطبيعى فى درنت ، والتجديد الخارق للعادة لميناء روتردام ، يثير الدهشة والإعجاب : فن سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠ تضاعف الدخل القومى .

ووجدت بلجيكا نفسها ، عند نهاية الحرب ، فى موقف أقل مأساوية . فكان الألمان ، فى غالبية الأحيان ، قد إحتفظوا بالمصانع بإشغالها ، فلم تكن هذه المصانع فى حاجة إلى إعادة تعديل سريع ؛ ورغم أن سرعة أنواع الآلات ستضطّر لوقت غير طويل إلى إبطاء الإنتاج . وظل ميناء أنفرس سليما ، وضمن منذ خريف ١٩٤٤ تموين الأعداد الضخمة من تركيزات قوات الحلفاء ، وكان من الضرورى دفع رسوم الرسو فيه ، وهى مرتفعة للغاية ، بالدولار أو بالإسترلينى . وسمحت الاحتمالات الكبيرة لأوربا فى الفحم ، وشراء الولايات المتحدة للأورانيوم بمصبات سهلة للفحم البلجيكي ، ولماجم الكنتون . ومنذ

التحرير ، أعطى مثل الصرامة الاقتصادية بوزير المالية كاميل جوت Camille Gutt ، الذى اضطر من أجل الربط بين الإنفاق وسعر العملة ، وبين ارتفاع الأسعار ، إلى فرس اصلاح جعله شهيراً في أوروبا ؛ تلبية كل الممتلكات من الفضة ، ومؤقتاً بنسبة ٤٠ ٪ من قيمتها ، وبها أيضاً بنسبة ٦٠ ٪ ؛ وتلبية الودائع في المصارف والممتلكات المقولة الأخرى حتى مستوى ٨٠ ٪ ؛ ووضع حد أعلى للأجور بنسبة ٦٠ ٪ من مستوى أجور ١٩٤٠ ؛ وتحديد المبلغ الذى يمكن لاي فرد أن يتعامل فيه مباشرة بمقدار ٢٠٠٠ فرنك ؛ وأعطى مبدأ الدعم لمنتجى المواد الاساسية . ولابتداء من هذه العملية الجراحية ، تم تطبيق سياسة ليميرالية حقيقية ؛ ولم تحدث تأميمات ، ولا تخطيط ، وكان كل ما حدث هو « خفض إنفاق » الأسعار ، نجح في عام ١٩٤٦ . ومع نقد متين ، وإنتاج متزايد ، ومصادر مضمونة ؛ تمكنت بلجيكا من أن تحصل على فترة ثراء ، وهى سنوات الإنطلاق من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٥ . وجاءت الصعوبات بعد ذلك مع أزمة الفحم ، أى إنخفاض دور الفحم كمصدر للطاقة ، وتقديم السن أكثر من من اللازم بالتجهيزات ، وزيادة فقر المناجم القديمة . وأصبحت نهاية سنوات الخمسينيات ، وهى تمثل حالة إستثنائية بالنسبة لأوروبا الغربية ، فترة صعوبات إقتصادية بالنسبة لبلجيكا .

ولم تعرف لوكسمبورج تقلبات . وبعد الإجراءات الحاسمة (تلبية الودائع ومراقبة النقد) ضمنت عملية إعادة البناء بسرعة ، إذ أن أوروبا كلها كانت فى حاجة إلى الصלב الذى كانت تنتجه الثلاث شركات الكبرى فى لوكسمبورج ، وسمحت لها لاستعادة الاوضاع الاقتصادية فى ألمانيا الغربية بأن تستعيد عملها الثانى (بعد بلجيكا) . ولما كانت الليبيرالية الاقتصادية والتشريع الضرائى المواتى عوامل جذب ؛ فان شركات أجنبية عديدة أنشأت مراكزها فيها .

وكان لانضمامها إلى المجموعة الأوروبية للنجم والصلب C. E. C. R. ثم إلى السوق المشتركة ، قد جعل منها مركزاً أوروبياً هاماً .

وفرضت عملية إعادة البناء السياسى بعض المشكلات الشائكة : مثل المشكلة الخاصة باستقبال الملوك والحكومات التى كانت فى المنفى ، عند عودتهم ، ومشكلة التطهير ، ومشكلة لإحتواء القوى السياسية الجديدة .

أما الملوك الذين كانوا قد انتخبوا إلى إنجلترا (ولهايمينا Wilhelmine ملكة هولندا) أو إلى الولايات المتحدة (الأميرة شارلوت أميرة لوكسمبورج) قد أحسن إستقبالهم عند عودتهم : فبهم من قوات الأعداء فى عام ١٩٤٠ ، أظهروا أنهم لا يوافقون على الهزيمة وبهذا الموقف كانت الملكة ولهايمينا قد حصلت على هيبة وعلى شعبية كانت تنقصها قبل ذلك ؛ وأحسن من ذلك ، فإنها بموافقتها على أن تترك العرش ، وبعد خمسين عاماً من الحكم ، لابنتها جوليانا Guliana (٤ سبتمبر ١٩٤٨) ، فإنها أعطت للتاج بريقاً جديداً .

وكانت حالة الملك ليوبولد البلجيكي مختلفة عن ذلك تماماً : فكان الملك فى المنفى ، ولكن لأن الجيوش الألمانية كانت قد أجبرته على ذلك . وسين حررته القوات الأمريكية ، أعلن ليوبولد ، فى ٥ يونيو ١٩٤٥ ؛ رغبته فى العودة إلى عرشه . ولكنه لمصطدم بمعارضة قوية من جانب أوساط اليسار ، ولم تقسمت الحكومة على نفسها فى أمر أن تكون عودته موافقة ، ولم تعط المفاوضات الطويلة أية نتيجة ، وتمت الانتخابات العامة فى ١٧ فبراير ١٩٤٧ على أساس المسألة الملكية . وكانت الإجابة العامة للشعب (وهى إجابة الرجال ، إذ أن النساء والذين إعتقدوا أنهم من أنصار عودة الملك ، لم يحصلوا على حق التصويت) قد إعتبرت على أنها رفض ، ومع ذلك فإنهم طالبوا بالإستفتاء ، أو د بأخذ رأى الوطنى . . وبعد الانتخابات الجديدة ، فى ٢٦ يونيو ١٩٤٩ ، والى حصلت فيها

النساء أخيراً على حق التصويت ، والتي كانت أصواتهن فيها غالباً موأتيّة، حصل على الأصوات اللازمة لعودته . ولقد أعطته الانتخابات الوطنية في ١٢ مارس ١٩٥٠ أغلبية تزيد على ٥٧٪ . ولكنه في الوقت الذي دعا فيه البرلمان إلى أخذ سلطانه ، وعاد إلى بروكسل (يوليو ١٩٥٠) ظهر فيه هياج شعبي ، تسبب فيه القسادة الاشتراكيون ، ومن بينهم سباك P. H. Spaak ، ولما تمسك إلى كل الجزم المتحدث بالفرنسية في البلاد . واضطر الملك ، من أجل أن يتعاشى حرباً أهلية ، إلى أن يتراجع : ففي ٣١ يوليو ، أعطى سلطانه لابنه بودوان Baudouin ، الذي تنازل ، حين بلوغه سن الرشد ، لصالح والده (١٦ يوليو ١٩٥١) .

ولقد تركت المسألة الملكية آثاراً عميقة في النفوس . وكانت قد أثارت حدة الخصومات السياسية ، وأعادت مآسى الاحتلال ، وانتهى بها الامر الى أن تجعل البعض يقننون في وجه البعض الآخر ، من العلمانيين ومن القالون . وكان من الممكن اعتبار انتصار هؤلاء الآخرين على أنه ، من بعض المواقف ، انتقام ؛ ولكنه كان يهدد بأن يستتبع انتقامات أخرى .

وفي هذه الدول الثلاث ، سويت مسألة التطهير بسرعة : ١٠٠.٠٠٠ مقبوض عليهم في لوكسمبورج ، ١٠٠.٠٠٠ وفي هولندا ، و ٣٠.٠٠٠ في بلجيكا . ولا شك في أن عملية التطهير كانت أكثر قسوة في هولندا ، التي تم فيها الاعدام رهيا بالرصاص على النازي الهولندي Mussert ؛ ولكن الرئيس دييجريل Degrelle التجأ الى اسبانيا ، وحصل على حق اللجوء السياسي ، رغم مطالب الحكومة البلجيكية .

ولقد تمكنت قوات سياسية جديدة ، تولدت عن المقاومة ، أو تدعمت بها ، من أن تنضم بصعوبات كبيرة الى نظام الاجزاب . وفي اليوم التالي للتحرير ، اضطرت الحكومات ، المعتمدة من لندن ، الى أن تمنح نفسها في فترة

- ٢١٥ -

قريبه أو بعيدة (٢٣ سبتمبر ١٩٤٤ إعادة تشكيل وزارة ديونج Dupong في لوكسمبورج، وفي ٣ مايو استقالة وزارة جبراندى Gerbrandy في هولندا) وكان خلفاؤها (فان أكر Van Acker في بلجيكا ، وشرمرهون Schermerhorn في هولندا) حكومات ائتلافية . وكان الشيوعيون في لوكسمبورج (وزير واحد) والبلجيكيون (أربع وزراء) قد قبلوا ، ولكنهم كانوا قد استبعدوا في هولندا . وفي هذه الدولة الاخيرة وحدها ، أدت المقاومة الى ميلاد حزب جديد ، هو د حزب العمل ، لشرمرهون Schermerhorn ، الذى نتج عن الحركة الشعبية الهولندية . وضمنت له إنتخابات ١٧ مايو ١٩٤٦ ، ٢٩ مقعدا ضد ٣٢ للحزب الكاثوليكي ، الذى حكم معه خلال بضعة سنوات . وفي بلجيكا ، أخذ الحزب الكاثوليكي ، في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، اسم الحزب المسيحى الإشتراكي؛ وظل مع الحزب بالإشتراكي P.S.B ، ونتيجة لإنهاء الحزب الليبرالى ، هو الحزب المسيطر (٤٨ ٪ من أصوات إنتخابات ٤ يونيو ١٩٥٠ والاغلبية المطلقة لمساعد المجلس) وكانت وزارة ديفيوسار Duveusart ، التى تشكلت في ٨ يونيو ، هى الوزارة الأولى المسيحية — الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب .

وإذا كانت الحياة السياسية ، في بلجيكا ، قد خضعت للمسألة الملكية ، فإن المسألة الاستعمارية هى التى كانت تزيد من حدة الصراعات في هولندا . ذلك أن أحزاب اليمين قد اعتبرت أنه ، مهما كان الحل الذى سيتمخذه بالنسبة د لجمهورية إندونيسيا المستقلة ، فإن موارد هذه الاخيرة سوف تبقى على أنه لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للوطن الأم ؛ أما أولئك الموجودون فى الوسط وفي اليسار فإنهم كانوا مستعدين لإعطاء بعض التنازلات ، ولكنهم لم يقدموا برنامجا محدداً . وأدت هدنة بتافيا (أكتوبر ١٩٤٦) ومشروع إتفاق لينجا جاتي ، الذى

تنبأ بإتحاد هولندي - إندونيسي إلى إنقسام في حكومة بيل Beel ؛ وأدت سياسة إعادة الغزو التي حاولوها في عام ١٩٤٨ إلى إنقسام أكثر عمقاً بين الأوساط السياسية . وأخيراً ، وعن طريق اتفاق شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، في مؤتمر المائدة المستديرة ، الذي كان قد انعقد في لاهاي ، والذي انتهى إلى الاعتراف بسيادة جمهورية الولايات المتحدة الإندونيسية ، بواسطة الحكومة الهولندية ، تركت مزارات عديدة وكانت عودة المبعشرين الذين فقدوا يمتلكانهم قد تسببت في الوطن الأم في نشأة هياج لم ينقطع إلا مع إستعادة الإقتصاد الهولندي لمساكنته التي كانت له ، والرخاء الواضح لسنوات الخمسينيات .

أما الدول الاسكندنافية ، فإنها لم تدخل كلها في نطاق الدول المحررة في غرب أوروبا . فكانت الدانمرك وحدها والنرويج هي التي عرفت الاحتلال الألماني ؛ أما فنلندا فكانت دولة مهزومة ، ولكنها هزمت بواسطة الإتحاد السوفيتي ؛ وكانت السويد قد ظلت محايدة في أثناء الحرب . وهذا النوع لأحوال ما بعد الحرب ، قلل من حدته بعض المعالم المشتركة الأكثر قدماً : فكانت قوة الأحزاب الاشتراكية ، والتي كانت في الساطة في الدانمرك منذ عام ١٩٢٩ ، وفي السويد منذ عام ١٩٣٢ ، وفي النرويج منذ عام ١٩٣٥ ، ووجود تشريع اجتماعي متقدم وقوة الشهور الديمقراطية والشعور بالمسؤولية المدنية ، هي التي أدت إلى تهدئة الصدامات السياسية .

ورغم مقاساة الحرب والإحتلال ، فإن التحرير لم يتسبب ، في النرويج وفي الدانمرك ، في تغيرات سياسية هامة . ورجع ذلك لأسباب كثيرة . ففي المكان الأول ، كانت هناك شعبية الملوك (هاكون السابع Haakon VII في النرويج ، وكريستيان العاشر في الدانمرك) وهيبة مواقفها ، التي أظهرتها كمثل الوطنية ؛ وكانت حكمتها ، وشعورها بالواقعية . هي التي دفعت بها ، ومنذ إستسلام ألمانيا ،

- ١٧ -

إلى تشكيل حكومات جديدة تجمع على الأحزاب القديمة مع ممثلي المقاومة ، بما في ذلك الشيوعيين . وبعد تلك السرعة ، والعنف (تنفيذ الحكم في كيسلينج Quisling مع واحد من وزرائه) والفاعلية للقيام بحركة تطهير التي أنهت عملية تسوية الحسابات . وأخيراً ، عملية القيام بانتخابات عامة (٨ أكتوبر ١٩٤٥) في النرويج ، و ٣٠ أكتوبر في الدانمرك) والتي وضعت النقاط على الحروف بالنسبة للقوى السياسية ، وسمحت بتكوين حكومات مستقرة . وفي الدانمرك ، وبعد نجاح الحزب الليبيرالى الفلاحى ، عاد الحزب الإشتراكي إلى السلطة ، في عام ١٩٤٧ ؛ ومكث فيها خلال مابقى من سنوات الخمسينيات ؛ وفي النرويج كون جرهاردسن Gerhardson حكومة اشتراكية متجانسة ، واحتفظ الحزب الإشتراكي بالأغلبية المطلقة في مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٦١ ، وبالحكومة حتى عام ١٩٦٥ .

ووجدت السويد نفسها ، في عام ١٩٤٥ ، في موقف موات جداً : فالأراضي لم تملك ، والقدرة الصناعية سليمة ، والاحتياطى النقدى متوفر . ومع ذلك فقد كان عليها ، وبسبب انهيار ألمانيا ، أحد عملائها الرئيسيين ، أن تعيد تجميع تجارتها الخارجية . وسمح لها فتح تيارات تجارية جديدة مع بولندا والإتحاد السوفيتى أن تقلل من خضوعها بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وإن كان ذلك بنسب لا تكفى لكي تجعلها تهرب من التأثير بعمليات إنخفاض قيمة الجنيه وكان إنخفاض قيمة الكورونة ، الذى تلى مباشرة إنخفاض قيمة الجنيه ، يعطى الدليل على ذلك . وبعد بداية صعبة ، دخل الإقتصاد السويدى ، فى سنوات الخمسينيات ، فى مرحلة توسع واضحة : فتضاعف لإجمالى الإنتاج القومى فى عشر سنوات (١٩٥٠ - ١٩٤٩) . وكان هذا الرخاء فى صالح الحزب الحاكم ، وهو الحزب الإشتراكي . وعند وفاة رئيس الوزراء هانسون Hansson (أكتوبر ١٩٥٥) أخذ الزعيم الجديد تاج إرلاندر Tag Erlander زمام الحكومة مكانه .

وعلى العكس من ذلك كان مصير فنلندا هو مصير دولة طعنيتها الحرب ومهددة بأن تبتلعها دولة منتصرة. وكان ثمن هذه الهزيمة هو دفع غرامة حربية لمدة ثمان سنوات لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار؛ وإعادة تثبيت ٤٠٠.٠٠٠ راجعاً آتين من الأقاليم التي تم التنازل عنها للاتحاد السوفيتي، والذين تم توطينهم على أراض جديدة أو على أراض أخذت من كبار الملاك؛ وعملية إعادة بناء إقتصادي كانت تتطلب عمليات إستيراد ضخمة للمنتجات الروسية؛ والرفض، رغماً عنها وتحت الضغط، لمعونة مارشال، ثم التوقيع في شهر يونيو ١٩٥٠ على معاهدة تجارة جملة من فنلندا تابعاً لإقتصاديا للاتحاد السوفيتي. وفي الداخل، كانت الحالة السياسية خاضعة تماماً لمسألة الموقف تجاه الدولة الكبرى المجاورة. والسكى قتل الشكوك، قامت فنلندا بعملية تظهير، لا عند المتعاونين، ولكن ضد العناصر الوطنية التي كانت مسئولة عن السياسة الفنلندية منذ عام ١٩٣٩؛ واختارت لرئاسة الوزارة ثم لرئاسة الجمهورية ذلك الرجل الذي كان يحظى بالثقة السوفيتية، باسيكبي Passikivi، وبعد تقاعده في عام ١٩٥٦ المزارع كاكونين Kekkonen، الذي كان أقل عداءاً للشيوعية من الإشتراكيين. وكان د خط باسيكبي - كاكونين، هو الثمن الذي تدفعه فنلندا للاحتفاظ بسيادتها.

وكان التنوع، الموجود في السياسة الداخلية، أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية للدول الاسكندنافية. فكانت الدانمرك والنرويج، وبعد شيء من التردد، قد انضمت إلى المعسكر الغربي، ودخلت في منظمة الأطنطى، وإن كان ذلك قد لمصاحبه في نفس الوقت تحفظ بعدم إقامة أى قاعدة أجنبية على أراضيها. والسويد، وبعد أن كانت قد اقترحت وبدون جدوى على جيرانها مشروع إنشاء وإتحاد دفاعي شمالي، قد طبقت بكل صرامة مبدأ الحيادية بالنسبة للمحالفات، كشكل جديد للحياد، وإن كان ذلك نظير دفع ثمن له يتمثل في تحمل مصروفات

- ٢١٩ -

كبيرة للتسليم. ولم تتمكن فنلندا من تجنب الوصول إلى مرحلة التبعية الاجبارية إلا برفضها الدخول في حلف الاطلمنطى وحتى فى كل كتلة إسكندنافية محايده . وظلت وضعيتها ، فى آخر الامر ، هى وضعية حياد تحت الرقابة .

٣ - إعادة بناء ألمانيا :

أما فيما يتعلق بألمانيا ، المهزومة والمحطاة ، فإن عام ١٩٤٥ كان يمثل عام الصفر ، وكانت قد فقدت كل شىء ، تقريباً : سلامتها ، ووحدتها ، وسيادتها . ولم تعد سوى « ألمانيا المنتصرين » ، الذين تكلموا بها مؤقناً بعد أن إقتطعوا منها ١١٥٠.٠٠٠ كيلو متر مربع (من ٤٧٠.٠٠٠ فى عام ١٩٣٧) أعطيت للاتحاد السوفيتى ولجولندا .

وكانت نية المنتصرين ، وعلى الأقل فى الغرب ، واضحة : عقاب الالمان ، لاعادة تربيتهم ومع ذلك ، فإن هذه المرحلة الاولى فى تاريخ ألمانيا بعد الحرب ، وهى مرحلة العقاب ، كانت قصيرة . ولأسباب مختلفة ، منها الداخلية ومنها الخارجية ، ستمعود ألمانيا الغربية ، وفى وقت قصير ، وتصبح دولة عظمى .

ولتجبت سياسة الحكام لعقاب المسؤولين عن الحرب وجرائم النازى فى أول الامر إلى كبار المسؤولين ، إما بصفة فردية ، أو بصفة جماعية : فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ إفتتحت فى نورمبرج جلسات المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة ما يقرب من عشرين رئيس نازى وبعض المجموعات المجرمة ، مثل حكومة الرايخ ، وهيئة أركان الحرب ، والقيادة العامة ، والأمن الالمانى S.A ، والامن السرى S.S. ، والجستابو . ومعظم هذه المنظمات أعان ، بعد محاكمة إستمرت لمدة عشرة أشهر ، أنها مذنبه ومدانة ؛ وصدر لثنى عشر حكماً بالاعدام شتة ، وسبعة أحكام بالسجن على الأفراد . وقابل الراى العام الالمانى أحكام نورمبرج بمقابلة سيئة ،

ولم ير فيها سوى محاكمة المنتهضين للمعزومين .

وحل الجيش الألماني، ومنع الحزب الوطني الاشتراكي، وكانت دول الحلفاء ترغب في الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك بقيامها بعملية لاستئصال جذور النازية. ولكن العملية كانت صعبة نتيجة للإجراءات التي يمكن بها قياس درجة المسؤولية الفردية ، وإختلاف مواصفاتها دائماً من منطقة احتلال إلى منطقة أخرى وزادت صعوبة العملية ، مع الوقت ، نتيجة لحاجة سلطات الاحتلال إلى الاستناد ، ومن أجل إدارة مناطقها ، إلى رجال قادرين ، دون أن تشغل كثيراً بماضيتهم .

وفي تفكير الغربيين، لم يكن من ضروري أن تصبح عملية لاستئصال الاتجاهات النازية سوى خطوة قصيرة من أجل اعداد عمل له مدى آخر، وهو عملية لإدخال الاتجاه الديمقراطي في ألمانيا . وكان الأمر يتعلق هنا بالتربية أكثر من تعلقه بالعقوبة . وكانت الوسيلة لذلك تتمثل في أول الأمر في السماح وفي تشجيع إعادة تكوين الأحزاب السياسية القديمة ، التي كان هتلر قد ألغاه ، أو المساعدة على ظهور غيرها . وسمح في الغرب ، للحزب الاشتراكي ، وبعد إجتماع أظهر عدم إمكانية الوصول إلى وفاق بين زعماء مناطق الاحتلال الغربية والسوفيتية ، بأن يعمل في بداية ١٩٤٦ ؛ والحزب الاشتراكي الديمقراطي S. P. D. ، عقد مؤتمره الأول في هانوفر يوم ١٠ مايو ، وانتخب كقيادة له كورت شوماشر Kurt Schumacher الذي كان قد عذب في معسكرات الاعتقال النازية ، وإريك أولينهاور Eric Ollenhauer مثلاً للاشتراكيين في المنفى وفي نفس الفترة، وفي مدن كثيرة، قام المناضلون الكاثوليك والبروتستانت، والذين تعرضوا هم كذلك لإضطهادات النازي ، بإنشاء الاتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. ، الذي وافق ، في مؤتمره في آلن (فبراير ١٩٤٧) على برنامج مقدم ، يستوحى من النقيضين وكاثوليك اليسار ؛ ولن يتأخر الوقت كثيراً ، مع ثقل الإنتخابات

بمحافظة عن أن يجعله يترك هذا البرنامج في صالح برنامجاً أكثر اعتدالاً ، وهو برنامج دسلدوروف (يوليو ١٩٤٩) . ولم يكن الاتحاد المسيحي الديمقراطي ، قبل ١٩٥٠ ، منظمًا على مستوى المناطق الثلاث ؛ ولكنه ظل متحداً لأحزاب تشكيلات على مستوى المقاطعات ، ولم يصبح كونراد آديناور Konrad Adenauer رئيساً للحزب إلا بعد وصوله إلى المستشارية . ومن جانبهم ، قام المعتدلون ، هنا وهناك ، بتشكيل تجمعات ليبرالية انتهت بها الأمر إلى أن اتحد مع بعضها ، في ديسمبر ١٩٤٨ ، في حزب حر ديمقراطي F. D. P. وضلع نفسه تحت زعامة تيودور هيس Theodor Heuss . وفي خارج هذه الأحزاب الثلاث الكبرى ، لم تتمكن التشكيلات السياسية الأخرى من أن تصل إلى تكوين تنظيمات تبقى ، ولا قوية .

ومع تشكيل الأحزاب السياسية ، أسهمت الممارسة الانتخابية بفاعلية في تعلم الديمقراطية . ومنذ عام ، كانت الانتخابات المحلية ، وعلى مستوى المقاطعات ، والتي كانت سلطات الاحتلال قد سمحت بها ، قد انتظمت من أجل إختيار أعضاء مجالس المقاطعات . وفي المناطق الفرنسية والأمريكية كسبها المسيحيون الديمقراطيون ؛ وفي المنطقة البريطانية ، كسبها الاشتراكيون ، وفي أى مكان لم يتمكن الحزب الشيوعي من الحصول على أكثر من عشر الأصوات .

وكان عقاب ألمانيا يتضمن كذلك مظهراً إقتصادياً ، وهو التعويضات . ومثل المنتصرون في الحرب العالمية الأولى ، كانت نية المنتصرين في الحزب العالمية الثانية د لاجبار ألمانيا على أن تدفع . ولكن دروس سنوات العشرينيات كانت لا تزال موجودة في الأذهان : فكانوا لا يرغبون في مدفوعات عينية ، ولا في تسويات بالسلع ، إذ أن الواحد والآخر كان يستتبع تنمية لطاقت وقدرات الإنتاج الألماني . ولذلك فإن الحلفاء قد قرروا أن تقوم ألمانيا بالدفع

من أصول التجهيزات ؛ وقاموا من أجل ذلك بعملية د فك ، للمصانع التي ستنتقل
آلاتها إلى البلاد المنتصرة .

وهذه السياسة التي طبقت بطريقة غير منتظمة من جانب سلطات الاحتلال،
عنيفة في الشرق ، وغير كافية في الغرب (وحيث قدر تخفيض القدرة الإنتاجية
بما يقل عن ٠.٦٪ عما كانت عليه قبل الحرب) ، أصبحت موضوعاً للسؤال في
أثناء عام ١٩٤٦ . ولاحتلوا عندئذ أن الاتحاد السوفيتي كان قد عمل لفصل
شديد آ بين منطقة لاحتلاله، وبين المناطق الأخرى، وأنه ليست هناك أية تروينات
تأتي من الشرق ، وظهر أن ألمانيا الغربية ليست لديها القدرة على أن تضمن مديشة
أهاليها نفسها . وزادت حدة المشكلة خاصة وأن عدد سكانها قد تزايد بشكل
خطير مع ورود سبعة ملايين من المأطرودين ، من أوروبا الوسطى ، ومئات
الآلاف من المهاجرين ، الآتين من المنطقة السوفيتية : وبلغت درجة كثافة
السكان في ألمانيا الغربية ، والتي كانت ١٦٠ في عام ١٩٣٩ ، ما يقرب من ٢٠٠ في
عام ١٩٥٠ .

فكان من اللازم إذن، وكانت هذه هي المرحلة الثانية في سياسة الحلفاء الغربيين،
جعل الألمان يعيشون على هواردهم الخاصة ، أى السماح لهم بأن ينتجوا بدرجة
كافية تسمح لهم بأن يدفعوا ، بتصدير منتجاتهم المصنعة ، وارداتهم من المواد
الغذائية والسلع الاستهلاكية . وقامت السلطات الأمريكية في المكان الأول بفهم
ضرورة للتخلي عن السياسة المكلفة الخاصة بالمساعدة على الإستهلاك ، من أجل
سياسة المساعدة على الإنتاج ، . وبعد أن كانت قد اقترحت ، في ٢٠ يوليو
١٩٤٦ ، لاتحاد لإقتصادى لمناطق الاحتلال الرابع ، وواجهت الرفض السوفيتي،
والرفض الفرنسي ، حصلت الحكومة الأمريكية في ٢ ديسمبر على موافقة بريطانيا
العظمى على الدمج المتزايد لمنطقتيهما . وهذا الدمج تحقق في أول يناير ١٩٤٧، وفي

٢٩ مايو لإنشئ « المجلس الإقتصادي » ، للمنطقة الشنائية ، وفي ١٢ يوليو تمت الموافقة على قبول إستفادة ألمانيا من مشروع مارشال . وفي ٩ فبراير ١٩٤٨ أنشأ ميشاق فرانكفورت للمنطقة الشنائية سلطة تنفيذية إقتصادية وسلطة تشريعية هدد بها إلى الألمان ولكن أزمة عام ١٩٤٨ كانت قد فتحت فترة الحرب الباردة ، والتي كانت ألمانيا هي سببها ، وكذلك المستفيدة منها . وفي ٥ مارس قرر المؤتمر الغربي الثلاثي في لندن زيادة التعاون الإقتصادي بين المناطق الثلاث الداخلة في نطاق مشروع مارشال . وكان رد الفعل الروسي في ٢٠ مارس (ترك المارشال سو كولووسكي Sokolowsky مجلس الإشراف المشترك للحلفاء) كافياً لإنهاء الإدارة الرباعية لألمانيا . وجاءت مسائل حصار برلين ، والإصلاح النقدي الذي فرضه الغربيون في ٢١ يونيو ، والجسر الجوي ، لكي تسهل عملية إعادة بناء ألمانيا الغربية . وفي ٨ أبريل ١٩٤٩ ، انضمت منطقة الاحتلال الفرنسية إلى المنطقة الشنائية لكي تكون منطقة ثلاثية ؛ فأصبح يكفي أن يجمع مجلس تأسيسى ، والذي كان مبدؤه قد قبل منذ ٧ يونيو ١٩٤٨ بواسطة وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة لكي يعطى للمنطقة الثلاثية ، المؤسسات التي ستجعل منها جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة لإعادة بناء ألمانيا وما داموا قد قبلوا فكرة إنشاء ألمانيا الغربية ، ووافقوا على أن يهدوا عنها أطباع الإمبريالية السوفيتية ، وحاولوا حتى أن يعملوا منها حليفاً ضد هذه . فكان من الضروري قبول النتائج : إعادة تحريك إقتصادها وإعطائها المنظمات الضرورية لإستقلالها .

وكانت إنطلاقة الإقتصاد الألماني ثمرة للأجراءات التي قام بها الحلفاء من جانب ، والسلطات الألمانية من جانب آخر .

ففي صيف عام ١٩٤٧ ، كانت سلطات المنطقة الشنائية قد وافقت على أن

ترفع الحدود التي كانت قد فرضت على الطاقة الألمانية للإنتاج، ورفع حد الإنتاج الصناعي إلى ٧٥٪ من مستوى عام ١٩٣٨ . وبعد رفع جسد يد أعطى في شهر أغسطس ١٩٤٩ ، أعطيت الحرية الكاملة للصناعة الألمانية ، مع بعض الإشراف ، منذ ٣١ أبريل ١٩٥١ . ويعود الفضل للحلفاء بنوع خاص في هذه العملية الجراحية ، وهي الإصلاح النقدي في ٢١ يونيو ١٩٤٨ ، وهي التي وصفت بأنها « متشددة ، وغير عادلة ، وفعالة » ، وخففت المسارك إلى عشر قيمته ، ونزلت على رأس المدخرين ، ورجال الائتمان ، وأصحاب الدخول الثابتة الذين « أصبحوا في أموالم » ، « لكنها أدت في يوم وليلة إلى ظهور المخزونات الخبئة » ، وقضت على السوق السوداء ، وإلى إنطلاق الصناعة . وكانت النتيجة السريعة لخفض قيمة المارك هو تلك الضربة للسوط التي أهبطت الإنتاج والذي زاد ، من شهر يونيو إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ ، بمقدار النصف .

ويعود الفضل إلى المسؤولين الألمان في أنهم قد إختاروا الطريق الليبيرالي من أجل إعادة بناء الاقتصاد . وبعد ثلاثة أيام من الإصلاح النقدي ، قام الدكتور إيرهارد Dr. Erhard المدير الاقتصادي لمجلس المنطقة الألمانية بإلغاء عمليات التسموين ومراقبة الأسعار لأربعة سبعة ، ووقف إيرهارد ثابتاً على قدميه رغم الانهادات المريرة والصعوبات المؤقتة . ونتيجة لطاقته إقرب أمد التسمير الاقتصادي . ولكن ظاهرة مثيرة للقلق حدثت في نفس الوقت ، وتشمل في زيادة البطالة ، ورجع ذلك إلى أن رجال الصناعة رفضوا ، مع عملة قوية ، الاحتفاظ بالأيدي العاملة العادية والتي كانوا يحتفظون بها حين كان من الممكن دفع أجورها بعملة ليس لها قيمة كبيرة . وجاء وصول المهاجرين لكي يزيد من الخطورة العسيرة لهذه الصعوبة . وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين ٢ مليون في ألمانيا الغربية .

وفي نفس الوقت الذي وصلت فيه الى استقلالها الاقتصادي ، حصلت ألمانيا الغربية من الدول التي تحتلها على بداية استقلال سياسي . وكانت المؤسسات التي حصلت عليها قد جاءت إليها من أعلى : أولاً ، بواسطة تصريح لندن في ٧ يونيو ١٩٤٨ الذي سمح بمقدد مجلس تأسيسى . ثم بعد ذلك عن طريق أعمال المجالس ، ولجنة الخبراء للمشكلات الدستورية ، و «المجلس البرلماني» ، والذي كان يضم خمسة وستين شخصية ، والتي انتهت بها الامراتي والقانون الاساسي ، في ٨ مايو ١٩٤٩ . ولم يشترك الا اهالي في هذه الإجراءات ، ولم يرغبوا كذلك في استخدام كلمة «الدستور» ، محتفظين بها لإفترض قيام ألمانيا موحدة ؛ ومع ذلك ، فإن هذه المؤسسات التي لم تجرؤ على ذكر أسمائها ، قد تمت الموافقة عليها بسهولة من جانب الامة الألمانية ؛ وفي إنتخابات ١٤ أغسطس ، من أجل انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي Bundestag صوت ما يقرب من ٨٠٪ من الناخبين ؛ وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية عن ذلك مع السنوات (٨٦٪ في عام ١٩٥٣ ، ٨٨٪ في عام ١٩٥٧) . وسرعان ما احتلت مكانها . فمنذ أول مايو أختيرت بون كعاصمة وفي ١٢ سبتمبر تم إنتخاب تيودور هيس Theodor Heuss رئيساً للجمهورية ، وفي يوم ١٥ تم انتخاب المستشار كذلك ، وهو كونراد آدناور Konrad Adenauer الذي فاز وشكل أول حكومة في يوم ٢٠ سبتمبر .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة الجديدة ، التي اتخذت لنفسها اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم يكن لها إلا سيادة داخلية محدودة ، إذ أن حكومات الحلفاء الثلاث الغربيين هي التي كانت تحتفظ بالسلطة العليا التي تمارسها طبقاً للتصريحات الموقع عليها في برلين في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، والتي أعطت ، في ١٠ أبريل ١٩٤٩ ، وضعاً لاحتلال . ولم تكن لها أية سيادة خارجية ؛ وفي هذا المجال ، لم تكن نتائج الحرب قد محوت بعد ،

ومع مؤسسات مقبولة ، أصبح هناك موظفين سياسيين قادرين وأخذوا
أماكنهم لفترة طويلة من الزمن : فلقد وادت ألمانيا بون في ظروف مختلفة ،
وموانية أكثر من الظروف التي كانت قد عرفتها ألمانيا فيمار . وفي عام ١٩٤٩
كانت الفترة الأشد سوءاً قد مرت ، والتي كان يمكن أن تلقى بمسؤوليتهم على
الاتجاه النازي أو على المحتلين . وخرجت ألمانيا من الفوضى . وكانت عودة
إطلاق الاقتصاد ، والشعور بالاهمية الجديدة في المجال الدبلوماسي ، لدولة أصبحت
أحد أسباب الحرب الباردة ، يعطى لتلك الدولة الجديدة هيبة لم يكن في وسع
أحد أن يجرؤ على تصورها منذ أربع سنوات قبل ذلك .

٤ - إعادة بناء إيطاليا :

وكانت إيطاليا دولة مهزومة ، مثل ألمانيا ، ووجدت نفسها بالفعل في
موقف صعب : ولم تكن محتملة ، وكانت قد أظهرت عند نهاية الحرب مقاومة
للقوات الألمانية الأمر الذي يجعلها تشبه جزئياً البلاط المحررة في غرب أوروبا .
ولذلك فإن إيطاليا لم تحتلها القوات المنتصرة ، ولكن إذالم تكن قد قسمت
مثل ألمانيا ، الى مناطق احتلال ، فإنها كانت قد انشقت على نفسها ، في التاريخ
الآخر ، الى ثلاثة أجزاء : ومملكة الجنوب ، التي لم تكن قد عرفت الحرب بمعنى
الكلمة لأنها كانت قد احتلت بسهولة بواسطة الحلفاء وسلبت منذ شهر فبراير
١٩٤٤ لحكومة بادوليو Badoglio ؛ وإيطاليا الوسطى تحت السيطرة الألمانية
حتى صيف ١٩٤٤ ثم حررت بواسطة قوات الحلفاء وقوات المقاومة ؛ وإيطاليا
العليا والتي كانت حتى ربيع ١٩٤٥ تحت إشراف الجيش الألماني ، والفاشستيين
من رجال حكومة جمهورية سالو Salò ، والتي حررتها المقاومة . وكان هذا
التفتيت يهدد بأن يؤثر في الوحدة الوطنية والتي كانت ترجع الى عهد قريب .
وكانت للمقاومة ، في أول الأمر ، إدعاءات قومية ، وهي التي تمثل مستقبل

إيطاليا وإعطائها الثورة الاجتماعية . ولكن هذه الآمال انتهت عند التحرير إذ أن أى من الحلفاء ، أو ايطاليين الوسطى ، أو الجنوبية ، قد وافق على أهداف المقاومة ، الموجودة في الشمال . وبقي من ذلك ، في عام ١٩٤٥ ، أمل في التغيير ، وأمل غير واضح ، وهو الذي مثله النصر يوح الشهير لنيني Nenni . دها هو قد أتى ربح الشمال الذي سيحمل النجديد . وكان الكثير من الايطاليين يتساءل الى أى وقت سيظل ربح الشمال يعصف .

لقد عصفت في أول الأمر على الحكومة ، مادام الأمير همبرت Humbert المسئول العام عن المملكة قد انفصل عن بونومي Bonomi رئيس الوزراء ، لكي يطلب بارى Parri أحد القادة الأكثر شعبية في المقاومة ، في ١٨ يونيو ١٩٤٥ . ولقد جمعت وزارة بارى قادة كل الأحزاب السياسية المعادية للفاشية ، بما فيهم الشيوعى تولياتى Togliatti . وبعد بضعة أشهر ، إنسارت هذه الوزارة التي كانت الخصومات الداخلية قد نخرتها ، وأصبح دى جاسبيري de Gasperi الزعيم الديمقراطي المسيحي رئيساً لمجلس الوزراء ، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، واحتفظ فيها بتركيبه لتمثيل كل الأحزاب . وفي أول يناير ١٩٤٦ ، أعاد الحلفاء لهذه الوزارة إدارة إيطاليا العليا ، وسرعان ما تم بعد ذلك أن أخذ الموظفون العاديون مكان المحافظين ورؤساء الشرطة التي كانت لجان التحرير قد عينتهم . وهكذا انتهت الفترة البطولية للمقاومة . وبدأ عهد الأحزاب السياسية .

ويمكننا أن نقيس قوتها عن طريق الانتخابات الأولى التي دعى إليها الشعب منذ ما يزيد على خمسة عشر سنة ، وهي الانتخابات المحلية لعام ١٩٤٦ . وفي الوقت الذي إنصرفت فيه أحزاب اليسار في هذه الانتخابات إلى حد بعيد ، وهي الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكي ، وذلك في لومبارديا ، ولإيميل رومانيا ، وفي توسكانيا ، وأومبريا ، وبدرجة أقل في المنطقة الرومانية ، وفي روما نفسها ، كان

الحزب الديمقراطي المسيحي مستيطراً على البندقية ، والترنتينو ، ومناطق نابولي وأبروزي وسردينيا. وفي نفس الوقت كان على الديمقراطيين المسيحيين أن يتفقدوا في إيطاليا الجنوبية هذه مرة مع حركة الرجل العادي ، ومرة مع رجال اليسار ، وأخرى مع اليمينيين . وتأكدت نتائج هذه الانتخابات وتحددت بدرجة أكثر بالانتخابات العامة الأولى ، وهي انتخابات ٢ يونيو ١٩٤٦ من أجل انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي ، والتي أعطت ثلاثة أرباع الأصوات إلى الأحزاب الثلاثة الكبرى (الديمقراطي المسيحي ٣٥ ٪ ، والحزب الاشتراكي ٢١ ٪ ، والحزب الشيوعي ١٩ ٪) . وهكذا فإن كل من الليبراليين ، الذين كانوا قد حكموا إيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، مثل رجال المقاومة النقيين من حزب العمل ، قد إكتسحوا .

وظهر الاتفاق بين الأحزاب ، وعلى الأقل الأحزاب الكبرى ، على الإحتفاظ بالوعد الذي كانوا قد قطعوه على أنفسهم أثناء المقاومة بتخليص إيطاليا من نظام ملكي كان قد ربط مصيرها بالفاشستية لفترة طويلة .

ورغم تغيير المواجهة التي كانت قد سمحت له بانزاع السلطة من أيدي موسوليني ، لم يعد لدى فيكتور هـا نويل Victor Emmanuel III أى شك بالنسبة لشعبية ووعده بالإسحاب . وإضطر ، لسكى يحمى التاج ، إلى أن يتنازل عن العرش ، في ٩ مايو ١٩٤٦ ، في صالح ابنه هـبرت . وأعلن الملك الجديد هـبرت الثاني أنه سيضع نفسه تحت سلطة قرار من الشعب ، يعبر عنه باستفتاء على الملكية ، الأمر الذي سيحدث في نفس يوم (٢ يونيو) الانتخابات العامة. وفي أثناء حملة إنتخابية هائلة وجادة ، أخذت الأحزاب السياسية موقفاً : فالحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، وحزب العمل ، أعلنت بلبات أنها في صالح النظام الجمهوري . أما

الحزب المسيحي الديمقراطي ، المنقسم على نفسه ، فإنه أخذ حلاً وسطاً: ففي مؤتمره الذي انعقد في روما ، أعلن كذلك أنه في صالح الجمهورية ، ولكنه ترك لأعضائه ولا نصاره حرية التصويت . والحزب الليبرالي ، في نفس الوقت الذي ترك فيه هو أيضاً حرية التصويت ، أعلن أنه يأمل في الاحتفاظ بالنظام الملكي . وكان الرد الشعبي واضحاً : ٠٠ ٠٠ ١٢٧٠٠٠ صوت في صالح الجمهورية ، ٠٠٠ ١٠٧٠٠٠ صوت في صالح الملكية . وكانت الأصوات للكثيرة من الجنوب في صالح الملكية قد عجزت عن أن توازن أصوات الشمال الأكثر منها في صالح الجمهورية .

وفي إيطاليا التي أصبحت منذ ذلك الوقت جمهورية (لانتخب أول رئيس للجمهورية دي نيكولا de Nicola يوم ١٥ يونيو ١٩٤٦) كانت الحكومة ، نتيجة لنتائج الانتخابات التي لم تعط أغلبية لليمين ، ولا أغلبية لليسار ، لا يمكنها أن تكون إلا من « إئتلاف أحزاب » . وهكذا فإن الحكومة الثانية التي شكلها دي جاسبري de Gasperi في شهر يوليو ١٩٤٦ ، اشتملت على ممثلين للديمقراطيين المسيحيين ، وللحزب الاشتراكي ، وللحزب الشيوعي وللحزب الجمهوري ، وكان هذا « التكتل » يوجه أعمال المجلس التأسيسي ويمثل الجمهورية الإيطالية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً . والدستور ، الذي طبق منذ أول يناير ١٩٤٨ ، كان يمثل في نفس الوقت هذه الصفة الأصلية بأن يعيد ، في مادته السابعة ، نص إغناطيوس لابران . وفي هذا المجال ، فإن التحالف العجيب بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي قد جعل بمجود الأحزاب « العلمانية » من أجل إلغاء هذه البقية الباقية من النشريع الفاسق بدون جدوى .

وسرطان ما أصبح هذا « التكتل الحزبي » مهدداً . في المكان الأول نتيجة لعدم تأكد ولا تقاسم الحزب الاشتراكي ففي مواجهة اتجاه نيني Nenni ، الذي كان مطالب بتحالف وثيق مع الحزب الشيوعي ، كان هناك لإنجاء ساراجات

١٢٠

Saragat الذي كان يخشى من أن يرى الحزب يسير في ركاب الشيوعيين. وفي شهر يناير ١٩٤٧، ترك ساراجات وأعدائه الحزب الاشتراكي الإيطالي، وأسسوا الحزب الاشتراكي للأعمال الإيطاليين، P. S. L. I. ؛ وفي الأشهر التالية قام قادة إشتراكيون آخرون، مثل لومباردو، وسيلوني، وروميستا بترك حزب نيني بدورهم.

ولكن تحطم التكتل لم يحدث إلا في شهر مايو. وقرر دي جاسبري، مثله في ذلك مثل زملائه الفرنسيين والبلجيكيين، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحرب الباردة، أن ينفصل عن الشيوعيين. ولما كان نيني مصمماً على ربط مصيره بمصير أصدقائه الشيوعيين، فقد كان على دي جاسبري أن يشكل حكومة جديدة مع الديمقراطيين المسيحيين وسدهم، وبعض الشخصيات مثل الليبيرالي لينودي Einaudi، والجمهوري سفورزا Sforza. وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، قام دي جاسبري من جديد بتعديل وزارته حتى يدخل فيها ساراجات.

ووافق الناخبون على هذه القرارات في ١٨ أبريل ١٩٤٨. فالانتخابات التشريعية التي وقعت بعد أربعة أسابيع فقط من «ضربة براغ»، كانت قد تمت على مسألة التهديد الشيوعي. ولقد حصل الشيوعيون، وإشتراكيو نيني، المتجمعون في «الجهة الديمقراطية الشعبية»، في المجموع على ٩ مليون صوت، أي مليون صوت أقل مما كانوا قد حصلوا عليه في عام ١٩٤٦. وارتفع عدد الأصوات التي حصل عليها الديمقراطيون المسيحيون من ٨ مليون إلى ١٢,٧٠٠,٠٠٠ صوت، أي ٤٨.٥٪ من مجموع الأصوات؛ وسمح لهم قانون الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس (٣٠٦ من ٥٧٤). ولذلك فإن الديمقراطية المسيحية كانت هي المستفيد الأول من رد الفعل المعادي للشيوعية عند الإهالي الإيطاليين. ومع ذلك فإن دي جاسبري لم يسمي استخدام هذا

٢٢١ -

الانتصار . ولم يشكل حكومة من حزب واحد ؛ وكان يفضل الاحتفاظ
بشركيه ذلك التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين ، واشتراكي ساراجات ،
والأحرار (الليبراليين) ، والجمهوريين ورغم ذلك ، فإن هذا التكتل الحزبي ،
الذى كان قد نتج عن المقاومة ، قد مات . وأنهى عام ١٩٤٨ ، بالنسبة لإيطاليا ،
فترة ما بعد الحرب .

ولكن الامكانيات لم تكن مشجعة تماماً . فإذا كان من الممكن اعتماد
المسألة السياسية قد سويت ، فإن المشكلات الاقتصادية كانت تفرض نفسها دائماً
وبجدّة وتسبب في حدوث عدم رضا أو إثارة . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن
إيطاليا كانت قد خرجت من الحرب بخسائر لا يمكن تعويضها . فإذا كان
هناك تخريب كبير للمقارنات فى المدن الكبيرة من القصف الجوى ، فإن التجهيز
الصناعى فى إيطاليا العليا كان على العكس من ذلك قد تمت حمايته بشكل ملحوظ
بقوات المقاومة . وكانت العقبات التى تواجه إعادة التعمير السريع تأتى بنوع
خاص من عدم كفاية التمويل بعد تدهور أحوال الزراعة ، والانتعاش المثير للقلق
الذى أصاب السوق السوداء ، وكذلك بنوع خاص تلك التهديدات التى كانت
تثقل على العملة بالزيادة الخطيرة لحجم النقد بعد أن كان الألمان قد أصدروا
أوراق البنكنوت بطريقة مغالى فيها ، ومن بعدهم الحلفاء والحكومة الإيطالية .
فبعد نهاية عام ١٩٤٤ كان حجم النقد قد وصل إلى ١٥ ضعفاً لما كان عليه فى
عام ١٩٣٨ ؛ ووصل فى وسط عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ ضعفاً . وكان ارتفاع الأسعار ،
الذى ترك وراءه وبمسافة طويلة ارتفاع الأجور ، يشير أوساط العمال وأصحاب
الأجور من الطبقة الوسطى .

ولم تقم الحكومات الإيطالية ، مثل حكومات دول أوروبا الغربية ، بمبادلة
أوراق العملة فى وقت التحرير . وأجبرت الزيادة المستمرة فى الأسعار ، من

٢٣ -

شهر مايو ١٩٤٦ إلى شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الميزانية ، لينودي ، على أخذ إجراءات ضرورية من أجل الإصلاح . وأمر ، في ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ، بتخفيض كبير الائتمانات المصرفية للصناعة والتجارة . وهذا الاجراء وحده ، وبإجباره المشروعات على أن ترسل إلى السوق وتخزوناتا التي كانت ترغب في المضاربة بأسعارها ، وبإظهاره الرأي العام أهم لن يتحسرا من الحل في انخفاض قيمة الليرة ولكن في سياسة لخفض الاسعار ، غيرت المناخ النفسي . وساعد على هذا التغيير تطبيق سياسة للاستيراد الكبير التي إختارها مرزا جورا Merzagora وزير التجارة الخارجية ، وكذلك إستغلال مورد جديد من موارد الطاقة ، وهو الغاز الطبيعي ، في شمال إيطاليا ، وكذلك منح قروض مارشال ، وعادوا إلى معدل ما قبل الحرب في عام ١٩٤٨ بالنسبة الانتاج الصناعي ، وفي العام التالي بالنسبة الانتاج الزراعي . ولا شك في أن إيطاليا لم تكن قد وجدت حلا بعد لمشكلات البنيان ، مثل تخلف الجنوب أو الهجرة ، أو من جانب آخر مشكلات البطالة ، وإنهيار صادراتها . ولكن السوق السوداء اختفت ، وتوحدت الشروط النفسية اللازمة للتنمية ، في هذه البلاد التي ، رغم هزيمتها ، قد إحتفظت بوحدة وطنية أخيرة ، حتى وإن كان البعض قد نظر لإيها ، عند التحرير ، على أنها ضعيفة .

الفصل السابع

المنتصرون الانجلوسكسون

يشتمل الحديث عن الانجلوسكسون شرح ظروف كل من بريطانيا العظمى ودول الكومنولث ، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وبصفتهما دولاً منتصرة ، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ ، أى في فترة إعادة البناء والرخاء .

١ - بريطانيا العظمى :

إذا كانت الحرب قد كلفت بريطانيا العظمى الكثير ، فإنها في نفس الوقت قد أعطت الإنجليز ، مع تجربة التمسوين ، والمراقبات ، والمعونة المشتركة أثناء القصف الجوي ، والبؤس والمقاساة ، طرقاً جديدة للتفكير ، والسلوك . تنجية الشعوب المعنوى المدنى الوطنى والميل إلى المساواة ، والأمل فى مجتمع أفضل حيث يمكن لكل فرد أن يجد إمكانية الحياة والعمل فى إطار لائق ، والإيمان فى أن سياسة تطويع خاصة بها يمكنها أن تقضى على الصعوبات الاقتصادية وتبعد ذلك الحجم الخطير للبطالة وجاء نجاح العمال فى إلتصها بات ٥ يوليو ١٩٤٥ أحسن مترجم لهذا التفكير : فكان الإلتصار يرجع قبل كل شئ للرجية الضخمة فى التغيير التى إشتملت عليها الحرب ليس فقط عند العاقبة العاملة ولكن كذلك عند الطبقة الوسطى . وأصبح فى وسع حزب العمال ، وبدون معوق ، مع هذه الأغلبية الكبيرة التى تقرب من ١٥٠ مقعداً زيادة على كل الأحزاب الأخرى ، أن يحاول أول تجربة إشتراكية فى التاريخ الإنجليزى .

وتحت إدارة كليمينت أتلى : Clement Attlee رئيس الوزراء الذى ظهر جون بيرى بعد ونستون تشرشل ، ولكن الذى أظهر قدرته على إدارة مجموعة

- ٢٢٤ -

من الوزراء أكثر منه نبوغا وأكثر ديناميكية مثل إرنست بيغن Ernest Bevin في وزارة الخارجية ، وهيج دالتون Hugh Dalton ثم ستافورد كريپس Stafford Cripps لوزارة المالية ، وهربرت موريسون Herbert Morrison للسياسة الإجتماعية ، وأنورين بيغان Aneurin Bevan لوزارة الصحة العامة ، إستعدت حكومة العمال لتحقيق برنامجها على مرحلتين . في المرحلة الأولى ، الإستيلاء على القطاعات الأساسية في الإقتصاد ؛ وفي المرحلة الثانية ، تحقيق الإصلاحات الإجتماعية التي تسمح بالوصول إلى « دولة الرفاء » .

وكان معنى الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، هو التأميم . وبعد الإعداد لها بواسطة لجنة لإدخال الاشتراكية في الصناعات برئاسة موريسون أصبحت التأميمات فعلية في عام ١٩٤٦ بالنسبة لبنك إنجلترا (فبراير) ، وللنفط (يوليو) ، والطيران المدني (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٧ بالنسبة للراديو وللشكايلات البحرية (يناير) ، والنقل والكهرباء (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٨ بالنسبة للغاز (فبراير) . أما تأميم الصناعات التعدينية ، التي أعد لها منذ عام ١٩٤٦ ، وتأخرت نتيجة للمعارضة العنيدة من جانب المحافظين ، فإنه لم يتم التصويت عليها إلا في شهر نوفمبر ١٩٤٩ . ذلك أنه لم يكن لها نفس صفات ما سبقها ؛ ولم يكن من السهل تبريرها ، مثل الفحم مثلاً ، بواسطة تكاسل المتقاولين الخاصين . وكانت الصناعات التعدينية قد أثبتت ، منذ اليوم التالي لنهاية الحرب ، فاعليتها وحيويتها . وكانت حجة العمال أنه لا يمكن ترك صناعة أساسية في أيدي أقلية مالية . وهذه المرة ، أصبحت التقطيعات تامة وكاملة مع المعارضة . وصدر قانون ٢٤ نوفمبر الذي أمم مناجم الحديد ، والأفران العالية ، ومصانع الصلب ، وأنهاء « هيئة الحديد والصلب » ، لبريطانيا العظمى . وتسبب عن العدوان العنيدة لأوساط رجال الأعمال ، وعلى ذلك الحاجر الذي فرضه مجلس اللوردات ،

٢٢٥ -

تأخر تطبيق القانون حتى عام ١٩٥١ ، وقائلا من الوقت قبل عودة المحافظين إلى السلطة ، وإلغاء التأمين في ١٤ مايو ١٩٥٣ .

ومن الواجب ألا يتحول هذا الرصيد الكبير إلى ما يؤدي إلى الخيال .
فعمليات التأمين التي لم يكن الإعداد لها قد تم دائما بشكل جيد ، لم تمس سوى خمس الصناعات البريطانية ؛ هذا علاوة على أن المديرين قد ظلوا تقريرا كما كانوا ، والعمال الذين لم يحصلوا على أشرف أكبر عما كان لهم فيما سبق ، بدوا على أنهم قد أظهروا من عدم الإهتمام ما يزيد على الخساسة . وكانت النتيجة الوحيدة الهامة هي عملية تحويل إدارة عدد معين من القطاعات إلى الدولة ، وبشكل يسمح بأن تدير الاقتصاد الوطني بشكل أكثر سهولة .

أما التشريعات الاجتماعية ، فإنها صدرت خلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ؛ وكان القانون الأكثر أهمية من بينها هما قانون التأمين الوطني في عام ١٩٤٦ ، وقانون إدارة الصحة في نفس العام . ونظم القانون الأول وشرح لنظام ضمان اجتماعي تشرف عليه الدولة بشكل كامل ، ويغطي كل البالغين ، بما في ذلك الأشخاص الذين ليست لهم مهنة ، ضد أخطار البطالة ، وحوادث العمل ، والحمل ، والولادة ؛ والشيخوخة ، والثرمل . وأصبحت الدولة تستلم أنصبة ، التي لم تكن تغطي في واقع الأمر سوى ما يقرب من خمس المصروفات الفعلية تقريبا ، وتدفع الباقي من الميزانية العامة . أما القانون الثاني فإنه أنشأ إدارة للصحة الوطنية ، الشهيرة ، والذي كان طابعها الأساسي أن تكون كاملة ، أي أن كل الأفراد الذين يعيشون في بريطانيا العظمى ، بما فيهم الأجانب ، كانوا ينفيدون منها ، كما أن كل أنواع العلاج كانت مجانية ، ودون دفع أي نصيب للمشاركة في ذلك . وكان منشئ ذلك ، وهو أوبرين بيرفان قد تلبأ بتكاليف سنوية تصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ؛ ومنذ السنة الأولى زادت المصروفات على

٩. الميزانية

٢٠ مليون . فكان من الضروري التنازل عن المجانية الكاملة ، بالنسبة لملاج
الاستنان بنوع خاص ، ولكن المصروفات لم تكف عن أن تزايد في ثقلها ، وتؤثر
على توازن الميزانية .

وإلى جانب الضمانات الاجتماعية ، أعيد تنظيم المساعدات بواسطة قانون
المعونة العامة ١٩٤٦ للمعاجزين ، وأصحاب البطالة الطويلة ، والشيوخ بدون
معاش ، وكذلك البنات - الأمهات ، وحصل الأكثر شباباً من بينهم على
تكوين معنى يسمح لهم بإيجاد مكان لهم في المجتمع .

وارتبطت كذلك بالسياسة الاجتماعية مشكلات الإسكان وتحسين الاراضى .
وعند نهاية الحرب ، كانت أزمة الإسكان ، التي نتجت عن القصف الجوي ،
وكنزلك من زيادة السكان ، وصفر سن الزواج ، قد تسببت في نشأة المضايقات .
وكانت حركة الاحتلال بالقوة لبعض المساكن الشاغرة ، والتي ترايدت في لمدن
نفسها في شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، قد أثارت قلق الحكومة ، ودفعها إلى إعداد
قانون للإسكان ، واتعميم سياسة المعونات التي تعطى للبلديات ، من أجل بناء
مساكن للعالم . وبعد ثلاث سنوات ، عد قانون جديد هذه المعونات لكل
عمليات البناء في البلديات ، سواء أكانت للعمال أو غيرهم . أما فيما يتعلق بسياسة
تحسين الاراضى ، فإنهم قد استعدوا لها بقانون عام ١٩٤٧ ، الذي عهد لمجلس
الكونغرس مهمة وضع خطط عشرية ، وبخاصة بقانون المدن الجديدة (١٩٤٦)
الذي تنبأ ببناء مدن عديدة جديدة تماماً من أجل القضاء على الازدحامات الضخمة
في التجمعات في المدن .

وكانت النقطة الاصلية في السياسة الاجتماعية لحكومة العمال تتمثل في أنها قد
اعتبرت الاهالى ككل يعامل كمجموع . فمن ناحية ، كان التشريع الاجتماعى
يطبق على الجميع ، من فقراء وأغنياء ، وبطريقة لا تجعل الفقراء يشعرون بأى

تخرج من أنهم يحصلون على معونة ، ويقلل من حدة التمييز بين الطبقات ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بإضافة بعض خدمات إجتماعية إضافية لتلك التي كانت قد عملت منذ صدور قانون التأمينات الإجتماعية في عام ١٩١١ ، بل كان يتعلق بالإعتراف بوحدة الأمة وتضامنهم . وهذا السنن وراء العالمية ، هو من خصائص دولة الرخاء ، البريطانية . وكان يتفق تماماً مع نظريات العمال التي أعلنها بيغان Bevan في هذه العبارة المثيرة : المسكن ، والصحة ، والتعليم ، والتأمين الإجتماعي ، هذه هي حقوقكم الطبيعية .

ولم يكن من السهل تصور هذه السياسة في إقتصاد قاسى من مجرودات الحرب . ومنذ البداية ، عملت سياسة حكومة العمال على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات ، وتقايل الواردات ، ومن أجل ذلك كان من الضروري زيادة الإنتاج في الزراعة ، وكذلك في الصناعة التي أفادت من إختفاء منافسين أجنبيين رئيسيين ، ومن الطلب الكبير على سلع التجميز من جنائب دول الكومنولث . ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧ ارتفعت قيمة الدخل الزراعى بنسبة ٢٠ ٪ ، بينما تقدم الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ . وهذه النتائج الواضحة تم الوصول إليها نتيجة لمجهودات المنتجين ، التي شجعها تلك الحلة النفسية ، والتي كانت شعاراتها ، مثل د ١٠ ٪ ، أكثر ، ، ينشرها رئيس الوزراء نفسه .

ولسكى يقللوا من الواردات ، لإنجثوا ، باستئسادهم على المراقبة التي كانت موجودة في زمن الحرب ، إلى التحديد الذى يفرض على الطلب . وحدث ذلك بدرجة أن نظام التمرين أصبح في سنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أشد قسوة مما كان عليه في زمن الحرب . ولم تكن سياسة التنشف ، هذه محددة في ذلك الوقت على بريطانيا العظمى وحدها ؛ ولكن ما كان يمثل أصالة التنشف

البريطاني كان هو طول مدته (أكثر من ثلاث سنوات) ، والذي كان يتمشى مع وجود السيد ستافورد كريپس Stafford Cripps الصاعد على رأس المجلس الأعلى للتجارة Board of Trade ثم في وزارة الخزانة .

وكانت النتائج ممتازة . وأولاً في ميدان العمل . ذلك أن هذا المرض الخاص بالبطالة ، والذي كان قد مس ما يزيد على مليون ونصف مليون غشمية إءلان الحرب العالمية الثانية، اختفى تماماً تقريباً . وشهدت السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب إنخفاض عدد العاطلين إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ، أى إلى ما يقل عن ٢ ٪ من مجموع السكان العاملين .

وكانت النتائج أكثر أهمية من ذلك في الميدان التجارى . فبتذعام ١٩٤٦ سمح الازدهار السريع للصادرات ، والمحافظة على مستوى مضبوط للواردات بعودة إلى توازن الميزان التجارى، وجعل الصادرات تغطى ٨٤ ٪ من معدلات الواردات، وأدت أزمة ١٩٤٨ إلى حدوث إنخفاض قصير المدى، ثم تخطيه بنجاح في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وسمح إنخفاض سعر العملة في شهر سبتمبر ١٩٤٩ ، والاحتياجات العالمية التى تسبب فيها نشوب حرب كوريا ، برفع معدلات التغطية إلى ٩٤ ٪ . وكان الإنهيار المأساوى في عام ١٩٥١ يمثل نهاية هذه الفترة المتألمة .

وفي ميدان السياسة الإقتصادية القصيرة المدى ، إنشغلت حكومة العمال بنوع خاص بالكفاح ضد إنخفاض سعر العملة ، وإلى الهجمات الموجهة ضد الجنيه ، ووصات في ذلك الى نتيجة سارة لا تعادل فعند وقف العمل بقانون الإعاره والتأجير ، تمكنت المفاوضات التى هدفت للحصول على قرض أمريكى ، والتى عهدوا بها إلى كينيس Keynes من أن تحصل بريطانيا العظمى على مبالغ أربعة مليارات من الدولارات بفائدة قدرها ٢ ٪ . تدفع على خمسين سنة ؛ ولكن هذا

الإلتئان كان مرتبطاً بوعده يتعلق بالتوصل الى إمكانية التحويل الكاملة للجنيه في ظرف عام . وكان دالتون Dalton ، بتحديد قيمة الربح مع أقل مستوى يمكن ، قد مارس سياسة إلتئان عادية تعطى ضربات سوط للتحويل الصناعي ولإبداء التصدير ، ولكنها كانت تمثل خصائص تؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يشير القلق . وكان شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الشديد القسوة ، والذي زاد من تعقيداته حدوث اضطرابات في وسائل النقل في لندن ، الأمر الذي أدى الى تعطيل السكك الحديدية ، والقضاء على مخزونات الفحم ، قد أوقف المصانع ، وتسبب في نقص في الإلتئان وفي الصادرات ، الأمر الذي كان يعيد تحريك عملية البطالة . وفي ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حافظت الحكومة ، رغم هذه الظروف ، على وعدها ، وأقرت أمر التحويل الكامل للجنيه . وسرعان ما قام أصحاب الديون الأجنبية بالإسراع في تحويل الجنيه الى دولارات ، بينما كان عدم توازن الميزان التجاري يحرم الحكومة على أن تفرق في القرض الأمريكي . وفي ٢٠ أغسطس ، لم يكن قد بقي من هذا القرض الأمريكي سوى ٤٠٠ مليون دولار ، وأصبح على وزير المالية أن يعلن وقف سرية تحويل الجنيه الى دولار .

وهذه التجربة القاسية ، والتي بدت على أنها تظهر أن الحكومة لم تعرف كيف تتنبأ ، وكيف تعمل ، أثرت على الروح المعنوية الامة بشكل خطير . وألقى آتلي Attlee بالمسؤولية على دالتون ، الذي وضع كرئيس في مكانه . وقام هذا الأخير بممارسة سياسة ، وعلاوة على سياسة التقشف ، تتعلق بتنظيم الطلب ، بواسطة آلة الميزانية وأجهزة الضرائب ، وبتشبيث الرواتب التي تم التفاوض عليها مع النقابات . ونجحت هذه السياسة ، ولكن النجاح كان يرجع بشروع خاص الى مشروع مارشال الذي كان قد ضمن لبريطانيا العظمى ، وبصفقتها الدولية الثانية المستفيدة منه من حيث القيمة بعد فينسبا ، حقبة قوية من

الدولارات . وأفاد مارولده ويلسون Harold Wilson الرئيس الشاب والنائب للمجلس الاعلى للتجارة من تحسن الموقف ، وحاول أن يقضى على نظام التعمين الغـ ذاتى ، وعلى المراقبات فى أقرب فرصة ممكنة ، من أجل التخفيف على شعب أرمق بأن يكون ، حتى فى ربيع ١٩٤٨ ، د أكثر شعوب أوربا فى سوء التغذية .

وفى أثناء ذلك الوقت ، وقعت أزمة جديدة للجنه ، أجبرت وزير الخزانة على أن يخفض قيمته (١٨ سبتمبر) . وجعلت نسبة التخفيض (٠.٣٠) الاسعار الانجليزية أكثر قدرة على المنافسة ، ودفعت الصادرات الانجليزية بدرجة مكنت الحكومة الانجليزية من أن تعلن ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، أنها تتخلى عن معونة مارشال . ولكنه كان من المؤكد أن الاسعار سوف تزداد نتيجة لتزايد قيمة الواردات ، وأن هذا الارتفاع سوف يجعل كل تثبيت للأجور غير ممكناً ، وكل سياسة للتعاضد على ارتفاع الاسعار فاشلة . وكان خفض قيمة الجنيه ، يمثل نهاية سياسة التقشف ، مع ما يحمله ذلك من تناقض .

وزادت عملية ارتفاع الاسعار نتيجة لمسألة كوربا : فأثرت عملية ارتفاع الاسعار العالمية بسرعة فى بريطانيا العظمى ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الأخيرة بسياسة إعانة تسليح غالية الثمن . وتضايق حزب العمال الى درجة كبيرة نتيجة لذلك ، واقسموا على أنفسهم . فرفض البعض أمر التخلي عن السياسة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بالخدمة الصحية ، وقام الآخرون ، وهم خصوصاً بيتان ، بنو بيته على أنه قد حمل الميزانية أعباء ثقيلة . وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ انتهى التعديل الوزارى بوضع هيج جاتسكيل Hugh Gaitskell ، وهو خصم بيتان ، على رأس وزارة الخزانة . وحين قام هذا الأخير ، بتقديم مشروعه للميزانية ، فى الربيع التالى ، والذى تضمن رفع الضرائب ، ودفع المقيسدين من

خدمات الصحة العامة لجزء من مصاريف العلاج ، اضطرب بيفمان وأصدقائه ،
ويلسون وفريمان Freeman ، الى تقديم استقالتهم (في ١٠ أبريل
١٩٥١) .

فاذا كانت القيمة الفعلية بالنسبة لبريطانيا العظمى ، للاصلاحات الاجتماعية
التي قامت حكومة العمال بتطبيقها ؟ لقد لاحظ البعض أن دولة الرخاء ، قد كانت
وحدها ، وفي عام ١٩٤٩ ، ما يقرب من ٤٥ مليون جنيه ، وأن سياسة تثبيت
أسعار المعيشة والغذاء ، قد كلفت في نفس الوقت عبثاً يصل الى نفس القيمة .
أى أن الأمر يصل بالنسبة لميزانية ١٩٥٠ الى أن مجموع المصروفات التي يمكننا
أن نسميها اجتماعية قد وصل الى ٤٥٪ من اجمالي المصروفات العامة . ولا شك
في أن هذا الارتفاع في الأعباء قد تسبب في تهديد بارتفاع مستمر في الأسعار .
وإنكد الآخرون ، من وجهة النظر النفسية ، أن دولة الرخاء كانت وسيلة فعالة
للتغلب على الصعوبات لأنها د ضمنت التضامن العام في التضحية وفي الجمود ، .
ولأقل عن ذلك أهمية أن زعماء العمال أنفسهم ، الذين خشوا من ضخامة
المصروفات من الميزانية العامة ، قد قرروا أن يفرضوا من أجل عام ١٩٥١ حداً
حداً يبلغ ٤٠ مليون جنيه لكل من مصروفات الصحة العامة وللمعونات المعطاة
للمنتجات الغذائية . ولم يخفف هذا إلا جزءاً بسيطاً من أعباء دولة
الرخاء .

وفي ميدان العلاقات مع دول الكومنولث التي سادت فيها ، في جنوب شرق
آسيا ، موجة من الحركات الوطنية في فترة ما بعد الحرب ، صمدت حكومة العمال
هنا أيضاً ، على إدخال تهديد . وكان وجود صيغة مرنة وغير محددة مثل صيغة
الكومنولث تسمح تقريباً بكل تطور ، ماداموا يرغبون ، كما قال آتلي ، في
اعتبارها على أنها « إشراك حري لشعوب حرة » .

وكان الحساب الختامى لعملية إنهاء الاستعمار ، فى مجموعه ، مواتيا للغاية . فالاستقلال الذى منح للهند (١٥ أغسطس ١٩٤٨) سمح بالإحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومتين الجديدتين ، للهند وللباكستان ، وبالإحتفاظ بهما داخل الكومنولث الذى كان قد أفرغ من كل محتوياته ، وأصبح ، كما قال عنه أحد الخبراء ، لا يمكن وصفه . وكان تقسيم البلاد ، والمقاساة والمذابح التى تسبب فيها ، يمثل الجانب المؤلم لهذه المشكلة . وكان الاستقلال الذى منح لبورما (أكتوبر ١٩٤٧) ولسيلان (ديسمبر ١٩٤٧) قد أعطى نتائج غير متساوية ؛ فظلت سيلان داخل الكومنولث وخرجت منه بورما . وأخيراً فإن محاولة إنشاء اتحاد ماليزى قد فشلت ، واضطرت القوات البريطانية الى أن تواجه سحب عصابات طويلة .

وكانت سياسة حزب العمال فى الشرق الأوسط أكثر إجداباً . فشل ، ورغم حسن نية بيفن ، فى المفاوضات مع مصر ، وفشل فى فلسطين ، مع رفض أصحاب المصلحة ، العرب واليهود ، قبول مشروع موريسون (يوليو ١٩٤٦) وانسحاب الحكومة البريطانية التى أعادت لهيئة الأمم المتحدة أمر الوصول الى حل . وكان ميلاد دولة إسرائيل (١٥ مايو ١٩٤٨) قد تم رغم وضد بريطانيا العظمى ، التى فقدت كل نفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأدنى .

وفى العلاقات الدولية ، كانت سياسة حزب العمال خجولة للغاية . فكان أرنست بيفن يفهم جيداً أن بريطانيا العظمى لم تعد تحسب ، ورغم مؤقت بوتسدام من بين الدول «العظمى» . ومن جانب آخر ، لم تكن له شخصية ولا هيبة تشرشل ؛ وكان تشرشل وليس بيفن هو أول من أعلن خطر إنقسام العالم الى كتلتين متعادلتين ، وذلك فى خطبة فيلتون (مارس ١٩٤٦) . وأخيراً ، فإن المشهور بضعف الوسائل المالية لبريطانيا العظمى هو الذى دفع بيفن الى التخلي عن الدعم المكلف كثيراً للنظم التركية واليونانية ؛ وكانت عودة لإنهاض بريطانيا العظمى

قد تمت بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترومان (فبراير ١٩٤٧) .
ومنذ عام ١٩٤٧ ، وفي الوقت الذي شعر فيه بيفن بخطار الاتجاه التوسعي السوفيتي
لم تهدد بريطانيا العظمى تلعب سوى ذلك الدور اللامع لتابع الولايات المتحدة
في سياسة «الإحتواء» التي انتهت الى التوقيع ، في ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة
شمال الأطلس على . وفي مسألة كوريا ، قام كل من آتلى Attlee وموريسون ،
خلفاء بيفن Bevin بتأييد السياسة الأمريكية في نفس الوقت الذي كانوا يخشون
فيه من قلة حذر ماك آرثر Mac Arthur ؛ ولكن ترومان لم يكن في حاجة أبداً
لنصائح آتلى ، وجعله يشعر بذلك .

وكانت السياسة الخارجية هي أحد الميادين التي ظهرت فيها سريعاً مسألة
الانقسامات الداخلية عند العمال بشكل واضح . ففند موريسون ، الذي كان مخلصاً
للتحاليف الأطلسي ، ولكن الذي شاء سوء حفظه أن يواجه في بضعة أشهر (١٩٥١)
هجمات مصدق في إيران ، والنمسا في مصر ، والإهانة الناتجة عن توقيع
الولايات المتحدة ، واستراليا ونيوزيلندا لميثاق جنوب شرق آسيا A.N.Z.U.S
والذي استبعدت منه بريطانيا العظمى ، ظهر بيفن Bevan الذي كرر أن السياسة
الأمريكية كانت تجر بريطانيا العظمى لحزب العمال الى ذلك الاتجاه الذي كان
من الضروري عدم السير فيه .

والواقع أن للصعوبات التي كانت حكومة العمال تسير صوبها كانت أكثر
خطورة من كونها مجرد إختلافات في وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية .
ومنذ عام ١٩٤٩ ، بدا أن شعبية حزب العمال قد هست ؛ إذ أن الرأي العام كان
كان قد مل سياسة التشفيف والتوجيه التي لم يجد منها سوى المشاكل . وأظهرت
الانتخابات البلدية ، في شهر مايو ، تقهقر الإشتراكيين ، وبخاصة في لندن . وفي
داخل الحزب ، زادت خطورة الخلافات ، التي بدا أن آتلى لم يعد قادراً على

السيطرة عليها. وفي مواجهة اتجاهات موريسون المعتدلة ظهر جناح يسارى متأثر ببيفان وأصدقائه ، والذي كانت كلماته الزائدة عن الحاجة تشير جزءاً من رأى العام ، وإن كان قد نجح في التأثير على برنامج العمال الخاص بالانتخابات القادمة ، وهذا البرنامج ، الذى نشر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩ ، أظهر أن الاتجاه المعتدل ، المسمى 'اتجاه' تدعيم ، الإصلاحات التى تمت ، لم يستمع إليه أحد ؛ وكان يضم فى حقيقة الأمر قائمة بتأميمات جديدة تم ، ويطالب بأشراف أشد قسوة على التوزيع . وترك الميدان خالياً أمام تشرشل الذى قام بتدخلات شديدة ، ولم يتراجع عن إعلان فشل التأميمات (وإن كل الصناعات المؤتممة ، وبدون إستثناء ، تمثل عجزاً) ، وأمام حزب محافظين مجدد ، ظهرت فيه أسماء جديدة مثل إيمان ماكلاويد Ian Mac Leod ، وريجيناالد مودلينج Reginald Maudling وادوارد هيث Edward Heath ، وحزب كان قد استعاد ثقة الشباب ، والطلاب بنوع خاص .

وكانت الانتخابات العامة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٠ (وكانت الوزارة قد حلت المجلس يوم ٣) نذيراً غير متوقع للحكومة حزب العمل . وكان جمهور الناخبين قد أظهر إهتمامه بالحالة السياسية بتصويته بنسبة ٨٤/٠ . وهى نسبة لم تحدث فى تاريخ بريطانيا العظمى . وكان فيها كذلك مليون مناهب أكثر من عام ١٩٤٥ ، ذهبت ثلثي أصواتهم إلى المحافظين . أما بالنسبة ، فإن العمال قد خسروا فى المدن القريبة من العاصمة ، وكذلك فى لندن نفسها ، وفى بعض المدن الصناعية فى الشمال ، وفى كل المناطق التى كانوا يأملون فى أن يكسبوا فيها نتيجة الإصلاحات التى قاموا بها ؛ ولم يتمكنوا ، فى نفس الوقت ، من الوصول إلى قلاع المحافظين فى الأرياف .

وعاد حزب العمل لمجلس العموم بأغلبية خمسة مقاعد (مقابل ١٥٠ فى عام

٢٤

(١٩٤٥) الأمر الذي سمح له بالاحتفاظ بالسلطة ، ولكن دون القدرة على التقدم بتشريعات خاصة بالحزب ، ولا حتى النمكن من مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، والصعوبات المتعلقة بالميزانية وجاءت إستقالة بيفان ، في شهر أبريل ١٩٥١ ، لكي تضعف الحكومة ، في الوقت الذي توفي فيه بيفن ، والذي لم يسحب فيه كوييس ، المريض ، والذي إستعد فيه كل من آتلي ، ودالغون ، وموريسون للتدخل عن العمل السياسي . وحين مضطر آتلي إلى أخذ قرارات خطيرة من أجل إيجاد حلول لمشكلات العجز الخارجي والموارد اللازمة للميزانية ومن أجل تمويل مصاريف إعادة التسلح ، قرر إستقالة الناخبين . وفي ٥ أكتوبر ١٩٥١ وقع الملك جورج الخامس على إعلان حل مجلس العموم ، وتمددت الانتخابات ليوم ٢٥ .

وجاءت الحملة الانتخابية لكي تضع في مواجهة حزب المحافظين الشديد الحذر ، والذي ظهر على أنه الحزب الوحيد القادر على وضع أسس مجتمع حر ، حزب الأحرار غير المنظم ، وغير القادر على تقديم مرشحين في خمس دوائر من بين كل ستة دوائر ، وحزب العمال الذي لم يعد لديه ما يمكنه أن يعد به في السياسة الداخلية ، والذي قنع بأن يشير خوفه بالتحدث عن « الروح الحربية » عند المحافظين في السياسة الخارجية . وإطلاق تشرشل ، وأفاد من مآسي موريسون وألقى شعار : « عبدان ، سودان ، بيفان » . وجاءت النسبة الجيدة في المشاركة في الانتخابات (٨٢.٥٪) والحركة المتماثلة في كل البلاد من أجل المحافظين لكي تضمن لهم ، وبدلاً من أغلبية الأصوات (حصلوا على ١٣٧١٧.٠٠) ، في الوقت الذي حصل فيه العمال على (١٣٧٩٤٨.٠٠) على أغلبية ما يقرب من عشرين مقعداً ، والتي رأوا أنها كافية من أجل الحكم ، وإن كانت قد ظهرت على أنها ضعيفة في هذه البلاد التي كانت مقسمة بشكل متساوي تقريباً بين الحزبين السكويين .

٢ - دول الكومنولث :

كانت مشكلات ما بعد الحرب ، في دول الكومنولث ، تتعلق بدرجة أقل بعملية إعادة البناء عنها بالإحتفاظ بالإنتصارات الاجتماعية التي كانت قد حققتها حكومات العمال التي تولت السلطة قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها. ففي زيلندا الجديدة ، ذلك الجزء من « دولة الرخاء » ، حاولت حكومات العمال إسافيج Savage (١٩٢٥ - ١٩٤٠) ثم لفريرز Fraser (١٩٤٠ - ١٩٤٩) بعناية ألا تؤثر الحرب في تشريعات ١٩٣٨ ، والتي إعتبرت على أنها مثال لغيرها. وهذا النظام للضمان الإجتماعى المبني على جميع اشتراكات وعلى ضريبة خاصة ، وهو اشتراك الضمان الإجتماعى ، والذي تديره وزارة للضمان الإجتماعى التي أنشئت في نفس السنة ، بدأ تطبيقه بالكامل في عام ١٩٣٩ . ولقد إستمرت تكاليفه فى الإرتفاع : فبعد أن كان يمثل ٠.٦٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٤٠ ، وصل إلى ١١٪ فى عام ١٩٥٠ . وحين أضيفت إلى هذه المصروفات لإنفاقات الحرب ، لم تتردد حكومة العمال فى أن تفرض على البلاد سياسة إقتصاد موجه شديدة الصرامة . وكانت وسائل تطبيق هذه السياسة تشمل فى مراقبة الاسعار ، والمزبقات ، والإيجارات ، والتوزيع ، ونظام تمويل المواد الغذائية وكانت النتائج سارة : فبالنسبة للخارج ، إختفى دين زيلندا الجديدة تجاه بريطانيا العظمى وبدأت فى تقديم القروض لها ، وبالنسبة للداخل ، العمالة الكاملة وتحديد ارتفاع الاسعار . وفى اليوم التالى لنهاية الحرب ، مالَت الحكومة إلى تقليل حدة المراقبات ، ولكنها إحتفظت إحتياطيا بسلحين : تحديد الاسعار عند تصدير المنتجات الرئيسية . للتجارة الخارجية ، مثل الصوف ، واللحوم ، ومنتجات الالبان ، ودعم الميزانية للمنتجات الرئيسية بالنسبة للاستهلاك ، وبطريقة تحتفظ بتكاليف المعيشة فى حدود معقولة .

٣٤٧ -

ولم تشر حكومة العمال على طريق التأميمات . وكانت كل ما قامت به ، من أجل إرضاء العداء التقليدي بالنسبة للمصارف ، هو أنها قررت في عام ١٩٤٥ تأميم بنك نيوزيلاند ، وبدون حماس كبير . ولكن هذا التأميم لم يقطع الصلات الوثيقة للغاية بالسوق المالي في لندن ؛ وحينما انخفضت قيمة الجنيه ، انخفضت قيمة الجنيه النيوزيلندي بنفس النسبة . وكانت نيوزيلندا ، وبصفقتها دولة منضمة بدرجة قوية إلى منطقة الاسترلينى ، قد قاست ، مثل الوطن الأم ، من نقص الدولارات .

ومع ذلك فإن سياسة حكومة العمال قد اصطدمت بصعوبات خطيرة . فمن ناحية ، كانت طلبات المزارعين التي طالبت برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتهم ، ومطالب العمال التي كانت تأمل في رفع الأجور ، قد أجبرتها على زيادة قيمة الدعم من عام لعام . فارتفع من ٣ مليار في عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى ١٣ مليار في عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، وإلى ١٥ مليار في العام التالى . ومن ناحية أخرى ، كان هناك عدم رضاء العمال ، وبخاصة عمال الموانى ، الذى سمح بإنشاء دلتحادية يسارية ، داخل المنظمات النقابية . وكانت متأثرة إلى حد ما بالشيوعيين ، وطالبت ، علاوة على التأميمات الجديدة ، بإشراف العمال على الصناعة وطالبت د بالعمل المباشر ، ضد أصحاب العمل فى شكل إضرابات خطيرة . وهذا الاتجاه الراديكالى فى النقابات ، والذى سار فى توافق مع إزدياد ارتفاع الأسعار ، أدى إلى إغضاب جزء من جمهور الناخبين الذين وضعوا حزب العمال فى أقلية فى الانتخابات العامة سنة ١٩٤٩ .

وشكل الحكومة الجديدة سيدنى هولاند Sidney Holland رئيس الحزب الوطنى ، والذى ظل فى الحكم حتى عام ١٩٥٧ ؛ وبعد فترة قصيرة للعمال (١٩٥٧ — ١٩٦٠) استعاد المحافظون من الحزب الوطنى السلطة تحت قيادة كيت هولوك

Benedict Chifley لم يكن يخلفه . وكان والده حداداً ، وكان قد عمل سائقاً لقاطرة ، ثم متاعل نقابي ، وشق طريقه السياسى فى ويلز الجديدة ، فى الجنوب ؛ وأصبح وله من العمر ستين عاماً ، رئيساً للسلطة الاتحادية ، وعمل خلال أربع سنوات على تطبيق سياسة تدخل نشطة ، طبقاً للهدى التى كانت تستند فى نفس الوقت للاشتراكية البراجماتية (النفعية) واتوجهات كينيس ، ولقد عين منذ عام ١٩٤٢ وزيراً لاعادة البناء بعد الحرب ، وكان قد أعد منذ وقت طويل عملية اعادة تحويل بلاده . محدود أهدافه بالعمالة الكاملة ، ووسائله بالاقتصاد الموجه . وكانت النتائج جيدة : وتمثلت نتائجها الواضحة فى تزايد الدخل القومى والاستثمارات ، وتقدم الصناعة ، ونمو المدن . ومع ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية قد واجهتها نقط إختناق : نقص الدولار ، والذي زاد من حدته هدم رغبة شيفلى فى طلب قروض أمريكية حتى يظل مخلصاً لمنطقة الاستيرلينج ؛ وسوء توزيع الأيدى العاملة ، والتى كانت زراعية إلى درجة كبيرة ، والتى لم يتم التغلب عليها إلا بسياسة تهجير جديدة تماماً . وبررها الوزير كالويل Calwell المسئول عنها بما يلى : « إذا كان الاستراليون قد تعلموا درساً من الحرب ، فإنه يتمثل فى أننا لا يمكننا أن نستمر فى الاحتفاظ بقرارنا لأنفسنا دون أن نزيد عدداً بدرجة كبيرة » . وكان على فتح استراليا أبوابها فى وجه الهجرة أن يعطى نتائج فائقة للنصور : فبينما زاد سكان استراليا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ بمقدار خمسة ملايين فقط ، زاد عددهم ، فى عشرين عاماً بمقدار أربعة ملايين . وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا التغيير هو أن الشعب الاسترالى قد فقد جزءاً من شخصيته البريطانية ؛ بذلك أن نصف المهاجرين قد أتوا بالفعل من القارة الأوروبية ، بما فى ذلك آلاف من الأشخاص المنقولين فى الوقت التالى لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة .

ولم تكن سياسة التأمينات التي حاول شيفلى تطبيقها ناجحة دائماً. فاحتكار النقل الدولى ، وفيما يتعلق بالخطوط الهوائية ، تم إستبعاده على أساس أنه غير دستورى ، ولأنه يضر بمصالح الدول ؛ فأمنت خطوط النقل الدولى وحدها ، وأعطيت لشركة كاناتاس . ولم تلق عملية تأمين الكابلات الدولية والاذاعة أية صعوبة ؛ ولكن الحكومة لم تجرؤ على الوصول فى التأمينات إلى الفحم ، والذي أنشأت له فقط ، وباتفاق مع حكومة ويلز الجديدة الجنوبية مجلساً أعلى مشتركاً للفحم . وبدأت ، من أجل زيادة إنتاج الطاقة الكهروإتية ومن أجل الرى ، ذلك المشروع الضخم لنهر سنوى ، ولكنها لم تنجح فى السير بالمشروع القديم ، والكبير التكاليف ، والخاص بتوسيع قصبان السكك الحديدية على كل القارة . وكان الموضوع الذى أثار الكثير من الجدل هو مشروع تأمين البنك المركزى ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ولما كان هذا البنك موضوعاً منذ عام ١٩٤٥ تحت إشراف الحكومة ، فإن هذا الاجراء بدا على أنه عديم القيمة ، وبدون فاعلية ، ومنحازاً ، ونتيجة للحملة التى شنتها أوساط رجال الأعمال والمحافظون ، أعلنت المحكمة العليا فى شهر أغسطس ١٩٤٨ أن هذا الاجراء كان غير دستورى . وخرجت هيئة شيفلى من هذه المغامرة وقد قلت الى حد كبير .

وكان الإنصار الذى حققه ضد النقابات المتطرفة ، يمثل لفترة طويلة كارثة نزلت بحزب العمال . وكان الإنهاء المهادى للشيوعية عند حزب شيفلى قد فقد صبره أمام حركات الهياج التى كانت تقوم بها الانحادات العمالية التى وقعت فى أيدي الشيوعيين من بين عمال المناجم . وفسرت الحكومة حركة الإضرابات التى نشأت فى ويلز الجديدة الجنوبية فى منتصف شهر يونيو ١٩٤٩ ، على أنها محاولة للقضاء على نظام التحكم الإجبارى الذى تستند إليه سياستها الاجتماعية ، ولاكى يقتضى على الإضراب ، قام شيفلى علناً بنضج الخطار الشيوعى ، وإستخدام وسائل

٩٥١ -

نشطة بإرساله الجنود يستخرجون الفحم ؛ وبعد سبعة أسابيع اضطروا المضربون إلى العودة إلى العمل . ولكن رد فعل الرأي العام لم يتم بالطريقة التي اعتقدها رئيس الحكومة ؛ فلم يحتفظ من المسألة إلا بالخطر الشيوعي ، وألقى بنفسه إلى ناحية الحزب الجديد ، وهو الحزب الحر ، والذي كان زعيمه روبرت منزييس Robert Menzies الزعيم اليميني قد أعاد تنظيمه . وفي انتخابات ١٩٤٩ ، حصل الحزب الحر على أغلبية المقاعد في المجلس ، وعاد منزييس إلى وظيفة رئيس الوزراء ، التي كان قد مارسها من قبل ، من أبريل ١٩٣٩ حتى أغسطس ١٩٤١ . وخرجت استراليا ، في نفس وقت خروج زيلندا الجديدة ، من حكم حزب العمال ؛ وعلى رأس وزارة ائتلافية (من الأحرار والمزارعين) وضع منزييس المحافظين في السلطة ، لمدة تزيد على عشرين عاماً .

أما كندا ، فإنها في نفس الوقت الذي شاركت فيه بقوة في المعارك (كانت قد جندت مليون جندي) كانت قد حققت أكبر مكاسب من الحرب . وكانت قد اعتبرت ، منذ عام ١٩٤٠ ، على أنها واحدة من اثنين من دوليات الديمقراطية ، فكان عليها أن تقدم ، في نفس الوقت الذي قدمت فيه كميات هائلة من مواد التموين ، مهمات حربية ضخمة . وجاءت النتائج متناسبة مع المجمود : فزاد الانتاج الزراعي بنسبة ٦٠٪ . وجاء اكتشاف مناجم معدنية ضخمة وآبار البترول في ألبرتا ، ومضاعفة انتاج الصلب ، ومضاعفة انتاج الألمنيوم ستة مرات ، وبناء مئات المصانع في كولومبيا البريطانية وقرب البحيرات العظمى ، وجزئياً برؤوس الأموال الأمريكية التي كانت تبحث عن الأيدي العاملة ، لكي تسمح لكندا بأن تصل إلى مرتبة الدول العظمى الاقتصادية . وتم هذا التقدم نتيجة لإدارة صارمة للغاية للاقتصاد ، والتي كانت قد سمحت بتجديد ارتفاع أسعار المعيشة بنسبة ٢٠٪ فقط .

فليس هناك ما يشير الدهشة ، فى هذه الظروف ، من أن شعبية رئيس الوزراء ماكنزى كينج Mackenzie King ، ذلك « الزعيم الذى يقسم بيننا أقل من غيره » ، قد تأكدت فى انتخابات عام ١٩١٥ ؛ فتمكن حزبه ، حزب الاحرار ، من أن يحصل على أغلبية المقاعد ومع ذلك فإن هذه الانتخابات قد أظهرت استمرار الاتجاه الاقليمى فى الحياة الكندية . فكان حزب الاحرار وحده هو الذى يمكنه أن يسمى نفسه بأنه حزب وطنى نتيجة لحصوله على مقاعد فى كل الاقاليم أما بقية الاحزاب فلم يكن لها الا نفوذ محلى ؛ فكان حزب الائتلاف الجبلى يسيطر على ألبرتا ، وحزب اتحاد تامون الكومنولث C. C. F. يسيطر على ساسكاتشوان ، والحزب المحافظ على أونتاريو ؛ أما كويبك نفسها فإنها كانت مقسمة بين الاحرار ، ومرشحى الاتحاد الوطنى لدوبليسيس ، والمتطرفين من الكتلة الشعبية . وكان هذا الاتجاه الاقليمى ، والذى يظهر كذلك فى الاتجاه الاستقلالى للاقاليم فى ميادين المالية ، يعرقل عمل الحكومة الفيدرالية فى مجوداتها من أجل الحصول على توزيع أفضل للموارد على مجموع البلاد .

وماكنزى كينج ، الذى كان قد أدار حزبه لمدة تسعة وعشرين عاماً ، وبلاده لمدة إحدى وعشرين عاماً ، انسحب فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وعادت خلافته ، التى أعد لها بكل دقة ، إلى سان لورانت Saint — Laurent الكندى الفرنسى ، وزير الخارجية سابقاً ، والذى ترك مكانه لليستر بيرسون Lester Pearson . ولقد حصل سان لورانت ، الذى سيظل لمدة تسعة أعوام رئيساً للوزراء ، على نجاح منقطع النظير فى انتخابات شهر يونيو ١٩٤٩ . وحصل حزبه على ١٩٢ مقعداً من ٢٦٢ ، ولم يترك سوى ما يقرب من أربعين للحزب المحافظ ، وما يقرب من ثلاثين لـ شكل الاحزاب الأخرى . وهذا التعبير عن الثقة سمح له بأن يسهر بالسياسة الخارجية لكندا فى اتجاه جديد ، متخلياً عن اتجاه العزلة الإقليمية .

لكي يشارك في النجاف العسكري مع الدول الغربية : وكان مجلس العموم الكندي هو أول مجلس يصدق على معاهدة شمال الأطلسنطى .

وفي نفس السنة زادت الاراضى الكندية بمقدار ١١٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من الارض الجديدة ، التى وافق سكانها على عمل إستفتاء ، ونجح بأقلية ضئيلة فى أن ينضموا لكندا ، وعلى أهم إقليم عاشر . وكان لتساع أراضى كندا ، وهو يمثل المساحة الثانية فى العالم بعد مساحة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يتزود بالسكان ، نتيجة للمودة القوية للهجرة ، وبسرعة مرضية . فزاد عدد السكان من ١١ مليون ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٤٠ ، إلى ١٢.٥ مليون فى عام ١٩٤٥ ، وإلى ١٤ مليون فى عام ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ ، كان ثلاثة أخماس السكان يعيشون فى المدن ، ولم تعد الزراعة هى المورد الأول للصادرات ، وأخذت مكانها الغابات ومنتجات المناجم . وتغير إتجاه التجارة الخارجية : فلم تعد الصادرات صوب بريطانيا العظمى تمثل أكثر من ربع المجموع ، فى نظير النصف صوب الولايات المتحدة ، التى كانت تورد ٧١ ٪ من الواردات الكندية . وأصبح نصيب الولايات المتحدة ضخماً فى الاستثمارات الأجنبية ، وأقرب من سبعة مليارات من الدولارات ، بينما كانت بريطانيا العظمى قد قدمت ما يقل عن مليارين . ولكن ظاهرة جديدة ظهرت ، تتمثل فى إرتفاع نصيب رؤوس الاموال الكندية فى الاستثمارات الآن إلى أربعة مليارات دولار . وهذه بلاشك ظاهرة تدل على نضج البلاد التى يمكنها أن تفخر بأنها قد تمكنت فى عشر سنوات (من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠) من أن تضاعف مجموع الدخل للقومى فيها ثلاثة أضعاف .

٣ - الولايات المتحدة :

جعلت الحرب من الولايات المتحدة دترسانة الديمقراطية ، الثانية ،

و د المارد، الأمريكى . وفرض السلم على الرئيس الجديد ، الذى وصل لهذه المسئولية العليا نتيجة ل وفاة روزفلت (١٢ أبريل ١٩٤٥) ، المشكلات الدقيقة لعملية التحول .

وتعامل معها ترومان Truman بروح القانون الجديد : فكانت رسالته الاولى الموجهة إلى الكونجرس (٦ سبتمبر ١٩٤٥) قد عملت على شرح برنامج يشتمل على إحدى وعشرين نقطة ، والذى عمل فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ثقته فى الدافع الشخصى ، فى الأوراق العادية ، ، على إظهار أمله فى أن تتمكن الدولة من أن تحمل نفسها عله فى حالة الفشل ، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء ، القديجى ، لإشراف الحكومة ورقابتها على الإقتصاد . وإقتراح بالنسبة للجماعات المحرومة ، وبخاصة العمال ، عينات طويلة من الإجراءات الإجتماعية ، وضمانات العمالة الكاملة .

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية فى الكونجرس تعمل على تأييده ؛ فكان الائتلاف التقليدى للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به . وبدأت المعركة الرئيسية حول مسألة إنخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار : فبدلاً من مشروعات ترومان الخاصة بالاحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار ، وضع الكونجرس قانون ٢٧ يونيو ١٩٤٦ الذى أطال أمد هذه الإدارة لمدة عام ، ولكنه حرمها من كل سلطاتها تقريباً . وبدلاً من أن يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط ، استخدم سلطته الاعتراضية ، الفيتو ؛ فكانت النتيجة هى وقف مراقبة الأسعار فى أول يوليو . وتبع ذلك موجة لإرتفاع الأسعار ، والتصويت على حل وسط جاء متأخراً ، ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء . واضطر ترومان فى آخر الامر إلى التراجع : فألقى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية ،

نعم قام ، فى ٩ نوفمبر باعطاء الحرية للأجور ، والأسعار .

ذلك أن إنتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك ، ومثلت ، بالنسبة الرئيس ، أكبر عدم ثقة ممكنة : ٣٤٦ جمهورى فى المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطى ، و ٥١ شيخ ضد ٤٥ . ولم يكن الحزب الجمهورى قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨ . وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيما له فى شخص روبرت تافت Robert Taft ، ابن رئيس الجمهورية السابق ، والذي إنتخب شيخا لاوهيو . وكان الكونجرس الثمانون أقل ميلا من سابقه لترومان .

ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ صوت الكونجرس على التعديل الثانى والعشرين للدستور ، والذي قرر أنه لا يمكن لائى أحد أن ينتخب لمستمراية الرئاسة أكثر من مرتين . وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود ؛ ولكن أحدا لم يكن يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف فى مواجهة روح النص . وجاءت هزيمة أكبر من ذلك ، مع التصويت على قانون تافت هارتلى (يونيو ١٩٤٧) والذي حدد بشدة سلطات النقابات ، والذي مارس ترومان ضده سلطة الفيتو ، وليكن الكونجرس أعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين . وهزيمة أخرى ، فى الشهر التالى ، مع تصويت الكونجرس ، وقت مناقشة الميزانية ، على تخفيف الاعباء الضرائبية ؛ وأمام هذا الإجراء الديماجوجى والذي يتسبب ، من وجهة نظر الرئيس ، فى رفع الأسعار ، قام ترومان بممارسة حق الفيتو ، بدون جدوى . وحوله مسائل بناء المساكن ، والمعونات الفيدرالية للتعليم ، والضمانات الإجتماعية ، والأسعار الزراعية ، وحقوق السود ، حارب الرئيس الكونجرس بمرارة ، وفى صالح الكونجرس ؛ بشكل واضح .

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان .
ولكن الرئيس الجديد تمكن ، فى هذه المعارك المستمرة ، من أن يكشف شخصيته ؛
وربما أيضاً رأى قدراته .

ذلك أن ترومان كان قد أعطى انطباعاً ضعيفاً لمواطنيه فى الاوقات الاولى
لرئاسته . وكان هذا الإمبريكي المتوسط ، والآتى من الاقاليم هو أول رئيس منذ
كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليماً عالياً ؛ وكان رجلاً له مظهر بسيط ،
ولا يجيد الخطابة ، واختاروه لنيابة الرئاسة ، لأنه لم يكن يخيف أى أحد ، وكان
قد شعر بالذعر من المسؤوليات التى وقعت على كاهله نتيجة لوفاة روزفلت .
واسكن خلف هذا التواضع ، وما اعتقده البعض على أنه ضعفاً ، كان هناك عند
هذا الرجل ، الذى يغضب بسرعة ، موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وثقل
مسئوليته . وبعد فترة عدم التأكد ، والتثبت ، سيشعر ترومان بالثقة فى نفسه ،
وسيفطر أنه الرجل المناسب .

الرجل المناسب فى السياسة الخارجية . وكان أبناء وطنه ، فى هذا الميدان ،
قد وجدوا أنفسهم منقسمين فى أول الأمر . فعلى مستوى رجل الشارع ،
وضع الكثيرون ثقتهم فى الأمم المتحدة ، ونظروا بميل وتقدير إلى الاتحاد
السوفيتى الذى كان قد قام بتضحيات عديدة فى الصراع ضد النازية ؛ ولذلك
فإن خطبة تشرشل فى فياتون قد قابلها جوء كبير من رأى العام مقابلة سيئة .
وفى الاوساط الحاكمة ، كانت سياسة وزير الخارجية بيرنس Byrnes ، والذى
كانت متيقظة لكل اليقظة لطموحات الروس ، تستند إلى الزعماء الجمهوريين ،
والشيوخ كونيالى Connally وفاندنبرج Vandenberg ، واسكنها كانت تلقى
نقداً شديداً من هنرى والاس Henry Wallace وزير التجارة ، الذى رأى
أنه لم يعد الولايات المتحدة أن تتدخل فى شئون أوروبا الشرقية ، ولا للاتحاد

السوفيتي أن يتدخل في شئون أوروبا الغربية . وفي شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، ولما كان ترومان قد أعلن موافقته على خطاب والاس ، طلب إليه بهرنس أن يصحح موقفه ، وطالب بإقالة والاس . واضطر ترومان إلى أن يتراجع ، ويبدو أن ذلك كان رغماً عنه .

وإنما شجعت خيالاته ، في نفس الوقت الذي انتهت فيه خيالات مواطنيه ؛ ففشل المفاوضات في أوروبا ، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للأشداد السوفيتي ، وعمليات الفشل الأولى للأمم المتحدة ، التي حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب ، مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والصعوبات التي لقيتها لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة ، جعلته يفهم أن الوقت الحاضر بالثقة قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميسدان خاوياً أمام الإدعاءات السوفيتية .

وجاءت الفرصة لكي يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيغن ، حين أعلن هذا الأخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الأعباء التي كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية لليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧) . فأخذ الرئيس مباشرة القرار الرئيسي بضمان أن يحل محلها ؛ وطلب في ١٢ مارس إلى الكونجرس الموافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، برره في هذه الكلمات : « إنني أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية » . وأمام المعارضة التي كان يقودها البعض مثل والاس ، وتنهمر بجزر الولايات المتحدة في معارضة بلا نفع وخطيرة ، وربما يصل بها الأمر في ضحايتها إلى الوصول إلى التسبب في حرب عالمية جديدة ، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر اعتماداً ، وأعلنوا أسفهم لكون سياسته لا تعطي إعتباراً للأمم

المتحدة ، اضطرت رومان الى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندنبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها . وبعد هذا التعديل ، وافق مجلس الشيوخ على المشروع ، فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ بسبعة وستين صوتاً ضد ٢٣ ، ووضع بذلك ما سمي « بنظرية ترومان » .

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا ، والطلبات المستمرة للقروض من جانب حكومات أوروبا الغربية ، والصعوبات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التى تعرفها هذه المنطقة قد انتهى بها الأمر الى اقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن إمكانية نيل التوسع الروسى من أوروبا تتوقف الى حد بعيد على البؤس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب . وإذا كان على أوروبا أن تواصل حياتها فمن الضرورى إعادة بناء إقتصادها ؛ وفى هذا الميدان ظهر أن « نظرية ترومان » كانت قصيرة النظر . وكان من الضرورى إكمالها . وجاءت كفاءة جيمس مارشال Georges Marshall ، وزير الدولة ، الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه : « إن هدف سياستنا هو إعادة بناء إقتصاد عالمى سليم ، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعيش فيها المنظمات الحرة ، وفى نفس الوقت ، قام جورج كنيان Georges Kennan الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية ، بتحديد استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للاتحاد السوفيتى : لا طرد بالقوة ، ولا اتفاق بدون مدى ، ولا حل وسط غادر ، ولكن إحتواء .

ومرمان ما وضعت استراتيجية الإحتواء على المحك وقت أزمة برلين . وأمام إجراءات الحصة . ار ، صمم ترومان على عدم التراجع ، أى عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين ، ولكن كذلك عدم الدخول فى اشتباك

بإرسال قافلة مسلحة عبر منطقة الاحتلال الروسى . وإختار حل الجسر الجوى الذى ظهرت فاعليته . وأدى النجاح فى برلين الى تغيير عميق فى المناخ فى أوروبا وفى الولايات المتحدة . ثم جاء الانطباع العميق الذى حدث فى الغرب بمسند « ضربة براغ » وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع فى واشنطن ، يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلس على . ويقبول ترومان ، لأول مرة فى التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكري مع دول أجنبية ، دخل يبلاده فى سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة . وهذا التغيير الرئيسى كان ، نتيجة لحلق ترومان قد تمت موافقة الجميع عليه ، أو تقريباً : فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك الى الى حد بعيد فى سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج ، ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل فى ٣٢ صوتاً ضد ١٣ (٢١ يوايو ١٩٤٩) . ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذى كان نتيجتهما المباشرة . وكانت المعارضة القوية للسناطور تافت والمعادية لـ شكل تعهد لمدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحزبين إلى سياسة العزلة .

وكانت أزمة كوريا ، مثل أزمة برلين ، قد واجهها ترومان بفكرة الإحتواء . وكانت فكرة يصعب إحترامها ، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له ، قد إنتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه ، بعدم عمله ، قد فتق الصين أمام الشيوعية . وكانت قوة رد فعله وقت اللحدوان للكونغرس الشمالى تسمح للرئيس بأن يعيد تجميع الرأى العام وراءه . وكان ذلك لفترة من الوقت ، إذ أن قراره بعزل ماك آرثر Mac Arthur (١٠ أبريل ١٩٥١) ، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى

لسياسة الإحتواء ، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه ، إن لم يكن قد اقترح ، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلي Bradley ، قد تسبب في نشأة إنقسام عنيف للغاية في الكونجرس وفي كل البلاد . ووصل الحال ببعض الزعماء الجمهوريين إلى حد نصيحهم بالحرب الشاملة مع الصين ؛ وظهرت الجولات المنتصرة للجنرال ماك آرثر في المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكماً شعبياً على سياسة الرئيس . ومع ذلك ، وبعد بضعة أسابيع ، فقد بدأت المفاوضات من أجل الهدنة في كوريا ، وأيدت وجهة نظر ترومان : فبتمسكة بشدة « بانتصار محدود » ، كان قد أجبر السكوريين الشيوعيين على التخلي عن غزوهم لسكوريا الجنوبية . وكان ذلك هو « إحتواء » ، للاتجاه التوسعي الشيوعي .

وسنلاحظ أن دور الرئيس ، في السياسة الخارجية ، وبمقارنته بدور الكونجرس ، كان رئيسياً . « فالنظرية » ، ومشروع مارشال ، والجرس الجوى وحلف الأطلسي ، و « الانتصار المحدود » ، وعزل ماك آرثر ، كانت كل هذه القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية ، والتنفيذية وحدها ؛ وكانت كلها ، تقريباً ، قد سبقت السياسة الخارجية الولايات المتحدة لسنوات عديدة .

وفي السياسة الداخلية ، كان عمل الرئيس ، على العكس من ذلك ، محدوداً إلى درجة كبيرة ، وحتى مقتضى عليه ، بواسطة الكونجرس ، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين في إنتخابات عام ١٩٤٦ . وكان من الضروري أن يحصل ترومان ، ورغم كل تنبؤات ، على الإنتصار في إنتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ حتى يجرؤ على فرض سياسته .

وأظهر إنتصار ترومان في إنتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨ صفات الرجل . ولكون ترومان قد عرف أنه سينهزم ، طبقاً لكل المظاهر ، بواسطة خصمه الجمهوري ديوي Dewey ، فإنه قاد في الأوقات الأخيرة من الحملة الإنتخابية

ممركة قوية ، استخدم فيها كل صفاته كحارب ، وكان التأكد الكبير لدى الجمهوريين ، وتيار الشعور الشعبي في صالح ذلك المرشح الشجاع ، وثقل التنظيمات النقابية ، وتأييد الزنوج ، تشرح عودة الكسب النسبي لشعبية الرئيس السابق ، وسبحت له بعض التنبؤات والمجسات . ونجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون ، وعلى الديمقراطية « الجنوبي » ثورموند Thurmond (١١٧٠.٠٠٠ صوت فقط) وعلى والاس الممثل للحزب التقدمى ، الذى أنشق من الحزب الديمقراطي (١.١٥٠.٠٠٠ صوت) .

وشعر ترومان بالقوة نتيجة للنقطة الشعبية ، وكرئيس منتخب ، لا كرئيس بالصدفة كما كان فى عام ١٩٤٥ ، لاستعداد شعبه السياسى . وأصبح من جديد بطلاً من أبطال الإنجاز المتقدم ، فشرح ، فى رسالته إلى الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، برنامجاً للدولة الرفاهية ، الذى أطلق عليه اسم قانون العدالة . وكان ذلك بدون شك بغير خيال كبير ، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية فى المجالسين ، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولديمقراطى الجنوب كان سيظهر من جديد لكي يقف في وجه كل تشريع يمكنه أن يشير ، من قريب أو من بعيد ، إلى الاتجاه الاشتراكى ، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه .

وكان الحساب الحتامى ، فى هذه الظروف ، لقانون العدالة ، غير كبير : زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بالقانون بـ ٧٥ سنت فى الساعة مقابل ٤٠) ، ومد نطاق المنتفعين الجدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥ إلى ١٠ مليون شخص ، وامتداد مراقبة الايجارات حتى عام ١٩٥١ ، والتصويت على قانون الاسكان لعام ١٩٤٩ الذى أعطى إئتمانات كبيرة للبناء وللكفاح ضد المساكن غير الصحية ، وزيادة القروض لعمليات التنمية الزراعية ، وأخيراً ، التصويت فى شهر يونيو ١٩٥٠ على قانون جديد بشأن « الأشخاص المنقرضين » ، والذى

يسمح بهجرة ... و... لا يجيء أوروبى . ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برانان Brannan من أجل الزراعة ، ولا على إلغاء قانون تافت — هارتلى . وضرب مشروعة الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة (قانون التأمين الصحى الوطنى) بتلك الحملة الصحفية الضخمة التى أنفق عليها الإتحاد الأمريكى الأطباء ، والذي لاقته بالرغبة فى إدخال د طب إشتراكى ؛ أما مشروعة الخاص بتقديم المعونة المالية للدولة لمؤسسات التعليم ، فإنه تحطم نتيجة لمعارضة الكنيسة الكاثوليكية له . وكذلك تخفيضاته الكبير لإعطاء الزوج المساواة فى المعاملة ، والذي أعده بواسطة لجنة الحقوق المدنية ، فقد إصطدم بالمعارضة المنظمة فى الكونجرس . فإضهار ترومان إلى أن يتخلى عن الطرق التشريعية وإلى أن يستخدم إجراءات القرارات والمرسومات من أجل القضاء على التفرقة العنصرية فى الإدارة الفيدرالية ، وفى داخل القوات المسلحة .

وكان القليل الذى تمكن ترومان من جعلهم يوافقون عليه من مشروعات قانون العدالة ، قد حصل عليه فى الثمانية عشر شهراً الأولى من مدة رئاسته . قالوا فى أن الرئيس قد وجد نفسه ، منذ صيف ١٩٥٠ ، مزروع الس — الس فى محاولاته ، وحق موضوعاً فى موضع الإتهام بتلك الإنعلاق ، للمواطن ضد الخطر الأحمر وضد إتهام مالك آرثر .

فمنذ وقت طويل ، كانت الأوساط المسئولة قلقة من سيطرة الشيوعية على الإدارة ، أو بمعنى أدق ، من توغل الشيوعيين ، أو رفقاء الطريق ، داخل الإدارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينيات وبخاصة فى أثناء الحرب . ومنذ سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ قامت بعض التحقيقات ، واكتشفت بضع عمليات صغيرة التجسس . وفى شهر مارس ١٩٤٧ ، عهد ترومان لإدارة التحقيقات الفيدرالية

F. B. I. أن تقوم بتحقيق عن ولاء كل الموظفين الإنحاديين ؛ ولقد استمر هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ ملايين موظف ، وتسبب في إستقالة ٢٠٠٠ موظف وفي فصل ٢٠٠ . وأثار هذا الأمر بنوع خاص الذعر عند الأوساط الليبرالية التي لمتهمت الإدارة بعمل د تجريم بواسطة الإيحاء ، ، الأمر الذى يهدد حقوق المواطن .

ومع ذلك ، فإن هذا التنازل من جانب ترومان للبتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة مخاوف الأهلالي ، والتي زادت قوة بالإشاعات المخارقة للعادة عن التوغش الشيوعى ، وعمليات التجسس السوفيتية ، والتي كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة . وقام أحد هؤلاء ، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة آلجر هيس Alger Hiss أحد كبار الموظفين ، والذي كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت . وإنتمت محاكمة هيس (١٩٥٠) بعد جولات عديدة ؛ ورغم إنكار المتهم ، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلاً ؛ وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الوشل ، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها مزاورة وضيفة للجمهوريين ، وأتشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علناً تقديره وثقته فى هيس .

وهذه المسألة ، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصعود السياسى غير العادى للسناتور ماكارثى Mc Carthy وهذا السناتور لويسكروسيين ، والذي لانتخب فى عام ١٩٤٦ ، حصل على فكرة لاستخدام الإتهام بالشيوعية ، والتي لانتشرت بسرعة ، لىكى يستولى على إدارة الحزب الجمهورى ، وربما ليحقق مطامع أخرى . وبدأ حملته فى ٩ فبراير ١٩٥٠ معلناً أنه يعرف أسماء ٢٠٥ شيوعى متوغلين فى أجهزة الدولة ، ثم لاتهم الآب لاتيهور Pr. Lattimore بالتجسس ، ثم هاجم بعد ذلك نيلايب جوسب Philip Gessup يمثل الولايات المتحدة فى

الأمم المتحدة ، وبقيامه بذلك ، وضع مكارثي نفسه على رأس تيار رجعي قوى ، كان قد نما منذ نهاية الحرب ، ضد روزفلت وضد كل ما كان يذكر بسياسته . ورغم الهزيمة المؤقتة التي نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ ، إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره ، فإن مكارثي قد استمر في حملته ، متهماً في شهر يونيو ١٩٥١ الجنرالان مارشال وآيزنهاور Eisenhower بأنهما قد ساعدا الاتحاد السوفيتي في محاولته السيطرة على العالم .

ومع ذلك ، فإن إتهامات مكارثي كانت تعبر عن المشاعر ، غير الواضحة ، بضرورة عمل شيء ضد الشيوعية . وكان الرئيس ترومان قد قدم ، منذ عام ١٩٤٨ ، أحد عشر زعيماً شيعياً أمام المحاكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة في قلب حكومة الولايات المتحدة ؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن . ولكن الأمر خرج من أيدي الرئيس حين قام الكونجرس بالتصويت ، في شهر سبتمبر ١٩٥٠ على قانون مكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلي ، والذي نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يسجلوا أنفسهم في وزارة العدل ، وسوف يحرمون من جوازات سفرهم ، ولن يتمكنوا من تقلد الوظائف العامة . وأظهر ترومان لمعارضيه ورد باستخدام الفيتو ، وأعلن أنهم في البلاد الحرة ، يعاقبون الناس على الجرائم ، وليس أبدأ على آرائهم ، ؛ وأبعد الكونجرس الفيتو ، بأغلبية كبيرة . وفي شهر يوليو ١٩٥٢ ، صوت الكونجرس على قانون مكاران — والتر عن الهجرة ، ذلك القانون الذي حرم دخول الأراضي الأمريكية على كل شخص متصل بالحزب الشيوعي أو على كل منظمة على اتصال بهذا الحزب . ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو ، ودون أن يصيب نجاحاً أكثر .

وأعطى الكفاح ضد الشيوعية لمكارثي والحزب الجمهوري موضوعاً ممتازاً للحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٥٢ : إتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين في

الداخل ، وعدم معارضتهم في الخارج ، وبدأ أن إقامة سد قوى في مواجهة التوسع الشيوعي هو التكتيك الفعال . وأضافوا إلى ذلك موضوع الانحراف ، نتيجة لإكتشاف رشاي السلطة التي إتهموا بها رجالاً من المحيطين بنرومان . ورغم أن أمانة الرئيس الذي إنتهت مدته كانت فوق كل شك ، إلا أن الانهام بالإنحراف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين .

ولسكن المظهر الاساسى لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٥٢ كان هو الدور الذى قام به المنتخبون في إتخاذ القرارات ، وبواسطة شخصية المرشحين . ففي البداية ، كان التوزيع طبقاً للأفضليات الايديولوجية تعطى الحزب الديمقرطى تقدماً كبيراً ، وبنسبة ثلاثة ضد اثنين ؛ ولسكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدت قليلاً من هذه النسبة بين اللقوى ، وما دام شخص المرشح قد أصبح هدفًا ، فإن موقف منتخبي كثيرين قد تعدل . ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً .

وكان الحزب الديمقرطى قد إختار ، في مؤتمر شيكاغو (٢١ يوليو ١٩٥١) أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson حاكم إلينوا . وكان ستيفنسون ذكياً مثقفاً كثيراً بالنسبة للجهاير ، وكان غير معروف تماماً من العامة ؛ وكان طلاقه يقل من قدره في نظر الكثيرين . وكان الحزب الجمهورى قد أبعد السناتور تافت ، المتحدث التقليدى باسم الجمهوريين ، والذي كان كبير العداء لقانون العدالة ، ويميل إلى إتجاه العزلة في السياسة الخارجية ، وفي صالح الجنرال آينهاور الذى كان الجمهوريون في ولايات إنجلترا الجديدة ، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة لدولة الرخاء ، وعلى أن يبعدوا كل عودة لإنهاء العزلة ، قد إتفقوا ، وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة ، على أن يدشاهم . وكان آينهاور مرشحاً ممتازاً : فكانت خدماته ، كجنرال ، وبطل عسكري ، قد زادت شعوراً قوياً بحيله بين عناصر السكان ،

وحشى قبل أن يشترك في سياسة الحزب . وهلاوة على ذلك ، فإن ترشيح آيزنهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة . وكانت سمعته التي لا توازي كرئيس عسكري منتهصر تسمح بإمكانية إيجاد حل لمسألة كوريا الفظيعة . وكان إبتعاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية ، المعترف بها من الجميع ، تسحر كل هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين من إنخفاض الأخلاقية السياسية في واشنطنون .

وأعطت إنتخابات ٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ لايزنهاور ٣٣٨٠٠٠٠٠٠ صوت و٤٤٢٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ضد ٢٧٣٠٠٠٠٠٠٠ صوت و٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ضد ٤٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠ صوت . ولم يفز هذا الأخير في أى ولاية خارج الجنوب ، وحتى في هذه المنطقة التي كانت بتقاليد ديمقراطية ، فقد فلوريدا ، وأوكلاهوما ، وتينيسى ، وتكساس ، وفرجينيا . وكانت الإنتخابات إنتصاراً شخصياً لايزنهاور أكثر من كونها لإنصاراً حقيقياً للحزب الجمهوري . والدليل على ذلك كان يتمثل في أن هذا الحزب لم يحصل على الأغلبية في السكونجرس إلا بالكاد : ٢٢١ مقعداً في المجلس ضد ٢١٣ ، و٤٨٠ مقعداً في مجلس الشيوخ ضد ٤٧٠ للديمقراطيين وواحد من المستقلين . ورغم كل شيء ، فقد كان في وسع الجمهوريين أن يسعدوا برؤية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين .

وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت عملية إعادة الانشاء قد تمت في أكل مكان . وكانت في بلاد كثيرة قد نهضت نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه ، والناتج عن الحرب ، والتي كانت أحزاب اليسار قد واصلت تمسكها بها . وفي نفس الحالات ، سار الاقتصاد الموجه في نفس الوقت مع سياسة التأميمات ، والتي إمتدت ، كما هو الحال في فرنسا ، وفي بريطانيا العظمى ، والتي كانت

٤٩٧

قاصرة ، كما هو الحال في هولندا ، وزييلندا الجديدة وفي أستراليا ، وكان الإقتصاد الموجه ، والتأمينات ، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة ، لدولة الرخاء ، هي المظاهر الأساسية ، لقوة دفع قوية صوب اليسار ، ، مصحوبة في غالب الأحيان باستخدامات انظمية غير واضحة . وكان من الممكن في أوروبا الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ وطراز هذه الفترة التالية للحرب مباشرة . مناخ وطراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيها بالنضحية التي كانوا قد منحوها للمقاومة وبحقهم في الحكم ، وحيث كانت الأحزاب الاشتراكية ، حتى وإن كانت الأكثر اعتدالا ، تعتقد أنها معنطرة إلى الإصرار على ضرورة نضال العلبقات ، وضرورة الثورة ، وحيث كانت حتى الأحزاب المعتدلة مثل C. D. U. تتخذ عند تشكيلها برنامجاً (مثل برنامج آملين في شهر فبراير ١٩٤٧) متقدماً كثيراً ، وهو الذي تركوه منذ عام ١٩٤٩ ، وفترة ، من ناحية أخيرة ، كانت أشكال البطولة التي تقترح فيها لإعجاب الجماهير ، هي أعمال المناجم في قصص أندريه ستيل André Stil ، وعمال السلك الحديدية الذين يشتركون في المقاومة في فيلم « معركة القضببان » ، والعمال الذي يبحث عن عمل ، في فيلم « سارق الدراجة » .

ولكن بعد عدة سنوات من النكسف ، ومن العمل الصعب ، ومن مواجهات سياسية جادة ، أصبحت الجماهير تأمل ، وفي كل الميادين السياسية والإقتصادية والاجتماعية ، في الوصول إلى مرحلة إسترخاء . وسمحت لهم عودة الرخاء بالفعل ، بالتمنس لبعض الوقت ، وبإعطاء ثقتهم لثوئك الذين وعدوهم ، لا بتغييرات هيكلية ، وبثورات ، ولكن بالتمسك الصبور والمستمر ، للعالم الذي يعيشون فيه .

الفصل الثامن

الدول الأنجلو سكسونية في الخمسينيات :

رفاهية وإتجاه محافظ جديد

في ذلك المنعطف من القرن ، عرف إقتصاد الدول الغربية نمواً واضحاً ، ووصل في فرنسا ، وفي إيطاليا وفي ألمانيا إلى معدلات تنمية لم يكن أحد يأمل فيها . ووصلت دول متقدمة كثيراً من الناحية الإقتصادية ، مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، كذلك إلى أن يتقدموا في إنتاجهم بدرجة أكبر .

وفي نفس الوقت تعدل توازن القوى السياسية . فنذ عام ١٩٤٩ ، كان العمال قد إبعدوا من السلطة في زيلندا الجديدة وفي استراليا ؛ وفي عام ١٩٥٠ حصل المسيحيون — الاجتماعيون في بلجيكا على أغلبية مطلقة لمقاعد المجلس ، كما فعل المحافظون في بريطانيا العظمى في إنتخابات عام ١٩٥١ . وأخيراً ، وفي الولايات المتحدة ، فإن إنتصار آيزنهاور قد أعاد الجمهوريين إلى السلطة ، والتي سيحتفظون بها خلال ثمان سنوات وفي كل مكان تقريباً ، كان الإتجاه المحافظ ، وباشكال مختلفة ، هو الذي يسود . وسنرى ذلك بوضوح في هذا الفصل ، مع الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واستراليا ، وكندا كدول أنجلو سكسونية ؛ وفي الفصل التالي مع ألمانيا ، وإيطاليا وفرنسا ، كدول غرب أوروبا .

١ - آيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتمد : (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

لم يكن الرئيس الجديد رجل مواقف سياسية ثابتة تماماً ، فلقد ذكر بنفسه ، وقت محادثته له في عام ١٩٤٧ ، أنه « مجرد رجل جمهوري طيب ، من كفساس » .

- ٢٦٩ -

وكان في الحقيقة محافظاً ، أى أنه كان يعتقد أن سلطة الرئيس يجب أن تكون ضعيفة ما أمكن في الفترات العادية ؛ ولأول مرة في التاريخ الأمريكى القريب ، جاء رئيس له شعبية ضخمة ، وسلطة كبيرة ، وكان يرغب فى أن يمنع عن أن يمارس سلطاته بقوة ، ويترك للكونجرس مسؤولية السياسة الداخلية . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يترك الولايات المتحدة ، فى السياسة الخارجية ، تمنان على نفسها ، وتتخلى من مسؤولياتها العالمية .

وظهر إحترامه لحرية واستقلال الكونجرس بوضوح فى حالتين . فعند وفاة تافت ، وفى مسألة إختيار زعيم جمهورى جديد : إمتنع آيزنهاور عن إقترح أى إسم ، وترك لمجلس الشيوخ حراً تماماً فى إختيار السناتور كنولاند Knowland والذي كانت آراؤه الرجعية تبعده عنه ، والذي لم يسهل له مسؤولياته فى شيء . وبعد ذلك ، مع التحفظ الذى أظهره آيزنهاور بالنسبة لزيادة الاتجاه الماكارثى . ولم يرجع ذلك أبداً إلى أنه كان يشعر بأى ميل الرجل أو لوسائله ؛ ولكن ، لما كان الكونجرس ، وبعد هجوم جديد من مكارثى ، قد صوت على قانون مراقبة الشيوعية (أغسطس ١٩٥٤) ، ثم زاد من شدة قانون مكاران ، فإن آيزنهاور لم يكن يرغب فى إعلان عدم ثقته فى منتخبى الشعب . ولقد وصل به الحد حتى إلى أنه وافق على إبعاد العالم أوبنهايمر Oppenheimer من كل مسؤولياته فى ميدان السياسة الذرية ، وكان أحد أهداف مكارثى .

وفى خلال ذلك الوقت ، كان آيزنهاور يزداد ضيقاً بتطورات هذا السناتور . وبتمريجات واضحة ، أعلمه أنه سيعارض إنشاء رقابة على الكتب ، وأظهر نفاذ صبره حين بدأ مكارثى فى مهاجمة الجيش . وكان الهجوم المضاد لرئيس البيتاجون ، وزير الحربية ، قد حصل على إذن منه ، إن لم يكن مستوحى منه . وأخيراً ، فإنه شجع مجلس الشيوخ على إتخاذ موقف ، وعالي تعيين لجنة تحقيق ، مكلفة بفحص

سلوك ماكارثي وتسببت تجربة إستعراضية من جانب هذا الأخير في التلفزيون، وكانت كارثة، في أنه فقد كل تأثير على الرأي العام. وتمكن عندئذ مجلس الشيوخ من أن يوجه اللوم لماكارثي، في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بـ ٦٧ صوتاً، ضد ٢٢. وهنا آيزنهاور الشيوخ أعضاء لجنة التحقيق. وفي خلال بضعة أشهر فقد اتجاه ماكارثي كل أهميته. وعند وفاته، في عام ١٩٥٧، كان ماكارثي قد أصبح شخصية هزلية.

ومع ذلك، فإن تحفظ آيزنهاور في تسخير شؤون الدولة، قد أدى، في ربيع ١٩٥٤، إلى ظهور عدم رضى في واشنطن. فبنياب الرئيس، كان الكونجرس قد أصبح ميداناً مغلقاً تتواجه فيه المصالح الخاصة، وكذلك الاتجاهات السياسية. وأخذت هذه الاتجاهات السياسية أشكالاً جديدة، حتى أن بعض المتخصصين لم يترددوا في الموافقة على أن الكونجرس لم يعد يضم ممثلي للذين التقليديين فقط، ولكن أربع أحزاب بالفعل. في اليسار، أو بالفاظ أكثر دقة، «إلى اليسار قليلاً» من الوسط، كما كان روزفلت يفضل أن يقول، كان هناك الحزب الديمقراطي الخاص بالرؤساء، حزب القانون الجديد، وقانون العدالة، ويمثل رجال النقابات، والزوج، والكاثوليك، وأوساط رجال المدن الفقراء. وفي الوسط الحزب الجمهوري لثوائك الذين كانوا قد إختاروا آيزنهاور، حزب «وسط الطريق» في السياسة الداخلية، وله الاتجاه الدولي في السياسة الخارجية، ويجذب رجال الأعمال ذوي التفكير الحديث، وسكان الضواحي البورجوازية، وسكان أحياء أطراف المدن. وفي وسط اليمين، الحزب الديمقراطي للكونجرس، ويقوده المتحدث سام راينر Sam Rayburn في المجلس، وزعيم مجلس الشيوخ ليندون جونسون Lyndon Johnson، الممثل بنوع خاص لولايات الجنوب، وولايات الأطراف (ولايات الحدود في الجنوب).

وأخيراً ، وإلى اليمين أكثر من ذلك بكثير ، الحزب الجمهوري للكونجرس ،
والذى يقوده فى مجلس الشيوخ ككنولاند ، وفى المجلس جوزيف مارتين
Joseph Martin ، والذى كان المتحدث الفعلى باسمه هو تافت ، وكان محافظاً
فى السياسة الداخلية ، ومن أنصار العزلة ، أو حتى معادياً لأوروبا ، فى السياسة
الخارجية . وكان هذا الحزب يمثل ولايات وسط الغرب ، وكذلك أقاليم الغرب ،
والشمال الشرقى .

وعلى هذه الخريطة للاتجاهات ، لم يكن فى وسع آينهاور إلا أن يلعب
على تركيبة الوسط ، الأمر الذى قام به غريزياً ، بإعلانه أنه من الواجب على
الجمهوريين أن يكونوا « معتدلين تقدميين » ، ويتحدى مثله الأعلى على أنه
« اتجاه محافظ ديناميكي » . ولكن تركيبة الوسط هذه لم يكن من السهل تحقيقها
بسرعة ؛ ولذلك فإن آينهاور لم يتمكن ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ ، من
أن يحافظ ، وبسبب الإنقسات وسوء نية الكونجرس ، على أى من وعوده
الانتخابية ، فيما عدا أنه أعطى الولايات ، وليس للدولة الفيدرالية ، ملكية بترول
تحت البحر الذى كان قد اكتشف أمام سواحل كاليفورنيا وسواحل خليج
المكسيك (قانون الاراضى الغارقة - مايو ١٩٥٣) .

ولسكنه نجح أكثر من ذلك مع الكونجرس المنتخب فى عام ١٩٥٤ وعام
١٩٥٦ ، حينما فهم الزعماء الديمقراطيةيون رايبن وجونسون أنه يرغب فى الاحتفاظ
بقانون العدالة ، ويرغب فى تحسينه . وكانت الإجراءات الجزئية ، مثل منح
القروض من أجل بناء المساكن ، وإنشاء الدولة الاتحادية للطرق الواسعة ،
وآخسين الحد الأدنى المضمون للأجور ، والنوسج فى حجم المستفيدين الجدد
للضمان الاجتماعى ، ومضاعفة مصروفات الدولة من أجل الصحة العامة ثلاثة أضعاف ،
كلها تدعم حمل ترومان ، ولقد بدأ الرئيس فى التعامل منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧

مع مشكلة التعليم ، التي كانت قد بدأت قى إثارة قلق الرأى العام ، بسبب تزايد أعداد التلاميذ والعلاّب فى المؤسسات والمنشآت القديمة والضيقة والقليلة العدد، وقلة الموارد فى الميزانيات المحلية ، ولكن المشروعات بالقوانين التي كانت تهدف تحميل الميزانية الاتحادية بجزء من المصروفات التي لم يكن فى وسع الولايات دفعها ، أبعدها أغلبية أعضاء الكونجرس . والواقع أن البعض كانوا يخشون من لزيادة السلطة الاتحادية ؛ وكان الآخرون يخشون من حدوث منافسة لاعتقدوا أنها ستكون خطيرة ، مع المدارس الدينية ؛ هذا علاوة على وجود غيرهم رأوا فى ذلك محاولة ملتنة لفرص القضاء على التفرقة المنصرية على مدارس الجنب . وكان من اللازم الوصول إلى صدمة السبوتفك حتى يفيق عدد من الأمريكين المشكلات ، ويفقدوا هدوهم ، ويهاجموا ما أسموه كارثة التخلّف للعلوم الأمريكية بالنسبة للعلوم السوفيتية وبعد أن دفع الرأى العام الكونجرس ، اضطر إلى أن يصوت على قانون التعليم الدفاعى الوطنى (٢ سبتمبر ١٩٥٨) ، والذي كان لاسمه كيهه اللالة : وبوضعة الدفاع الوطنى فى المقام الاول ، تمكن الرئيس من أن يحصل من ذلك الكونجرس المتردد على ما كان قد اقترحه من قبل ، ولكن بدون جدوى : إعطاء الدولة الاتحادية ميزانيات لتجهيز مؤسسات التعليم بالمعامل والأدوات المدرسية ، وإعطاء قروض للعلاّب ، ومكافآت لتوئلك الذين يرغبون فى العمل فى التدريس فيما بعد .

وكان الشئ الأكثر ميزة بالنسبة لموقف الرئيس آيزنهاور هو أنه كان أول رئيس تمكن من جعلهم يصوتون على قانون بشأن الحقوق المدنية ، وفى صالح حقوق الزنوج ، وهو الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٧ . وأنشأ هذا القانون لجنة للحقوق المدنية مكلفة ببحث كل اعتداء على حقوق التصويت ، أو عدم المساواة أمام القانون بسبب الجنس ، أو اللون ، أو الدين ، أو الاصل .

الوطني . وبعد ثلاثة أعوام ، تم إكمال القانون جديد أعطى المحاكم الاتحادية سلطة تعيين محققين من أجل بحث شكاوى كل من يمنع من التصويت بسبب الجنس أو اللون .

وإذا كان الكونجرس قد وافق على التصويت على هذا التشريع ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن مشكلة السود كانت قد طرحت من جديد ، بقرار كبير الأهمية من المحكمة العليا ، وهو القرار الذي هاجم شرعية الصيغة «منفصلين ولكن متساويين» والتي كانت قد بنيت عليها تشريعات التفرقة العنصرية ، وأعلن بإجماع الأصوات ، أن التمييز العنصري في المدارس العامة يتعارض مع الدستور (١٧ مايو ١٩٥٤) : ومنع ذلك ، فإن المحكمة قد تركت للسلطات المحلية أمر إختيار الفرصة ، وسرعة القرارات التي تتخذها من أجل القضاء على هذه التفرقة . وبعد ذلك ، قامت المحكمة العليا ، وبمساعدة من التصريجات ، ببدء القضاء على التمييز العنصري إلى كل الأماكن العامة ، مثل المنتزهات ، والساحات البلدية للجوارف ، والشواطئ ، والمطارات ، ومغطات المسكك الحديدية ، والأوتوبس ، وكذلك المساكن البلدية .

واشملت قرارات ١٩٥٤ الجنوب ، حيث كان التمييز قد بقي في العادات ، وعلى العكس من الشمال ، وحيث كان البيض والسود منذ الحرب قد تعبدوا شيئاً فشيئاً على أن يعيشوا معاً . واضطر المهتلون ، الذين كانوا قد أصبح لهم وزنهم ، إلى السكوت . وفي أثناء الصيف تشكلت جمعيات «بجالس المواطن الأبيض» ، التي ، على العكس من الكوكلاكسي كلان ، تنازلت عن استخدام العنف والإرهاب ، ولكنها استخدمت الدعاية والإثارة .

وإذا كانت ولايات الحدود في الجنوب قد وافقت مظهرياً ، محقة من نظام ١٩٥٧ . هلمية «قبول» ريفية ، في كارولينا الشمالية ، وتينيسي ، وأركانساس

وفي تكساس ، ففي أقصى الجنوب قامت السلطات المحلية والمجالس التشريعية بالتصويت على قرارات وعلى قوانين تأمر الموظفين بإغلاق المدارس بدلاً من قبول السود . فأصبح عليهم حينئذ أن يصطدموا بعمل العدالة الاتحادية المكلفة بتطبيق قرارات المحكمة العليا . ووقعت أحداث عديدة ، والتي كان أشدها خطراً حادث لیتل روك (أركانساس) . وبعد أن كان الرئيس قد حاول أن تستخدم المصالحة ، تجاه الحاكم فوبوش Faubus ، اضطرت نتيجة لعناده وبسبب الموقف المهدد لجزء من الأهالي إلى أن يرسل ألف من المظالمين من القوات الاتحادية لكي يحموا تسع تلاميذ سود قبلوا في المدرسة الثانوية في المدينة . وبعد تطورات مختلفة ، تمكنت مدرسة لیتل روك من أن تعمل لابتداء من عام ١٩٦٠ على أساس القبول الجزئي للسود .

وفي هذا التاريخ ، وبعد ست سنوات من عاولات تطبيق قرار المحكمة العليا ورغم المجموعات الضخمة لموظفي القضاء الفيدرالي ، كان الجنوب يضم ٦٠٪ من التلاميذ السود المقبولين في المدارس التي وافقت على مبدأ قبولهم . ومع ذلك فإن كل هذه المدارس كانت توجد كلها تقريباً في ولايات الحدود ؛ أما كارولينا الجنوبية ، وألباما ، وميسيسيبي فإنها رفضت كل حل وسط ولم تقبل الزواج حتى من الناحية الرمزية .

ولذلك فإنه لم يكن مثيراً للدهشة أن يقرر بعض زعماء الزواج أن يبدأوا أنفسهم العمل . وهملوا ولكن بدون إستخدام للعنف ، والمثل عليه ما كان ينصح به الراعي مارتن لوثر كنج Martin Luther King والذي من أجل أن يحتج على التفرقة في حافلة مدينته منتجو مري (ألباما) فكر في أن يقوم بعملية مقاطعة جماعية من جانب الزواج لهذه الوسيلة من وسائل النقل (١٩٥٥) . وبعد عام من الصراع ، اضطرت شركة الحافلات إلى التراجع ، وصدر حكم قضائي بمنع

التمييز العنصرى فى حافلات هونتجومرى . وبوحى من هذا النجاح، قام التلاميذ السود بانتهاك على ومتكرر ، وإن كان بطريقة سلمية ، للقواعد الحاوية للتمييز العنصرى ، وهاجموا بنوع خاص المطاعم الموجودة فى المحلات الكبيرة وبدأت الحملة فى كارولينا الشمالية ، وإنتهت بإلقاء القبض على عدد كبير من التلاميذ؛ ولكن الشركات صاحبة المخازن الشعبية اضطرت إلى التراجع بسرعة . وهكذا، وعند نهاية الفترة الرئاسية الثانية لأيزنهاور ، بدأ أن وقت فرض الوصاية قد إنتهى ، وكان الزوج قد بدأوا فى أخذ مصيرهم فى أيديهم .

وفى ميدان العلاقات الدولية ، أعطى الرئيس كل ثقله لوزير خارجيته فوستر دالاس Foster Dulles الذى بدأ فى إعادة النظر فى مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وبدلاً من الاحتواء، إستخدم سياسة والضغط ، وكانت وسائله تتمثل فى دبلوماسية حافة الهاوية ، ونظرية العقاب الجماعى، . والواقع أن هذا التحرر فى التركيبات المثيرة كان يغطى سياسة غير وانقصة ، وتختلف قليلا فى عمقاتها عن سياسة ترومان ، ولكنها كانت سياسة تثير القلق بالنسبة للجميع، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة، ومن بين هؤلاء، إستكت فرنسا وإنجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسى والديماغوجى على مغامرة السويس ، وفى نفس الوقت ، كانت عملية تحرير ، شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكى فى وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية فى ألمانيا الشرقية ، ثم فى بولندا والمجر؛ أما والعقوبات الجماعية، فإنها قد لبعدت فى وقت ديان بيان فو ؛ وأما لفظ إعادة تقييم ، السياسة الأمريكية فإنه قد إختفى من اللمة . والواقع أن فوستر دالاس لم يكن هو الذى يعطى الدروس ولا النبى الذى ينصح بالخط الاخلاقى ، ولكنه كان قلقا وحذراً ، ويبدو أنه كان فى غالب الاحيان متضائلاً من عدم تأكد وعدم تجانس خصمه ، وهو الاتحاد السوفيتى بعد ستالين .

وظهر الإستمرار مع سياسة ترومان بشكل أكثر وضوحاً في الاوقات الاخيرة من الفترة الرئاسية الرئيس أيزنهاور . ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقديس «نظرية» لا بمناسبة شئون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها ، في الشرق الأوسط . وشرحها يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونجرس ، الذي سمح له في هذه المنطقة بأن يستخدم ميزانيات كبيرة من أجل تقديم معونة اقتصادية وعسكرية ، وأن يمنح بنوع خاص معونة عسكرية لكل دولة مشتبهة مع عدوان شيوعي ، وتطالب ذلك . وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره الأسطول السادس بإنزال ٨٠٠٠ جندي في لبنان لكي يحمي هذه الدولة من طمرحات عبد الناصر (١) الذي كان يحظى بتأييد الإتحاد السوفيتي (١٥ يوليو ١٩٥٨) . ورغم تهديدات كروتشيف Khrouchtchev فإن هذا التدخل الأمريكي في لبنان كان يمثل نجاحاً .

ولقد أعيد انتخاب أيزنهاور بدون صعوبة في عام ١٩٥٦ ضد نفسه الخصم الديمقراطي أدلاي ستيفنسون ، وكان ذلك يرجع لمحبته الشخصية . وكان الرئيس أيزنهاور متصلاً ومنتهزاً من جانب المثقفين ، وعرف حتى نهاية مهلة رئاسته الثانية ، وبعدها ، شعبية حقيقية بين الجماهير . والدليل على ذلك يتمثل في ذلك الشعور الذي لإحتياج البلاد عند سماع خبر الأزيمة القبلية التي أجبرته على الرقود في عام ١٩٥٥ ، ثم العملية الجراحية التي اضطرت إليها في العام التالي . وكانت هذه الشعبية ترجع الى خصائله الإنسانية ، وأمانته ، وبساطته ، أكثر من أنها كانت ترجع الى صفاته كرجل دولة ، رغم أن هدومه وموهبته كرجل تنظيم قد خدمته كثيراً .

(١) وجهة نظر المؤلف : تستعق المناقشة (المبرر) .

وخلال كل فترة رئاسته ، وباستبعاد الازمتين الصغيرتين في عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، والتي تلت كل منها إستعادة قوية للغاية ، كان من حظ أيزنهاور أن يدير دولة في قمة الإزدهار الإقتصادى . وإذا ما حار لنا عمل حساب ختامى أمريكى صوب عام ١٩٦٠ ، فإن بعض المقارنات مع فترة ما قبل الحرب تظهر بسرعة هذه التغيرات العميقة . ففي ميدان الزراعة ، مثلاً ، الذى أصبح ينتج في عام ١٩٦٠ كميات أكبر من المواد الغذائية (٦٠٪ زيادة) عما كان ينتج في عام ١٩٤٠ ، بينما كان عدد وحيدات الاستثمار قد انخفضت من ستة ملايين الى أقل من أربعة ملايين ؛ وفي ميدان إجمالى الانتاج مادام إجمالى الإنتاج القومى قد ارتفع من ٢٣٤ مليار دولار (مذكوراً بقيمة عام ١٩٦٠) الى ٥٠٣ في عام ١٩٦٠ ؛ وفي ميدان الإثراء مادام الدخل المتوفر للفرد زاد بمقدار النصف . وحركات السكان أنفسهم ، ورغم كونها أكثر بطءاً أظهرت تغيرات لها قيمتها . زيادة في أول الأمر لعدد المواليد ، التى تسير مع نهاية الحرب وتحفظ بطاقتها حتى في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ حتى أن مجزوع السكان زاد بمعدل لم يكن مغروفاً منذ عام ١٩١٠ . وفي وفى عام ١٩٦٠ أصبحت الولايات المتحدة تشتمل على ١٨٠ مليون نسمة من السكان ، أى ما يقرب من ٥٠ مليون زيادة عما كانت عليه فى عام ١٩٤٠ . وزاد نصيب الأشخاص المسنين بسبب التحسن المستمر للصحة العامة ، والاختفاء شبه التام للأمراض الميكروبية . وكان جزء من هؤلاء المسنين يندسحب ، بعد حياتهم النشطة ، الى المناطق ذات المناخ اللطيف ؛ متسببين فى النمو المستمر لولايات «حزام الشمس» مثل كاليفورنيا (التي تضاعف عدد سكانها من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٦٠) ، ونيو مكسيكو (+ ٨٠٪) ، وأريزونا (+ ١٦٠٪) ، ونيفادا (+ ١٧٠٪) ، وفلوريدا (+ ١٦٠٪) . وزادت كذلك سرعة النمو العمرانى . ففي عام ١٩٤٠ كان ٥٦٪ من

٢٧٨ -

الأهالي يعيشون في المدن ، وأصبحوا في عام ١٩٦٠ ، ٧٥ ٪ . ولكنه ، ظهر في المناطق العمرانية ، تدهور مركز المدن الكبيرة ، والتقدم الضخم للضواحي . فن ١٣ مليون مسكن بنى في المدن من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ كان ١١ مليون قد بنيت في الضواحي ؛ وفي مدة عشر سنوات (١٩٥٢ - ١٩٦٢) ترك مليون ونصف مليون شخص نيويورك لكي يعيشوا في مناطق الضواحي . وهذه الظاهرة تسببت في مولد نوع جديد من الأمريكيين سموه « سكان الضواحي » وكانوا يهربون من الضجيج ، والإزدحام ، والادخنة الصناعية ، وتوترات قلب المدينة ، لكي يجدوا في فيلاتهم الجميلة ، وحدائقها المنسقة الهادئة ، الهواء النقي والراحة ، والاسترخاء ، وحياة لطيفة للمجموع . ولم يجدوا في غالب الأحيان ، وبالنسبة للرجال ، سوى متاعب الذهاب والعودة ، صوب وسط المدينة ، وحيث بقيت مكانهم ؛ وبالنسبة للسيدات العزلة والضيق تقطعها مسؤوليات توصيل الأولاد إلى المدارس . ولكن الحركة صوب الضواحي كانت بدرجة من القوة ، حتى أن بعض المراقبين لم يترددوا في التنبؤ ، في سنوات الخمسينيات ، بأنه إن بقي في المدن بعد ذلك سوى الأغنياء جداً ، والفقراء جداً .

وتأنه آخر لزيادة السكان كان هو تقليل النصيب الذي كان للمهاجرين في المجتمع الأمريكي . ففي عام ١٩٤٠ كان واحد من كل أربعة أمريكيين يأتي مباشرة من أسرة مهاجرين . وبعد عشرين عاماً لم نجد نجد سوى واحد من كل ستة .

وفي ميدان الإقتصاد ، كانت الظاهرة الأساسية أثناء هذه الفترة هي المسكاة الضخمة التي أخذتها المشروعات والمؤسسات الكبرى . ففي وقت القانون الجديد كان المشروع الكبير هو العدو العام وفكر الكثيرون في ضرورة تعظيمه . ولكن رغم مهاجمة المشروعات الكبرى لأنها أصبحت « ماردة » ، فإنها لم تختف

بتأثير ضربات القانون الجديد ، بل أنها أصبحت د فوق الناردة ، ، وأمام عدم
المبالاة العامة ، والرضا الكبير لرجال الإقتصاد . والسنوات من ١٩٤٠ حتى
١٩٦٠ سميت في بعض الحالات بأنها سنوات الانفجار الخاصة بالاتحادات
الكبرى . وسبب هذا الانفجار يرجع أولاً وبنوع خاص إلى الحرب ، والتي
لم يعد في أثناءها البطل في الشؤون المدنية هو صاحب المثل العليا في القانون الجديد ،
ولكن صاحب العمل الخشن الذي يمكنه صنع عربات النقل والدبابات بالآلاف ،
والطائرات بالآلاف ، ورجاءات بعد ذلك إعادة التسليح التي حدثت وقت حرب كوريا ،
وأخيراً ذلك النسابق إلى الوسائل الضخمة التي يتطلبها لاستكشاف الفضاء . وكان
من الضروري ، من أجل المحافظة على التنافس مع الإتحاد السوفيتي ، الاعتراف
بأن الآلة والورق لن تعود إلى المستوى الماضي . وكان من الضروري كذلك تغيير
حالة التفكير ، والاعتراف بأن العقلية المصاحبة في سنوات الثلاثينيات تنمحي
أمام فكرة القوة والفاعلية ، والتي كانت عزيزة على أمريكا ، منذ وقت بعيد .

وكانت النتائج عند نهاية سنوات الخمسينيات مثيرة . ففي ميدان المشروعات
الصناعية وحدها بلغ التركيز درجة أن الـ ٥٠٠ مشروع الأكثر أهمية كانت
تقوم وحدها بما يقرب من ثلث كل نشاط الشركات الصناعية . ويمكننا أن
نضيف إلى ذلك أنه من بين هذه المشروعات الخمسة ، كان هناك خمسون وهم
الأولون من بينها ، يحققون رقم أعمال يساوي رقم أعمال الـ ٥٠٠ الآخرين ،
وأن أرباح العشرة مشروعات الأولى تساوي أرباح الـ ٩٠٠ الأخرى . فإذا
ما أخذنا في الاعتبار ، علاوة على ذلك ، القطاع المصرفي ، والنقل ، والطاقة ،
وتجارة التجزئة ، فيمكننا أن نعزل على رأس الإقتصاد الأمريكي ما يقرب من
١٥٠ د ما فوق المارد ، (٥٠ مشروعاً صناعياً ، ٤٠ مصرفاً ، ٢٠ شركة تأمين ،
١٠ منشآت تجارية ، ١٠ شركات نقل ، ٢٠ شركة خدمات عامة) تحققي رقم

أعمال يساوى أو يزيد على مليار دولار . وهؤلاء هم سادة إقتصاد الولايات المتحدة .

ولسكن في نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه المجموعة الصغيرة من المشروعات التى تتمتع بقوة كبيرة داخل نطاق ذلك الإقتصاد الذى يمر بمرحلة توسع ، حدث تغيير رئيسى بين رجال الإدارة . فعلى رأس هذه المشروعات فوق الماردة لم نجد كثيراً هؤلاء الرجال الخارقين للعادة فى القرن التاسع عشر ، مثل أسرة كارنيجى Carnegie أو روكفلر Rockefeller ، ولسكن بمجموعة أخرى من الرجال ، المديرين ، وهم مديرون بدون أسماء ، وليسوا أصحاب عمل فى مشروعاتهم ، بل موظفين ، يثقوا برون رواتب ، ووصلوا إلى القمة بكفاءاتهم وتعليمهم ، وجاء عدد قليل منهم من البورجوازية العليا أو من أسر أصحاب الصناعات ، وعدد لا يحصى من أعمالهم من بينهم من مستويات فقيرة ، وغالبيةهم من الطبقة المتوسطة . والنتيجة من بين رجال الأعمال لم تعد أسروية ؛ وأصبحت تشكل ما أسماه البعض « إدارة ذوى الجدارة » . وهم يختلفون عن كبار بارونات العهد السابق ، ويبدو أن إيديولوجيتهم تتمثل فى الإنجاء المحافظ دون تطرف ، فهم مستعدون للقيام بدورهم فى العمل الحكومى من جانب ، وفى عمل نقابات العمال من جانب آخر .

وظلت غالبية المشروعات الأمريكية تتمثل حتى قرب عام ١٩٦٠ فى المشروعات المتوسطة ، التى بلغ عددها ما يقرب من مليون ، وبذووع خاص بما يقرب من عشر ملايين مؤسسة ، وحانات ، ومكتب ومشروع حرفى . وكانت عقالية أصحابهم ، وغيرهم ، أقل تفتحاً ، وفى بعض المجالات محافظة إلى حد بعيد . وكان المشرفون على هذه المؤسسات هم المتحدثون الرسميون للمعارضة ، لكل توجه حكومى ، واسكل تخطيط ، ولاندخل الدولة والاستثمارات العامة ، ولإجراءات

التأهيلات الإجتماعية ؛ وكانت توجد بينهم كذلك معارضة الاتجاه النقابي بشكل واضح في سنوات الخمسينيات . وكان الاتجاه النقابي الذي سجل تقدماً كبيراً في عام ١٩٣٥ ، وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد النقابيين ٣٧٠.٠٠٠ وحتى عام ١٩٤٥ . وحيث ارتفع عددهم إلى ١٥ مليون ، قد زاد كذلك بعد الحرب . وكان الإنذفاع الذي حدث بين المركزيين النقابيين ، الـ A. F. L. و C. I. O. والذي تم في شهر فبراير ١٩٥٥ قد أعطاها إزدهاراً جديداً ، وأوصل عدد المنضمين إليها بعد إتحادها إلى ١٨ مليون ونصف مليون نقابي .

ولكن تدهور الاتجاه النقابي بدأ منذ ذلك الوقت ، فإخفاض عدد الأعضاء إلى ١٨ مليون ، وقلت هيبة المنظمة ، وظلت وسائل عملها ضعيفة نتيجة الاحتفاظ بقانون تافت — هارتلي ، وقلت فاعليتها إلى حد يظهر نتيجة لمقاومة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى أن بعض الأمريكيين بدعوا في التحدث عن « نهلية الاتجاه النقابي » .

وكانت أسباب هذا التدهور عديدة: فكان هناك أولاً الرخاء وإرتفاع مستوى المعيشة ، الذي حول الكثيرين عن العمل النقابي ، وكذلك التغيرات التي حدثت في التباين الاجتماعي ، والتراجع النسبي في عدد العمال اليدويين أو أصحاب الياقات الزرقاء (٦٢ ٪) من جمهور الأجراء غير الزراعيين في عام ١٩٤٠ ، و ٥٤ ٪ / في عام ١٩٥٧) في صالح أصحاب الياقات البيضاء ، الذين كانوا أكثر إستقلالا وأكثر صعوبة في ضمهم إلى الحركة النقابية . ولكن يبدو أن الأسباب العميقة كانت تتمثل في قدم الزعماء ، ودخول البيروقراطية إلى النظام النقابي ، والناسل المتزايد بين الأعضاء التابطين والمنضمين الجدد وذلك دون أن نحسب ، في حالات إستثنائية ، الفساد المتزايد لبعض القادة . وبالتالي كيد كانت روح العصابات منذ وقت طويل قد دخلت إلى النقابات ، وبدل على ذلك المثل المؤسف لعمال المواني ؛

وما دامت النقابات ، في تطبيقها لإجراءات القانون الجديد ، وقانون العدالة ، قد احتفظت بمبالغ ضخمة لا تمثل مجرد اشتراكات الأعضاء بل كذلك رصيده النقاعد ، فإن الإجراءات أصبحت أضخم . ولما قام مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة تحقيق ، في شهر يناير ١٩٥٧ ، كان نشر أعمالها يمثل اكتشاف عالم من المخازي ، وأعمال العنف والجرائم . وكانت أظهر الحالات هي حالة نقابة سائقي سيارات النقل التي أنقمت كاهل رئيسها دافيد بك David Beck بقائمة كبيرة من أعمال النهب ، وإختلاس الأموال والإحتيالات ، وحقوق عمليات الإرهاب ، حتى أنه اضطر إلى تقسيم إستقالاته ؛ وظهر خايفته جيمس موفا James Hoffa أكثر إنحرافا منه . ولأنهم الكونجرس هذه الحقائق لكي يصدر قانون خاص بالأخلاقيات ، الذي زاد من خطورة قانون تافت — هارتلي إلى درجة كبيرة .

وأدى تدهور الحركة النقابية وقوة العمال ، وتزايد قوة المشروعات فوق الماردة والنصيب المتزايد للأنفاقات العسكرية في الميزانية بأحجام ضخمة (٩ مليارات دولار في ١٩٣٩ ، ومائة مليار في عام ١٩٦٤) ، وكذلك أهمية مشكلات الدفاع الوطني ، في سنوات الخمسينيات ببعض المثقفين إلى أن يتصوروا أن السلطة سوف تقع في أيدي أولئك الذين أسموهم « بالمركب العسكري الصناعي » ، وهي التسمية التي كروها الرئيس اينهاور عند قرب نهاية فترة رئاسته . ومع ذلك فإن آخرين قد حاربوا بعنف هذه النظرية وذكروا أنهم لم تكن هناك نخبة متجانسة في البلاد ، وأن المسافة بين الأسر القديمة أصحاب المشروعات وبين المديرين الجدد كانت تستمر في الإتساع ، وأن القرارات السياسية أصبحت تؤخذ مع الزمن بدرجة أقل بواسطة من يسمون « صفوة السلطة » ، وأنها تنتج عن مفاوضات وحلول وسط تتم بين قوى عديدة ومختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات .

ونشج عن ذلك ظهور نظرية تؤيد هذا الاتجاه الفكرى ، ومبنية على فكرة تعدد مراكز أخذ القرار .

وأكثر أهمية من ذلك أن أحد المتخصصين فى العلوم السياسية ، وهو روبرت لين Robert Lane قد ذكر فى نفس الوقت بأن هناك تقارب بين المواطنين والحكومات ، وأن هناك إرضاءات متزايدة فى أن يخرج الأمريكيين من وجودهم ، يرضاهم فى غالب الأمر ، ورغم أنهم فى بعض الحالات ، بمطالب تودى إلى التجانس الإجتماعى : فبدأ رجل الشارع فى عصر الرخاء ، فى أن يحدد بعض الدوافع للأمل والسلام ، وللثأمين الذى يصبر عنه بأسلوب سياسى أقل ضخامة . وكان هذا النصج للشعور الأمريكى التقليدى هو أحد خصائص بداية سنوات الستينيات فى الولايات المتحدة .

٣ - ماكميلان والاتجاه المحافظ المجدد :

خلال ست سنوات (١٩٤٥ - ١٩٥١) أظهر حزب العمال قدرته على الحكم ، من جانب بالتدخل عن إتجاهه المسالم المثالى لفترة ماقبل الحرب ، ومن جانب آخر يتصوره إجراءات إقتصادية وإجتماعية كان كل العالم بما فيه خصومه قد قبلها ، لفترة من الزمن . ولكنه بعد هزيمته الانتخابية لم يعد لديه الكثير لى يقترحه ، أو على الأقل لم يعد فى وسعه أن يوفى بين عناصره حول برنامج محدد . وفى الوقت الذى حاول فيه المعتدلون ، وحول القداماء ، مثل موريسون ، وأتلى ، والجديد جيمسكل وحول شعار تدعيم الإصلاحات التى حققوها ، لإقترح أنصار بينان لإشتراكية ديمقراطية ، مع إصلاحات جديدة ، وتأمينات جديدة ، وبمثل أعلى لمجتمع إشتراكى وزادت خطورة هذه الإنقسامات العميقة بين العمال بعد تعيين أتلى فى مجلس اللوردات (١٩٥٣) وحتى فى عام ١٩٥٦ ، حين زاد بينان تعقلا . ومنح ذلك للمحافظين فرصة فريدة للبقاء فترة طويلة فى السلطة ، خاصة وأنهم

عزفوا جيداً لإختيار الوقت اللازم لحل المجلس وللكسب الإنتخابات. وكان هذا هو ما عملوه فى شهر مايو ١٩٥٥ (أغلبية ٦٠ مقعداً) وفى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (أغلبية ١٠٠ مقعد) وفى خلال ثلاثة عشر عاماً (١٩٥١ - ١٩٦٤) مارس حزب المحافظين إذا السلطة فى ظروف مواتية للغاية .

وفى مواجهة هذه الإنقسامات لمعارضة العمال ، كان حزب المحافظين متحداً بصلاية نخلف زعمائه ، والذي لم يكن قد لمختارهم بل كانوا قد فرضوا عليه ، حسب التقاليد ، من أعلى : فإختار تشرشل إيدن لى يخلفه ، وهو الذى أوصى بدوره على ما كميلان ، والذي لمختار بدوره لورد هوم Home L.

وكانت عودة تشرشل إلى السلطة فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ بدون دلالة كبيرة ؛ فكان هذا الرئيس العجوز للحرب يمثل ، وكان له ٧٦ عاماً ، وبالنسبة لمواطنة شخصية فى خريف الحياة ، لها هيبة لا تقارن ، ولكنها كانت لا تتفق مع العصر . واكتشف الانجليز رمز العصر الجديد فى العام التالى فى ملكتهم الشابة اليزابيث التى جاءت إلى العرش بعد والدها جورج السادس ، الذى توفى وعمره ٦٥ عاماً . وكان وصول هذه السيدة الصغيرة إلى الملك قد ضمن للتاج إعادة كسب شعبية بدرجة كبيرة .

ونتيجة لإصابة تشرشل بأزمة قلبية فى شهر يونيو ١٩٥٣ ترك فى حقيقة الامر السلطة ، ورغم إحتماله بمركز رئيس الوزراء ، لانتفى ايدين ، وزير خارجيته ؛ ونتيجة لإصرار المحيطين به ، قبل رغماً عنه أن ينسحب (١٩٥٥) . وكان قد بلغ الثمانين ، وفى ٧ أبريل أصبح ايدين رئيساً للوزراء قانوناً ، بعد أن كان كذلك بالفعل ، لمدة عامين من قبل .

ولما كان يميل ، بذوقه ، صوب المسائل الدبلوماسية التى كان يعرفها بشكل متميز لمدة تزيد على عشرين عاماً ، عهد أنتونى ايدين بوزارة الخارجية إلى هازولد

ما كميلان نخللال بضعة أشهر ، ثم إلى سلوين لويدي ، الذي لم يترك له أية مسؤولية .
وسرعان ما ظهر أنه رئيس وزراء صارم ومحب للسلطة ، وأنه نتيجة لنقص ثقته
في معاونيه وربما في نفسه ، فرض على نفسه مسؤولية ضخمة . وكانت البداية
براقة : فنذ ربيع ١٩٥٤ قام بدور فعال للغاية في مؤتمر جنيف بشأن المسائل
الآسيوية ، وسمح لمندوب فرنسا بوضع حد لحرب الهند الصينية . وفي العام التالي
وفي مؤتمر جنيف الثاني ، المسمى مؤتمر القمة ، شارك خيالات الثلاث الكبار
الآخرين ، تلك الخيالات التي سرعان ما تبددت بفشل مؤتمر وزراء الخارجية
الأربعة في شهر نوفمبر ولكن المغامرة الكبيرة بشأن السويس (أكتوبر ١٩٥٦)
إنتهت بكارثة : تراجع يمثل مصيبة ، والخليف الفرنسي حائق من تركه بمفرده ،
ودول الكذولت منقسمة على نفسها (الهند والمستعمرات السابقة في جنوب شرق
آسيا تصبح بتجدد الروح الاستعمارية) و برلمان يضيق بأنه لم يأخذ رأيه وحزب
بمقاطعين على وشك التمرد مع مجموعة ديمتريدي السويس ، وكان البعض يطعنون
في المحاولة ، والآخرين يطالبون بالتخلي عن الحملة وبسحب القوات ، فكان كل
شيء يبدو على أنه يطالب بتغيير رئيس الوزراء . ولكن بحسب الرأي بدت على
أنها تشير إلى أن الأغلبية كانت تؤيده وقت الأزمة . وكان هو نفسه يعتمد بأنه
قد فتح أعين الغرب على ضرورة مراقبة شؤون الشرق الأوسط عن قرب ،
وبدا أن تعريف د نظرية أينهاور ، قد أعطته حجة في ذلك . وإذا
كان في آخر الأمر قد قدم لاستقالته في ٩ يناير ١٩٥٧ فان ذلك لم
يكن من أجل أن يعترف بفشله ، ولكن لأن مرضاً خطيراً كان يجبره
على الانسحاب .

وكان لخليفته هارولد ما كميلان ٦١ عاماً ، وحياة سياسته حافلة
وراءه . وكان من أسيرة نمت ثرواتها في الأعمال ، وبعد دراسته في

إيمون واكسفورد إختاره تشرشل فى عام ١٩٤٢ للقيام بذلك الوظيفة الدقيقة كوزير مقيم فى القيادة العامة للحلفاء فى شمال غرب أفريقية . وإنتخب نائباً فى عام ١٩٤٥ ، وأصبح وزيراً للجو فى نفس السنة ، وأدار منذ عودته للسلطة مع المحافظين وزارات الإسكان ، والدفاع الوطنى ، والخارجية ، والمالية . وكان رئيس الوزراء الجديد بإصراره وهدوءه ، وذكائه ، وفاعليته ، يضيف إلى صفاته إفتتاحاً كبيراً للوسائل الحديثة فى العلاقات العامة . وتمكن من أن يعطى من نفسه ومن حزبه صورة ، تشير الإعجاب وكسب إنتخابات ١٩٥٩ بنجاح باهر . وحصل فيها حزب المحافظين ٣٦٥ مقعداً من ٦٣٠ ، وأصبح له مع ٤٩.٤٪ من الأصوات الاغلبية المطلقة فى البلاد . وتحت إدارة ماكيلان عرف حزب المحافظين عودة لشعبيته تشبه تلك التى كانت موجودة فى سنوات ١٩٥١

— ١٩٥٤ .

وعند البحث عن آراء جديدة ، حاول ماكيلان أن يحدد خطوط الاتجاه المحافظ الجديد ، الذى يمكنه أن يوافق مع الامال الجديدة للمجتمع البريطانى . وهذا د الاتجاه المحافظ الجديد ، لما كيلان إدعى أنه يدافع عن النظام الرأسمالى ، ولكنها رأسمالية بعيدة عن مرحلتها للشرسة ، ومتوافقة مع دولة الرخاء . وكان ينوى أن يترك للمشروعات الحسرة القطاعات الأساسية ، وإن كان قد وافق على أن يقبل العلاج الاشتراكى ، حينما تكون المشروعات الخاصة قد أنمت خدماتها الاجتماعية أو يكون التركيب الاقتصادى يتطلب أن تصبح بعض قطاعات الصناعة موجهة بطريقة تجعل الضرورات الاجتماعية يتفوق على مطالب الربح . وكان المثل الأعلى للاتجاه المحافظ الجديد هو المجتمع التعاونى ، والتفكير الحر ، الذى يضع النجاح المادى والازدهار فى أعلى مكان ، والذى يحافظ على روح التسامح والتقدم .

وكان البحث عن آراء جديدة قد ترجم كذلك في ميدان نصفية الاستعمار. وبعد رحلة طويلة في الهند ، وفي الباكستان ، وسيلان ، وماليزيا ، وفي استراليا ، وزيلند الجديدة (١٩٥٨) عاد ماكميلان مع الاعتقاد بأن « تلك التنمية الغامضة وغير المعقولة لبنيان الكومنولث قد قوته بدلا من أن تعمل على إضعافه » ؛ وبعد نهاية رحلة أخرى في إفريقية ألقي في مدينة الرأس خطبته الشهيرة التي تحدث فيها عن « الريح المتغيرة » ، والتي كانت ، بعد أن هبت على آسيا ، قد وصلت الآن إلى القارة الإفريقية .

ولاشك في أن إتخاذ رئيس الوزراء لهذا الموقف في صالح نصفية الإستعمار السريع في الاقاليم الإفريقية الخاضعة لبريطانيا ، كان نتيجة للتفكير الطويل في اضطرابات نيجيريا (١٩٥٨) ، وكينيا ، ونياسلاند (١٩٥٩) وكذلك في شئون الجزائر الفرنسية ، والكنغو البلجيكي . ولقد تبعه إصدار مجموعة من القرارات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، منحت الاستقلال للصومال ، ونيجيريا ، وسيراليون وتنجانيقا ، وكينيا ، وأوغندا ، وجامبيا ، ونياسالاند ، وزنبار ، دون أن تذكر جامايكا وترينيداد وتوباغو . وكل هذه الدول (وباستثناء الصومال) ، والتي حصلت على استقلالها حديثاً ، احتفظت بعلاقاتها مع الكومنولث ، وذلك في نفس الوقت الذي قامت فيه حكومة دومينيون جنوب إفريقية ، والتي أصبحت جمهورية جنوب إفريقية ، بأخذ قرار لتركه . ولكن هذا النجاح الواضح لحكومة المحافظين سوف يتعرض للمساءلة نتيجة للصعوبات والاضطرابات التي سوف تعرفها الدول الإفريقية الجديدة ، والتي رجعت إما لعدم توفر النخبة المحلية ، وإما للمعارضات القبلية ، أو لضغط الأقلية البيضاء .

ولكن أشد الصعوبات ، التي كان على المحافظين الجدد مواجهتها ، خطورة كانت هي الصعوبات المتعلقة بالإقتصاد البريطاني . ففي الوقت الذي لدعوا فيه

أنهم يرغبون في أن يمنحوا بلدهم والتوسع دون إرتفاع أسعار. وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة سياسة ضبط توافقي ، والتي بدلا من أن تستمر في طريقة منسجمة ، استعجقت وصفاها المؤسف « بسياسة الفرملة والإطلاق » .

وكان على بيتر ثورنيكروفت Peter Thorneycroft ، وهو أول وزير خزانة في حكومة ماكميلان ، أن يحل أزمة ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٧ . ومن أجل ذلك ، رفض حل تخفيض سعر الجنيه ، واختار ، وهو يضحى بإصرار عن زيادة الدفاع عن العملة ، أن يمارس علاجا قويا لإنخفاض سعر العملة بواسطة سياسة العملات الصعبة ، (رفعت أسعار الخصم في ٩ سبتمبر إلى ٧ ٪ / أي إلى أعلى النسب ارتفاعاً منذ عام ١٩٢٠) . وكانت ضربة القراميل هذه سبباً في تأخير الاقتصاد البريطاني ، في الوقت الذي كانت فيه دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تعرف توسعاً دون توقف ، ولم يقبلها كل الوزراء . ولذلك فإنه ابتداء من صيف ١٩٥٨ ، وبالنظر إلى الانتخابات العامة التي كان من الواجب عدم خسارتها ، بدأوا في تطبيق سياسة ارتفاع محسوب (أي إطلاق) ، وعن طريق هيثكوت أموري Heathcoat Amory ، وزير الخزانة الجديد . ولقد سمحت بإصلاح الميزان التجاري ، وإعادة دفع التوسع ، وتقليل تشدد الميزانية بتوزيع بعض الإعفاءات الضريبية على المنتخبين . وكان عام ١٩٥٩ عام رخاء حقيقي كما يشهد بذلك شعار الانتخابي الشهير الذي أعانته رئيس الوزراء We never had it so good (لم تكن أبدا بهذه الجودة) . ولكنه كان من الصعب السيطرة على مثل هذا الرخاء الناتج عن هذا التوسع ، وابتداء من عام ١٩٦٠ ، ونتيجة لتقدم سريع للغاية للاستهلاك ، وبالتالي للاستيراد ، أصبح الميزان التجاري من جديد مهدداً بالخطر . وأدى ارتفاع الأسعار الداخلية ، ولكن بنوع خاص إعادة تقييم المارك الألماني والفلورين ، في شهر مارس ١٩٦١ ، إلى

التسبب فى أزمة عنيفة من المضاربات ضد الجنيه ، وحصل سلوين لويدي Selwyn Loyd ، الذى جاء بعد أمورى ، باتفاقيات بال ، على دعم مؤسسات الإصدار فى الدول العظمى ، ولكنه اضطر الى أن يقدم للبرلمان خطة تقشف شديدة القسوة . وسمحت فرملة سلوين لويدي ، مرة أخرى ، بإنتلاقه خليفته ريجينالد مودلنج Reginald Maudling . ولكن سياسة توسع هذا الأخير إنتهت ، مرة أخرى ، الى تسخين الإقتصاد ، وتسببت فى أزمة الجنيه الإستقرائى الأكثر خطورة منذ عام ١٩٥١ ، وهى أزمة ١٩٦٤ .

وهكذا فشلت سياسة الفرملة والإنتلاق . فباعطائهم الأولوية ، وبسبب قلة النقد وضعف الجنيه ، لتوازنات لفترات قصيرة دون أن يتركوا لدوافع الإنتلاق الوقت اللازم لإعطاء كل تأثيرها ، وبأخذهم لإجراءات مائة متسعة تؤدى إلى وقف مفاجئ للتوسع ، مارس المحافظون سياسة أدت فى نهاية الأمر إلى الحكم على الإقتصاد البريطانى بالبقاء فى ركود نسبي .

ومع ذلك ، فإن الوزيرين الأخيرين للخزانة ، وهما سلوين لويدي وريجينالد مودلنج قد حاولا أن يوفقا بين السياسة الخاصة بالفرملة والإنتلاق ، وبين برنامج لآمد طويل . فقاما ، من ناحية ، بوضع الخطوط العامة لسياسة تخطيط تستوحى من المثل الفرنسى ، وذلك بإنشائهم للجنة الوطنية للدخل (National Income Commission (N. I. C.) ، والمجلس الوطنى للتنمية الإقتصادية N. E. D. O. ، بتقديمهم مشروع خطه لسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . وحاولا ، من ناحية ثانية ، إدخال بريطانيا العظمى فى السوق الأوروبية المشتركة (أغسطس ١٩٦١) . وأظهر فشل هذه المحاولة الأخيرة ، والذى أصبح شهيراً برفض الجنرال ديغول (المؤتمر الصحفى فى ١٤ يناير ١٩٦٣) لزهاء المحافظين أنه ليس فى وسعهم الإحتفاظ بالروابط الإقتصادية مع الكومنولث والإحتفاظ

المركز المتميز لبريطانيا العظمى في التجارة العالمية ، في نفس الوقت الذي يحصلون فيه على ميزات الدخول في السوق المشتركة ؛ فكانوا يرغبون ، كما قالوا ، في الدخول إلى أوروبا . دون ان يخساروا أوروبا .

والجمعية البريطانية في سنوات الستينيات . هو ثمرة التعديلات البطيئة ، ذات الشكل البنينى ، والعمليات السريعة ، المرتبطة بالبنينى الإقتصادى . وجاءت التعديلات البنينية من نمو الصناعة وبشكل يمتاز في القطاعات الأساسية مثل الكيمياء والكهرباء التي تستخدم الكثير من الموظفين والتقنيين والمهندسين وأكثر من الصناعات القديمة ، ومن النمو الأكثر سرعة من ذلك للقطاع الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، المالى . بأصحاب « الياقات البيضاء » . وحدث ذلك بشكل أدى إلى أن نصيب الطبقة الوسطى في المجتمع البريطانى قد تزايد بنسب واضحة . وفي عام ١٩٥٤ قدر بونهام Bonham في كتابه « صوت الطبقة الوسطى » هذه الفئة الاجتماعية بما يعادل ٣٠٪ من السكان ؛ وفي أواسط سنوات الستينيات ارتفعت نسبة الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، وقت عمل الإحصاء ، من أبناء الطبقة الوسطى إلى ٥٠٪ ، وحقى إلى ٧٥٪ لدى من يقل عمرهم عن عشرين عاماً .

وهذه التغيرات العشوائية كانت مرتبطة بتقدم الإنتاج ، وهى التى سمحت بالدخول في « مجتمع الرخاء » ، وبزيادة الدخل ، الأمر الذى أدى إلى الدخول في « مجتمع الاستهلاك » .

وكان على زيادة الإنتاج ، ومع الأهمية التى كان قد وصل إليها ، أن يقلص نسبياً بالزيادات التى حدثت في الدول المجاورة . فجموع الإنتاج القومى ، مقسوماً على الفرد ، قد ارتفع من معدل ١٠٠ في عام ١٩٥١ إلى معدل ١٢٣ في عام ١٩٦٤ (تقدم بنسبة الثالث) ؛ ولكنه ارتفع في نفس الفترة إلى معدل ١٦١ في فرنسا و ١٩٨ في ألمانيا الغربية . وكانت نتيجة هذا الفرق في السرعة هي أن نفس مجموع

الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، ومعبراً عنه بالدولار (الأمر الذي يسمح بمقارنة المستويات) ، والذي كان في عام ١٩٥٩ يضع المواطن البريطاني في مستوى أعلى من الفرنسي ، وأعلى من الألماني بكثير ، أصبح يضعه الآن ، وبشكل واضح ، في مساواة معها ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهكذا نجد أن تقدم الإنتاج كان إذن أقل سرعة ، في بريطانيا العظمى عما كان عليه في فرنسا ، وينوع خاص عما كان عليه في ألمانيا ، ولكنه كان تقدماً أعلى أي حال . وكان هناك تقدم كذلك ، وكبير ، في دخل أصحاب المراتب . ولقد سمحوا أن الأجر المتوسط الأسبوعي للعامل اليدوي قد تضاعف ٣٣ ضعفاً من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤ ، ولما كانت أسعار المعيشة قد ارتفعت في نفس الوقت ، وبسبب انخفاض أسعار العملة ، بما يقرب من ٥٠ ٪ ، فينتج عن ذلك أن الأجر الفعلي ، أو القدرة الشرائية ، قد زادت بمقدار النصف (وقد زادت بالتحديد بنسبة ١٤٦ ضعفاً) . ومظاهر هذا التقدم متعددة ؛ والاكثر وضوحاً ، تشمل في التوزيع الكبير للسيارات (٢٥٠ مليون سيارة في عام ١٩٥١ ، و ٨ مليون في عام ١٩٦٤) ، والتلفزيون (مليون جهاز في عام ١٩٥١ ، و ١٣ في عام ١٩٦٤) ، والتليفون (الذي تضاعف عدد أجهزته) ، والتجهيز المنزلي . وزادت إنفاقات أوقات الفراغ بنفس النسب ، وفي عام ١٩٦٤ ، قام ٥ مليون بريطاني ، وثلاث أضعاف عام ١٩٥١ ، بقضاء عطلتهم في الخارج .

وكان هارولد ماكميلان وانلقا من أن حزب المحافظين قد أفاد من هذا الرخاء ، ونشر شعاره الشهير : « لم تكن أبداً بهذه الجودة » ، وقت انتخابات عام ١٩٥٩ . وفي اليوم التالي لهذه الانتخابات المختصرة ، رسم أحد رسامي الكاريكاتير رسماً يظهر رئيس الوزراء يستقبل في صالونه مدعوى الرخاء ، (ألاجة ، سيارة ، جهاز غسيل ، وجهاز تلفزيون) ، ويقول لهم : « حسنناً أيها السادة ، لقد قمنا بعمل جيد » .

وأجبر الإرهاب والمرضى ذلك الزعيم اللامع على ترك منصب رئيس الوزراء في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وأظهرت عملية إختيار خلف له أن حزب المحافظين كان قد فعل ، رغم المظاهر ، في السير بخطوات التجديد . فالواقع أن ما كميلان ، رغم إستشارته لأعضاء حكومته ، وللمجموعة البرلمانية ، لم يقدر على أن يمسد بخلافته لا لبتلر Butler الخالص ، ولا للشبان الذين كانوا يمثلون أمل الحزب . وإختار ، بين الخط المحافظ الأكثر قدماً ، أحد المعجبين الممتارين ، وهو اللورد هوم Home . وكان وزيراً منذ بضعة سنوات فقط ، وبدون أية خبرة في السياسة الداخلية ، وكان عملياً غير معروف للجماهير ، وكانت شخصيته غير قادرة تماماً على وقف تيار الإنصراف عن هذا الحزب الذي كان قد حكم منذ وقت طويل جداً في أهين أولئك الذين حاولوا أن يحتفظوا بالمبدأ الأساسي للنظام الدستوري البريطاني ، في تناوب الأحزاب على السلطة .

وفي مواجهة لورد هوم ، ظهر هارولد ويلسون Harold Wilson ، الزعيم الجديد لحزب العمال ، كرمز لشباب جديد لاتجاه العمال . ورداً على شعار رئيس الوزراء دالرشاه مع حزب المحافظين ، « قام الثاني بنشر شعار دالتجديد مع حزب العمال ، ونجح ، وبنوع خاص مع البرامج التلفزيونية الممتارة ، في أن يعطى من نفسه صورة التقنى المتفوق والنابه ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء له صفات الكمال . وجاءت إنتخابات ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، وأعطت لحزب العمال تقدماً بسيطاً وأغلبية صغيرة بأربع مقاعد في مجلس العموم ، وأهت ثلاثة عشر عاماً من سيطرة المحافظين ، وأعاد نظام التناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين ، وتركزت للحكومة الجديدة الوقت ، كما قال المهرومين ، للبدء في القيام بأخطائهم .

٤ - منزيس وأستراليا الليبيرالية :

كانت هـودة روبرت جوردون منزيس Robert Gordon Menzies إلى السلطة في اليوم التالي للانتخابات التشريعية في شهر ديسمبر ١٩٤٩ — قد فتحت أمام حزب الأحرار ، أو الحزب الليبيرالي ، فترة حكم طويلة. فلقد ظل منزيس نفسه رئيساً للوزراء حتى شهر يناير ١٩٦٦ ، ولم تنصر حربه في كل الانتخابات العامة حتى تلك التي وقعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت حكومة منزيس ، نظرياً ، حكومة ائتلافية ، تستند على الحزب الليبيرالي وحزب المزارعين ؛ ولكن الشخصية القوية للغاية لرئيسها وحرصه على ألا يرقى في ظله منافس يمكن له لم يترك خلفائه إلا مكاناً بسيطاً في العمل الحكومي .

ويمكننا تفسير الاستقرار السياسي في سنوات الخمسينيات والستينيات بهيبة منزيس ، وقوة أغلبيته ، وكذلك بضعف معارضة العمال . ولقد حدث ، بالفعل ، أن هذه المعارضة كان الفريسة الرئيسية والمباشرة لأحد أخطاء مناورات رئيس الوزراء في مسألة معاملة الحزب الشيوعي الأسترالي . ففي شهر أبريل ١٩٥٠ ، وفي وقت زيادة خطورة الحرب الباردة في العالم ، قدم منزيس للبرلمان مشروع قانون إتحريم الحزب الشيوعي . وتمت الموافقة على المشروع في ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ولكن المحكمة العليا أعلنت (١٩٥١) أن هذا القانون كان غير دستوري . فاستدار منزيس صوب جمهور الناخبين ، الذي رفض في استفتاء ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ إقتراحه ، بأغلبية صغيرة (٥٠.٥٠٪ لا) في حقيقة الأمر . ولم يكن الضحية الأساسية في هذه المسألة هو منزيس ، ولكن حزب العمال ، والتي كانت إنقساماته الداخلية ، والتي ظهرت وقت مناقشة القانون في البرلمان ، قد زادت بشكل خطير في اليوم التالي للاستفتاء . وظهر زعيمه ، الدكتور إيفات Dr. Evatt ، والذي كان قد ناضل بكل شدة من أجل رفض القانون ، ورغماً

هذه ، على أنه من أصدقاء الشيوعيين ، وضعت سلطته منذ ذلك الوقت ، وأخذ بعض الزعماء النقابيين ، وبخاصة النقابيون الكاثوليك ، يشكون فيه . وقام أحدهم ، وهو سانتاماريا Santamaria ، والذي كانت له شعبية ضخمة في ولاية فيكتوريا ، بعمل إنقسام ، وأسس في عام ١٩٥٥ حزب العمال الديمقراطي . وكانت نتيجة هذا الإنشقاق أن أصبح حزب العمال الديمقراطي على درجة من الضعف لا تسمح له بانتخاب عدد كاف من النواب في البرلمان الفيدرالي ، ولكن على درجة من القوة تسمح له بأخذ عدد كبير من الأصوات من حزب العمال ، وبدرجة أن هذا الحزب الأخير فقد الأغلبية التي كانت له في مجالس ولايات فيكتوريا ، وكوينزلاند ، وأستراليا الغربية ، وأصبح غير قادر ، في البرلمان الفيدرالي ، على أن يهدد الأغلبية الحكومية .

وسمحت هذه الحالة لمنزيس بأن يأخذ الإجراءات غير المحبوبة ، وضد التضخم ، والتي كان الموقف يتطلبها . ذلك أن منزيس الليبرالي ، والذي كان مثله الأعلى أن يجعل الدولة تتدخل إلى أقل حد ممكن في الاقتصاد ، قد أجبرته قوة الأوضاع إلى أن يمارس سياسة نشطة في حالات كثيرة ، وبخاصة وقت التضخم (١٩٥٠ - ١٩٥١ ، و ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، و ١٩٦٠ - ١٩٦١) والاقاات النالية لها . وتدخل كذلك ، وبسياسة موجهة لفترة أطول ، في مسألة الاستثمارات الأجنبية : فعلى العكس من سبقه من حزب العمال ، لم يتردد في عقد قرض كبير في سوق نيويورك ، ولدى البنك الدولي للتمير والانعام ، وحاول بنوع خاص أن يعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية . وجاءت هذه لكي تستثمر بأحجام ضخمة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأسترالي ، وفي المناجم ، والتعقيب عن البترول ، وبخاصة في الصناعات التحويلية .

وكانت الصناعة بدون أدنى شك هي المستفيد الأول من هذا التوسع الأسترالي .

- ٢٩٥ -

في سنوات الخمسينيات والستينيات، وهي فترة الإنطلاقة الكبرى في التاريخ الاسترالي منذ الزحف صوب الذهب عند نهاية القرن التاسع عشر . وبينما تضاعف عدد المصانع ، ارتفع عدد الأهل العاملين المستخدمين في القطاع الثاني بنسبة ٣٠ ٪ . وبذلك المعدلات السنوية للتنمية الصناعية ، عند نهاية هذه الفترة رقم ٠.٧ ٪ . وتحقيق التقدم الأكثر سرعة في الصناعات المعدنية، والهندسة الكهربائية، والصناعات الكيماوية ، والبناء ، وصناعة النسيج . وتمكنت شركة بروكن هيل Broken Hill من أن تضاعف، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٤ ، من إنتاجها من الزهر والصلب، وأصبحت أحد المشروعات الماردة حين أضافت إلى إنتاج الصلب عمليات إستغلال المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وإستخراج النحاس وتنقيته، وإدارة أسطول من السفن التجارية ؛ وفي صناعة السيارات ، بدأ الفرع الأمريكي لشركة جنرال موتورز ، والذي لم يكن ينتج ولفترة طويلة إلا قطع غيار ، في إنتاج السيارات، ونجح حتى في تصدير موديلاته ، وبخاصة إلى زيلندا الجديدة .

وفي توافق مع الإنطلاقة الصناعية ، حصل البحث عن المواد الأولية على نتائج باهرة : إكتشاف كميات كبيرة من الأورانيوم في روم جنجل (الأقاليم الشمالية) ، ومن البوكسيت ، والنيكل ، وخام الحديد ، في الولاية الغربية، ومن البترول في جزيرة بارو . وزاد إنتاج مناجم جبل إيسا ، وتنسوخ ، وعرف إستخراج الفحم الذي كان قد أصابه بعض التدهور خلال بعض الوقت توسعاً واضحاً حين أصبحت اليابان تمثل سوقاً للتصدير . ومالت استراليا صوب أن تصبح أكبر المصدرين العالميين للثروات المنجمية الرئيسية مثل خام الحديد، والفحم، والألمنيوم ، والنحاس والنيكل .

وبالمقارنة ، فإن تقدم الزراعة كان أكثر بطئاً، رغم أن الإنتاج قد زاد بمقدار

٢٩٦ -

النصف فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٦٢ ، وقل نصيبه في الإنتاج القومي ، ومن ١٤ / . في عام ١٩٥٠ إلى ٩ / . في عام ١٩٦١ . ولسكن الزراعة عرفت ، وإبتداء من عام ١٩٦٢ ، نهوضاً واضحاً ، نتيجة لفتح أسواق جديدة في الصين ، وفي الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة . وأصبحت الزراعة الاستراالية تصدر ثلاثة أخماس محصول القمح . ونصف محصول السكر ، وأكثر من ثلث إنتاج اللحوم البقرية ، و ٩٥ / . من إنتاج الصوف .

وزاد ارتفاع مستوى المعيشة (في ثلاثين عاماً ، أرتفع متوسط الدخل بنسبة النصف) ، والعمالة الكاملة ، وتركيز التنمية في المناطق الساحلية ، وأدى ذلك إلى زيادة سرعة نمو المدن . ففي عام ١٩٥٩ كان أربعة أخماس الأهل يعيشون في المدن ، و ٥٤ / . في العوصم الست للولايات (منها سيدني مع ما يزيد على المليونين ، وملبورن مع ٨٠٠ . ١٨٠ ، وبرسبان وأديلايد مع ما يزيد على نصف المليون) . ومن يوم ليوم ، أخذت المدن الاستراالية تنقل ، بناطحات سحابها ، التي توجد بها المكاتب ، عن المدن الأمريكية الكبرى ، بينها مال سكانيها ، مثلهم في ذلك مثل الأمريكيين ، إلى تركها والإقامة في الضواحي ، وإلى أن يقرروا في مساكنهم الفردية التي تحيط بها الحدائق الصغيرة ، بالعيش في حياة حديثة لسكان الضواحي . ولكن الاسترااليين ظلوا ، وأكثر من الأمريكيين ، مرتبطين بحياة الهواء الطلق وبالحياة الرياضية : فلم تقم أي من الدول الكبرى ولها مثل هذا العدد البسيط من السكان (١٢ مليون نسمة) بتقديم مثل ماقدمة من البطولات في ميادين التنس ، والكريكت ، والرجبي ، والجواف ، والاب القوي أو السباحة .

٤ - كندا من ديفنبركر إلى ترودو :

سكان الإتجاه المعادي لأمريكا لدى الرأي العام الكندي ، في الإنتخابات

النشريعية لعام ١٩٥٧ ، تأثيراً ممتداً بالنسبة للأحرار الذين اعتبرهم الكثيرون على أنهم أتباع وسائل سياسته المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة . وتمكن جون ديفنبيكر John Diefenbaker ، زعيم الحزب التقدمي المحافظ، والذي حصل على ١١٢ مقعداً من ٢٦٢ من مقاعد مجلس العموم، من أن يشكك بحكومة الأقلية ، في شهر يونيو ١٩٥٧ . ولكن الهلاد ، التي كانت تتشوق إلى التغيير ، منحتة حكماً مسبقاً في صالحه ؛ وجاءت بعض الاجراءات النشريعية في صالح فلاحي الغرب والمسنين ، مع حل المجلس في وقت مناسب ، لكي تضمن له ، بعد ستة أشهر ، أغلبية كبيرة (٢٠٨ مقعداً ضد ٤٩ للأحرار) .

وكان على حكومة ديفنبيكر أن تواجه فترة إنكماش إقتصادي؛ وظهرت عدم قدرتها على أن تعمل بسرعة ، وبتصميم . وأدت سياسة غير متناسقة ، مع رفع قيمة الخصم ، وعجز الميزان التجاري ، إلى انخفاض قيمة الدولار الكندي في الأسواق المالية . واضطروا ، سريعاً (مايو ١٩٦٢) إلى الموافقة على خفض فعلي لقيمتهم . وكانت الانتخابات التالية في غير صالحهم (١١٦ للمحافظين ، و ١٠٠ للأحرار ، و ٣٠ لللاتينيين) وأصبحت وزارة ديفنبيكر تستند إلى أقلية .

ولم تكن أكثر من ذلك توفيقاً في السياسة الخارجية، ومملت على إثارة عدم رضا كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ؛ في نفس الوقت . الاولى ، برفضها في مؤتمر ١٩٦٢ لروساء وزارات دول الكومنولث الموافقة على محاولة ما كيان الحصول على السماح بالدخول إلى السوق المشتركة ؛ والثانية ، بتوقيعها مع الصين الشيوعية على عقود بيع للقمح ، ورفضها بتسويقها ، وبعد أن كانت قد طلبته ، أمر المعونة الأمريكية في شؤون التسليح النووي . وبشأن هذه المسألة تمكن ليستر بيرسون Leaster Pearson من أن يعمل مجلس العموم

٢٩٨

يصوت عل أمر للحفاظ، فى ٥ فبراير ١٩٦٣، والذي تسبب فى سقوط الحكومة .

وكان رئيس الوزراء الجديد ، وهو الليبيرالى ليستر بيرسون ، سيحكم لمدة خمس سنوات ، وعلى رأس حكومة من أصحاب الاقلية ؛ حاول أن يفرض نظاماً جديداً ، وبسرعة وبوضوح . وبعد أن كان قد حاول ، ودون نجاح، أن يحدد الإستقلال الاقتصادى لبلاده بالنسبة للولايات المتحدة ، تمكن من تسوية مشكلة التسليح النووى لكندا ، ووسط الاسلحة الثلاث ، وتوصل الى تسوية المسألة الدقيقة المتعلقة بالعلم : فالعلم الاحمر القديم ، الذى ورثوه من بريطانيا العظمى ، أخذ مكانه علم أبيض وأحمر ، مع ورقة شجر ، رمزاً للاستقلال الوطنى .

ولما كان بيرسون قد صمم على الانسحاب ، فى شهر أبريل ١٩٦٨ ، فإن خليفته بيير إليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau قد نجح أخيراً فى الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد فى إنتخابات شهر يونيو . وحدد لنفسه أهدافاً تتمثل فى تقليل الاختلافات بين المناطق ، وفى فرض نظام اللغة المزدوجة .

وكانت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبين الاقاليم قد أصبحت فى الواقع صعبة . وكانت الاقاليم تشكو من أن الاعباء الكبيرة الثقيل ، مثل التعليم، وجزء من الاشغال العامة ، وغالبية الانفاقات الاجتماعية، كانت تثقل على ميناياتها، فى الوقت الذى كانت فيه الضريبة على الدخل تجمع فى صالح أوتاروا ، ولم تؤد محاولة « المساواة فى الاعباء » بين الاقاليم إلا الى زيادة عدم الرضاء والمنافسات ؛ واصطادم المشروع والقومى، الخاص بالمعاشات، والذي كانت أوتاروا قد أعدته، بشروعات أخرى كانت قد أعدتها أونتاريو وكويبك .

- ٢٩٩ -

وظهرت أكبر الضغوطات مع الإقليم الجليل ، . فمع موت السلطان
 دبلوماسيس Duplessis ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ ، كانت قد إنتهت السيطرة
 الطويلة لحزب الاتحاد الوطنى عل الحكومة الإقليمية . وجاء إنتصار الليبيريين
 فى إنتخابات ١٩٦٠ لكى يوصل جان ليساج Jean Lesage إلى السلطة، وهو
 الذى بدأ الثورة الهادئة ، . وكان الليبيراليون يضمنون فى الواقع بين صفوفهم
 وطنيين حقيقيين ، مثل رينيه ليفك René Lévesque وزير الموارد الطبيعية؛
 ومن جانب آخر فإن أنصار الفكرة الانفصالية قد بدأوا فى الظهور كتيار شعبي،
 رغم المنافسات وروح التسامح (فى عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ أدت انفجارات
 القنابل إلى كثير من الضحايا فى مونتريال) عند بعض المجموعات
 المييجية .

وكانت « الثورة الهادئة » مظاهر إقتصادية وإجتماعية . وحاولت حكومة
 ليساج أن تزيد من التصنيع ، وأن تقلل ، بواسطة تأمين الكهرباء وغيرها ، من
 تأثير رؤوس الأموال والمشروعات الأمريكية أو الانجلو أمريكية . فقامت
 بإنشاء وزارة للتربية الوطنية، ربت جديد التعليم وبتحطيم الاحتكار الفعلى للكنيسة
 الكاثوليكية . ومن أجل تجهيز البلاد ، وبناء الطرق والمدارس ، أنفقت حكومة
 ليساج دون أن تفكر ، وضاعفت فى ست سنوات قيمة الميزانية أربعة
 أضعاف .

وكانت زيادة المجهود الضرائبى الذى نتج عن ذلك ، قد أسى إستقباله ،
 وخاصة فى أوساط المزارعين . ولذلك فإن الليبيريين قد هزموا فى إنتخابات
 شهر يوليو ١٩٦٦ ، وعاد الإتحاد الوطنى إلى إدارة الحكومة مع وزارة دانيال
 جونسون Daniel Johnson . وكانت واقعية ونشاط هذا الأخير توجهه صوب
 الإستمرار فى الإصلاحات التى كانت قد بدأت ، ولكن بدون إندفاع : فاقترح

- ٢٠ -

ثورة ، أكثر هدوءاً ، . ولكنه احتفظ تجاه الحكومة الفيدرالية بمطالب وضعية خاصة بالنسبة لإقليمه . وكانت زيارة الجنرال ديغول (يوليو ١٩٦٧) ، وتصريحاته التي أعادت الافكار الانفصالية ، لا تضر به . وسين المجتمع في أوتاوا ، في شهر فبراير ١٩٦٨ ، مؤتمراً دستورياً . انفجرت المعارضة بين إقتراحات بيرسون (والي عاد اليها في شهر مايو ترودو P-E. Trudeau) التي تهدف جعل كندا مجتمعاً ثنائي اللغة ومزدوج الثقافة ، وبين إقتراحات د. جونسون ، والخاصة بمنح كويبك حقوقاً خاصة داخل الفيدرالية . وزادت خطورة هذه المعارضة نتيجة إبرود ، حق لا نقول عداء ، الاقاليم المتحدة بالانجليزية بالنسبة لموضوع ثنائية اللغة ، ونتيجة لشطرب المهاعر الانفصالية في كويبك . ولم تسبب وفاة د. جونسون ، في شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، في أي تغيير ، واستمر خلفيته في تطبيق نفس سياسته المعتدلة نسبياً . ولكن الحركة الانفصالية زادت أهمية ؛ ففي شهر أكتوبر أنشأ ليفك حزباً يطالب بالاستقلال الذاتي ، وهو حزب كويبك . وزادت أعمال العنف لمجموعة المتطرفين في عام ١٩٦٩ وبخاصة في عام ١٩٧٠ ، حيث تميزت باغتيال الوزير لاپورت P. Laporte . ومع ذلك فإن فرص التهديد ظلت قائمة ، ومع عودة الليبيرالين إلى السلطة ، الأمر الذي تم بعد إنتخابات ٢٩ أبريل ١٩٧٠ .

الفصل التاسع

دول غرب أوروبا في الخمسينيات

بعد أن لاستعرضنا في الفصل السابق مظاهر الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في الدول الأنجلوسكسونية في سنوات الخمسينيات، وشرحنا دور إنزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل في الولايات المتحدة ، وما كميلان واتجاهه المحافظ الجديد في بريطانيا العظمى ، وأستراليا الأيبيرية ومنزيس ، وأخيراً ، كندا من ديفنبيكر حتى تروودو — نكمل الآن شرح هذه الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في دول غرب أوروبا في نفس الفترة ، أي سنوات الخمسينيات ، ونستعرض الأوضاع في ألمانيا مع إنزنهاور ، وفي إيطاليا مع الديمقراطية المسيحية ، وأحوال فرنسا والصعوبات التي واجهتها .

١ - ألمانيا وآديناور :

في الوقت الذي وصل فيه آديناور إلى المستشارية (سبتمبر ١٩٤٩) ، كانت ألمانيا تخرج بالكاد من الكارثة ؛ وحين تركها ، بعد أربعة عشر عاماً من الحكم ، كانت ألمانيا قد حققت معجزة ، إقتصادية ، ليس فقط لأنها كانت قد هربت من أقصى البؤس إلى أقصى الثروة ، ومن العدم إلى القوة ، ولكن لأنها ، في الوقت الذي ضحكت فيه فرنسا بثبات أسعارها من أجل تنمية إنتاجها ، والذي اضطرت فيه بريطانيا العظمى إلى اتخاذ إستراتيجية عكسية ، وجدت ألمانيا بسهولة كيف تعمل على توسيع وتثبيت إقتصادها : التوسع دون إرتفاع الأسعار .

ولكن هذه المعجزة تحققت عن طريق المصاعب وعن طريق الازمات . ففي

البداية ، مهددت الانطلاقة السريعة بأن تؤدي إلى ارتفاع الاسعار وتقضى على المارك الجديد ؛ وجاءت عملية التثبيت عند نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن على حساب أصحاب الرواتب . فالواقع أنه ، رغم الإضراب العام ، حافظ أصحاب العمل ، وبكل تشدد ، على مستوى المرتبات والأجور ، ولما كانت القدرة الشرائية لم تنبع ارتفاع أسعار السلع ، فإن تحديد الطاب من ناحية أصحاب الرواتب أدى إلى وقف الأزمة . وفي نفس الوقت ، كانت الاجراءات التي إتخذها البنك المركزي (رفع قيمة الخصم ، وتحديد السلف) قد عملت على إبعاد خطر انخفاض سعر العملة . ولكن ما أن عولجت هذه الصعوبات حتى ظهر تهديد جديد ، يتمثل في البطالة . ففي بداية عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين الرقم القياسي وهو ٢ مليون . وسرعان ما قامت المعارضة الاشتراكية ، ورؤساء النقابات ، وبعض الأعضاء من الاغلبية بالمطالبة باتخاذ إجراءات سريعة ، أخذت من بين الاجراءات التدخلية التي كثيراً ما كانت قد استخدمت في فرنسا وفي إنجلترا . ولكن الوزير إيرهارد Erhard كان لا يرغب في التخلي عن نظرياته الليبرالية ، ولا في أن يضعي بشيء من معركته العنيدة ضد انخفاض سعر العملة . وفي الوقت الذي كان فيه قد استعد ، وتحت ضغط الرأي العام ، لتمويل برنامج لمشروعات اشغال كبرى وانشاء للمساكن ، جاء لتجديده ذلك التغير الذي حدث في الموقف الدولي . فحرب كوريا ، واحتياجاتها الكبيرة التي خلقتها ، دفعت بقوة عجلة الانتاج الصناعي الالمانية . ولكنهما ، بتسببهما في رفع الاسعار العالمية ، دفعت ألمانيا إلى أزمة ثالثة ، تتمثل في عدم موازنة التجارة الخارجية نتيجة للشراء الضخم للواد الأولية التي كانت قد قامت بها ، لكي تزود بها الصناعة الالمانية . فاضطرت الحكومة ، بعد تردد طويل ، إلى أن تتخلى مؤقتاً عن سياستها الخاصة بتحرير تجارتها الخارجية ، وذلك عن طريق إقامة موانع ضد الاستيراد (١٩ فبراير ١٩٥١) . ولكن ذلك كان لفترة قصيرة . ففي أقل من عام ، أعادت ألمانيا الاوضاع إلى

ما كانت عليه نتيجة لأن الدول الصناعية الكبرى الأخرى كانت قد بدأت عملية تسليحها ولم تسكن قادرة على مواجهة الطلب ، وكذلك نتيجة لتكون جزء من طاقاتها الصناعية قد ظلت بلا إستخدام ، وبذووع خاص نتيجة لإستقرار أسعار منتجاتها . وفي خلال بضعة أشهر ، تمكنت ألمانيا ، التي كانت قد عاشت معزولة عن بقية العالم منذ عهد النازي ، من أن تدخل إلى السوق الدولي .

وإبتداء من عام ١٩٣٢ ، نما ذلك الازدهار الألماني المنقطع النظير ، وبدون مواجهة هزات ؛ وكانت فترة « الإضطرابات » المتصلة بالبداية قد إنتهت ، وتركت مكانها « للعصر الذهبي » لسنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، والتي انتصر فيها « الإقتصاد الإجتماعي للسوق » ، وهي سياسة إيرهارد .

وهذه النظرية ، والتي تهدف ترك القوانين الطبيعية للسوق تعطي تأثيراتها ، مع ضمان أن تقدم الإقتصاد هو في صالح الجميع ، تقترح إنشاء سوق للمنافسة الحرة ، وعمر كذلك من سيطرة الدولة ، وأيضاً من سيطرة عمليات الاحتكار الخاصة . وبتطبيقه لهذه النظرية تمكن إيرهارد من تحرير الأسعار والمربعات ، وفتح الحدود عن طريق تحرير المبادلات وتخفيض التعريفات الجمركية ، ومنع عمليات ربط أسعار السوق ، وألغى تأمين المشروعات العامة الكبرى . ويشكك كثير من المراقبين في أنه قد نجح في تطبيق مبادئه الليبيرالية بشكل كامل ، ويلاحظون أن قطاعات بأكلمها مثل الزراعة ، والنقل والطاقة ، ظلت خاضعة لإشراف الدولة ، وأن عمليات تركيز الصناعات قد ازدهرت رغم وجود نصوص قانونية . ورغم هذه الثغرات ، فإن السوق الألماني قد ظل سوقاً يقوم على أساس المنافسة الحرة . وكان نجاح إيرهارد قد وصل إلى درجة أن الرأي العام الألماني كله قد تعلق بنظرياته ، بدرجات متفاوتة ، وأن دولاً أجنبية عديدة قد إلتصقت إلى ألمانيا في الطريق الذي أخذت في السير عليه .

ذلك أن النتائج كانت باهرة . فالتد تضاعف الدخل القومي من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٥ مرة ، والانتاج الصناعي زاد عن حد الضعف ، ولتمتص البطالة بطريقة تدريجية ، وزاد عدد أصحاب الرواتب على أربعة ملايين ، ولم ترتفع الأسعار إلا بنسبة ١٧ ٪ ، وعرفت الرواتب ارتفاعاً محسوساً ، كما أن احتياطات النقد ، والتي كانت غير موجودة في البداية ، قد وصلت إلى ٦ مليار دولار في عام ١٩٥٨ ، كما أن ازدهار عمليات البناء قضت على أزمة الإسكان التي بدت على أنه لا يمكن التغلب عليها .

ولم تكن سياسة إيرهارد وحدها هي المسؤولة عن هذا النجاح العظيم . بل لقد لعبت الظروف دوراً إيجابياً . ففي الداخل ، كان وصول ١٣ مليون لاجئ قد أعطى احتياطياً ضخماً من الأيدي العاملة ، والتي كانت في غالب الأحيان من نوعيات ممتازة ؛ كما أن وجود عدد كبير من العاطلين ، وحذر المقابلات ، قد أدت إلى فرملة ارتفاع الأجور . وفي الخارج ، كان توفر القروض الأجنبية ، قروض مشروع مارشال وغيرها ، وبدء السوق المشتركة ، وبخاصة تلك الظروف الدولية المتصاعدة بشكل واضح ، والتي إستخدمها رجال الصناعة وبنوع خاص رجال التجارة الألمان ، قد سمحت بعملية نمو «إتساعية» ، إذ أنها قد تأسست على الإتساع ، المريح نسبياً ، لطاقت الإنتاج .

وتعدل الموقف ، منذ عام ١٩٥٨ ، بشكل أساسي ، إذ أن الموارد التي كانت تزود سوق العمل قد تبدلت . فنقص الأيدي العاملة أعطت قوة وفاعلية للمنظمات النقابية ، التي حصلت على زيادات قوية للأجور ، وتريد عن الزيادة في الإنتاجية . ولما كانت الأسعار ترتفع بسرعة أقل ، فإن هوامش الربح قد قلت ، وأصبحت عملية التمويل الذاتي أكثر صعوبة . وهكذا إنخفضت سرعة التوسع ؛ فن متوسط سرعة سنوي يمثل ٨ ٪ من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، إنخفضت إلى

٧٠٪. إبتداء من هذا التاريخ . وعن إنخفاض سعر العملة ، جاء إنخفاض سعر عملة « مستورد » من البلاد المجاورة والأعضاء في السوق المشتركة وأصبح مهدداً ، ولم تعط لإعادة تقييم المارك التي جاءت متأخرة (٤ مارس ١٩٦١) وضعيفة : (٤٧٥١ ٪) إلا لالتقاط نفس قصير . وفي خريف عام ١٩٦٣ ، دخل الإقتصاد الألماني في فترة تضخم ، لم يتمكن الانجاء الليبيرالى لايرهارد من أن يسيطر عليها ، إلا عن طريق البدء في سياسة إنكماش ستؤثر على هيئته . وحين عادت البطالة إلى الظهور ، تحلى الرأي العام عن المستشار الجليبد ، الذي اضطرت إلى الإسحاب (نوفمبر ١٩٦٦) . فأنتهى حكمه ، الذي ظل مجيداً لفترة طويلة ، بفشل مزدوج . فشيل رجل لم ينجح في أن يفرض نفسه كمستشار . وفشل سياسة هجرت . من أن توائم نفسها مع للمتطلبات الجديدة لإقتصاد في عمالة كاملة .

وأمام هذه الظروف العامة لذلك النهوض الاقتصادي الفائق للعادة ، ظهرت خصائص الحياة السياسية باهتة ، ومع ذلك فإن السنوات الأربع عشرة للحكومة المستشار اديناور قد أثرت بشكل واضح في التطور السياسي لألمانيا الجديدة .

وكان اديناور قد ولد في كولونيا في عام ١٨٧٦ ، من أسرة موظفين بسطاء ، وبدأ حياته محامياً ، الأمر الذي أدى به سرياً إلى مسة قبل سياسي في البلديات . فأصبح نائباً لعمدة كولونيا عند ما كان له من العمر ثلاثين عاماً ، وأصبح عمدة عند الأربعين . وأعيد إنتخابه في عام ١٩٢٩ ، ثم طرده النازيون في عام ١٩٣٣ وعاش في الظل حتى نهاية الحرب . وفي السنوات الأولى من إحتلال الحلفاء ، أبعدته السلطات البريطانية من منصب عمدة كولونيا ، الأمر الذي كان في صالحه حتى يعيد منه أمة شبيهة بالتعاون مع المنتصرين . وإختاروه ، بالاقدمية ، في الاتحاد المسيحي الديمقراطي ، ثم إنتخب للمنتخابات في ١٥ سبتمبر ١٩٤٩

بصوت أغلبية واحد . وجاءت إنتخابات ٦ سبتمبر ١٩٥٣ لكي تضمن الحزب ، مع ٤٥ ٪ من الأصوات ، الأغلبية الكبيرة متمثلة في ٢٦٣ مقعداً ضد ١٥١ للاشتراكيين الديمقراطيين ، وأيد ٤٨ نائب ليبيرالى الحكومة الائتلافية التى شكلها في ١٨ أكتوبر . وكانت إنتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ ، انتصاراً كبيراً له ، ونتيجة لشعبية : فحصل المسيحيون الديمقراطيون على الأغلبية المطلقة (٥٠.٢ ٪) من الأصوات ، ضد ما يقل عن ٣٢ ٪ للحزب الاشتراكي الديمقراطي . وباستثناء الحزب الليبيرالى (الحزب الديمقراطى الشعبى) وحزب المحافظين ، أبعدت كل الأحزاب الثانوية الأخرى ؛ أما الحزب الشيوعى فإنه كان قد منعه بالحكمة الدستورية في شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكانت السنوات الأربع لهذه الدورة التشريعية تمثل قمة شعبيته . ثم جاء فشل نسبي في إنتخابات ١٩٦١ ، وتصلبه في مواقفه ، ورفضه أن ينسحب برغبته ، ورغم سنه الكبير ، ومناوراته لإبعاد إيرهارد من الحكم بعدة بأى ثمن ، وأدت كلها إلى أن تضعه ضده الأغلبية الكاملة لحزبه . فاضطر إلى الاستقالة في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وقام خليفته لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard ، بتشكيل حكومة لها تكوين مماثل للحكومات السابقة . ولكن سرعان ما ظهر أنه تنقصه الخبرة السياسية ؛ ولا يقدر على مواجهة الصعوبات الملقاة عليه . ورغم نجاح مشرف في إنتخابات عام ١٩٦٥ ، لم يعد حزبه يؤيده إلا بكل تردد ، وتسبب لإنهيار الجناح الليبيرالى في سقوطه في شهر أكتوبر ١٩٦٦ .

وكانت شخصية **كونراد آديناور** Konrad Adenauer وإعماله قد نوقشت . فاتهموه بأنه يوافق بسهولة على « عبادة الشخصية » ، وأنه يتصرف وكأنه « دكتاتور » ، أنه على الأقل أنه يحكم بطريقة « أبوية » وأنه يهمل السياسة الداخلية . من أجل خيالات السياسة الخارجية (إستراتيجيات ألمانيا ، بمهادنة

باريس ، سيادتها الكاملة) التي كان الحلفاء يراقبونها عن كثب . وكانت هذه الانتقادات ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى قلة الصبر الموجودة عند الخصوم ، وربما حتى عند أصدقائه ، ونتيجة لفترة حكم طويلة جداً . ولكن الإنهاء الأبوى عند آدينور قد أدى خدعة كبيرة للشعب الألماني ، الذي بعد أن كان قد قاسى كثيراً من أحداث الحرب والحزيمة ، تمكن من أن يستند إلى رجل ديمقراطي له عزيمة قوية لتحمل أعباء المسؤوليات السياسية اليومية . وفي خلال هذه السنوات الأربعة عشر ، تعلم النازيون بهدوء قواعد الديمقراطية الليبرالية .

٣ - إيطاليا والديمقراطية المسيحية :

إذا كانت إيطاليا قد خرجت ، في عام ١٩٤٨ ، منذ فترة ما بعد الحرب ، فإنه كان عليها أن تصفى نتائج معاهدة الصلح المعقودة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ . وكانت تصفية سريعة نسبياً فيما يتعلق بالتعهدات التي كانت قد فرضت على السيادة بواسطة الفقرات العسكرية والاقتصادية التي كانت تضر بكرامتها ؛ وتم إلغاؤها بواسطة المنتصرين في شهر ديسمبر ١٩٥٠ . وبعد أربعة سنوات من ذلك ، جاء قبولها في الأمم المتحدة ، والذي كان قد أجّل لفترة طويلة نتيجة لسوء نية الإتحاد السوفيتي ، لكن يقضى على الآثار الباقية لهذه الهزيمة . ولكن المسألة الحساسة كانت هي مشكلة ترستا ، والتي كانت المعاهدة قد وضعتها تحت نظام دولي مؤقت ، وكان الرأي العام يحاول بأي ثمن أن يستخلصها من إدعاءات يوجوسلافيا . وباقتراحها في شهر أغسطس ١٩٥٣ عمل لاستفتاء فيها ؛ تسببت الحكومة الإيطالية في إغضاب كل من إنجلترا ، والولايات المتحدة ، واللبنان كاتنا حريصتان على عدم مضايقة تيتو Tito ، وأعطت فرصة بنوع خاص للأقليات المتحدة باللغة الألمانية في جنوب التيرول (أو في الأديج الأعلى) ، والتي كانت النمسا تؤيدها ، للمطالبة بإمكانية التعبير بنفس الطريقة . وزادت الإوضاع في الأديج الأعلى تدهوراً حتى أن النمسا

عرضت ، بدون جدوى ، المسألة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ . ووجدت : مسألة تريستا حلاً لها في إتفاقية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ التى أعادت إلى إيطاليا جزءاً من المنطقة التى كانت تطالب بها ، بما فى ذلك المدينة نفسها ، فبدأت حركة الحياج الوطنى التى كانت قد ثارت نتيجة لهذه الازمة .

ولم يكن الامر مشابهاً لذلك فيما يتعلق بالحياج السياسى ، الذى كان مرضاً طويل الأمد فى إيطاليا ما بعد الحرب . فبينما كان نجاح الديمقراطيين المسيحيين فى إنتخابات ١٩٤٨ قد بدا على أنه يضمن ، تحت إدارة دى جاسپيرى De Gasperi الشهيرة ، إستقراراً حكومياً لفترة طويلة ، جاء الفشل النسبى فى عام ١٩٥٩ الذى يقضى على ذلك . ومن أجل هذه الإنتخابات ، كانت الأغلبية التى تركت للإملاهة (الديمقراطيون المسيحيون ، والاشتراكيون الديمقراطيون ، والليبيراليون) والجمهوريون) قد أصدروا قانوناً للإنتخابات يتضمن ظاهرياً فوز الأغلبية . ولكن الديمقراطيين المسيحيين لم يتمكنوا ، نتيجة لتراجع حلفائهم ، من أن يفيدوا من تطبيق هذا القانون ، وظهر أن المجلس الذى إنتخب بعد ذلك لا يمكن حكمه . ولم يتمكن دى جاسپيرى من أن يجعل الوزارة المتجانسة التى شكلها فى ١٥ يوليو تعيش ، ولأنه سحب من الحياة السياسية ، وكان إنسحابه وإختفائه (توفى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤) قد حرم إيطاليا من رجل الدولة الذى كان قد أصبح عضواً أساسياً .

ولم يتمكن أحد من خلفائه (بيللا Pella ، وشيلبا Scelba ، وسيفي Segni ، وفانفانى Fanfani وغيرهم) من أن يبقوا على رأس وزارات قوية . وأصبح عدم الإستقرار الوزارى أحد أمراض الحياة السياسية الإيطالية (فى خلال البرلمان الثالث الأوفى للجمهورية ، ١٩٤٨ - ١٩٦٣ ، حصلت إيطاليا على أربعة عشر وزارة ، وكانت غالبيتها قد إستقالت دون أن يكون البرلمان قد

٣٠٩ -

سبب منها الثقة في الشكل الدستوري) ، وأصبح شعور اللامبالاه ، والتخريف ، أو الإحتقار الواضح ، والمتزايد ، يشير الشكك في النظام البرلماني نفسه .

وكانت الأزمة السياسية المستمرة التي عرفتها إيطاليا ترجع ، من ناحية إلى تعدد الأحزاب ، ومن ناحية أخرى إلى إقامتها الداخلية وعدم ثقتهم في المستقبل . ففي الإنتخابات التشريعية عام ١٩٥٣ ، كان من الممكن أن نجد ، بخلاف الأربع أحزاب الداخلين في الإئتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي ، والحزب الليبرالي الإيطالي ، والحزب الجمهوري الإيطالي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي) حزبين لمعارضة اليسار (الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي لنيني) ، وحزبين لمعارضة اليمين (الحزب الملكي ، والحركة الاشتراكية الإيطالية) وتشكيلات كثيرة مختلفة (الاتحاد الاشتراكي المستقل ، والوحدة الشعبية ، والتحالف الديمقراطي الوطني) والتي لم تكن تجمع في مجموعها إلا ما يقل عن ٣/١٠ من الأصوات . وكانت التناقضات الداخلية للديمقراطيين المسيحيين شديدة العمق ، إذ أنها كانت تعكس كل تناقضات المجتمع الإيطالي ، وكان هذا التشكيل السياسي منع أعضائه الذين بلغ عددهم ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٩ لا يشكل حزب طلبة . وتميزت أحزاب اليمين بتبادلها المستمر للعلاء بين الملكيين والفاشستيين الجدد ، وأحزاب اليسار بتعويض وعدم إستقرار حزب تولياتي Togliatti ، والذي تأثر كثيراً بعملية القضاء على آثار العهد الستاليني وعدم وضوح العلاقات مع موسكو ، وبخاصة في الأزمات الداخلية لحزب نيني ، الذي تأثر كثيراً بأحداث المجر في عام ١٩٥٦ . والتي دفعته إلى أن يقطع علاقاته بعد ذلك (١٩٥٩) مع الشيوعيين دون أن يكون قادراً على التفاهم مع الاشتراكيين أنصار ساراجات Saragat . (فضل المحادثات في عام ١٩٥٧) . وكان تعدد التفتت داخل الجناح الاشتراكي بعيد ذكرى أسوأ أيام الفترة التالية . لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة .

وكانت المسألة الرئيسية التي طرحت على الديمقراطيين المسيحيين هي تحالفاته الحكومية . فكان الوافق مع أحزاب الوسط لا يكفي لكي يضمن لهم أغلبية قوية في مجلس النواب ، فحاولوا أولاً أن يجدوا تدعياً من اليمين (وزارات بيلا ، وزولي ، وسيفي ، وتامبروني) ، ثم فكروا ، مع التطور المتزايد للاشتراكيين لاتباع نيفي الذي أبعدهم قليلاً قليلاً عن الحزب الشيوعي ، في إمكانية القيام بانفتاح إلى اليسار . وأخذوا أول خطوة على هذا الطريق في شهر يوليو ١٩٦٠ ، حين قام فانفاني بتشكيل حكومة ائتلافية من الوسط ومضمونة بامتناع المالكين واشتراكيي نيفي . ولكن الانفتاح الفعلي إلى اليسار كان يطلب إليهم أكثر من ذلك : فكان عليهم أن يمنحوا الحكومة الديمقراطيين المسيحيين ، على الأقل ، تأييدهم ، أو بدرجة أفضل ، لاشتراكهم فيها . ولكنهم لم يكونوا قد استعدوا بعد لأخذ هذه الخطوة .

ويبدو أن الهياج السياسي لم يعوق تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بأي شكل من الأشكال ، وهو الذي كان واضحاً ابتداء من عام ١٩٥٠ . ففي خلال عشر سنوات ، تضاعف إجمالي الدخل القومي بنسبة ضعفين ونصف ، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة الثلثين ولم يتفوق على المعدل السنوي لتنمية الانتاج الصناعي (٧٥ / ٠) إلا المعدل الخاص باليابان .

ويبدو أنه عند أصول هذا النجاح ، كان العامل الانساني هو الاساسي . فتوافد العمال الذين لم يأتوا من الخارج كما حدث في ألمانيا ، ولكن من مناطق الجنوب المزدهرة بالسكان صوب الشمال المصنع ، قد أعطى أيدي عاملة وفيرة ، وسمح بفرملة زيادة الأجور ، وهكذا تمكنوا من الاحتفاظ بالأسعار الايطالية في مستوى يجعلها قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية . ومن جانب رؤساء المشروعات ، تمت الصناعات الكبرى بشكل قري بواسطة كبار أصحاب الأعمال ،

مثل مائى Mattei ، وأنيلى Agnelli ، وبيرالى Pirelli ، وأوليفتى Olivetti
 بينما تمكنت صناعة المنسوجات ، ونتيجة لذوق مصممى الانباط والمبدعين من
 أن تغزو السوق الأوروبية ، ولكن العامل الانسانى لم يكن وحده. ذلك أن تدخل
 الدولة قد أعطى دفعة قوية للتنمية ، سواء فى شكل الخطط الموجهة ، مثل خطة
 فانونى Vannoni (١٩٥٤) ، أو فى أشكال منظمات الادارة مثل د دار نصف
 اليوم ، (١٩٥٠) ، أو عن طريق المؤسسات الضخمة للدولة ، مثل E. N. I. (١) ،
 أو الاتحاد الوطنى للمحروقات ، أو I. R. I. (٢) ، أو معهد إعادة البناء الصناعى ،
 وكانت منظمات فاشستية طورت لمواجهة الاحتياجات الجديدة . وأخيرا ، فإن
 قوافد رؤوس الاموال الاجنبية ، الامريكية منها بنوع خاص ، ولكن كذلك
 الأوروبية ، وإبتداء من سنوات الستينيات ، فتحت الحدود داخل السوق المشتركة ،
 وأعطت دفعة رئيسية سمحت لاييطاليا بأن تأخذ مكانها بين الدول الصناعية
 الكبرى فى العالم العربى .

٣ - الصعوبات أمام فرنسا :

بدأ التطور السياسى لفرنسا ، فى بداية سنوات الخمسينيات ، أنه يوجهها فى
 نفس اتجاه الدول الغربية الأخرى ، أى صوب إتجاه محافظ معين وبأسلوب
 الجمهورية الرابعة ، كان الأمر يتعلق بالمرور من القوة الثالثة إلى وسط اليمين .
 ولكن ، بينما كان هذا التغيير الأغلبية الحكومية يؤدى الى نوع من الدمل ، وصفوه
 بعدم القدرة على الحركة ، كان المركز الاستراتيجى الذى تحتله فرنسا فى هذه
 الفترة الخاصة بالحرب الباردة وزيادة خطورة المشكلات الاستعمارية قد جعلها
 منها ، بعد وقت قصير ، ونتيجة لفقدان الأمل وللخصومات الداخلية ، والرجل
 المريض ، لغرب أوروبا .

Ente nazionale idrocarburi.

(١)

Istituto per la ricostruzione industriale.

(٢)

ومنذ نهاية عام ١٩٤٨ ، كانت الأغلبية التي كانت تؤيد سجنوا مائة القوة الثالثة قد شعرت ، ومن أجل تدعيم قوتها ، بضرورة الامتداد صوب اليمين وعن طريق « التوفيق » مع المعتدلين . وكما قال الرئيس كي Quenille وهو يتحدث الى ممثلي أحزاب S. F. I. O. و M. R. P. والحزب الراديكالي والمعتدلين ، فإنه كان على هذه التشكيلات « أن تعيش سوياً » ، والحقيقة ، هي أن الحياة المشتركة بينهم كانت صعبة للغاية ، إذ أن فرص الشقاق بينهم لم تكن أقل عدداً من أسباب الوفاق . وإذا كان الـ S. F. I. O. و M. R. P. يشاركون نفس ذوق التوجيه الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هذين الحزبين كانا يتعارضان في مسألة « علمانية » التعليم ، وعلى العكس من ذلك فإن الاتجاه الديني ، كان يقرب بين الاشتراكيين وبين الراديكاليين ، الذين كانوا منفصلين عن بعضهم في مسألة إدارة الاقتصاد . وكان الاتجاه الاقتصادي الليبرالي للراديكاليين يقربهم من المعتدلين ، ولكنهما كانا متخاصمان بشأن « الانجاء المعادي لرجال الكنيسة » . وهذه الاختلافات في ميدان النظريات كانت تصبحها في ميدان السياسة المجردة ، معارضة أساسية فيما يتعلق بشئون المالية العامة بين جناحي الأغلبية ، فكان الاشتراكيون يعارضون كل تخفيض أساسي في إنفاقات الميزانية ، والمعتدلون يعارضون بشدة لا تقل عن السابقة في كل زيادة في الموارد ، الخفي الضرائب .

وكان الرابطة الوحيد ، والذي كان قويا ، وكانت يوحد بين مجموعات الأغلبية هو الدفاع عن نظام برلماني متعدد الأحزاب ضد التمهيدات بمجموع دكتاتورية ، أو على الأقل سيطرة حزب واحد ، الذي رأوه يظهر من جانب المعارضة الثنائية ، الشيوعية من اليسار ، والاتجاه الديهيولي من اليمين .

وفى مثل هذه الأحوال ، لم يسكن فى وسعهم أن يعيشوا سوى إلا بشرط
الاكتفاء بإدارة الأعمال من يوم ليوم ، والالتفاف حول الصعوبات دون سلبها ،
آملين فى أن يحلوا المشكلات الأكثر خطورة سوف تفضج بنفسها . وهذه السياسة
الخاصة ، بعدم الحركة ، مرتبطة باسم الراديكالى هنرى كى رئيس مجلس الوزراء
من شهر سبتمبر ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٤٩ ، ثم من مارس إلى يوليو ١٩٥١ .
وكان صافى الذهن أكثر من غيره ، وفهم أنه لا يمكن للحكومة أن تستمر فى
السلطة ، وحتى لوقت قصير ، إلا فى الهدوء وعدم الحركة . وكان يعلم بضعف
الأغلبية التى يستند إليها ، ففكر فى تغيير قانون الانتخابات ، وبشكل يعطى
وقت الانتخابات النشورية التى ستقع فى عام ١٩٥١ ، ميزة لائتلاف أحزاب
الأغلبية . وهكذا تم التصويت على القانون الذى ألغى التمثيل النسبى فى كل
الدوائر ، وحيث أصبحت مجموعة من القوائم « المتحالفة » يمكنها أن تحصل
على أغلبية الأصوات : وفى هذه الحالة ، أصبح فى وسع هذه القوائم المتحالفة
أن تحصل على كل المقاعد .

وجاء تطبيق هذا القانون ، رغم عدم ترحيب الرأى العام به ، لىكى يعطى
النتائج المظلمة : فتمكنت التشكيلات المتحالفة للأغلبية الحكومية من انتخاب
٤٠ نائب ، بينما كانت ان تتمكن إلا من انتخاب ٣٠ بتطبيق نظام التمثيل
النسبى . وكان المجلس الوطنى الذى انتخب فى عام ١٩٥١ دسديسيا ، حسب
تعبير هنرى كى : فأصبح كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة للأغلبية يمثل بما
يقرب من مائة نائب ، وللشيوعيين ١٠١ نائب وحزب R. P. F ١١٧ نائب .

ورغم المظاهر ، فإن المجلس الجديد كان قهرياً ، ومثل المجلس السابق ،
لا يمكن حكمه ، ولأسباب متعددة . أولاً ، انوقف المتعنت R. P. F. الذى

تشبهت بالمعارضة دون اعتدال بهدف أن يجتذب إليه جزء من الأغلبية ، حتى يعمل على تحطيم مجموع هذه الأغلبية ؛ وبعد ذلك ، عدم رضا S. F. I. O. الذى أصبح مجرد قوة إرتكاز للأغلبية ، ولكنه كان قادرا ، فى حالة انفصاله ، على أن يجعل الحياة غير ممكنة بالنسبة لكل حكومة ؛ وأخيرا ، عودة المشاحنات الخاصة بالتعليم ، والتي كانت موضوع نزاع ، وقام حزب R. P. F. بإلقائها بين الاشتراكيين والراديكاليين من جانب ، وبين المعتدلين والجمهوريين الشبهيين من جانب آخر . ووصل الحال إلى أن عدم الإستقرار الوزارى ، والذى كان مرض المجلس النيابى السابق ، قد ظهر على أنه أخذ أبعادا أكثر خطورة : وزارة لمدة خمسة أشهر (وزارة بليهن Pleven من أغسطس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢) تلتها وزارة لفترة أربعين يوما (وزارة إدجار فوز Edgar Faure من ٢٠ يناير إلى ٢٩ فبراير) .

وكان من اللازم التكليف المفاجئ لانتوان بيناى Antoine Pinay فى ٨ مارس ١٩٥٢ لإعادة إعطاء بعض البريق لهذا النظام الذى كان منتقدا أشد الإنتقاد . ذلك أن رئيس الوزراء الجديد عرف كيف يضمن تأييد الرأى العام بطريقته الخاصة ، الذى رغب فى أن تكون هى طريقة الفرنسي المتوسط ، وبسياسته التى قدمها على أنها السياسة المعقولة والأمينة . وتمكن فى خلال بضعة أشهر ، وعن طريق عمل نفسانى حقيقى ، من أن يعيد الثقة ، وفى نفس الوقت توازن المالية العامة ، وتثبيت الأسعار . ولكن « تجربا بيناى » كانت ضعيفة للغاية ، وشديدة الإرتباط بالموقف الدولى ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعيش لفترة طويلة ؛ وكانت مفاجأة مؤقتة لإرتفاع الأسعار كافية لتثبيط عزيمه رئيس الوزراء ، الذى قدم إستقالته فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، دون أن يفهم ، ربما ، أنه كان قد نجح فى وقف انخفاض سعر العملة . وعمل خلفاؤه ، رينيه ماير René Mayer (يناير - مايو

(١٩٥٣) ، ثم جوزيف لانييل Joseph Laniel (يونيو ١٩٥٣ - يونيو ١٩٥٤) على الإستمرار في سياسته ، دون أن يتمكنوا من كسب الرأى العام .

وسياسة عدم الحركة ، بدلاً من أن تؤدي إلى نضج المشكلات ، انتهت ، وعلى الأقل بالنسبة لاثنتين من بينهما ، إلى أفسادها . وكانت الأولى ، قد نشأت عن الحرب الباردة وهى مسألة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. . وكان مجلس حلف شمال الاطلسن قد قرر ، وقت حرب كوريا ، أن يدافع عن أوروبا ، فى حالة وقوع سحب ساخنة ، لا على الراين ، ولكن إلى أقصى ما يمكن إلى الشرق من ذلك ، ودعا ، نتيجة لذلك ، حكومات الحلفاء الى أن يجعلوا ألمانيا الغربية تشارك فى هذا الدفاع . وكانت الحكومة الفرنسية قد قبلت هذا القرار ، ولكنها كانت تعلم بثورة الرأى العام أمام إمكانية إعادة تسليح ألمانيا فى وقت قريب بعد الحرية ، فحاولت أن تبحث عن وسيلة لتهدئته فنصوّر رينيه بليفن René Pleven حلاً يتمثل فى إدخال المجندين الألمان فى جيش أوربي فى خدمة مجموعة الدفاع الأوربي . وكان من ميزة هذا الحل أن يفرق الجيش الألمانى فى نطاق جيش دولي ، وكذلك أن يعمل على زيادة تقدم العكرة الأوربية التى كان روبرت شومان Robert Schuman قد بدأ فى تنفيذها على النطاق الإقتصادى . وطرح خطة بليفن لمجموعة الدفاع الأوربي للمناقشة أمام المجلس الوطنى فى شهر أكتوبر ١٩٥٠ ، تقريراً فى نفس الوقت مباشرة الذى كان قد تم فيه (١٨ أبريل ١٩٥٠) التوقيع على المعاهدة الأوربية التى أنشأت المجموعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A. وفى عهد وزارة بيناى تم التوقيع على إتفاقيات بون (٢٦ مايو ١٩٥٢) التى أصبحت بها ألمانيا الغربية دولة عليها أن تشارك فى بناء أوربا على قدم المساواة ، ومعاهدة باريس (٢٧ مايو) التى أنشأت مجموعة الدفاع الأوربي بين فرنسا ، ودول الهينلو كس ، وإيطاليا وألمانيا .

وكان على المجلس الوطني أن يصدق على هذه المعاهدة . ولكن معارضة قوية للغاية من جانب الحزب الشيوعي الذي رأى فيها تهديداً موجهاً ضد الاتحاد السوفيتي ، ومعارضة أقل قوة من جانب التجمعات الشعبية الفرنسية R. P. F. التي كانت معادية لكل تنظيم « فوق دولي » ، والانقسامات الداخلية بين الراديكاليين ، والمعتدلين ، والاشتراكيين حول هذه المسألة ، جعلت أمر التصديق خيالياً ، خاصة وأن رؤساء الحكومات لم يرغبوا بالاشتراك في المناقشة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تمزق حكوماتهم . ووصل الأمر إلى أنه نتيجة لتأجيل القرار النهائي ، تعرضت الأوساط السياسية الفرنسية إلى التسبب في إحداث عدم رضا حاد عند حلفاء فرنسا . فعدم التحرك في الشؤون المتعلقة بالدفاع ، والأمر الذي كان يتناقض تماماً مع كون أن صاحب فكرة مجموعة الدفاع الأوروبي كان أحد الزعماء الفرنسيين ، قد أدى إلى نضوج أزمة سوف تنفجر في عام ١٩٥٤ .

وكانت المشكلة الثانية والتي لزدادت خطورة على مر السنوات هي مشكلة تصفية الإستعمار . فعلاوة على حرب الهند الصينية ، والتي بدا أنها لا تنتهي رغم تصريحات الحكومات المتعاقبة ، أضيفت الآن ثورة محميتين في شمال إفريقيا ، المغرب وتونس ، والتي كانت قد بدأت في عام ١٩٥٧ . بالنسبة الأولى ، وفي عام ١٩٥٠ . بالنسبة الثانية . وأمام مطالب الزعماء الوطنيين ، لم تعرف الحكومة الفرنسية أن تتخذ سياسة متجانسة ، فرت من إجراءات تشدد إلى تنازلات مؤقتة ، طبعاً للصدفة الموجودة مع ميول الوزراء المسئولين أو السلطات المحلية . وسرعان ما غرس العمل الإرهابي في البلدين . وفي عام ١٩٥٢ اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات خطيرة : إلقاء القبض على الوزراء التونسيين ، وحل حزب الإستقلال المغربي . وفي العام التالي ، قامت بعزل سلطان المغرب نفسه . وتضمنت

مكانه شخصية تفتقر إلى الهيبة ، وإلى السلطة . وفي نفس الوقت ، ظهر هجوم فيتنامي في الهند الصينية ، وبدأت القوات الفرنسية عملية انسحاب ، قررت القيادة أن توفنها إستناداً إلى معسكر ديان بيان فو المحصن (نوفمبر ١٩٥٣) . ولكن المعسكر المحصن ، الذي غمرته قوات ومدفعية الفيتناميين ، سقط في ٧ مايو ١٩٥٤ .

وهذا التحول غير المنتظر لأزمة ديان بيان فو ، ولأزمة مجموعة الدفاع الأوروبي وضع البرلمانيين الفرنسيين أمام مسؤولياتهم ، وتسبب في نشأة حركة هياج عنيفة في البلاد ضد النظام . ولذلك فإن المجلس تخلى لفترة من الوقت عن لذة اللعبة المعتادة ، ود الجولات ، بين المرشحين للوزارة ، ود العمايات الاستكشافية ، ، وغيرها من عمليات التوفيق ، ، ولستدعى إلى الحكم ، وبكل سرعة ، ذلك الرجل الذي بدا ، بدقة أحكامه ، وصلاية شخصيته ، ووضوح موافقة ، على أنه القادر على حل هذه المشا كل . وكان هذا الرجل هو بيير منديز فرانس Pierre Mendès - France وهكذا بدأت ، في ١٧ يوليو ١٩٥٤ « تجربة منديز فرانس » .

وكان لرئيس الوزراء الجديد ماض برلماني طويل . فكان نائباً منذ عام ١٩٣٢ ، وكان قد لفتنى قبل الحرب إلى تلك المجموعة الصغيرة التي كانت قد حاولت تجديد الحزب الراديكالي ، وبدون جدوى . وكوزير مسع ديمبول ، نبهه إلى خطورة السياسة الاقتصادية التي تقوم على التسهيلات . وكان قد ظهر ، منذ بضعة أشهر ، على أنه رئيس المعارضة لهذه الحكومات غير القادرة على أخذ القرارات الحاسمة ، وإن كان لم يصل المجلس بعد إلى الاستماع إليه ، حين رفض ، في شهر يونيو ١٩٥٣ أن يكلفه بتشكيل الوزارة ولم يلتجئ إليه إلا حينما ظهر الموقف على أنه بدون أمل ،

وبعد أن شكل حكومة على ذوقه الخاص ، أى شكلها من مجموعة خاصة ودون أن يستشير بيروقراطية الأحزاب ، قام منديز فرانس فوراً بالانغفات إلى مشكلة الهند الصينية ، والتي تمكن من أن يحدد حلها ، في الفترة التي كان قد حددتها لذلك ، وذلك عن طريق إتفاقيات جنيف في ٢١ يوليو ١٩٥٤ . وبشأن حل على طريقة كورييا ، أى تقسيم الهند الصينية إلى قسمين ، والتخلي عن الجزء الشمالي للشيوعية ، أنهى منديز فرانس تلك الحرب التي بدت على أنها خاسرة ، وإرتاح الرأي العام الذي كان قد أرهق وأصبح مستعداً لكل التنازلات وبعد بضعة أيام ، ذهب رئيس الوزراء إلى تونس ، وأعلن هناك « الاستقلال الذاتي الداخلي للدولة التونسية » ، ثم حصل ، بالاتفاق مع الباي ، على نزع سلاح عام للأهالي ، واضعاً بذلك حداً لعمليات الإرهاب وبعد أن حصل من البرلمان على سلطات خاصة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، بدأ منديز فرانس في التعامل مع مشكلة مجموعة الدفاع الأوروبي C. E. D. التي لم يكن من السهل الوصول إلى حل لها . ومع مجهود أخير لاسكات المعارضين للمعاهدة ، حاول أن يحسن ما أسماه « بالمظاهر القاسية لكل الفرنسيين » وحصل من الدول الغربية على بعض التنازلات ؛ ولكن البروتوكول الخاص بتطبيق معاهدة مجموعة الدفاع الأوروبي والذي قدمه لهم في مؤتمر الستة في بروكسل (أغسطس ١٩٥٤) رفض بشكل قاسي ، وبعد هذا الفشل ، قرر منديز فرانس أن ينتهي من هذا الموضوع بإجبار المجلس الوطني على أن يتخذ موقفاً ، ولكنه ارتكب خطأ رفض إشراك مسؤولية حكومته . وبعد مناقشة غير منظمة ، وبغير مستوى ، رفض المجلس ، في ٣ أغسطس أن يصدق على المعاهدة بـ ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ . فلم يعد هناك حل سوى دخول ألمانيا إلى ميثاق الأطلسنطى ، الأمر الذي نظمته إتفاقيات باريس (٢٣ أكتوبر ١٩٥٤) . وصدق المجلس على هذه الإتفاقيات ، على رغم منه ، في ٣٠ ديسمبر .

ولكن مسألة بحرية الدفاع الاوربي كانت قد تركت الكثير من الضيق
هذه النواب « الاوربيين » ، وبخاصة الجمهوريين الشعبيين من بينهم ، كما أن الحل
المؤقت للصعوبات الاستعمارية كان قد تركت الكثير من الاسى ، وبشكل لا
يسمح لوزارة منديز فرانس بأن تعيش لفترة طويلة . وفي ٥ فبراير ١٩٥٥ ،
رفض المجلس منحها الثقة . ووضع سقوط وزارة منديز فرانس حداً لما يمكننا
أن نسميه بالإنتفاضة الاخيرة لطافة الجمهورية الرابعة .

وكانت الحادثة التي سوف تتسبب في إنهيار النظام قد مرت في أول الامر
دون أن يلتفت إليها الرأي العام كثيراً : وكانت تتمثل في قتل أربعة من
الفرنسيين في الجزائر يوم أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وإنفجار عدد من القنابل في مدينة
الجزائر نفسها . وهذه الاحداث ، التي نظرت إليها فرنسا وعلى أنها بدون دلالة
كبيرة ، كان تعلن عن بدء الثورة الجزائرية . ولم يحدث سوى بعد خمسة أشهر
من ذلك أن قام رئيس الوزراء إدجار فور ، الذي جاء بعد منديز فرانس ،
بجعل البرلمان يصوت على قانون يفرض « حالة الطوارئ » في الجزائر . وفي
شهر أغسطس ١٩٥٥ قام الفدائيون من جبهة التحرير الوطني الجزائري بمهاجمة
البسكنات ومراكز الشرطة في منطقة شمال قسنطينة . وكانت مسألة الجزائر ، قبل
أن تتحول إلى « حرب الجزائر » ، تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في الحملة
الانتخابية التي سبقت الانتخابات التشريعية في ٢ يناير ١٩٥٦ .

وكانت هذه الانتخابات نتيجة لقرار غير متوقع من جانب رئيس الوزراء
وهو قرار حل المجلس الوطني . ولم يكن أحد قد مارس أبدا سلاح حل المجلس
منذ عام ١٨٧٧ ؛ وإنتجاً لماه إدجار فور لكي يحاول سبق معارضة يسارية
كانت تنظم نفسها ، وكانت ، بتوجيهها لشتراكي جي موليه Gay Mollet ،
وراديكاليي منديز فرانس ، وحزب U.D.S.R. لمأبيران Mitterrand ،

— ٣٣٠ —

والجمهوريين الاشتراكيين (التجمع الديمقراطي) إشنا بان دلماس Chabon Delmas قد أخذت اسم الجبهة الجمهورية . وعملت هذه الشخصيات على تنشيط الحركة الانتخابية ، وكذلك عملت تلك الشخصية اللطيفة ليير بوجاد Pierre Roujade الذي قاد اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين . ولم تعط نتائج لانتخابات ٢ يناير تغييرات كبيرة في تشكيل المجلس الوطني ، إلا فيما عدا انتخاب ما يقرب من خمسين نائباً د بوجادى ، وقاموا بحركة معارضة دون حدود ، والنجاح ، المسمى الذي حصلت عليه الجبهة الجمهورية . ولكن هذا النجاح لم يكن في صالح مندوب فرانس كثيرا ، بل كان في صالح حليفه الاشتراكي جى موليه .

ووزارة جى موليه التى تشكلت في أول فبراير كانت هى أطول وزارات الجمهورية الرابعة ؛ فاستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٥٧ . ويمكن شرح طول مدتها المسمى ، بالحياة الودى للأحزاب المجاورة لها ، وهى الحزب الشيوعى ، وحزب الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، والتى كانت غير قادرة على أن تفرض صدها أى تسكتل آخر ، وكذلك بخطورة المشكلة الجزائرية .

وكانت الجبهة الجمهورية قد ركزت حملتها على هذه المشكلة ، وقام جى موليه بمواجهة هذه الحرب البلاء ودون عجز ، بفكرة « مستقبل مصالحة وسلم » . وبعد أن أصبح جى موليه رئيساً للوزراء اقترح « اتحاد لا ينقسم » بين فرنسا والجزائر ، فى نفس الوقت الذى يتم الاعتراف فيه « بالشخصية الجزائرية » . ووجد بعد ذلك أن هذا الحل لا يمكنه أن يتحقق إلا على مراحل ثلاث : « إيقاف النار ، والانتخابات ، والمفاوضات » . ولكن الأساسات تمثلت فى أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لم توافق على هذا الترتيب الرهينى ، وطالبت ، قبل أى وقف للمعارك وكل مناوضة ، بالإعتراف المسبق من جانب الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر .

ويبدو أن مراحل هذا الصدام ، الذى كان بدون مخرج ، قد أفلتت بسرعة من سيطرة الحكومة الفرنسية . ففي يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ لاستقبال رئيس الوزراء فى مدينة الجزائر لاستقباله معادياً من جانب الأهالى الفرنسيين ، الذين شكوا فيه أنه يرغب فى التخلي عنهم ؛ وحصل فى ١٢ مارس من المجلس الوطنى على التصريعات على السلطات الخاصة ، التى كانت تسمح له بأن يرسل الشباب المجندين إلى الجزائر ؛ وفى ٢٢ أكتوبر قامت القوات الفرنسية بأسر إحدى الطائرات التى كانت تقل ابن يبل وبعض القادة الآخرين لجهة التحرير الوطنى الجزائرى ، ويبدو أن ذلك كان بدون اتفاق مع رئيس الوزراء ؛ وفى يوم ٥ نوفمبر ، نزلت قوات المظليين الفرنسية ، فى نفس الوقت الذى نزلت فيه القوات البريطانية ، فى بور سعيد ، وعلى قناة السويس ؛ وبعد يومين من ذلك ، انتهت مسألة السويس بالتخلي عن المشروع ، والهزيمة المعنوية للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية . وهكذا فشلت تلك المحاولة التى هدفت لإنهاء حرب الجزائر عن طريق القضاء على عهد الناصر ، والذى اعتبروه المؤيد الوحيد الفعال لجهة التحرير الوطنى الجزائرى . وفى ميدان المعركة ، ورغم النجاح المؤقت لمعركة الجزائر ، فإن العمليات العسكرية لم تبد على أنها حاسمة . وأخيراً ، ونتيجة لتزايد الإنفاقات العسكرية ، وعدم التمكن من موازنة الميزانية ، ورفض المجلس الوطنى التصويت على الضرائب اللازمة لاستمرار الحرب ، تسبب ذلك فى سقوط وزارة جى مولية (٢١ مايو ١٩٥٧) .

ومع ذلك ، فإن هذه الحكومة ، التى كانت ضحية لحرب الجزائر ، كانت قد أحرزت بعض النجاح ، فى ميدان إنهاء الإستعمار ، كانت قد أنهت ما كان قديماً فى محمية شمال إفريقيا (الاعتراف باستقلال المغرب فى ٢ مارس ١٩٥٦ . وتونس يوم ٢٠) ، وأن تعد فيما يتعلق بإفريقية السوداء ؛ التطورات اللازمة

بالتصويت في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ على القانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار .
وقرر هذا القانون بالنسبة للمستعمرات السابقة أمر الانتخابات العامة المباشرة ،
مع التساوي بين الناخبين في كل دائرة . وأخيراً ، وفي ميدان السياسة الأوروبية ،
فقد تم التوقيع على معاهدة روما (٢٥ مارس ١٩٥٧) التي أعطت دفعة هامة
للتكامل الإقتصادي لأوروبا الغربية .

وبعد سقوط وزارة موليه ، أخذت حرب الجزائر تثقل بشكل حاسم على
كاهل السياسة الفرنسية . فكانت قد عملت من قبل على انحراف ، إن جاز هذا
التعبير ، عمل الحكومة التي كانت قد تشكلت بنية وقف الحرب ، ولكن التي
كانت بالفعل قد عملت على توسيعها . وكانت قد أسهمت كذلك بدرجة قوية
في الخلافات الموجودة بين الأحزاب . وهذه الخلافات ظهرت في شكل حاد
داخل الحزب الاشتراكي ، وحيث كان جناحه اليميني ، والذي يحرره روبر
لاكوست Robert Lacoste ، الوزير المقيم في الجزائر ، لا يشارك رئيس الوزراء
في وجهات نظره ، وأقل من ذلك مواقف اليسار الشائر ، والذي كان يحرره
أندريه فيليب ، (والذي طرد من الحزب في شهر يناير ١٩٥٨) ، وروبير فيردييه ،
وألان سافاري Alain Savary (والذي احتج على خطف بن بيللا ورقعائه ،
وقدم لذلك استقالته في شهر أكتوبر ١٩٥٦ من منصب وزير الدولة للشئون
المغربية والتونسية) . وظهرت من بين كل أحزاب الوسط واليمين قيادات ،
لأنهم ما أسمته بسياسة الضعف تجاه الثورة الجزائرية ، وشكلت في شهر أبريل
١٩٥٦ الاتحاد من أجل سلامة وتجديد الجزائر الفرنسية . وكان هذا الاتحاد
تحت إدارة أحمد الجهموريين الاشتراكيين ، وهو جاك سومتيل
Jacques Soustelle ، وأندريه مورييس أحد الراديكاليين المنشقين ، ورينييه
دوشيه المستقل ، وجورج بيدو Georges Bidault الجمهوري القومي .

وعملت حرب الجزائر على زيادة حدة الانقسامات بين الاحزاب وبعضها، وفي داخل كل حزب، وأصبحت تكلف الدولة الكثير، وتكبد الاقتصاد الاعباء الضخمة، وتسبب عجز الميزانية، وأزمة النقد، واختلال ميزان التجارة الخارجية، ونقص الأيدي العاملة، دون أن نتحدث عن العودة إلى انخفاض سعر العملة، في إجهار حكومة فيليكس جايار Felix Gaillard على أن تحاول تخفيض سعر العملة دون أن تذكر ذلك، وهي «عملية الـ ٢٠٪»، التي تمت في شهر أغسطس ١٩٥٧.

فيمكننا إذن أن نعتبر أن مسألة الجزائر قد أصبحت في بداية عام ١٩٥٨ هي «الأزمة الجزائرية»، التي ستعمل على الاطاحة بالحكومة، وبالنظام كله. وهذه الأزمة بدأت في ٨ فبراير ١٩٥٨ مع ضرب الطهران الفرنسي لقرية ساقية سيدى يوسف التونسية، كرد على الدعم المستمر الذي كانت تقدمه تونس لجمعية التحرير الوطني الجزائري. وبعد أن التجأ رئيس الجمهورية التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة، وعرضت الحكومات الأمريكية والبريطانية وساطتها، دخلت المسألة الجزائرية إذن إلى الميدان الدولي. وقام المجلس الوطني، ونتيجة للتعصب المتشدد، في ١٥ أبريل ١٩٥٨، بإسقاط وزارة فيليكس جايار، والتي كانت قد تشكلت منذ خمسة أشهر فقط، وعلى أساس أن رئيسها قد قبل أمر «التدخل» الأجنبي.

وفي الوقت الذي حارلت فيه الاوساط السياسية في باريس، وبدون جدوى، أن تجد خلفاً لفيليكس جايار، رأى فرنسيو الجزائر أن الوقت قد حان من أجل تأكيد تصميمهم على الاحتفاظ بالجزائر، ولم يتراجع البعض من بينهم أمام إمكانية القيام بعملية إستخدام القوة. وكان هياجم أمام لامبالاة فرنسا، وعدم قدرة الحكومة قد إنتشر منذ فترة طويلة بين الضباط الصغار في

الجيش ، والذين كانت السلطات المدنية ، التي تتهرب من مسؤولياتها . قد عمدت إليهم ، وبثزايد ، بمسؤوليات سياسية . وفي هذا المناخ زاد هياج بعض المتأمرين من جهات مختلفة ، والذين لم يكن الديجوليين أقلهم عددا . وكانت إحدى المظاهرات الشعبية (٢٦ أبريل ١٩٥٨) في الجزائر ، والتي منعها لاكروست ، الوزير المقيم ، وسمحت بها قوات الجيش ، هي السبب في بداية تلك العملية التي وصلت إلى ١٣ مايو .

وكان هذا التمرد الذي وقع في مدينة الجزائر ناجحاً . ذلك أن التهديد الذي وجهه ، بوقوع انقلاب عسكري ، كان له تأثيره على باريس ، وفي التسبب في إتهام الحكومة التي كان بيير فلانان Pierre Pflimlin قد نجح أخيراً في تشكيلها ، وفي عودة الجنرال ديغول إلى السلطة ، مكلفاً بذلك من المجلس الوطني ، في أول يونيو ، وباتفاق كل زعماء الأحزاب غير الشيوعية . ولكن الجنرال ديغول طالب ، وحصل ، منذ ٢ يونيو ، على السلطات الكاملة ، بما في ذلك أمر تعديل الدستور . فحافظ على البلاد من الدخول إلى حرب أهلية ، وإن كان الثمن الذي دفعه رجال السياسة كان هو إختفاء الجمهورية الرابعة .

ولكن الأزمة الاقتصادية شبه المستديمة منذ عشر سنوات ، والانهييار البائس للنظام سوف يعطيان صورة غير صادقة للحالة في فرنسا ، إذا ما نظرنا إلى جانب الاقتصاد . ففي الوقت الذي استمرت فيه هيبة فرنسا في الإنهيار ، كانت الحقائق الاقتصادية تضع البلاد بين الدول الأكثر حظاً في العالم الغربي .

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، تضاعف نصيب الفرد من مجموع الانتاج القومي ثلاث مرات تقريباً ؛ وإذا ما أخذنا في الاعتبار عملية انخفاض سعر العملة ، فإن التقدم الحقيقي كان بنسبة ٤٠ ٪ . وزاد الإنتاج الصناعي خلال نفس الفترة بنسبة ٧٥ ٪ ، والقدرة الشرائية للعالم بما يقرب من ٥٠ ٪ ، وبمجموع الدخل الفعلي للأسرة بنسبة ٦٠ ٪ ، والاستهلاك الخاص بالنسبة للفرد بنسبة

٤٠٪ . وعدد المساكن التي بنيت، والتي كانت ٧٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٥٠، وصلت إلى ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٣، و ٢٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٥، لكي تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨ . ولكن تمييز المنازل حقق تقدماً كبيراً بنوع خاص : ففي المكان الأول شراء السيارات (١٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٤٩، ٥٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٦، و ٦٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨)، وكذلك الغسالات (٣ مليون عند نهاية نفس الفترة)، والثلاجات (٣ مليون)، وأجهزة التافزيون (١٥٠ مليون) . ودخل الفرنسيون بشغف إلى مجتمع الاستهلاك، أو « حضارة الرخاء »، رغم فقدان أمل بعض المثقفين ورجال الاخلاق، الذين رأوا في ذلك إضفاء معيماً « لطريقة الحياة الأمريكية » .

وفيما وراء هذا التحسن للاسواق المادية لجماهير مواطنيها، عرفت فرنسا في نفس الوقت تغييرات أكثر عمقاً، تتعلق ببنيان المجتمع نفسه، والتي أدت إلى أن تصل بها صوب ما إتفقوا على تسميته اليوم بالمجتمع الصناعي .

ولذلك في أن إحدى الظاهرات الأكثر أهمية كانت هي التزايد الكبير للهجرة من الريف . ولقد حسب رجال الإحصاء أنه في خلال ثمان سنوات (١٩٥٤ - ١٩٦٢) قد ترك ما يزيد عن خمس الالهالي العاملين في الزراعة الأرض ؛ والواقع أنه في خلال هذه الفترة كان ١١٠.٠٠٠ من العاملين يذهبون سنوياً إلى المدن ؛ الأمر الذي كان يمثل مضاعفة الهجرة من الريف بالنسبة لسنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ . وكانت النتيجة هي توافد أيدي عاملة قوية إلى الصناعة .

وهؤلاء الفلاحون الذين تركوا الأرض كانوا إما أجراء أو مزارعين، أو بالترجيح من أبناء المزارعين . ذلك أنهم قدروا معدل الزواج، إستناداً إلى معدل السن، بـ ٣٧٪ للشبان من ٢١ إلى ٢٢ سنة، نظير ١٠٪ فقط لشواتك

الذين يتراوح سنهم فيما بين ٣٥ و ٣٩ سنة . ولذلك فإن هذا النقل كان يمثل انتقال أجيال أكثر مما يمثل انتقال أفراد . وكان هؤلاء الشبان قد تركوا الزراعة لأنها لم تعد تعطيتهم دخلاً كافياً ، لاسبب مجرد الرغبة والميل ، وذهبوا يبحثون في المدن عن أمن جديد . ويبدو أنهم وجدوه ، وبسهولة . ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن إدخالهم في القطاع الثانى أو الثالث كان دائماً سهلاً ، وأنه لم ترتب عنه مقاساة ، وحتى مأسى شخصية . ولكن أحداً لم يلاحظ نشوء توترات جماعية خطيرة ، كما أن الأحوال المادية الخاصة بإعادة التكيف للوسط الجديد قد تم تحملها بشكل عام كما يجب .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التغيرات الجماعية قد ظهرت عند أولئك الفلاحين الذين ظلوا مع الأرض . وبدرجة أقل عند المزارعين المسنين ، والذين كانوا في غالب الأحيان قانعين بقرى متوارث ، عنه عند المزارعين الشبان الذين تكونوا مع الحركات النقابية ، والذين كانوا ، بعد أن عقدوا الآمال ، لفترة من الوقت ، على ميكنة وسائل إنتاجهم ، قد إصطدموا بمشكلات الاستثمار والقروض الصعبة . ولقد ترجمت حركة عدم الرضاء عند الفلاحين بمظاهرات جماهيرية (حدثت الأولى من بينها فى شهر أكتوبر ١٩٥٣) ، وبمطالب غالباً ما تكون غير منسقة ، كان ذلك للبحث عن حلول جديدة ، مثل شركات التدخل العقارى ، وعمليات تنظيم الأسواق ، أو عقود الإنتاج . وكان تطور عقلية الفلاحين يمثل أحد المظاهر الهامة لسنوات الخمسينيات .

وكان مجيء المجتمع الصناعى قد تميز كذلك بالزيادة العددية لبعض القطاعات الاجتماعية التى نسميها فى بعض الحالات بالطبقات الوسطى الجديدة ، أى العمال المهرة المتخصصون ، والتقنيين فى الصناعات الرئيسية ، من جانب ، وموظفى الكادرات ، من جانب آخر ، وكانت الأهمية التى أخذتها الكادرات هي

٣٢٧ -

التي تلقت الإنتباه بنوع خاص ، ولا يرجع ذلك لمجرد زيادة أعدادها بالنسب محترمة ، ولكن كذلك لأنهم قد فرضوا في غالب الاحيان نمطاً للحياة الاصيلية والتي أصبحت نموذجاً للمجتمع الجديد . وفي هذا الاتجاه ، فإنهم قد فرضوا أنفسهم كأنماط لمجتمع الاستهلاك .

ورغم كل هذه التغيرات ، فإن الفرنسيين ، وربما كان ذلك أحد المظاهر الهامة والدائمة لطريقة تفكيرهم ، لم يكفوا عن التعبير عن عدم رضائهم وعدم سرورهم : ولقد أظهرت التحقيقات التي عملت من أجل دراسة الرأي العام ، الغيب شبه الدائم للشعور بالتقدم ، وذلك في نفس الوقت التي كانت فيه بلاد أخرى عرفت نفس التطور ، مثل الولايات المتحدة وألمانيا ، لا تعرف مثل هذا التشاؤم . ويبدو أن الفرنسيين لم يحتفظوا من هذه التغيرات التي وقعت في مجتمعاتهم ، إلا بالترارات التي تسببت فيها ، وليس أبداً ذلك التكامل والتحسين لطروف الحياة ؛ وهي مساوية أزلية ، فظلوا يتأثرون بالانقسامات الاجتماعية ، وبعدم المساواة ، وبالظلم وبالقلق الذي لم يتمكن المجتمع الصناعي من أن يقضى عليه .

الفصل العاشر

العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة

بعد ردود الفعل المحافظة في سنوات الخمسينيات ، بدأ أن العالم الغربي قد دخل إلى مرحلة تثبيت ، وتردد ، وتجارب متفاوتة درجة نجاحها . فلم يعد الاتجاه الاشتراكي في سنوات الستينيات هو نفس الاتجاه الاشتراكي في فترة ما بعد الحرب ، كما أن الاتجاه الديجولي ، في فرنسا ، لم يعد هو الاتجاه الموجود في فترة التحرير . وسعى الدول التي كانت قد ظهرت على أنها قد رسمت نفسها داخل نظام دكتاتورى ، مثل إسبانيا ، بدأت في التطور ، حتى توائم بين نفسها وبين الضرورات الجديدة .

والمظهر الثاني المتميز لسنوات الستينيات يتمثل في الأهمية للكبرى للمسؤوليات ، وأهميتها التاريخية فديجول في فرنسا ، وكينيدي في الولايات المتحدة ، وكذلك ، حتى وإن كان بدرجة أقل ، ويلسون وويلي برانت ، عملوا على طبع سياسة بلادهم بسمات قوية . وفي الوقت الذي سبها جمون فيه في دول الشرق دعبادة الشخصية ، سيعبدون في الغرب في التحدث عن شخصية السلطنة ، ويبدون رجل الشارع ، في المجتمعات المعاصرة ، يحتاج إلى إبطال يكلفها بإدارة الشؤون العامة .

١ - الاتجاه الديجولي والجمهورية الخامسة :

كان التردى الذى وقعت فيه الجمهورية الرابعة ، وهيبة الجنرال ديغول وخطورة الموقف تشرح كيف أن الفرنسيين كانوا يقبلون بكل مسؤولية تغيير النظام . وفي وقت الاستفتاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أجابوا على السؤال الخاص

بما إذا كانوا يصدقون على مشروع الدستور الجديد ، بنعم ، جماعية . والواقع أن المشاركة في الانتخابات (٨٥٪ من المصوتين) كانت تزيد عن كل ما كانوا قد عرفوه حتى ذلك الوقت ، بما في ذلك وقت انتخابات عام ١٩٣٦ (هذا علاوة على أنه في هذه الفترة ، كان حق الانتخاب مقصوراً على الرجال، وهم معروفون بأنهم يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم أكثر من النساء) . وكانت هناك بنوع خاص أغلبية ضخمة جداً من « نعم » (أكثر من ٧٩ /٠) أظهرت أن النظام الجديد كان قد أحسن إستقباله من جانب كل الفرنسيين تقريباً ، بما في ذلك جزء من أولئك الذين كانوا يصوتون في العادة من أجل الحزب الشيوعي . وفي اليوم التالي للاستفتاء، كان للجنرال ديغول ، كما قالوا ، سلطة تقترب من سلطة الكتاتور الروماني وفي اليوم التالي للانتخابات التي تلت (نوفمبر ١٩٥٨) كان في وسعه أن يعتمد ، في المجلس الوطني ، على أغلبية كبيرة متجمعة حول « الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » ، وهو التشكيل الديجولي الذي نجح في انتخاب ما يقرب من مائتي نائب ، وذلك في الوقت الذي سحقوا فيه أقصى اليسار .

ومع ذلك ، ورغم الظروف المواتية للغاية ، فإن السنوات الأولى للجمهورية الخامسة كانت في الميدان الأول الخاص بالسياسة الجزائرية ، وكذلك في ميدان وضع المؤسسات ، هي سنوات تردد ، وعدم وضوح ، وعدم تأكد .

وحين إستدعى الفرنسيون الجنرال ديغول لكي يحدد حلاً ، وبأقل خسائر ، لهذه المشكلة الجزائرية التي كانت قد أوصلتهم إلى حافة الحرب الأهلية نفسها ، لم يبد الجنرال على أنه قد إختار ، في البداية ، حلاً بعينه . ولقد كانت غنائه الأولى موجهة ، بعد أن قام بتشكيل حكومته ، إلى أن يذهب بنفسه إلى الميدان ، حتى يسيطر على العسكريين ويخضعهم للسلطة المدنية من ناحية ، ولكي يراقب المؤقت

من ناحية أخرى . وفى أثناء هذه الرحلة (يونيو ١٩٥٨) أعلن بعض الشعارات، مثل (لقد قمتمكم، «الجزائر فرنسية») التى جعلت فرنسي الجزائر يفهمون، والاطواس السياسية اليسارية فى فرنسا تخشى من أنه كان مصمماً فى صالح ضم الجزائر، أى اندماج الطائفتين، الفرنسية والإسلامية . وبدأ أن اتباع العمليات العسكرية بكل صرامة، وهى التى سميت بالتهدة، والبدء فى خطة لخمس سنوات، تسمى خطة قسنطينة للتنمية الاقتصادية والنهوض الثقافى والاجتماعى فى الجزائر، تسير فى نفس الاتجاه. وهو اتجاه البحث عن طريق عسكرى واقتصادي للمشكلة الجزائرية، يسمح بتحقيق «سلم الشجعان» الذى عرضه الجنرال، ولكن بدون جدوى، على جبهة التحرير الوطنى الجزائرى، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد أن لقي هذا الرفض، إتجه الجنرال ديغول صوب حل مختلف تماماً، عرضه فى خطابه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، وهو «تقرير المصير». فتهدد بأن يطلب إلى الجزائريين، وعن طريق الإستفتاء، إختيارهم، ثم يقوم، فى مرحلة ثانية، بأن يطلب إلى الفرنسيين فى الوطن الام، أن يصدقوا على ذلك . وكان على هذا الإختيار أن يتم بين ثلاثة أشياء : الانفصال، الذى يعنى القطعية التامة مع فرنسا، و «الفرنسة» أى الاندماج، و «حكم الجزائريين للجزائريين» مستنداً إلى معونة فرنسا وفى إتحاد وثيق معها . ومع ذلك فإن الجنرال ديغول لم يحدد الحل الذى كان يفضل، كما أن التعليلات التى أضافها بعد بضعة أسابيع (سوف يطبق تقرير المصير بعد فترة عدة سنوات) قد ظهرت متناقضة مع كلماته بمثلته فى الجزائر، والذين تحدوا عن «التهدة» وعن «الجزائر الفرنسية» .

ولم توافق جبهة التحرير الوطنى الجزائرى على حل تقرير المصير، إذ أنه كان يتطلب ويشترط وقف لإطلاق النار، متبوعاً بمفاوضات، بينما كانت الجبهة تطالب بإعلان الإستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة ولكل وقف للمعارك ولم

يقبل كذلك ، ولاسيباب بطبيعة الحال متعارضة ، من جانب فرنسي الجزائر ، الذين حاولوا ، بدون جدوى ، أن يهيئوا من ٢٤ يناير حتى أول فبراير ١٩٦٠ (أسبوع الاستحكامات) يوم ١٣ مايو . وسمح هذا النمرد للجنرال ديغول بأن يحصل من البرلمان على التصويبات على « السلطات الخاصة » ، والتي كانت صالحة لمدة عام .

ونظراً لعدم تمكن الجنرال ديغول من معرفة وجهات نظر الأهل إلى الجزائريين فإنه عدل مرة جديدة من استراتيجية ، وقبل أن يتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني . وتمهد لهذه المفاوضات عن طريق محادثات أولية ، وقعت في مولان Molun (٢٥-٢٩ يونيو) . ولكن تمثل جبهة التحرير الوطنية وجدوا أن الأمر لا يتعلق إلا بالتفاوض على وقف إطلاق النار وليس بالدخول في المحادثات السياسية ، فتمنعوا المفاوضات .

ومن أجل الخروج من الطريق المسدود ، عاد الجنرال ديغول من جديد ، في ٤ نوفمبر ، إلى موضوع تقرير المصير ، ولكن بقلب العملية التي كان قد عرضها في العام السابق : فسيقوم في المرحلة الأولى بعمل إستفتاء للفرنسيين في الوطن الأم ، وليس للجزائريين . وتم هذا الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير للجزائري في ٨ يناير ١٩٦١ : ووافق ثلاثة أرباع الناخبين على سياسة تقرير المصير .

وكان لهذا الاستفتاء نتائج حاسمة . فالأظهر لفرنسي الجزائر إلى أي مدى كان الوطن الأم لا يشار إليهم في مواقفهم . ثم سمح بتدويع خاص بالدخول في إجراءات سرية من أجل التفاوض بين مندوبي الحكومة الفرنسية ، ومندوبي الثوار ، وهي التي وصلت إلى إعلان البدء في مفاوضات رسمية (٣٠ مارس ١٩٦١) .

وفي الحقيقة ، كان من الضروري لإنظار عام قبل أن تم هذه المفاوضات ،

— ٣٣٣ —

عبر جولات مأسوية، مثل الفورة التي أجهضت للجنرالالات في الجزائر (٢٢-٢٥ أبريل ١٩٦١) ، ومؤتمر لايفيان (١٢ مايو-١٣ يونيو) وفشله، ومجاذبات لوجران (٢٠-٢٨ يوليو) وتأجيلها ، وأخيراً ، مؤتمر لايفيان الثاني (٧-١٨ مارس ١٩٦٢) . ولانتهى هذا أخيراً إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلى التوقيع على الإتفاقيات التي نصت، من جانب على فترة إنتقالية قبل تقرير الوضعية النهائية، وحملت من جانب آخر ضمانات محددة لفرنسي الجزائر. وفي ٨ أبريل ١٩٦٢ وقعت عملية إستفتاء جديدة في فرنسا من أجل التصديق على إتفاقيات لايفيان ، وتمت بأغلبية ساحقة (٩٠ ٪ من المصوتين) . ولكن تطبيق هذه الإتفاقيات تعرقل نتيجة للفوضى التي وقعت فيها الجزائر خلال ستة أشهر . وكان خروج الفرنسيين، الذي لم يكن أحده قد إعتقد في أنه سوف يأخذ ذلك للشكل للخروج الجماعي ، قد حطم كل مشروع لانها دفرنسي . جزائري كان الجنرال ديغول يفكر فيه، وألقى في آخر الأمر ذلك الحل الذي كان يأمل فيه. وهتل حرب الهند الصينية، ولكن دون أن تكون هناك في هذه المرة هزيمة عسكرية ، إنتهت حرب الجزائر بانتصار الثوار ، إذ أنهم كانوا قد عرفوا كيف يحصلون على تأييد الرأي العام في الوطن. الأم .

والترددات وعدم وضوح الرؤيا لسياسة الجنرال ديغول بالنسبة للجزائر ، نجدها من جديد في ميدان المؤسسات التي رغب في إعطائها للجمهورية الخامسة. فندستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ ، والذي صدق عليه الناجحون بنسبة كبيرة جداً، خلق نظاماً معقداً، بعيداً للغاية عن الروح البرلمانية الفرنسية (أي نظام المجلس في الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة) ، وكذلك بعيداً جداً عن النظام الرئاسي الأمر يكي . فبانتخاب رئيس ، مزودا بسلطات كبيرة ، وبواسطة مجموعة مختصة للغاية من الاعيان ، أنشأ ما طابقه البعض بنظام لوى فيليب المالكى، والآخرون

« بنظام القنصلية الانتخابية المجددة » ، وطبقاً لميشيل ديبريه Michel Debré ، أحد واضعيه ، فإن على دستور ١٩٥٨ أن يدخل ، على العكس من ذلك ، إلى فرنسا ، النظام البرلماني « الحقيقي » ، المؤسس على « فصل السلطات » ، وتعاونها ، فيما بينها . ويبدو أن هذا التفسير لميشيل ديبريه كان هو تفسير الجنرال ديغول . ومع ذلك ، فإن الممارسة سوف تفرض تفسيراً آخر ، وهو التفسير « ذا الاتجاه الرأسي » للدستور ، فبأخذه تحت مسؤوليته المباشرة شئون الجزائر ، وباستخدام أزمة شهر يناير ١٩٦٠ من أجل أن يمنح نفسه بواسطة البرلمان « السلطات الخاصة » ، وباستخدامه كثيراً لإجراء الاستفتاء « للنصديق بواسطة الشعب على قراراته الخاصة دون إستشارة المجالس ، وسع الجنرال ديغول كثيراً من سلطات الرئيس ، وجعل من تدخله في إدارة شئون الدولة ممارسة شبه يومية . وبعد بضعة أشهر من تطبيقه ، أصبح الدستور متخلفاً عن الموقف . وأصبح في وسع الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الحكمة أن تختار مجموعة صغيرة للغاية رئيساً للجمهورية ويصبح الآلة الرئيسية في النظام . وفهم الجنرال ديغول ، والذي لم يكن يشك أبداً في إتساع الثقة التي يحظى بها ، وبعد فشل محاولة لإغتياله (محاولة بيق كولمار في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) ، أن أحد خلفائه سيحتاج بدون شك إلى تفويض أكثر إتساعاً ، تفويض « شعبي و وطني » . ولذلك فإنه قرر أن يجري إستفتاء على إقتراح جعل انتخاب الرئيس بطريقة الانتخابات العامة .

ويمثل إستفتاء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ أهمية قصوى في تاريخ الجمهورية الخامسة ، أولاً لأن الإقتراح واجهه معركة عنيفة من جانب فقهاء القانون وبخاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية التقليدية . وكان هؤلاء الزعماء لم يقبلوا أبداً عودة الجنرال إلى السلطة إلا كصيفة مؤقتة ، تسمح بإيجاد حل للمسألة الجزائرية بأقل خسارة ممكنة . وبالنسبة إليهم ، كان أمر الموافقة على الانتخاب يعني

طريق الانتخابات العامة لرئيس الجمهورية يعنى ليس مجرد تعطيم النظام البرلماني وإحلال نظام رئاسي في مكانه، ولكن بنوع خاص التعرض لمنح الجنرال ديغول، وبسبب شعبيته والهيبة التي يتمتع بها في البلاد، سلطة لمدى الحياة. ولذلك فإنهم قاموا ضد مشروع الاستفتاء بحملة عنيفة، وتمكنوا من أن يجعلوا حكومة بومبيدو Pompidou لا تجد سوى أقلية لها في المجلس الوطني (٤ أكتوبر ١٩٦٢). ورد الجنرال ديغول على ذلك بحل المجلس، وتحديد يوم ٢٨ أكتوبر تاريخاً للاستفتاء، ويومي ١٨ و ٢٥ نوفمبر الانتخابات الخاصة بالمجلس.

وجاء الإستفتاء، الذي أثار دهشة الخبراء، يحصل نجاحاً كبيراً للرئيس الجمهورية: فوافق على إقتراحه ما يزيد على ٦٠٪ من المصوتين. وبمعارضةهم للانتخاب عن طريق الانتخاب العام، كانت الأحزاب السياسية التقليلية قد ارتكبت خطأ جسيماً باغضابها لمشاعر المواطن، والذي زاد زهوا بقيامه بنفسه باختيار الرجل الذي سيدير شئون البلاد. ودفعوا ثمن ذلك غالياً، بخسارتهم الكبيرة في إنتخابات شهر نوفمبر، وأرسلت هذه الانتخابات الأخيرة إلى المجلس ٢٧٠ نائباً (من ٤٦٥) حصلوا على التأييد الديجولي. ولذلك فإنه أصبح في وسع حكومة بومبيدو الجديدة أن تعتمد على أغلبية كبيرة.

ولذلك فإنه يمكننا أن نعتبر أنه قد بدأت منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الخامسة: مرحلة نضج الاتجاه الديجولي، وفي نفس الوقت مرحلة المخططات الكبرى للجنرال ديغول.

نضج الاتجاه الديجولي إذ أن المسألة الجزائرية، التي كانت فرصة للعودة للسلطة، ولكن كذلك مصدراً للخطر بالنسبة للدولة، وسيماً للانقسام بالنسبة للمواطنين، قد مرت، وأن الثقة الشعبية، التي ارتفعت فجأة في شهر أكتوبر ١٩٥٨، والتي وضج التعميد عنها في شهر أكتوبر ١٩٦٢، قد احتفظوا بها وقت

الانتخابات الرئاسية الاولى ، بالانتخاب العام ، في ٥ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ .
و اضح أيضاً لان الجنرال ديغول قد تخلص من المشكلات التى كان لا يحبها
كثيراً بنجاح « خطة بيناي - ريف ، Pinay - Rueff فى شهر ديسمبر
١٩٥٨ .

والواقع أن الجنرال ديغول قد عهد فى بداية فترته السباعية إلى أتوان
بيناي ، بوزارة المالية لكي يعمل على تسوية المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى
كانت تنقل على كاهل الحكومات الاخيرة فى الجمهورية الرابعة . وكانت خطة
التصحيح المالى والإقتصادى التى قدمها خبراء لجنة ريف Rueff ، والتى اشتملت
على تخفيض كبير لمعجز الميزانية ، وتخفيض سعر العملة بنسبة ١٧.٥ ٪ ، وإنشاء
الفرنك « الثقيل » ، وتحرير واسع النطاق للمبادلات الخارجية ، تسمح بتصحيح
واضح ، وتفتح أمام الاقتصاد الفرنسى مرحلة جديدة للتوسع ، بسرعة كبيرة
حتى أنه أصبح من الضروري تقليل سرعتها ، ابتداء من عام ١٩٦٣ ، بخطة
« التثبيت » التى تصورها جيسكار ديستان Giscard d'Estaing وزير المالية .

ويمكن الجنرال ديغول ، فى هذا المناخ من الثقة والازدهار ، من أن يكرس
نفسه للمسائل التى كان يميل إليها بصفة خاصة ، أى لمسائل السياسة الخارجية .
وكان هدفه الكبير يتمثل فى أن يعيد لفرنسا « مكانتها » كدولة عظمى عالمية .
ويبدأ ذلك بأن يعيد إليها ذلك الاستقلال الذى رأى أنه قد مس إلى درجة بعيدة .

ومن أجل ذلك ، كان من الضرورى أن يحصل على « أن يكون الدفاع عن
فرنسا فرنسياً » ، الأمر الذى كان يعنى التخلي عن دخول القوات الفرنسية فى
نطاق قوات حلف الأطلسى ، وأن يزودها بتسليح « وطنى » ، قوة الانشاء
dissuasion وأعلن ، منذ عام ١٩٥٩ ، نية على أن يسحب ، فى وقت الحرب ،
بحرية البحر المتوسط من قيادة الأطلسى ، وببعضه خطرات ، حتى ، من عام

١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، أمر الخيرو ج من حلف شمال الاطلسنطى O.T.A.N. الذى كان يأمل فيه . أما فيما يتعلق بإنشاء قوة لإنشاء فرنسية تماماً ، فإن ذلك كان عملاً طويلاً المدى ، مهد له التفجير الذى حدث فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، فى الصحراء الكبرى ، للقنبلة الذرية الاولى ، ثم عن طريق رفض كل مشاركة فى قوة ذرية متعددة الاطراف مثل التلى كان يفكر فيها الرئيس كينيدي Kennedy (يناير ١٩٦٣) ، وأخيراً عن طريق إنهاء العمل من إعداد قنبلة هيدروجينية (أغسطس ١٩٦٨) . والانشاء البطيء والمكلف لترسانة صواريخ تحمل رؤساً ذرية ، وغواصات ذرية .

وكان إستقلال فرنسا يتضمن كذلك سياسة الصراع ضد الهيمنة المزدوجة ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وهذه السياسة ترجمت بنوع خاص فى الحقيقة بنقد قوى للسياسة الأمريكية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى . وفى خريف عام ١٩٦٤ ، قام رئيس الجمهورية برحلة رسمية إلى أمريكا اللاتينية نصح فيها ، وأمام السرور الكبير للجماهير ، بمرأى الاستقلال ؛ وفى شهر مايو ١٩٦٥ ، قام ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة بمهاجمة التدخل الأمريكى فى سان دومينجو ؛ وأخيراً ، فإن الحكومة الفرنسية لم تثبط من عزيمته المتأجرة مع كوبا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تعلن أهمية كبرى على محاصرة هذه الجزيرة . وفى الشرق الأقصى ، ظهر الاعتراف بالصين الشيوعية (الشعبية) فى عام ١٩٦٤ ، على أنه حكم ، وإن كان بدون جدوى ، على القطرف الأمريكى . ولكن إتخاذ موقف بشأن مسألة فيتنام (عدم الموافقة علناً على المحارلات الأمريكية ، والرحلة إلى كامبودج فى شهر أغسطس ١٩٦٦ ، وخطبة بنوم بنه التى اقترحت حياد الهند الصينية) عملت على إثارة الرأى العام الأمريكى إلى درجة كبيرة . والىكن النهج الذى بدأ فى أنه يتمثل فى إختبار باريس كركز للمقابلة الأمريكى —

القيمتنامى ، فى شهر مايو ١٩٦٨ ، سرعان ما ظهر أنه لا يستند إلى أساس .

وكان فى وسع الاستقلال الفرنسى أن يصبح كذلك مهدداً من طريق إنشاء أوربا فوق الدولية . وكانت المعارضة لهذا المشروع ، من جانب رئيس الجمهورية ، قوية . فنذ مؤتمر الصحفي الذى عقده فى ١٥ مايو ١٩٦٢ ، أعلن عن رغبته فى أن تنشأ أوربا دول ، مؤسسة على التعاون السياسى ، وسخر من فكرة أوربا المندمجة . ومع ذلك ، فإن هذا العداء لأوربا فوق الدولية كان لا يعنى عداء للسوق المشتركة . بل على العكس من ذلك ، مادام قد حصل ، بوسائل متشددة فى بعض الحالات ، على زيادة سرعة إتمام سياسة زراعية مشتركة ، وفى صالح فرنسا إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الرفض القاطع ، فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، لدخول بريطانيا العظمى فى السوق المشتركة قد أثار غضب « الأوروبيين » ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بمنافرة ضد أوربا ، ولكن بالاعتراض الواقعى لعدم القدرة ، وبلا شك المؤقتة ، لبريطانيا العظمى على قبول أسس وإلزامات هذا المشروع المشترك .

وكان الهدف الثانى الكبير لرئيس الجمهورية يتمثل فى العثور فى العالم على وكلاء تسمح لفرنسا ، وللتى كانت ، بذاتها ، لها وزن خفيف لا يضمن الاستماع إليها ، بأن تؤدى رسالتها العالمية . ، وبحث عن هذه الركائز عند ألمانيا الغربية بتحقيقه تقارباً واضحاً مع المستشار آدينور ، وعند الدول العربية التى كانت فى صراع مع إسرائيل ، وبنوع خاص عند الدول التى يتحدث سكانها اللغة الفرنسية . وبالنسبة لهذه الدول الأخيرة ، قام الجنرال ديغول ، والذى كان يأمل فى أول الأمر أن يحقق نشأة « طائفة » كبيرة من أقاليم ما وراء البحار حول الوطن الام ، ثم سرعان ما قدر قيمة هذا المشروع ، بممارسة سياسة تحررية كبرى ، ومنح الاستقلال لكل المستعمرات الإفريقية السابقة التى طالبت

به . وعقد مع هذه الدول الجديدة ، علاقات وثيقة ، أخذت شكل « تعاون ، عسكري ، وإقتصادي ، وثقافي . وكان نجاح سياسة التعاون مع الدول الناطقة بالفرنسية قاطعاً أمام فشل المحاولة المؤسفة لتأييد مطالب السكنديين الفرنسيين في كوييك .

ومع ذلك ، فلقد بدا أن هذه السياسة الكبرى كانت لا تهم الفرنسيين كثيراً ، والذين أظهرتهم عمليات قياس الرأي على أنهم مشغولون بدراسة شبه كاملة بظروف معيشتهم المادية . ولسكنه ظهر واضحاً أن سياسة التثبيت قد نجحت إلى أبعد ما كان مقدراً لها ، وأن الإقتصاد قد بدأ في المقاساة من التدهور . وهذه الصعوبات لم تسكن غريبة عن تدهور شعبية رئيس الجمهورية ونظامه .

ففي بدأ هذا التدهور ؟ لا شك في أن الدلالة الأولى عليه قد جاءت مع تردد الرأي العام وقت الانتخابات التشريعية في شهر مارس ١٩٦٧ . فبينما نجح مرشحى « الجمهورية الخامسة » في الحصول ، في الدورة الانتخابية الأولى ، على نسبة عالية تشمل في ٣٨ ٪ من الأصوات ، وأصبحوا ياملون في الحصول على إنتصار سهل في الدورة الانتخابية الثانية ، جاء الانسحاب الأخير لحفنه من المنتخبين لكي يعدل كل شيء ويقلل عدد النواب الحكوميين إلى ٢٢٤ (وكانوا ياملون حتى ٢٨٠ عضواً) . حقيقة أن منتخبى « الجمهورية الخامسة » كانوا يزلون يحتفظون بالأغلبية المطلقة في المجلس ، ولسكنها كانت قد نقصت مقعدين .

ولذلك فإنه سرعان ما بدأت المعارضة البرلمانية ، ويقودها إتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي F.G.D.S. ، والذي كان قد تشكل في عام ١٩٦٥ ويضم الاشتراكيين والراдикаليين ، في الضغط على حكومة بومبيدو ، رافضة منحها السلطات الخاصة التي طالبت بها ، ومستخدمة قرارات التحفظ بأحسن

شكل ممكن . وأسهمت مرارة هذا الصراع البرلماني في شد المناخ ، الذى أدت الفوضى التى نشبت فى كاية نانتير ، والتى بدأت فى شهر يناير ١٩٦٨ ، بأن يجذبه جواً ملبداً بالغيوم .

ونشبت الازمة فى شهر مايو . وبدأت بمظاهرات قوية للطلاب تحوت منذ يوم ١٠ إلى عصيان ، ثم عادت إلى الظهور بمظاهرة يوم ١٣ التى حركتها منظمات الطلاب ، والتشكيلات السياسية اليسار ، وأخذت شكل أزمة حين قام الاتحاد العام للعمل C. G. T. ، الذى شعر أنه ينزلق إلى اليسار ، بدفع بضعة ملايين من أصحاب الاجور ، برغبة منه أو رغماً عنه ، إلى الإضراب (١٤ — ٢٩ مايو) . وكان تدخل رئيس الجمهورية ، فى ٢٤ مايو ، والذى أعلن الاستفتاء على المشاركة ، فشلاً بدا على أنه يفتح أزمة النظام وخلافته . وأعلن فرانسوا ميتران Mitterrand وبير منديز فرانس استعدادهما لتلقى ذلك . ولكن الجنرال ديغول وجد بحركة إلتفاف مفاجئة لغة السلطة من جديد ، وحطم تماماً الحركة بإعلان قصير فى الإذاعة (٣٠ مايو) وحصل فى التو على تأييد حاسم لمظاهرة ديغولية قوية على الشانوليزيه .

ولكنه كان من الضروري كسب الانتخابات التى أصبحت ضرورية نتيجة لحل المجلس والذى أعلن عنه يوم ٣٠ . وكان ذلك هو عمل رئيس الوزراء الذى وجد الموضوعات الاساسية للمحملة الانتخابية . ومنذ الدورة الانتخابية الاولى (٢٣ يونيو) حصل مرشحى اتحاد الدفاع عن الجمهورية على ما يقرب من ٤٤ ٪ من الاصوات ؛ وفى الدورة الانتخابية الثانية (٣٠ يونيو) حصلوا على ٣٠٠ مقعد ، وذلك فى الوقت الذى فقد فيه اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي ٦١ مقعداً ، والحزب الشيوعى ٣٩ .

وبدا أن الجمهورية الخامسة قد إستعادت شيئاً من جديد ، وحصل الجنرال

ديجول على فترة جديدة . واسكن هذا النجاح الخارق للعادة سوف يقضى عليه
خطآن كبيران لرئيس الجمهورية .

وكان الخطأ الاول يتمثل في إبعاد رئيس الوزراء ووضع موريس كوف
دى مورفيل Maurice Couve de Murville مكانه ؛ وكان رجل ثقة وله قدرة
كبيرة ، ولكنه لم يكن له أى اتصال بالرأى العام . ولم تعرف وزارة كوف دى
مورفيل كيف تنفيذ من الخصومات الداخلية التى كانت تنخر المعارضة المرومة
(فتفكك إتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي في شهر ديسمبر) ، ولا أن
نزول القلق الذى كان قد أخذ يساور رجال الأعمال . وجاءت أزمة خطـيرة
للغربك ، أبعدت بكل مشقة عن طريق رفض رئيس الجمهورية تخفيض قيمة
العملة (٢٣ نوفمبر ١٩٦٨) في التأخير الكبير على الثقة فيه . وأدى استمرار
الفوضى في الجامعات ، وحق في المدارس إلى ظهور إضطراب بأن أزمة شهر مايو
لم يتم التغلب عليها بالفعل . وأدت قلة طاقة الحكومة إلى تشييط عزائم الكثير من
المخلصين لها .

وكان الخطأ الثاني والحاسم يتمثل في محاولة الحصول على مظاهرة جديدة
وواضحة للثقة الشخصية ، وعن طريق إستفتاء . ولم يكن لإختيار الموضوع
، موفقاً ، ما زجاً بين الإصلاح المحلى وبين التغييرات في مجلس الشيوخ (واعتقد
البعض أنه يهدف لتقليل سلطة هذا المجلس) . وكان إستفتاء ٢٧ أبريل ١٩٦٩ ،
الذى بدأ بطريقة سيئة وعلى أرض رديئة ، هزيمة : ١٣ مليون لاضد ١٠ مليون
ونصف مليون نعم . وكما كان قد أعلن ، توقف رئيس الجمهورية عن ممارسة
وظيفته ، منذ اليوم التالي .

وهكذا إنتهت المرحلة الديمقراطية في الجمهورية الخامسة . واسكن ، وعلى
العكس مما إنتظره الخصوم ، جاش النظام دون صعوبة ، بعد خروج مؤسسه .

٢٤١ -

وكان الانتخاب السهل نسبياً لجورج بومبيدو Georges Pompidou لرئاسة الجمهورية (١٥ يونيو) ، وتمين جاك شابان Jacques Chaban - Delmas رئيساً للوزراء ، والتوسع صوب الوسط للأغلبية البرلمانية التي كان ينوى الاعتماد عليها ، تسمح بالمرور ؛ ودون إنقطاع ، إلى مرحلة ما بعد الديبلوماسية .

٢ - الحدود الجديدة والمجتمع الكبير :

كان الرئيس ، الذي إنتخب في شهر نوفمبر ١٩٦٠ ، يختلف كل الاختلاف عن سابقه ، في الأصل الاجتماعي ، والسن ، والدين ، والاتجاه السياسي ، وفكرته عن دور رئيس السلطة التنفيذية ، وبنوع خاص في السلوك والأسلوب .

وكان جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy أصغر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة ، وكان يشمر تماماً بمعنى نجاحه ؛ فلقد ذكر في أول خطبة إفتتاحية له : « إن الشعلة قد مرت إلى الجيل الجديد ، الذي ولد في هذا القرن ، وقاسى من الحرب ، وتعلم الانضباط من السلم الصعب ، والفخور بما ورث » . وكان قد فهم أن أغلبية الأمريكيين كانت تأمل ، بعد ثمان سنوات من الإدارة الجمهورية ، في قيادة فعالة . وكان واثقاً تماماً من إمكانياته ، ويعمل على تحقيق أملة في الحياة ، فأعطى الرئيس الجديد إلى مواطنيه ، وبسرعة ، هدفاً ومثلاً أعلى ، هو الحدود الجديدة .

وكان قد عرض الخطوط العريضة لإنجاء الحدود الجديدة ، وقت حملته الانتخابية ، وتمددت قليلاً يوم ٣٠ يناير ١٩٦١ في خطابه الأول أمام الكونغرس . فلنكي يناضل ضد إنخفاض هيبة الولايات المتحدة التي كان قد هاجمها في وقت آيزنهاور ، وركود السياسة الداخلية ، والتضخم الذي أتهم الجمهوريين بأنهم قد تركوه يستقر ، وعد الرئيس الجديد بأن يعمل ، في أقرب وقت ، على خروج

البلاد من الأزمات ، وبأن يدفع تنمية الاقتصاد ، وأن يمنح الفقراء في المجتمع وسائل معونة مختلفة ، من وسائل « دولة الرفاه » . ولكن من الواجب بنوع خاص أن تكون الحدود الجديدة للدولة هي حدود « النجدي » التي شرعها الرئيس للشعب الأمريكي وعرض عليه أن يرتفعوا بها سوياً : حدود العمالة الكاملة للسكان المتزايدة العدد ، والعلاج الصحي للشيوخ ، والتعليم للشباب ، وصحية المدن ، والتقدم العلمي ، وغزو الفضاء ، وأخيراً ، أوقات الفراغ وحسن استخدامها .

وكانت الصفات الشخصية لجون كينيدي ، وذكائه ، وحيويته ، وجادته ، وسهره ، ورغبته في فعل الخير ، وحبّه للفاعلية ، وإحساسه بالمسؤوليات ، وهدوئه ، وطاقته ، وكذلك قيمة المحيطين به (مجموعة شابة نسبياً حول رئيس شباب بدرجة غير معهودة) تجعل الناس يأملون في الكثير . ومع ذلك ، فإن الحقائق لم تكن على قدر الآمال .

ذلك أنه كان ضد الرئيس ذلك الانتخاب الذي كان بدون إنتصار ، كما أنه قد اصطدم ، من جانب آخر ، بكونغرس متردد .

ذلك أن جون كينيدي لم يكن ، في وقت الانتخابات ، يقل عما ذكرته وسائل الدعاية ، في انتخابات شهر نوفمبر ١٩٦٠ . وإذا كان قد حصل على ٣٤٢٢٧٠٠٠ صوت ، فإن منافسه الجمهوري ، ريتشارد نيكسون Richard Nixon كان قد حصل على ٣٤٢١٠٨٠٠٠ صوت . وكانت هذه الانتخابات هي أصعب انتخابات نوقشت في تاريخ الولايات المتحدة منذ انتخاب هاريسون في عام ١٨٨٨ . واقد حسبوا أنه إذا كان . . . ره ناخب من إلينوا ، مثلاً ، و ٢٣٠٠٠ من تكساس ، من بين أولئك الذين إنتخبوا كينيدي ، قد صوتوا في صالح منافسه ، فإن هذا الأخير كان سيحصل على عدد

كاف من الأصوات لانتخابه . وكان فى وسع أعداد الرئيس المنتخب أن يلاحظوا أنه لم يحصل إلا على ما يقل عن ٣٥ مليون صوت للمواطنين، فى دولة بلغ عدد الأصوات فيها ، فى عام ١٩٦٠، ١٠٧ مليون وعدد سكانها ١٨ مليون . ولكن علينا أن نلاحظ ، من جانب آخر، أن هذا النجاح الضعيف لم يكن يرجع لشخصية كينيدي، ولكن لانتماه الدينى ؛ فإذا كان عدد من الجمهوريين الكاثوليك قد تخلوا عن حزبهم وصوتوا له ، فعلى العكس من ذلك قام عدد أكبر من ذلك وبكثير من الديمقراطيين البروتستانت برفض إعطائه أصواتهم .

أما بالنسبة للكونجرس ، فإنه لم يكن مستعداً للموافقة على مشروعات رئيس شاب متحرر . أولاً ، لأنه حدث أنه فى أحيان كثيرة حصل مرشحى الديمقراطيين على أصوات فى دوائرهم تزيد عما كان قد حصل عليه نفسه ، وإحتفظوا بشعور أنهم كانوا أنفسهم الذين بنوا له النصر . ولكن بنوع خاص لأن الكونجرس السابغ والثمانين ، رغم أنه كان يتكون من أغلبية عظمى من أعضاء من نفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس (٢٦٣ ديمقراطى فى المجلس ، ضد ١٧٤ من الجمهوريين ، و ٦٤ فى مجلس الشيوخ، ضد ٣٦) كان فى واقع الأمر كونجرساً معتدلاً . وكان الجمهوريين مصممون ، فى غالبيتهم ، على معارضة كل إصلاح ، وعند الديمقراطيين ، كان الليبيراليون يصطدمون بالرجعيين من عملى الجنوب . وكان الأمر فى منتهى الدقة بالنسبة للرئيس ؛ فكذب أحد الخبراء يقول : د فى كل من المجلسين ، ومهما كان الانتماء النظرى ، كان توزيع المنتخبين تبعاً للاتجاه هو تقريباً نفس الشيء : ٤٠ ٪ تقريباً من الليبيراليين ، أى مصنمين على أن يتبعوا ويعارضوا الرئيس كينيدي بطريقة معقولة ؛ و ٣٥ ٪ تقريباً من المحافظين أو الرجعيين ، لا يثقون فيه ومصنمين على مضايقته ؛ و ٣٥ ٪ من المعتدلين ومستعدين ، إما لتأييده ، وإما لمعارضة مشروعاته، تبعاً للموضوع وللظروف .

وكذلك ، فإن نتائج السياسة الداخلية للرئيس كينيدي لم تكن هي التي كانوا يأملون فيها . وكان النجاح الحقيقي نادراً ، وتم في الأشهر التي جاءت مباشرة بعد أخذه السلطة . وسمح قانون إعادة تنمية الجهات (٢٩ مارس) للرئيس بأن يعطى ، في المناطق التي تقام ، سلفاً من أجل إنشاء مشروعات جديدة ، ومعونة اتحادية لتحويل عمل الموجودين في البطالة ؛ وسمح قانون الإسكان (٢٨ يونيو) برصد مبالغ ضخمة تبلغ ٥ مليار دولار لبرنامج سلف ولأعمال بعيدة من أجل البناء الموجه إلى ذوي الدخل المتوسطة ، وبرنامج معونات من أجل تجديد المدن . وعلى خط ودولة الرخاء ، رفع الحد الأدنى للأجور من دولار إلى دولار وربع في مراحل متعددة ، ولامتد نظام الضمان الاجتماعي إلى مستفيدين جدد ، وامتد العمل بحقوق مكافأة البطالة إلى فترة ثلاثة عشر أسبوعاً . وأخيراً ، وفي الخطوط الأكثر أصالة ، للحدود الجديدة ، كان التصويت (مايو ١٩٦١) على برنامج للقضاء من أجل السماح بإرسال أحد الرجال إلى القمر في عام ١٩٧٠ قد ظهر على أنه حاسم .

ونصف نجاح فقط يتمثل في التصويت على الإجراءات المختلفة للسياسة الزراعية التي تصحبها رفض بقيمة المشروع الرأسي الذي كان يهدف أن يعهد إلى وزير الزراعة بحرية الاشراف على القروض الخاصة بمعونة المنتجين . وفشل ، أخيراً ، يتمثل في مشروعات الاصلاح الضرائبي وتسيير الضرائب والتي رفض الكونجرس كل مناقشة فيها ؛ ومشروع الرعاية الصحية الشهيدي ، أو برنامج التأمين الطبي للأشخاص المسنين ، بعد الحملة العنيفة للغاية والتي قام بها د الاتحاد الطبي الأمريكي ، وكذلك شركات للتأمين ؛ ومشروع كبير ، هو المعونة الفيدرالية للتعليم ، والذي قدم منذ ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، ثم توقف لمدة شهر بواسطة الاجراءات البرلمانية من كل نوع والتي استخدمها الخصوم ، ثم قام مجلس الشيوخ

بتفكيكه ، وبعد ذلك قام المجلس برفضه بدون شفقة في ٣ أغسطس . وفي هذا الميدان ، لم يتمكن كينيدي حتى من أن يحصل على ما كان آيزنهاور قد تمكن من انتزاعه ، وكانت معارضة الكنيسة الكاثوليكية ، والتي لم يكن في وسع الرئيس إرضاءها خوفاً من أن يعمل على عودة الأحكام المسبقة التي كانت قد ضاقت لانتخابه إلى سد بعيد ، ليست غريبة عن كل هذه التطورات .

وهكذا ، لم تنجح الحدود الجديدة في تسيير الأمة . وعلمنا أن نضيف إلى ذلك أن مشكلة الزواج كانت قد تركت بجانباً ، ما دامت معارضة نواب الجنوب كانت مهددة . وكانت الشهور الأولى في السلطة ، والتي كان في وسع الرئيس الجديد بصفة عامة أن يستخدم فيها شعبيته لكي يجبر الكونغرس على إصدار التشريعات ، غير مثمرة إلى الحد المطلوب .

وفي ميدان السياسة الخارجية ، وعلى الأقل في مظاهرها العسكرية والاقتصادية ، وجد الرئيس كينيدي أمامه الكونغرس أكثر استعداداً ، ولم يعارض في الميزانيات اللازمة لإكمال التأخير الذي نتج في شئون الصواريخ ، ووافق مع بعض التردد في البداية ، على أن يزيد المئوية للدولة النامية ، ومن أجل أمريكا اللاتينية على أن يضع برنامجاً كبيراً باسم والتحاليف من أجل التقدم . وحصل الرئيس كينيدي ، في شهر أكتوبر ١٩٦٢ حتى على التمهيد على قانون توسع التجارة الذي أعطاه ، وعلى العكس من تقاليد الحماية الأمريكية ، إمكانية أن ينخفض ، في بعض الحدود ، الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية ، وبخاصة على تلك التي تأتي من السوق المشتركة .

وكان ضعف الكونغرس في شئون السياسة الخارجية يترك عملياً حرية الحركة للرئيس . واقد أكد الرئيس من ذلك وتصرف شخصياً ؛ وأظهر في هذا الميدان أنه كان أكثر نشاطاً من آيزنهاور ، ولم يترك لوزير الخارجية سوى

دورا باهتاً . ولكن مشروعات ذات المدى الطويل، والتي كان من بينها مشروع التحالف من أجل التقدم ، ، تعرضت سريعاً نتيجة لمشكلة كوبا .

ومنذ وقت الرئيس أيزنهاور ، كان المسؤولون قد قرروا أن وسيلة التخلص من كاسترو كانت تتمثل في أن يؤيدوا ، في محاولة لإعادة الغزو ، تلك الآلاف من المعادين لكاسترو ، والذين كانوا قد نفوا منذ عام ١٩٥٩ . وقرر كينيدي؛ ليس فقط ألا يعرقل استعداداتهم ، بل أيضاً أن يحاول التنفيذ . وجاء الفشل السريع لعملية النزول في خليج الخنازير (١٥ أبريل ١٩٦١) لسكى يوجه ضربة شديدة الخطورة لهيبة أمريكا ، وأخاف دول أمريكا اللاتينية التي رأت نفسها مهددة من جديد بامبريالية الولايات المتحدة، وشجع بلاشك الاتحاد السوفيتي على أن يفحص المقاومة الأمريكية في هذه النقطة الحساسة .

وجاءت محاولة كروتشيفوف Khrushchev لتحويل كوبا إلى قاعدة صواريخ ، والتي اكتشفت في خريف ١٩٦٢، لسكى تفتح أزمة أكتوبر الشديدة الخطورة . وتسببت القرارات التي اتخذها الرئيس كينيدي ، يوم ٢٢، بالامر بالحصار الصارم ، للجزيرة حتى إتمام الفك السكامل للقواعد ، والامر الذي صدر للقوات المسلحة للبقاء ، مستعدة لكل إمكانيه ، في أن يخيم على العالم شبح الحرب العالمية الثالثة . وكانت واقعية كروتشيفوف الذي وافق ، عملياً، على كل الشروط الامريكية ، وبنوع خاص هدوء الرئيس وإعتداله ساعة الانتصار والذي أعقى المنتهزم من إهانة بدون داع، كافية لقلب الموقف بشكل تام . وكوبا، التي كانت الخطأ الاول لسكينيدي ، كانت فرصة لانتصاره . ومثلت الأسابيع الاخيرة من عام ١٩٦٢ والاشهر الاولى من عام ١٩٦٣ قمة شعبية جون كينيدي . وكانت الصعوبات التي واجهها بعد ذلك، سواء مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا ، أو في جنوب شرقى آسيا لا تؤثر كثيراً في الرأى العام . وكان لا يزال

هو ذلك الرئيس الشاب محاطاً بفروع الفار نتيجة لتجاسسه حين إغتيال ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ ، في دالاس .

وكتب أحد المؤرخين الأمريكيين محاولاً عمل حساب لرئاسته والالف يوم ، قال : إن المساة كانت أكبر من الحقائق ، ، ولكن إذا كان جون كينيدي قد حقق قليلاً ، فإنه كان من د صناع الفكر ، ، وكان معلماً لشعبه ، عارفاً كيف يرسم له الطريق للمستقبل الذي كان يريد مطابقة للعقل . وقال البعض أنه كان الحيوان السياسي الكامل ، ؛ وأصر آخرون ، على العكس من ذلك ، على رفضه دفع ثمن الفاعلية ، عن طريق قيامه أمام الكونغرس بلعبة سياسية كانت لا تهمه كثيراً . وكان خليفته ، نائب الرئيس الذي أصبح رئيساً ، ليندون جونسون Lyndon Johnson ، هو الذي مارس ، وبكل حذق خارق للعادة ، التعامل الخبير مع الكونغرس .

وكان ما لم يتمكن كينيدي من تحقيقه ، قد نجح ليندون جونسون فيه ، وجزء منه حقق قبل انتخابه المنتصر في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ . وكانت معرفته الشاملة بالقواعد والعادات البرلمانية (فكان خلال سنوات طويلة زعيماً للحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ) ، والضرورة ، النسبة للديمقراطيين لتقديم حساب ختامى جيد قبل انتخاب شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وكذلك ونحو الضمير عند البرلمانيين الذين كانوا قد استمروا في تخريب المشروعات التشريعية للرئيس المقتول ، تشرح أن دورة عام ١٩٦٤ قد سمحت بالتصويت على قوانين في منتهى الأهمية ، والتي كان من بين الرئيسيين فيها ، وخلاف التفسيرات الضرائبية الهامة والتي كانت كينيدي قد اقترحها بدون جدوى في العام السابق ، قانون الحقوق المدنية الذي يمنح كل تفرقة في الاستبعاد وكذلك في الوصول إلى المؤسسات العامة ، وقانون المعونة الأجنبية لما يزيد على ثلاثة مليارات دولار ، وقانون الفرص الاقتصادية ،

والذى يسمى كذلك القانون المصادى للنقر ، والذى يسمح للرئيس بأن يمنح معونة فيديرالية قيمتها مليار دولار للتعليم للمسنى ، وللمساعدة أسر الفلاحين والتجديد فى المدن . وكان مشروع قانون التأمين الطبى هو وحده الذى رفضه الكونغرس مرة جديدة .

وستركز حملة ليندون جونسون الانتخابية على هذه المحطات . وسهات عليه الامر الى حد بعيد تلك المواقف المتطرفة التى اتخذها خصمه الجمهورى ، عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا ، بارى جولدواتر Barry Goldwater ، والذى كان يمثل الجناح المتصلب فى حزبه ، والذى أعاد استخدام معظم موضوعات اليمين المتطرف . وأمام هذا التطرف ، اكتفى الرئيس السابق بأن يشير إلى مشروع المجتمع الكبير ، والذى تركه بحكمة دون تجديد ، لئلا يهيف منه أحد .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجأة . فتح ٢٦ مليون صوت فقط ، لم ينجح جولدواتر ، وهلاوة على أريزونا ، سوى فى خمسة ولايات فى الجنوب (ألباما ، جورجيا ، لويزيانا ، مسيسيبي ، وكارولينا الجنوبية) والى كانت غالبيتها لم تصوت للجمهوريين منذ الحرب الأهلية . وعلى العكس من ذلك ، أعاد جونسون من عملية مد إنتخابى : ٤٢ مليون صوت فى الإنتخابات ، وهو يمثل أكبر نسبة مئوية (٦١.١ / ٠) للأصوات فى التاريخ الأمريكى ، وهى نسبة مئوية توبد حتى على ما كان قد حصل عليها روزفلت فى عام ١٩٣٦ . وهذا المد أغرق كل المستويات الإجتماعية ، وأصبح يمثل إلتصار الطريق المعتدل ، لجونسون الحذر .

والذلك فإنه ، فى رسالته فى أول يناير إلى الكونغرس ، والذى كان ديمقراطيا إلى حد بعيد ، والذى تمكن حق من أن يتخلص من جزء من البرلمانيين الجنوبيين ، والذين كانوا يشيرون الكثير من الضيق للسياسية الليبرالية ، تمكن الرئيس من أن يشرح على مهل مشروعاته بشأن المجتمع الكبير : « إقامة إنسجام

بين الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يسمح لشخص بأن يوسع معنى حياته ويرفع نوعية حضارتنا . وأعلن أنه سيقدم برنامجاً تشريعياً كبيراً سيضعه فى الأسابيع الأولى من السنة .

وكانت نتيجة ذلك هى مجموعة من التشريعات الليبرالية ، وعلى أساسين فذكر « الحرب ضد البؤس » ، تم التصويت عليها خلال الدورة الأولى للكونجرس التاسع والثمانين . وبالنظر إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى الدورتين ، يمكننا أن نصف الكونجرس التاسع والثمانين بأنه « الكونجرس الكبير » ، وكونجرس ضغط الأضرار ، « والكونجرس الذى تمرد على الأوتوماتيكى » ، أو أن نقول أنه كان « أحسن كونجرس فى تاريخ الولايات المتحدة » ؛ ولقد تمكنوا حتى من أن يمسحوا أن الرئيس جونسون قد تمكن من أن يحصل على التصويت على ٥٥٨٠ ٪ مما اقترحه .

ومن هذا العمل التشريعى المنعم ، يمكننا أن نشهد ، فى المكان الأول ، إلى التصويت على مشروع الخدمة الطبية للمسنين ، ثم إلى مشروع البرنامج الكبير للمعونة الاتحادية للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وإلى برنامج المعونة الاتحادية للولايات من أجل تجهيز المستشفيات ، وقانون تنمية المناطق المحرومة فى الألاباش ، وإنشاء وزارة للإسكان والتنمية المدنية ، وبرنامج للمعونة للأسر ذات الدخل المنخفض ، ورفع مستوى الساعة للحد الأدنى للأجور ، إلى ١٢٠ دولار ، ومنح قروض للإسكان ، ووضع برنامج « للمدن النموذجية » من أجل تجديد الأحياء البائسة فى ستين مدينة ، وأخيراً قانون حقوق الانتخابات الذى ألغى إمتحانات « عدم الأهمية » والذى كان يحرم ، فى بعض الولايات ، من التصويت ، الزوج ، وعلى أساس أنهم من الاعميين ، أو من المعتبرين كذلك . وكان على هذه الفقرة الجيدة أن تكون قصيرة . فعلى العكس مما كان عليه

الرئيس كينيدي ، عرف الرئيس جونسون ، الذي كان سخيذاً في السياسة الداخلية ،
فهيلاً ذريعاً في سياسته الخارجية في جنوب شرق آسيا .

ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن التدخل الأمريكي في فيتنام كان من عمله . بل
لقد كان الرئيس كينيدي هو الذي أعطى ، منذ عام ١٩٦١ ، للحكومة نو - دين -
ديم Ngo - Dinh - Diem معونة إقتصادية ؛ ولرسال مدرسين عسكريين
للساح لفييتنام الجنوبية بمقاومة توغل العصابات الشيوعية التي كانت تأتي من
شمال فيتنام . ومنذ بداية عام ١٩٦٢ كان هناك ٥٠٠٠ جندي عسكري أمريكي ،
واضطروا شيئاً فشيئاً إلى الدخول في معارك العصابات . وحين وجد نفسه بين
أولئك الذين كانوا يقترحون تدخلاً مكثفاً لانقاذ جنوب شرق آسيا كلها من
خطر الشيوعية ، وأولئك الذين كانوا يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات
الأمريكية ، اتخذ الرئيس كينيدي حلاً متوسطاً يهدف تدعيم النظام العسكري
الذي تمكن من القضاء على نو - دين - ديم ، ويظهر على أنه يرغب في للقيام
بمنضال بجاد ضد التوغل من الشمال . وعند نهاية عام ١٩٦٣ كان هناك ١٧٠٠٠
أمريكي في فيتنام .

وحين وجد الرئيس جونسون أنه قد دخل في سركة تلك الحرب غير
المعلنة ، تردد ، كما يبدو ، لفترة بضعة أشهر ، كما كان سلفه قد تردد . وكانت
الالتزامات السياسية الداخلية لفييتنام الجنوبية تدفعه إلى فض الاشتباك ، ولكن
حادث خليج تونكين (أغسطس ١٩٦٤) وحيث تعرضت المدمرات الأمريكية
لهجوم بواسطة سفن غير معروفة الجنسية ، ولم يكن من الممكن أن تكون إلا
من فييتنام الشمالية ، جعلته يضطر إلى أن يعمل بكل تصميم ، ولا يمكنه مشاركة
مباشرة للقوات الأمريكية في الحرب ؛ فسكر الرئيس في استخدام السلاح الجوي
من أجل إجهاد هانوي على التفاوض ؛ ومنذ شهر مارس ١٩٦٥ أصبحت

عمليات القصف الجوى المكثفة لغيتنام الشمالية يومية . وفي ٨ يونيو ، سمح للقوات الأمريكية بالإشتراك في المعارك البرية . وفي بداية عام ١٩٦٦ ارتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠٠.٠٠٠ جندي ؛ وعند نهاية العام ، وصل العدد إلى ٤٠٠.٠٠٠ . وشهد عام ١٩٦٧ استمرار المعارك ، مصحوبة مع المفاوضات السرية مع هانوي ؛ وفي ١٥ نوفمبر ، رفضت هانوي رسمياً الإقتراحات الأمريكية وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٦٨ قامت قوات فيتنام الشمالية بهجوم على مجموعة من مدن الجنوب وعدد كبير من القواعد الأمريكية .

ووصلت عندئذ أزمة فيتنام إلى قمتها وظهر أن كل الجهود العسكرية كانت بلا جدوى ، ونمت في الولايات المتحدة معارضة داخلية قوية ، وضعت في مواجهة الرئيس جونسون تهكلاً من المثقفين الليبراليين ، ومن الطلبة الرافضين ، وحركات الزوج الذين ضموهم من أجل حقوقهم السياسية إلى تلك الدعاية ضد الحرب العنصرية . وأدت الاضطرابات الخطيرة التي نشبت في بعض الجامعات ، وبخاصة في الضواحي التي يسكنها الزوج في المدن الأمريكية الكبرى إلى زيادة تعقيد الموقف . وعندئذ صرح الرئيس جونسون (٣١ مارس) عن الإيقاف الجزئي لعمليات القصف الجوى لغيتنام الشمالية ، وعن رغبته في الدخول إلى مفاوضات جديدة ، وفي نفس الوقت ، وأمام الدهشة العامة ، رغبته في عدم تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر نوفمبر . ومعها ، وبمنشله ، انتهت المرحلة الثانية لديمقراطية ما بعد الحرب .

وجاءت الحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٦٨ لكي تضع أمام المنافس السابق لكينيدي ، الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، مرشح الحزب الديمقراطي هوبرت همفري Hubert Humphrey ، وأحد المستقلين ، من ممثلي الجنوب وهو جورج والاس Georges Wallace . وكانت الانتخابات

مضغوطة بنفس درجة ضغط لانتخابات عام ١٩٦٠ . ولكن ريتشارد نيكسون
نجح فيها هذه المرة ، مع ٣١٧٧٠٠٠٠ صوت ، ضد ٣١٧٢٧٠٠٠٠
لهمفري و ٩٩٩٠٠٠٠ لوالاس . ومع ذلك فإن الانتخابات للكونجرس
كانت موالية بالنسبة للديمقراطيين ، وكان الرئيس نيكسون هو أول رئيس
كان عليه ، منذ قرن ، أن يواجه عداء كل من المجلس ، وبمجلس الشيوخ .

ولذلك فإنه لم يكن مما يشير الدهشة أنه أعطى الأولوية للسياسة الخارجية ،
ذلك الميدان الذي كانت أيديه فيه حرة للغاية ، والذي كان يؤثر تماماً على
الرأى العام ، والذي كان حساساً للغاية بكل ما يتعلق بحرب فيتنام . ومنذ بداية
رئاسته ، دخل الرئيس مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية فى معادلات بشأن
تحميد التسليح الاستراتيجى . ولكنه لاهتم بنوع خاص بالبحث عن سياسة
تسمح بتخليص بلاده من ذلك الفخ فى الهند الصينية ، وذلك عن طريق الوصول
إلى « سلام عادل » . وعن طريق تصوره « لفيتنامية » الحرب ، التى ستسمح
بإسحب المتزايد للقوات الأمريكية ، وببداية ، وبواسطة زيارته لبكين (فبراير
١٩٧٢) سياسة تقارب مع الصين الشيوعية ، وبإعطائه الأمر فى نفس الوقت
بإقامة حصار شديد على موانئ توكسين ، وبإعادته القصف الجوى على فيتنام
الشمالية ، توصل إلى عزل هذه الأخيرة ، وإلى أن يفرض عليها أمر بوقف
العمليات العسكرية .

وفى الداخل ، قام الرئيس نيكسون بالصرع من جديد ضد انخفاض سعر
العملة ، وذلك عن طريق ممارسة سياسة مرنة لإدارة الإقتصاد عن طريق التشجيع
المؤقت للأسعار والرواتب ، تشبثت مقبول تماماً من الرأى العام وحتى من
زعماء النقابات .

ونجاح سياسته ، وفي نفس الوقت - التعطى اليسارى لحصمه الديمقراطى

ما كجوفرن McGovern ، يشرح نجاحه في إعادة انتخابه في ٧ نوفمبر ١٩٧٢ :
٤ مليون صوت ، ١٧ مليون أكثر من منافسه ، وكان هذا أكبر فرق في
الاصوات تم تسجيله في إنتخابات الرئاسة الامريكية .

وقوياً بذلك التأييد الشعبي ، ومتخلصاً من أعباء حرب فيتنام ، سيقوم
الرئيس ، بعد إعادة انتخابه ، بمحاولة تحديد سياسة داخلية جديدة ، وذلك
بإعادة النظر بعمق في سياسة « دولة الرفاه » التي إتبعها سلفه ، ومحاولة أن يمنح
مواطنيه « المعونة » التي يحتاجون إليها ، دون أن يؤثر ذلك على حريتهم ، ولا
على دوافعهم ، ودون الإصطدام بعزيمتهم ، ولا بكرامتهم .

٣ - الاتجاهات الاشتراكية للحكومات :

من الصعب أن تعتبر الاشتراكية ، في سنوات الستينيات ، على أنها سياسة .
والحدث الجديد يتمثل في أن الزعماء الاشتراكيين قد حاولوا ترك الاشكال
الكلاسيكية . للايديولوجية القديمة ، لكي يتصوروا حلولاً لمشكلات العصر .
وهذا البحث عن سياسات جديدة كان واضحاً بشكل خاص عند الاشتراكيين
الإنجليز والألمان .

ويقيم هارولد ويلسون Harold Wilson تماماً هذا الاتجاه الاشتراكي
النفعي في سنوات الستينيات . وكانت شخصيته لامعة وجذابة ، كمنقف من
أكسفورد ، وبعد دراسته ، قام بتدريس العلوم الاقتصادية ، ثم دخل إلى الحياة
السياسية في الفترة التالية لنهاية الحرب ، وأصبح نائباً وله من العمر ٢٩ سنة ،
وزيراً للتجارة وله من العمر ٣١ سنة (أصغر وزير في تاريخ إنجلترا منذ
ويليام بيت William Pitt) ، وأصبح ، وله من العمر ٤٨ عاماً ، أصغر
رئيس وزراء في القرن العشرين .

ومع توصله إلى قيادة حزب العمال حول بيفان ، كان هارولد ويلسون يعتبر لفترة طويلة كزعيم لجناح اليسار في هذا الحزب ؛ وعرف كيف يتطور بمصدق لكي يبعد خصومه ، وذلك بأخذ مواقفهم ، في بعض الحالات . وعلى أى حال ، فإنه كان غير متمسك تماماً بالمبادئ الكبرى ، ولم يعتبر أن الماركسية ، بنوع خاص ، قد سبقها غيرها إلى حد بعيد ؛ وقال : من الضروري التخلي عن طريقة التفكير هذه ذات النمط الديناصورى ؛ فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمواجهة سنوات الستينيات ، بالبحث عن إجابة عليها في مقبرة هايجميت (حيث يوجد قبر كارل ماركس) . وكان متأثراً إلى درجة بعيدة بأراء كينيس ، ولم يتأخر ، مع ذلك ، عن أن يلاحظ أن تصويب الإقتصاد البريطانى بواسطة العمل على مجموع « الطلب » لم يعط نتائج جيدة تماماً ، وفهم أن العمل على « العرض » وعلى « جهاز الإنتاج » ، يسمح بلا شك بأن يقرب الإقتصاد الانجليزى ، الذى يقاسى من قلة الإنتاج ، من إقتصاديات أوروبا الغربية ، التى كانت أكثر ازدهاراً . ولكن تقنية سياسة التنمية وجدت نفسها ، فى آخر الأمر ، وقد إبتعدت كثيراً عن الاتجاه الاشتراكى . وكانت المشكلة بالنسبة لهارولد ويلسون هى أن يجعل حزبه ، والنقابات ، وذلك الجزء من الرأى العام الذى كان يؤيده ، يوافقون على أخذ هذا المنعطف الخطير . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بإيجاد الوسائل والوقت اللازمين لتطبيق سياسة طويلة المدى ، والتخلص من عمليات التصحيح التوفيقية التى كانت قد عاقت وضائقته سلفه فى الساطة إلى حد بعيد . وكان من سوء حظها ألا يحصل على أى منها .

وكانت إنتخابات شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، فى واقع الأمر ، صعبة . وفى أثناء الحملة الانتخابية ، كانت المواجهة أقل بين الأحزاب الكبيرة ، والتى كانت قواعدهما قد أصبحت مقتربة من بعضها ، هنما بين الشخصيات . وكانت الصعوبة التى

ساول هارولد ويلسون أن يعطيها عن نفسه هي صورة ذلك التقى اللامع والخاذق ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء ممتاز ، وعلى أن يمنح بريطانيا العظمى بنوع خاص تلك الامكانيات التي كان منافسوه غير قادرين على تصورها: صبور ، التجديد ، المبنية على « الثورة التكنولوجية » . وكان النخبون يعتقدون أنهم ، مع هارولد ويلسون ، سيضمنون « إعادة سهر البلاد » . وهذه الحملة البراقة ، والتي قاموا بها على الطريقة الأمريكية ، كانت تهدف أن توحى إلى الناخبين أنه يمكن لبريطانيا العظمى ، كذلك ، أن يكون لها كينيدي الخاص بها .

ولم تضمن النتائج ، رغم كونها مواتية ، لهارولد ويلسون ولحزبه إلا انتصاراً صغيراً . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن المحافظين قد كسبوا ، بل لكون التقدم النسبي لاصوات الاحرار قد عمل على تقليل نجاح العمال إلى أقصى حد ممكن . ومع ٤٤ ٪ من الاصوات ، حصل حزب العمال على أضعف انتصار كان أى حزب بريطاني قد حصل عليه في القرن العشرين . وبدأ أن القاعدة الشعبية للحكومة الجديدة ضيقة إلى حد يشير للقلق .

فأى تفويض حصل عليه رئيس الوزراء الجديد إذن؟ لقد اعتقدت الأوساط السياسية في ضرورة عمل انتخابات جديدة في أقرب فرصة ممكنة . ولكن هذا لم يكن رأى هارولد ويلسون ، الذي أعلن في ١٦ أكتوبر : « ليس للحكومة سوى أغلبية بسيطة في مجالس العموم ؛ وإنى حريص على أن أقول أن هذا ان يؤثر على إمكانياتنا للحكم » . وكان قد أعلن من قبل ، وفي وقت الحملة الانتخابية أن المسؤولية التي تنتظر رئيس الوزراء كانت تتمثل في أن يقدم ما كان كينيدي قد منحه للولايات المتحدة « بعد سنوات الركود : برنامج لمائة يوم من العمل الديناميكي » .

ولكن المائة يوم لهارولد ويلسون لم تبدأ مع طالع الحظ ؛ أغلبية في

يجلس العموم نقصت إلى أربعة مقاعد (لأن رئيس الوزراء كان لا يأمل في الحصول على تأييد الأحرار الذين كان وسعهم أن يزيدوها إلى عشرين مقعداً)، وبنوع خاص حالة إقتصادية تشير القلق، تتميز بمعجز الميزان التجاري، وبشكل قياسي منذ الحرب، ودوام ارتفاع الأسعار بشكل خفيف. وإضرار رئيس الوزراء إلى أن يأخذ بسرعة إجراءات فرضتها الظروف أكثر من كونها مقررة بنموذج طويل المدى: فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٥ ٪ على الواردات، وبإستثناء المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتخفيف الضرائب من أجل الصادرات، وعن طريق ميزانية إضافية، أخذ إجراءات لتقليل التضخم مثل زيادة الضرائب على البنزين، وإجراءات أنصبة التأمينات الاجتماعية. وفي شهر نوفمبر، جاء ارتفاع معدلات الخصم من ٥ إلى ٧ ٪ كسلاح قديم أخذ من الترسانة الأثرى كسبىة لإجراءات الدفاع عن الجنيه، لكي يظهر أنه في تناقض واضح مع برنامج التوسع الخاص بالعمل.

ومع ذلك فإن هارولد ويلسون قد نجح في أن يدفع، بين هذه الإجراءات السريعة، بعض القرارات التي كان لها مدى أطول. كان أحدها يتمثل في نشر إعلان نيات، في ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، موقع عليه من ممثلي النقابات، ومنظمات الموظفين، والذي تعهدوا به بالنضال ضد كل ما يضر الفاعلية، وأن يحاربوا بنوع خاص الممارسات المانعة من جانب النقابات. وهذه البدايه لسياسة طويلة المدى أكملت في شهر فبراير ١٩٦٥ بإنشاء المعهد الوطني للأسعار والدخول، والذي كاف بأن يقترح على الحكومة سياسة للدخول، وباتخاذ مبدأ التخطيط الإقتصادي، بنشر كتاب أبيض، في ١٦ سبتمبر ١٩٦٥، يشمل أول خطة وطنية للتنمية في المملكة المتحدة.

وكانت نتائج هذه القرارات غير متساوية. فالإجراءات التوفيقية، التي

٣٥٧ -

أكملها التصويت على ميزانية تقشف لعام ١٩٦٥ ، نجحت في ذلك المدى الذي أدى إلى إعادة التوازن ، تقريباً ، إلى الميزان التجاري ، في ربيع عام ١٩٦٦ ، الأمر الذي سمح لرئيس الوزراء بأن ينفذ من تحسين الصيغة العامة ، والمناخ العام ، ويقرر عمل إنتخابات جديدة . وجاءت له إنتخابات ٣١ مارس ١٩٦٦ بما كان ينتظر : كسب ما يقرب من مليون صوت الأمر الذي رفع أغلبية العمال إلى ما يقرب من مائة مقعد .

وعندما ضمن هارولد ويلسون ظهوره في مجلس العموم ، بدأ سياسة قوية للدخول ، وأعد ، بدلاً من إعلان النيات لعام ١٩٦٥ ، والذي كان قد ظل بدون تأييد ، مشروعاً بقانون يمنح الحكومة السلطات القوية اللازمة . وتم التصويت عليه في شهر يوليو ، وأصبح قانون الأسعار والدخول ، الذي أعطى الحكومة الحق في أن تثبت ، ولعدة عام ، الأسعار والأجور عند معدل ٢٠ في مايو ١٩٦٦ . ولكن هذا القانون تسبب في أن يقف في وجه هارولد ويلسون يسار العمال وتسبب بذلك في إستقالة الوزير فرانك كوزين Frank Cousins المتحدث باسم نقابات العمال .

وكان القرار الثاني ذا المدى الكبير والذي بدأ أن هارولد ويلسون قد اتخذته منذ صيف عام ١٩٦٦ ذاته ، هو أن يقدم ، كما عمل المحافظون ، طلباً للدخول إلى السوق المشتركة . وكان تعيين جورج براون Georges Brown ، النقيب المعلن للفكرة الأوروبية ، في وزارة الخارجية (أغسطس ١٩٦٦) دلالة على هذا التغيير المتعمد في السياسة . وفي ٢ مايو ١٩٦٧ ، أعلن هارولد ويلسون أمام مجلس العموم قراره التاريخي ، وقدم ، في يوم ١١ ، طلب بريطانيا العظمى للدخول إلى المجموعات الأوروبية الثلاث : المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والأورانون . وبدوا أن عودة الجنيه

إلى الإنهيار، في أثناء صيف ١٩٦٦، هي التي دفعته إلى التخلي عن المعارضة التقليدية من جانب العمال تجاه أوروبا، وحين رأى أن الصناعة البريطانية كانت تخزن داخل نطاق حدودها، وأنه من الواجب عدم إخضاع توسعها للأمر الدفاع عن قيمة العملة، ورأى أن الصادرات البريطانية صوب المجموعة الأوروبية الإقتصادية قد تضاعفت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤، أيقن بضرورة الدخول عنوة إلى هذا السوق. ولكن المعارضة القوية من جانب فرنسا، وحذر الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة، أدت إلى فشل المحاولة: وبعد بضعة أشهر من المفاوضات، قرر مجلس وزراء المجموعة، المجتمع في بروكسل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧، ونتيجة لعدم التوصل إلى إجماع أعضائه، عدم الرد على طلب الانضمام، مضيفاً مع ذلك أن الترشيح البريطاني « قيد الدراسة ».

وفشل هارولد وياسون هذا، يضاف إليه ذلك الذي مثله في ١٨ نوفمبر، لإنخفاض قيمة، غير مرغوب فيها، وليس معداً لها، للجنية الاسترليني. فالواقع أنه، منذ شهر مايو، كانت بعض المضاربات الدولية قد هددت العملة. وبتخفيض قيمة الجنية إلى ٢.٤ دولار (بدلاً من ٢.٨٠) كان هارولد وياسون قد وافق على ما لا يمكن التهرب منه. ولكن هذا القرار، الذي كان مضرراً للغاية بهيبة العمال، ظهر على أنه غير كافٍ، وأصبح من الضروري أخذ إجراءات أخرى، من جديد، ووضعت ميزانية شهر مارس ١٩٦٨ إجراءات تكشف في غاية التشدد.

ولمجهود أخير لمحاولة علاج الإقتصاد البريطاني من أمراضه الشديدة، هاجم هارولد وياسون مشكلة الإضرابات « الناقائية » (أي التي تحدث دون تصريح من النقابات) والتي كانت، منذ شهر أكتوبر ١٩٦٧، قد زاد عددها، كما هاجم عدم قدرة النقابات على أن تفرض على قواعدها تلك القرارات التي

تكون قد قبلت بالاتفاق المشترك بين النقابات والحكومة . وقام في شهر أبريل ١٩٦٩ بأعداد مشروع بقانون يتضمن الفقرات الجنائية التي تسمح بمحاكمة أولئك الذين يتسببون ، بطريق غير مشروع ، في وقف العمل ؛ وأضاف أن « بقاء الحكومة يتوقف على الموافقة على هذا المشروع » .

وهذا المشروع بقانون ، والمسمى « بالمضاد للاضراب » ، أثار العواطف داخل حزب العمال وسرعان ، لم يجد هارولد ويلسون معه سوى أغلبية المجموعة البرلمانية للعمال ، ووجد في مواجهته جهاز الحزب ، وأجتمعت النقابات . وبعد بضعة أسابيع ، وفي مؤتمر كرويدون ، اضطر إلى التراجع ، وتنازل عن مشروعه ، في نظير وعد عديم الجدوى ، قدمه مجلس النقابات ، بأن يضمن بنفسه النظام .

وكانت عدم قدرة العمال على إسماع كلامهم للنقابات ، وعلى القيام باصلاح ظهر أن غابية الرأي العام كانت تأمل فيه ، أحد أسباب فشلهم في انتخابات ١٨ يونيو ١٩٧٠ . وكانت عودة المحافظين ، مع إدوارد ديهيث Edouard Heath وبرنامج نصال ، يمثل فشل محاولة إقامة اشتراكية جديدة كان الضعف البنياني للاقتصاد البريطاني قد جعل من الصعب تطبيقها . وكان إختصار التوسع عن طريق تخسين الانتاج بدلا من توزيع أفضل للثروات الموجهة ، وتخفيف أعباء الصناعة دون المساس بمميزات « دولة الرفاه » ، وعدم تحمل أكثر من ذلك ممارسة النقابات دون إثارة عدم ثقة العمال — كان كل ذلك أساسيا ، وكان يمثل التحدي الحقيقي في القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا العظمى . وكانت هذه المسؤولية تزيد عن طاقة حزب العمال ، حتى وإن كان على رأسه هارولد ويلسون . ومنذ وصوله إلى السلطة ، حاول إدوارد ديهيث أن يحقق ما كان هارولد ويلسون قد حاول البدء فيه . ولكن يحارب تلك المراجعة من الإضرابات والتي إنتشرت

٣٩٠ -

منذ شهر يوليو ١٩٧٠ (عمال المواني ، موظفي البلديات ، ورجال البريد) ، وضع منذ شهر أكتوبر مشروعاً لإصلاح تشريعات العمل ، الذي أصبح ، بعد موافقة البرلمان عليه ، يعرف باسم قانون كار Carr وأنشأ هذا القانون محكمة للعلاقات الصناعية من أجل الحكم في خصومات العمل ، وزاد من سلطة النقابات على أعضائها ، وحدد عقوبات للمسببين في الاضرابات «التفائية» ، وفرض فترة تفكير لمدة شهرين قبل القيام بأي إضراب له صفة وطنية .

وحصل من مجلس العموم ، في ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ورغم معارضة هارولد ويلسون التتوية ، على التصديق على إتفاقية لوكسمبورج والتي كان الستة قد حددوا بها شروط الدخول ، في أول يناير ١٩٧٢ ، لبريطانيا العظمى إلى السوق المشتركة . وتم التصديق به ٣٥٦ صوتاً ضد ٢٤٤ ، وكان ما يقرب من أربعين نائباً من المحافظين قد امتنعوا عن التصويت ، ولكن ، في حزب العمال ، قام ٦٩ من الثائرين بالتصويت في صالح الحكومة . وتدعمت هيئة رئيس الوزراء من هذا النقاش ، أما هيئة هارولد ويلسون فانها قد مست .

ولكن هذا الانتصار خففت ضوئه بالاحداث الدموية التي وقعت في أيرلندا الشمالية ، والتي كانت قد أعلنت الثورة منذ عام ١٩٦٩ ، وحيث بدأت حرب أهلية حقيقية بين البروتستانت والكاثوليك واضطرت الحكومة البريطانية ، من أجل أن تظهر أنها ستبقى في موقف الحكم بين الطائفتين ، إلى إرسال قوات عسكرية كبيرة إليها .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكي الألماني مختلفة عن ذلك كل الاختلاف : فكان عليه أن يجعل الرأي العام يقبل ما يقدمه له تحت الخطوط العامة لحزب الحكومة ، بنفس درجة تقبله لما يقدمه خصمه المسيحي الديمقراطي .

والواقع أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان قد ظهر ، وورغم مجه-وداته الكبيرة ، على أنه غير قادر على أن يتعدى ، وقت الانتخابات العامة معدل ٤٠ ٪ .
 بينما حصل الإتحاد المسيحي الديمقراطي تقريباً على الأغلبية المطلقة للأصوات .
 وكانت الطريقة الوحيدة ، من وجهة نظر قاداته ، للحصول على ثقة عدد أكبر من المواطنين ، تتمثل في إخراج الحزب من نطاقه العالي . وعملوا في هذا السبيل عن طريق تزويده ببرنامج معتدل ، تمت الموافقة عليه في عام ١٩٥٩ في مؤتمر بادجودسبرج . وكان برنامجاً اشتراكياً تريبياً ، إذ أنه أعلن أن الاشتراكية الديمقراطية تجد أصولها في الأخلاق المسيحية ، وفي الاتجاه الانساني ، وفي الفلسفة الكلاسيكية ، ؛ وأكد ، في الشؤون الاقتصادية أن حرية المنافسة ، وحرية الدافع لمصاحب العمل هي عوامل هامة للسياسة الاقتصادية الاشتراكية الديمقراطية .
 وإذا كان قد قبل أن يكون تدخل الدولة ضرورياً في بعض الحالات ، فإن البرنامج قد حدد ذلك : « منافسة إلى أقصى درجة ، وتخطيط إلى الحد الضروري » . وكان الأمر في واقع الأمر يتعلق في هذه المحاولة بالتخلص من صورة إعتبرت على أنها قديمة الوقت ومخطئة لحزب عمال منفصل ، وعمل صورة أخرى مكانها لحزب مفتوح للجميع ، وبشكل خاص لهذه الطبقات المتوسطة التي كانت قد أفادت من عشر سنوات من الرخاء . وأصبح الشكل الأساسي لبرنامج بادجودسبرج في آخر الأمر كما يلي : « من حزب للطبقة العاملة ، أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزباً للشعب » .

وكخطوة أولى للسير صوب السلطة ، أنعموا مراجعة البرنامج بإختيار زعيم جديد ، أكثر ديناميكية ، وأكثر جدة ، وأكثر سحرآ كذلك عن أصحاب النظريات من السابقين . ووقع الإختيار على عمدة برلين الغربية السابق ، ويلي برانت Willy Brandt الذي لمرتفع إلى رئاسة الحزب ، وله من العمر ٥١ سنة

(فبراير ١٩٦٤) ، وكافوه بأن ينشط ، من أجل إنتخابات عام ١٩٦٥ ، حملة إنتخابية تتمين بالسحر . وفي أثناء ذلك الوقت ، تمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي كان قد احتفظ بعدد كبير من الأعضاء (٧٥٠.٠٠٠) من أن يغزو البلديات في كل المدن الكبيرة ، وأن يأخذ إدارة عدد من مجالس الأقاليم ، مثل هيس ، وبريمن ، وهامبورج ، وساكس السفلى ، ومنطقة الراين ووستفاليا .

ولم تأت إنتخابات ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ بالنجاح المطلوب . ذلك أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي رغم حصوله على نسبة متزايدة من الأصوات الممثلة (٢٩٣ /) لم يتمكن من أن يعوض تأخره عن الإتحاد الديمقراطي المسيحي الذي كان قد حسن موقفه كذلك . ولم يتمكن من تجاوز أساس ٤٠ ٪ . ولقد أصاب القادة الاشتراكيين ثبوت الهمة لفترة من الوقت ، واسكن كل شيء تم إنقاذه نتيجة لعدم قدرة المستشار إيرهارد على مواجهة ذلك النقص الاقتصادي الذي هدد كل سياسته . واضطر المستشار الجديد ، كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger ، والذي كان يهتم كثيراً بالألمانيات على حزبه وحده عدم شعبية الإجراءات السريية والنقاسية ، إلى أن يلتفت عندئذ صوب الاشتراكيين الديمقراطيين لكي يعرض عليهم مشاركته في الائتلاف الكبير (ديسمبر ١٩٦٦ — أكتوبر ١٩٦٩) وأوصل ويلى برانت إلى نيابة المستشارية ، وكذلك إلى وزارة الخارجية ، وكارل شيلر Karl Schiller إلى وزارة الاقتصاد ، وهربرت فيشر Herbert Wehner ، نائب رئيس الحزب ، والمحرك الرئيسي له ، من جانب الاشتراكيين ، في الائتلاف . إلى وزارة شؤون ألمانيا في مجموعها . وسيمطى الاشتراكيون الدليل على قدرتهم على الحكم وكان دخول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى السلطة لأول مرة منذ الحرب يمثل منعطفاً هاماً في تاريخ الجمهورية الاتحادية .

تتمة ١٩٢٩ -

وكان عمل هذا الائتلاف الكبير لا يجيب على كل الآمال، ولكن النتائج كان لا يمكن إهمالها . ففي الميدان الإقتصادي ، كانت سياسة د التوحيد التوفيقية ، الكارل شيلر ناجحة . ولم تتمكن نقابات العمال إلا أن توافق على تقليل مطالبها ، وممارسة سياسة تركيز مع الحكومة وكانت إستعادة الأوضاع الاقتصادية سريعة . وفي الداخل ، لم يكن التصويت على د تشريع إستثنائي ، للقضاء على المظاهرات غير المسئولة والهياح عند المعارضة اليسارية الخارجة عن النطاق البرلماني ، والتي كان يحركها إتحاد الطلاب الاشتراكيين الالمان S. D. S. ، تتفق مع ذوق ذلك القطاع من الشباب ولا المثقفين ، ولكنها حظيت بموافقة الاغلبية العظمى للحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن التجديدات حدثت بالفعل في نطاق السياسة الخارجية ، وتحت تأثير نائب المستشار . فبقائمة (أو إعادة إقامة) العلاقات الدبلوماسية العادية مع رومانيا ، ثم مع يوجوسلافيا ، وبجعل الرأي العام يوافق على ضرورة القيام بإنتاح د صوب الشرق ، وب طرح مبدأ ضرورة أن تكون سياسة الاسترخاء شرطاً مسبقاً لكل تقدم في أمور الوحدة ، نجح ويلى برانت في خلق مناخ جديد .

فهل سيكون تكتيك هذا الائلاف الكبير ذا فائدة لذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي إستعاد شبابه ، وتجدد ، ووفى بين نفسه وبين ذلك المجتمع الذي نشأ من د المعجزة ، الاقتصادية الالمانية ؟ لقد أعطت الإجابة على هذا السؤال إنتخابات ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩ : تراجع بسيط للاتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. (٤٦ ٪ من الاصوات) ، وتقدم واضح للحزب الاشتراكي الديمقراطي (٣١ ٪ من الاصوات) الذي سيسمح للرئيس ويلى برانت بالوصول إلى المستشارية وتشكيل وزارة إئتلافية . ان تكون ، هذه المرة ، مع الشريك القديم ، ولكن مع الحزب الليبيرالي . وهكذا تم الوصول إلى التناوب في السلطة ،

وأصبح للجمهورية الإنعصادية طريق برلماني يعتمد على حزبين ، وعلى الطائفة
البريطانية .

ولاستمرت الوزارة الائتلافية الاشتراكية — الليبرالية ، تحت إدارة شيلر
وزير الاقتصاد ، في السياسة الليبرالية التي كانت اسبقها ، وأبعدت مشروع
الإصلاح الاجتماعي الذي كان يخشاه ذلك الجزء المحافظ من ناخبينها . ودفعتم
الازمات النقدية الدولية إلى أن تعييد تقييم (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩) ثم إلى تعويم
(مايو ١٩٧٠) تلك العملة القوية التي أصبحت المارك .

وكان المستشار ويلى برانت قد رغب في التجديد في السياسة الخارجية ،
عن طريق محاولة « الانفتاح صوب الشرق » . وكان ترحيب الاتحاد السوفيتي ،
وإعتراف ألمانيا بالحدود الغربية لبولندا قد سمحا بالتوقيع ، بعد مفاوضات
صعبة ، على معاهدات موسكو (أغسطس) ووارسو (ديسمبر ١٩٧٠) ولقد
اختارت المعارضة ، بقيادة زعيمها الجديد رينر بارزيل Rainer Barzel ، أن
تهاجم المستشار على هذه الارضية . ولكي يتخلص المستشار من الازمة البرلمانية
التي أصبحت تهدد سياسته ، قرر أن يحل البوندستاغ (٢٣ سبتمبر ١٩٧٢) .
وأثبتت إنتخابات ١٩ نوفمبر أن الائتلاف الاشتراكي الليبرالي قد إستفاد بثقة
الناخبين .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكي في الدول الاسكندنافية ، وأكثر من
أى مكان آخر ، هي أن يوائم نفسه مع مجتمع الوفرة . وكان التقدم الاقتصادي
لهذه الدول قد ظل سريعاً للغاية ، وعلى الأقل حتى قرب عام ١٩٦٥ ، ثم
بدأت قلة السرعة تصبح ملحوسة ، وبخاصة في السويد . ولذلك فإن الدول
الاسكندنافية قد ظلت ، خلال سنوات الستينيات ، دولاً ذات مستوى معيشة
مرتفع . وكان للسويد أعلى مستوى معيشة في أوروبا (في عام ١٩٦٧) كانت هناك .

سنيارة وجهاز تلفزيون لاقول من أربعة أشخاص ، وجهاز تايفون لكل (اثنين) ، وكانت الدائمك تحتل المكان الثالث ، أما الزويج فإياها كانت أقل مشاركة ، ولكن تقدمها كان ملحوظاً ، خاصة وأن زيادة إجمالى الإنتاج القومى كانت تزيد على ٥ ٪ فى العام . ولقد تمكنت فنلندا ، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، من أن تزيد إجمالى إنتاجها بنسبة ٤٠ ٪ .

وكانت كل الدول الاسكندنافية ، وحتى فى سنوات الستينيات ، تحكمها أحزاب اشتراكية . وكان ذلك باستثناء فنلندا ، التى كان النموذ السوفيتى ينجم عليها ولما كان الأعداء الأكثر تصميماً للديموقراطية هم الاشتراكيون الديمقراطيون ، فإن هؤلاء قد أبعدوا عن الحكومة ، وفى صالح الحزاب البورجوازية ، (وزارات سوكسلالينين Sukselainen ، وكارجالاينين Karjalainen ، وفيرولاين Verolainen) ولم يحدث إلا فى شهر أغسطس ١٩٦٦ أن سمح لمتصار الاشتراكيين فى الانتخابات بتشكيل حكومة إئتلافية برئاسة باسيو Paasio الاشتراكي الديمقراطي . وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٧٠ دفعة من جمهور الناجحين صوب اليمين ، وأنهت تجربة الاغلبية الاشتراكية ، (الإشتراكيون - الديمقراطيون ، والشيوعيون) .

ومع وزارة هانسن Hansen فى الدائمك ، ووزارة جرهاردسن Gerhardtsen فى الزويج ، ووزارة إيرلاندر Erlander فى السويد ، كان تفوق الاشتراكيين الديمقراطيين مضبوذاً منذ وقت طويل ، وكان تطبيق سياسة دولة الرفاء معهم يعتبر كنموذج وكان النموذج السويدي ، مثلاً ، لا يمكن الطعن فيه ، فى ميدان الصحة العامة (أمل فى الحياة لـ ٧٢ عام الرجال ، ولـ ٧٦ عام النساء) ، وحماية البيئة ، والإمان الإجتماعى ، وحتى فى الاستقرار السياسى (فنلندا

١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٩ لم تعرف السويد إلا رئيسين الوزراء هانسون Hanson، وايرلاندر :

ومع ذلك فإن سياسة دولة الرخاء لم تنجح في السيطرة على اتجاهات التضخم التي زادت منها حالة الرخاء فالواقع أنه لم تختلف البطالة، بل وصل الحال حتى إلى نقص الأيدي العاملة في بعض القطاعات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سريع جداً للأجور، تلتها زيادة مبالغ فيها في الطلب الداخلي، وكان على الاتجاه الاشتراكي الاسكندنافي، من أجل العمل ضد التضخم، أن يضع سياسة للإشراف على الاستثمارات، وتوجيه الأسعار، الأمر الذي كان الرأي العام لا يتقبله، والذي ظهر في آخر الأمر على أنه بدون فاعلية. ووصل الأمر إلى ظهور حالة ضيق، عبروا عنها بفقد أنفاس الاشتراكيين الديمقراطيين، في الدول الثلاث.

ففي النرويج، أولاً منذ انتخابات ١١ سبتمبر ١٩٦١، لم يحصل العمال، برئاسة جرهاردسن إلا على ٧٤ مقعداً (بدلاً من ٧٨ في عام ١٩٥٧) من ١٥٠ مقعداً، وفقدوا الأغلبية المطلقة. وظلت الوزارة في مكانها، ولكنهم عرفت لحظات في غاية الصعوبة. وسجلت انتخابات ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ هزيمة واضحة هذه المرة. وللعمال، الذين حصلوا على ٤٣٪ من الأصوات. ولم يتمكنوا من الحصول إلا على ٦٨ مقعداً وعندئذ قام بير بورتون Per Borten زعيم الحزب الزراعي، بتشكيل وزارة ائتلافية من الأحزاب البورجوازية، الأربعة، ومارس سياسة اجتماعية قريبة من سياسة جرهاردسن، وظل في السلطة حتى شهر مارس ١٩٧١. وبعد أن انقسمت الوزارة على نفسها بشأن موضوع دخول النرويج إلى السوق المشتركة، اضطرت هذه الوزارة الائتلافية إلى الاستقالة، الأمر الذي سمح للرئيس الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطي قريجهفي براتيللي Trygve Bratelli بتشكيل حكومة اشتراكية متجانسة، واسكنها لا تحظي إلا بتأييد أقلية.

وفي الدانمرك ، كان ضعف الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي قد ظهر وقت الانتخابات التشريعية في شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، وتأكد في انتخابات عام ١٩٦٦ ، حيث فقدت الحرب شعبية مقاعد في صالح مجموعة إنشقت من أقصى اليسار . وبعد هامين آخرين ، فقد الاشتراكيون الديمقراطيون ستة مقاعد جديدة ، واضطروا إلى ترك السلطة إلى وزارة ائتلافية رأسها هيلمار بونسجارد Hilmar Baunsgaard رئيس الحزب الراديكالي . وجاءت الانتخابات المقدمة في شهر سبتمبر ١٩٧١ لكي تؤدي إلى تقسيم شبه متساو لمقاعد البرلمان بين اليمين وبين اليسار ، وتمكن أوتو كراج Otto Krag الذي شكل حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين من أن يعود إلى السلطة .

وفي السويد ، واجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي تراجعاً أولياً في انتخابات ٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وكان تراجعاً معتدلاً لم يحدد وجود وزارة إيرلاندر . ولكن الانتخابات البلدية والاقليمية في ١٨ سبتمبر ١٩٦٦ أثارت القلق : فلم يحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا على ٤٣٪ من الاصوات مقابل ٥١٪ منذ أربع سنوات ، وأصابته خسائر كبيرة في المدن . وظاهرة أشد إثارة للقلق كانت تتمثل في أنه للمرة الاولى ، قدمت أحزاب المعارضة ، والمعروفة باسم « الأحزاب البورجوازية » في هذه الانتخابات برنامجاً مشتركاً تحت عنوان « تجمعات الوسط » ، ومع ذلك ، فإن الانتخابات التشريعية التي وقعت في ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ قد أعطت للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي حصل على ٥١٪ من الاصوات ، فترة راحة قصيرة . وكان خلف تاج إيرلاندر Tage Erlander (والذي انسحب بإختياره ، وبعد أن مارس رئاسة الوزراء لمدة ٢٣ سنة) وهو أولوف بالم Olof Palme لم يتمكن من الإفادة من الإصلاح الدستوري (إلغاء المجلس الثاني) والإصلاح الانتخابي الذي كان يهدف القضاء

على الأحزاب الصغيرة . والواقع أن إنتخابات ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ سجلت تراجعاً واضحاً للاشتراكيين الديمقراطيين الذين ، مع ٤٥ ٪ فقط من الأصوات ، لم يتمكنوا إلا من الحصول على ١٦٣ مقعداً من ٢٥٠ . ويمكن بالم من أن يشكل وزارة متجانسة ، ولكنها لا تستند إلا إلى أقلية ، وكان بقائها يعتمد على تأييد ١٧ نائباً شيوعياً .

وكان تراجع الإنجاء الاشتراكي في الدول الاسكندنافية يرجع إلى ظاهرتين متناقضتين فمن ناحية ، زيادة قوة يسار متطرف تكون إما بشيوعيين كما حدث في السويد (كان إنحراف الحزب الشيوعي الرسمي صوب اليمين قد تسبب حتى في ميلاد تشكيل ماركسي - لينيني في عام ١٩٦٧) ، وإما بانشقاق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي (« الحزب الاشتراكي للشعب » في النرويج ، « الحزب الاشتراكي الشعبي » في الدانمرك ، والذي ضعف نفسه نتيجة لتكوين « يسار اشتراكي » في عام ١٩٦٧) . ومن ناحية أخرى ، تجديد « الأحزاب البورجوازية » ، أو على الأقل البعض من بينها ، مثل الحزب الزراعي في النرويج ، والحزب الراديكالي في الدانمرك ، وحزب الوسط في السويد . وحين نجحت هذه الأحزاب ، سواء في تقديم برنامج مشترك ، أو في تنسيق حملاتها الانتخابية ، بطريقة تعرض على الناخبين بديلاً شاملاً للأحزاب الموجودة في السلطة ، سجلت تقدماً واضحاً . وكان فقدان النفس للاتجاهات الاشتراكية ، والذي كان واضحاً في كل الدول الاسكندنافية ، يرجع في الواقع ، إلى أن « دولة الرخاء » التي كانت تدخل في برامج كل الأحزاب ، لم يعد لها تأثير وفقدت قوة إغرائها .

ولقد إستدار كل القادة صوب السوق المشتركة ، لكي يحاولوا العثور على علاج لذلك الركود الإقتصادي ، ولتزايد البطالة في سنوات السبعينيات . وبعد مناقشات طويلة ، تخلي أولوف بالم ، بالنسبة للسويد ، عن هذا الجبل (مارس

(١٩٧١) ، ولكن حكومات الزويج والدائمك قررنا تقديم مشروع الانضمام ،
الذي وجهوه إلى الدول الست ، وإخضاعه لعملية إستفتاء . وفي الوقت الذي
رفضه فيه الناخبون النرويجيون بأغلبية بسيطة (سبتمبر ١٩٧٢) ، وافق عليه
الناخبون الدائمك في ٢ أكتوبر . وأصبح انضمام الدائمك للسوق المشتركة
فعالاً منذ أول يناير ١٩٧٣ .

وكانت صعوبات الاتجاه الاشتراكي في إيطاليا ، هي صعوبات « الانفتاح
صوب اليسار » ، والذي بعد المفاتحة الأولى لوزارة فانفاني Fanfani في شهر
يوليو ١٩٥٨ ، والفترة التمهيدية لمدة الخمس سنوات التالية ، لم يتحقق إلا في
وزارة ألومورو Aldo Moro الأولى ، والتي تشكلت في ديسمبر ١٩٦٣ . وضمت
الوزارة ستة عشر وزيراً ديمقراطياً مسيحياً ، وسبعة وزراء اشتراكيين ، من
الحزب الاشتراكي الإيطالي (ومنهم نيني ، الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء)
وثلاثة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي (ومنهم ساراجات وزير
الخارجية) ، وأحد الجمهوريين . وكان الحزب الاشتراكي الإيطالي قد وافق على
فكرة المشاركة في الحكومة ، في مؤتمر روما ، في شهر أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرد نيني
ذلك بقوله : « إن الأمر لا يتعلق بتحالف سياسي عام ، . . . لأنه يتعلق باتفاق
محدود في أهدافه من أجل . . . السماح بحالة من الأمن الديمقراطي » .

والواقع أن الانفتاح صوب اليسار كان عملية قامت بها قيادات الأحزاب
ودون أن يكون الرأي العام الإيطالي قد شعر بأهميتها . ولهذا السبب ، فإن
التجربة كانت مشقة ، وتعرضت في كل لحظة لتقييم مواجهة من جانب بعض
الشخصيات السياسية . وهكذا فإنه ، وتحت قيادة فيكيتي Vecchieti قام ،
الجنح اليساري في الحزب الاشتراكي الإيطالي P. S. I. بمهاجمة سياسة نيني ،
وآلف ، في ١٢ يناير ١٩٦٤ ، الحزب الاشتراكي الإيطالي لوحدة البروليتاريا

P. S. I. U. P. ، وأنه ، من جانب الديمقراطية المسيحية ، لم تؤد ترددات فانفاني إلى تدعيم الوفاق .

وكانت الاوقات الاولى للافتتاح صوب اليسار صعبة . واصطدمت الحكومة الجديدة بسرعة تقريباً بمجموعة من الازمات الاقتصادية ، متمثلة في التضخم ، وعجز مشير للقلق في الميزان التجاري ، وزيادة في البطالة . واضطرت الحكومة إلى وضع خطة للنشيط كانت شديدة وغير محبوبة . ولكن من حسن حظ هذه الحكومة أنه سرعان ما عادت الصيغة الاقتصادية إلى ما كانت عليه ، وعرفت إيطاليا منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ ، توسعاً واضحاً في شبه استقرار الاسعار ، وفي توازن المبادلات الخارجية .

وكان في وسع عامل آخر أن يدعم الافتتاح صوب اليسار : لإعادة التوحيد الاشتراكي التي تمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٦ بين الحزب الاشتراكي الايطالي P.S.I. ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي P.S.D.I. . وبدأ أن الحزب الاشتراكي الموحد يمكنه أن يقدم للرأي العام مركزاً مستقطباً قادر على التنافس مع الحزب الشيوعي أو مع الديمقراطية المسيحية .

ولكن الانتخابات التشريعية في شهر مايو ١٩٦٨ لم تؤكد هذا الأمل . ففي الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية المسيحية ، مع ٢٦٦ مقعداً ، (من ٦٣٠) و ٣٩٪ من الأصوات ، قد تحسن مركزها ، لم يحصل الحزب الاشتراكي الموحد إلا على ١٤٥٪ من الأصوات ، وعلى ٩١ مقعداً . وكان بعض الناخبين الاشتراكيين قد تخلوا عنه ، وصوتوا في صالح الحزب الاشتراكي الايطالي لوسيدة البروليتاريا P. S. I. U. P. (٥٤٪ من الأصوات) ، وحتى في صالح الحزب الشيوعي نفسه الذي أصبح ، مع ٢٧٪ من الأصوات (مقابل ٢٥٪ في عام ١٩٦٣) أقوى حزب من بين الأحزاب الشيوعية في الغرب . وبأخذ

هذا الدرس من الانتخابات ، رفض الاشتراكيون أن يستمروا فى المشاركة فى الحكومة ، وتسببوا بذلك فى سقوط وزارة الدورو . وسوف تدخل الحياة السياسية الإيطالية فى فترة هياج ، ستنتهى ، فى عام ١٩٦٩ ، « بالحريف الساخن » وشبه سيطرة النقابات على السلطة .

وهكذا فإن الانفتاح صوب اليسار لم ينجح فى هر الرأى العام ، وفى تحريك مدى إمكانيات الأحزاب . وعلى مستوى النخبة السياسية نفسها ، لم يتمكن من أن يعدل من العادات القديمة ، والمعارضات التقليدية . وقد رأينا ذلك بوضوح وقت الانتخابات الرئاسية فى شهر ديسمبر ١٩٦٤ . فلقد كان الرئيس ساراجات هو منتخب إئتلاف يصل حتى اليسار المتطرف والذى كان بالفعل قد عمل على إحداث إنشقاقات فى وسط اليسار . وكان النواب والشيوخ قد انقسموا إلى كتلتين ، الأمر الذى كان المراقبون ، بقوة العادة ، قد وصفوها بكتل طيعية .

وكان الانفتاح صوب اليسار للديمقراطية المسيحية صوب الاشتراكيين النيمين بطبيعته الحال ، وبالمسبة لمن كان قد وافق عليه ، هو انفتاح صوب اليمين ، بمعنى الموافقة على نوع من الاشتراكية الحكومية . ولم تعط التجربة نتائج جيدة . من جانب ، لأن الديمقراطية المسيحية لم تعتبر هذا الانفتاح أبداً إلا على أنه مناورة ، ضرورة من أجل ضمان أغلبية برلمانية فى وقت صعب ، ولكن دون الاشتراك فيما هو أبعد من برنامج مؤقت للحكومة محدود للغاية فى أهدافه . ولذلك فإنه ليس مثيراً للدهشة أن يكون عمل حكومة دورو ، فى هذه الظروف ، ضعيفاً للغاية . ومن جانب آخر ، لأن الاشتراكيين الذين اشتركوا فى هذه المغامرة لم يكونوا يرغبون فى أن يختاروا بصراحة بين الاشتراك فى حكومة وبين ميزات المعارضة ، وعلى الأقل من الناحية النظرية . فالأتجاه إلى النخبين ، مكررين الخيالات القديمة والالفاظ الثورية ، وفى نفس

الوقت طالعين لم يلهم الموافقة على مبدأ التكتل مع أحزاب الوسط، لم يكن يبدو على أنه يمثل تمازجاً كاملاً. وكانت نتائج الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي وقعت قبل وقتها، في ٧ - ٨ مايو ١٩٧٢، والتي تميزت بانزلاق بسيط صوب اليمين، تتجارب مع هذه السلبية.

٤ - الدكتاتوريات في إيبيريا :-

على العكس من دول أوروبا الغربية الأخرى، بدت دول شبه الجزيرة الأيبيرية على أنها لم تخضع أبداً لعملية التغيير. فكان هناك أربعون عاماً من دكتاتورية سالازار Salazar في البرتغال، وخمسة وثلاثون عاماً من دكتاتورية فرانكو Franco في إسبانيا؛ وكان تقارب الأشكال السياسية يبدو على أنه التقليد الأكثر وضوحاً في هذه الحقيقة. وأكثر من أي دولة أخرى ظهرت برتغال سالازار، والتي كانت نظريتها مبنية على احترام التقاليد، على أنها بلاد عدم التحرك.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البرتغال، والتي كانت قد نجحت في الاحتفاظ بحيادها، وحتى في أن عرضت إعطاء ضمانات للبحرانيات بالسباح لهم بإقامة قواعد في جزر آزور (الخالديات) تتمتع بإمكانيات خاصة. فكانت علاقاتها القديمة للغاية مع بريطانيا العظمى، أولاً، هي التي تعطيها هامياً في معسكر الديمقراطيات؛ وكان هناك موقعها الجغرافي على المحيط الأطلسي، والذي سيسمح لها، في بضع سنوات، بالدخول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. (١٩٤٩) ثم في هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦)؛ وثبات قيمة عملتها، والتي كان سالازار قد عمل بصبر من أجل إعادة قيمتها لها - ونتيجة لسياسة تقشف في الميزانية إلى آخر درجة ممكنة.

وكانت الحالة السياسية تعتبر، من وجهة نظر خاصة، على أنها جيدة: فكان

يمكن تعريف النظام على أنه دكتاتوري منتظم في انتخاباته التي كان أنصار رئيس المجلس ينجحون فيها بطريقة منتظمة . ففي الانتخابات التشريعية في عام ١٩٤٥ وفي عام ١٩٤٩ ، وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٤٩ ، ثم عند وفاة الرئيس كارمونا Carmona في عام ١٩٥١ ، كان أعداء سالازار ، بعد محاولتهم مواجهة جمهور الناخبين ، يحصلون في كل مرة على فقدان آمالهم ، في مواجهة العقوبات التي كانوا ياقونها ، وكانوا يقنعون بعملية مقاطعة غير فعالة . والواقع أن المعارضة لم تكن تثير سوى إهتمام مجموعات صغيرة من المثقفين أو العسكريين ، ولكنها كانت لا تمس تلك الجماهير التي استمرت في أن تنظر إلى سالازار على أنه الذي عمل على إعادة النظام ، وأنه الذي يضمن الهدوء .

ولم تظهر الصعوبات الأولى إلا عند نهاية سنوات الخمسينيات . أولا صعوبات من نوع سياسي ، التي ظهرت حول الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ١٩٥٨ . وكان سالازار قد أبعاد الرئيس الذي إنتهت مدته ، وهو الجنرال لوپز Lopez ، من أجل تقديم الاميرال توماس Tomas كمرشح رسمي ؛ وإنسحب منافسان معتدلان ، كما هي العادة ، قبل الانتخابات ، ولكن مرشح ثالث تيجراً على البقاء حتى النهاية . وبدأت الحملة الانتخابية لهذا الأخير ، وهو الجنرال دلجادو Delgado ، على أنها توقيت الناخبين ؛ ووقعت أحداثاً عديدة ، ورغم البداية الرسمية ، والضغط الحكومية ، حصل دلجادو على ما يقرب من ربع الأصوات ، وبدون شك أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما نظرنا إلى التزيف في عملية الانتخابات . وبعد بضعة أشهر ، رأى الجنرال دلجادو أن أمته لم يمد مضبوئاً ، فقرر في نفسه وفي يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ ، تم القضاء في لشبونة على ع - اولة إنتفاضة وفي نفس الوقت ، قام سالازار بتعديل الدستور من أجل أن يسمح من جماهير الناخبين حتى لإنتخاب رئيس الجمهورية ويضعه في

أيدى مجموعة صهيونية تسكون من مندوبين عن المجلسين . وفى ٢٣ يناير ١٩٦١ ، قامت مجموعة من المنفيين بقيادة الكاتبين جالفاز Galvao بالاستيلاء ، فى البحر ، على إحدى سفن الر كاب البرتغالية ، سافنا ماريا ، وسلمتها للسلطات البرازيلية ، لجذب لانتباه الرأى العام العالمى إلى الشئون البرتغالية . وأخيراً ، وفى أول يناير ١٩٦٢ ، قامت لانتفاضة عسكرية فى بجة ، وتم كبها بسرعة .

وهذه الازمة السياسية حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه أزمة الامبراطورية الاستعمارية ، والتى تميزت فى شهر مارس ١٩٦١ بشوب ثورة الوطنيين فى أنجولا ، وفى شهر ديسمبر باحتلال القوات الهندية لجاو ، ثم بالاضطرابات التى نشأت فى غينيا وفى موزمبيق . ومست ثورة المستعمرات سلازار بشكل مباشر ، وخاصة وأنه لم يكف عن تمجيد المزايا الخاصة بادخال الاستعمار التى يتميز بها مواطنيه ، وكذلك عدم تأثرهم بروح التفرقة العنصرية . وكان قد اقترح ، من أجل تبرير رفضه الاصلاحات فى الامبراطورية ، والإدماج الرسمى للأقاليم الاستعمارية مع المقاطعات البرتغالية ، إنشاء مجموعة برتغالية — برازيلية تستند إلى إفريقية البرتغالية ، وتؤسس على مجتمعات من شعوب متعددة . وكانت خرافة ، تبرات منها تماماً البرازيل ، ولم يمتج عنها سوى تحميل لقتصاد ومالية البرتغال أعباء ثقيلة نتيجة لحروب لستعمارية .

وعادت الصعوبات الاقتصادية إلى الرفض العنيد الذى واجه به سلازار الافكار الحديثة ، وإلى حله بالاحتفاظ بمجتمع لوقت سابق ، أغلبية من الفلاحين . وإذا كان قد وافق على أن يضحي من أجل وضع موضحة التخطيط ، فإنه لم يبد على أنه بذل طاقة كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف محددة . فلقد رأيناه يعمل من أجل مشروع الرى ، ومشروع تقسيم المساحات الكبيرة للغاية من الملكيات الزراعية ، التى كانت قد أهملت بالفعل فى أثناء الوقت . ومع ذلك فإن لجمالى الإنتاج القومى قد زاد بنسبة ٢٧ ٪ خلال

الخطوة الأولى است سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٨)، وبالنسبة ٤٤٪ خلال الخطوة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٤) . وهذه الزيادة ، والتي كانت أكثر أهمية بالنسبة للتجارة ، والخدمات ، وأقل درجة بالنسبة للصناعة ، نتج عنها زيادة خطورة عدم التوازن بين لشبونة ومنطقتها ، من ناحية ، وبين بقية البلاد ، وحيث ظل مستوى المعيشة هو الأكثر انخفاضاً في أوروبا ، بعد ألمانيا ، من ناحية أخرى .

وشهدت سنوات الستينيات نمو ظاهريين مشيرتين للتقارب بالنسبة لبرتغال سالازار : النمو شبه التلقائي للسباحة ، الذي كان يمثل ضرر عرض ، وأمام شعوب متخلفة ، لمشهد مستوى معيشة مرتفع نسبياً ، وسلوك لا يزال غير معروف ؛ والهجرة ، والتي غالباً ما تكون سرية ، للشبان صرب الدول الغربية المصنعة . وهذا الانفتاح لبرتغال صوب الخارج كان رفضاً لكل سياسة الديكتاتور .

وكان المرض المفاجيء والآخر اسالازار (سبتمبر ١٩٦٨) قد فتح فجأة فترة ما بعد سالازار . وبعد تعيين الدكتور مارشيلو كايثانو Dr. Marcelo Caetano رئيساً للوزراء في ٢٦ سبتمبر ، أفاد من حكم مسبق عليه من جانب الليبراليين . وسيقوم ، بحذر كبير ، بعملية فك الارتباط عن هذه الدولة التي كانت « محنطة » .

وفي إسبانيا ، ظهر نظام فرانكو ، بعد نهاية الحرب ، على أنه مهدد : فكان سطرالديكتاتورين اللذان كانا قد ساعداه على كسب الحرب الأهلية قد بدأ على أنه مقدمة لاختفائه . ولكن عدم توفيق ، وتطرف الدول (تحدثوا عن تدخل متسلح فيما وراء البرانس) ، أثار الشعور العام ، وأسهم في تجميع الرأي العام الإسباني حول الكاوديو . وعمل على تجميع حق كل المحافظين الذين كانوا يخشون من عودة الفوضى التي قد تترتب على تدخل القوات المنتصرة . ولذلك فإنه يمكننا أن نقول أن شعبية النظام قد بلغت قمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ .

١٩٤٥

وكانت دعائم نظام فرانكو في ذلك الوقت هي الجيش ، والكنيسة مع الغالبية العظمى للكاثوليك ، وكبار ملاك الاراضي ، والاطراف الصناعية والمالية وكذلك جمهور كبير من الحرفيين والتجار وصغار المقاولين في المنطقة الجمهورية السابقة ، والذين كانوا قد أساموا معادلتهم أثناء فترة الحرب . ومن الناحية السياسية ، كان في وسع النظام أن يعتمد على الفلانجيين ، والملكيين ، وأنصار دون كارلوس ، وكانت سياسة الجنرال فرانكو هي أن يلعب على معارضات هذه الاتجاهات المختلفة ، وبشكل لا يسمح لأى من بينها بأن تسيطر في نفس الوقت الذى يحاول فيه ، حتى من ناحية الشكل ، أن يعمل على زيادة درجة ليبرالية دكتاتوريته .

وأصدر ، منذ عام ١٩٤٥ نوعاً من إعلان الحقوق ، الذى إدعى إعادة معظم الحريات المدنية ؛ وبعد عامين ، جعل أحد الاستفتاءات يصدق على قانون وراثه عرش إسبانيا على أنها مملكة ، يقوم هو بالوصاية عليها ، ويحتفظ لنفسه بحق تعيين خلفاء له . وكانت إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة (التوقيع في عام ١٩٥٣ على معاهدة معونة إقتصادية وتعاون عسكري) تمثل نوعاً من الاعتراف بالنظام من جانب الدول الأجنبية ، وذلك في نفس الوقت الذى تراجع فيه ، فى الداخل ، نفوذ الفلانج . الأمر الذى أدى إلى أن يحاول نظام فرانكو أن يظهر نفسه في سنوات الخمسينيات ، على أنه نظام سلطوى ، معاد للشيوعية ، ولكنه غير فاشيستي ، وليس عقائدياً ولكنه نفعياً ، ومشغول فقط بعظمة إسبانيا وبمصير أبنائها . ومع ذلك فمع مرور السنوات فقدت موضوعات الدعاية هذه فاعليتها : فلقد أثرت فى الأجيال التى كانت قد عرفت الحرب الأهلية ، واسكنها تركت الشباب دون أن تتمكن من التأثير عليهم .

وستزداد عملية استهلاك النظام ، كنتيجة لمجرد قانون حيوى ، مع ذلك

التغيير الإقتصادي والإجتماعي الحقيقي الذي سيشهده إسبانيا في سنوات الخمسينيات وسنوات الستينيات .

وعند نهاية الحرب الأهلية ، كان أساس الإقتصاد — اد الأسباني لا يزال هو الزراعة ولكن نظام فرانكو ، والذي كان مشغولا قبل أى شىء آخر ، بضمان تأمين تموين الأهالي ، لم يجرؤ على الإقتراب من المشكلات الكبيرة المتعلقة بالملكية وبالإستثمار . وبعد ربع قرن من نهاية الحرب الأهلية ، ظل بنيان الملكية هو نفس ما كان عليه في مطلع هذا القرن . فكان ٦٥٪ من الملاك يملكون ما يقل عن ٧٪ من الأراضي ، و ٢٪ من الملاك يملكون ما يزيد على النصف . أما فيما يتعلق بنصيب الإستثمارات الزراعية في مجموع الإستثمارات ، فإنه لم يكن سوى ٧٪ في عام ١٩٤٥ ، ٨٪ في عام ١٩٥١ ، و ١٣٪ في عام ١٩٥٤ ؛ وكان التقدم الوحيد الملحوظ يتمثل في بضع عمقات من أجل الرى ، ومجهود أكثر أهمية من أجل إعادة التشجير . حتى أصبحت الزراعة الإسبانية من بين أقل الزراعات إنتاجية في أوروبا ، وحتى في عام ١٩٥٥ كان نصيب الفرد من الإنتاج قد زاد بالكاد عن مستوى عام ١٩٤٠

وكانت نتيجة هذا الركود أن قام الفلاحون ، الذين ثبتت عزائمهم ، بترك الريف في جماعات ، وذهبوا إلى المدن وكان سكان الريف الذكور يصلون إلى ٥٠٠.٠٠٠ فرد في عام ١٩٤٠ ، وإلى ٨٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ؛ وبعد عشر سنوات لم يكن هناك ما يزيد على أربعة ملايين منهم ثم ٣.٢٥٠.٠٠٠ في عام ١٩٦٤ ، ثم ٢.٥٠٠.٠٠٠ فقط في عام ١٩٧٠ . وهكذا هبطت نسبة الفلاحين في مجموع الأهالي المنتجين من ٥٥٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ٢٧٪ في عام ١٩٧٠ .

وكان توافد هذه الكتل من الفلاحين يعطى الصناعة أيدى عاملة ضخمة ،

ومن نوعية جيدة فوق ذلك . وهذا العامل ، بإضافته الى مجهود الاستثمارات التي قامت به الدولة ، ومع رأس المال الخاص ، يشرح ذلك النمو الواضح للصناعة الإسبانية إبتداء من عام ١٩٥٠ . نمو صحية تضخم كبير (من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ تضاعف معدل الاسعار بنسبة ٢٠١) وعدم توازن في المبادلات التجارية ، حتى أن أسبانيا ظهرت ، رغم الموارد المتزايدة من السياحة والمعونة الاقتصادية الأمريكية ، على أنها على حافة الإفلاس . وطلبت الحكومة الإسبانية معونة بنك النقد الدولي ، الذي لم يمنحها لها إلا بشروط خاصة . وتم تطبيق هذه للشروط عن طريق التخلي عن التوجيه الإقتصادي - ادى ، ووضع خطة من أجل الاستقرار (يوليو ١٩٥٨) وتخفيض قيمة البيرويت . وإسبانيا ، التي دخلت الى المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، زادت من مرونة مراقبة الاسعار ، وسهحت باستثمار رؤوس الاموال الأجنبية في المشروعات الإسبانية ، وحررت نصف تجارتها الخارجية .

وكانت هذه الإجراءات تمثل نجاحاً ملحوظاً . فلقد تمكنوا من كبت التضخم لفترة سنوات طويلة ، ومن اعادة التوازن الى الميزانية ، وأخذ التوسع سرعاً واضحة بنوع خاص . وبدأ أن معدلات نمو الدخل القومي من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ ، قد وصلت الى ١٣٨ / أى أكثر من المعدلات اليابانية (١٠٢٨٪) وتقرّب من ضعف معدلات دول السوق المشتركة (٧١٪) . وهذا التقدم كان قد أصبح ممكناً نتيجة لوضعهم ، فى عام ١٩٦٣ ، وخطة أربع سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي عهدوا بتطبيقها لرجل الاقتصاد لوريانو لوبيز رودو Laureano Lopez Rodó ، والذي حصل على مرتبة وزير .

وكانت النتائج الاجتماعية لهذا التحرك الإقتصادى لإسبانيا عديدة . فأولا تغيرات هامة فى بنى الأهل الى العاملين ، مع تراجع للقطاع الزراعى ، وتقدم

٣٧٩ -

للقطاع الصناعي (٣٩٪ في عام ١٩٦٨) وخاصة في تضاعف ، من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ ، لعدد العمال ؛ وزيادة عدد التقنيين ، والمستخدمين ، والكادرات والموظفين وعمال الخدمة وبعد ذلك ، زيادة خطورة الفوارق بين المناطق ، فالمناطق الزراعية تماماً غرقت في الفقر ، مع مستوى معيشة يمكن مقارنته بمستوى المعيشة في بلاد الشرق الأدنى ، بينما وصلت الأقاليم المصنعة مثل بسكاي وجيبوزكوا إلى مستوى المعيشة الفرنسية المتوسطة . ولقد طرح إنشاء مناطق صناعية قوية في مدن مثل قادس ، وهيلبا ، وسرياقوسة ، وبيجو ، ولاكورتون وبرغوش وخاصة في بلد الوليد ، مشكلات بشأن إسكان العمال ، التي حاولت الحكومة أن تجد حلاً لها عن طريق منح قروض هامة . وأخيراً ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، أصبح من السهل تقليل نسبة وفيئات الأطفال ، ودفع نسبة الأمية إلى حد كبير ، والتوسع في التعليم المهني .

وللمجتمع الجديد ، كانت هناك سياسة جديدة . فمنذ عام ١٩٥٧ ، وهو الوقت الذي دخل فيه وزراء تقنيون إلى الحكومة ، حاول النظام أن يكتب ، ودون أن يغضب القوى التقليدية التي كانت تؤيده ، عملاء جدد . وإعادة التشكيل الوزاري ، في شهر يوليو ١٩٦٢ ، علاوة على أنه أنشأ منصب نائب رئيس الحكومة ، فإن الكاتبين جنرال مونيوز جرانديس Munoz Grandes الذي بدأ بهذا الشكل أنه كمرشح ممكن لخلافة فرانكو ، قد عمل على إدخال إلى الوزارة رجال شبان معروفين بتفتحهم للأفكار الجديدة ، مثل مانويل فراجا إيريبارن Manuel Fraga Iribarne وأدى إصدار قانون ١٨ مارس ١٩٦٦ إلى إلغاء الرقابة ، وإن كان قد احتفظ بالمصادرة الإدارية ؛ وأعطي القانون الأساسي ، الذي قدم للكورتيز في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمت الموافقة عليه باستفتاء ١١ ديسمبر ، للبلاد مؤسسات أكثر ليبرالية . وكان الأمر يتعلق

٣٨٠

بضرورة كسب طبقات وسطى جديدة في المدن ، كانت التنمية الاقتصادية تدهمها باستمرار . وبدأ أن النظام قد تدخل عن محاولة إقناع القطاعات المضطرب بها ، مثل العمال اليوميين في الزراعة ، والعمال غير المتخصصين .

وكانت هذه الأوساط ، وبخاصة الأخيرة منها ، تمثل أرضاً خصبة بالنسبة لنمو قوى المعارضة . ولقد استت حرركات الإضراب الكبرى في ربيع ١٩٥٨ و ربيع ١٩٦٢ آلافا كثيرة من العمال . ويبدو أن هذه الاضرابات قد حركتها القوى السياسية القديمة للمعارضة الجمهورية ، والمليمة بالخصومات الداخلية بين المعتدلين ، والاشتراكيين واللفوضيين ، والشيوعيين ، بدرجة أقل مما قامت به المعارضة السرية للجان العمال ذات الميول الشيوعية ، والحرركات الكاثوليكية والمصلحية ، وحق الفلانجيين المعارضين . وإلى جانب هياج العمال ، كان رفض الطلاب قد أصبح شكلا رئيسياً من أشكال المعارضة الجديدة . وكانوا متأثرين باليساريين ، وأصبحوا عنيفين بنوع خاص لمبتداء من عام ١٩٦٥ ، وخطارين في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ . واسكن الاقسامات الداخلية ، وعدم الواقعية هؤلاء المعارضين أثارت قلق الأوساط ذات المصالح ، والتي خرج منها هؤلاء الطلاب الراضون . وبشكل عام ، فيبدو أن الراديكالية المتزايدة لمعظم التنظيمات السياسية السرية قد أهدت جمهور الاسبانين ، والذي كانت عدم رغبته في السياسة ، وحذره ، قد لفتت أنظار كل المراقبين .

ولكن المشكلة الأكثر مباشرة أصبحت هي مشكلة خلافة الكاوديو . وبدأ أن قراراتين قد مهدا لذلك ، قرار ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ، والذي عين في نيابة الرئاسة ، وبدلاً من مونيوز جرانديس ، الاميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco ، وقرار ٢٢ يوليو ١٩٦٩ ، والذي أعلن به الجنرال فرانكو إلى الكورتيز أنه يختار الأمير خوان كارلوس Juan Carlos كأخير

— ٣٨١ —

لإسبانيا ، لكي يخلفه . وقالوا : « ملك من قش ، ومساشار من حديد » ؛ ولكنه كان كذلك لإصرار الحركة لإدخال الليبيرالية ، كما أظهر ذلك التعديل الوزاري الذي حدث في شهر أكتوبر ١٩٦٩ . والذي دعم بمجموعة «التقنيين» ، الشبان ، والحديثين ، والمهتمين فاعلية ، ومتجهين بتصميم صوب أوروبا ، والذي بدأ أن أحدا أهدافهم كان هو الدخول إلى السوق المشتركة .

خاتمة الباب الثاني

على إنساع فترة خمسة وعشرين عاماً ، كانت حالة تفكير سكان دول أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وكذلك طريقة تفكيرهم وسلوكهم ، قد تغيرت بشكل عميق . والسكى تبقى فى الميدان السياسى ، فلقد ظهرت ظاهرتان زادت أهميتهما عن المظاهرات الأخرى : الأولى هى تدهور الاتجاه الاشتراكى ، والثانية هى شخصانية السلطة .

تدهور الاتجاه الاشتراكى فى صوره المختلفة ، البلشفية ، واتجاهات العمال ، وحق تلك التى كانت مجرد انجازات إصلاحية ، مثل دولة الرفاء ، فى سنوات التحرير ، كان النموذج السوفيتى قد ظهر على أنه يفرض نفسه أمام أنظار جمهور ضخم من المواطنين فى أوروبا الغربية . وكان الفرع من الاتجاه النازى وجرائمه وهيبة الإتحاد السوفيتى الذى خرج منتصراً من حرب فظيمة ، واحترام شهداء المقاومة ، وقوة سحر هذه الايديولوجية الطموحة ، قد بدت كلها على أنها تعمل من أجل نجاح الشيوعية . وعلى مستوى الادب ، والافلام السينمائية ، كان الأبطال الجدد عمال سكك حديدية فى المقاومة ، وعمال مناجم ناضجين ومضربين ، وحق عمال إيطاليين فى البطالة . وعلى المستوى السياسى ، كان الحزب الشيوعى الفرنسى يدعى أنه حزب الـ ٧٥ ألف مقتول بالرصاص ، وأنزل على رؤوس المترددين صواعق إخراجهم من رحلته .

وفى سنوات الستينيات ، كان النموذج الأمريكى ، أو بمعنى أدق ، النموذج الكينيدي ، قد محاطاً بما سبقه . نموذج لفاعلية ، ونموذج لطموح (فن هو رئيس الحكومة الذى لم يضع لنفسه مشروعاً للحدود الجديدة ؟) ، ونموذج لأبطال سياسيين ، وصورة لرجل عصرنا (من ويلسون إلى برانت ، مارين عن

طريق شابان دلماس، من هو الرئيس الديناميكي الذي لم يحاول أن يتشبه بالرئيس الشاب ؟ . وكانت أسباب وضع هذه الصورة الأمريكية مكان الصورة السوفيتية واضحة : فتسمى من ناحية ، النجاح المادى والقوة الصخمة ، ولأسكن ضربة براغ ، وثورة بودابست ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا ، كانت موجودة من الناحية الاخرى . ففي العالم الانجلوسكسونى وأوروبا الغربية فى عام ١٩٧٠ ، لم تعد الأحزاب الشيوعية أكثر من ظلال . وبقيت من بينهم - أحزاب إيطاليا وفرنسا ، كمناصر اعدم الرضاء فى الانتخابات ، وربما أيضاً - لكونها متفقة مع الطبيعة اللاتينية .

أما تدهور اتجاه العمال فكان أكثر تعقيداً . فلقد تمكن الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي الألماني أخيراً من الوصول إلى السلطة ، ولكن هل يمثل اليوم ما هو أكثر من إظهار الرغبة فى الاحترام التى توافق عليها الطبقة العاملة وصغار المواطنين ؟ وفى بريطانيا العظمى ، فإن اتجاه العمال الخاص بأعوان ويلسون يقدم نفسه على أنه تكنوقراطى ، ولا يرغب فى أن يكون المتحدث باسم المثل العليا الاشتراكية ، ويصر على إتجاهه الواقعى والنفعى ، ويضع للخرافة القومية الخاصة بالدفاع عن الجنيه ، ويأخذ بنبرات تشريعية لدعوة الانجليز إلى ضمان العظمة والاستقلال الوطنيين ، مهما كلفهم ذلك ، ، والاتجاه العمالى لم يعد يطمح فى النظام القائم ، والذي شارك ، من ناحية أخرى ، فى بذائه ، ويقدم للناخبين فكرة عن المجتمع لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة التى يقدمها حزب المحافظين . وكتب أحد المراقبين : لم نعد نرى ذلك الخط الذى يفصل بين مناهج الحكومة ، ويتحدد أكثر معالجة المشكلات عند كل من المجموعتين ، . ولذلك فليس لنا أن نندش من أن نرى جريدة الجارديان تقدم ، وبسخريه ، المنتصر فى انتخابات ١٩٦٦ على أنه : أحسن رئيس وزراء محافظ ،

أما فيما يتعلق بالإنتاج الاشتراكي الفرنسي فإن تدهوره الانتخاب شبه المستمر في خلال ربع قرن قد أعاده تقريباً إلى الحالة التي كان موجوداً عليها قبيل الحرب العالمية الأولى، أي إلى حالة القوة الإقليمية أو المحلية، والتي كانت لها خبرة بنوع خاص في الإدارات البلدية. وكانت تلك الحصوبة الكبيرة لدى اليسار، والمنابر غير الثابتة، أو الالفاظ والجل التي تستخدم بدون حساب، قد أسهمت كذلك في ضعفه العددي.

وكان مظهر الإشراف الذي إتخذه الانجاء العمالي كبيراً بشكل واضح في الدول الإسكندنافية، ولكن الصعوبات السياسية التي عرفها قد أظهرت أن سياسة «دولة الرخاء» وتحطيم ذلك التسلسل الطبقي الاجتماعي قد بدت على أنها قد استهلكت قوته على أغراء الناخبين.

وكان طرح مسألة «دولة الرخاء» هي واقع ما يمكننا أن نسميه بالقانون الجديد في الولايات المتحدة، والحزب الثوري الراديكالي في بريطانيا العظمى. ومن أجل هذا اليمين الجديد المحارب، كانت تشريعاً «دولة الرخاء» رداً بسيطاً على تلك المرحلة المؤقتة للصعوبات التي عرفها النظام الرأسمالي قبل فترة الكفاية، وبالنسبة لبعض كان حتى نظام الخدمات الاجتماعية «محكوماً بمنظر الفقر في العصر الفيكتوري، مع نقص العمل في الفتره الواقعة بين الحربين العالميتين». وكان كل هذا، بالنسبة لـ «ليهم»، قد فات أوانه، إذ أنه كما قال بنلر Butler في عام ١٩٦٠: «لسنا شعباً من الفقراء، بل إننا أمة مزدهرة». وإذا كان توزيع كمية ضخمة من المقود، بواسطة بيروقراطية ثقيلة ومعقدة يمكن على الأكثر تبريرها في وقت الضيق، فإنها تصبح غير لازمة في وقت الرخاء، ونحننا تسمح زيادة الإنتاجية لكل فرد أن يضمن تقريباً إحتياجاته عن طريق السوق. وفي هذه الظروف، من الواجب أن يكون نظام «دولة الرخاء» نظاماً

هامشيا ، . إذ أنه ليس فقط بدون داع بالنسبة لعدد كبير ، بل كذلك خطر .
وهنا يتمق النقد في حكمه الأخلاقي : فباشا أعنا حاجات الجميع ، الأغنياء والفقراء ،
فإن دولة الرخاء تحطم عند من يفهم منها معنى المسئوليات . والادخار ، والتأمين
الفرديين ، واللذين أصبحا بمكنين نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة ، عليهما إعطاء
هذا الاتجاه للمواطنين وهذا هو السبب الذي أصر فيه العمال البريطانيون أنفسهم ،
ودون التخلي عن اللئذ ، ولا عن مبدأ دولة الرخاء ، ليس فقط على القيمة العالمية
لخدماتهم الاجتماعية ، ولكن على « الاختيارية » . وبألفاظ أكثر قوة ، لم يقل
الرئيس نيكسون في خطابه يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ ما هو أكثر من ذلك : « لقد
أصبح النظام فضيحة ضخمة ومكلفة ، فضيحة بالنسبة للأهالي ، وبالنسبة لدافعي
العرائب ، وبمنوع خاص بالنسبة للأطفال الذي من المفروض مساعدتهم . . .
فإننا نعاون بكرم أولئك الذين لا يقدررون على تقديم المسون لأنفسهم ، ولكن
لنتوقف عن معونة أولئك القادرين على معونة أنفسهم ولسكن يرفضون القيام
بذلك . »

وكانت خصائص تطور الأحداث ، والسلوك والآراء ، في الميدان السياسي
البحث ، وشخصانية السلطة ، التي من الواجب عدم خلطها بالديكتاتورية ، والتي
هي الديمقراطية الشخصية ، أو إذا ما أردنا ، المركزة في شخص ، وليست عن
طريق الوساطة عبر وجهاء تقاليديين أو أفراد من النخبة . وشخصانية السلطة
قد انتشرت مثل الفردية وعملت على تدعيم السلطة في نفس الوقت ، ونجد أن السلطة
تتمركز ، في أنظار الرأي العام ، في ذلك الشخص الذي يحتفظ بها ويركزها
بين أيديه .

وهذه الظاهرة لم تكن مألوفة في الديمقراطية العليا الغربية إلا منذ الحرب العالمية
الثانية ، وحتى منذ سنوات الخمسينيات . إذ أنه كان له دلالة كبرى أن أحدهم

الزعماء فى حجم تشرشل قد أبعدوا الناخبون فى عام ١٩٤٥ وفى صالح آتلى الذى كان فى الظل وعلى العكس من ذلك كانت أمثلة آديناور فى ألمانيا ، ودى كاسبيرى فى إيطاليا وديجول فى فرنسا ، وكينيدى فى أمريكا ، وحقى مكيلان وويلسون فى بريطانيا العظمى غير متطابقة .

واقعد أخذت شخصية السلطة أشكالاً متعددة . ودون أن نصر على أصالة كل نمط من هذه الشخصيات ، يمكننا أن نلاحظ أن وظائفهم التى مارسوها كانت دائماً تزيد عن الإطار التقليدى . فلم يكن رئيس مجلس الوزراء الإيطالى رئيساً للأمرأ حسب النظرية الكلاسيكية ، ولم ينتهى المستشار آديناور بإنشاء ما أسماه البعض بديمقراطية الخاصة ؛ وقام رئيس الوزراء بالإنفصال شيئاً فشيئاً عن حزبه ، وابتعد عن مجموعته الحكومية ، ولم يكن رئيس الجمهورية أقل من مثيله فى الجمهورية الثالثة ، ولا حقى من الشخصية المسووعة فى عصر الجمهورية الرابعة ، ونجح رئيس الولايات المتحدة ، وبعمل ساحق فى الاشراف شخصياً على تلك الآلة الحكومية الضخمة . ومن جانب آخر ، كان هؤلاء الرؤساء الجدد لا يحترمون بصراحة ذلك الفصل القديم بين السلطات ؛ فلم نجد أى رئيس للسلطة التنفيذية لم يرقم فى سنوات الخمسينيات والستينيات ، بالتشريع بإجراءات موهبة . وأخيراً فإننا لانجد أى من بين كبار الزعماء لم يجر على ما يسميه الفرنسيون دائماً « بالضيعة الخاصة » ، أو أنه لم يحكم بدون تقسيم للسلطة .

وساعد على هذا التطور تلك الحصانة التى كانت موجودة للنظام البرلمانى ، فى فرنسا مثلاً ، وحيث ظل الاتجاه القديم المعادى للبرلمان له شعبية كبيرة ، وفى ألمانيا كذلك ، ونتيجة لقلّة الوقت والكفاءة ، قام أعضاء البوندستاج بمنح جزء من سلطاتهم للسلطة التنفيذية ، وربما حقى فى انجلترا وحيث أصبح مجلس العموم مجرد مجلس مسالم للتسجيل ، وحيث لم يستخدموا حقى حل المجلس من أجل القضاء

على الصدامات التي تنشأ بين الحكومة والمجلس، ولكن فقط من أجل السماح للزعيم باختيار اللحظة المناسبة لكي يحاول كسب الانتخابات . ونجد أن الانجليز أنفسهم هم الذين يتحدثون عن « تدهور البرلمان »، أو « حق عن د موت البرلمان » .

وليس من السهل الوصول إلى أسباب هذا التطور . ومن الواضح أن هذه المجتمعات المعاصرة تحتاج إلى رجال أقوياء ، تؤملهم جماهير شعبية ، لكي يتمكنوا من مواجهة مسئوليات جديدة، مغامرة وخطيرة للدولة وبنوع خاص في الأوقات الصعبة والخطيرة . ولذلك فإن سلطة الشخصية هي ذلك النمط لحكومة أوقات الأزمات ، حكومة أديناور أثناء سنوات الصفر لألمانيا ، وحكومة الجنرال ديغول وقت الأزمة الجزائرية والتهديدات بوقوع حرب أهلية، وحكومة كينيدي وقت أزمة كوبا . ولقد أسهم الصدام بين الشرق والغرب والحرب الباردة كثيراً من أجل زيادة السلطة الرئاسية ، والشخصانية في الولايات المتحدة .

وهناك سبب آخر ، وربما أكثر عمومية، وهو أن التعقيد المتزايد للمشكلات الحالية للحكومات ، ومظهرها الذي يكون في بعض الحالات تقنياً للغاية يصدم الجماهير . ولذلك فإن هذه الجماهير تترك مسؤولية إيجاد حلولها لمن يعرفون . وهؤلاء الذين يعرفون لم يعودوا من الوجوه ، المحليين أو القريبيين ، ولكن من الشخصيات الشهيرة للسياسة والتي ساعدت التنمية الضخمة للطبقة الوسطى ، مع الإذاعة والتلفزيون بنوع خاص ، على أن تجعلهم قريبيين ومألوفين . وهكذا نمت وتعمقت تلك الصفات النمطية ، من جانب ، والمظهر السلبي الجماعي، من الجانب الآخر ، والذي أعطى الأهمية الشخصية السلطة . وهذا التناقض المعاصر هو تناقض مجتمع الوفرة ، ونقص الديمقراطية . وفي الوقت الذي يهرب فيه

المواطن في الدول المتقدمة من مساوىء حالة الإحتياج ويوجد فيه نفسه مجبراً إلى درجة بعيدة ضد مساوىء الحالات المادية ، والى يقارب فيها من بعض النواحي بالاحوال المميزة للمواطن الذى كان يعيش في العصور القديمة، ويوجد نفسه مغمياً تماماً من أعباء العمل ومتفرغاً تماماً لمسؤولياته السياسية ، يميل إلى التخلص عن كل مسؤولياته المدنية، ويضع مصيره بين أيدي ذلك البطل الساحر، المستعد دائماً لئلا يفكر ولا يركب يعمل من أجله .

الباب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا

الفصل الحادي عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية (في الخمسينيات)

كان ثمن النصر فادحا بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية . وبدون أرقام رسمية ، يمكننا أن نقدر خسائرنا البشرية بعشرين أو حتى بمخمسة وعشرين مليوناً من الأشخاص ، أى تقريباً ربع الاهالى العالمين ، ودون أن ندخل فى الحساب الضحايا المصابين الذين استمروا فى الحياة ، ولا تراجع نسبة المواليد ؛ ولم يصل السكان إلى مستوى عام ١٩٤١ إلا فى عام ١٩٥٤ (١٩٥ مليون من السكان) . وعلى المستوى المادى بلغت الخسائر المباشرة ٦٧٩ مليار روبل (بقيمة ما قبل الحرب) ؛ والخسائر غير المباشرة بمبلغ ٢٥٦٩ مليار . وأصاب التخريب ١٧٠٠ مدينة ، و ٧٠ ألف قرية ، و ٣٢ ألف مشروع ، و ٨٤ ألف مدرسة ، و ٦٥ ألف كيلومتر من السكك الحديدية . وكانت حالة الاسكان تعتبر كارثة : أكثر عشرين مليون بدون ملجأ وأسكنوا بطرق أو بأخرى . وكان الإنتاج الزراعى والصناعى فى عام ١٩٤٥ يمثل بالكاد ١٠ ٪ من إنتاج عام ١٩٤٠ . وبدأت مهبات البناء فى حد ذاتها على أن لها أولوية بالنسبة للاهالى . ورأت الحكومة من ناحيتها فى هذه العملية أسساً للامن وللظمة الوطنية . وبعد تدفق الزهو بانتصار الحلفاء بدأت منذ عام ١٩٤٧ مرارة الحرب الباردة ، والخوف من الاعتداء الإمبريالى وعملية تكوين ، مسكر اشتراكى ، والى كانت الديمقراطية الشعبية تمثل فيه الحوائط الغربية . وفى نظر ستالين ، الذى كان قد نما مع هيبة ضخمة والذى كان قد بدأ فى الشيخوخة مع عدم الثقة ، كانت الحرب الدبلوماسية تتوازى مع :

محرب أخرى للمخبرات ، وحرب اقتصادية ، وحرب للدعاية ، وحتى بالنسبة للدخل لشكيب الصراع الطبقي ، الأمر الذي يبرر اتخاذ الإجراءات العسكرية والإحتفـاظ بألوية التجهيز على الإستهلاك ، ودعم عمليات التعقب ضد كل انحراف سياسي أو أيديولوجي .

١ - قرارات ما بين الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) :

كانت أعباء إعادة البناء قد حددتها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٠) وكان قد تم الموافقة عليها في شهر مارس ١٩٤٦ ، وكانت تهدف تنمية المناطق المصابة (٤٠٪ من الاستشارات) في نفس الوقت الذي تستمر فيه تنمية المنشآت الأخيرة ، وفي محاولة تتجاوز مستوى ما قبل الحرب : بنسبة ٤٨٪ للصناعة ، و ٢٦٪ لإنتاجية العمل ، و ٢٧٪ للزراعة ، و ٢٨٪ للدخل القومي . وفي المجموع زادت النتائج عما كان متوقعا لها ، باستثناء الانتاج الزراعي الذي لم يرتفع كثيرا عما كان عليه في عام ١٩٤٠ ، وذلك في الوقت الذي تعدته الصناعة (والتي كانت في ضيق بسبب التحول في أول الأمر) بنسبة ٧٣٪ والإنتاجية بنسبة ٥٠٪ . والدخل القومي بنسبة ٦٤٪ . وتم تحقيق عمليات ضخمة ، مثل القناة التي تصل الفولجا بنهر الدون (١٩٢٢) ومركز النشاط النووي (افتتح في شهر يونيو ١٩٥٤) . وأصبح الاتحاد الجمهوريات السوفيتية قبلتها الذرية في عام ١٩٤٩ ، وقبلتها الايدروجينية عام ١٩٥٣ . وأصبح الاتحاد ينتج في عام ١٩٥٠ ما يقدر بـ ٢٦٠ مليون طن من الفحم ، ٣٨ من البترول ، و ٢٧ من الصلب ، و ٩٠ مليار كيلوات/ساعة كهرباء . ولكنهم حصلوا على هذا النجاح نظير تضحيات جسيمة كانت قد قبلت في أول الأمر ، بسهولة ، ولكنها افقدت آمال بعض الأهالي بعد ذلك ، وبخاصة في الأرياف : الفلاحين ، الذين كانت سنوات الحرب في بعض الحالات مريحة لهم ، خضعوا لظروف أشد قسوة : تقليل مساحة الأرض

الفردية ، وزيادة التوريدات الزراعية والضرائب ، وخفض أسعار المنتجات الزراعية ورفع أسعار المنتجات الصناعية والقضاء على مدخراتهم عن طريق الإصلاح النقدي الذي تم في شهر ديسمبر ١٩٤٧ (مبادلة عشرة روبلات نظير روبل واحد جديد). وأفادوا قليلا من عملية تجميع الكولخوزات (٢٥٤ ألف في عام ١٩٤٥ ، و ٩٤ ألف في عام ١٩٥٣) ، إذ أن عملية الميكنة لإدخال الكهرباء لم تكن متقدمة الى درجة كبيرة . ولذلك فإن أعداداً ضخمة منهم هاجرت صوب المدن ، الأمر الذي طرح مشكلات ضخمة في قطاعات العمالة والاسكان ، وكان يسببهم جزئياً أن زاد عدد العمال بما يقرب من ١٣ مليون . ووجد العمال من جديد قرب عام ١٩٥٠ مستوى المعيشة الذي كان لهم في عام ١٩٤٠ ثم عملوا على تحسينه ، وإن كانوا قد أفادوا كثيراً من مكاسب العمل الإضافي الذي أعطاهم ميراث اشتراكية جديدة . ورغم وقف التعامل بالتمرين عند نهاية عام ١٩٤٧ ظل تمويل المدن الكبرى بالمواد الغذائية صعباً .

ونتيجة لانقال كاهل الأمل الى هذه المشغوليات ، أعطوا كل الثقة لستالين لكي يضمن تسيير أمور الدولة . ولكن الآمال الخاصة بالتطور صوب إتجاه لينين الى التي كانت قد حركت بعض المثقفين مثل إهرنبرج Ehrenbourg ، اضطروا الى التخلي عنها بعد بضعة أشهر . أما بمجموع المنتخدين فإنهم لم يجتمعوا ، ولم يأخذوا رأيهم إلا قليلا ، حتى داخل الحزب : فالاجتماع العام للجنة المركزية ، بدلا من أن يجتمع كل أربعة أشهر ، لم يستدع بعد شهر فبراير ١٩٤٧ ؛ وحتى المكتب السياسي نفسه احتفظ به على جانب . أما مجلس الوزراء (والذي أخذ مكان مجلس مندوبي الشعب منذ عام ١٩٤٦) فإنه لم يعد سوى هيئة تنفيذية القرارات التي يتخذها ستالين ومسيئشاريه الشخصيين . أما البوليس السياسي فإنه أرجع إلى وزارة أمن الدولة (M. G. B.) وإلى أدارها من عام ١٩٤٦

٣٩٤ -

حتى عام ١٩٥٢ أباكوموف Abakoumov مساعد بيريا beria السابق . أما الحزب والإدارة فإنهما خضعتا لعمليات تطهير ، وخاصة في بعض الجمهوريات البعيدة (القرغيز ، وجورجيا) ؛ وفي غيرها (روسيا البيضاء ، واكورانيا ، وجمهوريات بحر البلطيق) ، أرسلت حملات تأديبية خلال عدة سنوات ضد «العصابات المسلحة للمتعاونين السابقين» . وشهد معسكر الأعمال الشاقة ، والذي كان الألمان قد إستخدموه ، وجنود فلاسوف Vlassov ، وبعض المتعاونين وغيرهم من يكونوا قد تفوهوا بكلمات أو بهجمل بدون تروى . وقد تمت تقديرات لا يمكن تحقيقها تحدد مجموع نولاء هذه المعسكرات فيما بين ثلاثة وعشرة ملايين . أما العناصر التي اعتبرت على أنها الأكثر انحرافاً فإنها جمعت في «معسكرات خاصة» في المناطق الشمالية . وبعد أن كان حكم الاعدام قد الغى في عام ١٩٤٧ ، أعادوا العمل به في بداية عام ١٩٥٠ .

أما الحياة الثقافية فإنها خضعت لتوجيهات أمرة ، ومراقبة مستمرة ، والذي كان المشرف الرئيسي عليها هو جدانوف Jdanov حتى موته المفاجيء في شهر أغسطس ١٩٤٨ . وكان قد إشتد منذ عام ١٩٤٦ ضد الكتاب ، وضد المجلات التي كانوا قد أصدروها ؛ وكان قد أجبر آخرين ، رغم أنهم كان لا يرقى إليهم الشك ، على إعادة كتابة بضعة فقرات من كتبهم . ثم اتجه إلى المسرح ، وإلى السينما ، وإلى الموسيقى ، والفلسفة ، والتاريخ . ولقد تدخل سستالين بنفسه في بعض المناقشات : ففي «الماركسية والمشكلات اللغوية» ، رفض النظرية التي كان «مار Marr» قد عرضها من قبل ، وأشار إلى أهمية التأثيرات الشفهية كعامل أساسي للدعاية والإعلان . وأيد ضد خصومه عالم الأحياء ليسنسكو Lysenko الذي إنطلق بأراء ميتشورين Mitchourine (والتي إستوحيت منها خطة عام ١٩٤٩ الخاصة بتطوير الطبيعة) وهاجم في نفس الوقت علم الوراثة لمندل وكثيرين

من الأكشافات المعاصرة . ولما دعى المؤلفون إلى القيام بعملية نقد ذاتي لأنفسهم ، وإلى التبرؤ من الاتجاه الشكلي ، والتشكك ، والاتجاه المتدهور المعادى للاشتراكية ، وكانوا في نفس الوقت لا يزالون معرضين للمعاينة ، التجأوا إلى الصمت ، في أعمال لا تحمل أسماؤهم في المكتبات أو في الاحتفالات الضخمة الخاصة بمنجزات النظام ، وعلاوة على الاتجاهات السياسية المتعددة أضيف إتهام الصهيونية ، وبخاصة بعد أن تم إنشاء — والذي ساعد عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية — دولة إسرائيل ، واحتفال اليهود في موسكو بأول سفير لها ، جولدا مائير ، وقاموا بحل اللجنة اليهودية المعادية للفاشية ، والتي كانت قد سخدمت الأهداف السوفيتية في أثناء الحرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ؛ وأوجد أحد منشطيهما وهو الممثل ميخول الموت في حادث غامض ؛ وأفضل المسرح اليهودي ؛ وإختفى بعض عشرات من المثقفين اليهود . وأخيراً جاءت حادثة القمصان البيضاء في شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، والتي تميزت بإلقاء القبض على عدد من أطباء السكرملين ، وغالبيةهم من اليهود ، وإتهمهم بالإقيام بقتل أو بمحاولة إغتيال بعض الشخصيات السوفيتية لحساب الرأسمالية الغربية .

وبعد أن ارتفع ستالين إلى قمة نتيجة الانتصار ظلت شعبيته كاملة عند الجماهير حتى وفاته . وأدى ذلك إلى ظهور تعبيرات كثيرة عن عبادة الشخصية — حكم عليها بدون تردد منذ عام ١٩٥٦ — والتي كانت أكثرها وضوحاً موجودة وقت عيد ميلاده السبعين في شهر ديسمبر ١٩٤٩ ؛ وغير البطريرك السكسين Alexis (الذي لانتخب في شهر فبراير ١٩٤٥) والأساقفة أنفسهم له من إعجابهم به وإعترافهم بحكمته وبالعظمة التي يدير بها البلاد . ولكن هناك صراعات غامضة لاتجاهات ولاشخاص من أجل إختيار سياسة اقتصادية وربما حتى من أجل الاستعداد لإيجاد خلف له كانت تحدث داخل الحزب .

فرفع جدانوف نفسه في أول الأمر إلى أعلى المستويات، مستنداً إلى تنظيم الحزب في لينينجراد، وأجبر بعض رجال الاقتصاد مثل فارجا Varga، صاحب كتاب «تغيرات الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية»، ورغم استناده إلى مالاينكوف وييريا، والذين كانوا قد أصرروا على أن الغرب غير مهتد بأزمات في العشر سنوات التالية. ولانتقم مالاينكوف وييريا منه بعد موته بقطع رؤوس المجموعة المسيرة للينينجراد، رغم أنها كانت تحمل الغار من ذكريات حصار المدينة. ولقد تلى ذلك أن ستالين قد انضم إلى نظريات فارجا : فسعى خريف ١٩٥٢ أمر بنشر، وتحت عنوان المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية مجموعة من النصوص كتبها بنفسه منذ بداية العام، وأصر فيها على ضرورة تدعيم وتقوية هيكل الدولة والنظام الاقتصادي بسبب الاضطرابات المتزايدة للمعاصرة من جانب القوى الإمبريالية التي يريد سخطها تهديدها بأن هناك أخطار أزمات داخلية.

أما المؤتمر التاسع عشر (أكتوبر ١٩٥٢) والذي جاء بعد ثلاثة عشر عاماً من المؤتمر السابق، فإنه أكد هذه الاتجاهات، رغم أن ستالين كان قد امتنع عن أن يشارك فيه بشكل فعال. أما التقرير العام فقد قدمه مالاينكوف الذي عرض الحساب الختامي للحالة الاقتصادية (مع زيادة في تقييم الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠٪) وأهداف الخطة الخامسة، والتي كانت بداياتها تعود إلى عام ١٩٥١ : زيادة ٧٢٪ في الصناعة (وكانت السلع الاستهلاك قد زادت فيها قليلاً)، و٥٠٪ للإنتاجية العمل، و٤٥٪ للحبوب، و٦٠٪ للدخل القومي. وهاجم وهو يسير المشروع الذي كان كروتشيشيف قد وضعه في عام ١٩٥١ للمجمعات الزراعية. أما التقرير الخاص بتنظيم وبوضعية الحزب (والذي لم يعد يوصف بعد ذلك بأنه بلشفي) فإن كروتشيشيف هو الذي قدمه، مع لإنهاء

مركزي واضح على مختلف المستويات وفي إرتباط مع ضعف بعض الاجمزة التقليدية . أما سكرتارية اللجنة المركزية ، والتي أصبح عدد أعضائها عشرة أعضاء ، فإنها تدعمت على حساب مكتب النظام الذي ألغى ، والمكتب للسياسي (عشرة أعضاء) ترك مكانه لمجلس الرئاسة المركزية (٢٥ عضواً و ١١ إحتياطيين) والذي زود بمكتب سرى . ودلت مظاهر مختلفة على أن ستالين كان يرغب بذلك في أن يقلل من نفوذ مساعديه القداماء (مولوتوف ، ميكويان ، كاجانوفيتش ، فوروشيلوف ، وسحق بيريا) في صالح رجال معروفين بدرجة أقل كانوا قد ترقوا في الحزب وتأكدت شخصياتهم أثناء الحرب (ماينكوف ، كروتشيف ، نوسوف ، وكوزلوف) . وكان عدد أعضاء الحزب قد زاد من ٧٦٠.٠٠٠ إلى ٨٨٠.٠٠٠ ، وكان ثلاثة أرباع الأعضاء قد دخلوا فيه منذ عام ١٩٤١ ، وكان منهم يقل عن ٤٥ عاماً ، في نفس الوقت الذي كانت فيه الاطارات في سن أكثر بوضوح عما كانت عليه في المؤتمر السابق (٧٥ ٪ من المندوبين كانوا أكثر من ٥٠ عاماً ، في الوقت الذي كان فيه ٨٠ ٪ في عام ١٩٣٩ يقل همهم عن ٤٠ عاماً) ، ورغم دخول الفلاحين والعمال الذين سرحوا من القوات المسلحة ، فإن الموظفين كانوا يحتلون مكاناً هاماً ، أما الاتصال بين الحزب والإدارة فكان مضموناً عن طريق وجود ٢٠٠ ألف من المراقبين الدائمين الذين كانوا يشرفون على الوظائف العامة المدرجة في قوائم خاصة .

٢ - السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥)

غرس موت ستالين (٥ مارس ١٩٥٣) الغالبية العظمى الأمل في حزن عميق . فـ فكان الرجال قد شكلوا أنفسهم على الآراء التي كان ستالين يفكر فيها من أجلمهم وبدونه كانوا يشعرون بأنهم ضائعون . وبكت كل روسيا ،

وأسرع كل المسيرين ، مهما كانت مشاعرهم العميقة ، بتأمين خلافته دون صدامات ، وذلك عن طريق إعادة الإدارة الجماعية في صالح مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي أرجعت من ٢٥ إلى عشرة أعضاء ، وأصبحت الرئاسة مع مالينكوف (الذي رقى إلى رئيس المجلس في نفس الوقت الذي استمر فيه في سكرتارية اللجنة المركزية) ، وحوله أربعة من نواب الرئيس الأول (بيريا الذي عاد وأخذ وزارة الداخلية مع البوليس السياسي ، ومولوتوف الذي أخذ مكان فيشنسكي في وزارة الخارجية ، وبولجاين ، وكاجانوفيتش) ، ومعه فوروشيلوف (الذي أخذ مكان شفيرنيك كرئيس للدولة) ، وكروتشيشيف (الذي ظل سكرتيراً للجنة المركزية) ، ومبيكويان وأثنين من المتخصصين في الإقتصاد (ساپوروف ، وبرفوشين) . وكان ذلك يعني جعل مالينكوف هو الخليفة الفعلي لستالين : ولذلك فإنه عمل على ترك هذه الاعباء منذ مارس . وربما فكر في أن الحزب سوف يصبح بعد ذلك خاضعاً للحكومة ، ولذلك فإنه ترك السكرتارية . ولذلك فإن كروتشيشيف ، قد أصبح بالفعل هو السكرتير الأول للجنة المركزية وكان مصمماً على أن يعتمد على جهاز الحزب .

وهاجوا الاعتداءات التي وقعت على الشرعية الاشتراكية ، وحملوا جريماً على إصلاحها . وقام بيريا بنفسه بالدافع من أجل إلقاء المسؤوليات على رؤساء البوليس السياسي M. G. B. وعلى ستالين ، وحلوا السكرتارية الخاصة ، ولإختفى رئيس البوليس السياسي . وقاموا بطرد بضعة عشرات من الآلاف من موظفي الإدارة والعاملين بالحزب ، أو نقلهم لإستغلالهم السلطة أو لميلهم إلى شوقينيه روسيا الكبرى (اوكرانيا وجورجيا) . وصدر عفو جزئي في ٢٧ مارس : إلغاء العقوبات التي نقل عن خمس سنوات سجن ، وتخفيض العقوبات الأكثر من ذلك إلى النصف ، وتحرير النساء والأطفال ، والشباب والمسنون

المسفين أو المرضى — دون المساس بالمحكوم عليهم في « جرائم مضادة للثورة »
 الأمر الذي أدى إلى نشوب بعض الثورات العنيفة في بعض المعسكرات ، وتم
 القضاء عليها بكل شدة . وأصبحت الحياة في المعسكرات أقل شدة ، والحق
 الجولاج بوزارة العدل ؛ وفي عام ١٩٥٧ ألغى ثلث هذه المعسكرات ، أما من
 ظل فيها فكان ٢٠٪ فقط منهم من السياسيين ، هاجم بيريا كذلك فضيحة
 ما أسماه بالقمصان البيضاء ، وأعاد إعتبار عدد كبير من كان قد حكم عليهم من
 بينهم . ولسكن اسمه ظل مرتبطاً بذلك التطرف الذين كانوا يرغبون في نسيانه .
 وبعد أن تخلى عنه ما لينكوف ، قبض عليه عند نهاية شهر يونيو ١٩٥٣ ونفذ
 فيه الحكم بعد محاكمة سرية ، أعلن عنها بعد ستة أشهر من وقوعها (وربما كان
 قد قتل وقت إلقاء القبض عليه) ؛ وفي شهر ديسمبر ١٩٥٤ صدر حكم الإعدام
 كذلك على أباكوف . ولسكى يوضحوا نهاية حكم بيريا وأعوانه ، نعت
 إدارة البوليس السياسى من وزارة الداخلية وإنشأت لها إدارة مستقلة : لجنة
 أمن الدولة أو K. G. B. (مارس ١٩٥٤) . وفي شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، هد
 العفو إلى المتعاونين ، الذين كان الألمان قد أسروهم أو الذين كانوا قد قبلوا
 بعض الأعباء وقت الاحتلال .

وظهر الإسترخاء كذلك فى الحياة الأدبية ، وحيث تمكن الكتاب ،
 وبشرط تحاشي الموضوعات السياسية ، من نقد أخطاء البيروقراطية والانتهازية
 ومن فضح عقم الاتجاه الواقعى الإشتراكي كما كان قد فرض (تدخل شلوخوف
 فى المؤتمر الثانى للكتاب فى شهر ديسمبر ١٩٥٤) ومن التحدث عن « إخلاص
 الأدب » والدفاع عن الحرية الخلاقة للفنان ، ومن وصف الحياة التى كانت فى
 بعض الحالات صعبة عند الفلاحين الذين حملوا فى ظل النظام الجماعى . هذا
 علاوة على أن كل ذلك قد تم فى ظروف غير ثابتة ، كما يدل على ذلك فى شهر

أغسطس ١٩٥٤ عزل (وحق عام ١٩٥٨) تفار دوفسكى ، رئيس تحرير المجلة
الادبية الكبيرة نوفى مير .

وأعطى اتجاه جديد للاقتصاد من أجل فرملة اللامركزية البروقراطية
وتحسين حالة المنتجين والمستهلكين . وتم نقد السياسة الزراعية للسنوات السابقة
بواسطة كروتشتشيف فى المؤتمر العام لشهر سبتمبر ١٩٥٣ . وخفض نصيب
التسليم الإلجبارى ، وسهل أمر بيع منتجات المساحات الفردية ، وتم إقامة ١٠٠
ألف من خبراء الزراعة وعلوم الحيوان فى محطات الميكنة الزراعية ، فى الوقت
الذى انتشر فيه ٥٠ ألف من منشطى الحزب فى الأرياف . ونص برنامج ٢٣
فبراير ١٩٥٤ على استثمار الأراضى البكر ، فى سيبيريا الغربية وفى قازاخستان
(أكثر من ثلاثين مليون هكتار) والى أسرع صوبها مئات الآلاف من الشباب .
أما لإنتاج التربة ، والذى آتى فى غالبته من الأراضى الموزعة ، فانه أصبح أكثر
وفرة ، ففضاعف عدد الخنازير تقريباً فى خمس سنوات ، فنتيجة للتوسع فى زراعة
الذرة . وفى عام ١٩٥٥ زاد دخل الفلاحين بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه فى عام
١٩٥٠ . وفتحت الصحافة أعمدها لمناقشات حادة بين أنصار وأعداء التجديد ؛
وحق الخطة الصناعية نفسها أعيد النظر فيها ومراجعتها أثناء التنفيذ وفى صالح
والجموعة ب ، أى أهداف الإستهلاك . وأعيد النظر كذلك فى حاجات مجموعات
الاستخدام فيما يتعلق بالمباني (أعطيت الأولوية للمساكن البسيطة وللوححدات
المسبقة التجهيز على المباني الضخمة) وللتجارة الداخلية (خفض أسعار التجزئة ،
وزيادة وححدات البيع) والإستيراد (منتجات أكثر تنوعاً وأفضل نوعية ؛
ولإعادة تنشيط الكومبيكون) .

أما بشأن الخلاف حول الإختيار الاقتصادى فانه كان أحد العوامل للصراع
من أجل السلطة وكان كذلك بالنسبة لتسيير السياسة الخارجية . وفى كتابنا

الحالتين ظهر ما لنكوف على أنه رئيس خط الليبراليين ، المعتدلين وكان هذا هو السبب الذي دفع منافسه الرئيسي ، كروتشيشيف ، إلى الدفاع عن النقابليين ضد المنحرفين اليمينيين المعادين للخط الليبيني ، و « مشوهي الماركسية » ، وحق للتذكرة بمسؤوليات ماينكوف بإشتراكه مع بيريا في عمليات « التصفية » السابقة (مثل عمليات لينينجراد) ، وفي إرضاء تحكيم الصين ، وأخيراً في العودة ، بعد أن وصل إلى السلطة ، إلى الاتجاهات التي كان قد هاجمها من قبل . وبصفته رئيساً لجهاز الحزب (مع لقب السكرتير الأول للجنة المركزية منذ شهر سبتمبر ١٩٥٣) وبتمتعه بثقة القادة العسكريين المعارضين لموضوع نزع السلاح ، وبمصوله على شعبية نتيجة انتصاراته عبر البلاد ، حصل وقت الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٥٥ على الحكم ضد اتجاهات ماينكوف . واضطر هذا الأخير أن يقوم بعملية نقد ذاتي لنفسه يوم ٨ فبراير أمام مجلس السوفيت الأعلى وتحدث عن قلة خبرته وقدراته ، فأُذِل إلى منصب نائب رئيس المجلس ، وأخذ مكانه بولجانين الذي ترك وزارة الدفاع للمارشال جوكوف ، والذي كان ستالين قد أبعده لفترة طويلة .

وعندئذ طبق كروتشيشيف سياسة الإسترخاء الدولي ، التي كان يمثلها ماينكوف : في نفس الوقت الذي دعم فيه الكتلة الاشتراكية (ميثاق وارسو) ، وافق على التوقيع على معاهدة رباعية مع النمسا ، وأنهى بطريقة علنية في بلجراد التفصالح — وعلى الأقل ظاهرياً — مع تيتو ، وأسهم وقت مؤتمر القمة في أن يعمل في صالح روح جنيف . وفي الاجتماع العام في شهر يوليو ١٩٥٥ حصل على موافقة على هذه السياسة رغم اعتراضات مولوتوف ، الذي انتهى به الأمر بأن يعترف في شهر أكتوبر ، وفي جملة كيونيست ، بأخطائه الشخصية وكذلك بميزات تلك الدبلوماسية « المرنة » ، وفي نفس الوقت اقترح بولجانين إصلاحاً

— ٤٠٢ —

لتنظيم الصناعات على موازنة النظام المركزي الذي كان كاجانوفتش يعترض به .
ودل هذا على أن أخلاص أتباع ستالين كان يخسر .

٣ - روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) :

عمل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (١٤ — ٢٥ فبراير ١٩٥٦) على تدعيم موقف وضمان إعادة تعيين السكرتير الأول ، الذي قرأ التقرير العام أمام ١٤٣٦ مندوب يمثلون ٧٢١٥٠٠٠ عضواً ، ويمثل ٥٥ حزباً شقيقاً (١) . وحين أشار إلى ستالين ، إمتدح التعايش السلمي ، وأكد أن الحروب بين الدول ذات النظم المختلفة يمكن تفاديها ، وإعترف بأن من حق كل دولة أن تبني اشتراكيتها تبعاً لاستعداداتها الخاصة وأن غزو السلطة لا يتطلب بالضرورة الإلتجاء إلى العنف . وعمل على شرح الحساب الختامي للخطة الخامسة ، وأصر على حقيقة أنه إذا كان إنتاج الحبوب لم يزد إلا بنسبة ٢٠٪ فإنه كان قد إنخفض في أول الأمر ، فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ . ومن ناحية أخرى ، فإن الصناعة قد تقدمت بنسبة ٨٥٪ ، الأمر الذي سمح بتحقيق الخطة في أربعة سنوات وأربعة أشهر ، وبزيادة الدخل القومي بنسبة ٧٠٪ ؛ وإكن إنتاجية العمل (١٠٤٤٪) كانت قد تحسنت بدرجة تقل قليلاً عما كان متوقيراً لها ، الأمر الذي أظهر ضرورة تجديد المهات والمناهج . وأوضح عرض الخطوط

(١) ن . س . كروتشيف ، ولد في عام ١٨٩٤ في كولونوفكا (إقليم قورسكي) ؛ وعمل راعياً ثم طاعاً ، وشارك في الحرك الأهلية ، ودخل إلى الحزب في عام ١٩١٨ ؛ ثم أنهى دراسة الهندسة ودخل في صفوف الحزب في موسكو (١٩٣١ - ١٩٣٨) ، ١٩٤٩ - ١٩٥٣) ، وفي أوكرانيا (١٩٣٨ - ١٩٤٩) ، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية منذ عام ١٩٣٤ ، والمكتب السياسي منذ عام ١٩٣٨ ؛ وسكرتيراً للجنة المركزية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ . وتوفي في موسكو في شهر سبتمبر ١٩٧١ .

العامه للخطة السادسة (١٩٥٦ — ١٩٦٠) أهمية الرغبة في التنمية السريعة ليس فقط لوسائل الانتاج ، الأمر الذى كان وسيظل الأساس الثابت للاقتصاد الوطنى فى مجموعه ، ولكن كذلك سلع الاستهلاك من أجل زيادة الثروة الاجتماعية إلى حد كبير ، وبهذا الشئ نفسه المتقدم صوب بناء مجتمع شيوعى فى بلادنا ، والواقع هو أن الأهداف ظلت تقريباً ما كانت عليه : زيادة ٦٥٪ بالنسبة للصناعة و ٦٠٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٥٠٪ بالنسبة لإنتاجية العمل . ومع ذلك ، فقد أعطى لانتباه خاص لمستوى المعيشة : فكان على يوم العمل أن ينخفض إلى سبع ساعات (وحتى إلى ستة بالنسبة للقصر) ؛ وزادت الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين بنسبة ٣٠٪ (و ٤٠٪ بالنسبة لإيرادات رجال الكوالمخزات) ؛ وتنبؤوا حتى بمضاعفة المبالغ التى سوف تؤجر فى المدن . أما فيما يتعلق بمحصول الحبوب ، فكان عليه أن يزيد من ١٠٨ إلى ١٨٠ مليون طن .

أما الهجوم على عبادة الشخصية ولانتهاك الشرعية الاشتراكية فإنه بدأ من أول الاجتماعات العامة ، ورغماً عن هولو توف وكاجانوفيتش ، وقام بذلك كروتشيشيف نفسه ، وسوسلوف وميكويان الذى لانتقد طرق ستالين (لإلغاء الإدارة الجماعية ، والتعذيب بدون مبرر) وبعض معتقداته ، كما ظهرت فى « تاريخ الحزب الشيوعى لعام ١٩٣٨ » و « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية » (نظرية « الركود المطلق للرأسمالية ») . وفى مساء ليلة ٢٤ فبراير ، قرأ كروتشيشيف ، أمام المندوبين السوفيت وحدهم ، « التقرير السرى » بشأن عبادة الشخصية ونتائجه ، والتى كانت مبرراته السياسية لم تظهر بوضوح . أما النص الذى وصل إلى وزارة الخارجية الامريكية ، ونشرته فى الغرب ، فإنه لم يوافق عليه ولم يكذب كذلك من الجانب السوفيتى .

ووضع نفس فكرة العبادة الشخصية في معارضة مع رغبة لينين ، وأظهر للمندوبين ما كان مثقلاً على تسميته بوصية لينين ، وفصح تدهور صفات ستالين بعد مؤتمر عام ١٩٣٤ ، والإجراءات التي اتخذت بدون شرعية ضد الشيوعيين الألمان وضد الرؤساء العسكريين الذين عوملوا على أساس أنهم « أعداء الشعب » ، وقلل من مزاياء في الأعداد للحرب ، وفي تسييرها ، وهاجم عملية « النقل الجاهل لشعوب بأكلها » ، ووبخ تطرف سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوجوسلافيا ، وختتم بضرورة « الإعادة الكاملة لتطبيق المبادئ اللينينية للديمقراطية الاشتراكية » .

وتسببت الخطبة لدى المستمعين في ردود فعل عنيفة ودهشة واستعثار ؛ وذكر المحضر الذي نشر عنها في الغرب أنها قوبلت بالتعنيف والحد والمواصل والذي انتهى بهتافات . ومما كانت الطريقة التي عرفت بها فيما بعد في الدول الاشتراكية وفي بقية العالم ، فأنها تسببت في ردود فعل سياسية وأخلاقية زادت بلاشك من تنبؤات ورغبات من قام بها ، حتى أنه لم يفكر في مثل هذا الانتشار الضخم لها . وفي الوقت ذاته ، لم يكن كروتشيف قد حصل من جانب آخر على انتصار كامل ، ما دام خصومه قد احتفظوا بوظائفهم في الأجهزة المسخرة (المجلس الرئاسي ، والحكومة) . ولكنه تمكن من اقتناع أطارات الحزب أنه لن يكون هناك تطهير دموي وعهد ببعض المراكز الرئيسية لبعض أعوانه : وبهذه الطريقة أصبح بريجنيف Brejnev (والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتيراً أولاً للحزب في قازاقستان) وشييلوف Shepilov (رئيس تحرير جريدة إرفدا) والسيدة فورتييفا Fortseva (السكرتيرة الأولى لمدينة موسكو) في نفس الوقت أعضاء لاحتياطيين في مجلس الرئاسة وسكرتاريين في اللجنة المركزية ، وأن جوكوف Jukov ، وإن كان ذلك يعتبر إستثناء بالنسبة لأحد القادة

لشدة ٤٠٥

المعسكرين ، قد انضم كذلك لمجلس الرئاسة كمعضو احتياطي . وعلاوة على ذلك ، فإنه كان على كاجانوفيتش ، منذ شهر يونيو ١٩٥٦ ، أن يتخلى عن رئاسة لجنة الدولة للعمل والأجور ، وعلى مولوتوف أن يترك المهتمون الخارجية لشيبيلوف ، وذلك في الوقت الذي وصل فيه تيتو ، الذي ارشاه إلغاء السكوفن فورم ، إلى موسكو في زيارة لثلاثة أسابيع .

وفي تفكير السكرتير الأول ، يبدو أن القضاء على مظاهر الستالينية ، وسيلة للحكومة أكثر من كونها هدفاً في حد ذاتها : فهدفت إعادة تقييم مناسبتها في نفس الوقت الذي يظهر فيه شخصيته ذاتها ، والاعتماد على الهيئات المحلية للحزب ، ضد بيروقراطية الدولة ، وطمأنة الرأي العام حتى يحصلوا منه على إنتاجية أفضل ، وتكبير الإتحاد السوفيتي في أنظار العالم . ولكنها لم تحصل إلا على نطاقات محدودة ، بسبب الانتقادات التي وجهت إليها ، والإخطار التي كانت تتضمنها . ومع ذلك فإنها توجت على الأقل في شكل إدخال الليبرالية في الحياة السياسية ، الأمر الذي أعطى إنطباعاً عميقاً ، رغم طبيعتها الجزئية وغير المستقرة تماماً بالنسبة لمساوئ الحالة الداخلية والخارجية ، وكذلك بالنسبة لشخصية كروتشيف .

وتمت عملية لامركزية إدارة الإتحاد في صالح الجمهوريات السوفيتية (إلغاء الوزارات الاتحادية للعدل في عام ١٩٥٦ ، والداخلية في عام ١٩٦٠) ، وأعلنت فصل السلطات والذبول المتزايد للدولة ، وشجعوا نشاطات السوفييتات والنقابات . أما الشعوب التي كانت قد هجرت قسراً ووضعت في معسكرات اعتقال بأمر ستالين فإنهم ردوا إليها لاعتبارها ، وسمحوا لبعض من ظل على الحياة من بينها بأن يعود إلى أقاليمه (النشيتشين ، والانجوش ، والبالخار ، والجراكسة ، والقاروق) . وتمكنت نوعيات أخرى من المحتجزين من الخروج من المعسكرات والعودة إلى المجتمع . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، مرت إدارة الأمن K. G. B. من الجنرال

سيوزوف إلى شيليبين Chelepine والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتير المصانع Komsomol ، وأتى لإصلاح القانون العقوبات لكي يلقى المظاهر الأشد قسوة في نظرية فيشيسنسكي ، Vychinski بشأن الاجراءات والاحكام . وعهدوا بأمر مراقبة النظام العام وتسوية الخصومات الصغيرة إلى ميليشيا شعبية وإلى محاكم رفقاء . وتمت في نفس الوقت الموافقة على عملية إصلاح التعليم ، الذي مال صوب « تدعيم العلاقات بين المدرسة والحياة » : فبعد ثمانية سنوات من المدرسة ، يقوم غالبية التلاميذ (٨٠٪) بإعطاء الجزء الأساسي من وقتهم ، ولمدة ثلاث سنوات لأعمال تقنية ويدوية ، قبل أن يحاولوا الدخول إلى إحدى الجامعات (نقلت من جانب كل ذوى المصلحة ، ولم يتمكنوا من تطبيق الإصلاح لفترة طويلة ، وقل مداه ابتداء من عام ١٩٦٢) . وعرف الأدب ازدهاراً جديداً وقصيراً : صوراً للحياة في الريف وفي المدن الصغيرة ، وأشعاراً ، وبعض الروايات عن الحرب أكثر اعتدالاً ، وفصح لمساوىء البيروقراطية ، مثل رواية دود دودينتسيف Doudintsev عن « الرجل لا يعيش بالخبز وحده » . وإنعكست نفس الاتجاهات في السينما : فأعطى فيلم « الحادى والأربعون » للشوكرائى Tchonkhrai للحرب الأهلية رؤية حساسة ومتوازنة . ولكن بعض التشدد ظهر في عام ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٥٨ تم طرد باسترناك Pasternak ، والذي كان قد منح جائزة نوبل ، من اتحاد الكتاب ، بسبب نشره « دكتور جيغافجو » ، في الخارج .

وفي نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة تطالب بمجهود ضخم من أجل الإنتاج ، كانت تهتم كذلك بتحسين ظروف العمل ، والاسكان ، والتموين . فالفت التلاميذ الإلجبارى للمنتجات الزراعية بثمن بخس ، ورفعت الحد الأدنى للأجور والمعاشات ، وقللت من ساعات العمل ، وألغت النصوص التي كانت تتعاق العقوبات الصارمة في حالة التأخير ، والتي كانت تمنع العمال من التنقل من

٤٧ -

مكأن لأخضر ونحرمهم من الضمانات في حالة فسادهم. وأعطت في نفس الوقت دفعه جديدة للتسيير الاشتراكي بتشجيعها والمنشطين، الذين كانوا يزيدون من السرعة والموجهين، الذين كانوا يهتمون بالمجموعات المختلفة. ولما رأى كروتشي تشييف أن التنظيم الصناعي كان ثقيلًا للغاية، فإنه اقترح، في شهر فبراير ١٩٥٧ أن يقرب الإدارة من الانتاج، وذلك بإعطاء سلطة وزراء الصناعة في الاتحاد وفي الجمهوريات، والذين كانوا يديرون ٣٠٠.٠٠٠ مصنع و ١٠٠.٠٠٠ موقع لإنشاءات، لما يزيد على مائة مجلس إقتصادي وطني: وكان كل من هذه المجالس يجمع، وعلى أساس إقليمي، المشروعات التي لها علاقات متبادلة. وبعد أن وافق السوفييت الأعلى على هذا المشروع في شهر مايو، بدأ تطبيقه منذ أول يوليو؛ ثم مد هذا النظام إلى ثلاثة أرباع الانتاج منذ شهر أبريل ١٩٥٨. وأصبح للمشروعات مجالس دائمة للانتاج، يتم انتخابها عن طريق مجموع العاملين.

ومع ذلك، فإن تحقيق الخطة قد أصطدم بمقبات عديدة، ولستلبت المكاتب المتخصصة، في شهر سبتمبر ١٩٥٧، أمراً بالبدء في وضع خطة لسبع سنوات لمرحلة ١٩٥٩ - ١٩٦٥. وظلت الزراعة خاضعة للأحوال الطبيعية: فانخفض محصول الحبوب من ١٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٦، من جديد، إلى ١٠٣ في عام ١٩٥٧. وباقتراح من كروتشي تشييف، قرر مجلس السوفييت الأعلى، في ٣١ مارس ١٩٥٨، حل الـ ٨.٠٠٠ مركز للالات الزراعية (M. T. S.)، والتي كانت تستخدم ٧٨.٠٠٠ كوخوز: فباعت معداتها للكوخوزات التي قررت المحافظة عليها عن طريق محطات الإصلاح التقني (R. T. S.). وكان كروتشي تشييف قد قال: «لا يمكن للنظام أن يستمر، حيث يوجد أكثر من رئيس»، وكان قد فضل أن يعطى الأولوية للملكية التعاونية، على أن يعطيها للملكية الدولة. ومنذ

— ٤٠٨ —

شهر يوليو ١٩٥٩ ، أصبحت الغالبية العظمى للكوخوزات تمتلك آلاتها وجراراتها .

وحاول خصوم السكرتير الأول أن يزيدوا من إظهار الصعوبات الاقتصادية وبخاصة الاتجاهات الليبرالية ، وبشكل أدق أحداث أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ في بولندا والمجر ، ودخل عندئذ مولوتوف إلى الحكومة كوزير للرقابة في الدولة ، مع حقه في الإشراف على الإدارات المدنية والعسكرية . وفي شهر يونيو ١٩٥٧ ، وقع هجوم مركز ، وبدون تحديد للاتجاهات ، من جانب سبعة من بين إحدى عشر عضواً في مجلس السوفيت الأعلى ، وطالبوا باستقالة كروتشيف . ولكن هذا الأخير انتجأ إلى اللجنة المركزية ، التي كانت قد إنتخبته ، والتي تمكن أعضاؤها من الحصول سرياً إلى موسكو نتيجة للطائرات العسكرية التي كان جو كوف قد وضعها تحت تصرفهم . وبعد أسبوع من المناقشات الحادة ، صدر إتهام ضد محاولة المجموعة المعادية للحزب ، بثلاث أصوات الـ ٩٠٣ مندوب ، أما الباقين فقد امتنعوا عن التصويت . وقاموا بطرد عدد من أعضاء مجلس رئاسة السوفيت : مولوتوف (الذي كان هو الوحيد الذي رفض النقد الذي وجه إليه ، والذي تعين بعد ذلك بقليل سفيراً في منغوليا) ، ومالينكوف ، وكاجانوفيتش ، وسابوروف . وزيادة عدد الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، تمكن كروتشيف من إدخال الكثيرين من أعوانه ؛ ومنهم بريجنيف ، وكوزلوف ، والسيدة فورسييفا ، وجو كوف .

ورغم أنه قد تم الاحتفاظ ببولجانين ، وفوروشيلوف على رأس الحكومة والإتحاد ، فانه سرعان ما تمكن كروتشيف من أن يحقن ثمار إنتصاره وتلك الهيبة التي تمثلت بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في إطلاق أول سبوتنيك Spoutnik (٤ أكتوبر) ، ثم « القمة » الشيوعية في موسكو والتي اعترفت فيها

— ٤٠٤ —

ماوتسى تونغ Mao Tse-toung بنفسه بأولية الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى، وقت الذكرى السنوية الاربعين لثورة أكتوبر . وكان قد تمكن، منذ بضعة أيام، من أن ينتزع من اللجنة المركزية قرار التجريد الكامل لجوكوف ، الذى اتهموه بالبورжуазية وعدم القدرة لأنه حاول أن يفرمل تدخلات الحزب ورئيسه فى الشئون العسكرية ، وكان مالينوفسكى Malinowski ، وزير الدفاع الجديد، من أقرباء كروتشيشيف . وعمل كروتشيشيف تنقلات عديدة فى الاطارات بمناسبة انتخابات مجلس السوفيت الأعلى ، الذى أعاد ، فى ٢٧ مارس ١٩٥٨ ، وفى صالحه ، ما كان ستالين قد مارسه ، وذلك بتعيينه رئيساً للمجلس ، بحسباً بإثنين من النواب الاول الرئيس (ميكويان ، وكوزلوف) ، وأربعة من نائبي الرئيس (ومن بينهم كوسيجين) ، والذى اعتقد أن فى وسعه أن يعتمد عليهم . أما بولجانين فإنه عين رئيساً لبنك الدولة، ثم لسافناخوز ستافروبول، ثم لسبب بعد فى شهر سبتمبر من المجلس الأعلى للسوفييت .

ومنذ ٢٧ يناير وحتى ٥ فبراير ١٩٥٩ انعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والذى دعى للانعقاد بصفة غير عادية من أجل التصديق على خطة السبعة أعوام ، والتى كانت ستسمح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بأن يبنى الشيوعية. وبأن يحارب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك من أجل الموافقة على كل مظاهر السياسة العامة، ومن أجل تجديد الحكم، ضد المجموعة المعادية للحزب ، والذى رضوا مع ذلك بأن يكون مجرد شفهي إذ أنه ، كما قال كروتشيشيف : « لم يعد هناك اليوم محاكمات لجرائم سياسية » . وكان على المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية بشكل أساسى أن تتم على أرضية اقتصادية . ولذلك فإنها كانت تتمشى مع التعايش السلمى : فإذا ما تمكنت الدول الاشتراكية ، عند نهاية الخطة، من أن تقدم ما يزيد على نصف الانتاج الصناعى

١٠٤

للعالم ، فانها ستكون قد احتلت مكاناً أفضل يسمح لها بأن تفرض مفاوضات ،
 أى من أجل أن تعمل على تراجع صولجان الحرب العالمية . وبعد أن حصل في
 شهر مايو على جائزة لينين من أجل السلام ، قام خليفة ستالين بزيارة للولايات
 المتحدة من ١٥ إلى ٢٨ سبتمبر ، مصحوبة بالاحتفال بإصدار دوجها لوجه مع
 أمريكا ، ولم تتمكن السينما السوفيتية إلا أن تشير إلى عبادة الشخصية .

الفصل الثاني عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية : (في الستينيات)

بعد أن عرضنا في الفصل السابق، احوال الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما سادها من توترات ، استمرت حتى عام ١٩٥٣ ، وتعرضنا لأمر السلطة بعد ستالين ، وحتى عام ١٩٥٥ ، ثم شرحنا المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وأهم قراراته ، علينا أن نستمر الآن في شرح استمرار ذلك التطور الذي حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ابتداء من عام ١٩٥٩ ، وعن سنوات الستينيات ، وحتى السنوات الأولى من السبعينيات ، وما تم فيها من عدم تأكد ، لإقتصادي وسياسي ، حتى نهاية فترة كروتشيفتشيف ، ثم ما حدث بعده من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، لكي نصل إلى سياسة النظام والتوازن التي يسير عليها الاتحاد السوفيتي الآن .

١ - عدم التأكد الاقتصادي والسياسي (١٩٥٩ - ١٩٦٤) :-

لم تكن تنبؤات الخطة السبعية غير معقولة في حد ذاتها ، إلا ربما فيما يتعلق بالزراعة ، وحيث كان على الإنتاج أن يزيد بنسبة ٧٠ ٪ وبطريقة تغطي كل احتياجات السكان : زيادة ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعة (٨٠٦ في المتوسط في العام) و ٦٥ ٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٤٥ ٪ فقط بالنسبة لانتاجية العمل بسبب تقليل عدد الساعات . وزاد الاهتمام بالتقدم الاجتماعي (الإلغاء التدريجي للضرائب على الدخل ، وخفض سعر التكلفة بنسبة ١١ ٪ وبناء ١٥ مليون وحدة سكنية) وتنمية المناطق الواقعة إلى شرق الأورال (٤٠ ٪ من

الاستثمارات) ، والتحسين التكني : استخدام الكهرباء ، واستخدام المواد الكيميائية (وخاصة من أجل التسميد) ؛ والتوسع في استخدام الطرق الحسابية . والواقع أن محققات الثلاث أو الأربع سنوات الأولى كانت مرضية في مجموعها : فزاد الانتاج الصناعى بما يزيد على ١٠ ٪ فى العام ، أما بناء المراكز الهيدرو ليكية على نهر الفولجا وفي سيبيريا فانها إستمرت بنشاط ؛ أما بالنسبة لتحويل السكك الحديدية إلى استخدام الكهرباء والديزل ، واستخراج البترول والغاز الطبيعي (وباستثناء الفحم) فإن الانتاج قد زاد عن المتوقع ، وزاد إنتاج الحبوب ووصل إلى ١٤٥ مليون طن فى عام ١٩٦١ ، وتم إعادة تسكين بهائم النكولخوزات ، وزادت دخول الفلاحين (وبسرعة أكبر من دخول سكان المدن) ، ودخل العمال بمهايرهم فى حركة العمل الشيوعى ، من أجل زيادة المعدلات والوصول إلى أعلى معدلات انتاج عالمية باستخدام أفضل لادواتهم وأوقاتهم . واستمر غزو الفضاء مع طيران جاجارين Gagarine فى شهر أبريل (١٠٨ دقيقة فى فوستوك I) وطيران تيتوف Titov فى شهر أغسطس ١٩٦١ (خمسة وعشرون ساعة فى فوستوك II) التى تمكن فيها من إدارة الآلة . وأعجب الرأى العام العالمى بهذه المحققات ، ومع خوفاً من العودة إلى الحرب الباردة ، لم يتوقف عند كروتشيفتشيف وتطرفاته غير الدبلوماسية ، وتغيير مواقفه التى لا تؤدى إلى أى قرار إيجابى (فشل مؤتمر باريس فى شهر مايو ١٩٦٠ نتيجة لمسألة 2 - U ، ثم مقابلة فينا مع كينيدي فى شهر يونيو ١٩٦١ ، وبمساهمة مباشرة عملية بناء سور برلين فى شهر أغسطس) .

وبمساعدة المظاهر الايجابية لهذه العناصر كروتشيفتشيف على أن يجعل من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (١٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٦١) نجاحاً شخصياً له . وكانت وضعيته على رأس الحرب قد تدعمت ، على

الأقل مظهرياً، نتيجة لبعض الإبعادات وبعض عمليات الدخول المحلية إلى الحزب ونتيجة لارتفاع بعض الرجال الذين كانوا يعتبروا على أنهم من أعوانه : وفي شهر مايو ١٩٦٠ دخل إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وكأعضاء ، بودجورني podgorny ، وبوليانسكى Polianski ، وكوسيجين Kossyguine (والذى كان قد رقى كذلك إلى منصب النائب الأول لرئيس المجلس - ل كوزلوف Kozlav الذى نقل إلى سكرتارية اللجنة المركزية) ؛ كما أن فوروشيلوف Vorochliov صاحب الشانين عاما، والشريك الذى احتفظوا به حتى ذلك الوقت من المجموعة المعادية للحزب ، ترك رئاسة السوفيت الأعلى لبريجنيف Brejnev الذى لم يكن مستعداً للقناعة بدور شرعى فقط . ولسكى يسيهار على المؤتمر بشكل أفضل ، قرر كروتشيف أن الأعضاء الـ ٩٧١٦٠٠٠ للحزب سيمنحهم ما يقرب من ٥٠ ره مندوب ، أى تقريباً ثلاثة أمثال العدد السابق ، نسبياً . وعلاوة على الاطارات ذوات السن المتوسط الذين كانوا يملكون له منذ سنوات عديدة ، كان هؤلاء المندوبين بنوع خاص رجالا فى سن الشباب نسبياً : (أقل من ٤٥ عاماً فى غالبية الحالات) وكانوا من المتعلمين ، ولهم تجربة تقنية متقدمة . ولذلك فإن السكرتير الأول قد إختار موضوعات من طبيعتها : أن تؤدى إلى إرضائهم الحامسى : الاحتفاظ بالسلم مرتبطاً بالعظمة الوطنية وإقوة الأسلحة الجديدة ، والتجاسس الضرورى داخل المعسكر الإشتراكى ، والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ، والتخلص نهائياً ورسمياً من عمليات التعذيب السياسية التى كانت قد أضرت بالتوازن الداخلى وبالهبة الخارجية للبلاد .

ولم تسمت إمكانيات الخطوة السبعية : ففى عام ١٩٧٠ ، يجب على إقتصاد إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بنصيب الفرد ؛ ومن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٠ سيتمضاعف الإنتاج الصناعى

نسبة أضعاف، ويتضاعف الانتاج الزراعى بنسبة ٣٥ مرة ؛ أما الدخل القومى فسوف يتضاعف خمسة أضعاف ؛ و انتاجية العمل ستضاعف أربعة مرات على الأقل رغم أن اسبوع العمل سوف ينخفض إلى ٣٥ ساعة ؛ وستصبح معظم الخدمات مجانية . وسيسهل أمر تحسين مستوى المعيشة وتقارب ضخم فى سرعات التنمية . وسيأخذ مكان دكتاتورية البروليتاريا الديمقراطية السوفيتية ليجتمع بدون طبقات ولشعب كله . وفى الشؤون السياسية ، وجهت اتهامات جديدة إلى المجموعة المعادية للحزب والتي اشتركت فى عمليات التنصت الستالينية ضد الشيوعيين الألمان والضباط الأكفاء . وزاد كروتشيف من قائمة جرائم ستالين ؛ ووافق على سحب جثته من قبرها ، وعلى مشروع إقامة نصب تذكارى لضحايا الهولوكوست .

وكما حدث فى عام ١٩٥٦ ، فإن هدف هذه التوجيهات كان بنوع عام هو نزع سلاح الخصوم الذين كانوا لا يزالون أصحاب نفوذ ، وتدعيم سلطة كروتشيف باستنادها إلى مجموعة كبيرة من الزبائن التقنيين، وعناصر الاتصال بين الحزب والحكومة . ولكنهم لم يصلوا إليها ، هذه المرة كذلك ، إلا نظير صراعات عنيفة ، وبإقتدرات دقيقة لم يكن فى وسع الجمهور أن يكون فكرة ثابتة عنها ، والتي لا يزال الغموض يحيط بها . ولقد هاجموا المجموعة المعادية للحزب ، ولكن أعضاءها لم يتعرضوا لعقوبات جديدة ؛ فكان فوروشيلوف Vorochilov وحده هو الذى أبعد بدوره من مجلس السوفيت الأعلى ، والذى ظل تكوينه كما كان تقريباً . ودفعوا بعملية « القضاء على الآثار الستالينية » إلى درجة أبعد ، وخاصة فيما يتعلق بالمسميات : فأصبحت ستالينا باد هي دوشافى من جديد ، وأصبحت ستالينو هي دونستك ، وستالينجراد هي فرلجوجراد . واتسعت مروحة إعادة الاعتبار والتي كانت قد اقتربت من نهايتها ، شيئاً ما .

ولسكن معظم الرجال الموجودين لم يكونوا يرغبون في سماع إعترافات جديدة، ولا عودة نظام سلطنة واحدة ؛ وعبر كوسيجين برأى زملائه العميق (بريجنيف، ميكويان ، سوسلوف ، وكوزلوف) حين أدلى بهذا التحذير : « من الواجب ألا يكون هناك مكان لعبادة الشخصية في عملية بناء الشيوعية ، وحتى سقوطه، ظل كروتشيشيف مراقباً ، ومعاقاً في نفس الوقت بالتقليديين وبالمجدين ؛ وأصبحت إصلاحاته وألفاظه تقابل بضيق متزايد ، ولم تعد محتملة إلا بسبب شهيته والرمز الذي يمثلها . وزادت الضغوط التي يخضع لها وكذلك الطبيعة غير الواضحة والمضطربة لتصرّياته ولقراراته ، وأدت الصعوبات التي يلقاها ، ومن كل نوع ، وبخاصة إبتداء من عام ١٩٦٢ ، تارة إلى أن ينكش على نفسه، وأخرى إلى أن يتشدد في موقفه .

وأفادت الحياة الثقافية في أول الأمر من هذه الليبرالية، وإبتداء من المؤتمر الثالث لاتحاد الكتاب (١٩٥٩) زادت عملية نشر المؤلفات التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت ، والتي كانت ترجع للفترة السكلاسيكية أو للسنوات الأولى للفترة السوفيتية . وشجعوا الأدباء على أن يربحوا باخلاص إلى ذكرياتهم عن بداية وتطور النظام ، وحاول الروائيون من جديد أن يرموا الشخصيات والمواقف المعقدة . وباتفاق مع كروتشيشيف ، نشرت البرافدا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ قصيدة إفتوشنكو Evtouchenko عن « ورثة ستالين » . ونتيجة لتدخله ، تمكن تفاردوفسكي Tvardovski من أن ينشر ، في نوفى مير ، « يوماً من أيام دنيسوفتش » ، وكذلك سولجينتسين الذي وصف طبقاً لتجاربه ، حياة الرجال العاديين ، — وليسوا إطارات الحزب — الذين تم نقلهم بعد بداية الحرب . ودخلت السينما في نطاق «إنهاء الثلاث » : « السماء الصافية » ، لتدوخرأى Tchoukhraï ، وأفادت كل فروع العلوم الإنسانية (التاريخ ، والفلسفة، وعلم

الاجتماع ، والنقد) من المجادلات الواسعة ، ومن اللقائات مع المتخصصين
الاجانب ، ومن فتح مصادر وثائقية ظل الوصول إليها ممنوعاً لفترة طويلة .

ولسكن منذ نهاية عام ١٩٦٢ ، وبعد أزمة كوبا ، بدأت حركة رد فعل في
الظهور ، بمناسبة معرض للفنون التجريدية الذي أثار ثائرة كروتشييف .
فبدأت حركة لمهاجمة موسيقى كوستاكوفيتش Chostakovitch من جديد . ثم
وجهت إنذارات إلى المثقفين ، عن طريق لليتشييف Ilitchev ، رئيس لجنة
الايدولوجيات ، ثم عن طريق كروتشييف نفسه ، الذي هاجم ، في خطابه
يوم ٨ مارس ١٩٦٣ ، التعايش الايدولوجي ، وأضاف إلى مدحه للواقعية
الاشتراكية ، مدحه للمزايا السياسية الستالين . وأجبروا الكتاب الشبان على
الهدمت ، فحكم على الشاعر برودسكي Brodski بخمس سنوات أشغال شاقة من
أجل « العفوية الاجتماعية » ؛ أما تارسيس Tarsis والذي كانت رواياته قد
نشرت في الخارج ، فإنه أدخل إلى مسنشفى نفسية . (وسيرى تجربته في ديسمبر ٧٧ ،
وسيسمح له ، في عام ١٩٦٧ ، بترك الاتحاد السوفيتي) .

ومع قرار شهر مايو ١٩٦٠ والذي رسم أمر معاقبة أصحاب الفراغ بمقوبة
من عامين إلى خمسة أعوام في ، عاد الجهاز العقابي إلى تشدد كبير . وفي عام
١٩٦١ مدوا عقوبة الإعدام إلى جرائم تخريب الممتلكات العامة ، والتخريب
الاقتصادي ، والمضاربة ، وطبقت فيها يزيد على ١٦٠ حالة في فترة عامين .
وكان من السهل ملاحظة تشدد مماثل فيما يتعلق بالشئون الدينية إبتداء من عام
١٩٥٩ . ففي نفس الوقت الذي شجعوا فيه الاتصال مع الكنائس الأجنبية لأسباب
سياسية (العفو في عام ١٩٦٣ عن كبير الاساقفة سايبي Sipyi ، رئيس الكنيسة
الكاثوليكية في أوكرانيا ، والمسيحون منذ عام ١٩٤٥) ، والذي قاموا فيه بالتبرؤ
من الهجوم العنيف ضد المعتقدات ، أعطت الحكومة دفماً جديداً للدعاية الجبلية .

الإلحادية ، وصعبت كثيراً من أمر تكوين رجال الدين ومن أمر إقامة الشعائر : إغلاق مراكز الدراسات ، والأديرة ، وآلاف من الكنائس ، وإعطاء أمر الاشراف على الكنائس الصغيرة لمجلس تنفيذي يتشكل من عشرين مدنياً ، وهزل المطارنة والاساقفة الذين كانوا قد اعتبروا حتى ذلك الوقت على أنهم يتعاونون (المتروبوليت نيكولاس ، أقرب اعوان البطريرك أليكسيس) ، أما الطوائف اليهودية (ما يقرب من مليوني عضو من ثلاثة ملايين يهودي) فانهم طبعوا عليهم تحديدات كثيرة بالفعل ؛ وكان نشر كينشكوكو Kitchko لكتابة اليهودية بلا رتوش ، (١٩٦٣) قد أعطى حجة لثوئك الذين سلكوا على عودة ظهور الحركة اللاسامية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبنوع خاص في أوكرانيا . وأدت عملية إدخال الصبغة الروسية المتزايدة ، والدعاية المعادية للأديان إلى حد كبير إلى تراجع الدين الاسلامي (٣٠ مليون مسلم) .

وهذه التوترات ، حدثت في نفس الوقت الذي وقعت فيه صعوبات اقتصادية متزايدة ومع اختلافات لا تنتهي ، في مجموعة المسؤولين ، عن العلاج الذي يجب إتخاذ . وكانت النتائج مخيبة للامال بنوع خاص في الزراعة . فبعد تقدم بطيء ، عرف محصول الحبوب إنهياراً جديداً في عام ١٩٦٣ (١٠٧ مليون طن) ، وانخفضت إنتاجية الأراضي العذراء ، في قازاقستان إلى ٣٠٦ قنطار للهكتار (أى تقريباً ثلث محصول عام ١٩٥٦) ، وأصبح من الضروري الإنتاج إلى الاستيراد . وكان نصيب الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة قد انخفض في عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى مستوى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ (٧ إلى ٨ ٪) ؛ وارتفع بعد مطالبة كروتشيفتشيف قليلاً في عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ (٩ إلى ١٠ ٪) ، ولكنه كان غير كاف لتزويد الفلاحين بتجهيزات حديثة ، وكانوا يشكون من المواقف التشريعية والضرائية التي وضعت أيام إستغلال مساحات فردية صغيرة ، كانت

مع ذلك تورد ، في عام ١٩٦٢ وبالنسبة لـ ٠.٣٪ من الأرض الصالحة للاستغلال ما يقرب من نصف منتجات التريفة ، وما يقرب من ربع الزراعات المتخصصة . أما عن رفع أسعار المنتجات (يونيو ١٩٦٢) فإنها أثرت على أسعار البيع (٢٠ إلى ٣٠٪) بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان) وكانت غير محبوبة عند المستهلكين . وفقد الفلاحون ، مثلهم في ذلك مثل الموظفين ، طريقهم وسط الإصلاحات المتضاربة التي تنالت بسرعة متزايدة ، وتحت لون الفاعلية واللامركزية ، لم تؤد إلا إلى زيادة الفوضى . وهكذا وصل الأمر ، في شهر فبراير ١٩٦١ ، إلى تقلييل اختصاصات وزارة الزراعة إلى حد كبير ، ولما كانوا قد كلفوا لجنة خاصة في شهر مارس ١٩٦٢ بتنسيق نشاطات الانتاج والاشراف في داخل هذا القطاع .

وكان نفس الغموض يكتنف الإصلاحات الاقتصادية في مجموعها . وسرعان ما اتضح أن إنشاء الجمعيات الزراعية ، والسوفنارخوز ، كان يعطى ثقلا أكثر من اللازم للنفوذ المحلي . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، قللوا عددها إلى قرب النصف ، وفيما هو أعلى منها ، قسم لاتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى ١٧ منطقة إقتصادية ، تمثل تقريباً الأجهزة المتحدة ، وزودت كل منطقة بمجلس تنسيق . وبوقت انعقاد المؤتمر العام في شهر نوفمبر ١٩٦٢ قام كروتشيفشيف بإنشاء سوفنارخوز للاتحاد ، مكلف بالتخطيط القصير المدى ، وبالإشراف المستمر على الإدارة ، ولا يترك سوى التخطيط الطويل المدى لإدارات الجوسبلان ، والتي هاجم قلة حركتها ، واتجاهها التقليدي المرتبط باعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة (وفي عام ١٩٦٣ سيقوم أعدائه بالإنتقام وذلك بتأسيس سوفنارخوز أعلى للاتحاد ، والذي سيرأس كل هذا البناء) . ولسكنه أبعد في نفس الوقت ، ورغم كوسيجين الاقتراحات التي كان ليبرمان ، بعد ز. أتلاس ، قد قدمها يوم ٩ سبتمبر في البرلمان ، من أجل زيادة مرونة الوسائل والبحث عن زيادة

الانتاجية . وأخيراً ، فإنه فرض تقسيماً لأجهزة الحزب ، وعلى كل المستويات ، وإلى فرع زراعى وفرع صناعى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدم التأكد ، وزيادة المنافسات المحلية ، وبخاصة على مستوى لجان النواحي ، ورأى أصحاب النظريات فى كل هذا ، وعلاوة على ذلك ، خرقاً للمبدأ اللينينى الخاص « بتحالف طبقة العمال مع الفلاحين » .

وهكذا زادت الاتهامات ، ومن كل نوع ، من جانب الأتالي ، ووجهوها بالطبع إلى ذلك الرجل الذى كان يحتل المراكزين الأساسيين ، والذى كان دائماً أمامهم . ورغم أنه كان أكثر قرباً من الشعب عن المسئولين السوفييت الآخرين منذ لينين ، فإنه لم ينجح فى إشراك جماهير هذا الشعب معه فى أعماله . وكان من السهل على خصومه أن يفضحوا ، علاوة على الأخطاء التقنية ، عودته إلى عبادة الشخصية (الاحتفال بعيد ميلاده السبعين فى ١٧ أبريل ١٩٦٤) ومنحه لأعضاء أسرته (زوج ابنته ، أدجوبى Adjubei ، رئيس تحرير لىزفستيا) ، وتنبؤاته التى لا يمكن تحقيقها ، وخطبه الملتزمة ، وإنتهاكه قواعد لوائح الحزب (وجود ، وقت انعقاد المؤتمر العام ، لمئات من المدعوين ، مزدوين بحق التصويت) ، وزياراته ورحلاته التى كان يقوم بها بدور اتفاق سابق ، ومبادراته فى إدارة المعسكر الاشتراكى (دعوة مؤتمر قمة معادى للصين ليوم ١٥ ديسمبر) وفى السياسة الخارجية (من التراجع فى كوبا إلى بدء تقارب سابق لاوانه مع ألمانيا الاتحادية) . وكان ، على العكس مما يعتقد ، يتمتع بقليل من الانهيار الخاضعين ، وحتى بين أولئك الذين كانوا يدينون له بما حصلوا عليه من مراكز . وكان الصراع الذى قام به من أجل المحافظة على نفسه قد إستهلكه وعزله وكان فى قترانه كثيرة من قبل ، قد كاد أن يهجع ، تحت تأثير هجوم ، (وبخاصة فى شهر مارس ١٩٦٣ ، من سوسلوفت وكوزلوف) (الذى أبعد من الحياة السياسية بعد أزمة قلبية فى شهر أبريل) . وحسين قام بريجنيف ، فى ١٥ يوليو ١٩٦٤ ،

بالتخلي لميكويان عن إختصاصاته كرئيس للدولة ، من أجل أن يتفرغ كاملاً لإختصاصات سكرتير اللجنة المركزية ، تمكن المسئولون الرئيسيون من أن يضعوا خطة أخذت في الإعتبار أخطاء التكتيك التي كانت قد ارتكبت في عام ١٩٥٧ بواسطة المجموعة المعادية للحزب ، والتي كان عليها أن تعمل قبل إجتماع المؤتمر العام المتوقع في شهر نوفمبر .

وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار البلاد متجهة كلها ومصدوبة على نجاح رجل النهضة كوماروف Komarov وزميليه ، إستدعى كروتشيتشيف ، الذي كان في عطلة على شواطئ البحر الأسود . إلى موسكو ، يوم ١٣ أكتوبر ، وأخذ أمام مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، وحيث قدم سولوف قائمة بأخطائه ، ثم ، وبدون إضاعة وقت ، أمام المؤتمر العام الذي كان قد إجتمع من أجل ذلك ، وقام في صبيحة يوم ١٤ بإعفائه من وظائفه « بسبب تقدم سنه وتدهور حالة صحته » ، واختار بريجنيف كسكرتير أول . وفي يوم ١٥ ، عين مجلس رئاسة السوفيت الأعلى كوسيجين رئيساً للمجلس . وبعد أن أعلنت هذه الأنباء عن طريق وكالة ناس في بداية الليلة التالية ، يبدو أنها تسببت في انفعالات في اتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بكثير مما حدث في العالم ، وحيث كان كروتشيتشيف يعتبر ، على أساس أو بدون أساس ، كرائد للاسترخاء الدولي ، ورائد لادخال الجوانب الانسانية على الاتجاه الشيوعي .

٢ - ما بين كروتشيتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) :

تسببت هذه الازمة القصيرة للغاية مباشرة في التخلي عن الممارسات التي كان من الممكن أن تثير مسألة السلطة الشخصية ، وأصبحت الإدارة الجماعية ، المكلفة بتسيير الشؤون العامة ، متمثلة قبل أي شيء آخر ، في مجلس رئاسة اللجنة المركزية (١١ عضواً ، وتسعة إحتياطيين) . ومع ذلك فإن بعض الصعوبات التي كان

قد اصطدم بها كروتشييف ظلت موجودة : فيبدو أن أعضاء التكتل الذي كان قد تشكل ضده لم يكونوا قد إتفقوا على سياسة مشتركة، وأن بعض المنافسات ظلت تؤثر حتى بعد وصولهم إلى السلطة ، وأن الخلافات ظلت تفصل بينهم أمام المشكلات المختلفة . وأصبح أسلوب الحكومة مختلفاً ، ولكن أساس المناقشات كانت تعارض ، كما حدث في الماضي وكما هو الحال في كل مكان، إتجاهات متشعبة بدرجات متفاوتة مع إتجاهات متساهلة ، تقليدية وتجديدية . فنتج عن ذلك حاول تقوم على أساس الحل الوسط، تشتمل على عناصر مختلفة تماماً لحياة البلاد ، وتمثل صعوبات عديدة عند التفسير . وفي النطاق التأسيسي للنظام السوفيتي ، كانت هذه الاتجاهات تعكس - في المجموع - وجهات نظر جهماز الحزب ، من جانب، وهي التي كانت تهتم بالمحافظة على النظافة العقائدية وبمد إشرافها لاستناداً إلى إقامة المركزية التسلسلية ، ومن جانب آخر، لقطاع من إدارة الدولة، شديدة التمسك باستقلالها حيال الحزب وبالنفاذية الخاصة بالإدارة الاقتصادية .

وعمل مندوبو إتصال الحزب على أن يتجمعوا حول السكرتير الأول، ليونيد بريجنيف Léonid Brejnev الذي كان قد شق طريقة في منظمات الحزب الشيوعي : سكرتير للجنة أوكرانيا ، إبتداء من عام ١٩٣٨ ، وسكرتير أول لمولدافيا في عام ١٩٥٠ ، سكرتير اللجنة المركزية في عام ١٩٥٢ ، وسكرتير أول لقراقستان في عام ١٩٥٥ ، وعضو أصلي في مجلس الرئاسة في عام ١٩٥٧ . أما الموظفون والتقنيون فإن أنظارهم قد إنجذبت صوب ألكسيس كوسيجين Alexis Kossyguine الذي لم يكن من الأعضاء الدائمين في الحزب، ولكنه كان وزيراً (لصناعة التسييج) منذ عام ١٩٣٩ ، ونائباً لرئيس المجلس بشكل شبيه مستمر فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، ثم نائباً أول للرئيس ، مكفأ بإدارة الالة الاقتصادية للدولة . وكان هاذان الاتجاهان ، وفي بعض الأحيان متقاسمان داخلياً

سـ ٤٣٣ -

الى مجموعات صغيرة ، يمثلان بطريقة متوازنة في مجالس الرئاسة ، وحيث بدأ أن بريجنيف كان له دائماً دور الحسك . هذا علاوة على أن الشخصيات المسؤولة أصابها تعديل بسيط ، وكان أعوان كروتشيف قد تخلوا عنه في الوقت المناسب . ولم تحدث التعديلات الأكثر أهمية إلا في شهر ديسمبر ١٩٦٥ : فقدم ميكونان ، رئيس الدولة ، استقالته إستناداً الى تقدم سنه ، وأخذ مكانه بودجورنى Podgorny ، الذى أصبح بذلك مبعداً عن منصب سكرتير اللجنة المركزية ، أما شيليبين ، الأكثر شبهاً ، فإنه تخلى عن مسؤولياته كنائب رئيس المجلس ، وكرئيس للجنة مراقبة الحزب والدولة . وكأت عملية تعيين الرجال الذين كان لهم دورا كبيرا في السنوات السابقة تؤدى الى تدعيم سلطة الحزب ورئيسه ، والذى نستصبح أولويته على غيره أكثر وضوحاً .

وفي خلال الأشهر الأولى ، عملت الإدارة الجديدة على تنظيم الأعمال . فمئذ المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٤ ألغوا ، ونتيجة لتقرير من بودجورنى ، لإتسام الحزب الى فرع صناعى ، وفرع زراعى : وقرورا إعادة تكوين اللجان المحلية ، ولجان المناطق ، الأمر الذى استتبع حركة تنقلات عديدة ، وغالباً في صالح أولئك الذين قد أنزلوا من مناصبهم في خلال السنوات السابقة ؛ وبعد هذه التعديلات ، أشاروا الى أهمية ترك السكرتيريين وعلى كل المستويات وقتاً طويلاً كافياً في أمانهم ، حتى يتمكنوا من معرفة دوائهم جيداً .

وكان من الضروري بذل مجهود خاص من أجل علاج الازمة الزراعية : فإذا كانت الظروف المناخية المناسبة قد سمحت بحصول جيد للحبوب في عام ١٩٦٤ ، فإن منتجات أخرى — وبخاصة تلك التى تأتى من التربة — قد ظلت غير كافية . وفي المؤتمر العام في شهر مارس ١٩٦٥ ، قدم بريجنيف ، بالنسبة لهذا المظهر الحيوى ، حساباً ختامياً قاسياً للخطة السبعية ، والتى زاد خلالها

٤٣٣

الإنتاج في المتوسط بنسبة ١٠٪ في العام (بدلاً من ٧٥٪ فيما بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٨) ، ولم تحصل فيها الزراعة إلا على ٧٥٪ من الاستثمارات ؛ ولذلك فإنه كان من الضروري إعطاؤها في مدة خمس سنوات قدر ما كانت قد حصلت عليه أثناء التسعة عشر عاماً الماضية . وسيرتفع ثمن الشراء بنسبة ٥٠٪ في المتوسط ، وسيعطى دعم إضافي بنسبة ٥٠٪ لتعويض التوريدات التي تمت زيادة على الانصبة المفروضة (وهذه الانصبة لا يمكن زيادتها قبل خمسة أعوام) . وستمنح للسكر والخوات درجة أكبر من الحوافز ؛ وقللوا الضرائب عليها بمقدار النصف ؛ وألغيت ديون الفقراء فيها . وستحصل على قروض أكثر ميزة ، وتشترى المعدات بسعر الجملة . أما قطع الأرض الفردية ، والتي دافع عنها حتى أكثر أصحاب النظريات المتشددون ، فيمكنها أن تزيد من أحجامها وتفيد من تساهل متزايد من أجل بيع منتجاتها ، وإبتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، وطبقاً لقرار كان يرجع إلى شهر يوليو ١٩٦٤ أصبح من حق سكان السكر والخوات أن يحصلوا على تعويضات خاصة بالأموه ، وعلى معاشات للتقاعد ، أكثر تواضعاً من تعويضات ومعاشات أصحاب الرواتب . وزادت إيراداتهم ، في عام ١٩٦٥ ، بنسبة ١٦٪ في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج الزراعي إلا بنسبة ١٪ . بنتيجة لسوء المحصول الذي لمستتبع ، كما حدث في عام ١٩٦٣ ، الإلتجاء إلى الإستيراد .

وكان أكثر مرارة من ذلك ، وبكثير ، ذلك للنقاش بشأن إصلاح إدارة المشروعات الصناعية ، الذي أخذ أهمية جديدة بعد التجربة التي حاولوا القيام بها ، في عام ١٩٦٤ في « مؤسستين » من مؤسسات صناعة الملابس : بولشفيتشكا في موسكو ، ومايك في جوركي . وإقترح المصلحون عمل لامركزية لخطوة الدولة ، وزيادة الدوافع للبديرن ، وتقييم الوضع تبعاً للبيع الفعلي (وليس تبعاً لحجم المواد الخام) ، ومع

الأخذ في الاعتبار بما لم يتم بيعه ، وبالتالي برغبات الزبائن ، وأخيراً ضمان ربح رؤوس الأموال المستثمرة . ولسكنهم ، وعلى العكس من بعض رجال الإقتصاد في دول إشتراكية أخرى ، رفضوا تقديم الربح على أنه العامل المقرر للبيان الصناعي وأن يعترفوا بالمنافسة بين المشروعات وحرية العلاقات بين المنتجين ، والبايعين والمشتريين (الوطنيين أو الأجانب) . وفي بداية عام ١٩٦٥ ، طبق الإصلاح في ٤٠ مؤسسة في المدن الكبرى ؛ ولكنه لم يكن من السهل الحكم على تجربة محدودة ، كانت تعمل على تخطيط العلاقات بين أولئك الذين كانوا يحاولون القيام بها وبين غيرهم . ولقد تسببت في ظهور عداء التقليديين ، الذين رأوا فيها تراجعاً في التخطيط المركزي ، وإشراف الحزب على الإقتصاد ، وإنعراقات معنوية ، في صالح طرق رأسمالية ، ولأهداف مادية بمحتة .

وبدأت مجادلة بشأن هذا الموضوع في الصحف ، في منتصف شهر يونيو ، عكست بلا شك لإختلاف وجهات النظر الموجودة بين المسؤولين . وفي أثناء شهر عديده ، اضطر كوسيجين ومعاونوه إلى الإصرار على ضرورة إعتبار التخطيط كسألة مستقلة عن السياسة وعن تدخلات الحزب ، حتى يمكن للمنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أن تتم في ظروف مقبولة ، وحتى يمكن النظر باعتبار أكبر لحاجات الأهالي . ولا شك في أن تقليل سرعة التقدم الصناعي (٠.٧٪ في عام ١٩٦٤ نظير ٠.٨٥٪ في عام ١٩٦٣) خدمت حاجة ضرورة إعادة تنظيم المناهج . وبعد تأخير كبير ، لم يجتمع المؤتمر العام ، والذي كان عليه أن يفصل في هذه المسألة ، إلا في شهر سبتمبر ١٩٦٥ . وتم الاتفاق على إلغاء (وعلى كل المستويات) السوفنارخوزات التي كانت كروتشيشتيف قد أنشأها وعلى إعادة إنشاء وزارات الصناعة ، للاتحاد — وغالباً ، في صالح الموزعين فيها من قبل ، والذين كانوا أكثر قرباً من جهاز الحزب عن مجموعة

— ٤٤ —

المصلحين . وفى نفس الوقت ، حصل كوسيجين على موافقة من حيث المبدأ على الإصلاح ، مع تطبيق بعض عناصره : تقايل عدد من المعدلات الأساسية فى الحطة المركزية ، وإعطاء المؤسسات نصيباً من أرباحها (الثلث على الأكثر) من أجل التمويل الذاتى ، والدعم والتجهيز الإجتماعى ووافقوا على زيادة استخدام الدعاية الموجهة ؛ وأنشئوا معهداً لأبحاث الطلب .

وحق إذا ما كانوا قى بعض الحالات مدفوعين صوب الليبرالية السياسية ، القى وجدوا أنها أكثر جدوى من إرغام هذه الامة الكبيرة على التو ، فإنه لم يكن فى وسع « النقنوقراطيين » المصلحين أن يتدخلوا كثيراً فى النقاشات الايديولوجية ، ويقامروا بتوبيخ التقليديين لهم ، والذين كانوا يعارضون إعطاء أى تنازلات إقتصادية . ولا شك فى أن المنتهين الليبراليين كانوا قد رحبوا بسقوط كروتشيف ، الذى كان قد إستدار ضدهم منذ عام ١٩٦٢ ، وكانوا قد أفادوا خلال بضعة أشهر من إجراءات عدم التشدد ؛ وعلى المستوى العلمى ؛ كانوا قد حصلوا على بعض الرضاء . وفى شهر مارس ١٩٦٥ ، سحبت لجنة الايديولوجيات من إياشيف والذى كان قد أعلن من قبل : « إن فاعلية العمل الايديولوجى توزن بنفس الميزان مثل القمح ، والصلب ، والمنتجات المادية الأخرى » .

ولكن ، سرعان ما قرر الحزب أن يتشدد ضد مظاهر الاستقلال عنبد المثقفين ، وبخاصة ضد الاتصالات مع الغرب . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٥ — وفى فترة انعقاد المؤتمر العام للجنة المركزية — تمت عملية القبض على الكاتبين سينيافيسكى Siniavski ودانيال Daniel الذين كانا ، منذ عشر سنوات مضت قد نشرا فى الخارج مقالات أوقطع أدبية ، كانت روحها تتعارض مع « الواقعية الاشتراكية » ، وتحت اسماء مستعارة ، هى على الترتيب إبراهيم تروت

Abraham Tertz ، ونيكولاس أرجاك Nicolas Argak (هنا موسكو) ونشر الخبر علناً قبل بدء المحاكمة بقليل (فبراير ١٩٦٦) والتي انتهت بالحكم عليهما بسبعة وبخمس سنوات سجن ، على التوالي ، لشرهما دعاية معادية للسوفييت . وحسدت عمليات إلقاء قبض كذلك على كتاب وعلى بعض من رجال الجامعات في أوكرانيا . وفي نفس الوقت ، تمحدث الخطب والكتابات الرسمية بدرجة أقل عن الأخطاء المرتبطة بعبادة الشخصية ، والتي كانت تنحى وراء أخطاء موضوعية ، كروتشيشتيف ، وبخاصة عند إقتراب العيد الخمسيني لثورة أكتوبر ، وخلف تمجيد النظام السوفيتي ، وما قام به من أعمال .

٣ - سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٣) :

كان الحساب الختامي للتطور الذي حدث منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ قد وضعه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، الذي انعقد من ٢٩ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٦ في حضور ٩٤٣ مندوب يمثلون ٢١٠٠٠٠٠ عضو ومندوبين عن ٨٦ حزب شيوعي (باستثناء الحزب الشيوعي الصيني) . وأخذ علماً بالظروف التي تحققت فيها الخطة السبعية : رضا في المجموع عن الصناعة التي كانت قد تقدمت أكثر من المتوقع (٨٤ ٪ بدلاً من ٨٠ ٪) ، وخيبة آمال بالنسبة للزراعة (١٤ ٪ بدلاً من ٧٠ ٪) . وقدم كوسيجين أهداف الخطة الثامنة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) ، المحددة بإجراءات أكثر وبمرونة : فيزيد الإنتاج الصناعي بنسبة تتراوح من ٤٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥ ٪ (٣٠ ٪ بالنسبة للحبوب) ، والدخل القومي بنسبة تتراوح من ٣٨ ٪ إلى ٤١ ٪ ، وإنتاجية العمل من ٣٣ ٪ إلى ٣٥ ٪ ، وستزداد تنمية البحث العلمي في المراكز الأكثر حداثة ، وكذلك استخدام الآليات . واعتبر أنه من الضروري إرضاء حاجات الأهالي ، وتنمية أوقات

— ٤٧ —

الفراغ (تعميم أسبوع الخمسة أيام) ، وتقريب أحوال معيشة أهالى الريف وأبناء المدن : وهكذا يجب العمل على زيادة إيرادات أعضاء السكواخوزات مرتين أكثر من إيرادات العمال والموظفين ؛ وعلى أعضاء السكواخوزات ، ابتداء من أول يوليو ، أن يتسلخوا ، وعن طريق التوسع فى التجربة السابقة ، رانياً شهرياً محدداً يضعهم فى مستوى السوفخوزيين . وعلاوة على ذلك ، فإن الخطوة كانت ستنفذ على شرائح سنوية من أجل مراقبة تطور الأحوال عن قرب أكثر .

وفى نفس الوقت الذى وضع فيه المقررون أنفسهم على نفس خط المؤتمرات العشرين والثانى والعشرين ، فانهم تماشوا أن تتجه المجادلات صوب أخطاء الماضى . وقاموا بإعادة وضع بعض التسميات التقليدية . فاصبح مجلس رئاسة اللجنة المركزية هو المكتب السياسى ، وترك بريجنيف . لقبه كسكتير أول وأخذ لقب السكرتير العام . ولحقفظوا بسن دخول العضو إلى الحزب كما هو ، أى ١٨ سنة ، ولسكنه رفع إلى ٢٠ وإلى ٢٣ عاماً لتوئك الذين لم يمروا عن طريق السكونسمول . وأوصوا بإبعاد كل عضو لا يراعى نخط الحزب ونظام الدولة وسيعان قرار الفصل بواسطة اللجان الحماية ، التى ستكون على علم أكثر بذلك من اللجان الخاصة بالمناطق . وارسلت تحذيرات للثقفين الماشسةين ، وأعلن شولوخوف أسفه من تساهل الاحكام التى صدرت ضد سيمينافسكى وذانيال .

ومنذ ذلك الوقت ، زادت حدة إعادة النظر فى الاحكام التى كانت قد صدرت على ستالين منذ عام ١٩٥٦ . ودون أن ينكروا أنه كان هناك تجاوز ولمجرات غير قانونية ، لمتنعوا عن الدخول فى التفصيل ، وذلك فى نفس الوقت الذى قيدوا فيه حركة إعادة الاعتبار للضحايا ، لىكى يجمعوهم يفهمون أن الاحكام التى صدرت ضدهم -- حصلوا عليها ، فى الغالب ، بوسائل خاصة --

٤٢٨ -

لم تكن كما غير عادلة في مبدئها . ومن جاتب آخر ، قاموا بالإصرار من جديد على مزايا ستالين في عملية بناء الاشتراكية ، التي تطلبت في سنوات الثلاثينيات ذلك الشد لكل الطاقات ومعاينة كل إهمال . وعملوا على إظهار ميزاته السياسية والعسكرية ، بالنسبة لتسيير الحرب ، وبواسطة الشهود والمشاركين في هذه الفترة ، والمؤرخين ، والكتاب ، ورجال السبينا . ولمتنعوا تماماً تقريباً عن أن يأخذوا عليه عدم تنبؤهم بالهجوم الهتلري ، وعدم إعدادهم للجيش الأحمر اللرد على ذلك . وصنعوا له تمثالاً نصفياً أقاموه على قبره أسفل حوائط الكرملين .

وفي خط مواز لذلك ، أخذوا لإجراءات من أجل تدعيم الاشراف السياسي والمعنوي على الأمان . ووضعوا رؤساء جدد على قبة مكتب الأمن العام K. G. B. ، وعلى رأس النقابات في ١٩٤٧ ، والسكونسمول في عام ١٩٦٨ . وأتشعوا ، في عام ١٩٦٦ ، وزارة للمحافظة على النظام العام ، ووضعوا أحكاماً جديدة ضد المظاهرات التي تعمل على اضطراب النظام ، والنقسل على الطرق العامة . ووضعوا ، في عام ١٩٦٩ لإصلاحاً لنظام السجن والمعتقلات ضد النظام الذي يطبق على النواعيات المختلفة من معسكرات التهذيب عن طريق العمل . ودفعت حوادث مختلفة السلطات إلى تشديد مراقبة المثقفين : إقامة لجنة ستالين في الولايات المتحدة (١٩٦٧) ونشر مذكراتها ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، والقرار الذي أخذته الكتائب كوزنيةشوف Kousnetsov وقت إقامته بالانجلترا بعدم العودة إلى بلاده (١٩٦٩) ، ونشر بعض المؤلفات التي كانت ممنوعة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية في الغرب ، والتي كانت توزع مرراً في شكل مخطوطات مضروبة على الآلة الكتابة ، وعالجت أموراً سياسية وفلسفية وأدبية . وكانت المراحل الرئيسية لهذا العمل القمعي هي : إتخاذ

المواقف في المؤتمرين الرابع والخامس لاتحاد الكتاب في شهر مايو ١٩٦٧ و يوليو ١٩٧١ ، والحكم على جنزبرج وجالانسكوف في شهر يناير ١٩٦٨ ، والحكم على تلك المجموعة الصغيرة من المثقاهرين والى لاحتجت في الميدان الآخر على التدخل في تشيكوسلوفاكيا (أكتوبر ١٩٦٨) ، ومحاكمة مارتشينكو Martchenko والذي كانت مذكرات نفيه قد ظهرت في الخارج (يوليو ١٩٦٩) وإبعاد سولجينييتزين من لاتحاد الكتاب في شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وسجن المعارضين في المستشفيات النفسية ، واستقالة نغاردوفسكى Tvardovski (مدير نوفي مير) في شهر فبراير ١٩٧٠ ، ويبدو أن هذه الأحداث لم تكن لها ، في لاتحاد الجمهوريات السوفيتية نفسه ، سوى صدى محدوداً ، إذ أن ذلك القطاع من المثقاهين ، والذي كان يطالب بحرية التعبير النقدية والجمالية كان معزولاً عن بقية الأماهى . ولسكنها نقدت وعاق عابها كثيراً واستخدمت ، في الغرب ، كما حدث عند نهاية عام ١٩٧٠ ، مع إعطاء جائزة نوبل الادبية لسولجينييتزين ، وإنشاء عالم النزياء ساخاروف Sakharov للجنة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومحاكمة لينينجراد ، التى تم فيها الحكم على المتهمين (لاثنين من اليهود السوفيت لاتهموا بمحاولة أسر طائرة من أجل الفرار من لاتحاد الجمهوريات السوفيتية) بالإعدام ، ثم خفض الحكم بعد ذلك إلى خمسة عشر عاماً مع الاشغال الشاقة (ربما تحت ضغط الرأى العام الاجنبى) .

وتحت نظام الإدارة الجماعية ، كانت المسائل الاقتصادية ، مع تأثيراتها الاجتماعية ، هى التى أخذت المكان الاول . ولم يكن ذلك دون ممارسة تأثير على قرارات السياسة العسكرية والدولية : تخفيض الخدمة العسكرية (من ثلاثة أعوام إلى عامين ابتداء من شهر أكتوبر ١٩٦٧) وبعض المهام الحربية ، وتنمية التعايش السلمى ، والعلاقات العلمية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية . وكانت

إدارات الاستعلامات والتعليم تعطيهما أكبر مكان ، والجمهور - ظاهرياً - أكبر إلتباه . وفي وقت انعقاد المؤتمر العام في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ، أكد بريجنيف أولوية الإجراءات التي تهدف سعادة الأهالي ، وكان الكثير من بينهم يتعلق بالزراعة : ١٠٪ من الأراضي المزروعة أفادت من مشروعات الري أو الصرف ، وتضاعفت كمية الأسمدة الكيميائية في خمس سنوات ، وقاموا بتجارب جزئية : ففي منطقة فورونيج ، في عام ١٩٦٦ ، قاموا بتأجير أراضي كوخوزية لعدد من الفلاحين حتى يقوموا بزراعتها كما يرغبون وحتى يتمكنوا من تحسين الإنتاجية ؛ وحصلت بعض السوفخوزات على إستقلالها في الإدارة بشكل يشبه ما كان موجوداً في المصانع : ٤٠٠ في عام ١٩٦٧ ؛ وما يقرب من ٥٠٠ في عام ١٩٧٠ ، وذلك من ١٤٠٠٠ (وكانت السوفخوزات تحتل ٥٠٪ من المساحة المزروعة ، ولكنهما لا تعطى سوى ٤٥٪ من الإنتاج) .

وإنعقد في شهر نوفمبر ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للكوخوزيين (٥٠٠ مندوب يمثلون ٣٦٠٠٠ كوخوز و ٢٥ مليون من الأعضاء العاملين) ، وهو الذي حمل وضعية جديدة تشتمل على التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر السابق (١٩٣٥) والتي كانت لانزال موجودة ، فالسوفخوزات ، في نفس الوقت الذي اقتربت فيه من السوفخوزات فيما يتعلق بنظام إدارتها ، قد اعترفت تماماً بشرعيتها في الاقتصاد الاشتراكي وبصفتها مشروع تعاوني ديمقراطي يدار بطريقة مستقلة ، ويتمتع باستمرارية الأرض . وقام المؤتمر كذلك بإنشاء مجلس للكوخوزات ، على رأس مجالس المناطق . وعملت الحكومة على فرملة الهجرة من الريف (بلغ عدد سكان المدن ٥٦٪ من ٢٤٣ مليون نسمة) ، واستمرت في العمل من أجل توحيد ظروف الحياة في الريف وفي المدن ، باخذها ، إن إحتاج الأمر ، وبمخدر ، المشروبات الباردة الخاصة بالمدين الزراعية . أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ،

فإنه زاد بالنسبة ٢١٪ في خمس سنوات نتيجة لوجود بعض السنوات المواتية (١٧١ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٦٦ ، و ١٨٥ مليون في عام ١٩٧٠)
واسكن المحاصيل ظلت كبيرة الخلف عن بعضها ؛ ولذلك فإن بريجنيف قد
أصر في مرات عديدة (نوفمبر ١٩٦٨ ، و يوليو ١٩٧٠) على ضرورة إدخال
التجديد : وحصلت الزراعة ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، على ٢٦٪ من استثمارات
الدولة ، وهي نسبة لم تكن قد وصلت إليها من قبل .

وفي الصناعة ، كانت المشكلة التي حظيت بأكثر مناقشة هي مشكلة إصلاح
الإدارة . وقابلت ترددات كثيرة : ففي عام ١٩٦٨ ، كان نقاشاً عنيفاً قد نشأ
بين رجل الإقتصاد القديم ستروميلين Stroumilin ، والذي كان يقول بأن
البحث عن ربح يستتبع بالضرورة زيادة في الأسعار ، وبين المصلحين ليبرمان
Liberman و بيرمان Birman والذين كانا يأملان في أن يكون العرض دائماً
أكثر من الطلب . وظل تطبيق وجهات نظر جديدة محدوداً ببعض الموضوعات ،
ولسكنه لاعتد بعد ذلك بسرعة ، أمام ظاهرة قيام المصانع المدارة بهذا الشكل
بتحقيق أكبر ربح : وعند نهاية عام ١٩٦٧ ، بلغ عددها ٧٠٠٠ مشروعاً
وتمثل ٤٠٪ من الإنتاج ؛ وعند نهاية ١٩٦٨ ، بلغ عددها ٢٦٠٠٠ (أى
نصف المجموع السكى) مع ٧٠٪ من الإنتاج . ومع ذلك فإن المسؤولين لم
يعبروا عن رضاهم : ففي المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ؛ قدم بريجنيف
تقريراً هاجم فيه ، ثقل ، الإدارة ، والفوضى ، والحوالك ؛ ورفض المسؤوليات
الموجودة فيها . وفي شهر يوليو ١٩٧٠ ، أخذت إجراءات من أجل تقليص
مصاريف الإدارة (بما في ذلك ما يتعلق بالوزراء) ؛ ومال قانون العمل الجديد
في نفس الوقت الذي عمل فيه على تدعيم المكاسب الاجتماعية ، إلى تدعيم النظام ،
وتقليل حركة الإيدي العاملة ، التي كانت تسكف الملايين من أيام العمل . ولا شك .

في أن الانتاج قد حقق الكثير من التقدم ؛ وزاد الانتاج في عام ١٩٧٠ على كثير من تنبؤات الخطة فيما يتعلق ببعض سلع الاستهلاك . ولكن الصناعة الثقيلة هي التي أصبحت الآن تعرف بطء نسبياً ، وكذلك بعض فروع التعدين والكيمياء ؛ ولم تتمحق الخطة بشكل كامل بالنسبة للكهرباء ، والغاز الطبيعي ، والنفط ، والصلب ، والورق ، وجزءاً من مهمات السكك الحديدية ، والمهمات الزراعية والكهربائية . وفي المجموع ، فإن الدخل القومي قد زاد بنسبة ٤١ ٪ في فترة خمس سنوات ؛ وزاد نصيب الفرد من الدخل الفعلي بنسبة ٣٣ ٪ (وكانت التنبؤات : ٢٠ ٪) ؛ والصناعة بنسبة ٥٠ ٪ ؛ والزراعة بنسبة ٢١ ٪ ؛ ونتاجية العمل بنسبة ٣٢ ٪ فقط .

وكانت الأهداف التي اتخذتها لنفسها الخطة التاسعة (١٩٧١ — ١٩٧٥) تشهد بواقعية حذرة ، وذلك بإهتمامها بمتابع الخطط السنوية بتطبيق مستمر ، ورفع مستوى المعيشة . وكانت هذه الأهداف أقل من أهداف الخمطة السابقة : زيادة من ٤٢ ٪ إلى ٤٦ ٪ بالنسبة للانتاج الزراعي ؛ ومن ٣٧ ٪ إلى ٤٠ ٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٣٠ ٪ بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الفعلي . وكانت ، على العكس من ذلك ، أكثر طموحاً فيما يتعلق بنتاجية العمل ، التي كان من الضروري أن تزيد إلى ٣٦ ٪ أو ٤٠ ٪ نتيجة لتجديد المعدات وبخاصة بنتاجية لوسائل الإدارة . وكان وضع الخطة قد تطلب إختيارات دقيقة ، وأسهم بدون شك في تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، والذي كان من المقرر عقده في شهر أبريل ١٩٧٠ (كان سيقع عندئذ في نفس وقت العيد المئوي لميلاد لينين) والذي تحدد إفتتاحه في نهاية الامر ليوم ٣٠ مارس ١٩٧١ (ومنذ ذلك الوقت سيكون لإعقاد مؤتمر الحزب مرة كل خمس سنوات ، ويتوافق بهذا الشكل مع

بداية تسيير كل خطة جديدة .) وبموافقة المؤتمر على إقرار الخطوة التاسعة ، أكد أهمية الجهود المطلوب بالنسبة لسلع « الاستهلاك الثقافى والمنزلى » و« وسائل الحساب » .

وفى خلال ذلك الوقت ، كانت هناك دائماً صعوبات مباشرة على مستوى الإدارة ، فى الصناعة ، وبنوع خاص فى الزراعة ، حين تزايدت خطورتها نتيجة لسوء الأحوال الطبيعية . فانتاج الحبوب لم يصل ، ورغم خلة المناطق الآسيوية ، إلا إلى ١٦٨ مليون طن فى عام ١٩٧٢ (وكان المتوسط السنوى الذى تنبأت به الخطة هو ١٩٥ مليون) وكان من الضرورى شراء ٢٠ مليون طن من الحبوب ، من سعر بيع الذهب الذى كانت الأزمة النقدية العالمية قد جعلته مرتبها . ولذلك فإن المسئولين ، والذين يلعب بريجنيف بينهم دوراً مسيطراً بدرجة متزايدة الوضوح ، قد زادوا من نداءاتهم من أجل التشدد والفاعلية ، وكذلك من أجل الاحتفالات الرسمية التى تشيد بالاعمال التى تم إنجازها (العيد الخمسينى لإنشاء لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٢) .

الفصل الثالث عشر

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

(١٩٤٥ - ١٩٥٦)

رغم أن الديمقراطيات الشعبية في أوروبا تشكل كتلة واحدة متصلة (١٣٧٥٠٠٠ كيلومتر مربع ، و ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٥) ، فإن هذه الدول الثمانية في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي تحمل هذا الاسم ، تشير الدهشة نتيجة للانقسامات والاختلافات الموجودة بينها ، من النواحي الجغرافية ، والعنصرية ، والتاريخية ، والثقافية . وكانت ، منذ عام ١٩١٩ ، قد عرفت نظماً سياسية مختلفة (وإن كانت دائماً معادية للشيوعية) ، وكانوا في بعض الحالات يتبعون ، وفي حالات أخرى يتعارضون ، ومروا في فترة الحرب في معسكرات معادية ، وتقدم بعضهم تجاه البعض الآخر بمطالب متعارضة . ولم يكن هناك الكثير المشترك بينهم سوى أنهم - وبدون متفاته - تعرضوا للتخريب ، ولمعرفة (وباستثناء ألمانيا) وجود القووات السوفيتية ، واستخدامهم كأداة بين الغربيين وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي كان مصمماً على ضمان أمن حدوده .

وكان وصول الشيوعيين إلى السلطة قد تم فيما يقل عن ثلاث سنوات ، وفي ظروف شرعية رسمية ، نتيجة للاستخدام الذكي لنظام « الجبهات الوطنية » ، (ذلك التكتل الذي اعترف به في غالب الأمر من جانب الثلاثة الكبار) ، ومشاعر الإعجاب أو الخوف حيال القوة السوفيتية ، وعدم وجود أي رد فعل واضح من جانب الغربيين . ويبدو حتى أنه كان من الممكن الإسراع في ذلك ، لولا توصيات ستالين . وصحبها ، من جانب آخر عملية تصفية للقوى المحافظة ،

و. المتعاون ، ، و اقرار اصلاحات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، أعطتها
التكتلات والاتلافات الحكومية تأييدها المطلق . ولابد من عام ١٩٤٨ ، أصبح
تطور هذه الدول ، متأثراً بطريق مباشر ، بنفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية ،
بما في ذلك الانجازات صوب المركزية المتعددة المراكز Polycentrisme ،
وصوب القوميات والتي أصبح من الممكن تتبعها منذ عام ١٩٥٦ .

١ - اقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :-

بتناقض ظاهري فقط ، كان انتصار الشيوعيين قد تم بأكثر سرعة ، وبكل
سهولة ، في الدول الأكثر بعداً عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية : فكان للشيوعيين
الوطنيين فيها تنظيمات قوية ، وكانوا قد لعبوا دوراً حاسماً في المقاومة وفي التحرير ،
وذلك في الوقت الذي كان فيه خصومهم السياسيين ، حتى اذا كانوا أساساً قد
كافحوا ضد المحتلين ، قد انتهى بهم الامر بالتعاون معهم ضد الشيوعية (والجبهة
الوطنية ، في ألبانيا ، و تشيتيك ، لمهايلوفيتش في يوجوسلافيا) . وفي ألبانيا
(٢٨٧٧٠٠ كم مربع ؛ و ١٥٠٠٠٠٠ نسمة) كان الحزب الشيوعي ، الذي
أعيد تنظيمه في شهر نوفمبر ١٩٤١ ، هو الذي يحرك « الجبهة الديمقراطية » التي
شكلت ، منذ سقوط آخر القوات الألمانية (٢٩ نوفمبر ١٩٤٤) حكومة مؤقتة
برئاسة هو كسا Hoxha والذي كان في نفس الوقت وزيراً للخارجية والدفاع ،
ومع كسوكس Xoxo للداخلية . وحصلت الجبهة على ٩٣٪ من الاصوات في
انتخابات ٢ ديسمبر ١٩٤٥ للمجلس التأسيسي ؛ وأعلن هذا المجلس الجمهوري
في شهر يناير ١٩٤٦ ، ووافق على دستور يشبه دستور يوجوسلافيا في تلك
البلاد التي كانت لألبانيا معها في ذلك الوقت علاقات وثيقة (معاهدة شهر يناير
١٩٤٥ بالتخلي عن كل مطالب في كوزميت ، ومعاهدة الصداقة والتعاون في شهر
يوليو ١٩٤٦) .

وفي يوجوسلافيا (٢٥٦٠٠٠ كم مربع ؛ و ١٥٨٠٠٠٠٠ نسمة) كان على اللجنة الوطنية للتحرير ، برئاسة تيتو Tito ، أن تعتمد ، لا على الاتجاهات الأخرى المحلية للمقاومة ، ولكن على نمطى الحكومة الموجودين فى المنفى ، فى الوزارات التى تشكلت فى بلجراد فى شهر مارس ١٩٤٥ ، والتي ثبت أنه لا يمكنها أن تعيش . استقالة الديكتاتورى جروزل Groz فى شهر أغسطس ، والكرواتي شوبا شيك Subasic فى شهر سبتمبر) . وبعد عملية تطهير شديدة ، وضغوط مارسها البوليس السياسى برئاسة رانكوفيك Rankovic ، أعطت انتخابات ١١ نوفمبر ١٩٤٥ نسبة ٩٠٪ من الاصوات للشيوعيين وحلفائهم . وأعلن البرلمان الجمهورية يوم ٢٩ نوفمبر ، ووافق ، فى ٣١ يناير ١٩٤٦ ، على دستور مستوحى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى نفس الوقت الذى أصر فيه على الطابع الاتحادية (الفيديرالية) للنظام (ست جمهوريات كاملة السيادة ، ومنطقتين تتمتعان باستقلال ذاتى ملحقتين بجمهورية الصرب) . واشتمل البرلمان على مجلسين : المجلس الاتحادى ، ومجلس القوميات ؛ وكان ينتخب مجلسا رئاسيا ، وكانت هناك ادارة جماعية للدولة . وأصبح تيتو هو الرئيس ، وفى نفس الوقت رئيساً للحكومة الجديدة التى تشكلت تقريباً كلها من الشيوعيين . واستمرت عملية التطهير بكل همه : فيها يوفيتش ، الذى كان قد لجأ إلى البوسنة ، أسرى فى شهر مارس ١٩٤٦ ، ونفذ فيه الحكم نتيجة لمحاكمة أصرت على علاقاته مع الغربيين أكثر من اصرارها على تعاونه مع المحتلين ؛ وصدرت أحكام بالسجن فى عام ١٩٤٧ ضد رؤساء الأحزاب السابقين ، وألقى القبض على المونسنيور ستيبيناك Stepinac ، الاسقف الاول لزغرب ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، وحكم عليه بتهمة التعاون بسنة عشر عاما من السجن (سيمينه البابا كادينالا فى عام ١٩٥٢ ، بعد اطلاق سراحه ، وبشرط) . ومعاهدة باريس (١٥ فبراير ١٩٤٧) حصلت

يوجوسلافيا على الجزء الاكبر من استيريا ، وباستثناء ترستيا .

وفي الدول الثلاث التي كانت قد انضمت للمعسكر الألماني ، تمت العملية في حضور قوات ومراقبين ، سوفيت . أما الغربيون ، الذين كانوا قانعين مسبقاً ، فانهم اكدتوا باحتجاجات أفلاطونية . ورأت الاحزاب الشيوعية أن أعدادها تتزايد بدون حدود في ثلاث سنوات : من ١٠.٠٠٠ الى ٤٣.٠٠٠ في بلغاريا ؛ ومن ١.٠٠٠ الى ٩.٠٠٠ في رومانيا ؛ ومن ٢.٠٠٠ الى ١٥.٠٠٠ في المجر .

وفي بلغاريا (١١.٠٨٠.٠ كم مربع ، مع ٧.١٠٠.٠٠٠ نسمة) سمحت عملية التغير التي وقعت ضد الالمان ، للجبهة الوطنية ، بأن تؤلف ، منذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، وزارة إئتلافية . ولم يكن للشيوعيين فيها سوى أربع - مع وزارات من ستة عشر (ومنها الداخلية والعدل) ؛ ولكنهم استخدموا نشاطاً كبيراً بإشراف ج. ديميتروف G. Dimitrov الذي عاد من إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكوستوف Kostov رجل المقاومة ؛ وأجبروا رؤساء الاحزاب المنافسة (الزراعي بيتكوف Petkov ، والاشتراكي لوتشيف Loutchev) على ترك الحكومة ، وقاموا بتطهير الأوساط السياسية والعسكرية ، وأعدوا لانتخابات ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ بطريقة فعالة ، سمحت لهم بالحصول ، مع حلفائهم ، على ٨٦٪ من الاصوات . ولقد أجبرتهم مطالب المعارضة والغربيين على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة في العام التالي ؛ ولكن ، بعد وقت قصير من الاستفتاء الذي قرر إنشاء الجمهورية ، جاءت انتخابات ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ ، وأعادت إعطاء ٧٨٪ من الاصوات لجبهتهم ، وذلك في الوقت الذي كان الزراعيون يطالبون فيه بـ ٦٠٪ ؛ فأعيد إعطاء رئاسة الحكومة لديميتروف . وفي اليوم التالي لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة باريس (التي تركت لبلغاريا ذلك الجزء من دبروجة

الذى كانت رومانيا قد اضطرت الى تركه لها فى عام ١٩٤١) ؛ تم القبض على بيتكوف فى البرلمان (٥ يونيو ١٩٤٧) ؛ وحكم عليه بالاعدام ، واعدتم فى شهر سبتمبر ، والغى الحزب الزراعى . وكان الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى ٤ نوفمبر على نفس نسق دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى رومانيا (٢٣٧.٠٠٠ كم مربع ، ومع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) كان الملك ميشيـل Michel قد حاول انقاذ التاج بالقائه القبض على أنتونسكو Antonescu ، وباعلانه الحرب على المانيا ، وبتشكيله وزارة ائتلافية . وبإشراف رجال المقاومة مثل جورجيو - Dej - Gheorghio والمناضلين الذى قادوا من موسكو (أنا بوكرا Ana Pauker ، وف. لوكا V. Luca) نجمـح الشيوعيون فى الخروج سريعا من موقف ضعيفهم ، وفى انشاء ميليشيا وطنية من ١٠٠.٠٠٠ عضو ، ومن تنظيم مظاهرات شعبية ، ضد الوزارة ، استند إليها فيشنسكى ، Vychinski ، مندوب ستالين . وكان فيشنسكى ، عند نهاية شهر فبراير ١٩٤٥ ، هو سيد بوخارست ، نتيجة لوجود الحامية السوفيتية ، ووضع على رأس الحكومة رئيس « جبهة الكادحين » ، جروزا Gróza ، والذى أعطى الوزارات الهامة (الداخلية ، العدل ، الاقتصاد الوطنى) للشيوعيين ، أما الليبيرالى تاتارييسكو Tatarescu فإنه بدأ كرهينة فى وزارة الخارجية . ولقد عمل الشيوعيون وأعوانهم على التحريك بحذر ، حتى لا يثيروا ذعر الغربيين ، ولا يدفعوا الملك المنحصر فى صمت ووحدة فى سينايا الى آخر طاقته ، وحصلوا ، فى انتخابات ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ، على ٧٢٪ من الاصوات . وبعد معاهدة باريس (المنخلى عن جزء من دبروجة ومن بيسارابيا ، ولكن إعادة الحصول على ترانسلفانيا) ، عملوا على زيادة تشدد موقفهم : فوضعوا الحزب الوطنى الفلاحى والحزب الوطنى الليبيرالى ، خارج القانون ، وأعدوا القضايا ضد رؤسائها وحتى ضد مايسو

- ٤٣٩ -

Maniu الشعبي ، والذي حكم عليه بالسجن المؤبد . وأخيرا ، ونتيجة للانداز الذي وجهه كل من جروزا ودج ، استقال الملك في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأصبحت رومانيا جمهورية شعبية ، منحت نفسها دستورا ، في شهر أبريل ١٩٤٨ ، في اليوم التالي لتكوين «حزب العمال المتحدة» (تجمع شيوعي واشتراكي) ، وقامت بانتخابات للمجالس الوطنية الكبير .

وفي النجر (٣٠٠٠ كم مربع ، مع ٣٠٠٠٠٠ نسمة) ، واجه وصول الشيوعيين للسلطة أكبر عقبات ، نتيجة لقلّة أعدادهم ، ولعدم الرأى العام لهم ، ولوجود الاتجاه القليلدى المعادى للروس (والذى غذاه الإحتلال العسكرى ومساوىء معاهدة باريس) ولشعبية «حزب صغار الملاك والبورجوازيين المستقلين» ، والذي كان يقوده فرنك ناجى Ferenc Nagy ، والذي جمع ٥٧٪ من الأصوات ، فى إنتخابات ٤ نوفمبر ١٩٤٥ ، ضد ١٨٪ الاشتراكيين ، و ١٧٪ للشيوعيين . وكان الأمر يحتاج إلى إصرار فوروشيلوف ، رئيس لجنة المراقبة الخاصة بالحلفاء ، لىكى يحمل الحزب الشيوعى ، فى الوزارة الائتلافية ، على منصب نائب رئيس (من أجل راكوزى Rakosi) ، وعلى وزارة الداخلية ، وسيت سبستعد كل من إمر ناجى Imre Nagy ، ثم راجاك Rakj ، وعلى رأس البوليس السياسى ، (A. V. O.) للزحف على السلطة . وأعلنت الجمهورية فى أول فبراير ١٩٤٦ ، ووافقوا على دستور مؤقت فى يوم ٦ . وعند نهاية شهر فبراير ١٩٤٧ ، قام راجاك بجعل السوفياتيين يلقون القبض على السكرتير العام لحزب الاغلبية ، بيلا كوفاكس Bela Kovacs ، الامر الذى دفع ف ناجى F. Nagy رئيس مجلس الوزراء ، إلى الانسحاب بعد بضعة أشهر . أما منافس الشيوعيين فانهم تم القضاء عليهم شيئا فشيئا ، وطبقا لما أسماه راكوزى «تكتيك السلاوى» . ومع ذلك ، فلم يحصل الشيوعيون ، فى إنتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧ ،

إلا على ٣٢٪ من الأصوات، أما بقية الأصوات فقد توزعت بين حلفائهم المؤقتين، وبين خصومهم الحثيدين. فحاولوا عندئذ تقوية أنفسهم، عن طريق إبتلاع الحزب الاشتراكي؛ وفي شهر يونيو ١٩٤٨، وافقوا لاشتراكيو اليسار أخيراً على أن ينضموا إليهم في «حزب العمال المجري»، مع راكوزي كسكرتير عام، وعند نهاية العام، كان لا يزال عليهم أن يثبتوا أنه كانت لهم حقيقة السلطة.

أما بالنسبة لألمانيا الشرقية (١٠٨٠.٠٠ كم مربع، مع ١٦.٥٠٠.٠٠٠ نسمة)، فإن الأمر لم يكن يتعلق، في ذلك الوقت، بتحويلها إلى دولة فكانت تحت الإشراف والإدارة العسكرية السوفيتية. ولكنهم سمحوا بإنشاء الأحزاب فيها: المسيحي الديمقراطي، والليبيرالي الديمقراطي، وبخاصة الحزب الاشتراكي الموحد S. E. D.، والذي جمع، منذ عام ١٩٤٦، الاشتراكيين والشيوعيين؛ ووصل عدده في عام ١٩٤٧ إلى ١.٨٠٠.٠٠٠ عضو وأخيراً، وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، لإجتماع مؤتمر الشعب الألماني، والذي سيكون منذوبه هم أساس البرلمان والجبهة الوطنية.

وكانت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا هما اللتان تطرحان أصعب المشكلات، من وجهة النظر الداخلية، وكذلك على المستوى الدولي، بسبب صفاتها الخاصة: المشاركة في الكفاح المشترك على أراضيها وإلى جانب جيوش الحلفاء، والمقاومة العنيفة للألمان، وتوغل جذور كل الاتجاهات السياسية التقليدية، وأهمية طاقتهما الاقتصادية، وموقعها الجغرافي الممتاز. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الأهالي البولنديين، قد ظل معادياً للسوفيت، بكل عنف، ولأسباب تاريخية وسياسية، ودينية؛ وإذا كانت هيئة الجيش الأحمر كبيرة عند التشيكوسلوفاكيين (ورغم التخلي عن أوكراينا قبل الكرباتية)، فإنهم ظلوا مع ذلك متمسكين بالمبادئ الليبيرالية، وبالجمهورية الأولى، وبرسالتهم الخاصة بالاتصال السلي بين الثقافات والإيديولوجيات الأوروبية.

وفى بولندا (٣١٢.٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، كانت المفاوضات الصعبة قد انتهت بتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، اعترف بها فى شهر يوليو ١٩٤٥ ، وظهر فيها ممثلين عن ستة أحزاب. وأتى ميكولايزيك Mikolajczyk من لندن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء. ووزيراً للزراعة ؛ ولكن الوزارات المهمة ظلت مع الشيوعيين وحلفائهم: بيروت Bierut ، وأوسيبكا مورافسكى Osobka - Morawski ، وجمولكا Gomulka (السكرتير العام للحزب الشيوعى ، ونائب رئيس المجلس ، ووزير الاقاليم التى استرجعت فى الغرب) ؛ أما الجيش والشرطة السياسية فانها كانتا تحت السيطرة الكاملة لزعيمى Zymierski ، ولرادكيويز Radkiewicz ورغم استمراره فى الظهور فى الحكومة ، فإن حروب الفلاحين لميكولايزيك قد وضع جانبا بالتدريج ، واتهم بأنه لا يدافع الا عن المصالح الانجلو أمريكية . وحاول أن يحصى أعوانه بأن طلب اليهم الاجابة : « لا ، على السؤال الاول (د هل توافق على إلغاء مجالس الشيوخ ؟) وذلك فى استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٤٦ (وكان السؤالان الآخران بشأن الاصلاحات الاقتصادية والحدود الغربية) ؛ ولكنه وجد نفسه أمام النتائج الرسمية ، التى أعلنت ٦٨ ٪ « نعم » . ولذلك فإنه احتج ، بلا جدوى ، ضد الانحرافات وأعمال العنف التى وقعت فى الحملة التى سبقت انتخابات شهر يناير ١٩٤٧ اللدائيت ، والتى انتهت بانتياره : ٢٨ مقعداً من ٤٤ . وهذا المجلس ، الذى انتخب لمدة خمس سنوات ، وافق على دستور مؤقت فى شهر فبراير ، واختار بيروت كرئيس للجمهورية ، وأصبح كيرانكيويز Cyrankiewicz ، الاشتراكي ، رئيساً للمجلس . ولما تأثر ميكولايزيك من المحاكمات التى بدأت فى الدول الاخرى ضد أعداء الشيوعيين ، واعتقد أنه سوف يقبض عليه بدوره ويحاكم ، سافر إلى الغرب فى شهر أكتوبر ، تاركاً بولندا تحت سلطة ذلك الائتلاف الشيوعى الاشتراكي ، والذي عمل ، منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ على إنشاء حزب العمال الموحد .

وفى تشيكوسلوفاكيا (١٢٨٠٠٠ كم مربع، مع ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٣٠٠ نسمة) ، حاول بينيش Benes ، رئيس الدولة أن يحافظ على احترام الاشكال الشرعية ، والتوازن بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين الغرب ، وعلى برنامج كوشيش . ولكن الحكومة التي كانت قد تشكلت فى براغ ، بعد تحرير العاصمة (٩ مايو ١٩٤٥) ، كانت برئاسة فيرلينجر Fierlinger ، الاشتراكي الديمقراطي ، وكانت تشمل على ممثلين لكل احزاب الجبهة الوطنية ، فكان جوتوالد Gottwald رئيس الحزب الشيوعى ، فيها ، نائبا أول لرئيس المجلس . وفى المجلس التأسيسى المنتخب فى ٢٦ مايو ١٩٤٦ لمدة عامين ، كان للشيوعيين (٣٨ ٪ من الاصوات) والاشتراكيين الديمقراطيين (١٢٢ ٪) بالكاد الاغلبية المطلقة (١٥٣ مقعداً من ٣٠٠) وعهد بينيش برئاسة الحكومة الجديدة لجوتوالد : فن ٢٦ وزير ، كان هناك ٩ شيوعيون ، و ٣ اشتراكيون ديمقراطيون ، و ١٢ معتدلون ، و ٢ بدون احزاب ، وكانا يتمتعان بهيمنة كبيرة (جان مازاريك Jan Masaryk ! لوزارة الخارجية ، والجنرال سفوبودا Svoboda للدفاع) . ولكنه لم يتمكن من تحاشي نتائج الأزمة المعقدة التي وقعت فى عام ١٩٤٧ ، والتي سرعان ما أخذت أبعاداً دولية لها دلالاتها : عدم رضا فى سلوفاكيا وحيث لم يكن الشيوعى هوساك Husak إلا ٢٧ ٪ من الاصوات ، وحيث كانت عملية تنفيذ الحكم فى المونسونيير تيزو Tiso قد قسمت بين الناس فى تفكيرهم ؛ فعند الاشتراكيين الديمقراطيين انتصار مؤقت لانتحاء لوشمان Lausman على انتحاء فيرلينجر Fierlinger الذى كان يرغب فى زيادة التعاون مع الشيوعيين ؛ وصعوبات اقتصادية بالنسبة لسوء المحصول ومع العجز المتزايد فى التجارة الخارجية والتي يتزايد اتجاهها صوب الغرب . وفى شهر يوليو ، اضطرت الحكومة الى أن تراجع أمام وخزات ستالين الى مندوبية ، وتعقد اتفاقية تجارية مع اتحاد الجمهوريات

السوفييتية، وتلقى اشتراكيها، والتي كانت قد أعلنت عنه، مؤتمر يعقد في باريس بشأن خطة مارشال.

ولما كان المعتدلون يخشون من الانتخابات، التي كان الشيوعيون يعدون لها بنشاط، فإنهم وضعوا، بوافقة بيمينش، خطة تهدف لإبعاد منافسيهم من الحكومة. وفي ٢٠ فبراير ١٩٤٨، قام ممثليهم الإثنى عشر بتقديم إستقلالهم، بذمة التسبب في تشكيل وزارة جديدة. ولكن لم يتبعهم لا الاشتراكيين الديمقراطيين، ولا كذلك مازاريك وسقوبودا الذي كان قد انضم سراً إلى الحزب الشيوعي. وتحولات عملية لاستخدام القوة بالنسبة إليهم إلى كارثة: وتمكن الشيوعيون من أن يعتمدوا على جماهير سكان المدن، التي جندتهم المظاهرات، والحركة النقابية الشورية، والتي كان المحرك لها هو زابوتوكي Zapotocky، والذين قرروا إضراباً لمدة ساعة يوم ٢٤، ثم قاموا بمظاهرة كبيرة في ميدان فينيسيالاس بعد ظهر يوم ٢٥. وهنا جاء جوتوالد وأعلن للجماهير أن بيمينش، أمام فشل المشروع، قد وافق على إستقالة الإثنى عشر؛ وأن الشيوعيين والاشتراكيين، في الوزارة الجديدة، سوف يحتفظون بثلاث الوزارات، أما بقية الوزارات فسوف تعطى للمعتدلين الذين يقبلون البقاء في الجبهة الوطنية. وصوتت المجلس بالثقة بـ ٢٣٠ صوتاً من ٢٥١ نائباً، الحاضرين يوم ١٠ مارس، وذلك بعد بضع ساعات من الموت الغامض لمازاريك. ونتيجة لإبعاد القيادات غير الموثوق بها تماماً، وللموافقة على دستور جديد (٩ مايو) ولانتصار الجبهة الوطنية في إنتخابات ٣٠ مايو (٨٩ ٪ من المصوتين). ترك بيمينش الحياة السياسية (وتوفي يوم ٣ سبتمبر)، ولانتخب جوتوالد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات يوم ١٤ يوليو، وأخذ مكانه زابوتوكي على رأس الحكومة. وقام الحزب الشيوعي يوم ٢٧ يونيو بضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومنذ

٤٤٤ -

ذلك الوقت أصبح الحزب الشيوعي هو المسيطر بالكامل على الجبهة الوطنية (والتي وجد فيها كذلك اشتراكيين وطنيين ، وشعبيين وحزبين سلوفاكيين صغيرين) وعلى الدولة كلها .

٢ - التغيرات الاولى الاقتصادية والاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :

وفي خط موازى لهذا التطور، تم تحقيق تغيرات عميقة في البنيان لمبتدأه من الحالة التي نتجت عن الحرب ، واحتلال الأعداء ، واضطرابات التحريره فعلاوة على الفقد البشري، والذي كان ثقيلا بنوع خاص في بولندا وفي يوجوسلافيا، تضاف عمليات تخريب ونقل المحاصيل والبهائم والتجهيز الصناعي ووسائل المواصلات. واستشرت الفوضى النقدية والانهيار في كل مكان . وإذا كانت يوجوسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وبافاريا قد حاولت بدرجات متفاوتة القيام بعملية تثبيت في عام ١٩٤٥ ، فإن الأزمة المالية كانت فظيعة في رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ذلك أيضاً في المجر وحيث أصبح الدولار ، في وقت جعل الفورينت يأخذ مكان البنجوي ، في شهر أغسطس ١٩٤٦ ، يساوي ثلاثين مليون مليون من البنجوي . وعند المنهزمين ، زاد من خطورة الصعوبات أنصبة الحرب التي كانت المعاهدات والاتفاقيات قد حددت قيمتها ، ونتيجة لعمليات الاستيلاء السوفيتية (في المجر ، ثلثي الدخل القومي لعام ١٩٤٦) والتي استمر بعدها نشاط الشركات المشتركة ، المكلفة بأن تستغل على الشيوع الموارد المحلية في صالح اتحاد الجمهوريات السوفيتية (فحصلت سوفروم بترول على ثلث إنتاج رومانيا ؛ والسموت A.G. على مجموع إنتاج اليورانيوم في ألمانيا الشرقية) . أما المنتصرون فانهم أفادوا من التعويضات التي دفعت إليهم بواسطة المهزومين ، ومن معونات U.N.R.R.A. والتي كانت ذات نفع كبير بنوع خاص لكل من بولندا ويوجوسلافيا .

أما الإصلاحات التي وافقت عليها الجبهات الوطنية فإنها طبقت بسهولة ،
 إذ أن ضحاياها كانوا قد تركوا البلاد أو حاولوا أن يذسأهم الناس (الألمان ،
 و «المتعاونون» والارستقراطيون ، وكبار البورجوازيون) . وفي المجال الزراعي
 هدفت لا إلى جعل العمل في الأرض جماعياً ، ولكن إلى «تعميم» الملكية الزراعية
 عن طريق وضع حد أعلى قانوني (فيما بين عشرين وخمسين هكتار بشكل عام)
 ووضع حد أدنى . يأملون فيه (خمسة هكتارات) . وكانت هامة في تلك المناطق
 التي كانت الملكيات الزراعية الكبيرة تحتل مكاناً أساسياً فيها : ففي بولندا ،
 إستبعت مرسومات ٦ سبتمبر ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو ١٩٤٦ (وهذه الأخيرة
 خاصة بأقاليم الغرب) إعادة توزيع ٦ مليون هكتار على ١٢٠٠.٠٠٠ أسرة ؛
 وفي المجر ، تمكنت ١٥٠.٠٠٠ أسرة ، بتطبيق مرسوم ٢١ مارس ١٩٤٥ ، من
 إقتسام ثلاثة ملايين هكتار ، أي ثلث المساحة الإجمالية ؛ وفي ألبانيا ، (أغسطس
 ١٩٤٥) أعطوا ٣٠٠.٠٠٠ هكتار لـ ٦٠.٠٠٠ أسرة . وفي يوجوسلافيا ،
 مس الإصلاح (أغسطس ١٩٤٥) في المكان الأول ممتلكات الألمان والكروات .
 وفي بلغاريا وحيث لم يمس الإصلاح إلا ٥٠٪ من الأراضي ، وفي رومانيا
 (مارس ١٩٤٥) وحيث قاموا بتوزيع ١٥٪ . (١٢٠٠.٠٠٠ هكتار على
 ٨٥٠.٠٠٠ أسرة) زادت خطة — ورة تقسيم مساحات الأرض حدة . أما في
 ألمانيا الشرقية فإنهم وزعوا على ٥٥٠.٠٠٠ أسرة ما يزيد على ٣٢٠.٠٠٠
 هكتار أخذت من المزارع التي تزيد على مائة هكتار . وفي تشيكوسلوفاكيا ،
 قنعوا في أول الأمر بالإستيلاء على أراضي الألمان في السويدية ، وفي سلوفاكيا
 وعلى أراضي عدد معين من المتعاونين والمجر ؛ ولم تقم حكومة جوتوالد بتحديد
 مساحة ملكية الأراضي بخمسين هكتار إلا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨ .

أما تأميم وسائل الإنتاج والتبادل فإنها تمت بسرعات ونسب متفاوتة .

وكانت السيطرة الفعلية على المنشآت الرئيسية قد سبقته أمر إصدار الاجراءات التشريعية . ففي تشيكوسلوفاكيا تقرر ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، أمر تأميم المصارف ، وشركات التأمين ، والمناجم ، والمصانع التي تضم أكثر من ٤٠٠ عامل ، وفي عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة تشرف على ٧٠٪ من الصناعة و ٥٠٪ من التجارة الخارجية ؛ وفي عام ١٩٤٨ ، امتدت التأميمات الى المشروعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . وأخذت اجراءات راديكالية في يوجوسلافيا (قانون ٥ ديسمبر ١٩٤٥) وفي ألبانيا ، وفي بلغاريا (ديسمبر ١٩٤٧) ، وفي المجر (أربعة مراحل من شهر ديسمبر ١٩٤٥ الى شهر مارس ١٩٤٨ ، المناجم ، والصناعات الثقيلة ، والمصارف ، والمشروعات التي يعمل أكثر من ١٠٠ عامل) وفي بولندا ، لم يترك قانون ٣ يناير ١٩٤٦ للقطاع الخاص إلا المشروعات التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ ؛ ولكن الصعوبات الاقتصادية أجبرتهم على رفع الحد الأعلى الى ١٠٠ وحق ٢٠٠ شخص وعلى ترك مكان للدافع الشخصي ، ولم تتمكن الدولة من الاشراف على الجزء الأكبر من الاقتصاد إلا عند نهاية عام ١٩٤٨ فقط ، أما بالنسبة لرومانيا ، وباستثناء تأميم بنك الدولة ، فإنها حافظت على الوضع القائم ، وظل القطاع الخاص يضمن ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي .

واقعدت مسألة التخطيط بنشاط من جانب رجال الاقتصاد ، ولكنه طبق بحذر في شكل خطط ذات مدى قصير . ولانظرت رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٨ من أجل تحديد خطة عام واحد ؛ وكانت يوجوسلافيا وحدها التي بدأت منذ عام ١٩٤٧ خطة خمسية على النسق السوفيتي . وعند نهاية ١٩٤٦ أو في بداية ١٩٤٧ قدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا خطتين لمدة عامين ، وبولندا والمجر خططا لثلاث سنوات . وكانت هذه الخطط أكثر طموحا ، وصدت من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من الاستثمارات للصناعة الثقيلة ، وسمحت بشكل عام باصلاح التعريب

الأكثر خطورة ، وبالوصول إلى ، وحتى تجاوز ، إنتاج ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولكنها ، وباستثناء الحجر ، لم تتمكن من أن تتحقق بالكامل ، وحقق متوسط مستوى معيشة السكان قليلا من التقدم .

وفي بضع سنوات ، تم تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي . فقد النبلاء ، ورجال الدين ، وبورجوازية الأعمال ، كل نفوذ سياسي واقتصادي ، وأصبحت عملية اختيار القيادات العسكرية وطريقة تفكيرها جديدة تماما ، وأصبح على البورجوازية الصغيرة أن توائم نفسها حتى تتمكن من العيش ، والنخبة موزعة بين تيارات متعارضة - أصبح المسؤولين الجدد يأتون من بين المثقفين الثوريين وبخاصة من بين قيادات العمال - ، ووصل الفلاحون بدرجة كبيرة إلى الملكية العقارية ولكنهم كانوا قلقين من جماعية الفلاحة ، ومن مسألة الأولوية المعطاة للتجهيز الصناعي ، وأصبحت البروليتاريا في المدن فخورة بأنها أصبحت الدعامة الرئيسية للنظام ، ولكنها كانت شديدة التمسك بتحسين ظروفها المادية واحترام كرامة العمل .

٣ - إنشاق يوجوسلافيا وتوحيد الكلمة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) :-

أتمت عملية تكثيف « الحرب الباردة » ، وعودة سقوط الستار الحديدي ، لانفصال الديمقراطيات الشعبية عن الغرب ، تلك الديمقراطيات الشعبية التي زادت من توثيق روابطها فيما بينها واتحدت من أجل أن توحد تنظيمها على نمط اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ودون أن تلتفت دائما إلى خصائصها الوطنية المميزة ، أو إلى احتياجاتها الخاصة بها . وضمن هذا التوافق منظمات المجموع (الكومنفوم منذ شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، والمجلس الاقتصادي للمعونة المشتركة ، أو الكوميكون ، منذ شهر يناير ١٩٤٩) ، وبخاصة عن طريق الاشراف السوفيتي وبواسطة المعاهدات الثنائية (بين الدول نفسها وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وكل دولة) تهدف القضاء على الخلافات القديمة وتيسيق الاقتصاديات . ولم تؤد

القطعية مع يوجوسلافيا إلا إلى تدعيم هذه الانجماوات وكانت جزئياً، قدمت تعويضاً
عن طريق تقديم المانيا الشرقية، والتي كانت خطواتها تدعيم خطوات الحرب
الباردة : إصدار المارك الشرقى، وحصار برلين الغربية (يونيو ١٩٤٨ - مايو
١٩٤٩)، وإعلان الجمهورية الألمانية الديمقراطية (٧ أكتوبر ١٩٤٩) الذى
أصبح، وباتفاق جورليتز، فى شهر يوليو ١٩٥٠، يعترف بالحدود الغربية
لبولندا.

والأزمة اليوغوسلافية، والتي كانت فى نفس الوقت سبباً ونتيجة، لعبت
دوراً أساسياً فى تصليب موقف المعسكر الاشتراكي. وكانت العلاقات السوفيتية
اليوغوسلافية قد تدهورت بالتدريج عند نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨:
وتضايق ستالين من هيبة ومن اتجاهات الاستقلال عند تيتو، ومن نفوذه فى
ألبانيا، وربما كذلك من مشروعات الاتحاد الدانوبى والبلقانى التى كان يضعها
مع ديمتروف Dimitrov، وتضايق تيتو من الاشراف السياسى والعسكرى
والاقتصادى الذى حاول لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يمارسه على دولته.
ولابدءاً من شهر مارس ١٩٤٨، تم تبادل سلسلة من الخطابات السرية دون
أن يؤدي ذلك إلى تقريب وجهات النظر. وقررت حكومة بلجراد أنه على كل
أجنبى بعد ذلك أن يمر عن طريقها إذا كان يرغب فى الحصول على معلومات عن
حالة البلاد، وأجاب موسكو على ذلك بسحب التقنيين المدنيين والعسكريين
وبالتهديد بالناء الاتفاقات الاقتصادية (الاتحاد السوفيتى لا يساعد سوى
أصدقائه). ولما كان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى قد رفض، فى ١٧ مايو،
أن يشارك فى جلسة الكومنفرم التى تهدف محاكمته، فإن مقر المنظمة قد نقل
من بلجراد إلى بوجارست، وتم اعلان قرار الفصل. ونشر قرار الاتهام فى
الجريدة التشيكية «ريودى برافو»، يوم ٢٨ يونيو، تم أعيد نشره يوم ٣٠ فى

جريدة د بوردا ، جريدة الحزب الشيوعي اليوجوسلافي ، مع تنفيذ تفصيلي ، في شكل اجابة . وكان الحزب الشيوعي اليوجوسلافي متبها في نفس الوقت بأنه معاد للسوفيتية ، وبالدكتاتورية البروقراطية ، وبداخل الفساد في الجبهة الوطنية ، وبالتساهل مع القولاقي ، وبالسرية الزائدة في عمليات التأميم .

وظلت قرارات الكومنفرم التي حضرت اليوجوسلافي على الثورة ، بلا جدوى : وكون الرأي العام كتلة وراء النظام ، وزادت شعبية تيتو على كل المستويات كما ظهر في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوجوسلافي (عندئذ ٦٨٠٠٠ عضو) عند نهاية شهر يوليو . وأبعدت بضعة آلاف من أنصار الاتحاد السوفيتي من الإدارة ، ومن الجيش ، ومن الحزب ، واستمرت المحافظة على الهدوء في كل مكان . ومع ذلك ، فإن الصدمة العاطفية كانت عميقة ، والنتائج الاقتصادية شظيرة للغاية . وبعد ألمانيا ، قامت الديمقراطيات الشعبية بقطع علاقاتها التجارية مع يوجوسلافيا ، التي اضطرت الى أن تتجه صوب الغرب ، وإلى أن تطلب منه القروض . وفي عام ١٩٥٠ ، أصبحت ٦٠٪ من تجارتها مع إنجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، والنمسا ، وأصبحت مبادلاتها مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنمسا (٤٥٪) من المجموع في عام ١٩٤٧) تقريباً غير موجودة . ورغم الاتهامات السوفيتية ، فإن تيتو لم يتوقف عن أن يؤكد استقلاله الكامل تجاه الغرب ، وأعلن في خطابه ، يوم ١٠ يوليو ١٩٤٩ ، في بولا : « لنا لا نبيع ضميرنا ، ولكننا نبيع فقط نحاسنا ، والآلات التي نشتريها بهذه الطريقة من الغرب ، سنستمر في بناء الاشتراكية » . وعلى الصعيد الداخلي ، حرص على أن يمارس ، وحتى قرب عام ١٩٥٠ ، سياسة شديدة ، وبخاصة في الشؤون الاقتصادية ، لكي يؤكد على الخط الماركسي الارثوذكسي ، في مواجهة الانتقادات .

ولمحت الاتهامات بالتيتيه Titisme دوراً كبيراً في عملية توحيد الكتلة وخاصة في المحاكمات السياسية التي زاد عددها حتى بعد وفاة ستالين . ولقد شرحوا هذا التصلب بتكثيف الحرب الباردة وبالنظرية الستالينية الخاصة بزيادة الخطورة التلقائية للتهديد الامبريالي وبصراع الطبقات، حتى في النظم الاشتراكية ؛ وخدم مناخ الازمة الدولية في تبرير تدخلات مندوبى السوفيت في الميادين الاكثر تنوعاً وأعلن سلانسكى Slansky ، السكرتير العام للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٩ : « ان الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى هو حجر الزاوية بالنسبة لكل شيوعى » .

.. ولم تخذل إجراءات التطهير ، ولم توجه ضد الاحزاب « البورجوازية » التي كانت قد قضى عليها ، كما يبدو ، ولكن ضد الشيوعيين الذين لاتهموا بالاتجاه صوب التفقيت ، وبالحماية لاسباب عقائدية ، أو دولية ، أو شخصية . وكما حدث فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنها أصابت الكثيرين من المناضلين القدامى ، الذين كانوا قد عرفوا العمل السرى . وتناقضات ما قبل الحرب ، ومحاربين كانوا قد شاركوا فى الحرب الاسبانية واثمهموم بالتروتسكية أو الفوضوية ، ورجال مقاومة كانوا قد ناضلوا فى الغرب وفى معسكرات النازى ، ويهود بأعداد كبيرة غير طليعة . وتسببت فى محاكمات علمية ، تم الاعداد لها بعمليات استجواب مرهقة ، تميزت باعترافات صدمت ، وأثارت دهشة أو احتقار ، الرأى العام الوطنى ، والدولى ، ولانتهت الى عدد كبير من الاحكام بالاعدام ، نشرتها محطات الاذاعة والصحافة والمطبوعات . وفى نفس الوقت ، رأت الاحزاب الشيوعية ، والتي كانت قد قامت بعملية ضم سريعة ، والتي كانت قد قضى عليها باندماجها فى عام ١٩٤٨ مع الاشتراكيين ، أن عدد أعضائها قد تناقص ، وخضع للتجديد فى صالح العناصر الشابة ؛ وفى تشيكوسلوفاكيا ، هبط

هدد أعضاء الحزب الشيوعي من ١٨٠٠٠ إلى ٢٤٨٩٠٠٠ في عام ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ؛ وفي المجر من ١٥٠٠٠٠ إلى ٨٦٥٠٠٠٠. وفي حالات كثيرة أسرعوا بإصدار دساتير، أقل اقليلية : المجر (١٩٤٩) ؛ وألبانيا (١٩٥٠) ؛ ويونان ورومانيا (١٩٤٢) . وتدعم الاتجاه المركزي ، وكذلك دور البوليس السياسي ؛ أما الاستقلال الذاتي أو المساواة بين بعض المجموعات البشرية (سلوفاك) فإنها أصبحت متهمة بطريق غير مباشر ،

وكان على الحياه الثقافية أن تتبع قواعد الواقعية الاشتراكية وتحكم على الاتجاهات الناقدة أو المتدهورة نتيجة الاتصالات مع الغرب . وكتب ريفيه Révai المجرى في عام ١٩٥٢ : ، ليس على الشعب أو الحكومة أو توأمة نفسها مع ذوق وسبك الكاتب ، ولكن على الكاتب ألا يعمل لإلحاق البنيان الاشتراكي . وحاربوا تأثير الكنائس على الاساس العقائدي والاخلاقي ، وذلك في نفس الوقت الذي رفضوا لها كل دور سياسي . وحصلت الحكومات بسهولة على خضوع رجال الدين الارثوذكس (بلغاريا ، رومانيا ، يوجوسلافيا) ، والبروتستانت (جمهورية ألمانيا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا) ، والمسلمين (ألبانيا ، يوجوسلافيا) . ولكنهم دخلت في صراع ضد المذهب الكاثوليكي : قطع العلاقات مع الفاتيكان ، إلغاء القبط على رجال الدين ، ترك المراكز الدينية شاغرة ، علمانية الممتلكات ، وزيادة الضرائب ، وإغلاق مراكز الدراسة ، وبعض الأديرة والكنائس ، ووضع تحديدات للتعليم الديني . وفي تلك الاماكن التي كانت الحياة الدينية مفروسة فيها جيداً ، استمر الاهالى بشكل عام في ممارسة عقائدهم رغم العقبات : الكاثوليك في بولندا ، والمجر ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا وسلوفينيا .

وكانت نتائج هذا الانشقاق القبي مؤثرة بنوع خاص على ألبانيا وكان هوكسا Hoxha قبر جاري من قبل بعض الوقت أن يسحب نفسه من نفوذ

بلمجرد ، وذلك في الوقت الذي كان فيه كسوكس Xoxe قد اقترح في شهر أبريل ١٩٤٨ دخول بلاده في الاتحاد اليوجوسلافي . ومنذ اعلان القومية ، ألغى اتفاقاته مع تيتو ؛ ثم تشدد ضد منافسه للسياسة : كسوكس ، الذي أعطوا مكانه في وزارة الداخلية للجنرال شيهو Shehu ، وأبعدوه مع أنصاره وقت المؤتمر الأول للحزب العمل ، الجديد (نوفمبر ١٩٤٨) ، وتمت محاكمته سريرا ونفذ فيه الحكم في عام ١٩٤٩) . ومن ٣١ عضو في اللجنة المركزية ، لم يبق في منصبه منهم إلا تسعة في عام ١٩٥٣ . وعندئذ أنشئت علاقات وثيقة مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حتى على الصعيد العسكري (قاعدة غواصات في ساسينج) . وفي المؤتمر الثاني للحزب (أبريل ١٩٥٢) بدا أن القوة الضخمة التي يديرها هو كسا لا ينازعها أحد .

ولم تكن القلقة أقل من ذلك في المجر ، وحيث لم يعلن عن انتصار الشيوعيين ، والذي كان التنبؤ به من وقت طويل ، إلا في وقت انتخابات ١٥ مايو ١٩٤٩ . واستمرت عمليات التطهير والكبت ما يقرب من أربع سنوات ، وقام بها راكوزي وأعرانه : فاركاس ، وريفيه . وكانت القضية الأكثر ضجة هي قضية راجك ، الوزير السابق للداخلية ، ثم وزير الخارجية ، الذي ألغى القبض عليه في شهر يونيو ١٩٤٨ ، وحوكم عليه أنه تيتو ، وعمل أنجلو أمريكي ، ومعادى للسوفيت ، وتم تنفيذ الحكم فيه ، مع كثيرين من زملائه ، في شهر سبتمبر . وخرج نص الدفاع والاعترافات بلغات عديدة ، في شكل كتاب أزرق ، الأمر الذي ردت عليه يوجوسلافا بمشرد كتاب آبيض . وبعد فترة ، طالب المؤتمر الثاني للحزب ، في شهر فبراير ١٩٥١ ، بعمليات إلقاء قبض جديدة ، كان منها إلقاء القبض على كالاي Kallai وكادار Kadar ، اللذان عذبوا في السجن . ولم يتداء من شهر أغسطس ١٩٥٢ ، جميع راكوزي ، كما فعل

مستأين، وبين وظائف السكرتير العام للحزب ورئيس المجلس . واتخذت اجراءات ضد كبار رجال الدين الذين تحدثوا ضد العلمانية . وحكم على المونسنيور ميندسزنتى Mindszenty ، رئيس أساقفة بودابست ، في شهر يناير ١٩٤٩ بالسجن المؤبد (وسيوضع تحت الإقامة المراقبة في ١٩٥٥) . ولكر الكثيرين من بين رجال الدين وافقوا على الحل الوسط الذي اقترحتة الدول في عام ١٩٥٠ .

واتت عملية القبض على راجك ، في بلغاريا ، ومنذ شهر يونيو ١٩٤٩ ، عملية إلقاء القبض على كوستوف Kostov ، الرئيس السابق لمجلس الوزراء ، والشيوعى منذ ثلاثين عاماً ، واتهم بأنه كان « متعاوناً » ثم هميلاً لانجلترا . ورغم أنه — وأمام دهشة الحاضرين — قد رجع وقت المحاكمة عن اعترافاته ، فإنهم قد حكموا عليه ، ونفذوا الحكم في شهر ديسمبر ، ونشروا في « كتاب بى » ، مع ثائق أخرى ، طلبه العفو الذى أكد اعترافاته ، ولكنهم اعتبروه ، فيما بعد ، على أنه مزور .

وفى ألمانيا الشرقية وحيث كان اعلان جمهورية ألمانيا الديمقراطية R.D.A. لا يزال حديث العهد ، وحيث كانت انتخابات اكتوبر ١٩٥٠ قد أفضت إلى فوز / S.E.D. من الأصوات للجمهورية الوطنية ، كان الحزب الاشتراكى الموحد مسيطراً بشكل كامل على الموقف ، وكان تحت ادارة رئيسية المشتركة بيك Pieck و جروتوول Grotowohl (اللذين كانا ، علاوة على ذلك ، رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة) وكذلك البريخت Ulbricht سكرتير العام ، وكانت عمليات الطرد من الحزب عديدة ، ولكنة لم تكن هناك أحداث كثيرة مشابهة لتلك التى كانت قد وقعت فى الدول القريبة من يوجوسلافيا : وكان الضحايا الرئيسيون يتمثلون فى دالم Dahlom ومركر Merker والذين ألقوا القبض عليهم فى عام ١٩٥٠ بتهمة أنهما من العملاء الأمريكيين ، ومن الصمغونيين .

وفي بولندا ، لم تصدر عمليات الإبعاد على أساس وجود علاقة مع « عصاة تيتو » ، ولكن إستناداً إلى الخطر الذي يمثلُه هنا أيضاً ، وفي أنظار السوفييتيين ، تلك الاشتراكية ذات الوحي الوطني . ومنذ ١٩٤٨ ، اضطار جومولكا Gomulka ، أحد رؤساء المقاومة السابقين ، إلى تقديم نقد ذاتي ، وإن كان الحق ، بخود ، وأن يترك السكرتارية العامة لبيروت ، الذي أصبح هو كذلك رئيساً للدولة (١٩٤٧ — ١٩٥٢) ، ثم رئيساً لمجلس الوزراء (١٩٥٢ — ١٩٥٤) . وفي شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، إتهموه بأنه أساء إدارة أقاليم الغرب ، وغرب « البرنامج الاشتراكي لإعادة بناء الريف » ، فابعده مع كليسكو Kliszko والجنرال سبياشالسكي Sychalski ، وسجنوه من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يقدموا أية قضية ضده . وقام من جانبه الجنرال روكوسوفسكي Rokossovski بتطهير الجيش ، وحكم على مجموعة من الجنرالات بتهمة الخيانة . وإصطهدمت الحركة المعادية لرجال الدين بمقاومة رجال الدين الذين يقودهم مونسيور ويزنسكي Wyszynski (كردينال منذ عام ١٩٥٢) وبمجهور كان يضم ٩٠ ٪ من يمارسون الشعائر الدينية ، والذي كان يرى أن السكيسة كانت ملتزمة دائماً بالمصالح الوطنية . ومنذ عام ١٩٤٩ ، كانت العلاقات دائماً مشدودة ، ولكن القوتين الموجودتين عرفتا كيف تعملان على تخاشي القطيعة (الحل الوسط في ١٤ أبريل ١٩٥٠) . وكانت الصدامات مركزة على العلاقات مع الفاتيكان ، والتعيينات (مشكلة الأراضي الألمانية السابقة) ، والممتلكات والضرائب ، والتعليم ، والمظاهر الخارجية لممارسة الشعائر ، وبناء السكنائس ، والحماية التي تعطيها الدولة لمن ينضمون للكنائس (منظمة كاريता ، ومجموعة باكس) . وفي رومانيا كانت الأخطاء السياسية قد ظهرت في شكل داخلي تماماً : فيبدو أن جيجو — دج قد حررته الطموحات الشخصية حين

أمر بإلقاء القبض في عام ١٩٤٨ على باتراسكانو ، المناضل القديم ، ورجل المقاومة النشط ، ثم جماعته بعد ذلك يبعد في عام ١٩٥٢ منافسيه الرئيسيين ، والذين كانوا ، أنفسهم « موسكوفيين سقاليين » : أنا بوكر ، لوكا ، جورجسكو . وفي هذا التاريخ ، كان دج ، السكرتير العام للحزب ، ورئيس المجلس ، قد نجح في أن يوفق في نفس الوقت بين العطف السوفيتي وبين الشعور الوطني الروماني .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تشيكوسلوفاكيا قد عرفت في نفس الوقت تأثيرات إيجابية ، وكذلك العلاقات الشخصية ، والتي جسدت في المحاكمات التي أثارت المشاعر ، والتي أخذت أبعاداً طويلة . ولقد تم أخيراً شرح بعض مظاهرها ؛ أما الباقي فلا يزال غامضاً . وفي مرحلة أولى ، عهد جوتوالد بعملية التطهير إلى سلانسكي ، السكرتير العام للحزب منذ عام ١٩٤٦ ، وإلى كوبريفا Kopriva ، وزير أمن الدولة . وترجمت عن طريق إلقاء القبض ، فيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ على الكثير من المسؤولين السياسيين ، وكبار الموظفين ، ورجال الصحافة والمثقفين . وكان من بينهم الكثيرون من السلوفاك (كليمنتس Clementis الوزير السابق للخارجية ، وهو ساك Husak رئيس مجلس المندوبين) ومواطنون من أصل يهودي . وفي شهر نوفمبر ١٩٥١ ، كان دور سلانسكي نفسه وبجموعته . وفي وقت القضية الضخمة التي وقعت في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ضد ١٤ من المتهمين (٢ تشيك ، وكليمنتس السلوفاك ، و ١١ من أصل يهودي من بينهم سلانسكي) ، اعترف هؤلاء علناً بالجرائم التي وجهت إليهم ؛ فحكم على أحد عشر من بينهم بالإعدام ، وعلى ثلاثة (لندن ، لوبل ، وهاجو Hajdu) بالسجن المؤبد . ووقعت عملية تطهير الجيش كذلك : واضطر الجنرال سفوبودا Svoboda إلى ترك وزارة الدفاع الشيوعية Copicka ، نسيب جوتوالد . وتسببت

معارضة كبار رجال الدين الكاثوليك في إلقاء القبض على مونسينور بيران Beran رئيس أساقفة براغ (١٩٤٩) ، وإجبار القسس على القسم بالولاء . وأصدر الكرسى البابوى قراره ضد العمل الكاثوليكي ، الذى قام به الارب بلوجار Plojhar ، عضو الحكومة ، والذى أوصى بالانضمام إلى النظام .

وإبتداء من عام ١٩٤٩ ، سارت الديمقراطية الشعبية على سياسة اقتصادية زائدة الطموح ، وتشرف عليها الدولة بالكامل ، وتخضع لتخطيط على مدى طويل ، كما هو الحال فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية . وهذه الخطط الخمسية ، التى وضعتها اللجان القوية للدولة من أجل التخطيط ، بدأ تطبيقها منذ أول يناير ١٩٤٩ فى تشيكوسلوفاكيا وفى بلغاريا ، وفى أول يناير ١٩٥٠ فى المجر . وفى حالات كثيرة ، هدفوا إتمام تنفيذ الخطة عند نهاية عام ١٩٥٥ ، حتى يتفق ذلك زمنياً ، فى البداية والنهاية ، مع الخطة السوفيتية : الخطة الستية للجمهورية (١٩٥٠ — ١٩٥٥) ، والخطط الخمسية فى ألمانيا ، ورومانيا ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٥١ — ١٩٥٥) . ورصدت الخطط إستثمارات مرتفعة للغاية (١٣ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الدخل القومى السنوى) ، والذى كان الجرم الأكبر منه لا يزال يذهب إلى الصناعة الثقيلة . وكان على هذه الصناعة الثقيلة أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٣ ٪ فى العام ؛ ولسكن حتى هذه المعدلات اعتبرت هى أنها غير كافية ، وزيدت فى أثناء التطبيق ، وبخاصة فى الدول القليلة التصنيع (٢١ ٪ فى بلغاريا ؛ و ٢٦ ٪ فى المجر ، و ٣٠ ٪ فى ألمانيا) . وقاموا بإتقاء جماعات تعدينية : زتالينفاروس SztaLinvaros فى المجر ، ونوا هوتا فى بولندا وديمتروفو فى بلغاريا . وبدوا تعاوناً بين المناطق الصناعية المنفصلة عن بعضها بواسطة حدود الدول : بوهيميا وسيليزيا . ولقد تضاعف الإنتاج ضعفين أو

- ٤٥٧ -

ثلاثة أضعاف على الأقل عما كان عليه قبل الحرب ؛ وفي كل مكان أصبح ما لا يقل عن ٩٢ ٪ منه ، ومنذ عام ١٩٥٠ بين يدى الدولة (إلا فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية : ٧٥ ٪) ؛ وفي كل مكان ، أصبح يمثل ، فى القيمة ، وقرب نهاية ١٩٥٣ ، ما بين نصف وثلاثة أرباع الانتاج القومى .

وزاد مستوى المعيشة المتوسطة بسرعة أكثر عما كان يحدث فى السنوات السابقة ، وعلى الأقل فى المدن ، وإن كانوا قد طلبوا مجهوداً ضخماً من العمال . وأصبحت تشريعات العمل أكثر صرامة ، وبدأوا فى محاربة تحريك العمال واتجاههم إلى التغيب : فى بولندا ، أصبح التأخير لمدة عشرين دقيقة يستتبع غرامة تعادل يوم عمل وعدم دفع الساعات الإضافية . وفى كل مشروع ، أصبح ممثلى الحزب يأخذون سلطات متفوقة ، واستخدموا النقابات قبل كل شئ كآحرمة للتوصيل ، ؛ ووسعوا من مروحة الاجور (فى تشيكوسلوفاكيا : ٥٠ ر. كورونا فى الشهر للدير ، و ٢٥٠ ر. للعامل اليدوى) وعمدوا بممارسة أن يكون الاجر مربوطاً بالانتاج ، وطرق الدوافع الاشتراكية ؛ والتجسوا كثيراً إلى الايدى العاملة الاتية من الريف ، وإلى النساء . وارتفعت إنتاجية العمل بما يقرب من ٥٠ ٪ . ولكن نوعية المصنوعات قاست ، وظلت السلع الاستهلاكية نادرة .

وكانت نقطة الضعف فى الزراعة . فطبعاً للخطط ، كان على الإنتاج أن يرتفع سنوياً بنسبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا والمجر (٨ ٪ وقت إعادة تقييم المعدلات) ، و ٩ ٪ فى رومانيا ، و ١٣ ٪ فى بلغاريا . ولكنها تقدمت بنسب أكثر تواضعاً (١٢ ٪ فى المجموع فى المجر فيما بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣) ولم تعتمد بكثير معدل أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ (نسبة ٦ ٪ فى بولندا فى عام ١٩٥١) . وعارض الفلاحون قدر إستطاعتهم

٤٥٨ -

عملية جماعية الزراعة التي ، بعد أن أعلن عنها منذ شهر يونيو ١٩٤٨ ، بواسطة قرار السكومنفورم المعادى ليوجوسلافيا ، سبقتها فترة صراع غير مباشر ضد القولاقي ، ولم يبدأ في تطبيقها إلا ابتداء من عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٣ ، كان القطاع الذي أدخلت إليه الاشتراكية (مزارع الدولة وتماوينات الإنتاج) لا يمثل في المتوسط سوى ٣٥ ٪ من الأراضي : من ١٠ ٪ في ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ٤٨ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٦٢ ٪ في بلغاريا . ورغم تكوين كتائب العمل ، وتطبيق النظم السوفيتية ، وإقامة مراكز للبيكنة وإصلاح الآلات الزراعية ، والتسليم الإلزامي بالنسبة للجميع لأكثر جزء من المحصول (٩٢ ٪ في بولندا) ، فإن تمويل المدن قد ظل صعباً ، وظل العمل سارياً بالنسبة لتموين المنتجات الغذائية ، أو اضطراروا إلى إعادة العمل به . وعلى خلاف ما حدث في الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنهم لم يقرروا تأمين الأرض .

٤٥٩ - حدود المركزية المتعددة المراكز (١٩٥٣ - ١٩٥٦) :

تسبب موت ستالين في تغيرات سياسية أقل في الديمقراطيات الشعبية عن تلك التي حدثت في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وعلى الآلة - ل حق المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وتمكن المسئولون من البقاء في أماكنهم ، ومن فرملة الانجازات الليبرالية . وحصلوا في ذلك على تأييد المحافظين ، السوفييت ؛ مثل مولوتوف ، وأفادوا من عدم التأكيد الذي ميز الصراعات السياسية في موسكو . وعلى الأكثر فإنهم دعوا ، في وقت أحد الاجتماعات السرية للكونفورم في شهر يوليو ١٩٥٣ ، لكي يستوحوا من الاتجاه الجديد . ولكي يطبقوا عندهم مبادئ الإدارة الجماعية ، وفي كل مكان ، وباستثناء تشيكوسلوفاكيا مع نوفوتني Novotny ، حول السكرتير العام نفسه إلى دسكرتير

٤٥٩ -

أول ، . ولذلك فإن العملية الليبيرالية لم تكن إذن إلا طريقة لإنباع المثل السوفيق . ولم يكن في وسعها أن تقلل من تمازج السكتلة ، رغم تقليل حدة الحرب الباردة ، والتصالح السوفيق اليوجوسلافي في عام ١٩٥٥ ، وأرخاء السيطرة الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية (إخترفاء الشركات المشتركة) فليس فقط أن الكومنفورم (حق وقت حله في شهر أبريل ١٩٥٥) والكوميكون قد إستعادا نشاطهما ، ولكن منظمة جديدة ظهرت : فرداً على دخول ألمانيا الاتحادية في حلف شمال الاطلسنطى O. T. A. N. ، سمح د حلف وارسو ، (١٤ مايو ١٩٥٥) ، « معاهدة صداقة وتعاون ومعوونة متبادلة » ، لإتحاد الجمهوريات السوفياتية بالتوحيد العسكري للسكتلة (بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتمت قيادة المارشال كونييف Koniev ، والاحتفاظ بقواته في المجر وفي رومانيا ، وحتى بعد عقد المعاهدة مع النمسا . وكان عقد الديمقراطية الشعبية لعلاقات وثيقة مع الصين ، قد تم بالاتفاق مع موسكو . ومع ذلك ، ومع ذلك فإن المناخ قد أصبح أقل ثقلاً ؛ فأصبحت الاعتقالات والمحاكمات أكثر ندرة ؛ وأصبح البوليس السياسى أكثر إخترفاء وأكثر إحتراماً للشرعية ؛ وأصبحت المناقشات بين المجرعات ذات الرأى المختلف ، أكثر إنفتاحاً . وأعيد النظر في الخطط الخمسية فى صالح الصناعات الاستهلاكية وفى صالح الزراعة ؛ وفى بعض الحالات ، قلت سرعة تطبيق جماعية العمل الفلاحى ؛ أما التجارة مع الغرب ، فانها عادت إلى نشاط بدرجة بسيطة .

ولقد جاء رد الفعل الشعبى الأكثر سرعة ، وغهد المتوقع ، على موت ستالين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتسببت فيها تلك الاجراءات المشددة التى قررها الحزب فى شهر مايو ١٩٥٣ ، وبخاصة رفع ١٠ ٪ من أداء الإنتاج .

ولا شك في أنهم قد إتبعوا نصائح السلطات السوفيتية بضرورة الحذر ، في النصف الأول من شهر يونيو ، وذلك بإعلانهم عن التناهي العام والوعد بتحسين مستوى المعيشة . واسكن عمال برلين الشرقية ، الذين كانت معلوماتهم غير كافية ، أو كانوا لا يعتقدون فيما يسمعون ، نظموا يوم ١٦ يونيو ، وإبتداء من مواقع عملهم في « طريق ستالين » ، Stalinalee ، مظاهرة سلمية ، تلاها ، في يوم ١٧ حركة تمرد فعلية . واضطرت القوات السوفيتية إلى التدخل ؛ فكان هناك أكثر من ٣٠٠ قتيل ، و ٣٠٠٠ جريح . ومن بين ٢٥٠٠٠٠ مقبوض عليهم من المتظاهرين ، صدر الحكم على ما يزيد على الألف ، وكان أربعون حكماً من بينهم بالإعدام . ولقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً من أجل التنمية الاقتصادية ، ولكنها لم تترك سلطتها ، وتزايدت أعداد الخارجين سراً صوب الغرب . وأدى هذا الإنذار إلى انفعال شديد في دول الكتلة ، وحيث كان المسئولون يتأرجحون بين ميزان وأخطار الإصلاحات .

وبشكل عام ، فإن هذه الإصلاحات كانت صغيرة للغاية . وهكذا نجد أنه ، في ألبانيا ، إكتفى هو كسا بأن يتخلى ، في شهر يوليو ١٩٥٣ ، عن وزارتي الخارجية والدفاع ، ثم في شهر يوليو ١٩٥٤ ، عن رئاسة المجلس للجنرال شيهو Shehu ، الذي ظل نفسه السكرتير الأول للجنة المركزية ؛ وتبعاً للنصيحة السوفيتية ، فإنه رسم أمر تقارب مع يوجوسلافيا . — وفي رومانيا قنع دج في أول الأمر برئاسة المجلس ، مستخدماً في ذلك ، وبكل حذق ، الشعور الوطني ، ومتحدثاً عن الاجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٥٢ ضد « المسكوفيين الستالينيين » ، من أجل اظهار بعد نظره والاحتفاظا بسلطته . ورأى ، في المؤتمر الثامن (ديسمبر ١٩٥٥) أنه من الأوفق أن يسترجع ادارة الحزب وبصفته السكرتير الأول (وأصبح شتويكا Stoica رئيساً للمجلس) وأشرف على عملية دخول سوشيفكون

Ceausescu الى المكتب السياسى . وفى بلغاريا ومنذ موت ديميتروف فى عام ١٩٤٩ . انتقلت السلطة الى نسيجه تشيرفينكوف Tchervenkof الذى قرر عفواً جزئياً وإعادة اعتبار مقنعة لكوستوف Kostov ، ثم عاد من جديد الى العمل ضد عبادة الشخصية ، ولم يحتفظ إلا برئاسة المجلس ، وأعطى ادارة الحزب لجليفكوف ، Jivkov أحد محبي كروتشيفتشيف ، والذى سيمظهر على أنه منافس خطير . وفى تشيكوسلوفاكيا مات جوتواله فى ١٤ مارس ١٩٥٣ ، نتيجة لاصابته ببرد أثناء دفن ستالين . وكانت فرصة لفصل السلطات : فأخذ سيروكى Siroky مكان زاپوتوكى Zapotocky فى رئاسة المجلس ، وأصبح رئيساً للجمهورية ، وأعطيت ادارة الحزب لنوفوتنى Novotny الذى أشرف على الجهاز بكل صرامة . وشجع مالىنكوف زاپوتوكى ، فأعلن ليبرالية النظام ، ولكنه شعر بالشلل نتيجة لاعلان عدم الثقة فيمن كان يحميه ، ونتيجة ليقظة الرأى العام — والى اعتبرت على أنها مشيرة للقلق — والاتجاه المحافظ للاطارات الادارية . وفى ١٩٥٤ ، تحدث كروتشيفتشيف من أجل نوفوتنى ، الذى تمكن من أن يبدأ عملية محاكمات جديدة (وبخاصة ضد السلوفاك من أمثال هوساك Husak) ، وأوقفت العمل فى التحقيق فى القضايا ، وأقام ، فى عام ١٩٥٥ حرصاً لستالين .

وفى بولندا ، كان الاسترخاء ، وهو بطيء لكن يظهر (إلقاء القبض على الكريدينال ويزنسكى Wyszynski فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ ، وتنفيذ الحكم فى الضباط العظام) قد بدأ مع مؤتمر الحزب فى شهر مارس ١٩٥٤ : فأعاد بيروت ادارة الحكومة لكيرنكويتر ، وفضحت عدم شرعية أعمال البوليس السياسى ورئيسه ، وأبعد الوزير رادكويتر . وفى الاشهر التالية ، تم الافراج سراً عن بضعة آلاف من المسجونين السياسيين ، وكان من بينهم جومولكا الذى شجعت المصالحة السوفيتية اليوجوسلافية على أن يرأس حركة اشتراكية وطنية . وأعطيت النخبة

مظاهراً لاستقلالها . ونخلق الجو الخاص بعدم التأكيد ، والموجود في الحجر ، هناك كذلك ، مناخاً صعباً . وطبقاً لراى السوفييت ، تخلى راكوزى عن رئاسة المجلس لإمر ناجى Imre Nagy ، الذى عرض فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، على البرلمان ، برنامجاً سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً له طابع ليبرالى ، وأمر بإخراج عدد كبير من المسجونين السياسيين . ولكن راكوزى استمر فى إدارة الحزب ، وسرعان ما قام بهجوم مضاد ، مستخدماً إبعاد مالىشكوف ، ومرض ناجى ، ومطالب المثقفين الليبراليين . وفى عام ١٩٥٥ ، تمكن من إبعاد ناجى من الحكومة ، فى صالح هييجيدوس Hegedus وحق من أن يبعده عن الحزب بعد رفضه تقديم نقد ذاتى .

ولذلك فإن الخطر الاصلاحى قد بدأ مؤكداً تقريباً حين انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (فبراير ١٩٥٦) وحين بدأ تسرب أمر نص «التقرير السرى» ، وكما حدث بعد ١٩٥٣ نجح معظم المسئولين فى الاحتفاظ بالخط السابق نظير بعض التنازلات السياسية ومراجعة خطط اقتصادية جديدة ، من أجل تحسين أكثر سرعة لظروف المعيشة والعمل . وكان الأمر كذلك فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفى رومانيا ، وألبانيا (وحيث رفض هو كسا للسوفيت إعادة اعتبار كسوكس) ، وفى بلغاريا (وحيث فضل تشرفنكوف Tchervenkov أن ينزل نفسه الى نائب رئيس المجلس فى صالح ايوجوف Iougov بينما ظل جيفنكوف Jivkov سكرتيراً أولاً للحزب ، نتيجة لتأييد كروتشيف) ، وأخيراً فى تشيكوسلوفاكيا ، وحيث إكتفى نوفوتى ، وبعد أن كان قد هاجم رسمياً عبادة الشخصية ، بفصل شيبيلكا ، وأمر بإخراج بعض المحكوم عليهم (لندن ، لوبل) ، ومسح عن كليمن蒂斯 وسلانمكى انهامهم بالانثيتية ، فى نفس الوقت الذى أكد فيه أخطائهم السياسية .

وعلى العكس من ذلك ، ففى دولتين ، ترجم عدم رضا وقلة صبر لكل قطاعات الأهالى فى شكل أزمات ، أعطت علاوة على ذلك خاتمت متعارضة .

ففى بولندا كان موت بيروت (مارس ١٩٥٦) قد سهل اتخاذ اجراءات ، اعترف بخليةته أو شاب Ochab بضرورتها : عفواً عن أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مسجون سياسى ، وإعادة الاعتبار لكثير من المحكوم عليهم ، وعزل عدد من كبار الموظفين . ولكن نخبة المثقفين كانت تطالب بما هو أكثر من ذلك ، فقامت الصحافة بإظهار تشدها ؛ وبين العمال ، قام بعض النابيين بمهاجمة أخطار المنظمات الاقتصادية وطالبوا بالتسيير الذاتى على الطريقة اليوجوسلافية . ولما كان عمال مصانع الآلات الزراعية Zispo فى بوزنان لم ينجحوا فى إسماع مطالبهم لوارسو ، فانهم قاموا فى يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو بمظاهرة قضى عليها بكل شدة (أكثر من ٥٠ قتيلًا و ٣٠٠٠ جريح) ولكنهما أظهرت ضرورة تغيير السياسة . وكان الوحيدون الذين عارضوا ذلك حينئذ هم المحافظين الذين كانوا يستندون الى تأييد موسكو . فأعيد ادخال كل من جومولكا ، وكليسكو ، وسبيشاسكى الى الحزب فى شهر أغسطس ، وبعد مناقشات صعبة ، وتهديدات بالتدخل للعسكرى ، أعطى المسئولون السوفيت ، والذين دعاهم كل من تيتو وماوتسى تونج الى الاعتدال ، والذين كانوا يخشون من وقوع انتفاضة عامة ، بالموافقة على تعريف « الطريقة البولندية للاشتراكية » . وفى خطاب كبير الى اللجنة المركزية ، يوم ٢٠ ، هاجم جومولكا الاخطاء التى ارتكبت فى الشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وعرف بالمسؤوليات المقبلة . وفى يوم ٢١ ، تم انتخابه للمكتب السياسى الجديد ، واعتبره كسكرتير أول للجنة المركزية . ثم حدث الكثير من عمليات اصدار العفو (للمونسينيور ويزنسكى بنوع خاص) ، وتعيين سبيشاسكى لوزارة الدفاع ، وخروج المستشارين السوفيت ، والاعلان الذى اعترف فيه اتحاد الجمهوريات السوفيتية بحق الديمقراطيات الشعبية فى السيادة

الوطنية . وتنظمت ، في المشروعات ، مجالس عمال ، وبطريقة موحدة في كل مكان ، احتفل الشعب بحماس بهذا الربيع في شهر أكتوبر .

وكانت النتائج مباشرة في المجز ، وحيث ظهر أن الازمة كانت أشد خطورة ، وبكثير . وكان راكوزى ، المخلص لسياسته ، قد بدأ في أول الأمر على أنه مصمم على أن يلاحظ توصيات المؤتمر العشرين : فأخرج على مايزيد على ١٠٠٠ سجين ، وتحمل وجود دائرة بيتوفى ، التي كانت تجمع شباب المثقفين تحت إشراف بعض المناضلين المشهورين مثل الفيلسوف لوكاك والكاتب تيودور ديري . وبعد أن خاف من أحداث بوزنان ، اقترح في شهر يوليو العودة إلى الانجاء السلطوى ؛ ولما كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد سحب منه تأييده ، فإنه تخلى عن إدارة الحزب ، ولكن ذلك كان في صالح جيرو Gero أحد معاونيه المباشرين . وقدم هذا الأخير تنازلات رمزية ، اعتبرها الرأى العام على إنها مشيئة وغير كافية في نفس الوقت : إعادة اعتبار راجك وقت جنازته الرسمية وإعادة ادخال ناجى إلى الحزب . وفي يوم ٢٢ أكتوبر ، قدم طلبية بودابست قائمة بالمطالب ، وأعلنوا ، من أجل اليوم التالى ، عن مظاهرة في صالح بولندا ، ولكن جيرو ألقى خطبة مليئة بالتهديد ، وأرسل في نفس الوقت نداء إلى السوفييت ، وأخذت المظاهرة في مساء يوم ٢٣ منعطفاً عنيفاً ، وطنى ومعادى للحكومة في نفس الوقت . وحين حضر ميكويان وستولوف من موسكو ، قبلًا حلاً وسط ، يمكنه أن يؤدي إلى عودة الهدوء : فسيأخذ ناجى رئاسة الحكومة ، وكادار Kadar الفريسة السابقة لراكوزى ، رئاسة الحزب ؛ وتمتنع القوات السوفيتية عن التدخل .

ولكن الانتفاضة غمرت ناجى ، ولمتدت إلى كل البلاد ، وأثبتت نفاذ صبر عدد كبير من الشيوعيين ؛ وكذلك استمرار وجود عناصر معادية للشيوعية ،

في نفس الوقت . وبينما كان بعض المنتظرين يقومون باصطياد الشرطة ، وكان آخر المسجونين السياسيين (ومنهم المونسيون مندنيتي Mindszenty) يحصلون على حريتهم ، أعلن عن مجموعة من الاجراءات لم يكن في وسعها الا يشير فلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبكل عمق : تشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، والسماح بعودة الاحزاب السابقة ، وإلغاء الرقابة ، ومهاجمة حلف وارسو ، وإعلان حياد البحر . وكان هذا يعنى طرح ومهاجمة ، وفي قلب أوروبا نفسها ، المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها الكتلة الاشتراكية . وفي أول نوفمبر ، أخذت القوات السوفيتية في التحرك ، وحاصرت بودابست ؛ وبعد كثير من التردد ، قاموا بالتبعض في ليلة ٣/٤ نوفمبر على المفاوضات الذين كان ناجى قد أرسلهم ؛ وأرسل هذا الأخير نداءً أخيراً الى الأمم المتحدة (الذي كان مشغولاً كذلك بمشكلة السويس) ، وذلك في الوقت الذي قام فيه كادار ، وهو مقيم في شرق البلاد ، بتكوين حكومة ثورية من العمال والفلاحين ، والذي قامت فيه اللدبابات السوفيتية بغزو العاصمة وعملت على أن تسحق شيئاً فشيئاً تلك المقاومة التي كانت بنير أمل للشوار . وكان هناك ، في المجموع ، ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل ، و ١٥٠٠ جريح ، و ٢٠٠٠٠ ألقى القبض عليهم ، و ٢٠٠٠٠ مهجور . ولتجنباً مونسيون مندنيتي الى سفارة الولايات المتحدة ، وناجى الى سفارة يوجوسلافيا ، ولكن السوفيت أسروه بعد ذلك ، ونقلوه الى رومانيا .

الفصل الرابع عشر

الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات

(١٩٥٠ - ١٩٧٢)

بعد أن شرحنا الديمقراطية الشعبية في أوروبا ، منذ اليوم التالي للحرب العالمية الثانية ، وتحدثنا عن إقامة النظم السياسية الجديدة ، وعن التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إنشقاق يوجوسلافيا ، وتوحيد كتلة الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، وتبعنا الأحداث التي حاصرت وفاة ستالين والسنوات التالية لها ، حتى عام ١٩٥٦ — علينا الآن أن نشرح عملية البحث عن الاتجاهات عند الديمقراطيات الشعبية ، بادئين ذلك بشرح تجربة يوجوسلافيا نفسها ، ثم البحث عن الاتجاهات القومية ، ثم الاتجاهات الأخيرة بعد عام ١٩٦٥ ، وحتى أزمة تشيكوسلوفاكيا .

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٢) :

بدأت حكومة الماريشال تيتو منذ عام ١٩٥٠ في أن تنصرف عن سياسة المركزية والسلطوية التي كانت قد تلت « الانشقاق » . وبعد أن أبطأت سيرها نتيجة للعقبات الطبيعية أو المرتبطة بالظروف ، وإنقطعت بوقفات أو بعودة إلى الخلف ، تناولت التجارب الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، وتسببت في إثارة اهتمام العالم أجمع ، وبأنواع خاص لاهتمام دول الكتلة . وفي الميدان السياسي ، استبدل دستور ١٩٤٦ بدستور ١٣ يناير ١٩٥٣ ، الذي كان يهدف ، كما ذكر تقرير كارديج Kardelj ، إلى أن يتحاشى تدهور النظام ، كما حدث في نظام لإتحاد الجمهوريات

السوفياتية ، إلى رأسمالية الدولة ، وإلى بيروقراطية متحركة . وكانت أسسها : مرور مستمر ومضمون بين المؤسسات ، والاستقلال الذاتي للإدارة الاجتماعية وللبيئات الإدارية على المستويات المختلفة ، واستقلال السلطة القضائية (نائب عام عن الشعب ينتخبه البرلمان) ، ومسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وسيادة الشعب . وإلى جانب المجلس الإتحادي (الذى يمثل فى نفس الوقت الوحدة الوطنية والجمهوريات الست) ، أصبح المجلس الثانى مجلساً للمنتجين ، وينتخبه عمال القطاع العام وحدهم . وأصبح البرلمان يختار رئيس الجمهورية ، الذى يكون فى نفس الوقت رئيس الحكومة (أو المجلس التنفيذى الإتحادى) والجيش . ورغم أنهم كانوا قد تنبؤوا لهذه الوظيفة بدور الحكم ، فإن انتخاب تيتو ، الذى أعيد انتخابه فى شهر يناير ١٩٦٠ ، والذى ظل على رأس الحزب ، قد أعطى لها سلطة إستثنائية . وأصبح لكل جمهورية حكومتها وبرلمانها . وعلى المستوى المحلى ، ضمنت اللامركزية عن طريق بخليصة القاعدة : السكوميون ، والذى حدد قانون شهر يونيو ١٩٥٥ طريقة عمله ، طبقاً لتجربة سلوفينيا . وأصبح يمثل فى نفس الوقت منظمة سياسية إقليمية ووحدة اجتماعية إقتصادية ، تديرها لجنة شعبية ، تنتخب لمدة أربع أعوام ، وتشتمل على مجلس محلى ومجلس للمنتجين . وعندئذ ، اندمجت السكوميونات ، والى كان عددها فى ذلك الوقت يزيد على ٤٠٠٠ ، لى تكون وحدات أكثر اتساعاً : فأصبح عددها ، فى عام ١٩٦٤ ، يقل عن ٦٠٠ .

وكما هو الحال فى أماكن أخرى ، فلقد إستمر الحزب فى أن يكون هو عامل الإشراف والمراقبة ، وقوة التقدم : ورغم بعض وجهات النظر ، ظل تيتو يفضل نظام الحزب الواحد (د إن بلادنا فقيرة بدرجة لا تسمح بأن يكون لنا أحزاباً كثيرة) ، وليسكن دوره المحدد باللوائح وبالتصريحات الرسمية ، التى دعتة إلى

أن يكون المرشد، ولا يكون رجل درك ، ولا تجمعاً لأصحاب الميزات .
 واتخذ ، في مؤتمره السادس ، في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، لقباً أكثر حياداً ، وهو
 لقب عصبة (Savez) Ligne أو رابطة الشيوعيين . وهذه العصبة ، القوية
 بـ ٧٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٤ ، و ١.٠٠٠.٠٠٠ عضو منذ ١٩٦١ ، لم يكن
 عليها إلا أن تكون بجمعة للتحالف الاشتراكي (٨٠٠.٠٠٠ عضو) والذي
 كان يضم التنظيمات الإجتماعية المختلفة . وفي مؤتمره السابع ، في شهر أبريل ١٩٥٨
 تنبأ الحزب حتى باختفاء الدولة ، واختفائه نفسه ، حين تقوم الديمقراطية
 المباشرة . ويتصرح من تيتو ، قام جيلاس Djilas بحملة في جريدة بوردا
 عند نهاية عام ١٩٥٣ ، من أجل ديمقراطية متزايدة . ولكن سرعان ما انتهى
 بمهاجمة الماركسية اللينينية ، وسجن في حالات عديدة ، وبخاصة بعد أن كان قد
 نشر في نيويورك « العليقة الحاكمة الجديدة » (١٩٥٧) ، « المحادثات مع ستالين »
 (١٩٦٢) .

وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لم يحتفظوا بعملية التجميع بالقوة :
 فكانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٥٠ ، حين كانت ٦٨٣٥ تعاونية زراعية
 للعمل تجمع ما يصل بالكاد إلى ٢٠ ٪ من المستثمرين ومن المساحة . ومنذ
 العام التالي ، وتحت توجيه كارديج Kardelj اعترفت اللجنة المركزية بالانخطاء
 التي ارتكبت ، وأعلنت المرور إلى « الطرق الجديدة » للنحول الاشتراكي في
 الريف . وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣ ، قررت الحكومة أن تقوم التعاونيات
 بتنظيم نفسها بحرية ، وأنه يمكن لأغلبية أعضائها ، أن يقرروا أمر حلمها ،
 وتحدد الملكية الفردية بعشرة هكتارات . وبقي فيها الفلاحون الفقراء وحدهم ،
 وانخفض عددها من ٦٩٨ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٥٠٨ في عام ١٩٥٧ . أما تنظيمها
 فقد استند إلى التسيير الذاتي : فكانت الجمعية العمومية السنوية تلتخب اللجنة

الإدارة ، ولجنة الإشراف والمراقبة ، واللجان الفنية المختلفة ، ومنذ ذلك الوقت احتفظت الملكية الخاصة بتفوقها (أكثر من ٨٥٪ من الأراضي) ، ولكن الحكومة شجعت ، ومن أجل الكفاح ضد أخطار تقسيم الأرض (١١ مليون هكتار من أجل ٢٥٠.٠٠٠ من المستثمرين) ، والتعاونيات العامة ، ، والتي كانت تعمل على اشتراكية الانتاج عن طريق تهيأتها الظروف المواتية اللازمة للتنمية والبيع. ومنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ، تمكنت الزراعة من أن تتقدم بما يزيد عن ٨٪ في السنة .

وبدلوأ أضخم المجهودات في صالح الصناعة ، والتي زاد إنتاجها بنسبة ٢٦٠٪ فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٣ . وأخذت ما يقرب من ٦٠٪ من الاستثمارات ، وهي التي جاءت من ميزانيات خاصة أخذت من رؤوس أموال المشروعات ، ووزعت لا عن طريق ميزانية الدولة ، ولكن عن طريق المصارف اللامركزية. وضمخوا عملية التسيير الذاتي عن طريق مجالس العمال ، والتي عملت قوانين ٢ يوليو ١٩٥٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ على تجميعها وعلى تنظيم تفصيلاتها . وكانت تمثل « جماعية العمل » ، وكان يتم انتخابها في كل عام في المشروعات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن الثلاثين ، ثم تنتخب بدورها لجنة إدارة ورئيس (مادام مدير المشروع معين عن طريق اللجنة الشعبية للكوهليون) . وكانت هذه المجالس منذ عام ١٩٥٨ ، ٦٦١٨ مجلساً ، تضم ١٣٥٠٦٢٥ عضواً ، وتمثل ٥٠٠.٠٠٠ ر عامل. وكانت تحدد إجمالى « الدخل » الذى تدفعه « للمنتجين » ، وبخاصة نصيبهم في الأرباح . ورغم إستقلالها الذاتى ، فإنها ظلت تحت إشراف العصبة أو الرابطة ، والسلطات الادارية وإتحاد النقابات .

وهذه الاتجاهات الأصلية تدعمت في خلال سنوات الستينيات ، ولكن بخذر شديد ، وظهر بنوع خاص في الشعبون السياسية . وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، قدم

٤٧٠ -

كارديج إلى البرلمان مشروعا بدستور جديد، يهدف إلى تحسين التنسيق بين مصالح الجماعات ومصالح المواطنين . وتمت الموافقة على النص ، بعد المناقشات ، يوم ٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ وجعل من يوجوسلافيا - مثل لإتحاد الجمهوريات السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا - جمهورية اشتراكية . وعرف الدولة بأنها ستصبح منظمة مكلفة بأن تحمي مكاسب الاشتراكية ، وتشجع تسييرها الذاتي في نفس الوقت ، وأعلن أنها لا يمكن تغييرها . وفي داخل البرلمان ، أبدلوا مجلس المنتجين بأربع غرف متخصصة ، وأكثر كفاءة ، وأكثر قرباً من الناجحين . وأصبح على محكمة دستورية ، يختارها البرلمان ، أن تسيطر على دستورية القوانين . أما المبدأ الاتحادى (الفيدرالى) فإنهم قد وضهوا تحتها الخلو ط . فكل ما لا ينص على أنه من اختصاص الاتحاد ، يصبح من اختصاص الجمهوريات . أما أصحاب الوظائف الهامة فلا يمكن إعادة انتخابهم أكثر من مرة ، ولمدة أربع سنوات ؛ فكان عليهم في غالب الأحيان أن يملوا من مسئولية إلى مسئولية أخرى . وأصبح مموعاً تولى الأفراد مسئوليتين كبيرتين في نفس الوقت ، وبخاصة في الإدارة في العصبية . ولكن أى من هذه التعديلات لم تطبق على تيتو ، الذى إختاره البرلمان ، في أول يوليو ، رئيساً للجمهورية لمدة أربع سنوات (ومن جديدي عام ١٩٦٧) ؛ ولكن ظهر إلى جواره ، ومنذ ذلك الوقت ، نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيس للمجلس للتنفيذى الاتحادى (الفيدرالى).

وعملت الحكومة على أن تحتفظ بطريق وسط بين اتجاهين متعارضين . فاستخدمت ضد المحافظين من أنصار النظام المركزى مبدأ النقل ، لإبعادهم عن المراكز الرئيسية . ووصلت في بعض الحالات حتى سدد الإبعاد ، ولكن دون أن تصل إلى حد محاكمتهم . وهكذا تشددت اللجنة المركزية للعصبية ، في أول يوليو ١٩٦٦ ، ضد رانكوفيتش Rankovic ، نائب رئيس الجمهورية ، الذى لم يمان به بأنه جعل من

٤٧١ -

البوليس السرى قلعة في داخل الدولة ، وبأنه قد تأمر ضد تيتو وبأنه كان يرغب في سيطرة الصرب . وبعد إنتخابات شهر أبريل ١٩٦٧ ، وحيث كان تعدد المرشحين هو القاعدة ، تجدد البرلمان إلى حد كبير ؛ وأخذ النواب موقفاً أكثر نقداً تجاه المشروعات الحكومية . وحدث تقارب مع الكنيسة الكاثوليكية : فاستدعى الكاردينال سيبيير Seper ، رئيس أساقفة زغرب منذ عام ١٩٦٠ ، و كاردينال منذ عام ١٩٦٥ ، إلى روما في عام ١٩٦٨ ؛ وكانت إتفاقية قد عقدت في عام ١٩٦٦ مع الفاتيكان ، تنص على تبادل الممثلين ، والذين أصبحوا في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، يحملون لقب سفراء . وفي الميدان الثقافي ، تركت حرية تعبير أكبر للكتاب ، ولرجال السينما . ومن جانب آخر ، رفض النظام أن يغمره انصار الاتجاه الليبرالي المتطرف وأنصار تعدد العقائد والأحزاب : فأوقف صدور مجله براكسيس Praxis التي كانت قد أنشئت في زغرب في عام ١٩٦٤ ، وصدرت أحكام ضد رجل الجامعة الشاب ميهايلوف Mihajlov وألقي عليه القبض عدة مرات . وفي نظير ذلك ، وحينما قام طلاب بلجراد بالتعبير ، في شهر يونيو ١٩٦٨ ، عن مطالب سياسية وإقتصادية عامة ، وضع تيتو سلطته في الميزان لكي يعمل على إرضاء بعضها . وفي وقت مؤتمرها التاسع ، (١٩٦٩) أكدت العصابة تصميمها على تطبيق برنامجها ضد المعارضات المقائدية أو التي لها صلة بالامتيازات . ولم تحل مسألة العلاقات بين الاتحاد وبين الجمهوريات الاتحادية إلا نظرياً ، وعن طريق التحديدات الدستورية التي صدرت في ٣٠ يونيو ١٩٧١ ، والتي تنبأت بأن تنشئ — بعد تيتو — رئاسة جماعية ، مع الاعتراف « بالسيادة » الداخلية للجمهوريات . أما قوة الدفع التي أعطيت للاتجاه الوطني الكرواتي فانها قد ترجمت بهياج عنيف عند المثقفين والطلاب في زغرب (وتمت محاكمة القائمين بها في عام ١٩٧٢) وبإبعاد المديرين الكرواتيين للعصابة . ولقد تشدد تيتو كذلك ضد

— ٤٧٢ —

الشيوعيين الصرب ، متبها لياهم مرة بالتكاسل ، ومرة أخرى بالاتجاه السلطوى الذى يهدف المركزية .

وكان الاهتمام باللامركزية ، وبالتسيير الذاتى ، وبالانتاجية ، وبسيادة روح التنافس هو الذى أدى إلى زيادة إهتمام المراقبين بالحياة الاقتصادية ، وبشكل مستمر . ولقد تمت مرحلة حاسمة فى شهر يوليو ١٩٦٥ ، حين قررت الحكومة ، وطبقاً لرغبات المؤتمر العام الثامن (١٩٦٤) ، أن تعطى لانتفاثا أكبر لقوانين « لإقتصاديات السوق » : فحوصات المشروعات على مسؤوليات أكبر ، وتمكنت من أن تعيد إستخدام ٧١٪ من صافى إنتاجها (بدلاً من ٥١٪) ، وأوقف العمل بمراقبة الأسعار ، أما الدينار --- الذى كانت قيمة قد انخفضت فى عام ١٩٦١ --- فإن قيمة قد انخفضت من جديد فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ ، وشجعوا العلاقات مع الغرب . وعمات بعض الاجراءات ، ونتيجة لماثلتها الظاهرة مع الطرق الرأسمالية ، على إثارة قلق المتشددى فى الاشتراكية . وهكذا ، وتحت لاسم « العمل الفردى مع وسائل إنتاج فى ملكية شخصية » ، سمحوا بقيام أنشطة خاصة ، ودخل بعض الحدود ، فى الحرف ، وفى المتاجر الصغيرة فى المدن ، وفى النقل البرى ، وفى الفنادق والسياحة التى كانت آخذة فى النمو . ولانفتحت البلاد بدرجة أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية ، وقبلوها طبقاً لقانون شهر يوليو ١٩٦٧ الخاص « بتسكين الوسائل » ، فى تلك المشروعات التى تكون قد أكملت دخلاً قومياً مساوياً لها ، وبشرط أن يعاد إستثمار ٢٪ من الأرباح فى وجود سلافيا ، ولكى يواجموا مسألة زيادة الأيدى العاملة القليلة الخبرة ، والتى نتجت عن الهجرة من الريف ، وعن ضغط العمالة التى أمروا بها أخيراً ، فإنهم قبلوا أن يرسلوا العمال إلى الخارج . وأصبح هناك أكثر من ٨٠٠٠٠٠ عامل يوجوسلافى يعملون فى الخارج ، ويرسلون إلى بلادهم جزءاً من أرباحهم ، وإن كانوا يشيرون لمشكلات التأقلم ، وإعادة التأقلم .

— ١٧٧ —

وفي المجموع ، فإن النتائج التي حصلوا عليها سمحت بالاحتفاظ بالخطوط الكبيرة لهذه السياسة ، ومن بين الصعوبات ، كانت الأكثر خطورة : التوسع السريع للغاية للصناعة (+ ١٠ ٪ في العام) ، والعجز التجاري ، والاتجاه المتزايد للقروض وارتفاع الأسعار (ونصفه حر) ، مصحوباً بالخطر المستمر للتضخم . ونتج عن ذلك ، ورغم ارتفاع الرواتب (٢٩ ٪ في عام ١٩٧١) ، نوعاً من المياع الاجتماعي ، وهو أمر استثنائي بالنسبة للدول الاشتراكية ؛ فنذ عملية همل سلوفينيا في عام ١٩٥٨ ، وقمت أكثر من ١٠٨٠ حالة د توقيف عمل ، حسب التعبير الرسمي . وقاموا في عام ١٩٧٢ بتطبيق خطة للتقشف ، ولكنها تسببت في مقاومة اصحاب الامتيازات الجديدة ، وكذلك وبنوع خاص في عدم رضا العمال ، إذ أن الرواتب جمدت بطريقة عامة لإبتداء من أول شهر يناير ١٩٧٣ ، وحتى أنقصت في المشروعات التي تحقق خسارة . وكان تحويل المشكلات السياسية والاقتصادية يتمشى مع توازن هش ، يعتمد جزئياً على شخص تيتو ، والذي احتفظت البلاد بعيد ميلاده الثمانين في شهر مايو عام ١٩٧٢ .

٢ - أبحاث عن « اتجاهات قومية » (١٩٥٧ - ١٩٦٤) :

أظهرت أحداث بولندا والنجر همن الآمال الشعبية في إستقلال ذاتي متزايد داخل الكتلة ، وكذلك الحدود الذي كان في وسع المسئولين ، القوميين والسوفييت ، أن يضعوها أمامهم . وأصبحت ، من ذلك الوقت ، - وتبعاً للأماكن ، والأوقات ، والرجال - لعبة دقيقة للتوازن بين التسامح والقمع السياسي والايديولوجي ، لعبة أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل المناقشات بشأن الإصلاحات الاقتصادية ، والعلاقات المتبادلة والمشكلات الدولية (المسألة الصينية ، موقف رومانيا) . ولتمحووا الانجازات المركزية الطاردة ، بعد أزمة خريف ١٩٥٦ ، تحت اسم الفيدرالية أو الاشتراكية القومية : بواسطة أولبريخت ونوفوتني في شهر ديسمبر

١٩٥٦، وبواسطة كادار في شهر مارس ١٩٥٧. ولكن إذا كانت هذه الاتجاهات قد تم إحتمواؤها بكل صرامة، فإنه كان لا يمكن القضاء عليها في الوقت الذي أعطى فيه كروتشيف المثل على الاسترخاء. ولذلك فإن مؤتمرات « القمة » الشيوعية في موسكو في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٠ قد أعجبت، وإن كان ذلك مع كثير من التحفظ، بمبدأ « الطرق القومية »، وكانت الانشقاقات، التي أكد خطورتها المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، قد بدأت تتجذر، وهي الانشقاقات التي سوف يتزايد عمقها حتى الوقت الذي سقط فيه « المنحرف » كروتشيف.

وفي الميدان الاقتصادي، كان التقدم الذي تحقق بواسطة الدول المختلفة، وبخاصة في شئون الصناعة، قد جعلها مترددة — وبإستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية — تجاه مشروعات تدعيم الكومميكون تبعاً لمبدأ « التقسيم الدولي الاشتراكي للعمل ». ولم يحصل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، بالنسبة لاقتراحاته الخاصة بالانخراط، على تمويل وتجهيز مشترك، إلا بشأن محقات معدودة (خط أنابيب بترول للصدقة) . حقيقة أن هذا التوسع في الصناعة قد قلت سرعته فيما بعد في مجموعه : من ١٠ ٪ في العام فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠، ووصلت إلى ٨ ٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤. ولكن ضرورة الاستمساك بها وزيادة حجم سلع الاستهلاك جعلت من الاوفق ممارسة لاتجاه إقتصادي قومي معين، برره كذلك بالمشكلات التقنية والاجتماعية (ركود الزراعة والهجرة من الريف، وقلة التقنيين وزيادة الأيدي العاملة غير المدربة، وتقليل معدلات المواليد، وتنمية التعليم) . وكذلك ناقشوا وبدأوا في بناء إصلاحات تعيد إعتبار أفكار اللامركزية، والانخطيط المرن، والبحث عن الربح وعن النوعية. وكان هذا سبباً في زيادة العلاقات التجارية مع الغرب، وبخاصة من أجل الحصول على

٤٧ -

تجهيزات وأدوات مصنوعة لم يعد في وسع لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يقدمها . وزادت سرعة التطور كذلك عن طريق إزدهار السياحة التي تطلبت تجديد المباني وفتح هذه البلاد لمجموعة هي الأكثر أهمية من بين الغربيين . وأصبحت الرحلات صوب الغرب ، والتي أعطى المسئولون أنفسهم المثل عليها ، أكثر عدداً ، وكذلك عملية تبادل الباحثين والتقنيين .

ونتيجة عن ذلك عقد العلاقات الثقافية ، والتي كانت آثارها - وبخاصة عند المثقفين والشباب - أكثر وضوحاً مما هو عليه في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وغير متحصلة ، بلا شك ، من روح الإنشقاق : التشجيع بالأشكال الأكثر حداثة للفكر ، والأدب ، والفن ، والموسيقى ، والتعبير المسرحي والسينيماي ، وفي الملايس . وكان هذا التغيير قد تم بطريقة غير متساوية تبعاً للحالة : وفي الواقع ، وباستثناء يوجوسلافيا ، فإنه لم يصل إلا إلى بولندا ، وبدرجة أقل إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا . هذا علاوة على أنه لم يغز في كل مكان سوى قطاعاً صغيراً من الأهل ، وحاربه أولئك الذين كانت بالنسبة إليهم دخرافة تفوق الثقافة الغربية ، تسير بالضرورة مع إحتقار التقاليد القومية ، وإنهيار التقاليد ، والاتجاه المعادي للشيوعية والمعادى للسوفيتية .

وخلاف هذه المظاهر المشتركة ، أعطى تطور الدول تنوعاً أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي ، وفي بعض الأحيان غير متوقع ، وبخاصة في هاتين الدولتين اللتين كانتا في الصف الأول في أحداث ١٩٥٦ . ولاشك أن المجر هي التي كان للجمع فيها قد أخذ الشكل الأكثر كثافة : إعادة الرقابة ، وحل المنظمات التي ظهرت من التمرد ، ومجالس العمال ، وإتحاد الكتاب (والقاء القبض على مسيريه ومنهم يتبور ديرى) ، والتطهير الراديكالي لحزب العمال الاشتراكي ، (أنقص إلى ١٠٠.٠٠٠ عضو) ، وإنشاء محاكم الشعب ، وتنفيد الإعدام في ناجي

بعد محاكمة سرية في عام ١٩٥٨ . ولكنهم قرروا ، في نفس الوقت ، عقوبات ضد المسؤولين عن أخطاء سابقة ، وبخاصة ضد راكوزي الذي أبعاد من الحرب ، وذهب للإقامة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية . ثم بدأت عملية إدخال الاتجاه الليبيرالي بواسطة كادار ، السكرتير الأول للحزب ، وعلاوة على ذلك ، رئيس المجلس من شهر نوفمبر ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨ ومن سبتمبر ١٩٦١ إلى شهر يونيو ١٩٦٥ : العفو على مراحل متعددة ، والقضاء على معسكرات الاعتقال ومحاكم الشعب ، وزيادة عدد أعضاء الحزب (٥٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٦٢) ، وعودة نصف المهاجرين السياسيين . وأعلن كادار ، بعد وقت قصير من المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وذلك بإعادته حملة شهيرة مأخوذة عن ستالين : « إن من ليس ضدنا هو معنا » ؛ وتمكن بهذا الشكل من أن يحصل على تعاون الكثيرين من النافعين ، وبخاصة في الشؤون العلمية والإدارية . وتمت إنتخابات عام ١٩٦٣ طبقاً لنظام يسمح بعدم التصويت من أجل المرشحين الخاص بالجبهة . وتأكد التسامح الذي في شهر سبتمبر ١٩٦٤ عن طريق عقد اتفاق مع الكرسي البابوي . وأخذت السياسة الاقتصادية لنفسها هدفاً له أولوية يتمثل في رفع مستوى المعيشة ، وبخاصة وقت خطة الثلاث سنوات (١٩٥٨ - ١٩٦٠) التي سبقت العودة إلى الخطط الخمسية . وفي عام ١٩٦٤ ، كان أكثر من ربع المبادلات يتم مع الدول غير الاشتراكية ؛ وكان الانتاج الصناعي قد تضاعف في عشر سنوات وأصبح يمثل ٦٢٪ من الانتاج القومي ؛ ولم يكن الانتاج الزراعي قد زاد إلا بنسبة ٣٠٪ . وأن كانت عملية جماعية العمل قد تم التوصل اليها عملياً ، وإتمامها بمرور الوقت .

أما تطور بولندا السياسي فكان مختلفاً عن ذلك كل الاختلاف ، أن لم يكن قد تم بشكل عكسي . وفي الأوساط الحكومية ، لم تستمر روح أكتوبر إلا

لمدة بضعة أشهر . ووصلت إلى قمتها وقت إنتخابات ٢٠ يناير ١٩٥٧ ، وحين قدمت الجبهة في كل دائرة قائمة مشتركة من المرشحين لاتجاهات مختلفة والتي كان يمكنها أن تشتمل على عدد من الأسماء يزيد بنسبة الثلثين عن عدد المقاعد (في المجموع ٧٠٠ مرشح من أجل ٤٦٠ مقعد في الدائت) : فكان عند الناخب بهذا الشكل حقاً معيناً الرفض . ولكنهم زادوا الإهتمام ، قبل نهاية العام ، ومن جديد ، بمسألة أخطار الاتجاه الإنحرافي ، وأعادوا لإنشاء الرقابة ، واضطرت مجلة الشباب المثقف بروسكو إلى أن تحتفي . وشغلت مجالس العمال ومؤتمرات التسيير المذاق للعالم ، ، والتي وضعت تحت إشراف الإدارة ، والنقابات والحزب (قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨) . وفي وقت الانتخابات العامة لعام ١٩٦١ ، خفضوا حد الإختيار الحر بنسبة ٥٠ ٪ . ولم يكن هناك سوى ٦١٦ مرشحاً ؛ وأظهر الناخبون رغبتهم في الاستقلال حين شطبوا أسماء المديرين : وهكذا وصل في كراكوفيا المرشح السكاكوليك إلى رأس القائمة ، في الوقت الذي كان فيه رئيس المجلس يحتل المكان السادس .

ورفض جومولسكا في نفس الوقت كل عودة إلى الممارسات التي كان هو نفسه ضحية لها ، وكل تساهل في مراقبة الفكر ، وكان يرغب في الاحتفاظ بالاستقلال القومي ، ولكن دون أن يقطع بين نفسه وبين بقية دول الكتلة ، والتي رأى أن دعمها كان لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة المطالبين بالتأثير في بون . ، وفي نفعيته اليومية ، اضطر إلى أن يحسب حساباً متزايد القيمة لمجموعة « الأنصار » Partisan — التي كانت قد نشأت عن المقاومة — والتي كانت في نفس الوقت تتكون من الوطنيين ، ومن المعادين للصهيونية ، ومن أتباع الاتجاه السلطوي . وكانت بقيادة الجنرال موكزار Moczars ، أحد قادة إحدى المجموعات لقدماء المحاربين ، ورئيساً لامن الدولة ، وتمكنوا من أن يحصلوا

على إبعاد بعض الرجال السياسيين من أصل يهودى (زامبروسكى *Zambrowski* الذى أبعد من المكتب السياسى فى عام ١٩٦٣) ، ومن بدء بعض محركات المثقفين الليبراليين : إلغاء الدائرة المعوجة ، وبعض المجلات المستقلة ، ومن فرض العقوبات على المفكرين والكتاب (آدم شاف *Schaff* ، صاحب نظرية الإنسانية الماركسية ؛ وكذلك ٣٤ من الموقعين على مذكرة ضد الرقابة ، قدمت فى شهر مارس ١٩٦٤ لرئيس الحكومة) . ورغم هذه الترددات ، فإن بواندا قد عرفت بضع سنوات من الحياة الثقافية المزدهرة ، نتيجة لتعاون رجال المسرح ، والمؤلفين الموسيقيين ، والكتاب والمنتجين السينمائيين . أما الدراسات الاقتصادية (أوسكار لانج) والاجتماعية فانها أخذت فى ازدهار واضح وكان لانج هو أحد الأوائل فى السكفة الاشتراكية ، والذى نادى بضرورة إصلاح المؤسسات ، رغم أن آراءه لم تعط صدق ملموساً فى البلاد قبل عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وحتى صوب هذه الفترة ، كان الأمل فى مجموعهم . راضين عن التقدم الإقتصادى : فكان الإنتاج الصناعى قد تضاعف منذ عام ١٩٥٦ ، وكان الدافع الشخصى قد استعاد حقوقه فى الصناعات الحرفية ولدى صغار التجار ، وكان اتجاه جماعية العمل قد تغلوا عنه (٨٧ ٪ من الأراضى فى ملكية خاصة منذ عام ١٩٥٧) وفى صالح الدوائر الزراعية ، (٣٠ ٪ من المزارع فى عام ١٩٦٥) والى أنشئت كوسائل لجذب الانتباه : فكان جومولكا نفسه يأمل فى أن الفلاحين سوف يعرفون أنفسهم أن تنمية الاشتراكية مطابقة لمصالحهم ، (٩ أبريل ١٩٦١) .

وأعطت تشيكوسلوفاكيا المثل ، والذى كان وحيداً فى ذلك الوقت ، لدولة تمكن فيها الرأى العام فى آخر الأمر من أن يعبر عن نفسه وعن طريق المثقفين ، ورغم الرجال المجردين فى أماكنهم . وأثار نوفوتنى *Novotny* فى أول

الامر مسألة ثورة الحجر السكى يعطى ضربة قاضية - والتي استمرت خمس سنوات - لعملية إدخال الاتجاه الليبيرالى التى كان قد اضطر إلى البدء فيها فى عام ١٩٥٦. وساعده معاونوه على التشدد تجاه إتخاذ الكتاب . وفى شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وعند موت زابوتوكى ، انتخب رئيساً للجمهورية ، فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولاً للحزب (أى بضعة أشهر لذن قبل أن يقوم كروتشيتشيف بالجمع بين السكرتارية ورئاسة المجلس) وأصر دستور ١١ يوليو ١٩٦٠ على لتساع لاختصاصاته ، والدور الإشرافى للحزب ، والصفة الموحدة للدولة (بالطبع على حساب غير التشيكيين) ؛ وأكد أن تشيكوسلوفاكيا ، مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، كانت بالفعل جمهورية اشتراكية .

ولم يعترف نوفوتنى ، إلا فى عام ١٩٦٢ فقط ، وبعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى « بضرورة التخلص من آثار الاتجاه الستالينى » ، وذلك فى نفس الوقت الذى ألقى فيه بالمسؤوليات على ستالين ، والذى قاموا بنسف النصب الخاص به بالديناميت ، وعلى جوتوالد ، والذى أنغرو عرض جثمانه المحنط أمام الجماهير ، وكذلك على باراك Barak ، وزير الداخلية ، الذى حكم عليه بخمسة عشر عاماً من السجن لتخريبه عملية إذابة الجليد . وسمح له التأييد السوفيتى بأن يحتفظ بسلطاته وقت المؤتمر الثانى عشر لحزبه فى شهر ديسمبر ، ولكنه اضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن « إنتهاك الشرعية الاشتراكية » . ثم تقالت عمليات إعادة الإعتبار وإعادة الضم إلى الحزب (هوساك ، لندن ، لوبل) ، وكثيراً ما كان ذلك بعد وفاتهم . وتم لإخراج مونسينزور بيران من السجن فى عام ١٩٦٣ ، ثم سمحوا له بالإسحاب إلى ألمانيا . ولما زاد النقد الموجه إلى نوفوتنى ، اضطر إلى التوضيح ببعض أعوانه المباشرين ، وبخاصة السلوفاك : فى شهر أبريل ١٩٦٣ ، استبدل باسپللك

Bailek ، الوزير السابق لآمن الدولة ، على رأس الحزب السلوفاكي بدوبشيك Dubcek ، مناضلا كان لا يزال غير معروف ؛ وفي شهر سبتمبر ترك شيروكي Siroky رئاسة المجلس للينارت Lenart ، الذي كان أقل إتصالا منه بالمحاكمات . وعادت العلاقات مع الغرب عن طريق الزيارات الرسمية ، والتبادل الثقافي . وكما حدث في بولندا ، عرفت الحياة الفكرية إزدهاراً واضحاً نتيجة لعمل الكتّاب ، والمفكرين السينياتيين . ومع ذلك فإن جمهور الأهالي كان متضيقاً من الصعوبات الاقتصادية . وكانت التأميمات وعمليات جماعية الإنتاج قد تمت بالفعل ، ولكن نتائجها كانت بعيدة جداً عن أن تكون مرضية : فاضطروا في عام ١٩٦٢ إلى تأجيل الخطة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٥) في صالح خطة لعام واحد ، وإنخفضت الانتاجية الصناعية والدخل القومي العام في ١٩٦٣ . ورغم مجمودات رجال الاقتصاد المصلحين مثل أوتاشيك Ota Sik ولوبل Lobl فإن أحداً لم يستمع إليهم .

أما في الدول الأخرى ، فإن نتائج عملية تدوير الجليد كانت محدودة للغاية . ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية اتخذت الإجراءات على عكس ذلك في عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ضد الشيوعيين الذين إتهموا بأنهم من أنصار المصلحين البولنديين والمجريين : المثقفون مثل الفيلسوف هاريش Harich الذي حكم عليه بعشر سنوات من السجن ؛ ورجال السياسة مثل أولسنر Oelsenر وشيردوان Schirdewan ، ولويبر Wollweber الذي كان يأمل في طريق وسط ، وحتى بعض كبار المؤلفين مثل أنا سيجرز Anna Seghers وارنولد زفايج Arnold Zweig وجدوا صعوبات في السير مع الرقابة . وفي عام ١٩٦٤ أبعاد الآب هافان Havemann من الحزب ، ومن الجامعة ومن أكاديمية العلوم . وفي المؤتمر الخامس للحزب (١٩٥٨) أعطى أولبريخت قائمة بعشرة وصايا

إشتراكية ، . وفي نفس الوقت الذى ظل فيه السكرتير الأول للحزب S. E. D أصبح فى شهر سبتمبر ١٩٦٠ رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشئ حديثاً ، أى رئيساً للدولة مع سلطات موسعة . ولكي يضع حداً لعمليات الحروب إبتداء من برلين الشرقية ، والتى وصل عددها إلى ١٧٠.٠٠٠ حتى ذلك الوقت ، أمر فى شهر أغسطس ١٩٦١ ببناء ما سموه فى الغرب « بحائط الحنجل » . ومع ذلك ، فإن السياسة الإقتصادية عرفت ، وبعد صعوبات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ ، جسارة وفعالية تحت قوة دفع رجال الإقتصاد الشبان ، مثل آبل Apel رئيس لجنة الدولة من أجل الخطة . أما الإصلاحات ، التى وافق عليها المؤتمر السادس (١٩٦٣) ، فإنها تميزت بنوع خاص بإنشاء ما يقرب من ثمانين مجمع لإنتاج V. V. B. حصلت على إستقلالها الذاتى ، وجمعت ما يزيد على ١٥٠٠ مشروع كبير (٦٥ ٪ من الانتاج الصناعى) . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تنتج فى عام ١٩٦٤ مثل إنتاج كل ألمانيا فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت بطريقة ملفقة الأناظر إلى السوق العالمى .

وعرفت بلغاريا إستقراراً لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بالنظام ، ورجعت التغيرات فى الأشخاص السياسيين ، كما يبدو ، إلى المنافسة الموجودة بين المسؤولين : فتشير فينكوف Tchervenkov الذى كان بالفعل فى الخط الثانى ، أبعد فى شهر نوفمبر ١٩٦١ بعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ؛ وإنتهت عملية ثنائية السلطة وقت المؤتمر الثامن للحزب (نوفمبر ١٩٦٢) دوفى صالح جيفيكوف Jivkov الذى أخذ مكان أيوجوف Iougov على رأس الحكومة فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولاً مثل كروتشيفتشيف . وفى الوقت الذى تخلى فيه هذا الأخير عن كثير من مواقفه الليبرالية ، لم يكن هذا يؤدي فى بلغاريا إلى أن يترجم بإذابة الجليد . ولكن ،

و كما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حصل الإقتصاد على قوة دفع كبيرة تعود كلها إلى عمل الدولة . وكان الاختلاف ، هنا ، على أن التصنيع قد بدأ من مرحلة أكثر انخفاضاً ، وقابل ظروف مواتية بدرجة أقل . وحصلت الصناعة على ما يريد على ٦٠ ٪ من الاستثمارات ، وزاد إنتاجها بنسبة ١٣ ٪ فى العام فيما بين عامى ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، ووصلت إلى أن تمثل نصف الدخل القومى (الربع فى عام ١٩٤٨) . وكثرت المناقشات ، والتي كانت فى بعض الأحيان عامة ، بشأن الإصلاح الإقتصادى ، لإبتداء من عام ١٩٦٢ ؛ ووافقوا فى شهر يناير ١٩٦٤ على خطة عامة ، وبدأوا فى تطبيق ذلك فى بعض المشروعات فى أثناء نفس السنة .

وظهرت دلائل على الاتجاه القومى عند هاتين الدولتين ، التى ربما كان الاتجاه صوب التحرر يحتل فيها أقل مكان . ففي رومانيا حافظ دج على كل السلطة الفعلية ، وبصفته سكرتيراً أولاً (وسقى بعد أن أصبح ، لإبتداء من عام ١٩٦١ رئيساً للدولة) معطياً بذلك الوصى لعمل رئيس المجلس (ستويكا Stoica سقى عام ١٩٦١ ، ثم مورير Maurer) . وفى الميدان السياسى ، ترجم الاتجاه القومى بالتمخلص من الشيوعيين المناصرين للغاية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبخروج القوات السوفيتية (١٩٥٨) ، وبعملية القضاء على صبغ الثقافة بالصيغة الروسية (أصبح تعلم اللغة الروسية إختيارياً) ، وبوقف أكثر إدماجاً صوب المجر فى ترانسلفانيا ، وبذوع خاص عن طريق تأكيد سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع يوجوسلافيا ، وألبانيا ، والصين ، وإسرائيل ، والغرب) . وكان الأمر كذلك بالنسبة للميدان الإقتصادى : فأبعدت رومانيا مشروعات الكومكون التى كانت ستفرم التنمية الصناعية التى كانت خطتها الستية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) قد تلبأت بها . وهكذا تمكن إنتاجها من أن يتزايد بنسبة إستثنائية وصلت إلى

١٤٥٠٪ في السنة ؛ وقرروا أمر إقامة الشركات الأمريكية ، والألمانية أو الفرنسية ، للمصانع ؛ ووصلت التجارة مع الغرب إلى ربع المجموع الكلي (ومع ألمانيا الاتحادية وحدها ، كان أعلى وأكثر من كل المبادلات التي حدثت مع مجموع الديمقراطيات الشعبية كلها) . أما الحزب فإنه قام ، بعد مقابلة عاصفة بين دج وكروتشيتشيف ، بنشر « بيان من ١٠.٠٠٠ كلمة » ، وهو الذي أكد الرغبة القومية في الاستقلال ، وفي المساواة (ابريل ١٩٦٤) .

وهذه الرغبة يمكننا أن نجد أنها كذلك ، وبشكل أكثر قوة ، في ألبانيا ، ولانتهى الأمر بها إلى حدوث إنشقاق ، أكثر عمقا بلاشك عن ذلك الذي كان في عام ١٩٤٨ قد فصل تيتو . ذلك أن هوكسا قد نقد كروتشيتشيف ، وبمرارة ، في اتجاهه الإنحرافي ، وفي تقاربه مع يوجوسلافيا ، وفي محاولاته الخاصة بإبعاده هو من السلطة ؛ ولانتهز كل فرصة من أجل تمجيد ستالين ، ولابتداء من عام ١٩٥٩ ، تمجيد السياسة الصينية . وألقى في مؤتمر دقة ، موسكو ، في عام ١٩٦٠ ، خطاباً شديداً العنف ، ثم ترك قاعة المؤتمر فجأة . وتمت القطيعة في أثناء العام التالي : إتفاقية تجارية وقع عليها في بكين ، ونهاية لمعونة الكتلة وسفر التقنيين ، والعسكريين والدبلوماسيين الخاصين بدولها ، ووقف الاتصالات بين الأحزاب وقت المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وتنفيذ حكم الإعدام في عدد من الألبانيين الموالين للاتجاه السوفيتي (الاميرال شينجا Sejka ، وديمي Demi) ومنذ ذلك الوقت أصبحت القروض وكذلك الفنيين والمنتجات تأتي من الصين (٤٠٪ من المبادلات في عام ١٩٦٠ ، وما يقرب من ٥٠٪ في عام ١٩٦٤) .

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٢) :

هذه السنوات الثمانية لم تمثل تغييراً عميقاً في السياسة الخارجية للسلطة : فبعد

وأينا لاستمرار ممارسة المعاش السلمي ، والإنصالات مع الغرب والتوغل في
 د العالم الثالث ، ، والمجادلات التي تزيد أو تقل درجة مراتها مع الصين ومع
 ألبانيا ، وتناوب التقارب والتجافي مع يوجوسلافيا ، والاتجاه المعادي
 للصهيونية . واحتفظت الحكومة الرومانية في أول الأمر بموقفها السلمي ، في تلك
 المسائل المشابهة للتدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا . وكانت الأولى التي عقدت ،
 في بداية عام ١٩٦٧ ، علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذي سبب
 لها الكثير من النقد ؛ وفي شهر أغسطس ١٩٦٩ ، استقبلت في بوخارست الرئيس
 نيكسون . ثم تقاربت المواقف في داخل الكتلة : فبدأت المفاوضات مع ألمانيا
 الاتحادية (الإتفاق الألماني - السوفيتي في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، والإتفاق
 الألماني - البولندي في شهر نوفمبر) ، وذلك في الوقت الذي عقدت فيه رومانيا
 مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، في شهر يوليو ، معاهدة تعاون وتحالف دفاعي ،
 وخففت من صوت مطالبها العامة بالاستقلال الوطني . وفي أثناء ذلك الوقت ،
 اهتم إتحاد الجمهوريات السوفيتية بتدعيم الكتلة عن طريق تجديد المعاهدات
 الثنائية ، وزيادة المقابلات على مستوى الحكومات أو رؤساء الأحزاب ، وتدعيم
 المنظمات المشتركة ؛ وبهذه الطريقة أنشأ الكومميكون في عام ١٩٦٤ بنك التعاون
 الاقتصادي ، ثم في عام ١٩٧٠ بنك الاستثمارات ، واقترح تنسيق الأسعار وتنسيق
 أفضل للعمل من أجل الخطة الخمسية ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ولكن الرومانيين حددوا ،
 وقت انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكمميكون في شهر يوليو ١٩٧١ ، أن
 د التكامل الاقتصادي الاشتراكي مؤسس على الموافقة الحرة الكاملة .

وكان إبعاد كروتشيتشيف ، الذي قوبل بالرضاء ، أو الخوف أو الدهشة ،
 قد حمل بنوع خاص على تدعيم لاستقرار النظم والمسؤولين ، وبإستثناء حالة
 تشيكوسلوفاكيا . فقام هو كسا ، في ألبانيا بتحية هذا الانتصار الكبير ، في

خطابه التذكاري يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤ ، وطالب بإعادة رد الاعتبار الكامل
لستالين الذي «لم يتصرف أبداً كدكتاتور، وحتى اتجاه أعداء الاتجاه الليني» .
ولكنه سرعان ما ردد صدى هجاء الصينيين على «المنحرفين الجدد» ، وترأس ،
في عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، حركة «الثورة الثقافية» ، والتي كلفوا فيها الحرس
الاحمر بالقضاء على البيروقراطيين وأصحاب الإمتيازات . وأكد ، في شهر
نوفمبر ١٩٧٢ ، وفي وقت إنعقاد المؤتمر السادس للحزب ، رغبته في أن يرفض
كل تقارب مع «الاشتراكيين الإمبرياليين» ، السوفييت . — ورغم إختلاف
المواقف ، فإن الأمر كان تقريباً كذلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وحيث
احتفظ أولبريخت بسلطة لا يناقشها أحد ، وكان ستوف Stoph يمارس سلطة
إدارة الحكومة منذ موت جروتول Grotewohl في شهر سبتمبر ١٩٦٤ . وتمت
الموافقة ، عن طريق الاستفتاء ، على دستور ٨ أبريل ١٩٦٨ الذي أعلن أن
جمهورية ألمانيا الديمقراطية «دولة اشتراكية للأمة الألمانية» ، وأن برلين
عاصمتها . وفي شهر مايو ١٩٧١ ، وكان أولبريخت قد بلغ ٧٨ عاماً ، ترك
إختصاصاته كسكرتير أول لحزب S. E. D. لهونيكر Honecker الذي أكد ،
وقت المؤتمر الثامن في شهر يونيو، الاتجاه الداخلي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية،
ووفائه المطلق مع إنحسار الجمهوريات السوفيتية ، بما يتضمنه ذلك من إقامة
علاقات جديدة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفي بلغاريا ، خشي جيفكوف بلاشك في فترة معينة من أن يتبع
كروتشيفتشيف في السقوط . ولكنه إقاد من إكتشاف محاولة للقيام بانقلاب
رتب له في شهر أبريل ١٩٦٥ بعض الاقتصاديين المصلحين ، والعسكريين
الوطنيين ، والذين حوكموا على أنهم من المناصرين للصينيين . وإن كانوا في
حقيقة الأمر قد إستوحوا من أمثلة يوجوسلافيا ورومانيا، ومن بين المتأمرين،

٤٨٩ -

قام البعض بالإنتمار ، وحكم على الآخرين بالسجن . وأثبت المؤتمر التاسع للحزب (نوفمبر ١٩٦٦) نجاح جيفنكوف ، وكان الامر كذلك وقت المؤتمر العاشر شهر أبريل فى ١٩٧١ .

وربطت رومانيا سياستها القومية بتشدد عقائدى الذى أبعد عنها الانتماءات باتخاذ اتجاه إنحرافى ، وبالبعد عن فاعلية إدارية قادرة على إدخال التجديد فيها . وشهدت فى نفس الوقت الصعود السريع لـ شاوشيسكو Ceauscu ، الذى أصبح ، بعد موت دج ، فى شهر يونيو ١٩٦٥ ، السكرتير العام للحزب (الذى سمي شيوعى ، من جديد) ، وعهد برئاسة الجمهورية لـ ستويكا Stoica . ووافق المؤتمر التاسع للحزب ، فى شهر يوليو ، على خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، وعلى الدستور الجديد للجمهورية الاشتراكية ، الذى صدر فى ٢١ أغسطس . وفى شهر ديسمبر ١٩٦٧ إتبعوا قاعدة - وعلى عكس يوجوسلافيا - الجمع بين وظائف متشابهة داخل الحزب وفى الإدارة ، وعلى مثال أولبريخت فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، أخذ شاوشيسكو إدارة الدولة فى نفس الوقت الذى أخذ فيه إدارة الحزب ، وحصل ، فى شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، كذلك على رئاسة دجبهة الوحدة الاشتراكية ، التى تمثل الأهالى والشرائح الاجتماعية فى البلاد . وهاجم الإنتماء للسابق للشرعية الاشتراكية ، بما فى ذلك إنتهاكات دج ، وأبعد المناضلين المعروفين (دراجيشى ، أبوستول ، ستويكا) لـكى يحيط نفسه - وخلاف مورير Maurer رئيس المجلس - برجال أكثر شباباً ، وأكثر إقتراباً من المشكلات المعاصرة (فيديت ، توفين ، بارا) . وبدأت سلطته مدعمة كذلك وقت إنعقاد المؤتمر العاشر (أغسطس ١٩٦٩) ، والذى قرر أن ينتخب بنفسه السكرتير العام ، والذى كان حتى ذلك الوقت ترشحه اللجنة المركزية .

وظل موقف كادار Kadar ثابتاً فى المجر . وكانت بعض المحاكمات قد

هتهدت لبعض دعماله الامبريالليه، ولكن المجادلات الايديولوجيه ظلت مستمره؛
وأعيد الفيلسوف لوكا كس Lukacs إلى عضويه الحزب، وتمكن الغرب من أن
يتعرف على روايات تيلور ديرى، وماجدا زابو، وأفلام زولتان فابري،
ولستيفان زابو، وجمال، وجانسمكو. وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٦٧،
وأبريل ١٩٧١ مرشحين عديدين، واحتفلوا بالعيد الالفي لميلاد الملك سان إتيين
Etienne رسمياً فى شهر أغسطس ١٩٧٠؛ وذلك فى الوقت الذى نشرت فيه،
ومن أجل السماح بالمناقشة، نظريات الحزب من أجل المؤتمر العاشر، والذي
أكد، فى شهر نوفمبر، إستقرار النظام، وصدر العفو، فى شهر سبتمبر ١٩٧١،
عن هونسيور ميند زينتى Mindszenty، الذى قرّن أن يقيم فى النمسا.

وفى بولندا، أدى سقوط كروتشيتشيف إلى زيادة إضعاف الليبيرالين فى
صالح «الانصار»، وذلك رغم عهودات جوهمولكا للمحافظة على توازن صعب.
وأصبح الجنرال موكزار Moczar وزيراً للداخلية من نهاية عام ١٩٦٤ حتى
صيف ١٩٦٨، ثم دخل إلى المكتب السياسى، وبصفته عضواً إحتياطياً، وحصل
أصدقاؤه على عدد من المراكز (فى المكتب السياسى، وفى اللجنة المركزية، وفى
بجومات المؤسسات). ورأى كثير من المسئولين كيرانكيويكز Cyrankiewicz،
وجيريك Gierok) أنه من الأفضل التقرب منه، تاركين جوهمولكا فى عزلة
تامة رغم تأييد كليسكو Kliszko فى الحرب. والماريشال سبيشالسكى Spychalski
الذى أصبح رئيساً للدولة فى عام ١٩٦٨ وقت انسحاب أوشاب Oshab. ولما
كانت مجموعة جوهمولكا حريصة على التعاون مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية،
ومشغولة بأزمة تشيكوسلوفاكيا، فانها تركت المجال خالياً لاعداء الصهيونية،
واللافكار الناقدة. وقام الثلث تقريباً من الـ ٢٥٠٠٠ يهودى الذين كانوا قد بقوا
فى بولندا، بالهجرة، أما أولئك الذين كانوا يحتلون وظائف هامة، فانهم قد

لإبعادوا عنها . وتقررت هتوبات ضد المثقفين المصلحين : كورون وموتولويسكي الذين حكم عليهم بالسجن في عام ١٩٦٥ بسبب « خطاب مفتوح للحزب » ومن أجل « شيوعية ثورية » ، والفيلسوف كولاكويسكي ، الذي طرد من الحزب في عام ١٩٦٦ بسبب إعتقاده في « الماركسية المفتوحة » ، ظهورا من جسد يد بين رجال الجامعة المتهمين وقت مظاهرات الطلاب في وارسو، في شهر مارس ١٩٦٨ . وفي أثناء ذلك الوقت ، إحتفظت الكاثوليكية بنفوذها ، وأخذت الاحتفالات « بالعيد الألفى للدولة البولندية » ، في عام ١٩٦٦ ، ورغم مجرودات السلطات ، خصائص دينية بنفس درجة الخصائص السياسية .

أما الإهالي البولنديين ، في مجموعهم ، فقد إحتفظوا بوقف سلبي ترجم باللامبالاة وقت إنتخابات ١٩٦٥ ثم إنتخابات ١٩٦٩ ، وبعدم القيام برد فعل أمام أزمة تشيكوسلوفاكيا ولكنهم كانوا مشغولين ، وبدرجة متزايدة ، بالهتوبات الاقتصادية ، والتي حلوا مسئوليتها للمستولين ، وبخاصة جومولكا ، الذي كان قد فشل في تحقيق الآمال المعقودة عليه . وإنفجر عدم رضا الإهالي حين علموا فجأة ، في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ ، بالارتفاع الكبير الذي تقرر بالنسبة لأسعار المراتب الغذائية والمنتجات الضرورية والتي كانت قد ظلت عند مستوى يقل عن تكاليف الإنتاج ، وإن كانت تصل إلى ٧٠٪ من ميزانيات الأسر . وأعلنت الوزارة ، في نفس الوقت ، عن تطبيق ، ومن أول يناير ١٩٧١ ، « حوافز إقتصادية » سوف تترجم بزيادة سرعة العمل وتخفيض الساعات الإضافية . ووقعت أحداث عنف في الموانئ المطلة على بحر البلطيق ، ومراكز الانشاءات البحرية والتعدين (جداانسك ، جدينيا ، وسوكين) . ونسبت الحكومة وقوع هذه الأحداث لكبار المصائب البحرية ، وأخذت لإجراءات إستثنائية ، وأصدرت الأوامر المدبابة ، وسمحت للبوليشيا والبوليس السياسي باستخدام أسلحتها ؛ وكان هناك على الأقل بضعة

- ٤٨٩ -

هشرات من القتلى ، وبضعة مئات من الجرحى ؛ وإمتدت حركة الاضرابات إلى المراكز الصناعية فى الداخل .

ومن ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ، تمت حركة تعديل ~~كبيرة~~ فى مصالح الرجال السياسيين الذين كانوا قد انتقدوا الخط المتبع حتى ذلك الوقت ، وأبعد جومولكا من المكتب السياسى (والذى عين فيه موكزار بصفة أساسية) ، وترك إدارة الحزب لجيريك ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه كيرانكيويكز إلى منصب ممثل رئيس الدولة ، وترك إدارة الحكومة لرجل الاقتصاد جارو زيويكز Jaroszewicz ، نائب رئيس المجلس منذ عام ١٩٥٢ ، ومثل بولندا لدى الكومميكون منذ عام ١٩٥٧ . وقرر المسئولون الجدد عدة تنقلات فى الادارة وفى الحزب ، وأخذوا دور المصالحة مع الكاثوليك ، ومع المثقفين ، وحاولوا أن يطمئنونوا إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والديمقراطيات الشعبية الأخرى ، وبخاصة أن يستعيدوا ثقة الجماهير ، عن طريق إعترافيهم بالأخطاء التى ارتكبت ، وبسماحهم بوقوع مناقشات أكثر إنفتاحاً ، وبقيامهم بزيارة المراكز الصناعية التى كانت لا تزال هائجة ، وبتشجيعهم لمجاس العمال من جديد ، وبعملهم على زيادة الأجور والمخصصات الاسبروية للمال الأقل إفادة ، وبالغائهم (ونتيجة للقروض السوفيتية) إرفاع الاسعار ، وعملهم على إصلاح ظروف العمل . وفى شهر ديسمبر ١٩٧١ ، دعم المؤتمر السادس للحزب موقف جيريك بإبعاده آخر المتعاونين مع جومولكا ، وعدد كبير من « الانصار » (وأبعدوا موكزار من المكتب السياسى) . وفى شهر مارس ١٩٧٢ ، وبعد الانتخابات التشريعية ، ترك كيرانكيويكز رئاسة مجلس الدولة لجابلونسكى

• Jablonski

ولما كانت الحياة السياسية قد عرفت القليل من التغيرات (فيما عدا بولندا) وكان الاقتصاد قد أعطى مظاهر على فقدان النفس ، فإن الانتباه قد تحول بنوع خاص صوب امتداد الإصلاحات التي كانوا قد فكروا فيها ، وأجروها في السنوات السابقة من أجل تحسين الحالة المادية ؛ لا مركزية نظام التخطيط ، وتناقص الوسائل في صالح المتطلبات الاقتصادية ، و دقة الأسعار ، (مع الأخذ في الاعتبار بمسائل رؤوس الأموال ، والتكلفة الحقيقية ، والطلب) ، وحساب الأرباح من أسعار التكلفة ، وإخراج الاستثمارات من الميزانيات ، والتمويل الذاتي للمشروعات ، والمنافسة على كل المستويات الخاصة بالتصنيع والبيع ، والمطاب الرسمية بإمكانية الربح ، وتجميع المشروعات والمؤسسات الكبرى في إتحادات تكون عادة رأسية ، (تسمى كذلك ، بجمعات ، أو مركبات ، أو تراست أو كونزرن) ، لها شخصيتها القانونية والمالية ، ولا تخضع إلا للوزراء المختصين ، وممارسة العمال للتسيير الذاتي كدافع رئيسي ، والاستخدام الأكثر صلاحية للأيدي العاملة ، ورفع الانتاجية للعمل ، وإعطاء الأولوية للتقدم التقني ، والالتجاء إلى الوسائل الخاصة بالعقول الالكترونية ، وموافقة التجارة الخارجية (وبخاصة مع الغرب) للاحتياجات الضرورية للبلاد ، وتسهيلات أكثر تعطى للأنشطة الخاصة (الحرفيون ، والتجارة الداخلية ، والسياحة ، والزراعة) ، ودعم أكثر فاعلية للمزارع الجماعية ، الخ . .

وهذا المجموع المعتقد ، لم يكن من السهل تطبيقه جزئياً . وكانت أبعاده السياسية يمكنها أن تؤدي إلى الإبطاء في تطبيقه : تردد البيروقراطية ، ووجود رجال هناك ، وبعض السوفييت ، والتعزز من المثل الوجودي وسلافي ، والمظاهر الرأسمالية لإقتصاديات السوق ، وصلات المصلحين بالمتقنين الليبراليين ، وفصائح رجال الإقتصاد (إنتاجار أبيل ApeI في عام ١٩٦٥ ، وهجرة أو تاشيك Otasik

٤٩١ -

في عام ١٩٦٨) وكانت البرامج ، المتشابهة في خطوطها العريضة ، تختلف تبعاً للدول والمسؤولين فيها، وكان تنفيذها يدفع بدراجات متفاوتة، ويتفاوت بالتالي درجة نجاحه ، ولا يزال الوقت مبكراً جداً من أجل الحكم على النتائج الثابتة . واقتد أظهرت النتائج المعروفة أن سرعات التوسع كانت غير منتظمة : فزاد الإنتاج الصناعي بسرعة أكثر في الدول الأقل تصنيعاً (١١ إلى ١٣ ٪ في رومانيا) أو أعلى تفوقاً واضحاً للتجهيز الثقيل (١٠ ٪ في بولندا) . وعدم انتظام كذلك من عام لآخر، الأمر الذي جعل بعض رجال الاقتصاد اليوجوسلاف والبولنديين يمتدحون ، وعلى عكس السوفييت ، بوجودذبذبات دورية في الاقتصاد الاشتراكي: مراحل توسع (١٩٥٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٥ - ١٩٦٧) تتبادل مع مراحل إنكماش (١٩٦١ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩) .

ويصعب وضع الترتيب الزمني لهذه الحركة ، إذ أنه كثيراً ما تمر عدة سنوات بين المشروعات الأساسية وبين تجارب التطبيق . ففي بولندا ، لم تتجاوز مقترحات ١٩٥٦-١٩٥٨ إلا في برنامج شهر يوليو ١٩٦٥ ، ولم يتمكنوا من تقديم خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، إلا في شهر نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم تسمح الأولوية التي أحسنوها بها للتجهيز إلا بزيادة ضعيفة في الدخل القومي. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت الآراء التي وضعت في عام ١٩٦٠ ، لم تقرر إلا في شهر يناير ١٩٦٥ ؛ وطبق النمط الاقتصادي الجديد، في عام ١٩٦٧؛ وأصابه الشلل بسبب الخصوم ثم انحسرت عنه في عام ١٩٦٨. وعمات جمهورية ألمانيا الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥ على فرملة تطبيق تعليمات عام ١٩٦٣ « النظام الجديد للتخطيط والإدارة » ؛ وكانت فخورة بنجاحها الصناعي (المرتبة الثامنة في العالم) ، ومخلصة للتمكين الجرمانية ، وإن كانت تقاس من قلة الأيدي العاملة ، ولذلك فإنها عملت بنوع خاص على تحسين تقنيات الصناعة والتنظيم ، في نفس الوقت الذي استعانت فيه بالحوافز والقوى الخلاقة عند العمال : ولذلك فإن إنتاجية العمل زادت فيها

بما يفوق ٦ ٪ في العام . أما الحجر فأنها أخذت وقتها فيما يتعلق بالدراسات المبدئية ، ثم دخلت بحذر ولكن بتصميم ، في د اقتصاد السوق الاشتراكي المحدود ، والذي تم تعريفه في عام ١٩٦٦ ، ودخل إلى الواقع مع أول يناير ١٩٦٨ . وأنقصوا نصيب الدولة في الاستثمارات من ٩٠ إلى ٢٥ ٪ . وأصبح في وسع المؤسسات الكبرى أن تباع للخارج مباشرة . وفي دولة كانت التجارة الخارجية تعطى ٤٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، كانت مشكلة الأسعار تحتل المكان الأول : فإلى جانب النظام السابق ، والخاص بتثبيت الأسعار ، والذي لحفظوا به بالنسبة للمنتجات الأساسية ، حاولوا تجربة نظام وسيط (أسعار يمكننا أن نتغير بنسبة ٢٠ ٪ في الإرتفاع أو الانخفاض) ونظام الحرية تمتد (بالنسبة لاربعة أخماس الصناعة الخفيفة) . ولقد نتج عن ذلك منافسة داخلية شديدة ، مع سهولة حركة زائدة بالنسبة للأيدى العاملة ، وأخطار بطالة ، وضرورة قسمة إرتفاع الأجور ، ولكن كذلك إرتفاع يزيد بنسبة الضعفين عما كان متوقعا للدخل القومي لسنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . وأفادت بلغاريا من تجارب الدول الأخرى : وقدمت برنامجها في شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، مشتملا على ٤٠ قرأت رأسي (٣٥ ٪ من الإنتاج الصناعي) بدأوا في تشغيلها ، وفي عام ١٩٦٦ تنبؤوا بالتوسع في الاستقلال الذاتي لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . وظلت رومانيا مترددة حتى شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، وهو التاريخ الذي أعلن فيه عن إنهاء مركبات صناعية في عام ١٩٦٩ ؛ وظلت الأسعار مثبتة بطرق سلطوية ؛ ورأى العمال أن رواتبهم قد نقصت في حالة عدم تحقيقهم للمخطوئية ، ولسكنهم لمجتبوا كثيرا إلى الاستثمارات وإلى التقنيين الأجانب . وكانت ألبانيا هي الدولة التي شهدت أقل تجديد ، وكانت التنمية ترجع بنوع خاص إلى شد القوى الموجودة ، وإلى الحوافز الإشتراكية : حركة انتصارات العمل ، وحركة ١ + ٢ ، (يقوم حامل في يتكوين لائنين من العمال اليدويين) .

وكان التقدم يستند ، في كل مكان ، إلى التنمية السكانية (الديموجرافية)
 (فكانت الدول الثمانية قد وصلت إلى ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، والتي كانت
 من جانب آخر قد خففت سرعتها منذ بضعة سنوات — إلا في ألبانيا — ونتيجة
 لانخفاض نسبة المواليد والتي تزيد عن نسبة الوفيات . وكانت قد أفادت من
 تحسين الصحة العامة ، ونمو التعليم ، والذي وضع خصيصاً لهذا الغرض ؛ فالامية ،
 ولقيتهم في معظمها من ٢٠ إلى ٥٠ ٪ من الأهل ، يصعب وجودها إلا عند
 الأشخاص المسنين في المناطق الداخلية من الجنوب الشرقي . ولقد بذلوا جهوداً
 خاصاً من أجل تنظيم الرياضة وأوقات الفراغ . وأخيراً ، فإن الأحوال
 الاقتصادية والسياسية قد استقرت في تغيير الشكل الاجتماعي العام . ولم يبق
 من البورجوازية القديمة إلا الشريحة السفلى التي عرفت عودة للنشاط في الحرف
 والتجارة الصغيرة . أما رجال الدين فإنهم حافظوا في الغالب على أعدادهم (إلا
 في ألبانيا التي تقول عن نفسها أنها « أول دولة موحدة في العالم ») ؛ بل لقد زاد
 حتى في بولندا . ويمارسون نفوذهم على الأهل في ظروف أفضل من تلك
 الموجودة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولكن نتيجة لخضوعهم للدولة ولحل
 وسط كانت رئاساتهم والفاتيكان قد رفضت الموافقة عليه لفترة طويلة . أما
 اليهود ، والذين كان عددهم قد قل نتيجة لأحداث الحرب من ٥.٠٠٠.٠٠٠
 إلى ٩.٠٠٠.٠٠٠ (في بولندا من ٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠.٠٠٠.٠٠٠) ، أصبحوا
 يقلون عن ٢.٠.٠٠٠.٠٠٠ ؛ ولم تعد طائفتهم موجودة سوى في رومانيا وفي المجر ؛
 وأصبح دورهم في الحياة العامة ضعيفاً للغاية . وأما الفلاحون ، وفيما عدا بولندا
 ويوجوسلافيا ، فإنهم قد تعودوا على الجماعية ، التي تعطيهم ميزات تقنية في نفس
 الوقت الذي تتركهم فيه يحصلون على ربح من قطع الأرض الصغيرة الموجودة
 لديهم ؛ وأصبح نصيبهم بالنسبة للأهل العاملين والانتاج القومي ، هو نصيب
 الأقلية ، ولكن ترايد الهجرة من الريف وجهت إليهم أنظار السلطات العامة .

وظلت طبقة العمال تحتل مكان الشرف ، ولكن ظروف العمل أصبحت صعبة ، وإذا كان معظم المسؤولين قد خرجوا من هذه الطبقة ، فإن إمكانيات الصعود الاجتماعى تمييل ، فيما يبدو ، إلى تحديدها . أما المشكلات الأكثر تعقيداً فتعد طرحها الإنتاجية ، والتي تنقسم إلى شرائح ، وإلى طرق مختلفة : الموظفين الذين يحاولون الاحتفاظ بسيطرتهم رغم الهجومات على البيروقراطية ، والتمنعين الذين يحملون مكاناً متزايداً فى تقرير الاختيار السياسى ، والمثقفين الذين ينظر إلى تعلقتهم بحرية التعبير وتعدد المعتقدات بحذر وحق بعداء .

٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعودة الأوضاع :

مع التأييد المستمر من جمانب السوفيت ، أعيد انتخاب نوفوتنى رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات فى شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وتمكن فى أول الأمر من أن يتحاشى كل تغيير سياسى ، وذلك عن طريق توجيه المناقشات ، والى كانت حقيقة ، صوب المسائل الاقتصادية . ولكن سرعان ما أصبح موقفه صعباً ، فحين حضر بريجنيف إلى براغ فى شهر ديسمبر ١٩٦٧ ، رفض التدخل فى صالحه . وبعد أن كان قد فكر فى الإعتماد على الجيش ، تخلى فى مرحلة أولى (٥ يناير ١٩٦٨) عن منصب السكرتير الأول للوبشيك Dubcek ، الذى عرض فى خطبته يوم أول فبراير فكرته عن « الديمقراطية الاشتراكية » ، وأعلن ، فى ٥ مارس ، الانهاء القريب الرقابة ثم إستقال نوفوتنى بعد ذلك ، يوم ٢٢ مارس ، من رئاسة الجمهورية ، وأخذ مكانه الجنرال سفوبودا ، والذى سرعان ما سيذهب لكى يقف فى خشوع أمام قبور مازاريك وبدينش . وحددت اللجنة المركزية ، فى برنامج مفصل « الطريق التشيكوسلوفاكى إلى الاشتراكية » ، (٦ أبريل) ، وتكررت حكومة جديدة يوم ٨ تحت رئاسة تشرينك Cornik ، مع هوساك ، وأوتوشيك ، كنواب الرئيس . وفى يوم ١٨ ، صوت المجلس الوطنى لأول مرة

وعن طريق الاقتراع السري، وأعطى كرئيس سمر كوفسكى Smrkovsky بـ ١٨٨ صوت ضد ٦٨، وصوت بالإجماع على الثقة بوزارة تشرينك وذلك بعد يومين من المظاهرات الشعبية في أول مايو. وقامت اللجنة المركزية بإبعاد نوفوتنى منها وأوقفت عضويته في الحزب، بعد تدخل من هوساك، الذى شرح دوره في المحاكمات وموقفه الذى يتشبه فيه بالسيد المسيح. وطلب عقد المؤتمر الرابع عشر (الاستثنائي) للحزب يوم ٩ سبتمبر، وهو الذى كان عليه أن يقوم بعملية إعادة تنظيم عميقة.

وفي انتظار ذلك، ظل الكثيرون من أعداء الاتجاه الجديد في أماكنهم. وفضحوا سرّاً ذلك الغليان الذى كان قد أصاب جزءاً كبيراً من الأهالي والذى كان قد وصل إلى قمته في يونيو - يوليو. ونشرت مجلة ليتيرارنى لىستى مقالات عنيفة للغاية ضد المركزية السلطوية، والكتاتورية البروقراطية، وخلق الحريات، وتشويه الماركسية اللينينية، والنظام السوفيتى، وقمع ثورة المجر عام ١٩٥٦. وبعد أن تشجعت بصدور قوانين ٢٥ - ٢٦ يونيو عن إعادة الاعتبار وسرية الصحافة، نشرت، يوم ٢٧، بياناً موقع عليه من سبعين إسماء شهيراً، أحدث ضجة: «ألغى كلمة من العمال، والفلاحين، والموظفين، والعلماء، والفنانين والجميع»، وقلق دوشك من الفجاء الذى لقيه البيان، وأعلن أنه يمثل تهديداً «لعملية المهادنة للوصول إلى الديمقراطية»، وعمل على تحديد نشاط الأحزاب الموجودة في الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعى، ونشاط السوكول التى أنشئت، والرجال الذين كانوا يحاولون إعادة إحياء الأحزاب السابقة، والنوادي. ولكن هذه الحركة استمرت في الاتساع عند العمال في المشروعات الضخمة (شكودا Skoda)، والتي كانت الحكومة قد سمحت بإنشاء مجالس تسخير ذاتي فيها.

ومنذ شهر مارس، كان الأعضاء الآخرون لحلف وارسو مشغولين بالموقف ويبدو أن إمكانية تدخل عسكري كانت قد ذكرت في شهر مايو ، ثم وقت مناورات أركان الحرب التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا وانتهت يوم ٣٠ يونيو دون أن تقوم القوات الأجنبية مع ذلك بالجللاء عن البلاد . وفي ١٧ يوليو ، رفض الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن يشترك في اجتماع جماعي ، وحصل على إنذار من الخمسة (الاتحاد الجمهوريات السوفيتية، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا ، المجر ، بلغاريا) يطلب إليه أن يصحح أخطائه وأن يتخذ الإجراءات ضد عمليات الثورة المضادة ، من جانب ألمانيا الاتحادية ، والأمبريالية الغربية . وبالإجماع ، أجابت اللجنة المركزية ، يوم ١٩ ، أن الحزب كان مسيطرأ تماماً على الموقف ، وأنه كان يستند ويعتمد على جمهور الشعب . وبعد أن تقرر النتيجة لمقابلة بين دوشيك وبريخنيف في سيرا ، جاء مؤتمر الستة في برايسلاف (٣ أغسطس) غير واضح وضوح كاف لإعطاء انطباع لفتق عام ، وحدث في نفس الوقت مع الجللاء النام عن الأراضي . ولكن صفوة براغ بتيتو وشاوشيسكو ظهرت على أنها إثارة، وسرعان ما عادت الهجمات في صحف الكتلة، كتمهيد لتدخل ٦٠٠ ر. ٦٠٠ جندي في ليلة ٢٠ - ٢١ أغسطس ، وإلقاء القبض على مجلس رئاسة الحزب الشيوعي ، الذي كان مشغولاً بدراسة الموقف السياسي من أجل عقد اجتماع المؤتمر . واستمرت ردود الفعل لمدة تقرب من أسبوع ، والمستندت إلى الإدارات العامة ، وبخاصة الإذاعة والتلفزيون ، ولكنها لم تأخذ شكل مقاومة منظمة ؛ وكانت لها تأثيرات عميقة على الرأي العام العالمي ، وإن كانت قد تركت الحكومات في حالة لامبالاة . ومن جانبهم ، لم ينجح المحتلون في أن يشكلوا ، ورغم بعض عمليات الانضمام إليهم، مجموعة حكم بديلة: ولجتمع المؤتمر الرابع عشر الإستثنائي سرأ ، منذ يوم ٢٢ ، في أحد مصانع العاصمة ،

وأكد ثقته بالإدارة العليا . فالتجسوا بعد ذلك إلى المفاوضات ، التي استمرت في موسكو مع الرئيس سفوبودا وكذلك مع دوشيك ومعاونيه الذين أخرجوا من السجن ، وهي المفاوضات التي إنتهت باتفاقيات ٢٦ أغسطس : السحب المتزايد للقوات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، في نظير إعادة الأوضاع العادية ، ، أي العودة من جديد للحالة التي كانت موجودة في بداية عام ١٩٦٨ .

وهذه العملية تمت على مراحل ، حتى لاتضطرب بشدة بالرأى العام . وبقي معظم المسئولين في أول الامر في مناصبهم (وأصبح موساك ، في أول فرصة ، السكرتير الأول للحزب السلوفاكى ، وعضواً لمجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي لاتسعت من ١١ إلى ٢١ عضواً) ؛ ولكنهم زادوا من الاتصالات مع زملائهم السوفييت الذين أصبحوا يضغطون كل يوم أكثر ، وتنبأت معاهدة ١٦ أكتوبر باتواجده غير المحدد بزمن للقوات السوفيتية ومن أجل ضمان أمن البلاد والمجموعة الاشتراكية أمام المجموعات المتزايدة للانتقام من جانب القوات الامبريالية لالمانيا الغربية . . وتمكنوا من تحقيق بعض مشروعات تعود في تاريخها إلى الشهور السابقة : مثل القانون الدستورى فى ٢٨ أكتوبر بشأن العملية الانتعادية ، والذي وضع مساواة كاملة بين التشيك والسلوفاك والمؤسسات المتوازية تماماً . ولكنهم قاموا بعملية تطهير شديدة فى الجيش ، والادارة ، والجامعة ، والثقافة ، والاعلام ، والنقابات ؛ وتخلوا عن انشاء لجان المشروعات ، وعلى أساس أنها ديمابوجية ، وأصبح موقف دوشيك أكثر وأكثر غير مستقر ، ومهدداً فى نفس الوقت بعودة ظهور « المحافظين » ، والذين كانوا من أنصار التدخل السوفيتي (لاندرا ، بيلاك ، كلدير ، وستروجال) وحق المتعاونين السابقين النشطين من أعوان زوفوتسى ، وبتشكيل مجموعة من « الواقعيين » ؛ وهي التي ترأسها موساك بتأييد من المعتدلين

من أعضاء التمثيل مثل سفوفودا وتشرنيك. وتنازلت المظاهرات المعادية للسوفييت، بمناسبة العيد الخمسينى للاستقلال (٢٨ أكتوبر) ، وللاحتفال بالذكرى الشورية البلشيفية (٧ نوفمبر) ولانتحار وجنازة الطالب جان بالاش (١٦ - ٢٥ يناير ١٩٦٩) ، ولانتصار فريق الهوكى الوطنى على فريق لاتحاد الجمهوريات السوفيتية فى ستوكهولم ، وحيوا هذه الذكرى الاخيرة، عند نهاية شهر مارس، بمظاهرات عنيفة (تحطيم مكتب شركة اير وفلوت) والذى تلاه، تلقائياً أو غير تلقائى، تدخل سوفيق قوى. وفى ١٧ أبريل، إنتخب المؤتمر العام هوساك سكرتيراً أول للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى مكان دوشيك (إنتخب فى ٢٨ رئيساً للمجلس الفيدرالى بـ ١٨٤ صوت ضد ٦١) ؛ وأعيد مجلس رئاسة اللجنة المركزية إلى ١١ عضواً مع إبعاد الليبيرالين الواضحين ، مثل سمركوفسكى ، منه .

ومنذ ذلك الوقت أخذت عملية إعادة الاوضاع سرعة كبيرة : الغاء بعض الصحف، وسحل لاتحاد طلبة بوهيميا ومورافيا ، وطرد بعض المناضلين، وتقليل الاتصالات مع الغرب ، وعودة الى النظام المركزى فى الادارة . وتمكن الحرب من تطهير ٢٠٪ من أعضائه ، دون عد أولئك الذين لم يعيدوا لهم بطاقتهم الخاصة بالحزب . وابتداء من شهر يوليو ، أخذ المعلمون الرسميون فى تبرير تدخل عام ١٩٦٨ ، الذى حدث « لمساعدتنا والدفاع عن الاشتراكية ، وعن الحرية » . أما الاضطرابات التى مثلت ، فى براغ ، وفى برنو، الذكرى السنوية لهذا التدخل ، والتى قمت بواسطة القوات التشيكوسلوفاكية ، فإنها استخدمت من أجل اصدار إجراءات استثنائية . وفى وقت المؤتمر العام فى شهر سبتمبر، قاموا بإخراج دوشيك ، والذى كان الاجتماع العام فى شهر أبريل قد أثنى على ميذاته ، من مجلس الرئاسة ومن البرلمان ، بعد أن كان قد رفض القيام بعملية النقد الذاتى الكاملة ؛ والتي كانت قد طلبت منه (وسيمين فى شهر ديسمبر سفيراً فى

أنقرة). وفي نفس الوقت، أقاموا تسع وزراء، وثلاث وزراء دولة، وبمساعدة الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٧٠، اضططر تشيريك إلى ترك رئاسة المجلس استروجال Strougal والذي كان حتى ذلك الوقت مساعداً لهوساك في سكرتارية اللجنة المركزية. وقاموا أخيراً بإيقاف دوبرييك (في مارس)، ثم، بعد عودته من أنقرة، فصلوه من الحزب وقت انعقاد الاجتماع العام في شهر يونيو. ورغم أن هوساك كان، ظاهرياً، سيد الموقف، (مررت الذكرى السنوية الثانية للتدخل في هدوم) فيبدو أنه كان يخشى من أن تخطأه المناظر التي كانت تطالب بعودة النظام الذي كان موجوداً قبل شهر يناير ١٩٦٨، وبمعاينة المسؤولين عن القوض، و «الانتهازيين الليمينيين»، وذلك في الوقت الذي كان قد وعد فيه بالأ تكون هناك محادثات سياسية.. ولذلك فإنه أخذ في إصدار نداءات من أجل المصالحة، والتعاون القائم على حسن النية. وكان جتى في حاجة إلى تأييد لإنجاح الجمهوريات السوفيتية أكثر من أى وقت آخر: ويتم في يوم ٢٦ مايو التوقيع على المعاهدة السوفيتية - التشيكية سلوفاكية الخاصة بالتحالف الدفاعي (صالحه ضد كل دول العالم)، وبمعاينة المكاسب الاشتراكية، وبتنمية التكامل الاقتصادي - تلك المعاهدة التي أقامت، كما قال جروميكو، يوم ٢٧ مايو، «نوعاً جديداً من العلاقات بين الدول الاشتراكية». وفي شهر ديسمبر، وافقت اللجنة المركزية، بتساخ للاحق A. posteriori على التدخل العسكري، في شهر أغسطس ١٩٦٨.

وظلت مشكلة، لا تقل دقة، في طرح نفسها: فكيف يمكن إصلاح اقتصاد تأثر بالهزات السياسية، وتعالى الإصلاحات المتعارضة، والتي كانت تترك بمجرد البدء فيها؟ ففي عام ١٩٦٩ كان الانتاج الصناعى لم يزد إلا بنسبة ٥٪، وإنتاجية العمل بنسبة ٥٤٪، وذلك في الوقت الذي كانت التنبؤات فيه هي ٧٪/٨٪. وفي أثناء عامين، كانت الأجور الحقيقية قد زادت بنسبة ١٣٪. وكان

طلب المستهلكين لا يمكن إرضاءه بالمنتجات غير الكافية في كميتها وفي نوعيتها، وكان التضخم مهدداً، والميزان التجاري في عجز. وعادوا إلى اتخاذ الاجراءات ابتداء من شهر يناير ١٩٧٠ ضد سوء النية، وعدم الاستقرار، والتسيب بين العمال، حتى يعيدوا السلطة والنظام. ولما كانوا قد حكموا على الاصلاحات التي كان أوتا شيك قد قدمها، فانهم عادوا إلى التخطيط الجماد والمركزي. ورغم ركود الزراعة، ظهر نوع من الاصلاح في عام ١٩٧٠، وتأكد في عام ١٩٧١، وهي تلك السنة التي زاد فيها الانتاج الصناعي بنسبة ٧٪ وإنتاجية العمل بنسبة ٦٪. وكان المسؤولون يعتقدون الامل على التقدم الاقتصادي وبخاصة أنه بدأ لهم على أنه ضروري من أجل الحصول على انضمام الجماهير الشعبية اليهم، ومن أجل خلق مناخ موات لعقد المؤتمر الرابع عشر للحزب (مايو ١٩٧١). ولقد تميز هذا المؤتمر بنوع خاص بتصریحات هوساك الذي فضح «منحرفي»، طام ١٩٦٨ بهدنة أكثر بما فعله ونفوقتي، وأعلن عن عمليات تطهير جديدة، وقدم الخطة الخمسية. وفي شهر مارس، كانت هناك أول قضية سياسية، وهي قضية الجنرال برشليك Prechlik. ووقعت عاكبات أخرى أثناء صيف ١٩٧١، ثم أثناء صيف ١٩٧٢، والتي تم خلالها الحكم على كل من الصحفي شاباتا Sabata، وهوبل Huebl مدير المدرسة العليا للحزب، بستة سنوات ونصف سنة من السجن. وفي شهر أكتوبر ١٩٧٢، كرو. بيلاك في تقريره إلى اللجنة المركزية عن المسئوليات الايديولوجية للحزب، نصائح اتباع الهدنة واليقظة؛ هذا علاوة على أنه، منذ عام ١٩٦٩، لم يصدر أي عمل أدبي له قيمته في تشيكر سلوفاكيا. وفي أثناء ذلك الوقت، بدأ أن هدوءاً نسبياً قد ساد، وكان بلا شك على علاقة بنصائح المسئولين السوفيت، وباختيارات للسياسة الدولية (المحادثات مع الولايات المتحدة، ومع ألمانيا الاتحادية).

البَابُ السَّابِعُ

الْيَابَات

مقدمه الباب الرابع^(١)

إن التناقض بين اليابان فى عام ١٩٧٠ واليابان فى عام ١٩٤٥ على درجة من السكبر حتى أنه لا يمكن ، من النظرة الأولى ، تحليله بشكل مقنع . ولم يعد هناك إنسان يحمل أن اليابان تحتل المركز الثالث فى العالم ، بمجموع إنتاجها القومى ، وأنها كانت ، فى عام ١٩٤٥ ، شبه مدمرة ؛ فكانت مدنها قد دمرت بنسبة ٨٠٪ ؛ وكان إنتاجها من الصلب ، والذي زاد فى عام ١٩٧٠ عن ٩٠ مليون طن ، يصل حينئذ إلى ٥٠٠.٠٠٠ طن ، وهو إنتاج إسبانيا فى ذلك الوقت ، وإن كان عدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان اليابان . وأصبح لليابان فى عام ١٩٧٠ مؤسسات برلمانية حرة ، أما يابان ١٩٤٥ فإنها كانت تضع نظاماً عسكرياً بعد نظام عسكري آخر . وعلايها أن نعترف بأن دراسة اليابان فى سنوات ما بعد الحرب تحتاج أولاً إلى البحث عن أسباب هذا النموذج الخارق للعادة . ويزيد عن ذلك أهمية أن نعرف كيف أن المعطيات التاريخية لليابان ، وهى مختلفة تماماً عن معطيات المجتمعات الأوروبية ، قد تمكنت من أن تتجاوب مع تأثيرات مجتمع الاستهلاك ، وهو المجتمع المشترك لكل الدول الصناعية المحاصرة .

وكانت هذه الدولة هى واحدة من بين أربع أو خمسة أكبر دول عظمى فى بداية الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٣٨ ، كان إنتاجها من الصلب ، وهو الخامس فى العالم ، يزيد قليلاً عن إنتاج فرنسا ؛ وكان أسطولها التجارى هو الثالث فى العالم . وتمكنت القوات المسلحة اليابانية من أن تحتل جزءاً من آسيا وتقاوم لمدة أربع سنوات أمام الولايات المتحدة ، وأمام الكومنولث

(١) كتب هذا الباب جاك موتيل Jacques Mutel

١٠٤ -

وأمام الصين : فلم يكن هذا يدل على أنها دولة متخلفة . وكانت الصدمة النفسية أكثر قوة حين علمت اليابان ، وبعد أن كانت قد حاولت إقامة منطقة إزدهار مشتركة في آسيا الكبرى للشرقية ، ومن الامبراطور نفسه ، يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٥ ، أنها قد فقدت الحرب . وساد عندئذ شعور هام بالضياع ، وخوفت وفزع على المستقبل ومنه ، أى من الاجتلال ، الأمر الذى لم تكن اليابان قد عرفتة فى تاريخها ، وبواسطة جنود أجنب ، وكانوا يخشون كل شئ من جانبهم .

الفصل الخامس عشر

اليابان تحت الاحتلال

(١٩٤٥ - ١٩٥١)

إنها تجربة ضخمة ولم يسبق لها مثيل من تجارب علم الاجتماع التطوعي . وقامت هذه التجربة نتيجة لوجود مجموعة من الأحداث والمعطيات من جانب كل من الأمريكيين ، ومن اليابانيين . وسنشرح في هذا الفصل اسكى نشرح طبيعة الاحتلال الأمريكى لليابان ، وعمله على اصلاح السلطة ، وكذلك على اصلاح الاقتصاد .

١ - الاحتلال الأمريكى :

من الجانب الأمريكى ، كان المناخ السياسى لا يزال متأثراً بقانون نيوديل ، وبالاقتقاد فى أن النظم الأمريكية هى أحسن النظم الموجودة . ونتج عن ذلك أنهم نظروا إلى الإحتلال على أنه مشروع لإعادة التعليم الأخلاقى والسياسى لشعب بأكمله ، وكان تحديد ذلك التوجيهات الأساسية J. C. S. 1380/15 ، الصادرة من مساعد رئيس أركان الحرب ، فى ٣ نوفمبر ١٩٤٥ . وكانوا قد أعدوا الجيش الأمريكى لهذه المسؤولية بطريقة منهجية . فمن ناحية ، ومن أجل معرفة اليابان بطريقة أفضل ، كانت الحكومة قد طلبت إلى روت بنديكت Ruth Benedict للقيام بدراسة ، عرفت باسم « الكريزانيوموم والسييف » . وقاموا ، تبعاً لنتائجها ، بتشكيل المسكرين بسرعة فى بعض المراكز فى شارلوتفيل ، ومونتيرى . ورغم كل الجهود ، وبخاصة بمجهودات جامعة هارفارد ، فإن العقبة اللغوية ظلت صعبة ، وممرهان ما طرحت المشكلة الاستعمارية

المعروفة ، والخاصة بالمتربين ، نفسها بشكل مستمر . ونظراً للظروف الموجودة ، لم يكن في وسع أحد أن يفعل ما هو أفضل من ذلك . ولكن تسليم اليابان جاء قبل الوقت الذي تنبشوا به . وكانت ميعة ثانية للأمريكيين أن يأخذوا قرارات أساسية بسرعة كبيرة ، قبل ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ، أى قبل التوقيع على وثيقة التسليم . فأخذوا أربعة قرارات ذات أهمية قصوى . الأول هو أن يجعلوا من الإحتلال أمراً أمريكياً بحتاً . فعينوا ، يوم ١٤ أغسطس ، الجنرال ماك آرثر Mc Arthur قائداً أعلى لدول الحلفاء (S. C. A. P.) (١) . وهذا الإختصار بالحروف يستخدم عملياً للدلالة على ماك آرثر نفسه ، وكذلك على إدارته . وكان من المعروف أن ماك آرثر وحده كانت له سلطة القرار . وبالتالي ، فإن مشاركة الحلفاء ستكون رمزية ؛ فلم تكن هناك مناطق لإحتلال منفصلة ، ولا مشكلات مشابهة لمشكلة برلين ، ولم تقسم اليابان إلى قسمين . أما القرار الثانى فكان يتعلق بعلاقات القيادة العليا لدول الحلفاء بالحكومة الأمريكية : فلم تكن ماك آرثر يخضع لإلا طيئة أركان الحرب ولرئيس الولايات المتحدة . وبموقع خاص ، لم يكن في وسع أى مدنى ، من الحلفاء أو أمريكى ، أن يحضر إلى اليابان دون تصريح منه . والقرار الثالث كان يهدف علاقات القيادة العليا بالسلطات اليابانية : فبينما كان تدريب الخبراء العسكريين فى شارلوتزفيل مثلاً يفترض ضمناً إنشاء حكومة عسكرية مباشرة ، إختاروا بالفعل إستخدام هؤلاء الخبراء من أجل مراقبة الإدارة اليابانية ، وتقديم النصح لها . وإذى إختيار نظام الحكم غير المباشر ، إلى عدم تعظيم السلطة بالفعل فى اليابان ، وإلى قبول التغيرات التى حدثت فى المؤسسات بشكل أفضل . أما القرار الأخير فكان

يتعلق بالبداية باحتلال يعمم على كل أنحاء الأقاليم ، لكي يظهر تماماً القبضة الأمريكية ، ثم القيام بعملية سحب الجيش إلى المدن الكبرى ، منذ شهر نوفمبر ١٩٤٥ . ولقد دهش الرأي العام الياباني فقط من أن الجيش الأمريكي ، ما دام منتصراً ، لم يتبع ذلك السلوك الذي كان الجيش الياباني سيسلكه في مثل هذه الحالة ، وأنه لم يقيم بأي أعمال عنف . ومع ذلك ، فإن هذه الدهشة ، لم تكن مصحوبة بأي شعور بالإعتراف بالجميل . والخاس الذي ظهر في ذلك الوقت من أجل الأشياء (والرجال) الأمريكيين يمكن شرحه فقط بأنه نتيجة لأن الأمريكيين كانوا منتصرين ، وكانت لهم بالتالي وضعية إجتماعية أعلى وأكثر هيبة . ويمكن لهذه الأمور أن تبدو ضريبة بالنسبة لأحمد الغربيين ؛ وسياسة القوة تسبب في اليابان في الرغبة في التنافس ، حين تكون هذه القوة طامخة بالفعل . وكانت الأحداث التي وقعت قبل مييجي Meiji مثلاً آخر . والسياسة الأمريكية ، دون أن تتعاضد المضار التي يتضمنها أمر لإحتلال عسكري ، عملت على تقليل حدتها إلى درجة بعيدة .

ومن جانب اليابان ، هل عدد من المعطيات على تسهيل سير هذه التجربة الخاصة بإعادة الصياغة السياسية . فبالنسبة لعدد كبير ، كانت هذه التغيرات في المؤسسات ، والتي قامت بها القيادة العليا ، هي تلك التي كانوا يطالبون بها منذ وقت بعيد . وربطوا بينها ، بعد تحليلها ، وبين سياسة سنوات ١٩٢٥ . وبعد ذلك ، فعلى أن نتذكر جيداً أنه هناك تشابه في المظاهر الثقافية عند الشعب الياباني ؛ والنفع الجماعي يمثل موقفاً منتشرأ هناك بنوع خاص . ولقد قبلوا الإلتصار الأمريكي على أنه حدث ، ومع نتاجه المنطقية ، الإحتلال ، وتطعيم المؤسسات ، والتبرؤ من الرجال الذين فشلوا .

ومن الممكن أن نجد بين مراحل هدينة داخل الترتيب الزمني للإحتلال ،

فتركت أشهر سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفبر ١٩٤٥ ، الألعاب العسكرية السريعة : نزع السلاح ، وإعادة القوات اليابانية إلى بلادها ، وتسريحها . وبعد تصفية المؤسسات العسكرية ، جاءت عملية تصفية المؤسسات السلطوية : ففي شهر ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ قاموا بإلغاء القوانين والوائح التي تحد من حرية التعبير والاجتماع ، وبدأوا في أول عملية للتطهير تهدف لتنظيف السكان لمجموعة جديدة تحكم من النخبة . وكانت فترة الإصلاحات السياسية الكبيرة أكثر طولا من ذلك بكثير : فن فبراير ١٩٤٦ حتى نوفمبر ١٩٤٧ ، صدر الدستور الجديد ، وطبقوا قانون الإصلاح الزراعي ، وقاموا بعملية تفتيت القوة المالية . ومن نوفمبر ١٩٤٧ حتى يونيو ١٩٥٠ ، ومع حوادث كوريا ، تغير موقع مراكز الاهتمام ، فانشغلت القيادة العليا بدرجة أكبر بعملية إعادة تصحيح اقتصاد اليابان عن إهتمامها بإصلاح الحياة السياسية والإدارية ، إذ أنهم اعتقدوا أن استمرار البؤس يمثل عقبة في سبيل تطبيق الديمقراطية ؛ وأخذت الحكومة اليابانية ، من جانب آخر ، وبدرجة متزايدة ، الدوافع ، بينما مال دور القيادة العليا إلى الخفوت . ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ ، كان مالك آرثر قد أعلن عن فكرة أن الوقت قد حان لإنهاء الاحتلال . ومنذ شهر يونيو ١٩٥٠ حتى نهاية شهر أبريل ١٩٥٢ انمضى دور القيادة العليا بشكل سريع ؛ وتسببت حرب كوريا ، بمطاميرها الناتجة عنها ، في ازدهار الصناعة اليابانية ؛ وفي ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، وبهمة فوستر دالاس Foster Dullas ، تم عقد معاهدة صلح بين اليابان وبين معظم خصومها السابقين ، والتوقيع عليها في سان فرانسيسكو ، وانتهى الاحتلال يوم ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذي بدأ فيه تطبيق للمعاهدة .

ويمكننا أن نعتبر أن عمل القيادة العليا للدول المتحالفة كان ثلاثياً : إصلاح

السلطة؛ وإصلاح الإقتصاد؛ وإصلاح النفوس، وكل ذلك من أجل جعل العودة إلى الحرب أمراً مستحيلاً .

٢ - إصلاح السلطة : -

لقد بدأوا ، من أجل إصلاح السلطة ، بالتخلص من المسؤولين السابقين . وأنشئوا محكمة عسكرية دولية . وكانت المجموعة أ من مجرمي الحرب تتكون من أولئك الذين إتهموا بجرائم ضد السلام : وشقوا ست جنرالات وأحد المدنيين ؛ وحكموا على ١٦ شخص بالسجن المؤبد . أما المجموعة ب فكانت تتكون من حوالي عشرين ضابطاً عظيماً مسؤولين عن أعمال فظيعة جماعية . والمجموعة ج تتكون من رجال القوات أو صغار الضباط المسؤولين بطريق مباشر عن ارتكاب الفظائع . وكان التأثير الأمثل والأخلاقي الذي رغبته القيادة العليا في إعطائه بهذه الطريقة للمحاكمة غير موجود . أولاً لأن الأهالي كانوا تقريباً مسرورين من رؤية أخذ بعض رؤسائهم إلى المحاكمة ، ما داموا هؤلاء الرؤساء كانوا مسؤولين عن الجريمة . وبعد ذلك ، لأن المحاكمات قد استمرت لفترة طويلة ، ولم تنتهِ الأمر بسيادة المثل منها : فاستمرت محاكمة المجموعة أ من شهر مايو ١٩٤٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وإخيراً فإن القيادة العليا قررت القيام بعملية تطهير كانت تهدف حرمان المسؤولين في النظام القديم من كل وظيفة عامة . وكانت كليات : وظائف عامة ، و مسؤولين ، قد استخدمت بشكل واسع . فالوظائف العامة لا تعني مجرد الوظائف السياسية الانتخابية ومراكز الموظفين المعيّنين ، ولكن كذلك وظائف التدريس في المنشآت العامة والخاصة وكذلك العمل في الصحافة ، المكتوبة والمنطوقة ؛ أما المسؤولين فكانت تعني الضباط ، وكل الأطر الإستعمارية ، وكل أولئك الذين كانوا قد ساعدوا أو همضوا برامج التوسيعين ؛ وحوالي ٢٢٠ شخصي تم إخراجهم في هذه العملية ،

منهم ١٨٠,٠٠٠ من العسكريين . ولم يصدروا قراراً بالعفو الجماعى ، إلا قرب عقد معاهدة الصلح ، فى عام ١٩٥١ . وعلى أى حال ، فقد كانت فى ذلك فرصة لتجديد الأشخاص الحاكمين ، الأمر الذى يسمح بالتجديد السياسى والإدارى ، وإن كان من الضرورى عدم التحويل فى عملية التجديد هذه : فتتأمل الطبقات الحاكمة كبير للغاية وبخاصة فيما يتعلق بمصالح المالكين .

وكان التجديد السياسى الكبير يتمثل فى إصدار دستور جديد فى عام ١٩٤٦ . وقامت القيادة العليا للدول المتحالفة بكتابته ، ثم قامت الحكومة اليابانية ، مرغمة بتطبيقه . ولكن علينا أن نلاحظ جيداً أنه قد سبقت ذلك مشاورات مع شخصيات يابانية . وعندئذ لم يتعرض الأمريكيون أبداً لهذه المؤسسات الناتجة عنه ، والى إعترافها على أنها أحسن ما يوجد فى العالم . ومن حقنا أن نتساءل عما إذا كان النظام اللاهركرى ، الناتج عن النظريات السياسية المهيمنة فى القرن الثامن عشر ، كان يتفق مع بلاد تسير على نظام مركزي منذ عصور طويلة مثل اليابان ؛ وحتى إذا لم تسكن هذه المنظمات والمؤسسات الأمريكية قديمة بنوع خاص . وعلى أى حال ، فإن هذه المؤسسات لا تمنع بطريقة راديكالية ، ومثلها فى ذلك مثل القديمة ، رأى العام من أن يعبر عن نفسه ، وحتى وأن كان إلى حد كبير فى صالح الأعيان فى الأقاليم ، وأصحاب وجهات النظر الضيقة ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

ويتميز النص الدستورى والقوانين التى تحدده بثلاث خصائص : تفوق السلطات المنتخبة ، ووجود سلطة قضائية ، والتنازل عن حق الحرب وتنظيم القوات المسلحة . وكان تفوق السلطات المنتخبة هو الأمر الذى يقلب أكثر من غيره بنية الدولة اليابانية ، الذى يعتمد على انتقال السلطة بطريق تنازلى من الإمبراطور . وكانت النتيجة الأولى هي أن الإمبراطور أصبح لا يملك ؛ ولا

يحكم ؛ بل أصبح رمزاً للامة . والنتيجة الثانية هي أن السلطة الفعلية قد عادت إلى المجلسين المنتخبين بطريقة الانتخاب العامة بواسطة الذكور والإناث، وبخاصة مجلس النواب . والبرلمان هو الذى ينتخب رئيس المجلس (المادة ٦٧) وعلى هذا الاخير أن ينسحب مع كل وزرائه أمام قرار عدم الثقة (المادة ٦٩) . والنتيجة الثالثة هي تفوق سلطات المنتخبين المحليين على الإدارة المركزية ، ويترشحون بذلك ويوضح مبدأ الاستقلال الذاتى للجموعات الإقليمية (المادة ٩٣ والى يحددها قانون ١٧ أبريل ١٩٤٧) . والمحافظون ، والعمد والمجالس التى تعاونهم منتخبون بالانتخاب العام . ومن جانب آخر ، فإن قانون ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ كان قد نص على لا مركزية ادارات الشرطة ، وربما الوصول فيما بعد إلى حد انتخاب بعض الموظفين الذين يكلفون بالمحافظة على الأمن العام . وعلى أى حال ، فإن الشرطة أصبحت تابعة للسلطات المحلية وحدها ؛ ولا يمكننا أن نؤكد بأى شكل من الأشكال أن المثل الأمريكى كان مشجعاً فى هذا الشأن . أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فإنه حدد فى المادة ٧٦ أن هذه السلطة ترجع إلى المحكمة العليا ، وإلى المحاكم الأدنى . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل فى ذلك ؛ وللمحكمة العليا سلطة إصدار اللوائح (المادة ٧٧) . والتأثير الأمريكى واضح للغاية ، ولكن التقاليد مختلفة عن بعضها كل الاختلاف ، وبدرجة أنه لا يمكننا أن نتحدث فى اليابان عن حكومة قضاة ، . وأخيراً ، فهناك الاستعداد الأكثر طرافة ، والوحيد من نوعه فى العالم ، وهو النص الشهير للمادة التاسعة ، والذى تنازل فيها الدولة اليابانية عن حق أساسى من حقوق السيادة ، حق الحرب ، وحق الاحتفاظ بجيش .

٣ - الإصلاح الاقتصادى :-

كان إصلاح الاقتصاد هو المسؤولية الثانية الهامة : فالصراع ضد النظام

السياسى المركزى يتمشى مع انهاء التركيز الإقتصادى ؛ وكان نظام الحكم الامبراطورى قد اعتبر مسئولاً عن السياسية العدوانية لليابان . وعلى أى حال ، فإن القيادة العليا ستحاول أن توازن قوة الشركاء الإقتصاديين عن طريق التقسيم الزراعى ، واللامركزية الصناعية وعن طريق بعث نقابات العمال . وكان الاصلاح الزراعى هو التجاوح الاكثر وضوحاً للقيادة العليا ، وربما عاد ذلك إلى أن الإقتصاد اليابانى لم يكن فى غالبية زراعى ، ولكن صناعى . وقبل الحرب ؛ كان ثلث الفلاحين يمتلكون من الارض ما يكفى قوتهم ، ولذلك فإن ثلثى أهالى الريف كانوا يعتمدون ، سواء من وجهة للنظر الاقتصادية أو من وجهة للنظر السياسية ، على ملاك الاراضى ، دون أن يكون هناك ، مع ذلك ، مزارع شاسعة . وأدى صدور قانون شهر اكتوبر ١٩٤٦ الى أن أصبح ثلاثة أرباع الفلاحين من الملاك . أما التعويض المنصوص عليه من أجل شراء الارض المنزوعة الملكية فكان من السهل دفع الفلاحين له نتيجة للتضخم ، وللسوق السوداء . وعلى طريقة قانون شيرمان وقانون اکتون ، رغبت القيادة العليا كذلك فى الصراع ضد التركيزات الصناعية الضخمة ، ميتسوى Mitsui ، وميتسوبيشى Mitsubishi وغيرها . وجاء مشروع F. E. C.— 230 (١) قرب نهاية ١٩٤٧ ، لكى ينص على حل ١٢٠٠ شركة . وسرعان ما قامت القيادة العليا بالتراجع ، وربما لأن الاوساط الاقتصادية الأمريكية خشيت من أن يطبق هذا القانون عليها فى يوم من الايام ، بعد تجربته فى اليابان ، بواسطة المتحمسين المتأخرين لقانون نيوديل . و عدد للشركات التى ستحل من ١٢٠٠ الى ٣٢٥ ، ومنها الى ٣٠ ، ثم الى ١٩ ، وأخيراً الى ١١ . ولكن الكثير من المجموعات المالية انقسمت ، ونتج مثلاً عن ميتسوى وميتسوبيشى ما يقرب من ٢٤٠ شركة منفصلة عن بعضها

قانوناً . وحدود هذا العمل الخاص بانهاض وضعية الكارتيل يتمثل بطبيعة الحال في أن المظهر القانوني ، أى الخارجى للسلطة الاقتصادية ، هو وحده الذى يؤخذ بعين الاعتبار . وأخيراً ، فإن القيادة العليا حاولت أن تساعد على إعادة تشكيل حركة عمالية . وجاء قانون ١٩٤٥ بشأن نقابات العمال يشبه الى حد كبير قانون واجنر عام ١٩٣٥ ، فيما يتعلق بالاتفاقات الجماعية ، وحق الاضراب ، وإجراءات الوساطة فيه . وفى عام ١٩٤٩ ، كان ٧ مليون عامل ، من بين ١٥ مليون ، قد أصبحوا نقابيين ؛ وإرتفعت نسبة الاشتراك فى النقابات عندها فى الولايات المتحدة (٣٥٪) واقتربت من النسبة الموجودة فى بريطانيا العظمى (٤٥٪) . وقام مناضلو الحزب الشيوعى اليابانى ، الآتين من الصين ، أو الخارجين من السجن اليابانية ، بدعمهم بدور لا يهمل ، وفى تنافس مع الاشتراكيين ، وسرطان ما أخذت الحركة أبعاداً كبيرة حتى أنها أفلتت من سيطرة القيادة العليا ، إذ أن الارضية السياسية كانت تختلف تماماً عن تلك الموجودة فى الولايات المتحدة . وأراد الاحتلال أن يتوج أعماله باصلاح نظام التعليم وبدأوا بمنح تعليم التربية الوطنية ، أى بنوع خاص تعليمات لائحة ١٨٩٠ من التعليم ، والمبادئ الرئيسية للبنين السياسى لليابان ، وكذلك تعليم التاريخ ورياضة المقاتلة مثل لعبة السيف (بسيف حقيقى هناك) . وكان لهذه الموانع اسباباً قوية ، تتعلق بالمجتمع اليابانى نفسه . فالتعليم التاريخ لم يكن يهدف مجرد اعطاء الشعور بالوحدة الوطنية فقط للأطفال . بل كانوا يعلمون فيه ، وكأنها حقيقة علمية ، الحرافات المتعلقة بالشمس ، الامر الذى كان يؤدى الى عنصرية مفرجة : فالجنس اليابانى ليس متفوقاً ، بل لأنه مقدس . وحتى اليوم فإن كل ما يدرس من أجل الكرامة الوطنية هو تأثر العنصرية . أما فيما يتعلق بنواذى رياضة المقاتلة ، فانهم فى الحقيقة ، وفى الغالبية ، عبارة عن مجموعات هجوم منظمة فى طوائف ، ضد حركات اليسار أو الليبراليين . وربما

لا يكون من الداعى هنا أن نذكر ، وكجزء إيجابى من الاصلاحات ، ما كتبه
السيد جورج سانسوم Sir Georges Sansom مؤرخ اليابان ، يوم ٢٨ يناير
١٩٤٦ ، فى يومياته الخاصة : « لقد قمت بمحادثة مع الجنرال دايك Dyke الذى
يرأس إدارة الاستعلامات المدنية والتعليم ، ومع هارولد هندرسون
Harold Henderson ، مساعده . ولا شك فى أن نيائهما حسنه ، ولكنى
خشيت الى حد ما من تفاؤلها السعيد . ولا أعتقد أنهم يفهمون الى اى عمق تتأصل
والى أى مدى من القوة ترجع التقاليد الثقافية اليابانية إن الجنرال دايك
رجل نشيط وفعال ، ولكن لا يمكننى أن أعتقد أن حمايته السابقة قد أهلته لمثل
هذا المنصب الحالى . مدير اعلانات لكوالميت . بالموليف وسنة أمضاهما
فى الطواف حول العالم فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . إن هذا لا يبدو على أنه أحسن
موهل يمكن لمثل هذه المستويات الصعبة والواقع أن التعليم فى الولايات
المتحدة اليوم ليس بمثل هذه النوعية التى يمكننا أن يحتفظ بها فى المشاعر التى
تعظمها كمثل جيد يحتذى به فى البلاد الاخرى ، . وكان الاصلاح الاول الذى
قاموا به هنا أيضاً هو الاستقلال الذاتى المحلى : مجالس محلية ، منتخبة ، عليها أن
تدير المدارس ، وعلى شاكلة مجالس المدارس الأمريكية . ثم اختاروا بعد
ذلك نظام المدرسة الواحدة ، مع ست سنوات للدراسة الابتدائية ، وثلاث
سنوات للدراسة المتوسطة ، وثلاث سنوات للدراسة العليا ، قبل التكوين الجامعى
أو المهني . وأخيراً ، ومن أجل محاربة نفوذ الجامعات الكبرى ، الامبراطورية ،
وبعض الجامعات الحرة المشهورة ، بدأوا فى الاكثار من الجامعات ، والتى وصل
حدها الى رقم مخيف يقرب من ٢٠٠ تقريباً . وكانت النتيجة مزدوجة ، فقد
المثقفين أمام حسن الضمير الأمريكى ، ولكن كذلك أمام عدم قدرتهم على أن
يحققوا الاصلاحات التى يرونها ضرورية . وبعد ذلك ، وكما كان قد حدث فى

الولايات المتحدة من قبل ، وبلا شك كما هو الحال في كل نظام لتعليم الجماهير ، التوسع غير العادي في مروحة الشهادات العلمية لسلك مؤسسة وحق لسلك كاية أو معهد ؛ فأصبحت الدبلومات أو الوظائف التي تعمل نفى الاسم ليس لها نظير ، وذلك بدرجة لم تعرفها أوروبا مطلقاً .

والواقع أن حقائق السياسة الخارجية ، أى الحرب الباردة ، وحقائق السياسة الداخلية ، أى التقاليد الخاصة بالنظام المركزي ، تعاونوا من أجل أن تغير الاصلاحات شيئاً فشيئاً . ومن جانب آخر ، فإن العمال قد رحبوا مع حماس باجراءات الحرية والديمقراطية : فلأول مرة أصبح في وسعهم أن يكون لهم تأثير على مصيرهم الخاص . وشاهدت القيادة العليا ، بنوع خاص ، وهي منذهشة و تسييس ، نقابات العمال بشكل مشابه لما حدث مع النقابات الفرنسية . وكانت أسباب عدم رضا العمال بنوع خاص ، هي التضخم المالى ، ونقص المواد الغذائية ، والسوق السوداء ، وواقع أن دورهم في اتخاذ القرارات السياسية كان بسيطاً ، كما كان عليه الحال في الماضى . ورأى الحزب الشيوعى اليابانى تزايد نفوذه ، رغم عدم الميل شبه للعالم من جانب اليابانيين إلى الاتحاد السوفيتى ، وبسبب أسرى منشوريا . وحين قرروا إضراباً عاماً للسكك الحديدية لأول فبراير ١٩٤٧ ، منعه ماك آرثر . وبعد ذلك ، وفي عام ١٩٤٩ ، قامت القيادة العليا بالضغط على الحكومة اليابانية حتى تقوم بمراجعة قانون ١٩٤٥ الخاص بنقابات العمال : وكانوا في ذلك الوقت قريبين من قانون تافت — هارتلى أكثر من قريبهم من قانون فاجنز . وفي عام ١٩٥٠ ، قضت عملية تطهير بين صفوف القادة النقابيين ، وبخاصة في السكك الحديدية والتعليم ، على الآمال التي نشأت من سياسة الإصلاح الاساسى .

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٩ ، قد غيرت موقفاً تجاه الاقتصاد الياباني : فكان من الضروري إعادة بناء هذا الاقتصاد حتى يتمكن من الإستغناء عن المعونة الأمريكية ؛ وفي نفس الوقت الذي دخلت فيه الصين في أيدي الحزب الشيوعي الصيني ، غيرت الدبلوماسية الأمريكية الاقتصاد العام لمواقعها في آسيا الشرقية : فكان على اليابان أن تصبح حليفة نقيضة للضرورة الجيوبوليتيكية . ونتيجة لمجهود اليابانيين ، زاد الإنتاج الصناعي : ففي عام ١٩٤٩ ، إقترب إنتاج الحديد والفحم من مستوى ما قبل الحرب ، ولسكن الأمالى كانوا قد زادوا خلال تلك الفترة . ولسكن الأمر الخطير كان يتمثل في أن التجارة الخارجية بنوع خاص كانت ضعيفة للغاية ، وأن التضخم كان ينهخر القوة الشرائية ؛ وكانت أسعار عام ١٩٤٩ تزيد ٢٠٠ مرة عن أسعار ما قبل الحرب . وقام رجلان هما يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru وجوزيف دودج Joseph Dodge ، مع حرب ، هي حرب كوريا ، بدور حاسم في هذه العملية لإعادة البناء الإقتصادي . وكان يوشيدا شيجيرو (١٨٧٨ — ١٩٦٧) رئيساً للوزراء للمرة الثانية في شهر سبتمبر ١٩٤٨ ، وظل في تلك المسؤولية حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فضمن إذن ذلك التحول بين فترة الحرية وبين مرحلة الاستقلال . وكان محباً للسلطة ، وتسكنو قراطيا ، وكان قد خرج من أوساط الإدارة التي كانت معادية للعسكريين ؛ وكان قد شغل منصب سفير اليابان في لندن من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٨ . وكان قادراً على أخذ ، وعلى إجبار الآخرين على قبول ، قرارات غير محبوبة ، بإسم الفاعلية . أما جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت ، فكان في عام ١٩٤٨ هو المستشار المالي لماك آرثر . وقام دودج ، في عام ١٩٤٩ ، بتطبيق سياسة كلاسيكية ضد التضخم (وضع ميزانية متوازنة ، وتخفيض القروض عن طريق البنوك المركزية ،

والتي تخلص من أسعار النقد العالمية وتحديد سعر الدولار بـ ٣٦٠ ين) . وتبع ذلك سلسلة من الإفلاسات وزيادة في حجم البطالة . وأدت هذه السياسة إلى وقف إهيار أسعار العملة ، وفي العشر سنوات التالية ، تمكن النمو من أن يتم دون حدوث تضخم ؛ الأمر الذي أصبح يمثل إحدى خصائص اليابان . ويمكننا أن نقارن بين هذه السياسة كمصدر لإعادة الاستقرار الاقتصادي الياباني وبين مشروعات منديز فرانس في عام ١٩٤٥ ومع الإصلاح المالي الألماني في عام ١٩٤٨ .

وعندئذ نشبت حرب كوريا . فن ناحية ، قامت قوات الأمم المتحدة ، وكانت بالعميل هي الجيش الأمريكي ، بشراء ما يزيد قيمته على مليارين من الدولارات من المهمات ، وذلك من الصناعة اليابانية ، وفي فترة ثلاث سنوات . ومن ناحية أخرى ، إنتعشت الصادرات اليابانية ، مستفيدة من هذا الرخاء العالمي . فتمكنت الصناعة في ذلك الوقت من أن ترفع مستواها عن مستوى ما قبل الحرب . وعندئذ ، كذلك ، إستعادت اليابان إستقلالها . وفي شهر سبتمبر ١٩٥١ ، تم التوقيع على معاهدة صالح ، في سان فرانسيسكو ، بين اليابان وبين معظم اغدائها السابقين . وتم في عام ١٩٥٢ عقد إتفاق مع تاوان وفي عام ١٩٥٦ مع الفلبين . ولم يتم عقد معاهدة مع كوريا الجنوبية إلا في عام ١٩٥٥ . وإذا كان إتفاق مؤقت قد عقد في عام ١٩٥٦ مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإن شيئاً أساسياً لم تتم تسويته ، فيما يتعلق بالجزر ومراكز الصيد في شمال هوكايدو . أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة ، فقد ظلت هناك مسألة أوكيناوا ، ومسألة ريوكيو بشكل عام ، وهي أقاليم يابانية تحت الإحتلال والإدارة الأمريكية . وأخيراً ، فإن الأمريكيين قد إحتفظوا بالسكك الحديد من القواعد في الجزر الأربع الرئيسية لليابان . وبإضافة

علاقتها مع الصين الشيوعية ، نحصل على المشكلات الثلاث الرئيسية للسياسة الخارجية حتى الآن . وحين انتهى الاحتلال في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، بدت حالة المهزوم السابق مختلفة تماماً عما كانت عليه منذ عشر سنين قبل ذلك : فلقد كانت التغيرات أسرع بكثير عما كانوا يتوقعونه سواء من جانب اليابان أو من جانب الأمريكيين .

الفصل السادس عشر

النمو الاقتصادي في اليابان

كان الاهتمام الرئيسي للحاكمين والمحكومين موجه إلى التنمية الاقتصادية أثناء سنوات الكفاف بعد الحرب ، ولأسباب تسهل معرفتها ، ولكن هذا الاهتمام بالإختيار ظل كما هو بعد حرب كوريا ، إذ أن الطريق إلى القوة السياسية كان مستحيلاً . وربما تكون الرغبة في العودة إلى السياسة قد تأكدت علينا لأول مرة قرب عام ١٩٧٠ .

١ - المشكلة الديموجرافية :

كان السكان يطرحون في أول الأمر مشكلة خفيفة ، ولكنها سرعان ما تحولت وتصبح أحد عوامل التنمية أكثر من كونها عامل لزيادة الفقر . ففي بداية الحرب ، كان في اليابان ٧٣ مليون نسمة . ولكن ، بعد الحرب ، أعيد إلى وطنهم ما يقرب من ستة ملايين شخص ، وعلاوة على ذلك ، فإن الزيادة الطبيعية بلغت أرقاماً لم يكن لها مثيل من قبل : ٢٩٪ في العام فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . ولكن علينا أن نأخذ عاملين في الاعتبار ، أولاً ، إصطحاب الزيادة الديموجرافية (السكانية) ضمن سن الأهمالي ، وزيادة عدد السكان في سن العمل . وفي عام ١٩٥٨ ، أصبح قطاع السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة يمثل ٦٣٪ (٦٣.٧ في فرنسا) ، وأصبح يمثل في عام ١٩٦٦ ، ٦٩٪ (فرنسا ٦٣.٤) . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون ١٩٤٨ بشأن حماية الأهمالي كان في صالح ممارسة تحديد النسل ، عن طريق الإجهاض وموانع الحمل (موانع الحمل لا تمنع الإجهاض) .

وفي عشر سنوات ، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧ ، معدل المواليد من ٣.٤٣٪

- ٥٢ -

إلى ١٧٢.٠٪. ولكن الأهل زادوا كذلك فى عام ١٩٧٠ بنسبة مليون شخص فى العام، ووصل عددهم إلى ١٠١ مليون نسمة . وهذا التطور هو على أى حال طبيعى إذا ما نظرنا إليه فى ضوء فترة قرن : فهو حالة نمو منطقية تفرمل نفسها طبياً لقرها واست . وستبدأ مرحلة الاستقرار صرب عام ١٩٨٠ ، ويتنبئون بمحد أقصى ١٢٠ مليون صوب نهاية القرن العشرين . وهذه الحالة تستتبع نتائج ثلاث فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً ستكون اليابان فى وضع أفضل من منافسيها الأجانب فيما يتعلق بالبنيان الإنتاجى للسكان . ولكن عليها أن تواجه تحدياً كبيراً ، إذ أنه بسبب تضاريسها الجبلية ، ليس فيها سوى ١٦.٠٪ فقط من أرضها صالحة للزراعة ، وعلى كل كيلو متر مربع منها أن يظلم ١٨٠٠ شخص ؛ ولذلك فإنه من الضرورى أن يحصلوا على الزيادة من التبادل التجارى للمنتجات الصناعية ، وهذه المنتجات الصناعية يسهل عمالية صناعتها ، بنيان طبقات السن . ومن ناحية ثالثة ، يمكن الاعتقاد فى أنهم سيرون حتى فى عام ١٩٨٠ استمراراً فى ذلك ، مع التقليل التدريجى للممارسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة (ولكن ليس باستمرار) والى تهدف ضمان العمالة الكاملة وكذلك هيبة صاحب العمل ، بواسطة استهلاك الأيدى العاملة التابعة . وبعد عام ١٩٨٠ ، ستجبرهم زيادة سن الأهل بلاشك على القيام بتغييرات هامة فى البنيان . وهذه الممارسات تتمثل بنوع خاص فى توزيع الدخل القومى عن طريق عدد كبير من الأعمال ذات الإنتاجية الهامشية الصغيرة ، والى لها أجور ضعيفة ، وذلك إلى جانب قطاع له أجور وإنتاجية أكثر ارتفاعاً . وهكذا سيكون ٦٩.٠٪ من الأهل الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً عملاً ، نظير ٥٦.٠٪ فى فرنسا . وهناك مظهران يمثلان ، بنوع خاص فى هذا الشأن ، الاختلاف مع الدول الغربية : عمل النساء ، وتضخم القطاع الثالث . وعمل النساء يزداد أهمية منذ نهاية الحرب ، إذ أنه لا يمكن المعيشة

— ٥٢١ —

بمرتبة واحدة: فكان ٨٪ من النساء المتزوجات يتقاضون أجوراً في عام ١٩٤٨، وكانت هناك واحدة من كل خمسة في عام ١٩٦٢، ولكن أجورهن كانت تمثل تقريباً ٤٥٪ من متوسط أجر الرجال؛ ولذلك فإن الفارق كان ضخماً للغاية. وكان القطاع الثالث يحتل، في عام ١٩٦٨، ٤٦٪ من الأقاليم العاملين (نظير ٤٤ في فرنسا)، وهذه الأهمية هي من قبل قديمة، إذ أن النسبة إلى القطاع الثاني كانت دائماً أكثر ضخماً. وهذا القطاع الثالث يتشكل بنوع خاص من العاملين في محلات التجارة وفي المصارف؛ والخدمات مظهر أساسي في الحياة اليومية في اليابان، وبخاصة في المدن الكبرى، وفي الأحياء القريبة من محطات السكك الحديدية. وتجارة المشروبات والمواد الغذائية تمثل بنوع خاص نصف هذه الحوائط. وهذه الخدمات تشغل الكثير من النساء، وكذلك من المتقاعدين، إذ أنهم يحاولون إلى التقاعد في سن مبكر، حول الخمسين، ومعاشات الخدمة غير كافية، وهذا الأمر هو الذي يستتبع البدء في حياة ثانية نشطة. وفي المجموع، فإن زيادة السكان قد لعبت نفس الدور المساعد على التنمية في اليابان وفي ألمانيا، وفي العتدين، من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠، ولكن خاصية اليابان كانت تتمثل في إعطاء المثل الأول على حركة تطور السكان التطوعية والمخططة على المستوى القومي، وفي زيادة عدد الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة كحل مؤقت، وذلك من أجل توزيع الأعباء السكانية.

٢ - المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة:

حقيقة أن هذه الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة هي قبل كل شيء نتاج المشروعات الصغيرة، ولكن لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن التنمية الاقتصادية لليابان كانت تعود إلى المشروعات الكبيرة وحدها. ولكن نقول الحق، فإننا نميل دائماً إلى إعطاء اهتمام كبير للغاية لهذه المؤسسات الضخمة، ولا نرى فيها إلا النهاية

— ٥٢ —

الآخيرة للتطور الإقتصادي ، عن طريق التركيز ، وباعتبارنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها حقائق مؤقتة ومنعقدة ، ومصيرها أن تمضم في وقت قصير . وإن ما يسميناه بالقطاع الثاني ، في الاقتصاد الياباني ربما لا يكون إحدى خصائص اليابان وحدها ، ويوجد بدون شك في كل النظم الاقتصادية ذات التغير السريع : فمن ناحية ، مشروعات تستخدم التقنيات الأخيرة وتمتلك من أجل ذلك مبالغ طائلة من الأموال ، ومن الجوانب الأخرى ، مشروعات تابعة ، ولها وسائل أقل ، أو تعمل من أجل الاستهلاك ، وليس لها إلا إهتمام بسيط بأن تغير وسائلها بسرعة ، حتى وإن كانت لها الوسائل المالية .

وكانت المشروعات الكبرى ، تسمى قبل الحرب ، وبطريقة مهيبة ، باسم زايباتسو Zaibatsu ، أي العصابات المالية . ولقد انتهى استخدام هذه الكلمة : والحقيقة الآن تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك في أنه يوجد دائماً شركات ميتسوي Mitsui ، ولكن من بين الأعضاء الاحدى عشر لاسر ميتسوي (فرع كبير ، وعشرة فروع من الطبقة التالية) لا يوجد واحد له دور فعال في هذه الشركات . ويمكننا أن نميز بين نوعين من المجموعات داخل ما يسمونه زايكاي Zaikai (أي الاوساط المالية) : أولئك المنتظمين حول الزايباتسو السابقة ، وأولئك المنتظمين حول المصارف . ومن النوع الاول نجد مجموعة ميتسوي (٤٤ شركة في عام ١٩٧٠) ، والتي هي الآن أكبر مجموعة يابانية ، إذ أن مبيعاتها تمثل ١٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، وميتسوي (٢٢ شركة) وسومييتو Sumitomo (١٥ شركة) . ومن النوع الثاني نجد المجموعات التي تستند إلى بنك فوجي Fuji أو بنك دايشي Daiichi . والوحدة الاقتصادية والشعور بالانتماء الاقتصادية مضمونتين عن طريق المشاركات المتبادلة ، واجتماعات التنسيق ، والقروض ذات الافضالية ، وأخيراً عن طريق تبادلات

الإدارة . ومثل ميتسوبيشى تام الموضوع فى هذا الشأن : فلما بين ١ و ١ (فى المتوسط ١٨٧٠) رأس مال كل من الـ ٤ شركة ميتسوبيشى يمتلكها الـ ٣ شركة الاخرى ؛ ويحتفظ البنك المركزى للمجموعة بما يزيد عن نصف قروضه لهذه الشركات ؛ وفى يوم الجمعة الثانى من كل شهر ، يجتمع ، فى المركز الرئيسى فى مارونوشى Marunouchi ، وهو حى رجال الاعمال فى طوكيو ، رؤساء ٢٦ أكبر شركة من بينها ؛ وفى انتظار ذلك الوقت ، تتم مناقشة سياسة المجموعة ، ويعد لها بواسطة مجموعة صغيرة من عشرة أعضاء ؛ وما نميل إلى أن نسمية بمجلس رئاسة اللجنة المركزية ، له بهذا الشكل ما هو أساسى من السلطة ، وبخاصة ذلك المجلس الثلاثى الذى يشتمل على رؤساء بنك ميتسوبيشى ، وصناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، والشركة التجارية ميتسوبيشى ، والذى يمثل سكرتاريته الجمعية . وأخيرا ، فإن هناك الدعائم « الانسانية » ، إذا ما كان يمكننا هذا القول ، تشبها بالدعائم المالية ، خاصة وأن البعض ليسوا أقل أهمية من الآخرين : فهاكيتا يوشيرو Makita Yoichiro رئيس صناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، وأكوبو كن Okubo Ken رئيس صناعات ميتسوبيشى الكهربائية ، يشاركون فى المجلس الادارى لشركة ميتسوبيشى التجارية . فيمكننا أن نقول ، إجمالا ، أن هذه المشروعات الكبرى قد استثمرت فى اتباع خط تطور بدأ منذ وقت بعيد ، منذ مولدها فى غالب الامر : التفوق ، والآن بشكل كامل ، للبيان التقنى والمنظمين : وتكوين المجموعات حول الاقطاب المالية ؛ ووضعية الاقطاب المتعددة مع التنافس ، الداخلى والخارجى ، والذى يودى فى بعض الحالات إلى زيادة حدية التنمية ، مع مضاعفة على الاقل كل نمط من أنماط الانتاج .

أما قطاع المشروعات الصغيرة فهو شاسع . ولا يسهل تحديد طريقة إحصائية ، إذ أن التعاريف ستختلف حسب أنماط الإنتاج . ويمكننا مع ذلك

أن نقدر أن هذا القطاع يستخدم ثلثي الأيدي العاملة ، وأنه عند أصول أكثر من نصف إنتاج الأشياء المصنوعة والجزء الأكبر من الصادرات . ويمكننا في هذا المجال أن نميز بين د أسرتين ، كبيرتين : المشروعات التي تعمل من أجل الاستهلاك والتي يستجيب بعضها جزئياً للأذواق اليابانية البهجة ، وتلك التي تعمل في الصناعات الصغيرة . والاختلاف الكبير بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يتمثل بدرجة أقل في أهمية رأس المال عنه في الأرباح التي يحققها العامل وتلك التي يحققها صاحب المرتب أو الأجر الثابت . فالمؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل لها ربحاً يزيد ثمانية مرات ، وأرباح تزيد ١٤ مرة ، ومرتبات تزيد ٣ مرات عن تلك التي لها من واحد إلى ثلاث مستخدمين (عام ١٩٦٠) . ولقد تحدثنا عن « ثنائية » إقتصادية ، وهذه الثنائية تعتبر على أنها نظام عتيق لا يزال موجوداً ؛ وهذا اللفظ الخاص بالقدم ، غالباً ما يستخدم حين تكون الحقائق لا تتطابق مع النظريات المقبولة بشكل عام . ونجد أن المشروعات الصغيرة لا تحتفي أمام المشروعات الكبيرة ؛ ولذلك فإن الأمر له تبرير تنافسي . أولاً ، لأنها على درجة كبيرة من المرونة ، ويمكنها أن تتواءم بسرعة مع تغيرات الظروف بتعديلها ما تقوم بصناعته . ولذلك فإن نصيب التصنيع الصغير يزداد بدلاً من أن يقل : فكان يمثل في عام ١٩٥٧ ، ٢٠٪ من ساعات العمل في المؤسسات الكبيرة ، وأصبح في عام ١٩٦٢ يمثل ٦٢٪ . وبعد ذلك نجد أن الإنتاجية ليست راكدة في المشروعات الصغيرة كما نتصور دائماً . فن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ زادت الإنتاجية بنسبة ٦٣٪ في المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ١٩٩٠ أجير ، وبنسبة ٧٤٪ في تلك التي تستخدم ما بين ١٠٠٠ و ١٩٩٠ أجير ، وبنسبة ٤٦٪ في تلك التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير . ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبرى ، ذلك الديناميكي الصناعي ، تجد صعوبة كبيرة في التغيير وفي أن توائم نفسها مع تغيرات الظروف ، في كل النظم الإقتصادية المعاصرة .

أما المشروعات الصغيرة فلا يمكن النيل منها ، مادام نصف أعمالها يتوقف على عميل واحد ولاجل ٨٠ ٪ من إنتاجها . وهؤلاء العملاء يكونون دائماً من كبار المجمعين (العاملين في صناعات التجميع) . فإما أن يتعلق الأمر بقطع خيار خاصة بالمصانع الكبرى الحديثة ، أو يتعلق بمواد للتصدير تباع في الخارج بواسطة شركات التجارة المرتبطة بهؤلاء العاملين في صناعات التجميع ، والذين لهم شبهة إحتكار التجارة الخارجية . وهكذا فإن هذا النظام يحقق بهذه الطريقة توازناً بين الرغبة في الاستخدام الكامل والبحث عن الحد الأقصى للإنتاجية ، ذلك التوازن الذي يصلون إليه عن طريق التضحية الكاملة تقريباً بجزء كبير من العاملين . وكما يحدث في غالب الأحيان فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد وللمجتمع المعاصر توجد في اليابان بكل وضوح ، وبقوة ليست لها في أي مكان آخر ، سواء في نجاحها أو في ضعفها .

٣ - المظاهر المالية :

إن الإدخار والاستثمار ، بنوع خاص — والذان يؤثران على النشاط الاقتصادي — يقدمان لنا خصائص مماثلة ، وهما السبب المباشر للتنمية اليابانية ، أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في خصائص المجتمع . أما معدلات الإدخار فتعتبر من أعلى المعدلات في العالم ، رغم أن من الضروري تخفيض التقديرات المبالغ فيها والتي تصل إلى ٥٠ ٪ في فترة ما بين الحربين . وفي عام ١٩٦٨ ، كان استهلاك الأفراد يستهلك ٥٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي في اليابان (٦٤ ٪ في فرنسا) ، وفي عام ١٩٦٣ كان نصيب إدخار الأسر يمثل ما يزيد على خمس الدخل الفردية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرقام المماثلة تختلف من ١٢ ٪ بالنسبة لألمانيا ، إلى ٨ ٪ بالنسبة لفرنسا ، وإلى ٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة . وهذه الأمور تجمعها المصارف ، وكانت الحاجة إلى وجود مساكن ، كإزاحة

درامية وبأسعار مرتفعة ، فزيادة تضخم المدن ، تدفع كذلك إلى الادخار . وعلاوة على ذلك ، وفى المشروعات الكبرى ، فإن الموظفين يتقاضون من أجل المبالغ التى يسهّدون بها إلى مؤسساتهم أرباحاً أكثر من تفاعلها من تلك التى تقدمها المصارف . وهؤلاء الموظفين يميلون عادة إلى الادخار خاصة وأنهم يستلمون مرتين فى العام مكافآت « بوناسو » (من الكلمة الانجليزية بونس) التى يمكنها أن تمثل شهرين أو ثلاث أو حتى أكثر من الرواتب ؛ ومن ناحية ثانية ، فمن الضروري الادخار من أجل تعليم الاولاد ، إذ أن عروض التعليم العام والمجاني أقل بكثير من الطلب ، وجزئياً لأن الرغبة فى الصعود الاجتماعى هى تقليدياً شديدة للغاية . كما أن عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية يوجب كذلك دوراً . ومن جانب آخر ، فإن أمر استخدام المؤسسة لجزء من المرتبات فى توزيع مكافآت شبه سنوية يزود خزائنها ويسهل عملية الاستثمار بطريق غير مباشر .

وتقوم المؤسسات بأن تقرض من المصارف الاموال اللازمة للاستثمار : ويمثل نصف رأس المال الصافى الفعال بشكل عام قروض على آجال طويلة أو متوسطة ، وهو أمر ضخم للغاية . أما المصارف فتقوم بتمويل هذه القروض من الاموال المودعة لآجال قصيرة أو متوسطة . ويمكن لهذه الطريقة أن تشمل لبعض الخصائص الليابانية التى تنال وراء بعضها . فهناك الاصدار المركزى يدعم البنوك التجارية ، الأمر الذى يستدعى وجود إتفاق شديد بين الدولة وبين عالم الاموال . ومن ناحية أخرى ، فإن المكاسب التى تحققها المشروعات تكون ضخمة ؛ والمكاسب التى تصل من ٢٠ إلى ٣٠٪ سنوياً ليست نادرة ، الأمر الذى يسمح باستهلاك الديون فى فترات سريعة للغاية . ومن أجل ذلك ، يجب أن يكون مستوى الاسعار الداخلية مرتفعاً جداً ، وبخاصة ألا تتدخل المنافسة الدولية وتعمل على خفض الاسعار . ويتوقع عام نجد أن أسعار الاستهلاك ترتفع بنسبة

الثالث عن الأسعار الموجودة في فرنسا . وهذا المستوى المرتفع يحفظون به كذلك نتيجة لوجود عدد كبير من تجار الجملة وتجار شبه الجملة بين موزعي التجزئة وبين المؤسسات المنتجة . وكل وسيط يعتمد من الناحية المالية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وبسبب الروابط الشخصية الموجودة في «مجتمع الولاء» الذي هو الياباني ، على الوسيط الذي هو أعلى منه ؛ وكل من هؤلاء الوسطاء هو في نفس الوقت منتخب كبير مع كل الصلاحيات التي تتضمنها هذه السكينة ، للحزب الموجود في السلطة . وبالتالي ، فإن هذه المؤسسات الضخمة ومصارفها تحقق أرباحاً أكثر من غيرها نتيجة لمبيعاتها وقروضها المرتبطة بهذه المبيعات . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن للمنتجات الأجنبية أن تنوغل إلى السوق إلا بكميات بسيطة وفي تلك الحدود التي ترغب فيها مؤسسات الاستيراد ومؤسسات التوزيع الكبرى . وهنا تتدخل الدولة ، فليس هناك مجرد الرسوم الجمركية والرسوم المانعة ؛ ولكن هذه قد خفضت منذ وضع سنوات أمام احتجاج الشركاء الإقتصاديين لليابان . ولكن الأكثر أهمية يظل متمثلاً في وجود حواجز غير جمركية ، أي في وجود مستوردين محتملين ، وفي منع الشركات الأجنبية من إقامة مؤسسات للبيع بالتجزئة ، فإذا ما عقدنا مقارنة مع كوريا الجنوبية ، فإننا نجد أن هذه المنتجات الأجنبية في اليابان أغلى منها هناك بنسبة ٥٠ ٪ . فهناك إذن حزام لحماية الإقتصاد الياباني .

وبطبيعة الحال ، ففي حالات الانكماش الاقتصادي ، توافق المصارف دائماً على إعطاء قروض للشركات الموجودة في مجموعتها ، وذلك في الوقت الذي ترفض تقديمها ، وحتى بإرباح مرتفعة عن العادية ، للشركات الأخرى ، والأكثر صفراً . ويعود ثمن هذا الانكماش في شكل عمليات إفلاس لبعض الشركات الصغيرة . وأخيراً ، فإن الظواهر الدولية قد ساعدت على للتوسع وذلك بتسهيلا

أمر التصدير. و لقد ظلت نسبة قيمة ٣٦٠ ين تعادل قيمة دولار واحد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١؛ ولكن قيمة الين عند نهاية سنوات الستينيات كانت قد أصبحت أقل مما يجب وبنسبة كبيرة، الأمر الذي جعل المنتجات اليابانية أقل سعراً في الأسواق الخارجية. وبعد إعادة تقييم القيمة الين مرتين متتاليتين، اقترب الموقف من الوضع الطبيعي مع جعل كل ٢٦٤ ين تعادل دولاراً واحداً في عام ١٩٧٣، الأمر الذي يعطى مقياساً لحدة قلة تقييمه.

و كانت النتائج الاقتصادية معروفة: إجمالي دخل قومي هو الثالث في العالم، ومعدل تنمية لم يسجل له مثيل من قبل وتحسن سريع للغاية لمستوى المعيشة الأمر الذي جعل جزءاً (ولكن جزء فقط) من الأهل يعمل إلى أن يحصل على موارد تساوي موارد الأوربيين. وفي عام ١٩٦٨ زاد إجمالي الدخل القومي لليابان عن إجمالي الدخل القومي لألمانيا الاتحادية (١٤١٩ مليار دولار لليابان، و ١٣٢ مليار لجمهورية ألمانيا الاتحادية)؛ وفي عام ١٩٦٨ كان إجمالي الدخل القومي للولايات المتحدة ما يقرب من ٣٥٠ مليار (٩) وفرنسا ١٢٦ مليار (معدلات العملة السابقة لحفض قيمة الفرنك في ١٩٦٩). ومن ناحية أخرى زاد متوسط نصيب الفرد بالدولارات وأصبح مساوياً لمتوسط نصيب الفرد في إيطاليا في عام ١٩٦٨؛ فاصبحت اليابان في هذا الشأن تحتل في عام ١٩٦٩ المكانة التاسعة عشر، وفي عام ١٩٧٠ المكانة السادسة عشر في العالم. وأكثر أهمية بلا شك هي معدلات التنمية لإجمالي الدخل القومي وعلى أسعار ثابتة. فالإنتاج الصناعي زاد بنسبة ١٤٪ في المتوسط في العام منذ ١٩٥٤، وبنسبة ١٧٪ من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠. وإجمالي الدخل القومي زاد، وبأسعار ثابتة دائماً، من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ بنسبة ١٣٪ وهو متوسط الأرقام لهذه السنوات. ولما كانت التنمية بنسبة من ٥ إلى ١٠٪ تعتبر مشرفة تماماً في الغرب، فممكننا معرفة درجة إندهاش رجال

الاقتصاد ، وخاصة إذا ما فكرنا في مدى جعل الغربيين بما يتعلق باليابان . ففي عام ١٩٤٩ ، تنبأ أحد مستشاري ماك آرثر قائلاً : «إن اليابان في العقود الثلاث القادمة يمكنها أن تكون ذاتياً، ولكن مع ضغط داخلي سياسي، واقتصادي، واجتماعي ، ومع مستوى للمعيشة يقترب تدريجياً من مستوى المعيشة المجرد . » والواقع أن الحقائق كانت دائماً أسرع من التنبؤات ، وحتى الأكثر تفاؤلاً : فلقد وصلت اليابان في عام ١٩٧٠ إلى المستوى الذي توقعوه لها في عام ١٩٧٥ . وحتى مع قبول انخفاض مستويات التنمية فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نتيجة للسوق المشتركة ، فإن نصيب الفرد الياباني من الانتاج الياباني سوف يزيد عن ذلك الموجود في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم ذلك الموجود في فرنسا فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ؛ وفي عام ١٩٨٠ سيكون لإجمالي الدخل القومي لليابان أعلى من ذلك الموجود في كل آسيا ، بما في ذلك الصين . وليس من المستبعد أن نتمكر في أن اليابان ستكون بهذه الطريقة قد أنتجت ياباناً أخرى فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وهذا النجاح يتطلب ، في نفس الوقت ، التغيير . واليابان تقتصر مع كل الدول على أنها دولة لاستعمارية ، تشتري المواد الخام ، وتبيع المنتجات المصنوعة ، وتكسب الفوائد بالعمليات الصعبة . ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الوضع حتى تساعد اليابان بعد الحرب . وفي عام ١٩٧٢ كان لإجمالي المعجز في الميزان التجاري الأمريكي يهود إلى اليابان بنسبة الثلث . ومن بين كل الدول العظمى الصناعية كانت فرنسا وحدها الدولة التي لها ميزان متزن . وأخذت دول جنوب شرق آسيا ، منذ عام ١٩٧١ ، تقوم بعمليات من أجل مقاطعة اليابانيين . ونتجت عن ذلك نتائج أربع . فأولاً ، ومع كثير من الحذر، بدأت الحكومة اليابانية ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، في أن ترفع شيئاً فشيئاً تلك الإجراءات التي كانت تمنع دخول المنتجات الأجنبية إلى اليابان ، ولكن ليس بدرجة جعل المنتجات الأجنبية يكون لها مستوى سعر مماثل سعر منتجات بلادها .

الأصلية (أى أكثر ارتفاعاً) ، وبعد ذلك ، تحاول المجموعات الكبيرة إستخدام قائضها من الدولارات فى شراء مصانع ، أو فى لإنشائها ، فى الخارج ، وتؤكد بهذا الشكل سلطتها العالمية . وفى المكان الثالث ، نخدم يحاولون موازنة الاسواق ، وعدم الاعتماد أكثر من ذلك على الولايات المتحدة ، وهذا الهجوم على السوق الأوربي ، الامر الأكثر صعوبة . وأخيراً ، النتيجة الأخيرة ، وهى سياسية : فلا شك فى أن عام ١٩٧٠ يمثل نقطة تحول ، ونهاية لفترة الإنكماش السياسى ؛ إذ أنه ، وكما هو الحال بالنسبة لالمانيا ، لا يعقل كثيراً أن تظل دولة لفترة طويلة فى وضعية قزم سياسى ومارد اقتصادى فى نفس الوقت .

الفصل السابع عشر

نظام الحزب الحاكم في اليابان

كما هو الحال في ألمانيا الاتحادية ، فإن المجموعات السياسية الموجودة في السلطة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، هم أولئك الذين مارسوا من قبل هذه السلطة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة عام ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإن أولئك الذين كانوا وزراء بعد الحرب مباشرة ، وأثناء فترة الاحتلال ، كانوا متقدمين في السن ، ومع أنهم كانوا قد مارسوا في غالب الأحيان مسؤوليات على أكثر المستويات ارتفاعاً قبل الحرب ، فانهم لم يكونوا مرتبطين كثير مع ، النظام الجديد ، الدكتاتوري ؛ وبعد عام ١٩٥٥ نرى أكثر وأكثر وصول جيل جديد إلى السلطة من رجال أكثر شباباً ، بشكل لا يسمح لهم بامكانية تقلد مراكز عليا قبل الحرب ، ولكن على درجة كافية من النضج — ولهم مركزهم الاجتماعي الثابت — بشكل كان يسمح لهم بالقدرة على بدء حياتهم بطريقة لامعة قبل عام ١٩٤٥ . وهناك إستمرارية واضحة في الشخصيات السياسية ؛ ولم تكن المرحلة العسكرية إلا مرحلة متوسطة .

١ - الحكومة وشباعتها الداخلية :

إن السلطة في أيدي المحافظين الذين يشكلون بنياناً تكنوقراطياً Technostructure ، وسيتجاوز كبار الموظفين ورجال الأعمال والرجال السياسيين ويتبادلون أدوارهم الخاصة دون أن يخشوا من أن تقوم المعارضة بتنفيذ الأساسى لطريق مذهب الأمور . وهي حالة تعتبر من خصائص معظم الدول الصناعية الكبرى المعاصرة . ولولاء المحافظين الاغلبية المطلقة للقواعد ،

إن لم يكن للأصوات : فكان لهم ، في عام ١٩٦٢ مثلاً ، ٢٨٣ مقعد (من ٤٦٦) في مجالس النواب و١٤٢ (من ٢٥٠) في مجالس المستشارين . ووضعية الاغلبية هذه ترجع إلى خصائص التنظيم الانتخابي ، وإلى إتحاد كل المحافظين (الذين يمارضون أمام توزيع خصومهم) . وعملية توزيع الدوائر الانتخابية تكون ، كما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة ، في صالح الدوائر الريفية : فمن الضروري الحصول على ثلاثة أضعاف الأصوات من أجل الانتخاب في طوكيو ، مما يلزم في القطاعات الريفية . وكان للمحافظين وسائل ضغط أكثر ، بواسطة الأعيان ، والذين توزع عن طريقهم الفوائد الإدارية ، على الناخبين في الريف أو في المدن الصغيرة . ومن جانب آخر ، إتحاد المحافظون في عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٤٥ ، كان ائتيسان السياسيين الرئيسيين المحافظان ، والموجودان في ذلك الوقت ، ومنذ دستور مييجي عام ١٨٨٩ قد عادا لإسميهما القديمين : حزب الحرية ، وحزب التقدم ، ثم أخذ حزب التقدم لنفسه في عام ١٩٤٧ إسم الحزب الديمقراطي وظل يوشيدا شوجيرو Yoshida Shigeru ، من حزب الحرية ، في السلطة بشكل دائم حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ . والواقع أن يوشيدا كان من العاملين بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٠٦ وكان قد شغل منصب السفير في بريطانيا العظمى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ . وكان هذا الوسط ، في اليابان ، يهادى العسكريين . وكانوا قد قبضوا على يوشيدا في أثناء الحرب على أنه من أنصار عقد صلح على أساس حل وسط ، الأمر الذي أدى إلى تمأشى أن يسمه القتل بعد الهدنة . ولكن ابتداء من عام ١٩٥١ ، صدر العفو عن كثير من كانوا قد معهم القتل ، وغادوا إلى المسرح السياسي ، وحاولوا أن يسيطروا على حزب الحرية ، أي على السلطة . وتسبب هؤلاء المعفى عنهم في عام ١٩٥٤ في وقوع إنشقاق داخل الحزب ، وهما ، إنزعجت الأوساط المالية ، في إنتخاباتها

١٩٥٢ كان الأحرار قد فقدوا ٤ مقعداً ، وزاد عدد الاشتراكيين من ٤٦ نائباً إلى ١١١ . وجاءت إنتخابات ١٩٥٣ لكي تؤكد هذا الإنجاء . وأصبح مجلس النواب مسرحاً للشاحنات المستمرة بين اليمين واليسار ، وأصبح النظام مهدداً بفقد الثقة فيه . واستقال يوشيدا في شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فأصبح الطريق حالياً أمام عملية وحدة المحافظين ، تحت ضغط الأوساط المالية . وأسهرت الحركة نتيجة لإنضمام خصوصهم سوياً ، وهم الأحزاب الاشتراكية ، في شهر أكتوبر ١٩٥٥ . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، تأسس الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، والذي إستمر منذ ذلك الوقت في المحافظة على الأغلبية المطلقة في البرلمان . وأخيراً ، فإن ماله دلالة أن يكون من مارس السلطة في أثناء الفترة الاولى ، وهى فترة الإحتلال ، وكرئيس الوزراء ، هو يوشيدا ، أحد الدبلوماسيين ، وأن يكون بعد ذلك من بين الرجال السياسيين المتخصصين فى الشؤون الإقتصادية . وبعد إنشاء الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أسماء بنوع خاص رؤساء الوزارات : كيشى نوبوسوكى Kishi Nobusuke ، وإكيدا هاياتو Ikeda Hayato ، وساتو إيساكو Sato Eisaku . وكان كيشى قد بدأ حياته السياسية فى عام ١٩٣٢ كنائب وزير دولة للصناعة فى منشوريا ، ثم أصبح وزيراً للتجارة والصناعة فى وزارة الجنرال توجو Tojo . أما إكيدا فكان موظفاً فى وزارة المالية ، ثم أصبح وزيراً للمالية فى وزارة يوشيدا ، بعد الحرب ، والرأى العام فى غالبية يثنى فى هؤلاء الرجال من أجل ضمان التقدم الإقتصادى ، مادامت عظمة اليابان لا يمكنها أن تكون سياسية فى ذلك الوقت ، وما دامت أغلبية اليابانيين ، من بجانب آخر ، كانت ترغب بشدة فى أن تدخل أحراراً إلى مجتمع الاستهلاك هذا ، الذى كانت قد أبعدت منه منذ فترة طويلة ، باسم التضحيات الضرورية من أجل الوطن والعظمة . الأمر الذى لا يستتبع

القول بأن هذا الرأي كان متضامناً مع كل مظاهر سياسة الحزب في السلطة .

والواقع أن الحكومة ساعدت على دفع الإقتصاد إلى الأمام ، وعملت في نفس الوقت على تمهيد المستقبل السيامي بمجموعة متدرجة من الاختيارات التي تدعم قوتها لفترة طويلة وتبعد نتائج الإصلاحات التي تمت في فترة الاحتلال . وكان هذا هو ما أسبغته المعارضة « بالسير إلى الخلف » ، أي بالسياسة الرجعية . وبدأت الحركة في واقع الأمر منذ فترة الاحتلال ، ومع الحرب الباردة وصدام كوريا ، وتحقت قوة الدفع الأمريكية . ومنذ عام ١٩٥٠ ، كان ماك آرثر ، وهو يحشى من عدم قدرة الشرطة المحلية على المحافظة على النظام بمناسبة مظاهرات اليسار المتطرف التي انتظمت على المستوى الوطني ، قد ضغط على الحكومة من أجل إنشاء فرق إحتياطية من البوليس الوطني يبلغ عددها ٧٥٠٠٠ رجل . وليكنهم في نفس الوقت قاموا بحرمان النقابيين النشطين من وظائفهم ، وبخاصة أولئك الذين كانوا على درجات متفاوتة لهم لمصالح بالحزب الشيوعي ، وكانوا قد أصدروا الأمر عن أولئك الذين كانت قد مستهم حركات التطهير التي وقعت في أوائل فترة الاحتلال ، وعاد الموظفين السابقين الإداريين والسياسيين إلى النشاط ، إن لم يكن إلى نفس وظائفهم ، إذ أن الوظائف كانت قد احتملها في غالبية الأحيان منافسين أكثر شبهاً . وكل هذا أدى إلى تغيير المناخ ، وإلى أن يصبح تأثير الموظفين السابقين محسوساً . وبذئوع خاص سيستخدم رؤساء الأحزاب المحافظة ، وبحذق ، وبالتناوب ، التأييد الأمريكي ، والمشاعر الوطنية ، ومساوى الإصلاحات الخاصة بتطبيق النظام اللامركزي . وعلينا أن نعترف بأن الاستقلال الذاتي المحلي يعطي نتائج تشير المناقشة في الولايات المتحدة ، وأنه في بلاد لها تقاليد مركزية مثل اليابان ، مثلاً ، يكون الرأي العام شديد

الحساسية فيما يتعلق بمساوئها . وكانت الشرطة المحلية غير قادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات . وزاد عدد الشباب الرفض . وأصبحت مؤسسات التعليم في فوضى تامة ؛ ووقعت معارك منظمة ، وأخذت الإهانات تنتشر في كل مكان . وكانت مالية الجماعات والمنشآت المحلية في حاجة إلى إصلاح . وصنعوا كلمة في عام ١٩٤٦ لكي تدل على الفوضى المعنوية والإقتصادية ، وعلى أنها اختصار لكلمات « ما بعد الحرب » ، Apuro ، ولكن المثقفين الذين كانوا على اتصال باللغة وبالحضارة الفرنسية كانوا وراء صنع هذه الكلمة ، (التي تدل على عدم النقاء وعدم الطهارة) . وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت السوق السوداء قد فقدت أهميتها ، وكذلك التضخم ، ولكن الفوضى استمرت رغم ذلك . وكان هذا هو الذي سمح ليوشيدا بأن يقترح في عام ١٩٥٤ إصدار قانون جديد بشأن إصلاح الشرطة ، وهو الذي وضعها تحت إشراف الحكومة ؛ وعليها أن تضيق أن تحافظ المقاطعة ، المنتخب ، كان يحتفظ بحق إدارتها . وفي عام ١٩٥٨ ، أعادوا إدخال التربية الوطنية إلى مؤسسات التعليم ، الأمر الذي كان يدل على عودة الأوضاع الطبيعية ، بطريق غير واضح ولكنه فعال ، وبشكل مستمر في كل مراحل التعليم . وقاموا في عام ١٩٦٠ بتدعيم إشراف ومراقبة الحكومة المركزية على المؤسسات والتنظيمات الإقليمية .

٢ - المشكلات الخارجية :

كانت السياسة الخارجية هي الأكثر أهمية . وكان موقع اليابان الجغرافي بين الصين الشيوعية ، وبين الولايات المتحدة ، يهدد بأن يجعل منها دولة تابعة ، أو أن تصبح مهددة ، وعلى أي حال بأن تفقد استقلالها الحقيقي . وكان الحل الذي إختاروه يتمثل في عقد معاهدة تحالف منذ عام ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة ، التي ستحتفظ بقواعد في اليابان ، وفي إنشاء قوات مسلحة يابانية

تماماً ، وذلك فى نفس الوقت الذى يتحاشون فيه القيام بعمل دبلوماسى ملفت للنظر ، حتى يبتعدوا عن إثارة عدم ثقة جيرانهم . ولكن كىكل سياسة وضعت تركيباتها بكل حكمة ، تعرضت هذه السياسة لعملية إثارة عدم رضا كل العالم ، ولم يكن من الممكن الاستمرار فيها وجعلها تنجح إلا بإعادة النظر فيها وبشكل حاذق وباستمرار . والواقع أنه كان من اللازم مواجهة نوعين من ردود الفعل المتناقضين . فالمستولون الأمريكيون كانوا يميلون دائماً إلى أن يحدوا المجهود اليابانى غير كاف فيما يتعلق بأمور الدفاع ، وكانوا يأسفون من أن يكون لهم حلفاء على هذه الدرجة من التردد أمام المظلة النووية التى يعرضونها عليهم ، ولكن الرأى العام الأمريكى ، وبخاصة الرأى العام الجيرانى ، للعلميين وللإستراتيجيين ، ولكي لا نتحدث عن المسئولين الصينيين ، كانوا يحدون أن هذه المجهودات نفسها مثيرة للقلق . ومن ناحية أخرى ، فإن الرأى العام اليابانى فى الداخل كان موزعاً بين الرغبة فى إعادة العزة الوطنية ، وبين شعور سلبى عميق ؛ وكان فى وسع الإنجاء الوطنى أن يعبر عن نفسه خلال تلك الحملات التى بدأت منذ عام ١٩٥٤ بواسطة المثقفين ومجموعات اليسار ضد القواعد الأمريكية . ولكن الإنجاء الوطنى كان من الممكن إرضاءه عن طريق سياسة الحكومة نفسها وذلك فى حالة حصول هذه الحكومة على تنازلات من الولايات المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد ، وخصوصاً بشأن وضعية أوكيناوا ، وإذا ما كانت هذه السياسة تظهر بعض الإهتمام بالمحاربين القدماء ، ومن كل الوتب . وبعد كل شئ ، والمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لألمانيا ، كما هو الحال بالنسبة لليابان ، فإنه من الصعب أن نطلب إلى شعب أن يكفر باستمرار عن أخطائه ، وأن نطلب إلى حكومة أن تتخلى عن أن تنادى البطولات السابقة لى تضمن الإتحاد الحالى ونؤكد سلطتها فى المستقبل . وبعد ذلك ، فهناك تناقض جديد : فكما هو الحال

بالنسبة لالمانيا ، فإن المظلة النووية الامريكية هي حماية ، لإنهاء ، dissuasion ، ولكن فى حالة وقوع صدام مسلح ، فإن الاقاليم التى تضم هذه القواعد ستكون هدفاً للانتقام الذى . وأخيراً ، فإن إعادة إنشاء جيش كانت تعارض مع الدستور (المادة ٩) . وعرضت كل هذه الآراء وانتشرت ابتداءً من عام ١٩٥٨ وحتى وقعت اليا بان ، فى شهر يناير ١٩٦٠ ، على إعادة لمعاهدة التحالف لمدة عشر سنوات ، والى نصت على وقوع مشاورات بشأن كل تغيير يتعلق بالقواعد الامريكية ، وفى نظير تكوين قوات مسلحة يابانية ، قامت القائمة : مظاهرات عنيفة فى كل المدن الكبرى ، ومناورات للتعويق من جانب الاشتراكيين فى مجلس النواب مصحوبة بنشوب معارك منظمة ، دون أن نتحدث عن إلغاء زيارة الرئيس آيزنهاور فى شهر يونيو ١٩٦٠ ، بعد المظاهرة التى أجبرت المانع للصحة الرئيس ، الذى جاء من أجل الاعداد الزيارة ، والسفير الامريكى ، على أن يأخذ طائرة عمودية (هليكوبتر) من مطار هانيدا ، حتى يهربا من الجماهير .

وعلى العكس مما كان يعتقد ، فإن التحالف قد استمر ، ولم يكن تمديد فى عام ١٩٧٠ فرصة لوقوع صدامات تشابه تلك التى كانت قد وقعت فى عام ١٩٦٠ . وكان المحافظون يدينون ، لسياستهم المرنة للوصول إلى هذا النجاح الذى لا ينكر لمرونة سياستهم ، وكانت هناك ثلاث مشكلات مطروحة - مشكلة مكانة اليابان فى آسيا ، ومشكلة الصين وتايوان ، ومشكلة الجيش - ولم تعط الحكومة اليابانية فيها متطوعة إلا حلول غير واضحة حتى لا تثير أى أحد ، وإن كان يمكننا أن نرى فيها الخصائص الاساسية : أن يجعلوا من اليابان قوة توازن فى المحيط الهادى تكون على مستوى فرض رغبتهم . ولا شك ، فى أن هذه السياسة تفترض استمرار التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التنبؤات الخارقة للعادة التى وضعت فى سنوات الستينيات . وروضوا كل شيء من أجل ضمان أولوية هذه التنمية .

ولقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الهولانية في هذا المجال دوراً سياسياً وإقتصادياً ، وذلك بمحاولتها لإنهاء تلك التبعية التي كانت تربط بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، وعن طريق تنويع شركائها التجاريين . وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن هي المشتري الأول ، والمورد الأول لليابان ، فإن اليابان قد بدأت تلتف أكثر وأكثر صوب ما أسماه أحد الوزراء المحافظين « بمنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى » ، لكي يعرف هذه المرونة في السياسة اليابانية . وهذه المنطقة تعيد ذكريات « منطقة الإزدهار المشترك لآسيا الكبرى الشرقية » التي كانت موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية. والتي كانت تدل بالفعل على الأقاليم التي كان الجيش الياباني يقوم باستغلالها . وهناك فقط الاختلاف بين الاتجاهات الإمبريالية في فترة ما قبل الحرب ، والإستعمار الجديد المعاصر . ولكن ، كما كان الاحتلال الياباني في وقته الأكثر شراسة بين الآخرين فإن الوجود الياباني الآن هو أكثر ما لا يمكن تحمله عن غيره في تايلاند ، وفي إندونيسيا ، وفي الملين .

أما بالنسبة للصين ، فإن المشكلة قد سويت في عام ١٩٧٢ . ذلك أن الحكومة اليابانية قد ألغت معاهدة الصلح مع تايوان ، وإعترفت بحكومة بكين على أنها الحكومة الوحيدة للصين . وهذا الاعتراف كان مصحوباً بزيارة رسمية لتانكا Tanaka رئيس الوزراء ، لبكين ، وبمشروعات إقتصادية مختلفة . ولكن قلة الثقة لازالت كبيرة من جانب الصينيين ، الذين يعتقدون في أن الرأي العام الياباني لم يتخل بدرجة كافية عن السياسة العسكرية لفترة ما قبل الحرب ، وفي أن المحققات الثابتة تحتاج لوقت جديد حتى يكتمل شكلها .

وأخيراً ، فهناك المشككة العسكرية البهتة . وكان تجديد المعاهدة مع الولايات في عام ١٩٧٠ مصحوباً بمفاوضات بشأن القواعد ، وخاصة بشأن وضعية أو كينانوا ، والتي يديرها الأمريكيون . وأعادت الولايات المتحدة أو كينانوا إلى الحكومة

اليابانية في عام ١٩٧٢ ، ولكنها احتفظت ببعض القواعد . ولم يكن أمر التخلي عن هذه القواعد ممكناً إلا إذا ما كانت الحكومة اليابانية قادرة على أن تأخذ مكان القوات المسلحة الأمريكية ، أى إذا ما كان لليابان جيشها . وكانت قوات الدفاع الذاتي ، التي وجدت منذ عام ١٩٥٤ ، والتي ورثت دقات الأمن ، التي أنشئت في عام ١٩٥٠ ، قد احتفظت بها في مستوى متواضع للغاية ، وبالنسبة للأسلحة الثلاثة . وكانت لا تشمل ، في المجموع ، إلا على ٢٥٠.٠٠٠ في عام ١٩٦٩ ، أى مرة أقل من الصين التي كان عدد سكانها سبعة أضعاف اليابان ، و ١٣ مرة أقل من الولايات المتحدة أو لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والتي كان عدد سكان كل منها ضعف ، أو ضعفين ونصف لسكان اليابان ؛ وكانت لا تكلف اليابان سوى ٨٪ من إجمالي الدخل القومي في عام ١٩٦٨ نظير ٢٣٪ بالنسبة للولايات المتحدة ، و ٣٣٪ بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، و ٩٪ بالنسبة للصين . وهنا أيضاً يظهر عام ١٩٧٠ على أنه يعان عن تحول جديد . ذلك أن الحكومة أعلنت رغبتها في أن تزيد من قواتها وفي تناسب مع الزيادة الإجمالية للاقتصاد . وبدأوا في نفس الوقت في أن يحملوا المهام الأمريكية ، المصنوعة بتصريح ، بمهام يابانية بحتة ، وبخاصة في الطيران . علينا أن نذكر أن أوكوبو كن Okubo Ken رئيس شركة ميتسوبيشي للكمرباء ، والذي يشارك في كل المنظمات التي تأخذ القرارات بشأن ميتسوبيشي ، هو في نفس الوقت رئيساً لرابطة صناعات التسليح في اليابان ، ويعتقد أنه من الواجب رفع نسبة التسليح من ١٪ بالنسبة لإجمالي الدخل القومي ، إلى نسبة ٤٪ منه . والهدف من ذلك هو وضع القوات المسلحة اليابانية على الأقل في نفس مستوى بريطانيا العظمى . ومع نهاية الحرب في فيتنام ، أصبح في وسع المصنوعات الحربية التي إشترتها الولايات المتحدة من اليابان (من ٦٠٠ مليون إلى مليار

دولار في العام) أن تستخدمها اليابان نفسها . وان ما يزيد خطورة هو أن شركة ميتسوبيتشى ، تسيطر ، بطريقة أو بأخرى ، على ما يقرب من ٣٠٪ من صناعة الاسلحة فى اليابان ، وأنه يمكننا بهذه الطريقة أن نشاهد تأسيس مركب للصناعات العسكرية فى اليابان ، كما هو الحال فى بقية الدول العظمى .

٣ - المعارضة :

وأمام هذه السياسة المحافظة ، كانت مجموعات المعارضة منقسمة على نفسها ؛ ولسكنها كانت ، مع ذلك ، تخيف المحافظين . وهناك أربع ظاهرات متناقضة . يمكننا أن نذكرها ، وهى تقرب من الظاهرات الموجودة فى أوروبا الغربية . فأولاً ، ومع نمو المدن ، تمكنت أحزاب اليسار من أن تستولى تقريباً على كل البلديات الكبيرة ، ومدينة كيوتو ، تلك المدينة التى تضم أكثر عدد من الناخبين الشيوعيين ، الأمر الذى يستتبع التفكير فيما سيعملون بشكل عام بهذه المدينة . وفى عام ١٩٧٣ أصبحت كل المدن الكبيرة ، فى توكايدو ، ومعها سينداى ، لها مجالس بلدية يسارية . وبعد ذلك ، بدت الأحزاب المحافظة على أنها قد فقدت المعركة السياسية عند نهاية سنوات الخمسينيات ؛ ولكن الإزدهار الجديد لسنوات الستينيات دعم أمر وجودهم فى السلطة . وفى عام ١٩٦٣ ، كان للاشتراكيين ٢٩٪ من الأصوات ، ولكنهم حصلوا فى عام ١٩٦٩ على ٢١٪ فقط . ولم يزد الحزب الشيوعى عن ١٠٪ ، ووصل سوب كوميتو ، « حزب النور فى الحياة العامة » ، والذى يقدم نفسه على أنه حزب التجديد ، إلى ١٠٪ : وهو يمثل قوة رفض أكثر من كونه قوة معارضة ، خاصة وأنه يمثل ملجأً لضحايا التقدم الاقتصادى . ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن بضعة مئات من المجموعات ، والتى هى غالباً منظمة بطارق عسكرية ، من المعارضة الخارجة عن البرلمان ، والتى تتكون بنوع خاص من الطلبة وتلاميذ المدارس . ويمكن

للاشتباكات مع البوليس الخاص المضاد لحركات التمرد أن تكون لها دلالتها ،
والمجادلات الايديولوجية الواسعة الانتشار حول تفسيرات ماركس ، وماو ،
وتروتسكي ، أو ماركوز ؛ ويمكن للخلافات بين المجموعات أن تصل إلى حد
القتل للنخس ، ولكن أى من هذه المجموعات اليسارية ، ومنها في ذلك مثل
المتطرفين اليمينيين ، لم تصل سقى الآن إلى أن تؤثر بشكل له صفة الدوام على
الحياة السياسية . وهنا أيضاً ، تبدو هذه الظواهر ، وقبل غيرها من الظواهر
المشابهة في فرنسا وفي الولايات المتحدة ، على أن لها علاقة بوجود مجتمع صناعى
مزدهر ، وبوجود تغيير سريع ، وبسرعة أن الرجال يجدون صعوبة في التأقلم
معه ، ومع وجود حزب محافظ مسيطر ، متأقلم تماماً مع هذا المجتمع ، وبشكل
أنه لا يمكن محاربه دون محاربة هذا المجتمع نفسه .

ولكن هذا الاتجاه لعكس ، ومنذ سنوات السبعينيات ، والسياسيين اليساريين .
الأول أن النجاح الإقتصادي كان في المصلحة شبه المطلقة لأصحاب الإمتيازات ،
وأن الحياة أصبحت أكثر وأكثر صعوبة في المدن . والسبب الثاني هو أن الثروة
الجديدة لليابان قد سمحت لمعاداة قديمة جداً أن تنمو بطريقة مذهلة . وعلمنا
أولاً ألا ننسى أن موطناً له من العمر عشرين عاماً يتقاضى عمراً من ٣٠ إلى
٥٠٠.٥٠٠ ين في الشهر (٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرنك فرنسى) . والإنتخابات ، من
أجل كسبها ، تتطلب على الأقل ١٠٠ مليون ين . وفي بداية عام ١٩٧٢ حدثت
إنتخابات رئيس الحزب المحافظ : ولما كان لهذا الحزب الأغلبية المطلقة للمقاعد ،
فإن الأمر كان يتعلق في الواقع بإنتخاب الحكومة اليابانية وعن طريق بضعة
مئات من الأشخاص . ولكن يدفعوا مرشحينهم ، دفعت المجموعات المختلفة
ما يقرب من ١٠ مليار ين ! وكانت هذه المبالغ تأتي بطبيعة الحال من المنظمات
ذات الطابع الأيوى أو الحرفى Patronales . وفي أثناء شهرى مايو ويونيو

١٩٧٢ أعطت الصحف والمجلات ، ومن كل اتجاه ، ومن كل مستوى ، تفاصيل دقيقة ومدعمة عن هذه المساومات . ومرة أخرى خسر الحزب المحافظ أصواتاً ، وتستمر العملية وإن كانت ببطء (٢٩٧ مقعداً في عام ١٩٦٩ ، و ٢٧١ في عام ١٩٧٢) في إنتخابات شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، بينما يرتفع الحزب الاشتراكي قليلاً (من ٨٧ إلى ١١٨) ، وبخاصة الحزب الشيوعي من ١٤ نائباً إلى ٣٨ .

وتبحث الطبقات الحاكمة الآن عن طرق جديدة وعن سياسة جديدة . والمشكلات الإقتصادية ، وبخاصة مشكلات التجارة الخارجية ، هي في نفس الوقت متشابهة ، ومربطة ببعضها : وفي الحالتين ، لا يمكننا أن نغير جزئية واحدة ، دون أن نضطر إلى تغيير النظام بأكمله . ومجلس السياسة الصناعية ، Sanken ، والذي يتكون من ٢٢ من أكبر رجال الأعمال ، والذي أقل ما يقال عنه أنه تأثير على السياسة اليابانية ، يفكر بطريقة جديدة في إيجاد حل لهذه المشكلات .

الفصل الثامن عشر

المجتمع اليابانى

إن دراسة المجتمع هى التى تسمح لنا بفهم الحياة السياسية وأسس نجاح ذلك الاتجاه المحافظ النشط ، وفهم الحياة الاقتصادية مع تلك التنمية التى لم يسكن أى أحد يتوقعها ، ويعتبرها حق على أنها معجزة . وربما كان طرح هذه المسألة يرجع إلى أن هذا المجتمع يمثل كل خصائص ما نسميه بالمجتمع المغلق ، وأن هذه الخصائص لا تمنع فقط التغيرات من أن تحدث ، بل إنها تسبب فى نشأتها فى بعض الحالات .

١ - عالم القوة والمال :

تبدو المجموعات الحاكمة ، من الولاة الأولى ، على أنها مغلقة بشكل يشهد الدهشة ، وجمادة ، وسلطوية ، ومبنية على طوائف وأسر تشبه إلى حد كبير الأسر البورجوازية فى غرب أوروبا . والحقيقة الأسروية هى التى تضمن إستمرارية السلطة ، وإستمرارية الملكية ، عن طريق الانتقال بالوراثة ، وكذلك عن طريق التضامن اليومى . وهكذا نجد أن شودا تيشيرو Shoda Teiichiro ، رئيس إحدى الشركات ، التى ورثها عن والده ، قد زوج ابنه من حفيدة أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وزوج ابنته ميشيكو Michiko من ولى العهد الإمبراطورى أكيهيتو Akihito ، وزوج ابنته الثانية من حفيد مورى نوبوتيرو Mori Nobuteru مؤسس ورئيس شركة نيهون دنكو الكهربائية . ونفس مورى نوبوتيرو له ابناً نائباً ، وابناً آخر رئيساً لإحدى شركات التعدين ، وابنته متزوجة من رئيس شوا دنكو ، وهى شركة أخرى للمعدات الكهربائية ، وأخيراً ابنة أخرى تزوجت

ميكى تاكيو Miki Takeo الرجل السياسى فى حزب المحافظين ، ورئيس وزراء
 فيما بعد . ولا شك فى أن الجامعة تعرف نفس هذه الظاهرة . فاستاذ القانون
 هوزومى شيجيتو Hozumi Shigeto كان استاذاً للقانون فى جامعة طوكيو ، التى
 كانت تسمى قبل الحرب « بالامبراطورية » ، وكان ابناً لاستاذ قانون فى جامعة
 طوكيو كذلك ، وتزوج ابنة أحد كبار رجال الاموال . ويمكن بهذه الطريقة
 تكوين مجموعات أسروية ضخمة لأرستقراطية وراثية ، وأن تأخذ باستمرار
 فى مواصلة نفسها مع أشكال المجموعات فى العالم المعاصر ، الأمر الذى يمنع الحديث
 عن استمرار حياة الأنماط القديمة أو الاتجاهات العتيقة .

وإلى هذا التضامن الأكثر قوة ، تضاف تضامانات معاونة تشارك فيها قوى
 أقل درجة . ففي مجتمع صناعى ، يتعلق الأمر بتضامانات من الجامعة ، التى تشبه
 المدارس العليا (الموجودة فى فرنسا) . وهذا النوع من التضامن يرجع إلى بداية
 عصر مييجى . وينسوع خاص كان لجامعة طوكيو دائماً أولوية ساحقة بالنسبة
 للمجموعات الحاكمة ، ودون أن يكون ذلك مرتبطاً دائماً بالتنوعية ، التى تكون
 فى بعض الحالات فعالة ، بالنسبة للتعليم فيها . وهكذا نجد أن دفعة خريجي جامعة
 طوكيو فى عام ١٩١١ قد أعطت أحد رؤساء الوزارات ، وست وزراء ، وهدداً
 كبيراً من رجال الصناعة . وفى الوقت الحالى يحتل خريجي جامعة طوكيو ٦٢٪
 من وظائف كبار موظفى المالية ، و ٦٣٪ من وظائف وزارة الصناعة والتجارة
 الدولية ، و ٦٦٪ من وظائف وزارة التربية الوطنية ، و ٧٣٪ من وظائف
 وزارة الداخلية . كما أن رؤساء تحرير الثلاث صحف الكبرى آساهى ، ويوميورى ،
 وسانكى ، وكذلك رئيس وكالة أنباء فيجى ، ورئيس تلفزيون H. N. K. وتلفزيون
 فيجى من خريجي جامعة طوكيو . وفى عام ١٩٥٤ ، كان ٤٠٪ من رجال الأعمال
 من خريجي جامعة طوكيو ، و ١٠٪ فقط من خريجي جامعة هيتو-تسوباشى

المختصة في الدراسات الاقتصادية والتجارية ؛ وفي عام ١٩٦٢ كان ٢١٪ من كادرات الشركات الكبرى قد درسوا في جامعة طوكيو ، والاحظ أنهم دائماً يحتلون المكان الاول (وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثانية مع ٧٪) وأن نسبتهم هي نصف نسبة مناصب الإدارة العليا في عام ١٩٥٤ . والتجديد الكبير الذي حدث في فترة ما بعد الحرب يتمثل في ذلك الجذب المتزايد الذي تشمل له أوساط رجال الأعمال على خريجي جامعة طوكيو : ففي عام ١٩٥٠ اختار ٣٨٣ خريج الدخول في خدمة الإدارات الحكومية ودخل ١٨٧ فقط إلى الأعمال ؛ وفي عام ١٩٥٨ أصبحت الأعداد هي ٥٠٠ لله قطاع العام ، و ١٠٦٨١ للقطاع الخاص .

وكان هو الحال في كل المجتمعات الصناعية ، فإن هذا البنيان التقني متعالف مع السلطة العامة ، الأمر الذي يسمح له بأن يجعل الاقتصاد العام للبلاد يدفع له ممناً غالباً نظير ما يقدمه له من خدمات - وهي واضحة - وذلك بإعطائه نفسه دخلاً لمركز ضخم . وهناك التحالف مع الأوساط السياسية أولاً ؛ فهناك دائماً ما بين الربع والثالث من بين النواب الذين يمارسون ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، نشاطاً اقتصادياً في الشركات الكبرى ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الشركات الكبرى تدفع أنصبة من النقود للأحزاب السياسية وقت الانتخابات ، كنوع من أنواع مكافآت التأمين (التي تدفع في أوقات معينة للمستفيدين) ؛ كما قالوا عنها .

ومن الوهلة الأولى ، يبدو أن أفراد مركز هذه الإحتيازات ضعيف بالنسبة للدول الأخرى ، إذا ما نظرنا إلى المرتبات وحدها . ولكن يمكننا أن نطرح سؤالاً لمعرفة ما إذا كانت الأجور ، في اليابان مثل غيرها ، والخاصة بالقطاعات الدنيا للدوامين ليست أقل بكثير من قيمة الإنتاجية الهامشية ، بينما تكون المرتبات

الإجمالية للكادرات العليا تساير مرتبات زملائهم الأمريكيين ومع إنتاجية أكثر
 لارتفاعها عنهم . وتدفع المنشأة الكثير من الأشياء : الجولف ، والمطعم ، والبار ،
 والرحلات القريبة أو البعيدة نسبياً ، والترفيهات المختلفة ، بما في ذلك عشاء
 الجيشا . وإن ما هو خاص باليابان هو مدى ودرجة تنوع هذه الإنفاقات ، وليس
 وجودها . وبالنسبة للعام الضرائبي الذي يبدأ من أول أبريل ١٩٧١ حتى ٣١ مارس
 ١٩٧٢ ، ومن التقديرات الضرائبية ، وصلت هذه الإنفاقات إلى ٨٠٠ ١٢٥ ١٠٠
 مليون ين معفاة من الضرائب ، أي سبعة أضعاف ميزانية الصحة العامة . ومن
 أجل أن يكون الشخص عميلاً في مطعم الجيشا ، مثلاً ، فإن ذلك يسكلف ، على
 الأقل ٥٠٠ ٠٠٠ ين في الشهر (٨٠٠ ٠٠٠ فرنك) . ويمكن لمؤسسة الصواب اليابانية
 أن تنفق بهذا الشكل ٦٢٠ مليون ين ، بدون ضرائب . وحق الإنفاق تقود المؤسسة
 بهذا الشكل يخضع لتسلسل ، ولكل الكادرات ، وليس عدداً فقط على كادرات
 الإدارة العليا . ويمثل هذا ، جزئياً ، أحد أسباب إزدهار القطاع الثالث الخاص
 بالخدمات في المدن الكبرى ، كما أنه أحد الحقائق التي تبرر الآراء الخاصة بتفوق
 التافه على الاساسي في اقتصاديات الاستهلاك (نظرية جالبريث Galbraith) .
 حقيقة أنه لا يساوي شيئاً بعد خروجه إلى التقاعد . ولكن يبقى المركز الأدنى ،
 أو وظيفة تقل أو تزيد في أنها خيالية ، مثل وظيفة المستشار ، التي تسمح لصاحبها
 بأن يتمتع بميزات ملحقة ، من الناحية النظرية ، وإن كانت بالفعل رئيسية ،
 فيما يتعلق بالوظيفة . ويبقى كذلك ما يمكن تسميته « بحق البقاء على راحته في الدار » ،
 بالنسبة لكبار الموظفين ، وذلك إما في الشركات الخاصة ، التي يكون قد تعرف
 عليها في أثناء حياته الوظيفية الإدارية ، وإما في القطاع المؤمّم ، مثل الشركة
 الوطنية لشكك حديد اليابان ، أو المنظمات التي تخضع لها مثل مكتب السباحة
 الياباني .

ومع ذلك فقد كان هناك قادمون جدد فى هذا العالم الخاص بالقوة، وبالمال، وحتى من أعلى . ذلك أن صهوبات كبار زايباتسو Zaiibatsu قبل الحرب قد حدثت فى نفس الوقت مع تنمية تقنيات جديدة، مثل الاكترونيات . وأفاد البعض من ذلك من أجل أن يذششوا مؤسسات جديدة . وأنشأ إيبو كامازارو Ibuka Masaru ، مؤسس سونى Sony ، شركته الجديدة فى عام ١٩٤٦ فى ورشة متواضعة، وبرأسمال صغير. أما ميتسوشيما كونوسوكى Matsushita Konosuke فإنه كان يصنع مصابيح كهربائية قبل الحرب ، وبعد أن كان يصلح الدراجات، وأخذ ، بعد الحرب ، يصنع ، وبعلامة ناسيونال ، العديد من الاجهزة المنزلية ، وكان قد بدأ هو الآخر بورشة صغيرة، ووصل به الحال إلى استخدام ٥٠٠.٠٠٠ شخص. وعلينا أن نذكر كذلك بحال السيارات والدراجات البخارية. فأتسودا تسونيجى Matsuda Tsuneji على رأس سيارات مازدا، وبخاصة هوندا وسويشيرو Honda Soichiro ، الذى يصنع الموتوسيكلات، وكان عاملاً ميكانيكياً، يعتبران من الامثلة على هذه الثروات الجديدة، التى ترجع بنوع خاص إلى أفكار جديدة، فى عالم جديد . وإن فقدان المراكز الاجتماعية الاقتصادية ، ووصول الآخرين هما بالتبادل أسباب ونتائج ، ويمكننا أن نجد أمثلة مشابهة لذلك فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى المعاصر .

٢ - المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار :

بعيدا وراء أصحاب الامتيازات هؤلاء ، نجد تسلسلا معقدا من أصحاب الرواتب ، الموظفين ، ومن الفلاحين، ومن صغار التجار . وهناك أيضاً متاهات التقدم الإقتصادى . ونجد أن تقريبا ثلث سكان طوكيو لهم مسكن ثقل مساحة عن تسعة أمتار مربعة، وفى عام ١٩٦٥، كانت أسرة من بين كل خمس أسر تعيش على حد الكفاف وفى منتهى الفقر . وهناك الكوريون ، والإيتا Eta (نوع من

المتبوعين)؛ إنهم ركائز الازهار الإقتصادية الذين يتم تشغيلهم في اليابان نفسها . وهناك كذلك الفلاحون ، من شمال غرب هونشو ، في المناطق الشلجية ، وأيضاً صيادى السمك . والفلاحين بصفة عامة مستوى معيشة أقل من مستوى معيشة سكان المدن ، ويتناقص عددهم بشكل مستمر . فنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ ، خسرت الزراعة ٥٤٠.٠٠ عامل فى كل عام ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ ، ٤٦٠.٠٠ فى العام فى المتوسط . وفى نفس الوقت ، تسببت سياسة دعم أسعار الارز ، كمادة غذائية أساسية ، وعلى أسعار يمكنها أن تصل إلى ضعف الاسعار العالمية ، فى نشأة ظاهرات معروفة تماماً فى مسائل زيادة الإنتاج : فى عام ، كان هناك مخزون غير مباع يصل إلى ٦٠ مليون طن من الارز . والاكترأصالة يتمثل فى الإصرار على تطبيق وسائل العمل غير الزراعى على الأوساط الزراعية . فبمعلوماتهم المدرسية ، وطبقاً لتقليد قديم - وكان صغار الفلاحين يحتفظون بسجلات للتنمية منذ نهاية القرن الثامن عشر ومنذ بداية القرن التاسع عشر تثبت أن كل الأطفال يذهبون إلى المدارس طبقاً للطريقة الغربية - كان فى وسع أبناء الريف أن يعمروا من الحرف التقليدية إلى الصناعات الحديثة وبهذا الشكل ، نجد أن أحد المصانع قد أنشئ الآن فى الريف ، وفى مقاطعة إيوات ، إلى الشمال من هونشو . وهذه الحالة تتكرر ، منذ بداية عهد مييجى ، لإنشاء مصانع فى القرى . وبهذا الشكل نجد أن ٩٥ ٪ من المستثمرين الزراعيين ، لهم وظيفة فى الصناعة ، وأن ٤٠ ٪ من بينهم يعملون على الجزء الأكبر من مواردهم من هذا الاستخدام فى الصناعة ، وعليها أن تحتفظ بهذه الخصائص واضحة فى الذهن حين نبحث تنوع السكان العاملين : فإذا كان القطاع الأول يشتمل فى اليابان على ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٨ فإن الأهمية الفعلية لهذا القطاع هى فى الواقع أقل من ١٥ ٪ من هذا القطاع نفسه فى فرنسا . ويوجد مستخدمى المشروعات الصغيرة والمستخدمين المؤقتين فى المؤسسات الكبيرة تقريباً فى نفس المستوى

الإجتماعى . ومن ١٧ مليون شخص مستخدمين فى القطاع الثانى فى عام ١٩٦٧ ،
 يمكننا أن نقول أن ١١ مليون يوجدوا فى هذه الحالة ؛ ومن ٢٣ مليون فى القطاع
 الثالث ، ربما ١٦ مليون . وهم يتقاضون أجراً أقل وبزئوع خاص ليس لهم
 أى إستقرار فى عملهم لذا أنهم بطريق مباشر — وعن طريق الاستئخدام المؤقت
 — أو بطريق غير مباشر — وعن طريق قلة الأجور — يساعدون على زيادة
 تسهيل جمود العلاقات بين العوامل المختلفة للصيغة الإقتصادية . ولكن كل هؤلاء
 الأشخاص يشاركون مع ذلك فى مجتمع الإستهلاك من إحدى النواحي ،
 ويدعون (أو أصبحوا مشوهين) بذلك ، ونتيجة لذلك يرغبون فى تغيير شيء
 ما فى وجودهم ، ويرفضون قبول الحاضر على أنه لا يمكن تغييره . ولقد قرأوا
 الصحف كثيراً فى ريف اليابان ؛ والآن هناك أجهزة تليفزيون عند ٩٩ ٪ من
 أسر الفلاحين (٩٤ ٪ فى مجموع البلاد) ؛ وعند ٧٥ ٪ من الأسر آلة غسيل ؛
 وعند ٦٢ ٪ ثلاجة .

وإن ما يرغبون فى أن يصلوا إليه هو أن يصبحوا من أصحاب المراتب
 الشهيرة ، مستخدمين لدى الحياة فى مؤسسة كبيرة ، وعضواً فى هذه الطبقة
 الوسطى الجديدة ، التى يتحدث إليها قبل غيرها رجال الإعلان ، والى يهيطنونها
 باحترام الجيران والأسر التى تبحث عن خطيب لابنتها . وصاحب المراتب
 الشهيرة يعتبر مثلاً له حياة مشرقة ، وأشعار الحزب الموجود فى السلطة .
 ولأنهم يمثلون ربما ١٠ أو ١٢ مليون شخص لهم ميزة أولى أنهم مستخدمون
 لدى الحياة ، وأنهم مرتبطون بمؤسساتهم بنوع من التسمية غير المشروطة ،
 وحيث يجب على الطرفين أن يتأبعا وأن يتسكعلا ، فى كل وقت وفى كل
 مكان . ونميل بدرجة كبيرة إلى أن نرى فى ذلك نوعاً من تبعية اليابان للاقطاعية
 التى رتب لسكل الطبقات الإجتماعية سلوكاً أبواً ينظم علاقات الأدنى مع الأعلى ،

وذلك بوضعها أساساً لقواعد الاخلاق الكونفوشية على الاسس الاسروية وعلى الممارسات الاقطاعية للحاربين . ولكن ذلك ليس حقيقة إلا بدرجة جزئية : فالتقاليد مستمرة ، وليكنها ، فى حياتها ، تتواءم باستمرار وتأخذ أشكالاً جديدة . ولأنه من الثابت أن المستخدم فى إحدى المؤسسات الكبرى مشغول منها ، وأنه يدين لها فى بعض الحالات حتى بحياته الخاصة ، وزوجة ، وتنظيم أوقات فراغه . وإذا كانت محطات السكك الحديدية فى المدن الكبرى تشمل على ذلك العدد من المتاجر ، ومن المطاعم ، ومن دور السينما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستخدمين يتركون مكائهم فى المساء ، لكي يتوقفوا فيها فترة مع زملائهم ، من أجل مشترياتهم ، وتسائمتهم ، وحتى عشاءاتهم الذى قليلا ما يتناولوه فى منازلهم . وهذه الاجتماعات ، التى يدفعها صاحب العمل ، تؤدى وظيفة مهدئة أساسية : فى مجتمع حيث يكون كل شيء مؤسساً على الجماعة وعلى العلاقات العاطفية للمنافسات بين المجموعات أو الأفراد ، يهدد ذلك ، وبشكل خطير ، التوازن العصبى لكل فرد . وعلى أى حال ، فإن المؤسسة ، والجماعة ، فى الأوقات السابقة ، تعتبر منافسة للأسرة . وهذه المشكلة ليست غريبة عن مجتمعات أخرى ، وليكنها لا تصل لمثل هذه الدرجة من الحدة فى أى مكان آخر . وفى مقابل هذا الولاء من كل ناحية ، تعطى المؤسسة ولاءها مدى الحياة ، واستقرارها فى ذلك العالم المتغير ، والملجأ للفرد من المجموعة . وهذه تعتبر علاقات أسروية واضحة : فالأبن لا يمكنه أن يغير والده ، ولا العكس . ولكن علينا أن نضيف إلى ذلك سريعاً أن هذا النظام للاستخدام لمدى الحياة لا يرجع إلى التاريخ القديم لليابان : فلقد اخترع رجال الصناعة هذه الطريقة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بنقلها عن نظام الوظائف العامة ، ويهدف ربط العاملين المهرة بهم ، وهم فى ذلك الوقت قلة نادرة ، وغير ثابتين ، ومن ناحية أخرى ،

نفاة ٥٥

فإن حركة الايدي العاملة كانت كبيرة جداً قبل عام ١٩٤٥ : حقيقة أنها كانت حركة داخل الشركات المختلفة التي تنتمي إلى نفس المجموعة (زايباتسو) ؛ ويرجع هذا التقليل من الحركة إلى النفكك ، الذسبي ، المجموعات (زايباتسو) القديمة ، بعد الحرب .

وهكذا يتم التعمين في إحدى المؤسسات عند إتمام التعليم ، ويقرر المستوى الدراسي الذي يصلوا إليه نوع الوظيفة ، والمرتب ، لبقية الحياة . وهذا يشبه شيئاً ما درجات الموظفين ، في عدد كبير من الدول . والمرتب الشهري هو قاعدة ، مبنية على الاقدمية لمن يعمل لمدة الحياة : وفي عام ١٩٦٨ كان الموظف المكتبي يبدأ من ١٨,٠٠٠ ين لىكى يصل إلى ١٤,٠٠٠ ين تقريباً على الأكثر قرب سن الخمسين . وعليهنا أن نضيف إلى ذلك « البونس » ، الذى ذكرناه من قبل ، والذى يضيف ، مرتين فى العام ، مرتب شهرين أو ثلاثة أشهر ، ورأسمال يدفع وقت الخروج إلى التقاعد ؛ وفي عام ١٩٦٨ كان يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى ٢٤ مليون ين بالنسبة لسكادر عال تخرج من الجامعة وبعد ٣٣ سنة من الخدمة ؛ وإلى ٤٤ مليون ين لعمال وبعد ١٤ سنة من العمل . وأخيراً ، فإن إجراءات القرارات والاوامر لها أصالتها : فالمشروعات تنزل عن طريق التسلسل ثم تعود إلى الصعود بعد تكوين محتوى تتم صياغته بتأييد كبير من المناقشات ؛ ودور المديرين يتمثل فى المحافظة على هذا الاتفاق ، أكثر مما يتمثل فى فرصة . ولذلك فإن أمر إتخاذ قرار يحتاج إلى وقت كبير ، كما أنه من شبه المستحيل أخذ قرار ضد تيار الآراء أو الأحكام المسبقة الأكثر عمومية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الانجاء السلطوى للمجموعة يأخذ مكان سلطة الرئيس ، وبسمح يتحمل التغييرات التى يقرضها أمر الإتهام إلى مؤسسة كبيرة ؛ أما القرارات فإنها ، بمجرد إتخاذها ، تنفذ فوراً . ويؤدى بنا ذلك إلى هذا التناقض الذى

يتمثل في أن عدم وجود منافس ، والمهادنات كوسيلة تأمين مدى الحياة ، والمروءة بتسلسل للقرارات والمعلومات تعتبر عوامل للدناميكية اليابانية .

٢ - التثقيف : النقابات والعمال إلى التعليم :

وهذه العوامل التي تعطى التأمين ، ضرورة بلا شك الوصول إلى توازن عوامل الحرمان في هذا المجتمع ، حرمان يظهرون ويمبرون هذه بواسطة المطالب النقابية ، أو بواسطة العمال إلى الارتقاء في السلم الاجتماعي من طريق التعليم .

أما المطالب النقابية ، فإنها هنيئة وواسعة الإنتشار ؛ و٣٦ ٪ تقريباً من العمال ينتمون إلى نقابات ؛ والنسبة المثوية ليست منخفضة بشكل خاص ونجد أنها تميل صوب الإرتفاع . ولكن هذه الوسيلة تخفى عدم التشابه بين الأنواع المختلفة للمستخدمين . ففي عام ١٩٦٠ كان ٦٩ ٪ من العاملين في المؤسسات التي تضم أكثر من ٥٠٠ مستخدم من أعضاء النقابات ، و ٣ ٪ في تلك التي تضم أقل من ٣٠ مستخدم . حقيقة أن أساس هذه للنقابات هو المؤسسة نفسها ، وفي حالة المؤسسات الكبيرة للغاية ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود نقابات خاضعة للمؤسسات . ولكن هذه النقابات تنتمي إلى مراكز نقابية ، تقوم بعمليات هجومية عامة ، أكثر بكثير من إهتمامها بالخلافات المحلية . وهذه العمليات الهجومية تحدث وقت الربيع ، إذ أن العام الضرابي والمالي ينتهي في شهر مارس ، وعندئذ يبدأ أصحاب الأعمال والحكومة في دراسة مشكلات الأسعار والاجور ، والمهالة الكاملة . وهناك مركزين ماهين بنوع خاص : السويو Sohyo (اتحاد نقابات اليابان) ، ويضم نصف النقابيين ، والدومو

٢٤٥ -

كايجي Domei Kaigi (الاتحاد الياباني للعمل) مع سدس النقابيين. والسود هو الأكثر إتجاها صوب اليسار، ولكن وزنه في خلافات العمل أكثر ضعفاً عما يمكننا أن نتصور، إذ أن ثلثي أعضائه، والذين يعملون في الوظائف العامة للدولة أو في القطاع المزمع، ليس لهم الحق في الإضراب.

والطموح المخصوص على نفس درجة العنف. ويمكننا أن نقول بأنه كان عند أساس الليبرالية وتغيير اليابان. والآن، يتم التعبير عنه بنوع خاص في ميدان التعليم: وما دام مصير الشخص يتوقف على مستواه التعليمي الذي تشهده الامتحانات، فقد ركزوا على هذه الفترة القصيرة من الحياة الدراسية كل ما تشتمل عليه المجتمعات الحديثة من غدوائية، ومن تنافس. ويتحدثون في اليابان عن «سحيم الامتحانات». وهناك أوبئة للانتحار في شرماس، شمر الامتحانات. والتنافس يمتد بنوع خاص بالنسبة لتلك الذين يرغبون في الوصول إلى مستوى الجامعة. والجامعات العامة أو الخاصة تقبل عن طريق المسابقة: ولا شك في أن المستويات تتفاوت وكلية الحقوق، في جامعة طوكيو، والتي توجد على رأس ذلك الحرم الجامعي، وفي مجتمع كل ما يوجد فيه هرمي، تعطى دراسات يمكن موازنتها بالمستوى الأوروبي، مثلاً؛ وهناك بضع جامعات أخرى كذلك. ولكن هناك الآن، وبشكل متزايد، متنافسون. وعلى كل المستويات: ففي عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٥٪ من الأطفال الذين يتابعون تعليمهم بعد سن الإلزام، و٧٢٪ في عام ١٩٦٥؛ وفي عام ١٩٤٧ كان هناك ٥٪ من التلاميذ في الفصول يسايرون السن مع المستوى السابق للوصول إلى الجامعة، و٢٠٪ في عام ١٩٦٧. ولكن يصعدون من مضايقات هذه المشكلة — وهي إحدى الخصائص الكبرى للوعي المجتمعي — إعتقاداً، سواء من جانب الفرد، أو من جانب الجماعة في إجراءات مختلفة.

وإن كانت كلها تؤدي إلى صدمات . ولما كانت المدارس على نسب مختلفة من التقييم ، فكان من الضروري إنشاء قطاعات جغرافية إجبارية للالتحاق بها ، وعلى كل المستويات ، وهكذا بدأت المخالفات مع الإدارات المحلية ، وبدرجة كبيرة . أما المدارس الخاصة ، فإنها لم تخضع لهذا النظام الخاص بالقطاعات ، واستمرت في قيد تلاميذها بالطريقة التي توجه إلى النفوذ وإلى الامتحان في نفس الوقت ؛ إذ أن الواحد لا يفتنى عن الآخر . وقامت جامعات خاصة شهيرة بإنشاء مدارس ثانوية ، ولإبتدائية ، وحتى رياض أطفال ؛ ويمكن المرور بهذه الطريقة وبسهولة ، من مستوى إلى مستوى آخر ؛ إنه نظام السلم الآلية ؛ ولما كانت هناك إختبارات لدخول رياض الأطفال هذه ، فإنهم أنشئوا حتى مدارس للتأهيل لهذه الإختبارات . والمبالغ التي تدفع لتلميذ ينجح في المسابقة الصعبة للدخول إلى جامعة خاصة ، ضخمة ، وتصل في غالب الأحيان إلى ثلاث مراتب الأب . وفي نفس الوقت نجد أن الجامعات الخاصة ينقصها المال . ففي جامعة كيو في عام ١٩٦٥ حاولت الإدارة أن ترفع مصاريف القيد من ٦٠.٠٠٠ إلى ٧٠.٠٠٠ ين ، ومصاريف التعليم من ٨٠.٠٠٠ إلى ١١٠.٠٠٠ ؛ وجددوا بأن أنشئوا مصاريف تجهيز (١٠٠.٠٠٠ ين) ، وبونات مدرسة تدفعها عند التخرج ، وهي نوع من القرض الإجباري (١٠٠.٠٠٠ ين) . وكان ذلك بداية لمجموعة من الإضرابات والمهاج في كل الجامعات الخاصة . وجامعات الدولة بجانبة بطبيعة الحال ، ولكننا نجد فيها ، والأمر حقيق بالنسبة لجامعة طوكيو ؛ الكثيرون من أبناء الأسر الغنية وصاحبة النفوذ ، إذ أنها الجامعات التي تضمن أحسن مستقبل عند التخرج . وفي اليابان ، كما هو الحال في غيرها ، ليس من الثابت أو المؤكد أن نظرية الميراث الثقافي تلتفت تماماً إلى هذه الظاهرة ، ولا أنها تهتم بعدم رضا الطلاب عن التعليم أو عن المجتمع . ويلعب الخوف من النزول

في درجات المجتمع دوراً في ذلك . وتلعب دوراً كذلك الأخطاء الموضوعية للتنظيم الجامعي . ونتيجة لوفرة عدد المرشحين ، وبسبب بعض النظريات التربوية كذلك ، أعطوا الأغلبية في الإمتحانات للأسئلة المكتوبة ، ومن بين إختيار كبير ، الأمر الذي يساعد على الإستظهار ، وغل حساب التفكير . ولما كانت هناك مزايا كثيرة للدخول إلى أكثر الجامعات هيبة ، نجد أن كثيرين من الطلاب يتقدمون مرات عديدة متتالية لنفس المسابقة . وهم يمثلون عناصر معزولة ، ليست لها علاقة بأية جامعة ، ولهم شعور حاد بالفشل ؛ وهم كذلك عناصر للغوى وللغنى في المجتمع . وأخيراً ، فهناك مشكلة هيئة التدريس . ولقد بقيت بعيدة عن الحركة العامة للبحث عن الثروة ، وتشعر نتيجة لذلك بالمعاناة . ولاشك في أن أعضاء هيئة التدريس لازالوا يفيدون من تلك الهيبة المرتبطة بالمعرفة ، ولكن هذه الهيبة تدوى مع الأيام . وفي عام ١٩٦٥ ، كان الاستاذ المرسوم في إحدى جامعات الدولة يتقاضى ٩٢٠٠٠ ين في الشهر ، وفي الجامعات الخاصة يتقاضى ٨٤٠٠٠ ؛ ولكن الاستاذ المساعد لم يكن يتقاضى سوى ٤٩٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ على التوالي . وحتى إذا ما أضفنا «البونس» ، والذي يصل إلى مرتب ثلاثة أشهر ونصف شهر في العام ، فاهم يضطرون إلى أن يمارسوا ، وبطريقة تلقائية ، أكثر من وظيفة في نفس الوقت . وفي عام ١٩٦٦ ، كان هناك ٢١٪ من الجامعيين مركزين في جامعات الدولة ، و ٤٤٪ في الجامعات الخاصة . وكل هذه الظواهر توجد في المجتمعات الصناعية الأخرى ، ولكنها في اليابان أكثر وضوحاً وأكثر «بصرية» ، إذ أنها تظهر بشكل خطير منذ سنوات الخمسينيات . ويمكننا أن نعتقد في أن الإزدهار الحالي هو نتيجة لجهودات التعليم التي كانت قد بدأت في عهد الميجي ، إذ أن الرجال هم المسئولون عن هذا الإزدهار ، وأن التكوين الثقافي العلى والتقني يتطلب عدة أجيال لكي يعطى

٥٥٩ -

نتائجها الكاملة ، والتدهور الحالى يتطلب كذلك وقتاً طويلاً لكي يعطى نتائجها .
 وإذا كان من الضرورى أن يحدث إبطاء فى التوسع الإقتصادى ، فإن ذلك
 سيمود إلى إهمال هذه الاستثمارات الثقافية الطويلة المدى ، وذلك بالعيش على
 رأسماله الجامعى ، وفى صالح عناصر إقتصادية لها مدى قصير ، ومن أجل نتائج
 مباشرة وثابتة .

خاتمة

والواقع أنه ، بالنسبة للجامعة ، كما هو الحال بالنسبة للباقي ، لا يمكن فهم اليابان إلا بالعودة ، على الأقل ، إلى أواسط القرن التاسع عشر : وكان ذلك نتيجة للتقدم التراكمي أكثر من كونه إنقطاعاً جعل منها الدولة الكبرى الثالثة . ولا شك في أن وصول الحزب الشيوعي في الصين إلى السلطة ، هو حدث كبير في تاريخ آسيا ، وواضح . وصعود اليابان هو ربما ظاهرة تقترب من ذلك في أهميتها . كما أن بداية سنوات السبعينيات تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ اليابان ؛ وعلمنا أن نعيد تعريف مكانة اليابان في العالم ، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ ؛ وأخيراً ، فيبدو أن اليابان قد آتت عملية إختيار المجتمع الصناعي ، وعلى الطريقة التي نعرفها الآن . كما أن الأولوية الكمّية قد خربت الجور اليابانية ، والسواحل ، والجبال ، بمصانعها التي تلفظ الدخان على أي موقع . ونشعر أننا أمام هذا الإنهيار للطبيعة ، ولهذه المتقاليد القديمة التي يشعر بها كل اليابانيين ، وبكل إرتعاد : والنقد يمثل هذا الشئ لا يمثل تقدماً ، وعليه أن يترك مكانه للنوعية . ولكن هذه ليست سوى آمال موزونة . وفي الوقت الحالي نرى أن هناك ثلاث سموميات على اليابان أن تغلب عليها . إن اليابان تمثل « مجتمع جماعات وولاءات » ، ربما يكون مجتمع الغد القريب ، كما يعتقد ر . موشنييه R. Mousnier ؛ ولكننا نساءل : كيف يتحمل ذلك ، الجليل الجديد . إن قوة اليابان تميل إلى أن تكون عالمية ، واسكن اليابانيين ، في مجتمع الجماعات التساسلية ، لا يعرفون علاقات المساواة والتبادل ، الأمر الذي لا يسهل كثيراً عمل العلاقات الدولية ، التي هم في أشد الحاجة إليها . وأخيراً ، فإن هذا المجتمع يبحث عن هدف واضح خاص باليابان ،

— ٥٥٨ —

ومسؤولين سياسيين معترف بهم ، وتختارهم الأغلبية من أجل تحديد
مكانة الحضارة اليابانية في داخل الحضارة العالمية . وهكذا تعطينا
اليابان مرآة مكبرة لسل مشكلات مجتمعاتنا الصناعية ، وكما كان عليه الحال
منذ قرن مضى .

المراجع

بعض المراجع العامة

أولا - للفصل الأول عن الفوضى في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ :

O. N. U. : *Annuaire statistique*.

G. A. T. T. : *Rapports annuels*.

A. Williams Brown Jr.

The gold standard reinterpreted.

New York, N. B. E. R.; 1940.

F. HILGERDT;

La structure du commerce mondiale entre les deux guerres.

S. D N., 1943.

W. A. LEWIS;

Economic survey 1919 - 1939.

Urwun University Book, 1949.

R. MURKSE;

L'expérience monétaire internationale.

S. N. D., 1944.

L. ROBBINS;

La crise de 1929.

A. SAUVY;

Histoire économique de la France entre les deux guerres.

Paris, A. Fayard, 1965 - 1971.

ثانياً - الفصل الثاني من استمرار التنمية :

L. CHEVALLIER;

Histoire du vingtième siècle.

Cours à l'Institut d'Etudes politiques de Paris.

G. IMBERT;

Des mouvements de longue duree Kondratieff.

Aix-en Provence, 1929.

J. R. LASUEN; F. WASSERVOGEL ET A. MONTSERRAT;

Quelques aspects du processus de developpement du
systeme des nations.

(Revue d'Economie politique, 1970. No. 2).

W. A. LEWIS;

Théorie de la croissance economique. trad. Franc.

Paris, Payot, 1964.

F. PERROUX;

La notion du structure économique.

Paris, Mélanges Witmeur, 1939.

F. PERROUX;

L'Economie du vingtième siècle.

Paris, P. U. F., 1970.

ثالثاً - الفصل الثالث عن تطور النظم الاقتصادية .

A. DONNITHORNE;

China's economic system.

Allen & Unwin, 1967.

M. LAVIGNE;

Les économies socialistes, soviétiques et européennes.

Paris, A. Colin, 1970.

J. SCHUMPETER;

Capitalisme, socialisme, et démocratie. trad. Fr.

Paris, Payot.

F. STERNBERG;

Le conflit du siècle. trad. Fr.

Paris, Ed. du Seuil, 1958.

J. WOLFF;

Sociologie économique.

Paris, Editions Cujas, 1971.

J. WOLFF;

Capitalisme et croissance.

Paris, Editions Cujas, 1969,

رابعاً - الفصل الرابع عن التفوق الأمريكي الدولي :

C. GOUX;

Le péril américain.

Paris, Calmann - Lévy, 1971.

R N GARDNER;

Sterling dollar diplomacy.

Oxford, University Press, 1956.

A. G. KENWOOD et. A. L. LOUGHEED;

Growth of the international economy.

Allen & Unwin, 1971.

F. PERROUX;

L'Europe sans rivages.

Paris, P. U. F., 1954.

J. WOLFF;

Les liquidités internationales et la rivalité livre - dollar.

(Revue de science financière, 1961).

خامسا - الفصل الخامس على التوترات الاجتماعية الجديدة :

J. BURNHAM;

L'ère des managers, trad. Fr.

Paris, Calmann - Lévy.

J. FOURASTIE;

Essai de morale prospective.

Paris, Gonthier, 1966.

H. LABORIT;

L'Homme et la villé.

Paris, Flammarion, 1972.

R. LEDRUT;

Sociologie urbaine.

Paris, P. U. F.; 1970.

A. SAUVY,

La montée des jeunes

Paris, Calmann - Lévy, 1958.

A. SAUVY;

La révolte des jeunes.

Paris, Calmann - Lévy, 1970.

W. H. WHYTE Jr.;

The organization of man.

New York, Doubleday, 1956.

سادسا - عن الفصل السادس عن إعادة البناء والرخاء :

١ - مراجع عامة :

M. CROUZET;

Le monde contemporain. (T. VII Hist. Gen. Civ.)

Paris, P. U. F., 1968.

M. CROUZET;

De la deuxième guerre mondiale, à nos jours.

La renaissance de l'Europe.

Paris, Flammarion, 1970.

J. PIRENNE;

Les grands courants de l'histoire Universelle.

(T. VII : de 1931 à nos jours).

Neuchâtel, La Baconnière, 1956.

F. L'HUILLIER, et D. W. BROGAN;

Histoire de notre temps, politiques nationales et

conflits inter nationaux, 1945 - 1962.

Paris, Sirey, 1964.

A. DORPALEN,

Europe in the twentieth century

New York, Macmillan, 1968.

A. J. MAY;

Europe since 1939.

New York, Holt, 1966.

— ٥٩٦ —

S. B. CLOUGH and T. MOODIE;

Economic history of Europe : Twentieth Century
New York, Harper, 1968.

J. FREYMOND;

Western Europe 'since the War.
New York, 1964,

ب عن تحرير دول غرب أوروبا :

J. CHAPSAL;

La vie politique en France depuis 1940.
Paris, P. U. F., 1966.

G. DUPEUX;

La France de 1945 à 1969.
Paris, Colin, 1972.

H. MICHEL;

La seconde guerre Mondiale; T 2 : La victoire des
Alliés (1943 - 1945).
Paris, P. U. F.

M. BRAURE;

Histoire des Pays - Bas .
Paris, P. U. F., 1966.

G. R. NELSON;

Freedom and Welfare, Social Patterns in Northern
Countries.
Copenhagen, 1953.

- ٥٩٧ -

G. R. NELSON;

Social Sweden.

Stockholm, 1952.

E. F. HECKSCHER;

An Economic History of Sweden.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1954.

R. FUSILIER;

Le Parti socialiste suédois, Son organisation.

Paris, Editions Ouvrières, 1952.

B. ARNISON;

The Democratic Monarchies of Scandinavia.

New York, 1949.

٣- عن إعادة بناء الدول المنهزمة :

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, Fayard, 1970.

J FRANCOIS - PONCET;

L'Allemagne occidentale.

Paris, Sirey, 1970.

H. BURGELIN;

La société allemande 1870 - 1968.

Paris, Arthaud, 1969.

G. SANDOZ;

La gauche allemande, de Karl Marx à Willy Brandt.

Paris, Julliard, 1970.

- 898 -

F. CHIABOD;

L'Italie contemporaine.

Paris, 1950.

J. MEYRIAT;

L'Italie.

Paris, 1961.

M. EINAUDI, et F. GOGUEL;

Christian Democracy in Italy and France.

South Bend, 1952.

D. GERMINO and S. PASRIGLI;

The Government and Politics of Contemporary Italy.

New York, Harper, 1968.

J. LA PALOMBARA;

Interest Groups in Italian Politics.

Princeton, U.P., 1964.

M. GRINROD;

The rebuilding of Italy. Politics and Economics.

London, R. I. I. A., 1955.

G. G. HILDEBRAND;

Growth and Structure in the Economy of Modern Italy.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1965.

R. GAY et. P. WAGRET;

L'économie de l'Italie.

Paris, P. U. F., 1968.

- ٥٦٩ -

سابعاً : عن الفصل السابع ، عن المنتصرين الانجلوسكسون :

١ — عن بريطانيا العظمى :

D. BUTLER and J. FREMAN ;

British Politcal Facts, 1900 - 1968.

London, Macmillan, 1969.]

A. F. HAVIGHURST ;

Twentieth Century Britain.

New York, Harper, 1966.

A. MARWICK ;

Britain in the Century of Total War : War, Peace
and Social Change 1900 - 1967.

New York, Little Brown, 1968.

W. N. MEDLICOTT ;

Contemporary England 1914 - 1962.

London, Longmans, 1967.

J. BLONDEL ;

La Société politique britannique.

Paris, Colin, 1962.

D. BUTLER and D. STOKES ;

Political Change in Britain : Forces Shaping electoral
Choice.

London, Macmillan, 1969.

J. C. R. DOW ;

The Management of the British Economy, 1945-1950.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1964.

J. et A - M. HACKETT ;

La vie économique en Grande - Bretagne.

Paris, Colin, 1969.

ب — عن استراليا ونيوزيلندا :

C. H. GRATTAN ;

The Southern Pacific Since 1900.

Ann Arbor, Univ Michigan Press, 1963.

B. K. GORDON ;

New Zealand becomes a Pacific Power.

Chicago, Univ. Chicago Press, 1960.

W. B. SUTCH ;

The Quest for Security in New Zealand; 1840 - 1966.

Wellington, Oxford Univ. Press, 1966.

J. B. CONDLIFFE ;

The Welfare State in New Zealand.

London, Allen and Unwin, 1959.

J. B. CONDLIFFE ;

The Development of Australia.

New York, 1964

D. HIRNE ;

The Lucky Country, Australia in the Sixties.

Baltimore, 1964.

C. D. W. GOODWIN ;

Economic Enquiry in Australia.

Durham, Duke Univ. Press, 1966.

— ٥٧١ —

H. S. ALBINSKY ;

Australian Policies and attitude towards China
Princeton, N. J. Princeton Univ. Press, 1965.

— عن كندا :

A. SIEGFRIED ;

Le Canada, puissance internationale.
Paris, Colin, 1956.

R. C. BROWN ;

The Canadians, 1867 - 1967.
Toronto, Macmillan, 1967.

E. JUILLARD ;

L'Economie du Canada.
Paris, P. U. F. , 1964.

H. AITKEN,

American capital and Canadian resources.
Cambridge, Harvard U. P., 1961.

R. E. CAVE ; and R. H. HOLTON ;

The Canadian economy; prospect and retrospect.
Cambridge, Harvard U. P. , 1959.

N. H. LITHWICK ;

Economic growth in Canada.
Toronto, Univ. of Toronto Press, 1967.

— ٥٧٢ —

د — عن الولايات المتحدة :

O. BARCK ;

A History of the United States since 1945.
New York, Dell, 1965.

H. TRUMAN ;

Memoirs. New York, 1955.

F. L ALLEN ;

The Big Change ; America transforms itself ;
1900 - 1950.
New York, Harper, 1952.

E. GOLDMAN ;

Crucial Decade and After : America 1945 - 1960.
New York, 1961.

H. AGAR ;

The Price of Power; America, since 1945.
Chicago, U. P., 1957.

ثامنا : عن الفصل الثامن ، عن الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات :

D. EISENHOWER ;

Mandate for Change, 1953 - 1956; The White House
Years.

New York, 1963.

S. ADAMS;

The Story of the Eisenhower Administration.
New York, Harper, 1961.

— ٥٧٣ —

J. GALBAITH;

The New Industrial State.
Boston, 1967.

R. GOLDSMITH;

The National Wealth of the United States in the
postwar Period.
Princeton, U. P.; 1962.

R. HEIL - BRONER;

Les limites du Capitalisme American.
Paris, 1969.

J. BONHAM;

The Middle Class Vote.
London, Faber, 1954.

D. E. BUTLER;

The British General Election of 1951.
London, Macmillan, 1952.

L. C. WEBB;

Communism and Democracy in Australia; a survey of
the 1951 referendum.
New York, Praeger, 1955.

P. C. NEWMAN;

Renegade in power; the Diefenbaker years.
Toronto, 1963.

J. - C. FALARDEAU;

Essais sur le Québec contemporain.
Québec, 1953.

M. RIOUX;

La question du Québec.
Paris, 1969.

تاسعاً : عن الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :
يرجع إلى نفس مراجع الفصل السادس . وكذلك :

J. TOUCHARD;

La Fin du IV^e République. [Revue française de
Science politique, Vol. VIII no 4. Déc. 1958].

عاشراً - عن الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

Ch. de GAULLE;

Mémoires d'espoir. t. I : Le renouveau 1956 - 1962.
Paris, Plon, 1970.

Discours et messages. t. III, IV, V (Mai 1958—Avril
1969).

Paris, Plon, 1970

J. CHARLOT;

Le phénomène gaulliste:
Paris, Fayard, 1970.

J. TOUCHARD; et P. BENETON;

Les interprétations de la crise de mai-juin 1968.
[Revue française d Science politique, Vol. XX, No 3:
juin 1970].

T. WHITE;

The making of the President, 1960:
New York, 1961.

— 070 —

A. SCHLESINGER;

Les 1000 jours de Kennedy.

Paris, 1966.

T. SORENSEN;

Kennedy.

Paris, 1966.

E. IONS;

The politics of John F. Kennedy.

London, 1969.

S. HARRIS;

Economics of the Kennedy Years, and a Look Ahead.

New York, Harper, 1964.

C. RUDEL;

Salazar.

Paris, 1969.

H. LIVERMORE;

A New History of Portugal.

New York, Cam. U. P.; 1966.

M. GALLO;

Histoire de l'Espagne franquiste.

Verviers, Marabout Univ. 2 Vols., 1969.

J. GEORGEL;

Le Franquisme; histoire et bilan (1939 — 1969).

Paris, 1971.

S. PAYNE ;

Franco's Spain.

London, Routledge, 1968.

Falange, a History of Spanish Fascism.

Stanford, Univ. Press, 1961.

L. HAMON et A. MABILEAU ;

La personnalisation du pouvoir.

Paris, P. U. F., 1964.

حادى عشر : عن الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات
السوفيتية :

ARAGON ;

Histoire parallèle : U. R. S. S. Paris, 1962.

Histoire de l' U. R. S. S. Moscou, 1967.

I. GREY ;

The First Fifty Years Soviet Russia.

London, 1967.

R. W. PETHYBRIDGE ;

A History of Postwar Russia.

London, 1966.

A. B. ULAM ;

Expansion and coexistence (1917 - 1967).

London, 1968.

KHROUCHCHEV ;

Souvenirs,

Paris, 1971.

— 877 —

L. SHAPIRO,

De Lénine à Staline : Histoire du P. C. U. S.
Paris, 1967.

P. BROUYE;

Le parti bolchévique. Paris, 1971.

P. CHAMBER;

L'Union Soviétique. Paris, 1967.

R. HINGLEY;

La police secrète russe. Paris, 1972

H. CHAMBRE;

Union soviétique et développement économique.
Paris, 1967.

A. NOVE;

An Economic History of the U. S. S. R.
London, 1969.

I. DEUTSCHER;

Staline Paris, 1973.

J. - J. MARIE;

Staline (1879 - 1953). Paris, 1967.

R. PAYNE;

The Rise and Fall of Staline.
New York, 1965.

G. BORTOLI;

Mort de Staline. Paris, 1973.

— 578 —

I. DEUTSCHER;

Russia; China, and the West; a contemporary
Chronicle (1953 - 1965).
London, 1970.

H. SCHWARTZ;

The Soviet Economy since Staline.
London, 1965.

R. CONQUEST;

Power and Policy in the U S. S. R ; The Struggle
for Stalin's Succession (1945 - 1960).
London, 1961.

W. LEONHARD;

N. S. Khrouchtchev. Lansanne, 1965.

B. FERON;

L'U. R. S. S. sans idole. Paris, 1966.

M. TATU;

Le pouvoir en U. R. S. S.; du déclin de Khrouchtchev
à la direction collective.
Paris, 1967.

E. CRANKSHAW;

Khrouchtchev. Paris, 1969.

C. A. LINDEN;

Krushchev and the Soviet Leadership (1957 - 1964).
Baltimore, 1966.

ثاني عشر - عن الفصل الثاني عشر : التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفياتية:

H. DENIS and Marie LAVIGNE;

Le problème des prix en Union Soviétique.

Paris, 1965.

J. L. FELKER;

Soviet Economic Controversies (1960 - 1965).

Cambridge (Mass), 1966.

E. ZALESKI;

The planning Reforms in the Soviet Union.

Carolina (North), U. P., 1967.

R. CONQUEST;

Russia after Khrushchev.

New York, 1965.

J. W. STRONG;

The Soviet Union under Brezhnev and Kosygin.

New York, 1971.

M. E. SHARPE;

Reform of Soviet Economic Management.

New York, 1966.

G. R. FEIWEL;

The Soviet Quest for Economic Efficiency.

New York, 1967.

A. KASSOF;

Prospects for Soviet Society.

New York, 1968.

B. MEISSNER;

Social Change in Soviet Union. London, 1972.

A. ROTHBERG;

The Heirs of Staline; Dissidence and the Soviet
Regime (1953 - 1970).

Cornell Univ. Press, 1972.

ثالث عشر - عن الفصل الثالث عشر : الديمقراطية الشعبية في أوروبا :

F. FEJTO;

Histoire des démocraties populaires.

Paris, 1952. - 1971. (2 Vols.)

J. MARCZEWSKI;

Planification et croissance économique des démocraties
populaires.

Paris, 1956.

P. LENDVAL;

L'Europe des Balkans après Staline.

Paris, 1972.

Z. K. BERZESINSKI;

The Soviet Bloc; Unity and Conflict.

Cambridge (Mass.), 1967.

N. C. PANO;

The People's Republic of Albania.

Baltimore, 1967.

P. PARAF;

Bulgaria.

Paris, 1962.

- 081 -

J. F. BROWN;

Bulgaria Under Communist Rule.

New York, 1970.

B. KOVRIG;

The Hungarian People's Republic.

Baltimore, 1970.

J. F. MORRISON,

The Polish People's Republic.

Baltimore, 1968.

R. F. STAAR;

Poland, 1944 - 1962.

Bàton Rouge, 1962.

N. BETHELL;

Le Communisme polonais (1918 - 1971)

Paris, 1971.

G. CASTELLAN,

La Republique démocratique allemande.

Paris, 1968.

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, 1970.

GH. IONESCU,

Communism in Rumania (1944 - 1962).

London, 1964.

S. FISCHER — GALATI;

The New Rumania.

Cambridge (Mass), 1967.

— 584 —

Z. SUDA;

The Czechoslovak Socialist Republic.
Baltimore, 1969.

T. SZULC;

Czechoslovakia Since World War II.
New York, 1971.

G. ZANINOVICH,

The development of Socialist Yugoslavia.
Baltimore, 1968.

P. SHOUR:

Communist and the Yugoslav National Question.
New York, 1968,

II. SETON — WATSON,

The East European Revolutions.
New York, 1956.

V. GSOVSKI ;

Church and State behind The Iron Curtain.
New York, 1955

V. DEDJER ;

Le défi de Titò. Paris, 1970.

A. ULAM ;

Titism and the Cominform.
Cambridge (Mass.), 1952.

B SAREL ;

La classe ouvrière en Allemagne Orientale.
Paris, 1958.

E. TABORSKY ;

Communism in Czechoslovakia (1948 - 1960).

Princeton, 1961.

E. LOBL ;

Procès à Prague.

Paris, 1969.

F. FEJTO ;

La tragédie hongroise

Paris, 1956.

M. LASKY and F. BONDY ;

La révolution hongroise.

Paris, 1957.

M. MOLNAR ;

Victoire d'une défaite : Budapest 1956.

Paris, 1968.

P. E. ZINNER ;

Revolution in Hungary.

New York, 1962.

رابع عشر: الفصل الرابع عشر. الديمقراطية الشعبية والبحث عن الاتجاهات:

E. CARDELJ ;

Les problèmes de la politique socialiste dans les
campagnes.

Paris, 1960.

M. DJILAS ;

La nouvelle classe dirigeante. Paris, 1959.

M. P. CANAPA ;

Réforme économique et socialisme en Yougoslavie.

Paris, 1970.

- 814 -

F. E. IAN HAMILTON ;

Yugoslavia, Patterns of Economic Activity.

London, 1968.

S. FISCHER - GALATI ;

Eastern Europe in the Sixties.

New York, 1963.

A. BROMKE ;

The Communist States at the Crossroads :

Between Moscow and Peking.

New York, 1969.

J. F. BROWN ;

The New Eastern Europe : The Khrushchev Era
and After.

New York, 1966.

K. LONDON ;

Eastern Europe in Transition.

Baltimore, 1966.

GH. IONESCU ;

L'Avenir politique de l'Europe Orientale.

Paris, 1967.

M. C. KASER ;

Economic development for Eastern Europe.

London, 1968.

J. HALE ;

Ceausescu's Rumania.

London, 1971.



M. J. MONTIAS ;

Economic Eevelopment in Communist Rumania.
Cambridge (Mass.), 1967.

P. TIGRID ;

Le printemps de prague. Paris, 1968.

W. SHAWCROSS ;

DUBCEK. London, 1970.

P. TIGRID ;

La chute irrésistible d'A. Dubcek.
Paris, 1969.

R. A. REMINGTON ;

Winter in Prague.
Camdridge (Mass.), 1969.

خامس عشر : عن الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال :

K. KAWI ;

Japan's American Interlude.
Chicago, 1960.

W. MACMAHON BALLI

Japan, Enemy or Ally. London, 1948.

H. BAERWALD ;

The Purge of Japanese Leaders under the Occupation.
Berkeley, 1959.

— ٥٨٦ —

R. K. HALL ;

Education for a new Japan.

New Haven, 1949.

L. H. BATTISTINI ;

The postwar Student Struggle in Japan.

Tokyo, 1956.

R P. DORE. ;

Land Réform in Japan.

London, 1959.

R. SWEARINGEN and P. LANGER ;

Red flag in Japan, international Communism in action
1919 - 1951.

Harvard, 1962.

سادس عشر : عن النمو الاقتصادي في اليابان :

G. C ALLEN ;

Japan's Economic Recovery.

London, 1958.

Japan's Economic Expansion. London, 1965.

W. LOCKWOOD ;

The State and Economic Enterprise in Japan.

Princeton, 1965.

H. BROCHIER ;

Le Miracle économique japonais, 1950 - 1970.

Paris, 1970.

R. GUILLAIN ;

Le Japon, 3e Grand.

Paris, 1972.

- ٥٨٧ -

سابع عشر : نظام الحكم الحاكم في اليابان :

M. MARUYAMA;

Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.

London, 1953.

R. SCALAPINO, and J. MASUMI;

Parties and Politics in Contemporary Japan.

Berkely, 1962.

C. YANAGA;

Japanese People and Politics.

New York, 1956.

A. BURKS;

The Government of Japan.

New York, 1961.

R. WARD;

Political Development in Japan.

Princeton, 1969.

R. SCALAPINO;

The Japanese Communist Movement (1920-1966).

ثامن عشر : عن المجتمع الياباني :-

J. SEWARD ;

The Japanese.

Tokyo, 1971.

C. YANAGA;

Big Business in Japanese Politics

New Haven, 1968.



E. F. VOGEL ;

Japan's New Middle Class.

Berkeley, 1963.

H. PASSIN ;

Society and Education in Japan.

New York, 1965.

R. P. DORE ;

City Life in Japan.

Berkeley, 1958.

S. B. LEVIN ;

Industrial Relations in Postwar Japan.

Illinois, Univ. Press, 1958.

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الباب الأول

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . . . ١١

للاستاذ جاك وولف Jacques Wolff أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس 1

مقدمة الباب الأول : ١٣

الفصل الأول : المفوضي في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ : . ١٥

١ — عدم المساواة في النمو ١٥

أولاً : تطور مجموع الانتاج القومي (١٦)

ثانياً : الاسعار والتقدم الاقتصادي (٢٠)

٢ — صعوبات التنظيم الاقتصادية ٢٥

أولاً : التعديلات في النظام الرأسمالي (٢٥)

ثانياً : ميلاد ونمو النظام الاشتراكي (٢٩)

٣ — تفهيم العلاقات الاقتصادية الدولية ٢٤

أولاً : النظام العالمي للنقد والمدفوعات الدولية (٣٤)

ثانياً : إنباء النظام (٣٦)

صفحة

٤ — تعدد وإتساع مدى التوتر الاجتماعي ٤٢

أولاً : التوترات الاجتماعية (٤٢)

ثانياً : الطعن في السلطة (٤٦)

الفصل الثاني : استمرار التنمية : ٥١

١ — الوقائع ٥١

أولاً : عدم المساواة من جديد في التنمية (٥١)

ثانياً : الأسعار والتقدم (٥٩)

٢ — الدوافع ٦٧

أولاً : العوامل الاقتصادية (٦٧)

ثانياً : العوامل غير الاقتصادية (٧٥)

الفصل الثالث : تطور النظم الاقتصادية : ٨٤

١ — التعديلات في النظام الرأسمالي ٨٤

أولاً : زيادة التمركز (٨٤)

ثانياً : تدخل الدولة (٩١)

٢ — التعديلات في النظام الاشتراكي ٩٩

أولاً : التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية (١٠٠)

ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا (١٠٧)

صفحة

الفصل الرابع : التفوق الأمريكى الدولى : ١١٨

١ - التنظيم التجارى ١١٨

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها (١١٨)

ثانياً : التنظيم الفعلى للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة (١٢٧)

٢ - التنظيم النقدى والمالى ١٣٥

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى (١٣٥)

ثانياً : التنظيم الفعلى ، إحتياطيات النقد وسيطرة الدولار (١٤٣)

الفصل الخامس : التوترات الاجتماعية الجديدة : ١٥٣

١ - تغيير المجتمعات ١٥٣

أولاً : البنیان الجديد (١٥٣)

ثانياً : إختلاف التسيير (١٦٢)

٢ - زيادة السلطة ١٧٠

أولاً : التوترات الداخلية (١٧٠)

ثانياً : عدم الوضوح الخارجى (١٧٨)

خاتمة الباب الأول : ١٩٠

صفحة

الباب الثاني

العالم الصناعي الغربي ١٩٢

للاستاذ جورج ديبييه Georges Dupeux أستاذ للتاريخ المعاصر

بجامعة بوردو III

الفصل السادس : أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ : ١٩٥

١ - فرنسا بعد التحرير ١٩٧

٢ - بقية الدول المحررة ٢٠٩

٣ - إعادة بناء ألمانيا ٢١٩

٤ - إعادة بناء إيطاليا ٢٢٦

الفصل السابع : المنتصرون الانجليوسكيون : ٢٢٣

١ - بريطانيا العظمى ٢٢٣

٢ - دول الكومنولث ٢٤٦

٣ - الولايات المتحدة ٢٥٣

صفحة

الفصل الثامن : الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات ؛

رفاهية وإتجاه محافظ جديد : . . . ٢٦٨

١ — آيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل (١٩٥٢ - ١٩٦٠) ٢٦٨

٢ — ماكملان والاتجاه المحافظ المجدد . . . ٢٨٣

٣ — منزيس وأستراليا الليبرالية . . . ٢٩٣

٤ — كندا من ديفنبيكر إلى ترودو . . . ٢٩٦

الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات : . . . ٣٠١

١ — ألمانيا وأديناور . . . ٣٠١

٢ — إيطاليا والديمقراطية المسيحية . . . ٣٠٧

٣ — الصعوبات أمام فرنسا . . . ٣١١

الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة : . . . ٣٢٨

١ — الاتجاه الديمقراطي والجمهورية الخامسة . . . ٣٢٨

٢ — الحدود الجديدة والمجتمع للكمير . . . ٣٤١

٣ — الاتجاهات الاشتراكية للحكومات . . . ٣٥٣

٤ — الكتاتوريات في أيبريا . . . ٣٧٢

خاتمة الباب الثاني : . . . ٣٨٢

صفحة

المباب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا . . . ٢٨٩

للاستاذ ميشيل لاران Michel Laran
الاستاذ بالمعهد القومى للغات والمحاضرات للشرقية

الفصل الحادى عشر : التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية

(فى الخمسينيات) : . . . ٢٩١

١ — توترات ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) . ٢٩٢

٢ — السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥) . ٣٩٧

٣ — روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . ٤٠٢

الفصل الثانى عشر : التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية

(فى الستينيات) : . . . ٤١١

١ — عدم التأكد الاقتصادى والسياسى (١٩٥٩ - ١٩٦٤) ٤١١

٢ — ما بعد كروتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) . ٤٢٠

٣ — سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٢) . ٤٢٦

٥٩٨ -

صفحة

الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

(١٩٤٥ - ١٩٥٦) : ٤٣٤

١ - إقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) . ٤٣٥

٢ - التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٤٥ - ١٩٤٨) ٤٤٤

٣ - إشفاق يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) ٤٤٧

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز

(١٩٥٣ - ١٩٥٦) ٤٥٨

الفصل الرابع عشر : الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات ،

(١٩٥٠ - ١٩٧٣) : ٤٦٦

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٣) . . ٤٦٦

٢ - البحث عن اتجاهات قومية ، (١٩٥٧ - ١٩٦٤) ٤٧٣

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) . . ٤٨٣

٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعوده الأوضاع ٤٩٤

صفحة

الباب الرابع

اليابان ٥٠١

الأستاذ جاك موتيل Jacques Mutel

مقدمة ٥٠٣

الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال (١٩٤٥ - ١٩٥١) : ٥٠٥

١ — الاحتلال الأمريكي ٥٠٥

٢ — إصلاح السلطة ٥٠٩

٣ — الإصلاح الإقتصادي ٥١١

الفصل السادس عشر : النمو الاقتصادي في اليابان . . . ٥١٩

١ — المشكلة الديموجرافية ٥١٩

٢ — المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة . . . ٥٢١

٣ — الظواهر المالية ٥٢٥

الفصل السابع عشر : نظام الحزب الحاكم في اليابان : ٥٣١

١ — الحكومة وسياساتها الداخلية ٥٣١

٢ — المشكلات الخارجية ٥٣٥

٣ — المعارضة ٥٤٠

صفحة

الفصل الثامن عشر : المجتمع الياباني :	٥٤٣
١ — عالم القوة والمال	٥٤٣
٢ — المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار	٥٤٧
٣ — التنظيم : النقابات والطموح إلى التعليم	٥٥٢
خاتمة	٥٥٧
بعض المراجع العامة	٥٦١
محتويات الكتاب	٥٨٩



المطبعة العصرية

مشاريع كاموز، منشور من شارع السمك
الحيوية القلبية - لاكنة

